

البحر النافذ

في
كلامه عز وجل

الأنعام
وما كان منكم من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم

وكان منكم من قبله
أولاد منكم لم يولدوا وهم منكم من قبله

محمد بن



دار النشر



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

الْبَيْتُ لِلْعَرَبِ

يُنِجُ

كَأَمِيَّةِ أَرْضِ الْحَاجِزِ

الطبعة الأولى

٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ

تم الإخراج بمركز النهاري للطباعة - صنعاء - الدائري الغربي حوار الجامعة الجديدة
(ت: ٧١١٦٠٧٣٤)

إخراج: عبدالرحيم عمر حسين الزيلعي وعبد الحفيظ النهاري



مركز تنمية كليات الدراسات

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية لعام ٢٠٠٣ م
(٢٢٦)



مكتبة الدراسات والبحوث

ص.ب. ١٥١٣٤ تلفون (٠٠٩٦٧١-٢٠٥٧٧٧)

فاكس (٠٠٩٦٧١-٢٠٥٧٧١) صنعاء - الجمهورية اليمنية

Website: www.izbacf.org ; email: info@izbacf.org

الْجَمْعُ الثَّاقِبُ

شَرَح

كَافِيَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ

لِلْإِمَامِ الْمُهَنْدِي

صَالِحُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ

(ت ٨٤٩ هـ)

کتابخانه

مرکز تحقيقات کامپيوتری علوم اسلامی

شماره ثبت: ۳۳۶۱۰

تاریخ ثبت:

دراسة وتحقيق

لِلدُّعْدَا مُحَمَّدُ جَمْعَةُ حَسَنُ بَعَّةَ

المجلد الأول

جمع‌داری اموال

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

۵۱۷۶۶



فهرست کتابخانه مجلس شورای اسلامی



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلاماً دائبين على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

إن الأمم الحية هي التي تتصل حلقات ماخيتها بمخاضها لتبني عليها مستقبلها، وإن أهم ثروة يخلفها الآباء والأجداد للأبناء هي الثروة الفكرية التي تنهض على أساسها الأمم، إذ هي النهضة الحقيقية الراسخة والتي يبني عليها كل شأن من شؤون الحياة، وإن من واجب الأبناء تجاه ما خلفه الآباء المحافظة عليه وتطويره، والالتكاء عليه في بناء صروح القوة والتقدم.

ولسنا ننكر أنه حدثت حركة إحياء واسعة للتراث العربي الإسلامي في كثير من أقطار العالم الإسلامي، بيد أنه مازال هناك كثير من هذه الكنوز اللغينة التي لم تر النور بعد وتنتظر من يزيل عنها ركام الأيام والسنين، ويوقظها من رقادها الطويل الذي ضاقت به ذراعاً لتساهم في بناء صرح حضاري شامخ يستند إلى ماضٍ عريق وطيد الأركان.

ولعل إخراج هذه الكنوز، وأضي بها ما هنا المخطوطات، وتحقيقها تحقيقاً علمياً واجب على جميع الباحثين تجاه هذا التراث الغني، ولا يغيب

عن البهل أن إحياء مثل هذا الأمر يحتاج إلى جهد كبير، وأن الكل يعلم مدى الجهد والوقت الذي يحتاج إليه تحقيق أي أثر من الآثار القديمة، إذ التحقيق العلمي لا بد أن تتوفر فيه شروط معينة حتى يكون عملاً مقبولاً يتكفى عليه الدارسون ويرتضونه لذلك سجلت هذه الرسالة في جامعة الجزيرة لنيل درجة الدكتوراة في النحو والصرف.

هذان الأمران هما من دوافع عملي هذا، فقامت بتحقيق هذا الكتاب الموسوم بـ (النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب) والذي يقع في (١٥١) ورقة أي (٣٠٢) صفحة، ويعتبر هذا الكتاب ذو قيمة علمية متميزة لأسباب أهمها:

أنه كتاب جامع لكتب سابقة قبله فقد اجتمع في هذا الكتاب أربعة كتب في كتاب واحد وهي: مركزية كافيير علوم حسدى

شرح الكافية لابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) واسمه شرح المصنف.

البرود الضافية والعقود الضافية، لوالد المؤلف محمد بن علي بن أبي القاسم الهادي (ت: ٨٣٧هـ).

شرح الكافية في النحو، لرضي الدين الاسترابلي (ت: ٦٨٦هـ).

فقد اعتمد مؤلف كتاب النجم الثاقب على هذه الكتب الثلاثة اعتماداً مباشراً، وأكثر من النقل عنها مصرحاً وغير مصرح، وإن كان قد صرح في بداية كتابه بأنه لخص كتاب والده البرود الضافية. أما منهجي في تحقيق هذا النص، فيتلخص بما يأتي:

نسخت النص بالرسم الإملائي المعاصر.

ترقيم أوراق الكتاب إلى وجه وظهر، ورمزت للوجه بحرف (و) مع رقم الصفحة في المخطوط، ورمزت للظهر بحرف (ظ) مع رقم الصفحة في المخطوط، حيث أصبح تقسيم الكتاب هكذا [١٥] أو [ظ١٥].

أبرزت متن الكافية باللون الأسود الغامق المتميز عن بقية النص.

قارنت بين متن الكافية لابن الحلاج المدون في الكتاب وفي الأصل باللون الأحمر (والكافية في النحو) التي حققها الدكتور طارق نجم، وإذا كان ثمة اختلاف أو زيادة أو نقصان وضعت بين حاصرتين مع رقم معين، وأشارت إليها في الهامش بقسولي ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

مركز تحقيق التراث
بجامعة القاهرة

صححت الأخطاء الكثيرة والمتنوعة وخاصة الإملائية واللغوية منها، ومنها ما أشرت إليه في الهامش ومنها ما لم أشر إليه لتكراره.

عرضت جميع ما في الكتاب من آراء نحوية على مصادرها ومطائنها من الكتب، فربطت بينه وبين الكتب النحوية الأخرى، وكنت أثبتته في الحاشية سواء صرح بها أم لم يصرح، وعن الاختلاف، وبين ما نقله وبين ما هو موجود في هذه المصنفات.

حاولت ضبط النص ضبطاً كاملاً لإخراجه الإخراج الأفضل، مستعيناً بالكتب التي اعتمد عليها المؤلف والتي ذكرتها في هذه المقدمة والدراسة وغيرها مما لم أذكر في هذه المقدمة الدراسة.

خرّجت الآيات من القرآن الكريم وكتبتها بخط متميز عن باقي النص، وأتممت الآية التي تحتاج إلى ذلك.

خرّجت القراءات إن وجدت.

كتبت الأحاديث بخط مغاير، وخرجتها من كتب الحديث.

خرّجت الأمثل المشهورة من مراجعها المعتمدة.

رقمت الشواهد الشعرية وأكملتها في الهامش، وضبطتها وخرجتها من مظانها ملتزماً أشهر المراجع مع مراعاة تاريخ وفاة مؤلفيها ما أمكن، وشرحت ما صعب من لغاتها، وبينت ما اختلف من رواياتها، وبينت موضع الشاهد فيها وقد بلغت الشواهد في هذه الرسالة ما يقارب ٨٤٨ شاهداً محوياً ولغوياً.

قَسَمْتُ الرسالة إلى جزأين منفصلين في مجلدين كبيرين في حين أن المؤلف جعلها جزأين في مجلد واحد.

كتبت فهرس لهذه الرسالة ليسهل الرجوع إليها.

فهرس للآيات القرآنية.

فهرس للأحاديث النبوية.

فهرس للأمثال.

فهرس للشواهد الشعرية على حرف الهجاء مع مراعاة الدواشر العروضية في ذلك.

ثبت المراجع والمصادر.

فهرس الموضوعات.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل الامتنان إلى قسم اللغة العربية في جامعة الجزيرة، وأخص بالذكر من أساتذتها الاجلاء الأستاذ الدكتور: عمر السيد العباس البدر رئيس قسم اللغة العربية، وكذا أستاذي الدكتور مجهد الدليمي المشرف الأول على هذه الرسالة الذي لم يدخر وسعاً في إهداء النصح والتوجيه، وقد أفدت منه ومن توجيهاته فائدة جلّى فجزاه الله بالجزاء الأوفى.

كما وأخص بالشكر جزيل والامتنان الكبير مشرفي الثاني أستاذي الدكتور طارق نجم عبد الله رئيس قسم اللغة العربية في جامعة صنعاء، الذي تفضل مشكوراً بمد أياديهِ البيضاء التي لا تنسى، فكان له الفضل الأسبق في إخراج هذه الرسالة، وقد بذل كل ما يستطيع من جهد ولم يدخر وسعاً في إهداء النصح والتوجيه لي، وقد استفدت منه كثيراً فجزاه الله خيراً.

كما وأخص بالشكر رئيس جامعة صنعاء الأستاذ الدكتور عبد العزيز المقالح لاستجابته قبول الإشراف المشترك مع جامعة العلوم والتكنولوجيا وإدارة البحث والدراسات العليا في الجامعة والتوجيه للدكتور المشرف الثاني بذلك.

ولا أنسى أن أشكر إدارة البحث والدراسات العليا في جامعة العلوم

والتكنولوجيا وقسم اللغة العربية وعميد الدراسات العليا على
المساعدة التي قدموها لي.

كما أخص بالشكر الجزيل والامتد الكبير، أخي وصديقي الأستاذ
الدكتور نبيل محمد أبو عمشة، الأستاذ المشارك في جامعة دمشق، والمعار
إلى جامعة صنعاء على مساعدته القيمة التي أبداهما لي وتفضله بالإطلاع
على الرسالة وضبط النص فيها وإبداء النصيح والتوجيه، ومتابعة
الرسالة معي من أولها إلى آخرها فجزاء الله خيراً.

وبعد... فهذه ثمرة سنوات من الجهد والعمل المتواصل، فإن أحسنت
فبفضله تعالى، وإن أخطأت فمن عجزٍ وقصورٍ بيدي، ولا يسعني أخيراً
إلا أن أشكر أساتذتي الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة والحكم على
تفضلهم عنه قراءة هذا السّفر الضخم وتقويم ما أروج منه، وأنا على
يقين بأن هذه الرسالة ستنهض بأرائهم السديدة وملاحظاتهم القيمة.

هذا وقد قدمت للنص المحقق بمقدمة لا ترقى إلى مستوى الدراسة،
وأعتذر هاهنا عن هذا القصور لطول النص المحقق، ولعلمي أن دراسة
هذا الكتاب هي بحد ذاتها يمكن أن تكون رسالة جامعة مستقلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القسم الأول

الدراسة



الدراسة



عصر صلاح بن علي بن محمد بن علي بن أبي القاسم الهادي وسيرته

توالى على حكم اليمن في القرنين السابع والثامن الهجريين حكام من خارجها منهم الأيوبيون الذين امتد نفوذهم إلى اليمن حتى مجيء بني رسول الذين ابتداء بزوغ نجمهم بانهتفاء نفوذ المصريين في اليمن، وكان ذلك تحديداً في بداية القرن السابع منذ العام ٦٢٦هـ واستمرت سيطرتهم على اليمن (أي بنو رسول) ما يزيد على القرنين من الزمان حتى عام ٨٥٨هـ وهي الفترة نفسها التي عاش فيها مؤلف كتاب النجم الثاقب شرح كافي ابن الحاجب ووالده صاحب كتاب البرود الصافية والعقود الصافية.

وحتى تتضح لنا صورة العصر الذي عاش فيه مؤلف كتاب النجم الثاقب شرح مقدمة كافي ابن الحاجب ووالده مؤلف كتاب البرود الصافية والعقود الصافية وقد صرح مؤلف النجم الثاقب بأنه كان تلخيصاً لهذا الكتاب.

ولذلك كان لابد من دراسة العصر من النواحي التاريخية والسياسية، ومن الناحية الاجتماعية والناحية العلمية...

الحياة السياسية

بلديء ذي بدء لابد من القول بـ أنَّ من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار نفوذ دولة الأيوبيين في اليمن وقيام دولة بني رسول:

أولاً: اختلاف أبناء صلاح الدين الأيوبي وأحفاده فيما بينهم على الزعامة في مصر مما انعكس على أطراف الدولة، وبالذات على اليمن، وذلك لأسباب من أهمها:

- طبيعة اليمن جغرافياً وصعوبة السيطرة عليه.

- عدم قبول أهل اليمن للحكم الأيوبي من أول حاكم وهو توران شاه إلى آخر حاكم وهو السلطان مسعود.

- بعد المسافة بين الدولة المركزية في مصر وبلاد اليمن التي تختلف عن أرض مصر من حيث السكان والمناخ.

هذه أسباب قيام دولة بني رسول في اليمن، وهي نفسها أسباب سقوط الحكم الأيوبي في اليمن^(١).

ويعود نسبُ ابن رسول إلى محمد بن هارون الغساني^(٢)، وقد كان أثيراً عند الخليفة العباسي، فأرسله عدة مرات إلى سلاطين الأيوبيين في مصر، وأطلق عليه لقب (رسول)^(٣).

(١) ينظر حية الأدب اليمني في عصر بني رسول عبد الله الحبشي ١٧.

(٢) ينظر قرة العيون بأخبار اليمن الميمونة عهد الرحمن بن علي الزبيدي ٢٩٩، والمقتطف من تاريخ اليمن للقاضي عبد الله الجراقي ١٣٣، وموسوعة التاريخ والحضارة الإسلامية د أحمد شلي ٣٥١ / ٧.

(٣) ينظر المصادر السابقة، وموسوعة التاريخ ٣٥١ / ٧، والمعزود للؤلؤبة في تاريخ الدولة -

ويستجبه المؤرخون اليمنيون إلى الربط بين هذه الأسرة وبين اليمن، فيلتهبون إلى أن محمد بن هارون هذا هو من ولد جبلة بن الأيهم الفسائي، ويرجع نسب جبلة إلى سبأ بن يشجب بن قحطان^(١).

ويذهب بعض المؤرخين الغربيين إلى أن بني رسول ينحدرون من أصل فارسي، ودليلهم على ذلك أن جد بني رسول رستم وهو اسم فارسي.

ويرى بعض المؤرخين أن بني رسول من أصل تركماني، ويستدلون على ذلك بمعرفة بني رسول للغة التركمانية، وعلى ذلك صاحب قرة العيون عندما قل: ^(٢) (إن أولاد جبلة بن الأيهم سكنوا بلاد التركمان مع قبيلة منهم يقل لها (بيجك) وهي من أمثرف قبائل التركمان، فاختلطوا بهم وتكلموا بلغتهم وانقطعت أخبارهم عن أكثر الناس فنسبهم من لا يعرفهم إلى التركمان).

أسس الدولة الرسولية في اليمن نور الدين عمر بن علي بن رسول، وبدأ من زبيد فوطد فيها حكمه، ثم توسع فيما حولها، وكان نور الدين عمر موثقاً عند الملك المسعود الأيوبي فجعله نائباً له على اليمن^(٣)، وكان هذا أصغر إخوته.

وكان الملك المسعود خائفاً على اليمن من بني رسول فقبض على

الرسولية علي بن الحسن الخزرجي ٢٧/١

(١) ينظر قرة العيون ٢٩٩، والعقود الدلالية ٢٦/١ - ٢٧.

(٢) ينظر قرة العيون ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٣) ينظر العقود الدلالية ٢٩/١ - ٤٠، وقررة العيون ٣٠٠.

أولاد علي بن رسول وهم بدر الدين، وفخر الدين، وشرف الدين، وأرسل بهم إلى مصر، ولم يخش الملك المسعود على اليمن غيرهم لما فيهم من الشجاعة والإقدام وعلو الهمة^(١).

ولما توفي الملك المسعود سنة ٦٢٦هـ أضمر نور الدين عمر بن علي بن رسول في نفسه الاستقلال، ولكنه كان خائفاً بسبب ما حدث لأخويه بدر الدين وفخر الدين، فأظهر للناس أنه نائب لبني أيوب^(٢)، وحرص على التقرب للعلماء لعلهم يكونون درعاً له إذا غضب عليه بنو أيوب.

وكان أول أمر نور الدين عمر بن علي في زبيد فبقي فيها مدة من الوقت، وطّد فيها دعائم حكمه، وجعل يولي في الحصون من يشق به، ويعزل من يخشى منه، وتسلم صلعه وأعمالها سنة ٦٢٧هـ وأقطعها ابن أخيه أسد الدين محمد بن الحسن، ثم أخذ حصن تعز صلحاً سنة ٦٢٨هـ^(٣).

ولم يغير نور الدين عمر سكة ولا خطته إلا في سنة ٦٣٠هـ بعد أن وطّد حكمه واستصدر أمراً من الخليفة العباسي - الظاهر بن الناصر - فطار صيت نور الدين وعظم أمره^(٤)، ولقب بالنصور.

وانتهى حكم المنصور في عام ٦٤٧هـ حيث كان قتله على يد جماعة من محاليكه وكانوا يحسنون الفروسية والرمي مالا يحسنه أحد وكان الأمير

(١) ينظر موسوعة التاريخ ٧/ ٣٢٢، وقرة العيون ٢٩٨.

(٢) ينظر قرة العيون ٣٠٠.

(٣) ينظر قرة العيون ٣٠٠.

(٤) ينظر موسوعة التاريخ ٧/ ٣٥١.

أسد الدين حسن بن رسول قد استملهم وشجعهم ووعدهم بما طابت به أنفسهم^(١).

وخلف المنصور ابنه المظفر واتسع ملك الدولة الرسولية في عهده حتى وصل إلى بلاد عُمان وأخذ ظفار من يد سالم بن إدريس الحبوطي.

توفي الملك المظفر سنة ٦٩٤هـ بعد أن حكم اليمن نحو نصف قرن، وقد ترك مآثر كثيرة، منها بناء المدارس والمساجد، وكان ملكاً ضحماً جواداً بذالاً للأموال في الحروب وأعطى من حسن السيادة ما لم يعطه أحد من الملوك، وهو أول من سن من ملوك الدولة الرسولية نظام ولاية العهد^(٢).

وخلفه ولده الملك الأشرف أحمد بن يوسف وهو أكبر أبناء أبيه وأحبهم إليه، ولما علم أخوه المؤيد بقيامه بالملك بعد والده خرج عليه، ولكن الملك الأشرف تمكن من القضاء على قوة أخيه، واستمر حكم الملك الأشرف حتى ٦٩٦هـ وكان ملكاً سعيداً صالحاً برأً بإخوته وقرابته محباً لهم، وكان رؤوفاً بالرعية عطوفاً عليهم^(٣).

ثم حكم اليمن الملك المؤيد داود بن يوسف وكان هذا مودعاً في السجن فلأخرجه خدامه، وبويع بالحكم بمحضر كبير من أعيان الدولة والعلماء، واستمر حكمه حتى ٧٢١هـ بعد أن حكم ستاً وعشرين سنة.

وتولى الحكم بعد المؤيد ولده الملك المجاهد علي بن داود بن يوسف،

(١) ينظر العقود المؤلوية ١/ ٨٣ وقرة العيون ٣٦١

(٢) ينظر قرة العيون ٣٣٧.

(٣) ينظر العقود المؤلوية ١/ ٢٩٨.

واستمر حكمه حتى ٧٦٤هـ ومات بعد ذلك وقد حكم اليمن ثلاثاً وأربعين سنة^(١).

وبويع الأفضل ابن الملك المجاهد بعد أبيه، ودام حكمه حتى عام ٧٧٨هـ حيث خلفه ولده الملك الأشرف بن العباس، واستمر حكمه حتى سنة ٨٠٣هـ ومات بتعز ودفن بمدرسته التي أنشأها بمدينة عدينة، وكان الملك الأشرف قد استخلف ولده الناصر في أيام مرضه، وقد ثبت الملك الناصر أحمد بن إسماعيل على بلاد أبيه^(٢)، توفي الملك الناصر ٨٢٧هـ في حصن قوارير^(٣) وحمل إلى مدينة تعز، ودفن فيها.

وتولى الحكم بعد الملك الناصر ولده المنصور عبد الله بن أحمد بن إسماعيل وحكم ثلاث سنوات ومات سنة ٨٣٠هـ^(٤).

وتولى الحكم بعده أخوه يحيى بن إسماعيل الملقب بالملك الظاهر، واستمر حكمه حتى ٨٤٢هـ وخلفه ولده إسماعيل بن يحيى الملقب بالملك الأشرف، واستمر حكمه حتى سنة ٨٤٥هـ وتولى الحكم بعده المظفر يوسف بن الملك المنصور، وقد استفحل في عهده شأن العبيد فتحكموا بالدولة، ففي سنة ٨٤٦هـ عين العبيد الأفضل محمد بن إسماعيل ملكاً على اليمن، فبعث المظفر إلى زبيد الشيخ طاهر في جماعة، فقبضوا على الأفضل محمد بن إسماعيل بن عثمان وساروا به إلى تعز، ولما وجد

(١) ينظر غاية الأمان ١٦٦هـ ومجموع بلدان اليمن ٤٢٩.

(٢) ينظر قرة العيون ٣٨٧.

(٣) قوارير: حصن في وادي السفل ويعرف الآن باسم المكمل ينظر مجموع بلدان اليمن ٦٥٨.

(٤) ينظر غاية الأمان ٥٢٧.

العسكر أن المظفر ضعف عن أمر الخلافة خرج جماعة منهم إلى (حيس)^(١) فبحثوا عمن بها من أولاد الملوك فوجدوا أحمد الناصر بن الظاهر من بني رسول ولقبوه بذلك المسعود ونزل المظفر وبنو طاهر إلى الحج سنة ٨٥٢هـ والمسعود بـ(عدن) وحصل بينهما لقاء، فقتل من عسكر المسعود جماعة، ثم إن المظفر ترك حصن تعز للمسعود فقبضه المسعود سنة ٨٥٤هـ^(٢).

وفي سنة ٨٥٥هـ أقام العبيد الملك إدريد حسين بن الظاهر ملكاً على اليمن، وهذا هو آخر ملوك بني رسول، ففي سنة ٨٥٨هـ^(٣) سار المؤيد من زبيد إلى عدن، فقصده بنو طاهر فقبضوا عليه واستولوا على جميع ما بيده، ثم رجع العبيد إلى موالة الملك المسعود ثم خلع المسعود نفسه عن الأمر، وبذلك انقرضت دولة بني رسول وانصرفت أيامهم

ضعفت الدولة الرسولية وتداعت أركانها ونتيجة ذلك وفي عام ٧٣٠هـ قام أربعة من الأئمة وخاصة بعد هذا العام داخل الدولة الرسولية حيث ضعفت السلطة المركزية مما أتاحت الفرصة للأئمة الزيدية من أن ينشروا دعوتهم في غيبة السلطة المحلية المناوئة^(٤).

والظاهر لأنه لم يجر بين الأئمة والملك المنصور خلاف ولا حرب ولم يبدأ الصراع بين الأئمة والدولة الرسولية إلا في آخر عهد المنصور

(١) حيس مدينة مشهورة من تهامة من أحمد زيد وهي جنوبي زيد ينظر مجموع بديان اليمن ٣٠١.

(٢) ينظر قرة العيون ٤٠٤.

(٣) ينظر غاية الأمان ٥٨١.

(٤) ينظر موسوعة التلويح ٣٥٦/٧.

وذلك أيام المهدي بن الحسين سنة ٦٤٦هـ^(١).

قام الإمام المهدي أحمد بن الحسين وبعث الدعوة في جميع الأقطار فجاباه خلق كثير وجرت بين عسكره وعسكر السلطان حروب كثيرة، وفي أول سنة ٦٤٧هـ طلع عسكر الإمام أحمد بن الحسين حصن كوكبان^(٢) على حين غفلة من أهله.

وفي سنة ٦٤٨هـ بعد موت الملك المنصور، وقيام ابنه المظفر سار الإمام إلى صعدة بجيش عظيم من همدان فدخلها دخول الفاتحين الظافرين، ثم عاد إلى صنعاء فدخلها، ثم عقد الإمام الصلح مع الملك المظفر على أن تكون للإمام صنعاء وصعدة وما بينهما وللسلطان (أي للملك المظفر) اليمن الأسفل والتهائم^(٣).

وكما ذكرت ففي سنة ٧٣٠هـ قام أربعة من الأئمة وهم:

علي بن صلاح بن تاج الدين.

والإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة.

والوائق بالله المطهر بن الإمام محمد بن المطهر بن يحيى.

وأحمد بن علي بن أبي الفتح.

فأما علي بن صلاح فظهر في بلاد شطب، وأما الإمام يحيى بن حمزة في جهات صنعاء، وبلغت دعوته بلاد الظاهر وصعدة، وأما الفتحي فظهر في

(١) ينظر فرة العيون ٣٠١.

(٢) ينظر مجموع بلدان اليمن ٦٦٨.

(٣) ينظر المقطع ١٨٨.

بلاد سفيان^(١).

توفي الإمام يحيى بن حمزة في ذمار سنة ٧٤٧هـ وتوفي علي بن صلاح سنة ٧٣٠هـ ببلاد شطب، وتوفي الإمام أحمد بن علي سنة ٧٥٠هـ بصعدة، وبقي الإمام الواثق متولياً الأمر^(٢)، وفي سنة ٧٥٠هـ كان قيام المهدي لدين الله (علي بن محمد) (وهو غير والد مؤلف النجم الثاقب) وكانت دعوته في (ثلاث)^(٣) فاجتمع إليه كثير من علماء الهدوية وسابعوه، وتنحى الإمام الواثق بالله المطهر بن محمد وصرح بموالاته للمهدي في رسالة بليغة ودخل المهدي صعدة في نفس السنة من مبايعته^(٤).

وتوفي الإمام المهدي سنة ٧٧٣هـ وتولى الإمام بعده ولد الناصر صلاح الدين محمد بن علي، وقد اتسع صيته، واستولى على أكثر مدن اليمن وحصونه، وقهر ملوك بني رسول، وفتح صنعاء، وسار إلى زبيد، وتوفي سنة ٧٩٣هـ^(٥).

واضطرب أهل اليمن بعد موته، وكثرت الفتن والحن، وانتشر الخلاف في جميع الأطراف والسبب في ذلك حداثة سن ولده القائم بالأمر بعده، وهو علي بن صلاح الدين، وعدم إحرازه لكثير من شروط الإمامة مع وجود من هو أولى منه، وكثر المخالفون من

(١) ينظر غاية الأمانى، ٥١١.

(٢) ينظر المقتطف ١٩٣ - ١٩٤.

(٣) ثلاث : بلدة مشهورة من نواحي صعدة تبعد قرابة ٦٠ كيلومتراً عنها، ينظر مجموع بلدان اليمن ١٦٦.

(٤) ينظر غاية الأمانى، ٥١٥.

(٥) ينظر المقتطف ١٩٥.

الأمراء والسلاطين^(١).

وبايع كثير من الناس الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، ولما علم أصحاب الإمام المنصور علي بن صلاح بذلك، بدأت الفتن والحروب والمفاوضات بين الطرفين إلى أن استطاع الإمام المنصور أن يأسر المهدي أحمد بن يحيى فسجن في فمار، ثم في صنعاء، ولما استقر الأمر له في صنعاء أخرج المنصور الإمام المهدي من السجن^(٢).

وسار الإمام أحمد بن يحيى إلى ظفير حجة ٨٣٨هـ واستقر في ظفير إلى أن مات بالطاعون سنة ٨٤٠هـ.

وفي سنة ٨٤٠هـ وفي الحرم منها مات الإمام المنصور علي بن صلاح في مدينة صنعاء بالطاعون ودفن في قبة أبيه النَّاصِر صلاح الدين.

وعلي بن صلاح الدين هو صاحب البرود الصافية والعقود الصافية في شرح المقدمة الكافية، وقد ألف الإمام المنصور علي بن محمد بن أبي القاسم تجريد الكشاف، وهي رسالة استبعد فيها إمكان الاجتهاد في زمنه، ورد عليه تلميذه ناصر السنة العلامة الحافظ الحجة محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه (العواصم والقواصم) في أربعة مجلدات والذي اختصره في كتابه (الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم)^(٣).

هذا وخلف الإمام المنصور علي بن صلاح الدين صلاح بن علي، والذي تلقب بالمهدي، وكان على ما ذكر صاحب المقتطف من تاريخ

(١) ينظر غاية الأمانى ٥٨٣.

(٢) ينظر المقتطف (١٩٦)، وغاية الأمانى ٥٣٩ - ٥٥٣.

(٣) ينظر المقتطف من تاريخ أخبار اليمن ١٤٣.

أخبار اليمن أنه كان عالماً محققاً له شرح على كافية ابن الحاجب رحمه
(النجم الثاقب على مقدمة ابن الحاجب).

قال صاحب غاية الأمان في أخبار القطر اليمني^(١): وقام بعده ولده
محمد بن علي بن صلاح الدين، فلم يلبث بعد والده إلا قدر شهر ثم
مات، ودفن بالقرب من قبر أبيه، ولم يبق من أهل بيته إلا الشريفة
الكاملة فاطمة بنت الحسن بن صلاح الدين، فملكت صنعاء وجهاتها
وقام بأوامرها الفتى قاسم بن عبد الله بن سنقر، فأقام للإمامة والنظر في
أحوال الخاصة والعامة السيد صلاح الدين بن علي بن محمد بن أبي
القاسم، ويلقب بالمهدي لدين الله، قال ابن مظهر رحمه الله تعالى: وكان
صلاح بن علي واعياً مبرزاً في علوم الاجتهاد، وذا ورع شحيح وبايعه
علماء صنعاء، وتزوج صلاح بن علي بالشريفة بنت الحسن بن صلاح
الدين، وكانت قبله تحت محمد ابن علي بن صلاح الدين^(٢).

وفي هذه السنة سرى الطاعون في بلاد المغرب فهلك فيه خلائق لا
يحصون، ومنه مات الإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى^(٣)
صاحب المصنفات المشهورة وعلى رأسها كتابه الموسوم البحر الزخار
الجامع لمذاهب علماء الأمصار، وهو من أشهر كتب الفقه عند المذهب
الزيدي في اليمن.

وفي هذه السنة ٨٤٠ هـ كانت دعوة الإمام المتوكل على الله المظهر بن

(١) ينظر غاية الأمان ٢ / ٥٧٣.

(٢) ينظر غاية الأمان ٥٧٣.

(٣) ينظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، ٥٨٣.

محمد بن سليمان في الأهرار من بلاد حمير فلجابه كثير من العلماء.

وأما الإمام صلاح بن علي لما رأى إقبال الناس على قاسم بن عبد الله سنقر وتصرفه في الأعمال وحفظه للأموال أراد القبض عليه، فعامل ثلاثة أنفار من الخاشية على قبضه متى دخل عليه كعادته، فتمى الخبر وعرف به العبد، فدخل بجماعة من خاصته، وابتدأ الإمام ومن عنده بالكلام والتأنيب والملام، ثم أشاروا إلى أصحابه ففتكوا بالثلاثة المعاملين على قبضه، ورموا برؤوسهم إلى خارج الدار، وأودع الإمام صلاح بن علي دار الاعتقل، فلم يزل فيه إلى أن احتالت زوجته الشريفة فاطمة في فكائه، وسار معها إلى صعدة^(١).

وفي سنة ٨٤٦ هـ خرج صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم من صعدة إلى جهة صنعاء، بعد أن أشار أهل صعدة بمصادرة عظيمة، وقبض منهم أموالاً كبيرة، فأشار عليه بعض أصحابه أن لا يتعرض لمن (بصنعاء) في ذلك الأوان بل يقصد (ثلاً) ويستقر فيه إلى أن تلوح له الفرصة في صنعاء، فلم يقبل بهذه المشورة، بل تقدم إلى حمراء علب^(٢) خارج صنعاء، وخرج إلى جند الناصر بن محمد فوقع بينهم وبينه حرب أسر فيه صلاح بن علي ثم أودع دار الاعتقل، ثم سار الناصر محمد إلى صعدة، فانتزعها من يد الشريفة فاطمة بنت الحسن بن صلاح الدين، ولم يبق معها غير الحصون المجاورة والمحيط بصعدة.

(١) بنظر غاية الأمانى ٥٧٤.

(٢) الحمراء : من قرى سعاد باليمن، والعلب بكسر العين وسكون اللام الأرض الصلبة الخشنة الغليظة (بأقوت معجم البلدان).

وفي سنة ١٨٤٩م مات صلاح الدين بن علي بن محمد بن أبي القاسم
في سجن الناصر بن محمد ودفن في مسجد موسى بمدينة صنعاء^(١).

الحياة الاجتماعية

قل صاحب كتاب حية الأدب^(٢) في عصر دولة بني رسول عبد الله
الحبشي ص ٤٦: تعددت طبقت المجتمع اليمني في القرنين الثامن
والتاسع، وانقسمت إلى ستة أقسام:^(٣)

- طبقة الأمراء

- طبقة المشايخ ورؤساء القبائل.

- طبقة العلماء

- طبقة العسكر.

- طبقة عامة الشعب.

- طبقة العبيد.

وتتضمن طبقة الأمراء جماعة من المالك ورؤساء العشائر المقربين
للسلطان، أما طبقة العبيد فكان لها دور كبير في آخر عهد الدولة
الرسولية، إذ كان لهم أثر كبير في تغيير ميزان القوة عند اختلاف الأمراء،
وبالتالي كانوا جزءاً من النظام الحاكم.

(١) ينظر حية الأمانى ٥٨٢.

(٢) ينظر حية الأدب، عبد الله حبشي ٤٦.

(٣) ينظر حية الأمانى ٤٩٤.

أما طبقة عامة الشعب فمنها أهل الريف الذين يعتمدون في حياتهم على الزراعة وتربية المواشي، وأهل المدن الذين يعتمدون على التجارة والمهن الحرفية.

ولكل طبقة من طبقات المجتمع المذكورة زي خاص بهم، ويحمل للامراء في الغالب لهم شعارات التعظيم كدق الطبول والمرافقة لهم بالحرس، وخص الامراء بلباس مميز عن بقية أفراد الشعب، فهم يلبسون أقبية إسلامية ضيقة الأكمام، مزينة باليد، وأحزمة في أوسطهم، وعلى رؤوسهم أغطية تسمى تخافيف تكون على شكل عصاية وليست بعمامة، ويتفق قلة العسكر في لبسهم مع الامراء^(١).

أما أفراد الشعب من أهل الريف فعلمتهم يلبسون قمصاناً كبيرة الجيوب ونعالاً ضخمة، ومنهم من يحرق على إطالة شعره ولا يغطي رأسه إلا ثلجراً^(٢).

أما العلماء فغالبا يلبسون العمامات والشاش والملاحف^(٣)، وللنساء زي خاص بهن، فعند الخروج تستعمل المرأة في الغالب نوعاً من الملابس يسمى جوخة، وتضع على رأسها طرطورا، ثم تغطي بملاءة، ومن أزيائهن نوع من الأغطية يوضع على الرأس يسمى مصون^(٤).

واشتهر الامراء والملوك بالصيد، وهي التسلية المفضلة عندهم، ورأى

(١) ينظر مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أحمد بن يحيى العمري، ٥٢.

(٢) ينظر حبة الأدب ٤٧.

(٣) ينظر حبة الأدب ٤٧.

(٤) ينظر المرجع السابق ٤٧.

صاحب غاية الأمانى أن هذا الأمر من البدع في الإسلام حيث يقول: فهي أعظم بدعة في الإسلام وحقيقتها على ما يذكره المؤرخون أنه يخرج الملك بعسكره من زبيد إلى النخل في يوم السبت، ويلمر أهل زبيد بالخروج معه بنسائهم فتقع هناك مفاسد عظيمة، واختلاط فاحش وسماع وطرب^(١).

وكان في اليمن مناسبات واحتفالات يجتمع فيها الناس، فمنها احتفالات رسمية، ومنها احتفالات دينية، مثل: الاحتفال بعيد الفطر وعيد الأضحى وقلوم الحج.

ومن عاداتهم في النكاح يشير إلى ذلك الحزرجي في العقود اللؤلؤية فيقول: فبلغ بهم الأمر أن من كان له محل لا يزوجه أحد وأي امرأة لها محل لا يتزوجها أحد إلا مغرور، وكان الرجل الذي ليس له محل إذا تزوج امرأة لا محل لها يقل عند عقد الزواج بينهما ومن سعدتهما أنه لا يحسل لأحد منهما^(٢).

وكان الناس في اليمن متحابين يساعد بعضهم بعضاً عند الشدائد وما زالت هذه طبيعتهم إلى أيامنا هذه.

وكان يوجد في اليمن أقلية من اليهود وكان هؤلاء يستوطنون قرى بجانب قرى المسلمين، وكان أكثر وجودهم في المناطق الجبلية الهاذية لتعز وعدن، وكان لهم في المدن أحياء خاصة، وتولى بعضهم وظائف حكومية

(١) ينظر غاية الأمانى ٤٩٤.

(٢) ينظر العقود اللؤلؤية ١/ ٢٩٨.

هامة كالنظر في أموال الميثة في عدن^(١)، ومنهم من احترف مهناً كالطب وبعض الصناعات اليدوية، وكانت عدن وتعمز تفص بالعديد من كنائس اليهود فيسمع لأصوات المصلين بها زجل عظيم يؤذي المسلمين^(٢).

أما النساء فكان هن دور بارز في حياة اليمن في هذين القرنين فاسست وتصدرت المرأة المجالس، حتى إن قبيلة المعازبة ولت عليها امرأة تعرف بـ (بنت العواطف) فكان السلطان يكسوها كما كان يكسو مشايخ القبائل^(٣).

وقد اشتهر في اليمن عدد من النساء عرفن بحلمتهن الاجتماعية، منهن: ^(٤).

١- الدار الشمس ابنة المنصور عمر بن علي الرسولي، وكانت من النساء الحازمات، ولما قتل أبوها بذلت الأموال للرجل وحفظت زبيد حتى وصل أخوها المظفر، ولها من المآثر المدرسة المعروفة بالشمسية بنى عدينة من تعمز، ومدرسة بزبيد وغيرها، توفيت ٦٩٥هـ.

٢- آمنة بنت إسماعيل النقش من الحازمات، وحفظت الملك بعد

(١) ينظر حياة الأدب اليمني ٤٨ - ٤٩.

(٢) وقد انتقل اليهود من اليمن إلى فلسطين بعد عام ١٩٤٨م ويعدون جالية كبيرة في كيان الدولة اليهودية، وبقي منهم في مدينة صعدة حابة صغيرة - تبعد صعدة عن صنعاء ٢٥٠ كم - وكذلك في مدينة ريدة - على بعد ٢٥ كم شمال صنعاء -.

(٣) ينظر العقود الزلوية ٢/ ٦٩.

(٤) ينظر حياة الأدب اليمني ٤٨ - ٤٩.

غيب ابنها المجاهد في مصر، ولها من المآثر مدرسة في الهالب^(١)،
وأنشأت خانقه بزبيد توفيت ٧٦٢هـ

٣- أم الملوك جهة الطواشي جمل الدين فرحان، ولها من المآثر مدرسة
في زبيد، وأخرى في تعز ولحج، توفيت ٨٣٦هـ

٤- فاطمة بنت الحسن بن علي بن محمد زوجة الإمام المهدي التي
سبق ذكرها.

٥- صفية بنت المرتضى من العللت، توفيت ٧٧١هـ

٦- دهماء بنت يحيى المرتضى، لها مؤلفات في الفقه، توفيت
سنة ٨٢٧هـ وغيرهن كنيرات

الحياة العلمية

شهد اليمن في القرنين الثامن والتاسع نهضة علمية واسعة واشتهر
في هذين القرنين كثير من العلماء في العلوم المختلفة، وكان لتشجيع
ملوك وأمراء الدولة الرسولية للعلماء أثر كبير في إحياء النهضة
العلمية، كما كان للأئمة دور كبير في نشر العلم في أكثر المدن
والقرى اليمنية.

ويُعد إنشاء المدارس العلمية من أهم مظاهر الحياة العلمية في اليمن،
وقد أولع سلاطين الدولة الرسولية وأمراؤها بإنشاء المدارس على
مختلف أنواعها.

(١) الهالب : بلدة قديمة خارجة في تهامة بظهر عجموع ببلدان اليمن ٦٨٩.

وظهرت مدارس في زبيد تعرف بـ"بليصوريات" نسبة إلى الملك المنصور، وكانت كل مدرسة منها متخصصة بتدريس أحد العلوم، فواحدة مختصة بتدريس المذهب الشافعي، والثانية بتدريس المذهب الحنفي، والثالثة تعنى بتدريس الحديث النبوي^(١).

وقام سلاطين بني رسول بالإنفاق على هذه المدارس ويمكن أن نعد بعضاً من هذه المدارس التي ذكرها الخزرجي في العقود اللؤلؤية^(٢) ومنها في زبيد:

- | | |
|---------------------|-----------------------|
| - المدارس المنصورية | - المدرسة النظامية |
| - المدرسة الشمسية | - مدرسة القراء |
| - المدرسة السابقة | - مدرسة الحديث النبوي |
| - مدرسة الشافعية | |

مدارس تعز:

المدرسة السيفية وهي أول مدرسة أنشئت في تعز، بناها المعز إسماعيل بن طغتكين الأيوبي، توفي سنة ٥٩٣هـ وظلت قائمة حتى القرن التاسع^(٣).
- المدرسة الوزيرية، أسسها الملك المنصور^(٤).

(١) ينظر العقود اللؤلؤية ١ / ٨٤ وقرة المرون ٣٢

(٢) ينظر المصدر السابق ١ / ٢٠٨.

(٣) ينظر حية الأدب اليمني ٧٥

(٤) ينظر العقود اللؤلؤية ١ / ١٤٥.

- المدرسة الغرابية، أسسها الملك المنصور.
 - المدارس المظفرية نسبة إلى الملك المظفر (ت ٦٩٤هـ).
 - المدرسة المؤيدية نسبة إلى الملك المؤيد (٧٢١هـ)^(١).
- وكان ملوك وأمراء الدولة الرسولية من العلماء والمجتهدين، وذكر أن الملك المؤيد كان يحفظ مقدمة طاهر بن بابشلا في النحو، وكفاية المتحفظ في اللغة، والجمل للزجاجي وقد ألف ملوك الدولة الرسولية عدداً كبيراً من المؤلفات، فنسب إلى الملك المظفر يوسف بن عمر (ت ٦٩٤هـ) الكتب التالية:^(٢)

- تيسير المطالب في تيسير الكواكب
 - المخترع في فنون الصنع.
 - العقد النفيس في مفاكهة المجلس.
- ونسب للملك الأشرف عمر بن يوسف الكتب التالية:^(٣)

- كتاب في الأسطر.
- التبصرة في علم النجوم.
- الجامع في الطب.
- المعتمد في الأدوية.

(١) ينظر العقود اللؤلؤية ١ / ٤٤١.

(٢) ينظر حيلة الأصب الهمي ٦٠.

(٣) ينظر المرجع السابق ٦٠.

- المغني في البيطرة.

- التفاحة في علوم الفلاحة.

- طرفة الأصحاب وتحفة الآداب في الأنساب.

ونسب للملك المؤيد مختصر كتاب الجمهرة في البيزرة وجمع أشعار الجاهلية^(١) والمولدين، وللملك المجاهد علي بن داود^(٢) كتاب الأقوال الكافية والفصول الشافية في علم الحيوان.

واهتم الملك الأفضل بالتاريخ والأنساب فصنف مجموعة من الكتب في هذا المجال، وما نسب إليه ما يأتي^(٣):

- نزهة العيون في تاريخ الطوائف والقرون.

- العطايا السنية في المنقب اليمنية.

- نزهة الإبصار في اختصار كنز الأخبار.

- مختصر تاريخ ابن خلكان.

- بغية ذوي الهمم في أنساب العرب والعجم.

وشارك الأئمة في حركة التأليف، وعرف منهم الإمام المهدي محمد بن المطهر (ت: ٨٧٢٨هـ) وله من الكتب: (انهاج الجلي شرح مجموع الإمام زيد بن علي)، وكتب: (عقود العقيان في النسخ والنسوخ من القرآن)^(٤).

(١) ينظر قرة العيون ٣٢٩.

(٢) ينظر حية الأدب ٦٠.

(٣) ينظر قرة العيون ٣٧٥.

(٤) ينظر المختطف ١٩٣.

وقد عرف الإمام يحيى بن حمزة بسعة اطلاعه، وصنف في الفقه والأصول والبلاغة والنحو، وله في الفقه كتاب: (الانتصار الجملع لمذاهب علماء الأمصار) وفي علم الأصول كتاب: (نهاية الوصول في علم الأصول) وفي البلاغة كتاب: (الطراز) وفي علم النحو كتاب: (المنهاج الجلي شرح جمل الزجاجي) وكتاب (لحصر لفوائد مقدمة طاهر) وكتاب: (الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب) وغيرها من الكتب^(١).

وكما ذكرت سابقاً من الأئمة الذين عرفوا بنشاطهم العلمي الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، وله إلى جانب الكتب في علوم الشريعة له في النحو كتاب: (المكمل الكاشف لغوامض المفصل) وله شرح الكافية والمقدمة المحبة وغيره من الكتب.

وما يلفت النظر له أن القرون الثامن والتاسع والعاشر عصر الموسوعات العلمية، وإن النهضة العلمية في اليمن كانت مواكبة لهذه الموجودة في بقية البلاد الإسلامية فكما هو معلوم أنه بعد أن تعرضت البلاد الإسلامية لغزوات متكررة من جميع الجهات من الشرق ومن الغرب، ولذلك لم يكن بعيداً على اليمن أن تكون فيها هذه الحركة العلمية الواسعة، وذلك لأسباب ذكرتها في بداية هذا البحث، ولذلك اهتم الأئمة في اليمن بالعلوم التي تتعلق بالدين مثل: علوم القرآن والحديث والفقه والتاريخ واللغة والنحو.

(١) ينظر البدر الطالع محاسن من بعد القرن السابع، لشوكتاني ٣٣٦ / ٢، ومصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، عبد الله الحنفي ٥٦٧.

(١) علوم القرآن الكريم

نبغ في هذه العلوم جماعة من العلماء وخاصة فيما يتعلق بعلم
القراءات، منهم:

علي بن عطية بن علي الشافري^(١) ت ٧٢٠هـ له منظومة في
علم القراءات.

أبو يعقوب إسحاق بن محمد الماعزري المعبري^(٢) (ت: ٨٠٠هـ) له كتاب
الإيجاز في القراءات.

حسن محمد الشظي^(٣) (ت: ٨٣٤هـ).

عثمان بن عمر بن أبي بكر الباشري^(٤) (ت: ٨٤٨هـ) له كتاب: (إيضاح
الدرة المضيئة في قراءات الثلاثة المرحومة)، وغيره من كتب القراءات.

واهتم العلماء في اليمن أيضاً بعلم التفسير، وظهرت الشروح
والحواشي على التفاسير، مثل الحواشي التي وضعت على الكشاف
للزمخشري، ولهم أيضاً كتب مستقلة فيه، كالبيان في التفسير لعطية بن
عبي الدين النجراني^(٥) (ت: ٦٦٥هـ)، والمقاليد في التفسير للعلامة يوسف

(١) ينظر مصادر الفكر اليمني ١٨.

(٢) ينظر المرجع السابق ٣٦.

(٣) ينظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع نصوص النيس السحابي ٣/ ١٢٥، ومصادر
الفكر ٢١.

(٤) ينظر مصادر الفكر ٣٣.

(٥) ينظر مصادر الفكر ١٧.

ابن أحمد بن محمد^(١) (ت: ٨٣٣هـ) وله كتابه (الثمرات في تفسير آيات الأحكام).

(٢) علوم الحديث

شجع ملوك وأمراء الدولة الرسولية على تدارس الحديث النبوي وخصصت مدارس لذلك منها: إحدى المدارس المنصورية وغيرها، ولم يكن لعلماء اليمن في علم الحديث مؤلفات ذات قيمة علمية في هذا العلم، وإنما كثر اهتمامهم بمطالعة كتب الحديث من التأليف بها.



(٣) علم الفقه

اهتمت الدولة الرسولية بإنشاء المدارس التي تعنى بتدريس المذهب الشافعي والحنفي واقتصر علماء السنة على تقليد أصحاب المذاهب ولم يخرج عن هذه القاعدة أحد من علمائهم في العصر الرسولي^(٢).

وأما مذهب الإمام زيد بن علي فقد برع فيه جماعة من المجتهدين منهم الإمام يحيى بن حمزة، والمهدي أحمد بن يحيى المرتضى.

وقد عرف في اليمن كثير من علماء الفقه على اختلاف المذاهب من سنة وزيدية، فعلماء المذهب الشافعي هم علماء الدولة الرسولية وعلى أيديهم قامت النهضة الفقهية في المدارس منهم: أبو عبد الله محمد بن

(١) ينظر مصادر الفكر ٢١.

(٢) ينظر حية الأدب اليمني ١٠٨.

أبي بكر الأصبحي (ت: ٦٩١هـ) وله كتاب (الأشراف في تصحيح الخلاف)، وجل الدين محمد بن عبد الله الريمي (ت: ٧٩٢هـ) وله كتاب التفقه شرح التنبيه^(١).

أما علماء الزيدية فذكرت منهم الإمامين يحيى بن حمزة وأحمد بن يحيى المرتضى وغيرهم.

(٤) علم التاريخ

برز في ميدان الكتابة التاريخية جماعة من العلماء منهم محمد بن يعقوب الجندلي (ت: ٧٣٠هـ)، ومؤرخ الدولة الرسولية علي بن الحسن الخنزرجي (ت: ٨١٢هـ) صاحب كتاب العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية.

(٥) علوم اللغة والنحو

أما اهتمام علماء اليمن في علوم اللغة، فالظاهر أنه يعود إلى أهمية هذه العلوم في فهم القرآن الكريم والسنة النبوية، ومع أن الاهتمام بها كان مبكراً إلا أن إنتاجهم العلمي ومساهماتهم في تجديده والاجتهاد فيه كان قليلاً، ومن أهم كتب اللغة: (نظام الغريب) لعيسى بن إبراهيم الربيعي (ت: ٤٨٠هـ)، وهو من الكتب التي اشتهرت شهرة واسعة واعتمده

(١) ينظر مصادر الفكر ١٩١.

طلبة اليمن ثم كتاب شمس العلوم لنشوان الحميري (ت: ٥٧٣هـ) ثم اكتفى الناس بعد ذلك بمعجم القاموس المحيط للفيروزآبادي.

أما علم النحو فقد اهتم العلماء في هذين القرنين بنوعين من التأليف فيه:

الأول: شرح المتون النحوية المشهورة، وقد اعتنى علماء اليمن بثلاثة كتب نحوية مختصرة هي:

المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، واعتمدت هذه المقدمة في الدراسة في المدارس في ذلك العصر، وقد نسب لأهل اليمن ثمانية شروح عليها.

المفصل في النحو للزغشري، (وقد أعجب) به علماء اليمن وشرحوه، ونسب لهم عشرة شروح على المفصل.

الكافية في النحو، لابن الحاجب، وقد طغى على غيره من المتون، وقد بلغت شروح علماء اليمن على الكافية ما يقارب الثلاثة والعشرين شرحاً.

الثاني: هو التأليف النحوي الخاص بعلماء اليمن، وقد ظهرت مجموعة من المؤلفات الخاصة بهم، منها كتاب (كشف المشكل في النحو) لعلي بن سليمان بن حيدر اليمني، و (المجموع المحيط في الأصول والفروع) و (التهذيب لابن يعيش الصنعاني)^(١)، وظهرت مجموعة من المختصرات منها: مختصر لأحمد بن محمد بن إبراهيم^(٢) (ت: ٥٥٨هـ)، وآخر

(١) ينظر مصادر الفكر ٣٧٣.

(٢) ينظر بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٥٦، ومصادر الفكر ٣٧٠.

للحسن بن إسحاق اليمني^(١).

وقد عرف من النحاة في عصر الدولة الرسولية، أذكر منهم:

ابن يعيش الصنعاني^(٢) (ت: ٦٨٢هـ)

هو محمد بن علي بن يعيش الصنعاني من علماء اليمن في القرن السابع الهجري برع في النحو واللغة، وله مجموعة من المؤلفات منها: شرح المفصل، والياقوتة في النحو، وانتهى البيان للحيران في إعراب القرآن، وكتاب التهذيب في النحو.

الإمام يحيى بن حمزة^(٣) (ت: ٧٤٧هـ).

وله من المؤلفات في اللغة والنحو مجموعة من الكتب وهي:

- ١- الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية
- ٢- المحصل في كشف أسرار المفصل.
- ٣- الخاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب.
- ٤- المنهاج الجلي في شرح جمل الزجاجي
- وفي البلاغة كتابه المشهور الطراز.
- ابن بصيص^(٤) (ت: ٧٦٨هـ).

(١) ينظر بغية الوعاة لسيرهي ١/ ٥٠٠.

(٢) ينظر ترجمته في مصادر الفكر ٣٧٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٢٩٩.

(٣) ينظر ترجمته في البدر الطالع ٢/ ٣٣٦، ومصادر الفكر ٥٦٨ وما بعدها.

(٤) ينظر ترجمته في هدية العرفين ١/ ١١٢، ومصادر الفكر ٣٧٥.

هو أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن بصيص عالم النحو والعروض،
ولد بمدينة زبيد سنة ٧٦٨هـ وله شرح على المقدمة المحسبة.
الشرجي^(١) (ت: ٨٠٢هـ).

هو سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر اليماني
الشرجي نسبة إلى قرية الشرجة التي ولد فيها وهي بين حيس وزبيد
وذلك في عام ٧٤٠هـ ورحل إلى زبيد وأخذ العلم عن ابن بصيص
السالف حتى برع في علم النحو، وانتشر ذكره في اليمن وله مجموعة
من المؤلفات منها:

- شرح ملحة الإعراب.
- مختصر المهرور في النحو.
- الإعلام لمواضع اللام في الكلام.
- نظم مختصر ابن عبد.
- نظم مقدمة ابن بابشاذ.
- مقدمة في علم النحو.

الإمام المنصور علي بن صلاح الدين (ت: ٨٤٠هـ).

له كتاب البرود الضافية شرح المقدمة الكافية، وتجرید الكشف وهي
رسالة استبعد فيها إمكان الاجتهاد في زمانه.

الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى^(٢) (ت: ٨٤٠هـ).

(١) ينظر بغية الوعاة ١٠٧/٢، ومصادر الفكر ٣٦١.

يتصل نسبه بالحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو أحد أئمة الزيدية في اليمن ولد سنة ١٧٧٥ هـ بمدينة ذمار أخذ العلم عن عدد من الشيوخ والأئمة منهم والده الشريف يحيى المرتضى، وخاله الهمهدي علي بن محمد، والقاضي يحيى بن محمد المذحجي وغيرهم وتلمذ على يديه كثير من الطلاب، وله مجموعة من المؤلفات النحوية وهي:

- الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر.
- الشافية في شرح معاني الكافية.
- المكلل بفرائد معاني المفصل.
- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب (حققه: د نوري الهيثي رسالة دكتوراه)
- إكليل التاج وجوهه الوهاج.
- وغير هؤلاء كثير منهم ابن هبطل المعروف بأنه سيبويه اليمن.
- مصادر هذا البحث ومراجعته:
- البدر الطالع للشوكاني.
- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن عبد الله الحبشي.
- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية الخزرجي.
- قرة العيون بآخبار اليمن الميمون عبد الرحمن بن علي الزبيدي

(٢) ينظر البدر الطالع ١/ ١٢٢، ومصادر الفكر ٥٨٣ وما بعدها

- غاية الأمان في أخبار القطر اليمني.
- حبة الأدب اليمني في عصر بني رسول لعبد الله الحبشي.
- بغية الوعة للسيوطي.
- المقتضب من تاريخ اليمن للقاضي عبد الله الجرافي.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع السخاوي.
- مجموع بلدان اليمن جمعه العلامة المؤرخ محمد بن أحمد الحجري
اليمني، تحقيق: القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، منشورات وزارة
الإعلام اليمن.
- موسوعة التاريخ والحضارة الإسلامية أحمد شلبي.
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار أحمد بن يحيى العمري.
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان.

ابن الحاجب

حياته:

اسمه: هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمل الدين اللوني، كان أبوه كردياً حاجباً للأمير موسك الصلاحي^(١)، ولد في مدينة أسنا من صعيد مصر، وقد اختلف المترجمون له في تحديد سنة مولده فمنهم من قل إنها في سنة ٥٧٢هـ وآخرون في ٥٧١هـ قل صاحب الوفيات^(٢) الراجع أنه ولد أول مرة سنة ٥٧٠هـ

وعاش ابن الحاجب في عهد بني أيوب وأوج قوتهم، وهيأت له مكانة والده أن يعيش حية الطبقة الحاكمة أو القرية منها، قل ابن خلكان: (واشتغل ولده أبو عمرو المذكور في القاهرة في صغره بالقرآن، ثم الفقه على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه، ثم بالعربية والقراءات، وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتقان)^(٣).

وإذ اكتفي بهذا التعريف الموجز لابن الحاجب، لأن ابن الحاجب على

(١) ينظر وفیات الأعيان ٣/ ٢٤٨، والبدایة والنهاية ١٣/ ١٧١

(٢) ينظر وفیات الأعيان ٣/ ٢٥٠.

(٣) نفس المصدر ٢٤٨ - ٢٤٩

ما أرى قد أشبع دراسة وبحثاً من الذين درسوا أو حققوا الكافية وهم كثير، أذكر منهم على سبيل المثال:

ابن الحاجب النحوي دراسة للدكتور الجنابي.

الدكتور أسامة الرفاعي في تحقيقه ودراسته للفوائد الصافية.

الدكتور طارق نجم عبد الله في دراسته وتحقيقه للكافية في النحو.

الاستاذة فطوم الأهل في تحقيقها ودراستها لمنهاج الطالب في كشف أسرار مقدمة ابن الحاجب، لأحمد بن محمد الرصاص من علماء القرن التاسع - رسالة ماجستير في جامعة صنعاء.

وقد أشبع هؤلاء وغيرهم ابن الحاجب وحياته ما يعني عن التكرار، وقد طالت رسالتي هذه حتى تجاوزت الألف صفحة، مما يعني زيادة قد سبقت إليها وما أظني آتي بشيء جديد.

لقد اهتم علماء اليمن بكافية ابن الحاجب اهتماماً كبيراً حتى غطت على بقية المتون، وقد بلغت من المكانة ما لم يبلغه متن آخر سوى ألفية ابن مالك المشهورة... وقد كثرت شروح الكافية وما يهمني منها الشروح اليمنية، والتي وصلت إلى ثلاثة وعشرين شرحاً أعد منها على سبيل المثال لا الحصر:

الأزهر الصافية شرح المقدمة الكافية للإمام يحيى بن حمزة.

الأسرار الصافية والخلاصة الشافية في كشف المقدمة الكافية

لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني.

منهاج الطالب في كشف أسرار مقلعة ابن الحاجب لأحمد بن محمد الرصاص.

الشافية في شرح الكافية للإمام إلهي أحمد بن يحيى المرتضي، ٨٤٠هـ.

البرود الضافية والعقود الصافية شرح المقلعة الكافية لعلي بن محمد ابن أبي القاسم المتوفي ٨٣٧هـ والد المؤلف.

النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب لصلاح الدين بن علي بن أبي القاسم ٨٤٩هـ.

معونة الطالب على الكافية لابن الحاجب لعلي بن محمد بن سليمان ابن مطيل، (ت: ٨١٢هـ).

طرفة الراغب في الإعراب عن مفهوم ابن الحاجب للإمام القاسم بن محمد بن علي المتوفي ١٠٢٩هـ.

منهاج الطالب إلى فهم الكافية لحمد بن أحمد بن حسن الرصاص.

شرح محمد بن عز الدين صلاح بن حسن بن علي بن المؤيد، نسخها كثيرة في صنعاء.

وأكتفي بهذه الشروح لشهرتها وغناها عن غيرها، وأكثرها محقق، ومنها ما هو قيد التحقيق، ومنها ما هو مخطوط.

المؤلف

اسمه: صلاح الدين بن علي بن محمد بن أبي القاسم.

لم تذكر لنا المراجع والمصادر سنة ولادته بالتحديد وإنما ذكرت نبذة يسيرة عن سيرته لا تتجاوز في أكثر الأحيان الصفحة أو أقل من ذلك وقد ذكرت سيرته وحياته ومؤلفاته عندما تكلمت على الحياة السياسية في اليمن، ولا داعي لإعادتها هنا.

أما مؤلفاته فلم يذكر لنا صاحب مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن سوى كتاب النجم الثاقب شرح كفاية ابن الحاجب، وكذلك صاحب المقتطف في أخبار تاريخ اليمن وغاية الأمان، إلا أن الأخير نقل عن ابن مظفر قوله في غاية الأمان ٥٧٣/٢ (وكان صلاح الدين بن علي داعياً مبرزاً في علوم الاجتهاد وتآ ورع شحيح، وبايعه علماء صنعاء).

تتلمذ صلاح الدين بن علي على والده، وكان كثير الذكر الحسن له والتبجيل والاحترام وكان يقول: (وقل والذي، وقل جمل الإسلام، وقل صاحب البرود وقل والذي حرس الله مهجته...).

ولم تذكر لنا الكتب شيوئاً غير ما ذكره هو في كتابه النجم الثاقب...

وقد وصل الإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد إلى مرتبة عالية بين علماء عصره إذ بايعه علماء صنعاء اعترافاً منهم بمكانته العلمية والدينية وقد كان مجتهداً إذ الغالب من شروط الإمامة عند الزيدية أن يكون الإمام مجتهداً، وقد عرف ذلك عن صاحب كتاب النجم الثاقب، وكذلك عن والده صاحب البرود الصافي.

كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب

منهجه في الشرح:

لقد سلك المؤلف في شرحه طريقة تعليمية حيث يذكر المتن ثم يشرحه وكان يشرح العبارة بطريقة سهلة وهي الطريقة التي بينها في مقدمة الكتاب، حيث قرأ عليه بعض الإخوان كافية ابن الحاجب المتن وطلبوا منه شرحها لهم فشرحها، وكان أكثر الشرح مأخوذاً من كتاب والده البرود الضافية والعقود الصافية، قل في ١ / ١: (فإنه قرأ علي جماعة من الإخوان كافية ابن الحاجب، وكان الإلقاء حينئذ أكثره من الشرح المسمى بالبرود الضافية والعقود الصافية...).

وقد اعتمد المؤلف على نسخة للمتر مغايرة للنسخة التي اعتمدتها في المقارنة، فقد اعتمدت نسخة الدكتور طارق لحجم (الكافية في النحو) وقد حققها وقارن بين نسخها وهي موجودة كثيرة، فاعتمدت عليها وقارنت بين التي بين يدي حيث كان المؤلف يذكر المتن فكنت أقارنه مع متن الكافية في النحو وإذا كان هناك فارق أو زيادة أثبتته في الهامش بقولي: ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

أما أسلوبه في الشرح فكان أسلوباً سهلاً في أكثره، لأنه أسلوب تعليمي لطلبة العلم كما ذكر في المقدمة، وإلى جانب السهولة يتسم بالوضوح فعبارات واضحة لا لبس فيها ولا تعقيد وإلى جانب السهولة والوضوح يعتمد المباشرة في تناوله لموضوعه، ولكن هناك بعض

الاضطراب في عبارته، ولعل ذلك يرجع إلى النسخ، ويقول عند الشرح والاعتراض على المؤلف: كان الأول أن يقول، كان يشرح عبارات المتن من الوجهة النحوية، وقد يدفعه إلى إعراب بعض مفرداتها لبيان المراد ونراه في بعض الأحيان يعترض على بعض عبارات المتن، وكان يقول: والأولى، وبذلك يسلم من الاعتراض، ويرد على حده، ويرد عليه، ورد...

وكما هو معلوم فالكافية تحتوي على بعض الشواهد وقد درج الشارح على نسبة هذه الشواهد ما استطاع إلى ذلك، وإلى شرح بعضها وبيان موطن الاستشهاد فيها، ونراه في كل ذلك معتسلاً العبارة لا إيجاز غل ولا إطالة ملة.

()

مصادره:

أما مصادره كتابه فهي كثيرة، وفي الواقع جمع في كتابه ثلاثة كتب في كتاب واحد حيث اعتمد في شرحه على الكتب التالية وأكثر النقل عنها وهي:

كتاب البرود الضافية والعقود الضافية لوالده.

شرح الكافية لرضي الدين الاسترآبلي.

شرح المصنف وهو شرح ابن الحبيب.

وفي الواقع كان عملي في هذه الكتب الثلاثة حيث كان يكثر النقل عن والده ولقد أحصيت ما ذكر أنه نقله عن والده فوجدتها أكثر من

خمسين نقلاً صرح به، ينظر الصفحات التالية في الجزء الأول: ٢ - ١٨ - ٢٢ - ٤٦ - ٥١ - ٥٣ - ٧٥ - ١٥٠ - ٢٠٦ - ٢٧٨ - ٣٤٣ - ٣٧٣.

والجزء الثاني: ٦٤٤-٦٧٧-٦٨٣-٧١٩-٧٣٠-٧٣٧-٧٣٤-٧٩٣-٨٣٧-٩٠٨.

أما ما لم يصرح به فلم أستطع متابعته فيه، لأنه لا يوجد بين يدي نسخة من شرح والده، وقد حاولت الحصول على نسخة أخرى فلم أجد رغم البحث الشديد في المكتبات الخاصة في اليمن (أي مكتبات المخطوطات العلية والخاصة) وبالطبع فقد اعتمد على كتاب والده، كما صرح في المقدمة بيد أنه أخذ عنه أضاع ما صرح به.

أما المصدر الثاني الأسس [الذي اعتمدته] وهو شرح كفاية ابن الحاجب للرضي وكان ينقل عنه باسم نجم الدين، وقد بحثت عن مسبب هذه التسمية فوجدتها في آخر كتاب الرضي حيث لُقِّب به (نجم الدين)، وقد أكثر من النقل عن الرضي بشكل ملفتٍ للنظر، وقد تجاوز ما نقله عن والده، حيث أحصيت له في المجلد الأول ما صرح به ما يقارب من الأربعين موضعاً والأكثر منها ما لم يصرح به ينظر الصفحات الآتية: ٦٩ - ٨٩ - ٩٢ - ١٠٩ - ١١٦ - ١٤٢ - ١٦٩ - ١٨٦ - ٢١٩ - ٢٦٤ - ٢٩٢ - ٣٦٧ - ٣٢٦ وغيرهما.

ومن الكتب التي أكثر الأخذ عنها شرح الكفاية لابن الحاجب فقد أكثر الأخذ عنه مصرحاً بذلك وغير مصرح، ولكن بشكل أقل من الكتابين السابقين فقد أحصيت له في المجلد الأول الذي لم يصرح به،

ينظر الصفحات التالية: ٣ - ٩٣ - ١٨٧ - ٢٤٥ - ٢٥٨ - ٢٩١ - ٢٩٩ -
٣٦٦ - ٣٦٠ - ٣٣٦ - ٤٠٤ - ٤٢٥....

وكان يلقبُ ابن الحاجب مرة، قل المصنف، ومرة قل الشيخ، ومرة
باسم قل ابن الحاجب.

ومن الكتب التي أكثر الأخذ عنها كتب الأزهار الصافية في شرح
المقدمة الكافية للإمام يحيى بن حمزة، وقد أحصيت ما نقله عنه فوجدته ما
يقارب الخمسة والعشرين موضعاً صرح به، ولم أرجع إلى الأزهار
للمقارنة وإنما رجعت مستخرجاً آراء الإمام يحيى منها.

ومن الكتب التي اعتمد عليها المؤلف كذلك كتاب الوافية شرح
المقدمة الكافية لركن الدين الأسترآبدي، وقد أحصيت ما نقله عنه
مصرحاً فوجدتها قريبة من الخمسة والعشرين موضعاً استخرجتها
من مظاهرها.

وقد ذكر كتباً أخرى أخذ عنها كتمالي ابن الحاجب النحوية والإيضاح
في شرح المفصل لابن الحاجب وكذلك ذكر أنه نقل عن ابن يعيش في
شرحه للمفصل وعن المفصل والأتموزج والكشاف للزحشري، وكان
يكثّر النقل عن كتاب سيبويه والمبرد والفراء والأخفش وغيرهم، وقد
استخرجت هذه الآراء من مظاهرها.

وكانت بعض النقول هذه مأخوذة عن الرضي دون عزو، أو من كتب
أصحابها. وقد عوّل الشارح على نوعين من طرق الاحتجاج:

أولاً: السماع

- القرآن: فقد اعتمد على القرآن الكريم وقراءاته وقد أكثر منها كثرة ملفتة للنظر.

- الحديث ورواياته: فقد احتج بالحديث رغم أنه رده عندما قل: والحديث يروى باللعنى، وقد بلغت الأحاديث التي استشهد بها ما يقرب العشرين حديثاً

- الشعر: اعتمد اعتماداً كلياً على شعر عصر الاحتجاج وهو الشعر الجاهلي والإسلامي حتى ١٦٠هـ

ومع أنه اعتمد على عصر الاحتجاج إلا أنه أورد أبياتاً لشعراء كبار منهم أبو تمام الطائي وأبو الطيب المتنبي وأبو العتاهية وأبو نواس وأبو العلاء المعري والإمام الشافعي، فكان يورد أشعار هؤلاء للتمثيل وليس على سبيل الاحتجاج.

- أما الأمثال والأقوال المأثورة فقد اعتمدها مثله مثل جميع من كتبوا وألفوا في النحو.

ثانياً: القياس

فقد اعتمد القياس وكما هو معلوم أن القياس هو حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعل جامعة، قل الكسائي: إنما النحو قياس يتبع، وهم يعمدون إليه إذا كان المنقول عن العرب مستفيضاً بحيث يُطمأن إلى

أنه كثير في كلامهم كثرة أرادوا معها . لقياس عليه^(١)

وكان يذهب في ذلك مذهب والده ويعتمد رأيه في هذا، وكان يقول:
ويقاس على ذلك، وينظر ج ٨/١ - ١٤. وقل في الجزء الثاني ٥٥٩:

قوله: من الثلاثي قياس، قل: إن كان من ثلاثي فمذهب سيويه
والجمهور أنها قياس في كل فعل ثلاثي تام متصرف، يحتز من كان
وأخواتها، ويلز ويدع ونعم وبش وفعل التعجب، والمبرد قصره على
السمع، وإن كان من رباعي فهو مقصور على السماع. ثم يرد على
المبرد ويقول: ولم يسمع إلا عريش لعبة صبيان وقرقر حكاية
صوت الرعد



أما منهجه النحوي فهو على عدة النحويين المتأخرين يميلون إلى رأي
البصريين في الأكثر الغالب وإن كان لا يحدد رأيه بشكل واضح وإن كان
له في بعض الحالات اختيار كان يقول: وعندي، كما في الصفحة ٤٠٥ من
الجزء الأول، حيث رجح رأي الفراء، وأقره دون القياس عليه، وينظر
الصفحة ج ١/٤١٨. كذلك اعتمده رأي البصريين كما في ٦٤٢/٢.

أما ما أراه فإنه يرى الرأي الذي يراه والده؛ لأنه يأتي به لترجيح رأي
على آخر، أو ليسلك طريقاً خاصاً لذلك، وينظر الصفحات التي
أحصيتها عليه في التصريح بالأخذ عن والده.

(١) ينظر أصول النحو ٧٨ - سعيد الأفغاني.



القسم الثاني



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



وصف النسخ

النسخة وحيدة وهي مؤلفة من ١٥١ ورقة من القطع الكبير وكل ورقة فيها ما يقارب ٣٣ سطراً.

وتنقسم إلى جزأين في كل جزء ٧٥ ورقة مكتوبة بخط نسخي علوي غير منقوط، ومتن الكافية مكتوب بلون أحمر.

وفي الصفحة الأولى العنوان وهو: كتب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب تأليف مولانا الأعظم الجواد الأكرم الصدر الصمصمة المبرز العلامة سليل آبائه الأكرمين، ووارث علم آل طوش: صلاح الدين أبي محمد صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم الهلبي تولى الله مكافاته بمنه وكرمه أمين

وفي هذه الصفحة إلى جانب هذا العنوان والتعريف بيتان من الشعر هما:

شاور صديقك في الخفى المشكل وأقبل نصيحة ناصح مفضل

فلله قد أوصى بذلك نيه في قوله شاورهم وتوكل

يبدأ الجزء الأول من موضوع الكلمة والكلام وينتهي عند موضوع عطف البيان، ويبدأ الجزء الثاني من موضوع المبني وينتهي عند موضوع نون التأكيد وفي الصفحة الأخيرة تآكل غير واضح ونقص بمقدار نصف صفحة كما في شرح المصنف وما يقارب الصفحة ونصف كما في شرح الرضي.

أما الكتابة الإملائية فكانت تختلف، حيث كان يكتب الألف المقصورة ألفاً معدودة، وكان يسهل ولا يهمز وأكثره غير منقوط وكلمات كثيرة ترسم بغير الطريقة المعاصرة.

أما أسلوبه فقد كان يشبه أسلوب القدماء في التعبير، وكان يكثر مثلاً من حذف فعل الشرط وجوابه، ويبقى الحرف فقط مثل: وإن لم.

منهج التحقيق:

فكان منهج التحقيق أولاً وقبل كل شيء، وحرصت حرصاً كبيراً على ضبط النص، وقد اعتمدت في ذلك على نسخة الرضي، لأنه كان يكثر من النقل عنها، وعلى نسخة ابن الجراح، وحاولت جهدي أن يخرج النص صحيحاً دقيقاً مضبوطاً بالشكل إذا استدعى الأمر ذلك إلا بعض الكلمات التي لا يتجاوز عددها أصابع اليدين، وهي ليست بالكثيرة بالنسبة لحجم المخطوط، ثم كتبه بالرسم الإملائي المعاصر حتى يتيسر الإطلاع عليه، وإذا كان ثمة خطأ في النص أثبتته في الهامش وصححته في المتن، وبذلك بقولي ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق، أو قلت والأشبه كذا، أو قلت تحريف أو تصحيف.

وقمت بتخريج الشواهد الشعرية من مكانها، وسلكت فيها أنني حددت البحر، وأنعمته وحددت مصدره، وذلك بحسب وفة مؤرخيها، وذكرت الروايات فيه إن وجدت، وشرحت لغته إن صعبت، وحددت موضع الاستشهاد به إن كان مما يحتج به، أو إن كان مما لا يحتج به، حددت موضع التمثيل.

أما بالنسبة للآيات القرآنية أتممت الآية بما يقتضي إعطاء المعنى كاملاً، وحددت مكانها في القرآن وفي السورة مشيراً برقم السورة ورقم الآية كأن أقول مثلاً:

البقرة ترتيبها في القرآن الثانية والآية (سواء عليهم أنذرتهم رقمها ٦ فتصبح هكذا البقرة ٦/٢ وهكذا.

ثم قمت بتخريج القراءات إذا كان ذلك مطلوباً وذلك من كتب القراءات المشهورة وكتب التفاسير المعتمدة.

أما الأحاديث فخرجتها من كتب الحديث المشهورة والموجودة فيها، وكذلك فعلت بالأمثلة حيث اعتمدت في تخريجها على الكتب المشهورة بذلك.

أما الأقوال المأثورة فقد خرجتها من مكانها في كتب اللغة والنحو وضبطت منها ما يحتاج إلى ضبط.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أعترف بجهد القليل المقصر فإن كنت أصبت وأحسننت فبتوفيق الله لي وتوجيه أستاذي ومعلمي، وإن كنت أخطأت فمن نفسي، وكما هو معلوم فإن عمل التحقيق لا ينتهي مهما راجعه صاحبه لأنه عمل بشر وقد أبى الله أن تكون العصمة إلا لكتابه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



القسم الثالث

نص الكتاب



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

[أظ] الحمد لله على إقلمة اللسان، كما أحمده على الهداية والإحسان،
وأشهد أن لا إله إلا الله الملك الديان، شهادة توافق فيها السر والإعلان،
والقلب واللسان، وأرجو بها منة الغفران، وأستجير بها من عذاب
النيران، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى من عدنائه، أرسله إلى
جميع الإنس والجان، صلى الله عليه وعلى آله ما اختلف الملوان^(١) وبعد:

فإنه قرأ عليّ جماعة من الإخوان كافية ابن الحاجب وكان الإلقاء حينئذ
أكثره الشرح المسمى بالبرود الصافية والعقود الصافية لوالدنا وشيخنا
العلامة الحبر الصمصامة طود العلم ومعند التقى والحلم الجمالي، جمل
الدين سليل الأئمة الهادين، أبي الحسن علي بن محمد القاسم الهادي^(٢)،
شيد الله مجده، وجدد سعده، وهو أجل الشروح قنراً وأشهرها ذكراً، وكنت
ألتقط لهم بعض فرائده المتناثرة، وأختصر لهم من فوائده المتكاثرة،
فسألوني تسطير ذلك لأجل الاختصار، وتوسطه بين الإقلال والإكثار،
فأجبتهم سائلاً متضرعاً إلى الملك الجليل، متوسلاً متشفعاً بالنبي والتزويل
أن يرزقنا العلم والعمل، ويحببنا غر الخطأ والزلل، وسميته بالنجم الثاقب
على كفاية ابن الحاجب.

(١) الملوان: هما الليل والنهار، وقيل الملوان: هرد النهار - وقيل هو من (ملو) كما قيل ابن

سبده وليس من ملّي، ينظر اللسان مادة (ملا)، ٤٣٧/١.

(٢) وقد نسب في التتريض إلى الهادي وهي صحيحة.

الكلمة والكلام

قال الشيخ: (الكلمة لفظ... إلى آخره)^(١) وأفضل حد النحو، حدوا على ما فعل الزمخشري^(٢)، والحاجة إلى حده كالحاجة إلى حد الكلمة، بل هو أهم. واشتقاق النحو^(٣) من القصد لأن النحويين القدماء قصدوا كلام العرب، المراعي لقياسات الإعراب بقصد أن يتشابه كلامهم، وله حدان: لغوي واصطلاحي:

أما اللغوي: فهو مشترك بين معني سبعة: بمعنى (مثل)، وبمعنى (عند)، وبمعنى (دون)، وبمعنى (القصد)، وبمعنى (الصرف)، (واسم للقبيلة)، و(اسم لهذا الفن) غلب عليه من بين المنحوات، كما غلب علم الفقه^(٤) على الأحكام الشرعية، وعلم الكلام^(٥) على العلوم الإلهية.

وأما الاصطلاحي: فقل ابن الحاجب: هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعراباً وتصريفاً.

(١) في الكافية المحققة إكمال الجملة (وضع لمعى مفرد) ٥٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦، والمفصل للزمخشري ٦.

(٣) ينظر ملحة (لحا) في اللسان ٤٣٧/١.

(٤) علم الفقه، هو العلم بالأحكام الشرعية لعملية مكتبة من أدلتها التفصيلية، أو المستفادة من أدلتها التفصيلية ينظر علم أصول الفقه عبد الوهاب خلاف ١١.

(٥) علم الكلام: هو علم يُقْتَدَرُ فيه على إثبات أبعاد البنية على الغير بإيراد الحجج ودفع الشبه، ينظر التهانوي - للشيخ المولوي محمد أعني كشف اصطلاحات الفنون.

وقد صاحب البرود^(١) أقرب ما يُحْدِثُ: علم يُتَعَرَّفُ به التغيرات العربية الواقعة على الكلم لفظاً أو تقديرًا، فاحترز بالتغيرات العربية عن غير العربي كنصب الفاعل ورفع المفعول وبقوله (الواقعة على الكلم) من معرفة الكلم ومعانيها وهو اللغة، ودخل في معرفة التغيرات البناء على حركة أو سكون وإن كان لا يتبدل، لأنه لا يعرف مواضع التغير إلا وقد عرف مالا يتغير.

وأما الكلمة فهي مفرد الكلم مثل ثمرة وتمر لأن الكلم لم يستعمل إلا فيما فوق الاثنين بخلاف ثمرة، فبن يستعمل في الواحد والاثنين والجمع، وفيها ثلاث لغات بوزن نَبْقة لأهل الحجاز وهي أقواها، وبوزن سُدْرة، وبوزن ثمرة وهي أضعفها، ولها حقيقتان: لغوية واصطلاحية:

أما اللغوية: فتستعمل حقيقة ومجازاً، والحقيقة إطلاقها على كل واحد من الاسم والفعل والحرف.

والجهاز في معانٍ ثلاثة: يعبر بها عن القصيدة كقول العرب: أفصح كلمة قالها لبيد:

[١] ألا كلُّ شيءٍ مانعٌ إلا الله بطلٌ
وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ^(٢)

(١) صاحب البرود هو، والد المؤلف الشرح، وه شرح على الكافية المسمى: (البرود الضافية والمعنود الصافية شرح الكافية) وهو علي بن محمد بن أبي القاسم المتوفى ٨٣٧هـ ومنه نسخة في الامبروزيانا في إيطاليا برقم ٣٧٩٦٩ يظهر مصغر الفكر العربي الإسلامي في اليمن عبد الله المحشي. وقد عرّفه الشرح في الكتاب في مقدمته المتن في بداية النجم الثاقب شرح كافية ابن المنجب.

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة المصري الشاعر المخضرم - الصحابي في -

ويعبر بها عن عيسى عليه السلام، قل تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْثَمٍ﴾^(١) ويعبر بها عن الكلام، كقوله: «الكلمة الطيبة صدقة»^(٢).

وأما الاصطلاح: فما ذكره المصنف^(٣) وهو: (لفظ وضع لمعنى مفرد) فقوله: (لفظ) جنسُ الخُذْ يدخل فيه المَهْمَلُ والمستعمل، وخرجت الخطوط والإشارات والعقود والنصب، فإنها وإن دلت على معنى فليست بلفظ، وقوله: (وضع)، خرج ما كان بالطبع كقول الساعل: أح، والنائم أخ، قوله (لمعنى) خرجت المهملات نحو: كلات، وما دث، وديز مقلوب زيد، (مفرداً) احتراز من المركب، نحو (قام زيد)، و(زيد قام)، وسائر التراكيب، ويجوز في (مفرد) الرفع والجرح، فالرفع صفة للفظ، والجرح صفة للمعنى، لكن الرفع ضعيف للفصل بين الصفة والموصوف، ولأنه يرد عليه نحو: عبد الله^(٤) مسمى به، فهو لفظ مركب وضع لمعنى مفرد، ومعرفة هذه الحقيقة موقوفة

ديوانه ٢٥٦، ينظر الخزانة ٤/ ٢٥٥، ٢٥٧، والمعي ١٧٦، وشرح شذور اللب ٢٨٢، واللسان مئة (رحر) ١٥٨٨/٣.

الشاهد فيه قوله: (مفعلاً الله) حيث نصب اسم المفعول بعد مفعلاً - حيث دليل على أن الاسم الواقع بعد مفعلاً يكون منصوباً مفعولاً به، وما مصدرية ولا يكون بعدها إلا فعل وفاعلها واجب الاستتار أما إذا كانت (ما) رتبة فإن ما بعد (حلا) اسم مفعول - (حلا) التي هي في هذه الحال حرف جر مثل حدث، و شاهد الثاني فيه توسط المثنى بين جرائي الكلام - وهو قوله ما حلا الله حيث وقعت بين المبتدأ وخبره والتقدير ألا كل شيء باطل ما خلا الله.

(١) سورة النساء ٤/ ١٧٦ ونمعتها: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَعْبُوا فِي دِينِكُمْ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْثَمٍ وَرُوحٌ مِنْ رَبِّي﴾.

(٢) رواه البخاري في صحيحه باب طيب الكلام من كتاب الأدب ٨/ ١٤، وأحمد في مسنده ٢٥١٧، ٢٥٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٦، وأمالى ابن الجعفي ٢٩١/٨ وشرح المفصل ١٩١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٨ وما بعدها.

على معرفة اللفظ، والوضع، والمعنى، والمفرد.

فاللفظ: ^(١) اشتقاق من الطرح، يقل لفظته الأرض أي طرحته، وهو في الأصل مصدر، ثم استعمل في معنى الملفوظ به، وهو المراد هنا كما تقول: الدينار ضرب الأمير، أي مضروبه ^(٢).

وحده ما يخرج من الفم، قلبه الرمانى ^(٣)، وهو مقترض بالريق، وعلى هذا لا يقل لفظ الله، كما يقل: كلام الله ^(٤)، فلا يصح التحديد به لعدم عمومه، والأولى أن يقل: هو الصوت المنقطع أحرفه، فيخرج ما كان شاذاً (ح) كصوت البهائم، وطنين الذباب، وصرير الباب.

والوضع: إيقاع لفظ على أمر يفهم عند سماعه ذلك الأمر، والمعنى هو المسمى، والمفرد ما لا يدل ^(٥) جزء لفظه على جزئه حين صار جزءاً له كقولك (زيد) فإن أحد حروفه لا يدل على جزء له من ذاته، وقوله: (حين صار جزءاً له)، كقولك: زيد، فإن أحد حروفه، مثل (غلام زيد)، إذا سمي به، فإنه قبل التسمية دال جزء لفظه على جزئه، وبعد التسمية غير دال،

(١) ينظر اللسان ملأه (لمط) ٤٠٥٣/٥.

(٢) ينظر الأزهري الصافية شرح المقدمة لكافية ١٧٨.

(٣) هو علي بن عيسى بن علي عبد الله أبو الحسن الرمانى ولد سنة ٣٧١ هـ وتوفي ٣٨٦ هـ من مصنفاته: التفسير وشرح أصول ابن السراج، وشرح سيويه، وشرح المقتضب شرح الصفات، معاني الحروف وغيرها ينظر ترجمته في البنية ١٨٠/٢ - ١٨١، ومعجم الأدباء ٧٣٧/٧ وما بعده إنبه الرواة ٢٩٤/٢ وما بعده الأعلام ٣٦٦/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٦١، وشرح المعصل ١٩١، و للسان ملأه (كلم) ٣٩٥٥/٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٥/١ - ٢٦. قل سيويه في ٢٥/١ هذا بسبب الاستقمة من الكلام والإحالة (فمنه) مستقيم حسن، ومحل ومستقيم كذبه، ومستقيم قبيح، وما هو محل كذب) ثم ضرب أمثلة لكل نوع منها.

(٥) في الأصل (يدخل)، وهو تحريف.

والمركب عكس ذلك، وهوما يدل جزء لفظه على جزئه حين صلا جزءاً^(١) له، ويرد على حده ثلاثة أسئلة:

الأول: الضمير المستتر في (قُم)، فإنه كلمة وليس بلفظ، وأجيب بأنه كالملفوظ به، بدليل أنه لا يستقل الكلام دونه، وأنه يبرز في بعض المواضع، نحو: (قوما)، بخلاف ضمير اسم الفاعل، ولهذا لم يكن كلمة مستقلة.

الثاني: أنه جمع بين القيصين في قوله: (الكلمة) لأن الألف واللام للجنس فيها والتاء للإفراد والجواب أن لام الجنس على ضربين: مستغرة مفيدة للكثرة: وهوما يحسن منها لفظ (كل)^(٢) كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُورٌ﴾^(٣) ودالة على ماهية الجنس المقصود في الذهن عقلاً من غير نظر إلى قلة ولا كثرة^(٤) كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلْتَ الذَّنْبَ﴾^(٥)، لأنه هنا لم يرد استغراق الجنس، وهو المقصود في الكلمة، لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء من غير نظر إلى استغراقه.

الثالث: ما وجه تذكيره لفظ ؟ وهلاً أنه مطابقة للكلمة، والجواب أن (لفظاً) أعم من لفظة لأنه اسم جنس كـ (ثمرة)^(٦) [و٢] وتمر تطلق على المفرد والمتنوع والجمع بخلاف ثمرة، فإنها لا تطلق إلا على واحد الجنس

(١) ينظر شرح المعصل ١٩٨، وشرح الرضي ٥٨

(٢) ينظر شرح الرضي ٤٨.

(٣) العصر، ٢٨٠٣.

(٤) ينظر شرح الرضي ٤٨.

(٥) يوسف ١٤٨٢، وقلمها: ﴿وَبِئْسَ عَصَا إِنْ أَفَّاخْسِرُونَ﴾.

(٦) ينظر شرح الرضي ٥٨، وشرح التسهيل السمر الأول ٧٨.

لا غير، فلو قلنا: لفظه لزم في الحرف الواحد من (زيد) أن يكون كلمة ولا تجب المطابقة بين المبتدأ والخبر إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة، (ولفظاً) وإن كان في المعنى ملفوظاً به، وهو صفة مشتقة، فالعبرة بالأصل والأصل مصدر، قل ابن الحاجب^(١). قولنا لفظ أحسن من قولهم لفظاً إشارة إلى قول الزنجشيري^(٢)، ووجه واحد وإن أراد به علماً مخصوصاً فلا دليل عليه وإن أراد جنس اللفظ، فقولنا لفظ أعم وأخصر وأدفع للبس.

قوله: (وهي اسم، وفعل، وحرف) يعني أن الكلمة تنحصر في هذه الثلاثة لا غير، وزاد الزنجشيري^(٣) رابعاً وهو (المشترك)، وظاهر^(٤) جعلها عشرة، لكن بينها أوبين اثنين منها. هذه التقسيمات ليست بزايلة على الاسم والفعل والحرف، لأن المشترك لا يكون إلا بينها أوبين اثنين منها، والرفع والنصب والجزم وسائر ما زاد طاهر، بعضه ليس من أقسام الكلمة، كالحركات والجزم، وأما العامل والتابع فممن أقسامها، لكنه ذكرها باعتبار أمر آخر وهو كونه عاملاً وتابعاً، وأما الخط فهو علم آخر وإنما قدم الاسم على الفعل لصحة الإخبار به وعنه نحو: (زيد قائم)، و (القائم زيد)، وقدم الفعل على الحرف لأنه يخبر به بخلاف الحرف، فإنه لا يخبر به ولا عنه. فلذلك أخره وقد قيل في قوله: وهي اسم وفعل وحرف.

(١) ينظر الإيضاح شرح الفصل لابن الحاجب ٥٤٨.

(٢) ينظر الفصل ٦.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) طاهر بن أحمد بن بابشدة مات سنة ٤٦٩ هـ من أشهر تصانيفه شرح الجمل للزجاجي شرح المقدمة المحسنة وتعليق في النحو ما يقرب خمسة عشر مجلداً. ينظر ترجمته في نهاية النوبة ١٧٢، إنباه الرواة ٩٧٢، معجم الأدباء ١٧١٢، الإعلام ٢٢٠٣ وينظر رأيه في شرح المقدمة المحسنة ٩١ - ٩٣ وقد عددها وهي (الاسم، والفعل، والحرف، والرفع، والنصب، والجزم، والعامل، والتابع، والخط).

يلزمه أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة، لأن الواو تفيد الجمع، فيكون قوله: (مُرَّ بزيد) كلمة واحدة فلواتى بـ(أو) كان أولى، وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن الواو بمعنى (أو).

الثاني: أن التقسيم مع الواو على ضربين:

تقسيم للاسم إلى أجزائه، كقوله: (السكنجيين) خلٌ وعسل وإلى جزيئاته، كقولك: الحيوان: (إنسان و فرس)، والكلمة (اسم وفعل وحرف) فهذا لا يلزم فيه الاجتماع بخلاف الأول، والفرق بين الجزئي والأجزاء، أن الجزئي يدخل تحت الكلّي، ويكون الكلّي خبراً عنه، نقول الإنسان حيوان، والاسم كلمة، ولا يدخل (الجزء تحت) الكلّي ولا يخبر بالكلّي عن الجزء، لا تقول: الزنجبيل سكنجيين^(١).

قوله: (لأنها إما تدل على معنى في نفسها أولاً [الثاني الحرف] إما أن يقرن بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً، الثاني الاسم، والأول الفعل^(٢))، الدليل على المحصر الكلمة في هذه الأقسام، العقل والسمع، أما العقل فالقسمة الدائرة بين النفي والإثبات، حيث قل: (لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولاً)، الثاني الحرف: (وهو إن لم يدل) والأول: وهو إن دلت، إما أن تقرن بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً.

(١) السكنجيين: خل وعسل، وينظر شرح الرضي ٧٨ والعبارة منقولة عن الرضي بتصريف.

والسكنجيين كلمة أهجية معناها الشراب متخذ من حوضي وحبوب.

(٢) ما بين المحصرين زيادة من الكلفة اهتقة.

الثاني: الاسم: وهو إن لم يقترن ودلت على معنى في نفسها والأول الفعل، وهو إن اقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة ودلت على معنى في نفسها وذلك لأن القسم ثلاث، قسمة دائرة بين إثباتين نحو: (زيد في الدار أو في السوق)، فهذه يجوز دخول متوسط بينهما، وقسمة بين نفيين نحو: (زيد لا في الدار ولا في السوق)، فهذه أيضاً يجوز دخول متوسط بينهما وقسمة دائرة بين نفي وإثبات نحو: (زيد في الدار أولاً) فهذه لا يجوز دخول متوسط بينهما وقسمة استنخ^(١) من الدائرة بين النفي والإثبات.

وأما السمع فما روي عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام) أنه قل لأبي الأسود الدؤلي^(٢) يا أبا الأسود القسم لهم الكلام إلى ثلاثة أقسام (اسم وفعل وحرف).

قوله: (وقد علم بذلك حد كل واحد منها) يعني قد علم بهذا التقسيم حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف، فإن قيل فلم حقق كل واحد منها بعد ذلك؟

قلنا هذا على سبيل الجملة وتحقيق كل واحد منها [أظ] على انفراد على سبيل التفصيل.

قوله: (الكلام) اسم مصدر كالطلاق والعلق، لأنه من كَلَمَ وقياسه

(١) السَنخ الأصل من كل شيء، ورجع فلان إلى سَنخ الكرم، والسَنخ والأصل واحد ينظر اللسان مادة (سَنخ)، ٣/٢١١٤.

(٢) أبو الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو أول من وضع أسس النحو، وهو من سادات التابعين صاحب علياً رضي الله عنه، وهو ثقة شيعي شاهر روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر وغيرهم توفي سنة ٦٩هـ. ينظر ترجمته في لبغية ٢/٢٢، ٢٣، ومعجم الأدباء ٢٤/١٢ - ٢٨ وفيت الأعيان ٢٤٠/٨، والإصابة في تمييز الصحابة ١٣٧٧ وإليه الرواة ٤٨٨ وما بعدها.

تكليماً. وقيل: هو مصدر لأنه قد عمل، قل الشاعر:

[٢] فلشفي نفسي من تبريح ما بها

فإن كلامها ششفه لها^(١)

والكلام يستعمل في اللغة وفي الاصطلاح، أما اللغة فيستعمل في معانٍ ثلاثة^(٢) على ما في النفس من إرادة الكلام وترتيبه وليس بمعنى مستقل قل:

[٣] إن الكلام لفي الفؤاد ولها

جعل السك على الفؤاد دليلاً^(٣)

وعلى الخط لما بين دفتي المصحف تقول: هذا كلام الله، وعلى الإشارة قل الشاعر:

[٤] إنا كلمتني بالعبود الفواتر

أجبت عليها بالدموع البوار^(٤)

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسيبة في شرح مصطلح ٢٧١ وقبله:

ألا هل إلى ربنا سبيل وساعة تكلمي فيها من الدهر خالها

ورمع المراجع ٩٨ والبيتك لدي الرمة في الدرر ٣٣٦. والشاهد فيه قوله (كلامها) حيث أحمل اسم المصدر (كلام) قل شروح الفصل ابن معشر. ونهب الأكترون إلى أنه اسم للمصدر وذلك لأن فعله الجذري عليه لا يخلو من أن يكون كنم مضارع العين مثل سلم أو تكلم، فكلم فعل يأتي مصدره على التضعيل، وتكلم مثل تضرع يأتي مصدره على التثنية فثبت أن الكلام اسم للمصدر والمصدر الحقيقي التكليم والتلهم انتهى كلامه (٣٨).

(٢) ينظر شرح شعور الذهب ٥٢، وقد ذكر ابن هشام هذه المعاني الثلاثة.

(٣) البيت من الكامل وهو للأحظف كما في شرح شعور الذهب ٥٤ وينظر شرح الفصل ٢٨. الشاهد فيه قوله: أنه يستعمل الكلام على ما في النفس من معنى، وأن العرب تطلق الكلام على المعنى الموجود في النفس.

(٤) ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٤٧٢، ولم يسه.

وأما الاصطلاح فقوله: (ما تضمن كلمتين بالإسناد). فقوله: (ما) جنس للحد، فلوقل: (قولٌ تضمن)، أو كلمتان أُسْنِدْتُ إحداهما إلى الأخرى لكان أولى^(١)، ويدخل في (تضمن) المنطوق به، نحو: (زيد قائم)، والمقدر نحو: (قم) بخلاف ما لوقل: (تركت)، لأن التركيب يستدعي التعدد لفظاً، قل ابن الحاجب^(٢) قوله: (كلمتين)، يحرز عن الكلمة الواحدة وقوله بالإسناد يعني (المفيد) كإسناد الجمل، ويخرج المضاف والمضاف إليه وسائر المركبات لأن إسنادها غير مفيد لأن المراد بالإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر لإفادة المخاطب، ولا يقل: هذا إضمار في الحد لأن اللام للعهد إذ المشهور من الإسناد في اصطلاح النحاة إسناد الجمل وهو المفيد ويرد على حده من إسناد الجمل نحو: (إن قام زيد)، فإنه تضمن كلمتين بالإسناد وليس بكلام، فقل: إن تدخل حرف الشرط حالة عارضة ولا عبرة به، وقل الأندلسي^(٣) والإمام يحيى^(٤) بن حمزة لا بد في الحد من أن يقل: (وحسن السكوت عليه)^(٥).

(١) ينظر شرح المفصل ٢/٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦.

(٣) الأندلسي هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي الإمام أبو محمد اللوزني السجوي المتوفى ٦٦١ هـ. قل ياقوت حمداً إمام في العربية عالم بالقراءات صنف شرح المفصل في أربعة مجلدات وشرح الجزولية والشعبية ينظر ترجمته في الهفوية ٢/٢٥٠، ومعجم الأدباء ٢٣٤/١٦.

(٤) الإمام يحيى بن علي بن إبراهيم العلوي الصبي ولد ٦٦٩ هـ ومات ٧٤٥ هـ له مصنفات كثيرة في أكثر العلوم العربية والإسلامية منها لأزهار الصلابة في شرح المقدمة الكافية وشرح الطراز في البلاغة.

تنظر ترجمته في البدر الطالع ٣٣٦/٢، والأعلام ١٤٣٨ - ١٤٤٤، وينظر رأيه في الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ٣٦ - ٢٧.

(٥) وهذا ما ذهب إليه مالك في ألقبه وهو ما صطلح عليه النحاة وهو اللفظ المفيد لثبوت.

قوله: «ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو اسم وفعل». وأجزؤه الفارسي في حرف واسم^(١) نحو: (يا زيد) بدليل حُسن السكوت عليها، وأجاب البصريون^(٢) بأن (يا) في معنى الفعل كأنك قلت (أدعوزيداً) وعلى كلام بعضهم لا إشكال، لأنه يقول باسمية حرف النداء، فقد يأتي من اسمين، وإنما لم يأت الكلام إلا في اسمين نحو: (زيد قائم) أو في فعل واسم نحو: (قام زيد)، لأن التركيب الممكن يرتقي إلى اثني عشرة مسألة، لأن معنى ثلاثة، اسم وفعل وحرف، وتركيب كل واحد منها مع نفسه ومع أحدهما على البذل، ومعهما جميعاً فخمس متكررة وواحدة مركبة من اسم وفعل وحرف، فيبقى ستة، اسم مع اسم، واسم مع فعل، واسم مع حرف، وفعل مع فعل، وفعل مع حرف، وحرف مع حرف، ولا يصح من هذه المركبات إلا اثنان، اسم مع اسم، واسم مع فعل نحو: (زيد قائم) و(قام زيد)، فالأول جملة اسمية، والثاني فعلية، وإنما لم يثبت إلا منهما لأنه لا بد من مسند ومسند إليه، وقد حصل فيهما، ولم يثبت في غيرها، أما لعدم المسند والمسند إليه كالحرف مع الحرف، أو لعدم المسند إليه كالفعل مع الفعل، وكالفعل مع الحرف، أو لعدم المسند كالاسم مع الحرف، ولا يرد عليه (يا زيد) لأن الحرف نائب مناب الفعل، على الصحيح.

يخمس السكوت عليها) ينظر شرح ابن عقيل ١٤٨، وشرح المفصل ٢٠٨، قد ابن مالك في الألفية.

كلاماً لمعاً معيداً كاستقيم واسم وفعل ثم حرفاً الكلم

- (١) ينظر كتاب المقصد في شرح الإيضاح ٩٥٨، وكتب (البيهقي) شرح (اللمع) لابن جني ٢٠٨ (ملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي المتوفى ٥٣٩ هـ، والمجمع ٣٣٨ - ٣٤٠).
(٢) ينظر الأنصاف ٣٣٨ مسألة رقم ٤٥، المسمى المفرد العلم معرب أو مبني وشرح المفصل ١٣٧٨.

قوله: (الاسم) اختلف في اشتقاقه فعند البصريين أنه مشتق من السمو^(١) وهو العلو والارتفاع، لأنه سُمي به إلى العقل فلُخرج به إلى الوجود قل الشاعر: [ظ^٣]

[٥] دنوت تواضعاً وسموت مجناً^٢

فلحنوف لأمه، وعند الكوفيين أنه مشتق من السمة وهي العلامة، فلحنوف فاؤه، قل ثعلب: الاسم سمة توضع على المسمى ليعرف به قل الشاعر:

[٦] عوى ثم نلى هل أخصتم قلائنا

وميمن على الأفخض بالأمس لربعا^٣

(١) ينظر الإصناف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١ المسألة رقم ١ الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم، واللسان لغة سمو ووسم، وشرح المفصل لابن يونس ٢٢٨ وما بعدها، وفي كتاب إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري وهو كوفي يقول: إن الاسم مشتق من السمو وكذا نُقل عن ثعلب ذلك كما في اللسان لغة ص ٢١١٠/٣، وبذلك تنتهي دهوى الخلاف في اشتقاق الاسم بين البصريين والكوفيين.

(٢) صدر بيت من الوافر، ينظر اللسان لغة (سمو) ٢١١٠/٣. والشاهد فيه قوله: (سموت) حيث جاء سمو مشتق من السمو كما هو رأي البصريين.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة كما في اللسان لغة (سح) وأنشد ثعلب مع ثلاثة أبيات أخر كما ذكر صاحب اللسان قل: وقد سمو واستموا إذا خرجوا للصيد وقل ثعلب استميا: أصلا واستمى: تصيد وأنشد ثعلب هذه الأبيات دون أن ينسبها:

عوى ثم نلى هل أخصتم وميمن على الأفخض بالأمس

غلام أخصته النبرج فلم يجد له بين نختر وأهبله أجمعا

أندما سيران فاستمنا فلا ترى أحاطع أهلى بلبل وأسمعا

وكان معنى وميمن في البيت كما قل ثعلب. وهو الجورب من الصوف يلبسه الصائد ويخرج إلى الظباء نصف النهار، فتخرج من أكسنها ويلبها حتى تلفق فيأخذها.

ودليل البصريين^(١) على أنه من السمو: التصغير والتكسير والإضممار، لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها وهم يجمعون على أسماء وسمي وسميت، وقياس الكوفيين أوسام ووسيم ووسمت، ولم يقل بذلك أحد وفيه خمس لغات إسم أسم سيم سم [سم]^(٢) وسم^(٣).

[٧] فضم واكسروا في السين إن حذفت

والخنف والضم في مقصوره لزما

وقطع همزته في الشعر ليس به

بل في ولولاه في هذا المأفهما^(٤)

قوله: (الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقرون بأحد الأزمية الثلاثة) قوله: (ما) جنس للحد الفوقل (كلمة) كان أولى (دل على معنى) خرجت المهملات في (نفسه)، خرج الحرف وعمل (في نفسه) الجر صفة (لمعنى) وضمير (نفسه) عائد إلى (معنى) عند المصنف^(٥)، والصحيح أنه عائد إلى (ما) لأن المراد بها كلمة، وهي على بابها لا بمعنى الباء^(٦).

(١) ينظر الإنصاف ٦١ مسألة رقم (١) وينظر المسند لغة (سما).

(٢) ما بين المحاصرتين مكررة.

(٣) ينظر المسند لغة (سما) ٢١٠٧/٣، ومغة (وسم) ٤٨٣٧٨، والتي أثبتتها الشرح ستة مع تكرار واحدة. وفي اللسان هنا أربعاً وقل: وألفه ألف وصل وربما جعلها الشاعر ألف قطع للضرورة كقول الأحموس.

وما أنا بالخسوس في جئم ولا من نسي ثم يلتزم الاسما

اللسان ٢١٠٩/٣، وقدكرر (سم) مرتين.

(٤) والمفهوم من هذين البيتين لغات خمس وليس ستاً.

(٥) ينظر شرح المصنف ٧. ينظر شرح الرضي ١٧٨.

(٦) يريد أن هاءنا للظرفية وليست بمعنى الباء.

كما قل بعضهم و(غير) صفة بعد صفة لقوله (معنى).

قوله (غير مقرون بأحد الأزمنة)، خرج الفعل وبعض الاسم نحو (الصباح والغبوق)^(١) (الثلاثة)، رجع (الصباح) و(الغبوق) ويعني بالثلاثة: (الماضي والحاضر والمستقبل)، ويرد على حده إشكالات أربعة:

الأول: المخطوط والعقود والإشارات^(٢) والنصب فإنها دالة على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة وليست بأسماء وجوابه أنه اتكل على مورود القسمة كأنه قل: الاسم كلمة، والعقود ونحوها ليست من جنس الكلام.

الثاني: الفعل المضارع نحو^(٣) (يقوم) و(يضرب) على القول بالاشتراك فإنه دال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة، والجواب أن الاعتبار بالتكلم، ولم يقصد إلا أحد معنيين، واللبس إنما حصل على السمع ولا عبرة به.

الثالث: اسم الفاعل:^(٤) إذا أريد به أحد الأزمنة نحو: (زيد ضاربٌ عمراً)، وأجيب بأن أصله أن يكون صفة، كقولك: (رجل مالك العبد) فإنه صفة محضة، وإنما عرض له الاقتران في بعض مواضعه لأجل الاشتقاق، والاشتقاق عارض، والعارض لا يُخرجُ الأشياء عن أصولها^(٥) ألا ترى أن قولك (إن قام زيد قمت) يُحكم عليه، ولكن لا عبرة

(١) ينظر شرح المصنف ٧، وشرح الرضي ١٧٨.

(٢) ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام ٥٤ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح المصنف ٧، شرح الرضي ١٧٨.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٧٨.

(٥) ينظر المصدر السابق.

بالعارض، قل ابن الحالج: ^(١) وهذا الاعتراض أشكل من المضارع، أي أكثر إشكالاً، وإنما كان أكثر لأن الفعل المضارع داخل في الاسم، واسم الفاعل خارج عنه، والشئ يدخل بدني ملابسة بخلاف الخروج.

الرابع: الأفعال التي لا تتصرف كـ (نعم) ^(٢) و (بش) وأخواتهما فإنها دالة على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن، فيدخل في حد الاسم ما ليس منه، وأجيب بأن الأصل فيه التصرف، ولكن سلبت التصرف لإفالة معنى، وهو المذبح العام والذم العام، ألا ترى إلى قول البائع: (بعت) [ظ ٣] والمشتري (اشتريت) فإنيهما خرجا من الاقتران لغرض الإنشاء فيهما، وذلك لا يخرجهما عن الفعلية، قل الشيخ: ^(٣) وهذا أشكل من اسم الفاعل، وجه إشكاله أنها لم توجد متصرفة ولهذا حكم بعضهم باسميتها، ولأن اسم الفاعل لم يحصل فيه اللبس إلا بواسطة، وهي عمله أو إضافته، وهذه الأفعال اللبس بحاصل فيها من غير واسطة.

قوله: (ومن خواصه) (ص) تبعية ^(٤) لأن خواص الاسم كثيرة، لكن لم يذكر منها إلا ما اشتهر، وأكثر استعمالاً، والخواص جمع خاصة ^(٥)، كـ (دواب) جمع (دابة)، ومعرفة الاسم تكون بالحد وبالخاصة، والفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أن الحد يعم أجزاء الحدود والخواص بخلاف ذلك.

(١) ينظر شرح المصنف ٧.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر شرح المصنف ٧.

(٤) ولها معان أخر مذكورة في مواضعها، منها: نبيه - ابتداء العلة - والتعليل والبدل (ينظر الجنى الداني ٣٠٨ وما بعده).

(٥) ينظر شرح المفصل ٢٤/١، واللسان مادة (خصص) ١١٧٣/٣.

الثاني: أن الحذف يطرد وينعكس وخاصة تطرد ولا تنعكس، وحقيقة الطرد أن تأتي بالحذف إلى جانب (كل)، وتخبر بالحدود أخيراً. فتقول: كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فهو اسم، وحقيقة العكس أن تأتي بالحذف إلى جانب كل، وتخبر بالحدود أخيراً فنقول: كل اسم فهو دال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة هذه حقيقة المنطقيين، والنحويون يعكسون ذلك فتقول: في الخاصة كل ما دخله الألف واللام فهو اسم، فهذا اطراد^(١) ولا يصح العكس لأن كثيراً من الأسماء لا تدخله الألف واللام، كالضمائر والأعلام وخواص الاسم على ضربين: لفظية ومعنوية، فاللفظية: اللام والجهر بحرف والتنوين، والمعنوية: الإسناد إليه والإضافة^(٢).

قوله: (دخول اللام) وكان الأولى أن يقول: حرف التعريف ليدخل (أل) وإنما اختص بالاسم، قلأنه محكوم عليه بالإخبار عنه، ولا يحكم على الشيء إلا بعد معرفته، والأفعل أحكم يخبر به، وحق الخبر أن يكون مجهولاً ليفيد المخاطب فلم يقبل التعريف وقد شذ دخول اللام على الفعل لموقوف الشاعر:

[أ] ما أنت بالحكم الترضى حكومت

ولا الأصل ولا في الرئي والجمل^(٣)

(١) ينظر شرح الرضي ١٣٨، وشرح المفصل ٢٥٨، وما بعدها.

(٢) وهذا ما ذهب إليه شرح المفصل، ابن يعيش في ٢٤٨ حيث قال: (وإنما قل حرف التعريف ولم يقل حرف الألف واللام على لغة العربيين لوجهين أحدهما أن الحرف عند سبويه اللام وحدها والمهمزة دخلت توصلاً إلى سطر السكون وعند الخليل أن التعريف بالألف واللام جميعاً وهما حرف واحد مركب من حرفين).

(٣) البيت للفرزدق وهو من البسيط ينظر اللسان لغة (أسس) ٣٧٨، والإنصاف مسألة في حلة بناء الآن

قوله: (والجر) ولم يقل حرف الجر، لأنه قد يدخل على الفعل على سبيل الحكاية، وتقول (زيد) مرفوع لـ(قام)، قاله ركن الدين^(١) واعترضه صاحب البرود بأن الفعل قد صار (هذا) اسماً، وإنما التعليل أن يدخل على الفعل إذا كان صفة لموصوف محذوف نحو:

[٩] والله ما ليلي بنام صاحبه

ولا غياط ليلك جائئة^(٢)

وإنما كانت من خواص الاسم لأنها وضعت لتوصل معاني الأفعال إلى الأسماء، ولأن الجر عَلمُ المضاف والأفعال لا تقع مضافاً إليه، لأن المضاف إليه محكوم عليه، والأفعال أحكام.

قوله: (والتنوين)^(٣) يريد تنوين التمكن والتكثير والعوض والمقابلة.

٥٢٧/٢. شرح شذور الذهب ٤٠. والرصف ١٦٦ - ٣٢٥. ونجاشي ٢٠٦. والمجمع ٢٤٩٨.

والشاهد فيه دخول (أل) الموصولة على الفعل بطرأ وهذا خلاف القاعدة بأن (أل) مختصة بالاسم ولذلك هُذِّبَت المرادف هذا شدة لا يفس عليه ويروى ولا البلوغ بهذا الأصل.

(١) ركن الدين الاسترلابي هو الحسن بن محمد بن شرف شدة المدوني الأسترأبلي أبو الفضائل توفي ٧١٥ هـ شرح مقدمة ابن الحاجب بثلاثة شروح أشهرها المتوسط، والشافية في التصريف، ينظر ترجمته في بقية برعة ٥٢٧/١ - ٥٢٢، والأعلام ٢١٥/٢، ينظر رأيه في الوافية شرح الكافية ٨.

(٢) الرجز اللقناني في شرح أبيات سيبويه ٤١٦/١ ويظهر الخصائص ٣٦٧/٢، والإنصاف ١١٢/١، مسألة رقم ٦٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٣، وشرح الرضي ٣٦٤/٢، وشرح قطر النسي ٢٩، واللسان ملحة (نوم) ٤٥٨٤/١، ومجمع الموامع ١٣٧، وخزانة الأدب ٣٨٨/٩.

والشاهد فيه قوله: (بنام صاحبه) حيث دخل حرف الجر على محذوف والتقدير: يقول فيه: (نام صاحبه) فحذف القول وبقي الحكمي فيه.

(٣) ينظر شرح المفصل ٢٥/٩ وما بعدها وشرح الرضي ١٣٧، وشرح التسهيل للسفر الأول ١٧/١.

ما خلا الترخيم، فإنه لا يختص بالاسم وإنما يختص به تنوين التمكن لأنه دليل على تمكن الاسم في الإعراب، والأفعل غير متمكنة فيه، وتنوين التنكير لأنه دليل على تنكير أسماء مخصوصة كانت معارف، والأفعل نكرات من أول وهلة لا يدخلها التعريف، فلم تحتج إلى تنكير وتنوين العوض لأنه [ظء] في الأصل عوض عن حذف المضاف إليه، والأفعل لا تضاف وما كان عوضاً عن حرف أو علال محمول على العوض في المضاف إليه وتنوين المقابلة، لأنه عوض عن نون الجمع في المذكر السالم والأفعل لا تجمع^(١).

قوله: (الإسناد إليه) يعني كونه فاعلاً أو مبتدأ هذه العلامات المعنوية، وإنما كان الإسناد إليه من خواص الاسم^(٢) لأنه وُضِعَ لأن يُسْنَدَ ويسند إليه، لأنه محكوم عليه، والأفعل محكوم به، فلم تقع إلا مسندة دائماً، فلو أسند إليها لكانت مسندة ومُسْنَدٌ إليها في حالة واحدة وهو محل.

قوله: (والإضافة) يريد الإضافة لا بحرف ملفوظ به، نحو: (غلام زيد وضارب زيد)، بخلاف الإضافة بحرف ملفوظ به، نحو: (مررت بزيد) فإن (مررت) مضافاً إلى (زيد) بواسطة حرف جر، وإنما كانت الإضافة لا بحرف ملفوظ به من خواص الاسم لأنها لا تخلو من تعريف^(٣) أو تخصيص أو تخفيف، ولا يصح ذلك في الفعل لأنه لا يتعرف ولا يتخصص لتوغلّه في التنكير، والتخفيف إنما يكون بسقوط تنوين أونون تثنية أوجع، والفعل لا ينون ولا يشئ ولا يجمع.

(١) ينظر شرح الرضي ١٣٦.

(٢) ينظر حاشية شرح الرضي ١٥٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٨ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح المعصل ٢٥٨، وشرح التسهيل السفر الأول ١٧١.

قوله: (وهو معرب ومبني)، تقسيم للاسم لأنه لا يخلو إما أن يختلف آخره باختلاف العامل لفظاً أو تقديرًا أولاً، إن اختلف فهو المعرب، وإن لم فهو المبني، وأثبت ابن جني^(١) قسماً ثالثاً، لا معرباً ولا مبنيّاً كاللضاف إلى ياء المتكلم أو الأسماء غير المركبة، كالتعداد وحروف التهجي لعدم حصول سبب البناء وموجب الأعراب.

قوله: (فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الأصل)^(٢)، فقوله: (المركب) كالجنس للحد لأنه عم التراكيب الأربعة تركيب المزج كـ (بعلبك)، والبناء كـ (خمسة عشر)، (وسيويه)، والإضافة كـ (غلام زيد)، والجمل كـ (قام زيد) و (زيد قائم) وهو الذي أراد هنا، وخرجت حروف التهجي والتعداد فإنها غير معرفة لفوات العقد والتركيب، قوله: (الذي لم يشبه مبني الأصل)، خرج ما أشبه مبني الأصل وهي أمور ستة:

- ١- تضمن الحرف.
- ٢- وشبه الحرف.
- ٣- وشبه ما أشبه الحرف.
- ٤- وما وقع موقع الفعل.
- ٥- وما أشبه ما وقع موقعه.
- ٦- وما أضيف إلى غير المتمكن، ومبني^(٣) الأصل: الحروف وبعض

(١) ينظر البيان شرح النسخ ٢٠٨، للكوي الشريف عمر بن إبراهيم ت ٥٣٩.

(٢) قل الرضي في ١٦٨. (هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لأنه في صنف الأسماء فلا يذكروا إلا أقسامها).

(٣) ينظر شرح المصنف ٨. ينظر شرح الرضي ١٦٨ وقل الجرجاني في هلش الرضي: (قوله -

الأفعل، وهو الماضي والأمر بغير لام، ويرد على هذا الحد
سؤالات ثلاثة:

الأول: إن قوله: (المركب) لم يعلم أي التركيب قصد، وجوابه أنه قصد
التركيب الإنشائي المفيد واللام للعهد النعني.

الثاني: (مبنى الأصل)، فإنه يلزم دخوله وجوابه وجهان:

أحدهما: أنه يخرج بطريق الأولى لأنه قد احترز عما أشبه المبني
فبالأولى المبني.

الثاني: أن مراده المعرب لكنه إنكسر على مورد القسم، حيث
وهو معرب ومبني.

فالمعرب الثالث: غير المتصرف يخرج لأنه مشبه لمبني الأصل
وهو معرب، فيخرج من الحد ما هو منه، وجوابه أنه أراد الاسم المركب
المشابهة المسقطه لجميع الإعراب لا بعضه، قل صاحب البرود الأولى في
الحد أن يقول: الاسم المركب المفيد المنفية عنه الأسباب الستة، حقيقة
أوحكاماً، ويريد بالحكم الاحتراز عن (أي) فلا فيها ما في أخواتها
الاستفهامية والشرطية والموصولة، وهي معربة من بينهن لما لازمت
الإضافة، قابل ذلك سبب البناء فانتفى في الحكم.

مبنى الأصل فيه مناقشة تظهر بالتأمل في انشقاق بين أن يقل هذا مبنى الأصل، وهذا أصله
البناء، إذ المتبادر من الأول أن المشار إليه منصف بالبناء وذلك بخلاف الأصالة دون العروض
المتبادر من الثاني أن أصله لأن ليس سواء بهي كما هو أصله أو عرض له الإعراب وينحصر
مبنى الأصل في الأمور الثلاثة والجملة من حيث هي.

قوله: «وحكمه أن يختلف آخره باختلاف^(١) العامل لفظاً أو تقديرًا» [وه] يعني أن هذا حكم العرب يتميز به عن غيره، واحترز بقوله: (يختلف آخره) مما يختلف ما قبل آخره، نحو: (هذا امرؤ أثيم) و(رايت امرءاً أثيماً) و(مررت بمرئٍ أثيم).

وقوله: (لاختلاف العامل) يحترز من الحكاية، فإنها تختلف لا لاختلاف العامل، تقول في: (جاء زيد) من (زيد)، وفي: (أرايت زيداً) من (زيداً)، وفي (مررت بزيد) من (زيد)، وكذلك فإن اختلاف هذه الأشياء للحكاية. وكان الأولى أن يقول: وتختلف حركة آخره، لأن الآخر هو لام الكلمة، وهو لا يختلف، قاله اليميني^(٢).

وقوله: (لفظاً أو تقديرًا) لفظاً كـ(زيد) أو تقديرًا كـ(عصاً)^(٣) فإنك تقول: (جاء زيد) و(رايت زيداً) و(مررت بزيد)، و(هذه عصاً)، و(رايت عصاً) و(مررت بعصاً).

(١) قل الرضي في شرحه ١٧/١. هذا الذي جعله المصنف بعد تمام الحد حكماً من أحكامه لارماً له جعله اسحة حد العرب فقالوا: لعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل). قل المصنف وهو الحق يلزم منه الدور لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر، بل الاختلاف الذي يصبح لغة، ومعرفة مثل هذا الاختلاف متوقفة على معرفة المعرب أولاً، فإن حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف على حده فيكون دوراً).

(٢) اليميني هو الحسن بن إسحاق أبو محمد اليميني قل عنه الخرجي في العقود اللؤلؤية: إمام النحلة في قطر اليمس. وإليه كانت الرحلة روى ابن أبيه إبراهيم، توفي قريباً من ٥١٥هـ وصنف مختصراً في النحو. ينظر ترجمته والبيعة ٥٠٠/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧/١، وشرح المفصل ٥١/١.

الإعراب

قوله: (الإعراب) اختلف في اشتقاقه، فقيل من الإبانة يقل أعرب^(١) الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ومنه الحديث: «الثيب تُعربُ عن نفسها، والهكر تُستلَمَر»^(٢) فكان الإعراب أبين الكلمة، أي فاعلة أو مفعولة، وقيل من التغير، يقل عَرِبْتُ مَعِيَّةَ الفصيل: إذا تغيرت، فكان الإعراب لما يتغير بتغير العوامل عليه (سُمي إعراباً) وقيل من التحسين، وعليه قوله تعالى: «عَرَبُ الشُّرَيْمِ»^(٣) ومنه قولهم: (امرأة عروب) وهي المتحبة إلى زوجها فكان الإعراب يُحَسِّنُ الكلمة ويزينها.

وحقيقته ما ذكر وهو (ما اختلف آخره به) أي آخر المعرب بالإعراب وفيه سؤالان:

أحدهما: أنه حدُّ الشيء بنفسه، لأن الضمير يعود إليه، فكانه قل

(١) ينظر اللسان مادة (عَرَبَ) ٢٨٦٧/٤، وكذلك عربت معدة الرجل إذا فسدت، وعرب الرجل عرباً فهو عرب الخم، وقولهم: (امرأة عروب) المرأة الضحاكة، وقيل هي المتحبة لزوجها المظهرة له ذلك، والعَرَبُ جمع عروب وهي امرأة محسنة، المتحبة إلى زوجها، وقيل العَرَبَاتُ وقيل العواشق... وقيل العروب العاصية لزوجها الخائنة بفرجها الفاسدة في نفسها..

(٢) الحديث يروى: أحق بئذ تعرب. رواه مسلم ١٠٢٧٢، وأخرجه أبو داود ٤٦٠٣، والشافعي في مسنده ٧٢.

(٣) الواقعة ٢٧/٥٦.

الإعراب ما اختلف آخر المعرب بالإعراب، وجوابه أنه ضمير فكأنه قل حله تغييره.

الثاني: أنه يلزم أن يكون العمل إعراباً، لأنه اختلف به آخر المعرب، وجوابه أنه إنما اختلف بعمل العمل لا به، واعلم أن الشيخ بنى حله على الإعراب بالحركات أنفسها، لأنه قل في شرحه، وهذا أول من قولهم: الإعراب هو: اختلاف الآخر^(١)، وهذه مسألة خلاف، فمنهـ طائفة من النحاة، وهو ظاهر كلام سيويه^(٢) إلى أن الإعراب: أمر معنوي، وهو الاختلاف، والحركات علامات للاختلاف، وذهبت طائفة منهم الشلوبين^(٣) وهذا المصنف^(٤) إلى أن الإعراب الحركات أنفسها لا أمراً آخر يسمى اختلاف، ولكل منهم حجة، فحجة سيويه^(٥) وأصحابه ثلاثة أوجه، أنه يلزم في الموقف عليه ونحوه البناء لأنه لا حركة فيه، وإننا إذا أطلقنا على الحركة والحرف، كان نقلاً له بالكلية عن الوضع اللغوي، بخلاف إطلاقه على الاختلاف، فإنه تخصيص للوضع اللغوي الذي

(١) ينظر شرح المصنف ٩، وعبارة ابن الحاجب هي (هذا أول من حد الإعراب باختلاف الآخر). وأماله ٦٠٢/٢.

(٢) ينظر الكتاب ١٣/١ وما بعده وشرح المفصل لايس يعيش ٥٠/٨ - ٥١ وشرح الرضي هلمش ١٣/١.

(٣) أبو علي الشلوبين (عمر بن محمد عمر بن عبد الله ولد سنة ٥١٢هـ وتوفي في سنة ٦٤٥هـ صنف تعليقا على كتاب سيويه أو شرح عمى جزولية والتوطئة. ينظر ترجمته في البنية ٢٢٤/٢ - ٢٢٥. ينظر رأي أبي علي الاستدلال في التوطئة ١١٦، والمجموع ٤٠/٨.

(٤) ينظر شرح المصنف ٩.

(٥) ينظر الكتاب ١٣/١ وما بعدها والإنصاف للأسيدي ٣٣/١ وما بعدها وشرح الرضي ١٧/٨، قل ابن يعيش في شرح المفصل ٥٢/١ منب سيويه إلى أنها حروف إعراب والإعراب فيها بقدر كما في الأسماء المقصورة...).

هو التغير لا إخراج له عنه، إنه يقل حركات إعراب وعلامات إعرابه فيجب أن يكون غيره، وإلا كان من إضافة الشيء إلى نفسه، وحجة المصنف^(١) وأصحابه وجوه ثلاثة: أنا نقطع أن المتكلم إذا قل: (جاء زيد)، و(رايت زيدا)، و(مررت بزيد)، إنه ليس في آخر زيد إلا ضم أو فتح أو كسر لا أمر آخر يسمى اختلافاً^(٢)، وإنا لو سلمنا أن ثم أمراً آخر يسمى اختلافاً لزم فيه التعدد لأن الاختلاف لا يعقل إلا بين شيئين فبطل تقسيمه إلى ثلاثة، وتكون أنواع الإعراب ستة إذا اكتفينا وجعلنا الاختلاف ينتقل من الرفع إلى النصب والجر، أو من النصب إلى الرفع والجر أو من الجر إلى [ظه] والرفع والنصب.

فالإعراب ثلاثة، والاختلاف اثنان، وثلاثة في اثنين ستة، وتسعة إذا نظرت إلى كل واحد من الرفع والنصب والجر، فالإعراب ثلاثة والاختلاف ثلاثة، وثلاثة في ثلاثة تسعة وقد أجمعوا أن الإعراب ثلاثة، وأنه يلزم أن يكون كل اسم في أول تركيبه غير معرب، لأن إعرابه إنما حصل عند تركيبه، ولم يختلف حاله حينئذ.

قل والذي في البرود وعندي أن الخلاف قريب، والقولين كلتاكافين ومرجعهما هل يكون الإعراب الاختلاف أو ما به يقع الاختلاف.

قوله: (ليدل) اللام متعلقة بـ(اختلف) وهي للتعليل^(٣)، أي وجه إعراب الاسم دلالة على المعاني المعنوية عليه، أي المختلفة عليه، يقل:

(١) ينظر شرح المصنف ٩.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٨١ - ١٩.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٩١.

اعتورته^(١) الرماح، إذا تداولته، ويريد بالمعاني الفاعلية والمفعولية والإضافة، واحترز بقوله (ليدل على المعني) من الحكمي والفعل المعرب اختلافه لا يدل على المعاني المعتورة عليه على كلام البصريين، وقد اختلف البصريون والكوفيون في أصالة الإعراب في الأسماء والأفعال، فعند البصريين أنه أصل في الأسماء^(٢) وفرع في الأفعال، لأنه يدل في الأسماء على المعاني المختلفة مثل قولك (ما أحسن زيداً) في التعجب، و(ما أحسن زيد) في النفي، و(ما أحسن زيد)؟ في الاستفهام، فلو لا اختلاف الإعراب لما فهمت تلك المعاني، بخلاف الأفعال، فإن الإعراب لا يدل فيها على معنى، ألا ترى أن المعاني المختلفة فيها تشترك في الإعراب الواحد كالأمر، والنهي والإثبات والنفي والحل والاستقبال والخبر والاستخبار، نحو: (ليقم زيد) و(لا يقم) و(ليقوم زيد) و(ما يقوم)، و(ويقوم زيد) و(سيقوم)، و(يقوم زيد) و(هل يقوم)؟

وإنما تفرق المعاني في الفعل اختلاف الصيغ أو بقرينة أخرى، كالمضارع الصالح للحل والاستقبال، ولا يصح هذا الاشتراك في إعراب الأسماء، وما اشترك المنصوب والمجرور في باب المثني والجمع ومالا ينصرف وجمع المؤنث السالم (مأمون) جانيهما واتفاق، وعند الكوفيين أن الإعراب أصل في الأفعال كصالتها في الأسماء^(٣) دال على معان مختلفة

(١) ينظر اللسان ملحة (عور) ٣٦٧/٥.

(٢) ينظر الرضي ٣٧٨ حيث قل أن أصل الأسماء الإعراب فما وجدت فيها مهياً فاعطى لبنائه علة، والرضي يقول برأي البصريين، وهذا ما ذهب إليه الزحشرى في الفصل ١٦ وابن يعيش في شرحه ٤٩٨، وشرح ابن عقيل ٣٧٨ حيث ذكر رأي البصريين والكوفيين في ذلك، وشرح التسهيل السفر الأول، ٤٢٨.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٣٧٨ وما بعدها.

كدلالته في الأسحله واحتجوا بقولهم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بالرفع والنصب والجزم في شرب، فالرفع نهي عن الجمع بينهما في الفم لأن الواو للحل.

والنصب نهي عن الجمع بينهما في البطن؛ لأن الواو تقدر بعدها أن، والجزم نهي عن فعل كل واحد منهما مجتمعين ومفترقين، لأن النهي يقتضي التكرار.

وأجاب البصريون^(١) بأن اختلاف المعاني في الأفعال بتقدير صيغ مختلفة، لا بالإعراب، إذ لو كان بالإعراب لاتفتت المسائل لفظاً أو تقديرًا. والتقدير هاهنا مختلف، ألا ترى في هذه المسألة: أن النصب بتقدير (أن) والجزم بتقدير (لا) الناهية، والرفع على المبتدأ، لأن الواو للحل لتعدد العطف، وواو الحل لا تدخل على المضارع المثبت، فتعين حينئذ تقدير مبتدأ، وهذه صيغ متغايرة دالة على تلك المعاني.

قوله: (وأأنواعه رفع ونصب وجزم) مذهب الأصوليين أن النوع أعم من الجنس^(٢)، والنحلة والفقهاء عكسوا، وإنما لم يذكر الجزم مع أنه من أنواع الإعراب، لأنه [١٦] ههنا ذكر أحوال الاسم والجزم من أحوال

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك، السور الأولى ٩٧٧ - ٩٧٤ حيث وافق الشارح ما ذهب إليه ابن مالك في اللغة الرفع والنصب ونحو معاني معينة ذكرها ابن مالك. قال: - المعنى المراد من النصب النهي عن الجمع بينهما فيجوز أكل كل واحد على حدة. - والمعنى المراد من الرفع على إصمارة مبتدأ مضاف تقديره أنت تشرب، أي في حل شرب اللبن، والواو هنا للحل.

- المعنى في الجزم النهي عن كل من الفعلين جميعاً.
(٢) جاء في اللسان ملحة (نوع) ٥٧٧٨، النوع أحص من الجنس. وقال في ملحة (جنس) والجنس أهم من النوع وما ذكره صاحب اللسان هو رأي النحلة كما ذكر.

الفعل، فلنخره إلى الفعل وإنما كان الإعراب ثلاثة لوجهين:

أحدهما: مناسبة للكلام لأن مخرجه ثلاثة: الخلق والفم والشفة.

الثاني: أن معاني الاسم ثلاثة فعلية ومفعولية وإضافة، فكان الإعراب الذي جاء للمعاني ثلاثة مناسبة. فالرفع من الشفة وهو أول المخارج للأول من المعاني وهو الفاعلية، والنصب من الخلق للمفعولية لكثرتها، والجهر من وسط الفم لثقله^(١).

قوله: (فالرفع علم الفاعلية) إنما أتى ببيان النسب ليستغرق الفاعل وما حمل عليه كالابتداء أو غيره، وعلاماته ثلاثة^(٢) الضم والالف والواو نحو: (جاء زيد والريدان والزيدون وأبوك).

قوله: (والنصب علم المفعولية) ليسهل المفعول وما حمل عليه، وعلاماته أربع: ^(٣) الفتح والكسر والالف والياء نحو: (إن زيدا والمسلمات وأباك والزيدين والزيدين قائمون).

قوله: (والجهر علم الإضافة) أي علم المضاف إليه معنى أولفظاً، كـ (غلام زيد)، (وحسن الوجه) ولم يقل الإضافة لما كانت سبباً واحداً،

(١) ينظر شرح الرضي حيث أورد دلالة مخرج الحركات الضم والنصب والكسر والجهر في ٢٤/١.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر الرضي ٢٤/١، قل الرضي في شرحه ٢٤/١: (يتم بين العمل لاحتياج قوله قبل: ويختلف آخره لاختلاف العمل إلى بيانه، وهي بالتفويض نحو من قيام العرجين بالجهر، فهذا معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها وهي كالأعراس القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العمل فالوجد هذه المعاني المتكلم والآلة العمل، وفعلها الاسم وكذا انوجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحلة جعلوا الآلة كأنها هي الموجهة للمعنى وعلامتها فلها سميت الآلات عوامل ...)

لأنه يسمى الذي بحرف جر ملفوظ به، إضافة، وعلاماته ثلاث، (الكسر) و(الفتح) و(الياء)، نحو: (مررت بزيد) و(أحمد والمسلمين والمسلمين وأبيك).

قوله: (والعامل ما به يتقوم المعنى مقتضي للإعراب) أي حقيقة العامل ما به يتحصل المعنى المقتضي للإعراب لأن العامل شيء، والمقتضي للإعراب شيء آخر، نحو: (قام زيد)، فالعامل قام والمقتضي للإعراب^(١)، هو الفاعلية وهي إنما تحصلت وتقومت بـ(قام)، والمقتضي على ضربين: منه ما يقتضي نوعية الإعراب وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة.

فالفاعلية تقتضي رفعاً والمفعولية نصباً والإضافة جراً، ومنه ما يقتضي جنسية الإعراب وهو العقد والتركيب.

فالتركيب: وضع كلمة عند أخرى كقولك (زيد بكر عمرو) والعقد إسناد كلمة إلى أخرى كقولك (زيد قائم) فهذا حصل التركيب من غير عقد لم يكن كلاماً ومتى حصل العقد حصل الإعراب، ذكره الإمام يحيى بن حمزة^(٢) قبل العكس، ووجه الشيخ في سرد هذه الحدود وإن كان المقصود بالإعراب الحركات الواقعة على آخر الكلمة وإنه لما حذت الكلمة والكلام لكونهما موضوع النحو، لزم من ذلك شرح الاسم والفعل والحرف، لأنها أقسام الكلمة، ولما بدأ بشرح الاسم تكلم في قسمته إلى

(١) ينظر شرح المصنف ٩.

(٢) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأضداد النحوية شرح الكافية ٥٣ - ٥٤.

معرب ومبني ولزم من هذا الكلام في المعرب الكلام في العمل.

أما الأعراب فلشدة التماس بينهما وأما العمل فلذكره في حد المعرب، أولانه لما ذكر الإعراب ذكر العمل لأنه مؤثرة^(١).

قوله: (فالمفرد المنصرف) إنما ذكر تقسيم الأسماء لما كان الإعراب رفعاً ونصباً وجراً، وكل واحد منهما بأمور متعددة على ما ذكرنا، احتياج إلى تقسيمه ليضع لكل جنس ما يستحقه من العلامات، فقوله: (المفرد) يحترز من المثني والجمع، والمنصرف يحترز من غير المنصرف كـ (أحمد)، فالمفرد يقابل باعتبارات أربعة: ما يقابل المثني والجمع وهو الذي أراد هنا، وما يقابل المضاف وهو المذكور في المثني، وما تركب يقابل المركب تركيب المزج، والباء هو ما يقابل الجملة وتكرر عليه في احترازه الأسماء الستة^(٢) فإنها مفردة منصرفة وهي معربة بالحروف [ظا] فإن قل: إني احتزرت من المضاف، ورد عليه المثني والجمع، فإن قل: إني احتزرت من المثني والجمع والمضاف، ورد عليه سائر المضافات غير الأسماء الستة، فإن قل لم أحتزرها لأنني ذكرت حكمها بعد قيل له: فلا يحترز عن غير المنصرف، لأنه ذكره بعد فلو قل: ما لم يكن من الأسماء الستة لسلم الاعتراض.

قوله: (والجمع المكسر والمنصرف) فللكسر احتراز عن جمع السلامة (كالزيدين) والمنصرف احتراز من غير المنصرف، كـ (مسجد وزيانب).

(١) ينظر شرح المصنف ٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩، وشرح الرضي ٢٨٨، وشرح المعجل ٥٧٨ - ٥٧.

قوله: (بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جرّاً) تقول: هذا رجل ورجل، ورأيت رجلاً ورجالاً، (ومررت برجل ورجل) فإن قيل لم عدل إلى اختيار الكوفيين؟^(١)

حيث قل بالضمّة إلى آخره ولم يقل بالرفع، وجوابه أنه اضطر إليه خوف التكرير، وكلام الشيخ^(٢) هاهنا تفصيل المعرب وذلك أن الإعراب ضربان بحركة، وهو الأصل لأنها أخف، وبحرف وهو فرع لثقله، وأصل الإعراب بالحركة أن يكون بالضمّة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً، وأصل الإعراب بالحرف أن يكون بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرّاً، ثم الإعراب على ثلاثة أقسام:

لفظي في جميع الأحوال وهو المفرد والمنصرف والجمع المكسر المنصرف بالحركة، والأسماء الستة في الحروف، ومنه ما يُحمَلُ منصوبةً على مجروره، وهو جمع المؤنث السالم في الحركة والمثنى والمجموع في الحرف، ومنه ما يُحمَلُ مجرورةً على منصوبه، وهو غير المنصرف في الحركة، ولا يوجد في الحروف.

والثاني: تقديري بكل حل، ولا يكون إلا في الحركة كـ(عصا) و(غلامي).

والثالث تقديري في حل لفظي في حالة، مثاله في الحركة (قاضي)، وفي الحرف (مسلمي).

قوله: (جمع المؤنث السالم بالضمّة والكسرة) فقوله: (المؤنث)

(١) واختيار الكوفيين هو الإعراب بالحركات، ينظر شرح الرضي ٢٧٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠.

احتراز من المذكر، السالم يحترز من المكسر نحو: (زيانِب)، وذلك نحو (مسلمات)، وإنما لم يدخله الفتح لأنه فرع على جمع المذكر السالم وقد حملوا منصوبه على مجروره لعلّة جامعة بينهما، فكذلك هذا لثلا يكون للمؤنث ميزة على المذكر، وأجاز الكوفيون دخول النصب والتنوين وأنشدوا:

[١٠] فلمّا جلاها بالأيم تحسّرت

ثابتٌ عليها ذلّها واكتئابها^(١)

هذا إذا لم يسم به، وإن سمي به فمذهبنا:

الأول: وهو الأفتح أن يعرب كما عرابه قبل التسمية على الحكاية.

والثاني: أن يعرب بالرفع والنصب والجزم من غير تنوين واحتج بقوله:

[١١] تورّتها من أذرعها وأهها

بيثرت أدنى دارها نظير عسلي^(٢)

(١) البيت من البحر الطويل وهو لأبي ذؤيب الفهلي في شرح أشعار الغزاليين ٥٣٦، وينظر جوهرة اللغة ٢٤٨. وأدب الكاتب ٤٤١، والخصائص ٣٠٤/٣، وشرح المفصل ٤/٥ - ٨ وشرح التسهيل السفر الأول ١٠٧/١، وتذكرة النحاة ٢٨٩، ولسان العرب مادة (أيم) ١٩٢/١، ووصف المباني ٢٤٦، ويروى فيه اجتلاها ويروى في معاني القرآن للعلاء ٩٣/٢ إذا م.

والشاهد فيه قوله: (ثباتاً) حيث نصب جمع ثمرات بالفتحة خلاف للمشهور (القاعدة)، ويروى (ثباتي) كما في شرح المفصل ٤/٥.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس في الديوان ٣١، والكتاب ٣٣٧/٣، وشرح المفصل ٤٧٨، ٣٤/٩، وشرح ابن عقيل ٣٧٨، وشرح الرضي ١٤/١، وجمع الهوامع ٧٨، وخزانة الأدب ٥٧١.

والشاهد فيه قوله: (أذرعاً) حيث يجوز فيه الرجوع الثلاثة الكسر مع التنوين، والكسر -

وأجاز الكوفيون^(١) أن تُعرب إعراب مالا ينصرف وأنشدوا: (من أذرعاً) بالفتح، ويرد عليه سؤالان؛ أحدهما: لِمَ قُدِّمه على جمع المذكر السالم؟ وجوابه: أنه معرب بالحركة وجمع المذكر بالحروف، والحركة أخف من الحرف، والثاني: لم قُدِّمه على غير المنصرف؟ وجوابه لدخول التنوين عليه بخلاف غير المنصرف.

قوله: (غير المنصرف بالضممة والفتحة) أي رفعه بالضممة، ونصبه وجره بالفتحة، وإنما امتنع منه الجر والتنوين، لأنه أشبه الفعل بعلتين فرعيتين [و٧] وهما: المانعان له من الصرف فامتنع منه ما امتنع من الفعل، وهو الجر والتنوين، وكان الأولى أن يحترز من المنقوص، كـ(جواب) و(غواش) لأنه يدخله الجر ولا يدخله الضم، وعن مثل (عرفات) و(مسلمات) مسمى بها، فإنه غير منصرف مع أن إعرابه بالضممة والكسرة عند المصنف^(٢) وهو الصحيح، فكأنه يقول ما لم يكن منقوصاً ولا جمع مؤنث، وعند الأخفش^(٣) والمبرد^(٤) والزجاج^(٥) أن جمع المؤنث

بلا تنوين، والفتح بغير تنوين.

(١) أكثر كتب النحو التي اطلعت عليها لا تذكر لكوفيين صراحة وإنما تذكر مذاهب في ذلك منهم ابن عقيل وحتى سيويه يقول سمعت أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس (أي تنوين أذرعاً) ويفهم من كلام سيويه أنه يميز الفتح، لأنه يقول ومن العرب من لا يسون أذرعاً، الكتب ٢٣٤/٣، وشرح المفصل ٤٧١ ٤٧.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩.

(٣) ينظر رأي الأخفش في الإنصاف ٣٣٨ والمجمع ٥٧١.

(٤) ينظر الإنصاف مسألة رقم (٣). القول في إعراب المتن وجمع المذكر فك الانبلي (وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس مبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان وقد رجعت إلى المفتضب فلم أجدهما سببه الشرح إلى المبرد).

(٥) الزجاج هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج من تصانيفه معاني القرآن ..

مبني في حل النصب، معرب في حالة الرفع والجر، وغير المنصرف مبني في حالة الجر، معرب في حالة الرفع والنصب، قالوا: ولا نستكر البناء في بعض الأحوال، فلان (أمس) معرب في حل، مبني في حل، وكذلك (قبل) و(بعد) وأجاز الجمهور بأن (أمس) المبنية غير المعربة، وهي التي يراد بها اليوم الذي يلي يومك وهي مبنية في جميع أحوالها والتي لا يراد بها ذلك معربة في جميع أحوالها وأما (قبل) و(بعد) فلوجود علة البناء فيهما وهما لا علة موجبة للبناء.



والاشتقاق وفعلت وأفعلت وشرح أبيات سيويه وغيرها توفي سنة ٣٦١ هـ ينظر ترجمته في
 بغية الوعاة ٤١٧ وما بعدها برقم (٨١٥). ينظر رأيه في الإنصاف ٣٣١ وشرح الرضي ٣٧١،
 والمجمع ٥٧١.

الأسماء الستة

قوله: (أخوك أبوك) [وهي حموك وهنوك وفوك وذو مال]^(١) إلى آخرها. شرع في تبين ما يعرب بالحروف، فالأسماء إخوة الزوج، ولا يكونون من قبل الزوجة فتكون الكاف في (حموك) مكسورة، والهن كناية عن الأشياء المنكرة، وقد يسمى بها الفرج وفي هذه الأسماء لغات ذكرها المصنف في المجرورات^(٢).

قوله: (مضافة) يعني أن هذه الأسماء تعرب بالحروف بشروط أربعة ذكر منها الأولين:

الأول: قوله مضافة لأنها لو أفردت أمرت بالحركات، تقول: (هذا أب وأخ) و(رايت أباً وأخاً) و(مررت بأب وأخ).

الثاني قوله: (إلى غير باء المتكلم). كقولك: (أخي) و(أبي) فإنه يعرب بالحركات تقديرأ، كـ(غلامي).

الثالث: أن لا تصغر فإنها تعرب بالحركات، تقول: (هذا أبي وأخي) و(رايت أبي وأخي)، و(مررت بأبي وأخي).

(١) زيادة من الكافية المحققة وهي تملأ الأسماء الستة وهي (وحموك وهنوك وفوك وذو مال) ٦١.

(٢) ينظر المصنف ٥٥ - ٥٦، وشرح الرضي ٣٧٨.

الرابع: أن لا تجمع جمع التكسير، فإن جمعت أعربت بالحركات، تقول:
(هؤلاء آبائهم وإخوته) و(رأيت أباه وإخوته) و(مررت بأبائه وإخوته).

قوله: (بالواو والألف والياء). أي بالواو في الرفع والألف في النصب والياء في الجر. تقول (هذا أبوه وأخوه) و(رأيت أباه وأخاه) و(مررت بأبيه وأخيه) ويقال لم أعربت هذه الأسماء بالحروف؟ ثم بعد ذلك ما هذه الحروف؟ أما لم أعربت؟ فاختلف فيه، فقل على طريق الشذوذ، وصفت بأنها وجدت في القرآن وفي نصيح الكلام وقيل توطئة وتمهيداً لما بعدها^(١)، وهو المثني والمجموع، وضعف بأن الشيء لا يكون توطئة لغيره، وقيل عوضاً عن حذف لامتها وضعف بأنه يلزم ذلك في (يد) و(دم)^(٢) وقيل لأنها أسماء فكثرت بمصنفاتها لفظاً ومعنى فصارت على أكثر من واحد فأعربت بأكثر من إعراب واحد وليس أكثر من الحركة إلا الحرف، ويكثرها لفظاً - هاهنا وهو الإضافة - ومعنى وهو استلزامها غيرها ف(الأب) يستلزم ابنه و(الأخ) أخاً و(الحم) زوجة وزوجاً وإخوة له، و(الهن) والفم لا يكونان إلا في جسد حيوان، و(ذو) بمعنى صاحب، والصاحب لا بد له من مُصاحب وهذا القول هو اختيار المصنف^(٣) وأما ما هذه الحروف؟ فاختلف فيها فقل قطرب^(٤) والزيلاني^(٥) وبعض

(١) ينظر شرح الرضي ٢٨٨، والإصناف ٣٢٨.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٨٨، والإصناف ٣٢٨.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩، وشرح الرضي ٣٠٨.

(٤) محمد بن المستير أبو علي، النحوي المعروف قطرب مات سنة ٢٠٦هـ وصنف للثلاث والنواحي والصفات والأصناف وأعراب القرآن وأنصاف العربيه وعجلا القرآن ينظر ترجمته في البغية ٢٤٣٨، معجم الأدباء ٥٣٨٩ - ٥٤، ينظر رجلي قطرب في الإصناف ٣٣٨ والمجمع ١٣٣٨.

(٥) الزيلاني إبراهيم بن سعيد بن سليمان أبو إسحاق الرياني مات سنة ٢٤٩هـ صنف النقط والشكل والأمثلة شرح نكت سيبويه وغيرها، ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٤١٤٨، ومعجم

الكوفية واختاره المصنف، وكثير من المتأخرين، إنها أنفسها إعراب ولا إعراب^(١) [ظ٧] سواها لا ظاهر ولا مقدر، فالواو كالضممة والألف كالفتحة والياء كالكسرة، ولا يستبعد إعرابها بالحروف، فقد جاء في المثني والجمع وفي الأفعال الخمسة، باتفاق الأكثرين، واختلفوا فيما بينهم فقل أكثرهم إنها زوائد للإعراب، وضعف بأنه يؤدي إلى استعمال اسم على حرف واحد في (فوك) و(ذومل)، وقل ابن الحالج: ^(٢) إنها مبدلة من لام الكلمة أو عينها، لأن دليل الإعراب لا يكون من أصل الكلمة، فهي بدل يفيد ما لم يُقد المبدل منه كالتاء في (بنت) و(أخت) فإنها بدل من الواو، وتفيد التانيث بخلاف الواو، ولا يقل: إن (فوك) و(ذومل) على حرف واحد لقيام البدل مقام المبدل منه، وقل الأخفش ^(٣): إنها دلائل الإعراب^(٤) المقدر قبلها، فالواو دليل للضممة والألف للفتحة والياء للكسرة، وقل سيبويه ^(٥) والقاسمي ^(٦) وأكثر البصريين ^(٧) إنها لامات الكلمة، والإعراب مقدر عليها، وإنما أعلنت هذا الإعلال لأنهم

الأدباء ١٥٨/١ - ١٦١، وينظر رامي الرضي في شرح المفصل ٥٢/١ والجمع ١٢٣/١.

(١) ينظر شرح المصنف ٩، وشرح الرضي ٣٠/١.

(٢) انظر شرح المصنف ٥٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل، السفر الأول، ٥٦/١.

(٤) ينظر الرضي ٢٨/١ - ٣٠، ٢٧، ولإصناف ١٧/١ - ١٨ وما بعده وشرح المفصل

٥٢/١، قال الرضي: لو قل بعضهم الإعراب بحركات مقدر في مثلوا الألف والواو والياء

والحروف دلائل الإعراب، وهذا قريب من قول الكوفيين في الأسماء الستة، وينظر شرح

التسهيل السفر الأول ٥٦/١ - ٥٣، وجمع المراجع ١٧٦/١.

(٥) ينظر الكتاب ٢٠٣/٢، ١١٢/٣.

(٦) ينظر البغداديات ١٥٥ وما بعدها.

(٧) ينظر شرح الرضي ٢٧/١ - ٢٨ - ٣٠، ولإصناف ١٧/١ - ١٨ وما بعده وشرح

المفصل ٥٢/١.

ضموا العين اتباعاً للام الفعل كفعلهم في (امرق) و(ابنم)، وحذفوا حركة اللام لأنها حرف علة وبقيت الواو لانضمام ما قبلها وفي الجهر كذلك وقلبت ياء لانكسار ما قبلها وسكونها والنصب كذلك وقلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها، وقل الربيعي^(١) أصلها في حل الرفع أبوك برفع الواو وثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها بعد حذف حركته فصارت أبوك بسكون الواو، وفي حل النصب رأيت أبوك بفتح الواو وبحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً فصار أبك، وفي الجهر مررت بأبوك بكسرها ثقلت الكسرة عليها فنقلت إلى ما قبلها بعد حذف حركته ثم قلبت الواو ياء لتصبح الكسرة كما قيل في ميعلا وميزان^(٢) وضعف بأنه جعل الإعراب بالحركة على غير الأخف، قل ابن الخاجب^(٣) ظاهر كلام سيويه^(٤) أن لها إعرابين تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف.

قل لأنه قدر الحركة ثم قل في الواو، وهي علامة الرفع، وهو ضعيف لحصول الكفاية بلحد الإعرابين، وحجة سيويه وجوه ثلاثة:

الأول: أن دليل الإعراب لا يكون من نفس الكلمة، وهذه الحروف إما لام الكلمة أو عينها، وبعض الكلمة لا يدل على المعنى العارض فيها وأما التشنية والجمع فحروفهما ليست من نفس الكلمة.

(١) الربيعي هو: علي بن عيسى بن العرج بن صالح الربيعي أبو الحسن الزمهرى أحد أئمة النحويين وحذاقهم أحد من السبرائي ولازم يدرسي حشر سين تنظر ترجمته في معجم الأدباء ٧٨/٨٤ - ٨٥ وبغية الوعاة ١٨٧٢ - ١٨٢، ينظر رأيه في شرح الرضي ٢٨/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧/١.

(٣) نقل الرضي كلام ابن الخاجب في ٢٧١، وانصوبة مقربة عن الرضي دون جزو من الشرح إليه.

(٤) ينظر الكتاب ٢٠٣٦ - ٤١٢/٣.

الثاني: أنها كانت معربة في الأفراد بالحركات والإضافة لا تغير حكماً للكلمة في الإعراب.

الثالث: أن الكلمة يختل بمخالفه ودليل الإعراب لا تختل الكلمة بمخذه، وأما التثنية والجمع فهما اختلا بمخلف، لم تختص لدلالته الإعراب بل انضمت إليه دلالة على التثنية والجمع وقلبت في حل النصب والجر ليكون أقرب إلى الحركة المقدرة عليها، وقل الكسائي^(١) والفراء^(٢) الضم إعراب بالحركة، والواو إعراب بالحرف، وضعف بأنه لم يعهد وقل المسازني^(٣) والزجاج^(٤) إن هذه الحروف إشباع نشأت عن الحركات الإعرابية وأصله (هذا أنحك) و(رايت أنحك) و(مررت بأنحك) فنشأت الواو من الضمة والألف من الفتحة والياء من الكسرة وحجتهم في الواو:

[١٢] واني حثما يثنى الهوى بهسري

من حثما سلكوا لنوفاً أنظرو^(٥)

والأصل فأنظرو وفي الألف:

[١٣] ومن ذم الرجال بمنزراج^(٦)

(١) ينظر رأي الكسائي في الجمع ١٢٥٨.

(٢) ينظر رأي الفراء في الجمع ١٢٥٨.

(٣) ينظر الإنصاف ١٧٨ - ١٨٠، وشرح المفصل ٥٢٨، وشرح الرضي ٣٧٨، ١٢٥٨.

(٤) ينظر رأي الزجاج في الجمع ١٢٥٨.

(٥) البيت من البحر البسيط لابن هزيم في مدح جوهانه ٢٣٩، ينظر اللسان مائة (شري)

(حسور)، ينظر الإنصاف ٢٣٨ - ٢٤٠، وخزانة الأصب ١٢١٨، ٥١٧ ينظر شرح شواهد

المعنى ٧٨٥/٢.

والشاهد فيه قوله: فأنظرو حيث أشبع ضمة الظاء للمضرورة.

(٦) البيت من الوافر وهو لايس هزيم في جوهانه ٩٢، ولسان العرب مائة نزع ١٣٩١/٦.

وأصله بمقتزح، وفي اليه [و].

[١٤] نفى الدراهم تنقذ الصيرف^(١)

والأصل الدراهم والصيرف وهذا القول ضعيف، لأنه لم يكت إلا في ضرورة الشعر^(٢)

قوله: (المثنى وكلا مضافاً إلى مضمير والثان). إنما لم يستغن بذكر المثنى على (كلا) و(اثنين)، لأن تثنيتهما ليست حقيقية، إذ المثنى اسم مفرد ألحق بآخره ألف ونون، وكلا واثنان ليسا كذلك، أما (اثنان) فلم يسمع له مفرد وأم (كلا) فقد اختلف فيها وفي (كلتا) فذهب البصريون^(٣) إلى أنهما اسمان مفردان يطلقان على المثنى كـ (زوج)، وكذلك (اثنان)، وهو اختيار المصنف^(٤) واحتجوا بالسمع والقياس، أم

والإصناف ١٢٥/٨، وينظر الخزانة ٥٥٧/٧.

ومصدره:

وأمت من العوائل حين ترمي

والشاهد فيه قوله: حيث أشبع فتحة الرأي نصرت ألعاً وذلك للضرورة وأصلها بمقتزح -
العوائل جمع غائبة منتزح مصدر مهمي فعله اشرح أي يَمْدُ
(١) البيت من البحر البسيط وهو للمعروف ومصدره هو:

تنفي يداها الخصى في كل

ينظر الكتاب ٢٨/١. ينظر اللسان مادة (نقد) ٥١٧/١ ويرى فيه الدناير والإصناف ٢٧/١
وشرح ابن عقيل ١٠٢/٢ وينظر الأشبه والطنثر ٢٩/٢.

والشاهد فيه قوله الدراهم والصيرف حيث أشبع كسرة الهاء في الدراهم وكسرة الراء
في الصيرف فتولدت عن كل إشباع منهما به فك أن الأتيلوي في الإصناف: يحتمل أن
يكون الدراهم جمع درهم ولا يحتمل الصيرف هذا الاحتمال.

(٢) ينظر الإصناف ٣٧/٨.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٢/٨.

(٤) ينظر شرح المصنف ٩.

السماع فقوله: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُنَّ﴾^(١) فلو كان مثني لقل أتية
وقل الشاعر:

[١٥] كَلَّا يَوْمَئِذٍ أَلَمَةٌ يَوْمٌ صَدُّ

وإن لم تنتهها إلا للمثني^(٢)

فلو كان مثني لقل (يوماً)، لأن المشي لا يعود له مفرد إلا شاذ نحو:

[١٦] وَكَلَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنَفَل

أَوْسَبَلاً كَحَلَّتْ بِهِ فَانْهَلَتْ^(٣)

وأما القياس فلأنهما لو كانا مثنيين أدى إلى إضافة الشيء إلى نفسه في
قوله: (جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتااهما) ولأنهما لا يعربان إعراب
المثنى إلا بشرط إضافتهما إلى المضمَر على الصحيح وهذا ليس بشرط
في المثنى، وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان^(٤) لأنهما يعربان إعراب مثنى
ولأنه قد جاء مفرداً (كلتا).

[١٧] فِي كَلَّتْ رَجُلِيهَا سَلَامِي وَاحِد

كَلَّتْهُمَا مَقْرُونَةً بِزَائِلَةٍ^(٥)

(١) الكهف ٣٣/٨ وللمعجم «ولم تظلم منه شيئاً».

(٢) البيت من البحر الوافر وهو لجرير في ديوانه ٧٧٨، ينظر الإنصاف ٤٤٤/٢، وشرح المفصل
لابن يعيش ٥٤٨، واللسان مادة (كلا) ٣٩٢٤/٥.
والشاهد فيه قوله (كلا يومئذ أمة يوم صد) حيث أعبر بهوم وهو مفرد هن كلا وذلك يدل
على أن كلا مفرد في اللفظ وهو مثنى في المعنى.

(٣) البيت من البحر الكامل وهو لسلمى بن ربيعة في أمالي القاضي ٨٧٨، وسخط اللاتى
١٧٣٦ - ٣٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٤٧، وأمالي ابن الشجري ١٢٧٨، وتذكرة
النحلة ٣٥٨، واللسان مادة (كلل) ٤٦٨٩/٦.

والشاهد فيه قوله (كجبت)، (كجبت) حيث عدا الضمير مبهمة مفرداً وهو يعود إلى
مثني (العَيْنَيْنِ) والقياس كجبت كجبت.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٦/٨.

(٥) الرجز بلا نسبة في اللمع ١٧٢، والإنصاف ٣٦٧، وشرح الرضي ٣٦/٨، واللسان مادة (كلا) .

والألف في (كلا) عند سيبويه بدل من الواو^(١)، لأن أصله (كلو) تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفه وقل الفارسي^(٢) هي بدل من الياء لسماح الإمالة فيه و(كلتا) الألف للتأنيث والياء مبدلة من الواو التي أبدلت ألفاً في (كلا)، كما أبدلت في (بنت) و(أخت)، والأصل (كلوي)^(٣) على وزن فعلي وقل الجرمي^(٤) التاء للتأنيث وتقدمت على الواو على غير قياس ووزنها فتعل، وضعف بأنه عديم النظر.

قوله: (مضافاً إلى مضمّر والثان) هنا منسوب البصريين أنه إذا أضيف إلى مضمّر كان بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالة النصب والجر، لأنه إذا أضيف إلى مضمّر تأكدت فيه التثنية لفظاً ومعنى، فاللفظ ظاهر، والمعنى أنها اكتنفت التثنية أولاً وأخيراً، وأما إذا أضيف إلى ظاهر لزم الألف في الأحوال الثلاثة، وقل الفراء^(٥) إنه لازم الألف في الأحوال الثلاثة سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمّر وعليه قوله:

[W] الأربحى الزائرين كلاهما

وحى دليلاً في الفلاة هناهما^(٦)

٣٩٢٤/٥، والمقاصد المحوية ١٥٩١، وجمع هر مع ١٧٨، وخزانة الأدب ١٢٩١-١٣٣.

الشاهد فيه قوله: (كلتا) مما يدل على أن كلا وكلتا متنى لفظاً ومعنى والمسألة فيها خلاف.

انظر الإنصاف ٤٣٩٢ وما بعدها وشرح الرضي ٣٢٨.

(١) ينظر الكتاب ٣٦٤/٣، وشرح المفصل ٥٥/١، وشرح الرضي ٣٢٨.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٢٨، ومن قل به فيما ذكره الرضي السبراني في الصفحة نفسها.

(٣) اللسان مادة (كلا) ٣٩٢٤/٥.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٢٨.

(٥) أي لفظاً فإنه ينظر معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ وما بعدها.

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس وليس في ديوانه وإنما نسبته العماني في (الموضح لي

تبيين أمرار معاني الموضح) صفحة (٣٣) نقل في حاشيته وأنشده الفراء في معانيه مع بيتين -

وحكى الفراء والكسائي عن كنهه أنه في حل الرفع بالالف وفي حل النصب والجعر باليك سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمّر.

قوله: (بالالف والياء) أي بالالف في حالة الرفع، وبالياء في حالة النصب والجعر، نقول: (جاء الزيدان كلاهما واثنان)، فـ (رأيت الزيدين كليهما، واثنين) و (مررت بالزيدين كلاهما واثنين)، هذه اللغة الفصحى والتي عليها النحويون، وحكى لغة لبني الحارث بن كعب^(١) وبعض العرب إلزام المثني الألف في الأحوال الثلاثة كالفقصور، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَنُحَرِّقُكَ﴾^(٢) وقوله:

[١٩] تَزُودُنَا بَيْنَ لَفْنَةٍ ضَرْبَةٍ _____ (٣)

[ظ] وأما إن سمي بالمثنى فوجهه: الأجود الحكاية الثاني: إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وإلزامه الألف ليكون له نظير في المفردات ومنه:

آخرين، ولكني بحثتهما في معاني الفراء فسمي أجمعهما فيه وهي كما ذكرها العياني
فيا رب حي الزائرين كلاهما وحي دليلاً في العلاء هداهما
وليتهما صيغتي في كسر سرز منى عنوماً عليّ نراهما
وليتهما لا يقطعك مفزة ولا علماً إلا وعبي نراهما

(١) ينظر الإنصاف ٣٧٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨١.

(٢) طه ٦٣/٢٠ وتلهمها: ﴿قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرَانِ بَرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى﴾.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لوهير الحارثي في شرح المفصل ١٢٨/٣ وشرح التسهيل السفر الأول ٦٩٨، وشرح شذور الذهب ٧٦، واللسان معاً (صَوْرُ) ٢٤٣٧/٤، وعجزها دعتني إلى هاهي الشراب عقيم

والشاهد فيه على أن من العرب من لزم انثنى الألف في الأحوال كلها وحمل الاستشهاد (أذنه) وكان من حقه لو جرى على اللغة المشهورة أن يقول بين أذنيه لإضافة الأذنين إلى الظرف ويروى طفمة بدل ضربة.

[٢٠] ألا يادير الحى بالسبعين

لمع عليها داليم المطلق^(١)

قوله: (جمع المذكر السالم) إنما قل السالم ليحترز من المكسر فإنه يعرب بالحركات.

قوله: (وأولو، وعشرون وأخواتها) وهي العقود (ثلاثون أربعون إلى التسعين) إنما لم يستغن عن هذه بذكر الجمع، لأنها غير جمع على الحقيقة^(٢) إذ لا واحد لها على الحقيقة، أما (أولو) فهي بمعنى أصحاب، كـ(ذوو) ولا مفرد له بخلاف (ذوو) فيه مفرد وهو (ذو) وأصل (ذوو)، (ذوون) حذفت النون للإضافة^(٣) وأما (عشرون) فليس بجمع على الحقيقة لعشرة، إذ لو كان جمعاً لعشرة لأطلق على ثلاثين، لأن أقل الجمع ثلاثة وثلاث عشرات ثلاثون، وكل يلزمه فتح العين والشين ولا يفيدهم ثلاثة أربعة، لأن ثلاثين ليست جمعاً لثلاثة، ولا أربعين لأربعة وإنما جمع ثلاثة تسعة^(٤)، وفيه شذوذ آخر، وهو أنه جمع ما فيه تاء التانيث بالواو والنون وهو غير جائز.

قوله: (بالواو والياء) يعني إعرابه في حالة الرفع بالواو وفي حالة

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لابن مقبل في ديوانه ٣٣٥، وينظر الكتاب ٢٥٩/٢، والمفصّل ٢٠٢/٢، وشرح المفصّل ١٤٤/٥، ونسخة سنة (١٢٧٧/١)، ومعجم البلدان ١٨٥/٣ مادة (السبعين) وأوضح المسالك ٣٣٧/٤، والمفصّل النحوي ٥٤٢/٤

ويروى: عفت حججاً بعلي ومن قدي ويررى أصل عليها بالياء الملوان. والسبعانة موضع في ديار قيس كما في معجم البلدان.

والشاهد في (السبعين) على أنه وزن فعّال حيث أنه لم يُجر بالياء وإنما على سبيل الحكاية.

(٢) ينظر شرح المصنعة ١٠.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٣٧.

(٤) ينظر المصدر السابق.

النصب والجر بالياء، تقول: (جاء الزيدون وأولومل وعشرون رجلاً) و(رأيت الزيدين وأولي مل وعشرين رجلاً) و(مررت بالزيدين وأولي مل وعشرين رجلاً) وفي هذا خلاف، ذهب أكثر البصريين إلى [أن]^(١) إعراب المثني والمجموع تقديره بالحركات، قل سيويه^(٢) والخليل: إن الإعراب مقدر على علامتهما، فعلى الألف والواو ضمة، وعلى الياء كسرة أو فتحة، وهذه العلامات لا تكون إعراباً لأنها كعلامة التانيث والنسب كما أن تلك لا تكون إعراباً كذلك هذه، وقل الأخفش^(٣) والمازني والمبرد^(٤) إن الإعراب مقدر على ما قبل علامة التثنية والجمع، لأن هذه العلامات زوائد على الكلمة، دلائل للإعراب^(٥) وذهب الكوفيون وقطرب وأكثر المتأخرين والمصنف^(٦) أنهما معربان بالحروف، فالواو في الجمع والألف في المثني كالضمة، والياء فيهما كالكسرة والفتحة، قالوا: وإنما أعربت بالحروف لأنها أكثر من واحد فأعربت بأكثر من إعراب، وليس أكثر من الحركة إلا الحروف، وكان القياس أن يرفعا بالواو وينصبا بالألف ويجران بالياء، وقد خالفوا القياس في رفع المثني بالألف ونصبهما بالياء، أن يرفعا بالواو وينصبا بالألف وأما الجر فيهما والرفع في المجموع فبقى على القياس، وإنما خالفوا بينهما في الرفع خوف اللبس، لأنك لو رفعتهما بالواو ونصبتهما بالألف لوقع اللبس بينهما، ولم يُعرف المثني من المجموع، ونون التثنية مكسورة ونون الجمع

(١) [أن] زيادة يقتضيها السياق وينظر الإنصاف ٣٣٨ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب ١٨٨.

(٣) ينظر الإنصاف ٣٣٨ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن عيسى ٥٢٨.

(٥) ينظر المختص ٤٣٥/٢ - ٤٣٧.

(٦) ينظر شرح المصنف ١٠، والإنصاف ٣٣٨ وما بعدها شرح المفصل، ٥٢٨.

مفتوحة فجوابه أنها تذهب في حالة الإضافة فإن قيل وأي لبس، وما قبل واوالجمع مضموم، وما قبل واوالثنية مفتوح، فجوابه أنه يقع اللبس في المقصور نحو: (مصطفون) فإنهم فتحوا فيه ما قبل الواو لتدل الفتحة على الألف المحذوفة، وأما حال النصب، فلوجعلنا نصبهما بالألف لأن الألف لا تأتي إلى اللبس بينهما، لأن الألف تستدعي أن يكون ما قبلها مفتوحاً بكل حل في كلا النوعين، فطُرحت الألف في حالة [و] النصب لذلكه وسبق المثني فتُخذ الألف في حالة الرفع لأنها أخف، ولأنها تكون ضميراً له، وبقي الواو للجمع على قياس الأسماء الستة، ولأنها ضمير له، وحُملَ فيها المنصوبُ على الجرور لأنهما مفعولان لفظة يجوز حذفهما ويتفقان في كناية الإضمار نحو: (رأيتك ومررت بك)، وهذا الجمع وإن لم يُسم به فهو بالحروف على ما ذكره الشيخ^(١) وقد قيل فيما كان جمعه غير قياسي كـ (بنين) و (سنين) و (أربعين) و (أربعين) و (ثنين)، إنه يعرب على نونه بالحركات وتلزم الياء ولا تخلف نونه للإضافة وعليه.

[٢٦] وكلنا أبو حسن علي

أباً برأً وحسن له بنين^(٢)

(١) ينظر شرح المصنف: ١٠.

(٢) البيت من البحر الرافق وهو لأحد أولاد عمي بن أبي طالب رضي الله عنه ونسب لسعيد

ابن قيس المحدثاني، ينظر في شرح التسهيل السفر الأول ١٠٤/١، وشرح الرضي ١٨٥/٢،

وأوضح المسالك ٥٥/١، والمقصد النعوية ١٥٦/١، وحزارة الأدب ٧٥/٨ - ٧٦.

وروي الرضي في شرحه:

إن لنا أباً حسن علياً أباً برأً وحسن له بنين

والشاهد فيه قولنا: (بنين) حيث أعربه بالحركات شلوفاً والأكثر إعرابه بالحروف وإخفاه

بجمع المذكر السالم.

وقل:

[٢٢] دعائي من لجد فلي سنيته
لعيّن بنا شيئاً وشيئاً مُسرفاً^(١)

وقل:

[٢٣] ومسلًا تبتغي الشعراء مني
وقد جلزتُ خد الأربعين^(٢)

وروى الفراء عن غنيم أن الجمع مع إعرابه بالحركات يمنع الصرف، وإن سمي به فالأجود الحكاية على ما كان قبل التسمية، ومنهم من ألزمه الياء، وإعرابه بالحركات معروف، ومنهم من ألزمه الواو وإعرابه بالحركات إعراب مالا ينصرف، ومنعه الصرف للعلمية وشبه العجمية، لأنه قليل النظم في المفردات، واحتج بقول الشاعر:

[٢٤] طل ليلى وبست كلفزون
واعترتني الحموم باللفزون^(٣)

(١) البيت من البحر الطويل وهو للصمة الشبيري كما في شرح المفصل ١٧٥ - ١٢ وينظر مجالس نعلب ١٧٧ - ٣٢٠، وشرح الرضي ١٨٥/٢ وشرح ابن عقيل ٦٥/٨، وأوضح المسالك ٥٧/١ واللسان مكة (لمجد) ٤٣٤٦/١، والمقصد النحوي ١٦٩/١، وخزانة الأدب ٥٧٨ - ٥٩. وروى طراني بك دعائي. والشاهد فيه قوله لسيه حيث أهرّب سنيّن بالفنجة الظاهرة بدليل يقاء النون مع الإضافة فجعل النون الزائدة كالنون الأصلية ولو حلّ محلّها لقلة لظن سنيّه.

(٢) البيت من الواحر، وهو لسحيم بن وثيل الرينحي كما في سر الصناعة ٦٣٧/٢، وينظر حاشية البحري ١٣، والمقتضب ٣٣٢/٣، وشرح المفصل ١٧٥، وشرح التسهيل السمر الأول ١٠٨/٨، وشرح الرضي ١٨٥/٢، وشرح ابن عقيل ٦٧/١ وتذكرة النحلة ٨٠، وجمع الهوامع ٤٩/١، وخزانة الأدب ٦٧٨ - ٦٢، والمقصد النحوي ١٩١/١.

والشاهد فيه قوله: (الأربعين) حيث وردت الرواية فيه كسر النون.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأبي دعبيل الجمحي في ديوانه ٦٨، وله ولغيره ينظر المحصنات.

وقد السيرافي^(١) وإن يلزم الواو، واحتج بقوله:

[٢٥] ولها بالـهـرون إذا

أكل النمل الذي جمعا^(٢)

وحكى من كلام العرب (هذا يسمون البر) و(رايت يسمون البر) و(مررت بيسمون البر) والمثنى والجمع إذا سمى بهما مفرد فإين حكى لم تجز تشيته ولم يسم به ثانياً، لأنه يؤدي إلى التسلسل، وإن لم يحك جاز التشية والتسمية به ثانياً، لأنه بمنزلة المفرد بشرط أن لا تزيد حروفه قبل التثنية على خمسة أحرف، كـ(رجلان)، و(يدان) فنقول فيه (رجلانان) و(يدنان)، لأنه لا يخرج بالتثنية عن نهاية زيادة الاسم، وهو سبعة أحرف كـ(اشهياي)^(٣).

قوله: (التقدير فيما تعلق لما فرغ من الإعراب اللفظي بالحركة والحرف، شرع في التقديري، وهو نوعان: مقدر بالحرف كـ(مسلمي)

٢١٦٣، وأوضح المسالك ٥٣٨ ولسان العرب مائة (محصر) ١١٧٢/٢، وحرارة الأدب ٢١٤/٧ والمقصد النحوية ١٤١٨.

والشاهد فيه قوله: (بالمطرون) حيث أعرب نشأه جمع المذكر السالم المسمى به بالحركات فجاء بالكسرة ويحوز فيه إعرابه إعراب جمع مذكر السالم ومن العرب من يلزمه الواو ويمنع النون قل ابن مالك في شرح التسهيل السمر الأول ١٠٦٨، وهذه أسماء أمكنة والأجود لجراؤده مجرى الجمع ثم التزام الـو وحمل الإعراب في النون قليل والحمل عليه ضعيف.

(١) ينظر شرح الكتاب ١٤١٨ للسيرافي.

(٢) البيت من المديد وهو لأبي جهم الجمحي في ديوانه ٥٥ وله وغيره وينظر حرر صناعة الإعراب ١٢٧٢، والمنع في التصريف ١٥٨٨ ولسان مائة (مطرون) ٢٢٤/٦ وقد نسبته للأحطل وحرارة الأدب ٣٧٧، والمقصد ١٨٨، والشاهد فيه قوله: (بالمطرون) حيث نزل منزلة الزيتون في إعرابه بالحركات، قل ابن جهم: (ليست النون فيه بزيادة لأنها تعرب).

(٣) ينظر الإصناف ٧٥٥/٢، وشرح التسهيل السمر الأول ١٠٥٨ - ١٠٦.

وبالحركة، والذي بالحركة متعذر كـ(عصا) و(غلامي)^(١)،
ومستثقل كـ(قاضي).

قوله: (لما تعذر كعصى) يعني باب المقصور كـ(عصى) و(فتى) و
(صلى)، كان الأولى أن يقدم المنقوص، لأنه لإحالة ظهوره، ولعله نظر إلى
أن الألف أقوى من الياء في المد لملازمته لها، وإنما تعذر لأن آخره ألف^(٢)
وهو حرف ساكن، وإنما امتنع تحريكها لأنه يؤدي إلى أحد أمرين: إما ردها
إلى أصلها ومنه (هرب) لأن أصلها (عصو) تحرك حرف العلة وانفتح ما
قبله، فقلبت ألفاً وأما همزها فيؤدي إلى الإلباس بباب المهموز، وخرجت
عن كونها ألفاً وألف باب (عصى) إن وقف عليها وكان بالألف واللام
أو الإضافة (كالعصا وعصاك) فهي المنقولة بالاتفاق، وإن كان بغير ذلك
فثلاثة أقوال مذهب سيويه^(٣) أنها في حلة المرفع والجرح مبدلة عن حرف
أصلي وفي النصب زائدة مبدلة عن التنوين قياساً على الصحيح،
ومذهب المازني أنها زائدة في الأحوال الثلاثة مبدلة عن التنوين، وحجته
أن ما قبل الألف مفتوح في الأحوال الثلاثة فلجري الرفع والجرح مجرى
النصب، ومذهب المبرد^(٤) والكسائي^(٥) والسيрани^(٦) وابن كيسان [ظ] أنها
أصلية في الأحوال الثلاثة وحجتهم أنها قد جاءت الإمالة في

(١) ينظر شرح الرضي ٣٤٨، وشرح المصنف ١١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١.

(٣) ينظر الكتاب ٣٨٥/٣ وما بعدها وشرح المقدمة الهبة ١١٧٨.

(٤) ينظر المقتضب ١٤٤/٨.

(٥) ينظر رأي الكسائي في شرح التسهيل السمر لأول ١١٣٨، وشرح الرضي ١٧٤/٨.

(٦) ينظر رأي السيراني على الكتاب ٣٨٧/٣.

المقصود حل الوقف ولا تصح الإمامة إلا في حرف أصلي، وأما حكمها في الوصل فإن وصلت بساكن حذفت مطلقاً لالتقاء الساكنين كقولك: (عصى الأعرج) و(العصا الجيدة) وإن وصلت بمتحرك فإن كان معروفاً ثبتت (كالعصا نافعة) فإن كان منكراً حذفت لالتقاء الساكنين، وهما الألف والتنوين، نقول (هذه عصاً جيدة)، وأما إذا أضيف إلى المقصور ظاهر متحرك أو مضمراً لم ينفك عن الألف بحل.

قوله: (وغلامي) يعني أن الإعراب يتعذر لفظاً فيما أضيف إلى ياء المتكلم، ووجه تقديره أن الياء تستدعي أن يكون ما قبلها مكسوراً وهو حرف الإعراب في الأحوال الثلاثة فتعلم أن يتحرك بحركة الإعراب، لأن الحرف الواحد يستحيل تحريكه بحركتين في حالة واحدة.

قوله: (مطلقاً) إشارة إلى خلاف فيه، فابن مالك^(١) وبعض النحاة^(٢) قالوا إعرابه في حالة الحركة لـ (عصى) وتقديره في حالة الرفع والنصب، وذلك لأن الياء إنما تطلب كسرة ما لا كسرة بنسبة فكسرة الإعراب يحصل بها ما تطلب الياء فكانت أولى ورد بأن الياء أسبق من الإعراب فكذلك كهنا لأن الإعراب ناشئ عن

(١) وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في ألفيته بقوله:

وسم معتلاً من الأسماء ما كتلمظني والمرتضى مكارما
طالول الإعراب فيه قُترأ جميعه وهو الذي قد قصراً

وينظر شرح ابن حنبل ٨٠/١ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١.

التركيب مع العمل والمفرد أمبق، وقد ابن السراج^(١) وابن الخشاب^(٢)،
والجرجاني^(٣) والمطرزي^(٤) إنه مبني لإضافته إلى الياء، ووجهه بأنه قد صار
بإضافته إلى الياء جزء كلمة، وهي ضعيفة لأنه حرف علة وهو اسم على
حرف واحد وما اختاره ابن الحاجب.

مذهب سيويه والجمهور^(٥)، وقد ابن جني: هو خصي لا معرب
ولا مبني.

قوله: (أو استقل كفاض رفعاً وحسراً) هذا الثاني من التقدير
بالحركة وهو المنقوص وهو كل اسم آخره ياء حقيقية قبلها كسرة، فقوله
يل، احتراز عما ليس بهاء كـ(زيد) خفيفة يحترز من الثقيلة كـ(علي)،
(وكرسي)، (ولي)، قبلها كسرة يحترز من أن يكون قبلها ساكن كـ(ظبي)
(ويحيى)، فإن هذه المحترز عنها تعرب بالحركات لفظاً والأصل في (فاض)
(قاضي) بضم الياء في الرفع وفتحها في النصب وكسرها في الجر
فاستثقلت الضمة والكسرة، أما الضمة فلأنها من جنس السواو،

(١) ينظر الأصول لابن السراج ٢٧٨٢.

(٢) ابن الخشاب هو: عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو
محمد النحوي، توفي سنة ٥٦٧ هـ صف شرح الجمل للجرجاني، وشرح اللمع لابن جني
وغيره الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل. ينظر بغية الوعاة ٢٩٢/٢ - ٣٠. ينظر رأي ابن
الخشاب في الجمع ٥٨١.

(٣) ينظر رأي الجرجاني في الجمع ٥٨١.

(٤) المطرزي هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح النحوي الأديب المشهور
بالمطرزي، ولد ٥٣٨ هـ وتوفي سنة ٦١٠ هـ من أهل خوارزم سرح في النحو واللغة والفقه
معتزلي المذهب، صنف شرح المقامات العرب في شرح للعرب، ومختصر التصحيح في النحو
وغيرها.... ينظر البغية ٣١١/٢ وأنبه الرواة ٣٤١/٣.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١، وشرح الرضي ٣٤١.

والواو تبين الياء لاختلافهما في الطبع، وأما الكسر فلأنه من جنس الياء، والياء على الياء ثقيلة بخلاف الفتحة لأنها خفيفة على الياء، فلهذا أعرب بالنصب لفظاً^(١) وبالرفع والجر تقديرًا، هذا مذهب الجمهور، وقد جاء تقدير النصب كقوله:

[٢٦] فلرو أن واش بلدينسة داره

وداري بأعلى حضرموت اهتلى ليا^(٢)
ولو كان لفظاً لقل: (واشياً) وقد جاء إظهار الرفع والجر مع النصب، قل في الرفع:

[٢٧] قد كذا ينصب بالذنية ولدتها

سوالي ككيش العوس سحاح^(٣)

في الجر:

[٢٨] ما إن رأيت ولا لرى في مدثي

كجوري يلعبن في الصحراء^(٤)

(١) ينظر شرح المصنف ١١، وشرح الرضي ٣٤/١.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو للمجنون في ديوانه ٣٣٣، وشرح المفصل ٥٧/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٧/١، ومغني اللبيب ٣٨٢، وشرح شواهد المغني ٦٩٧/٢، وجمع الموامع ٥٢/١، وخزانة الأدب ٤٨٤/١.

والشاهد فيه قوله: (واش) حيث عمل الاسم مقوص واش في حالة النصب كما يعمل في حالتي الرفع والجر فعطف به.

(٣) من البحر البسيط وهو بلا نسبة في شرح ابن الحاجب ٨٦/٣، وينظر شرح المفصل ١٠٣/١، ويروي وبهجتها.

والشاهد فيه قوله: (سوالي) حيث حرك الياء بالهمزة شديدة، والعوس: ضرب من العنم - سحاح: جمع ساحة وهي الشاة المعتللة سمناً.

(٤) البيت من البحر الكامل وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١٠١/١، وشرح شافية ابن -

وقد أيضاً:

[٢٩] فيوما يجلين الهوى غير مضي

ويوم ترى منهن غولاً تقول^(١)

وقد اختلف في تنوين المنقوص، ولاكثر أنه تنوين تمكين^(٢)، ومنهم من قل عوض^(٣) عن إعلال الياء لأن أصله (قاضي) فعلى أنه تمكين نقول: ثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى أنه عوض، ثقلت الضمة على الياء فحذفتا وتبعهما التنوين، وأي تنوين آخر عوض عن الإعلال فالتقى ساكنان الأول حرف علة فحذف.

وأما حكم ياء المنقوص في الوصل والوقف أما في الوقف إن كان معرفاً باللام ثبتت ساكنة في الرفع والجهر مفتوحة في النصب على الأفصح فيهما وإبدال التنوين في النصب ألفاً وقد أجاز حذفها وبقاؤها، وأما في الوصل، فإن وصلت بساكن حذفت مطلقاً في الرفع والجهر، وإن وصلت بمتحرك فإن كان المنقوص معرفاً باللام ثبتت الياء، وإن كان

الحجوب ١٨٣٣، وخزانة الأدب ٢٢/٨ - ٣٤.

والشاهد فيه قوله: كجوري حيث حرك الياء من الاسم المنقوص جراً بالتنوين شلوذاً كما ذكر شرح الشافية.

(١) البيت من الطويل وهو لجرير في ديوانه ١٤٠، وينظر الكتاب ٣٦٤/٣، والمقتضب ٦٤٤/٨ والخصائص ١٥٩/٣، وأما ابن السجري ٨٦/١ ونوافر أبي زيد ٢٠٣، وشرح المفصل ١٠١/١٠ - ١٠٤، واللسان مائة (عرب) ٣٣٨/٥، وخزانة الأدب ٣٥٨/٨، والمقاصد النحوية ٢٢٧/١.

والشاهد فيه قوله: (ماضي) حيث حرك الياء في الجهر ضرورة.

(٢) ينظر شرح انفصل ٢٩/٩ وما بعدها وشرح لوصي ١٤/٨، وشرح ابن عقيل ٣٣٠/٢.

(٣) ينظر المصدر السابق.

منكراً حذفت لأجل التنوين وأما النصب فثبتت متحركة، وأما حكمها في الإضافة إلى مضمرة أو ظاهر متحرك مثبت الياء في الرفع والجر ساكنة، وفتحها في النصب^(١).

قوله: (ونحو مسلمي رفعا) هذا الصرب الثاني وهو التقديري بالحرف، وهو جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى الياء فإنها تقدر فيه الواو في حل الرفع وهو لفظي في حل النصب واجر، لأن الياء موجودة، وإنما كان في الرفع مقدراً لأن أصله (مسلمون) فأضيف إلى الياء فحذفت النون للإضافة، فصار (مسلموي) فاجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون فوجب قلب الواو ياءً وإدغامها في ياء المتكلم فصار (مسلمي)، فعلم أنه عدل عن الواو التي كانت علامة الرفع لأجل الاستثقال لها مع الياء. فلذلك وجب أن يحكم عليه في حل الرفع بالإعراب مقدراً، وأما في النصب والجر، فإيا الإعراب فيه ثابتة لم تتغير عن حالها الأصلي^(٢)، قل في البروز والصحيح أنه في حل الرفع لفظي غير مقدر، لأن الواو كالموجودة وإنما قلبت لعارض الاستثقال واحتج بوجهين:

أحدهما: أن أحداً لا يقول بتقدير اسواوفي (ميزان وميقات) ولا بتقدير التنوين في (رأيت زيدا)، عند الوقف.

والثاني: أنا لو سلمنا ذهب الواو لكلية لكننا نقدر بالضممة لأنها الأصل ألا ترى أننا لا نقدر في الأسماء الستة إذا أضيفت إلى الياء إلا الحركة.

(١) ينظر شرح المصنف ١١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١، نقل الشارح هذه العبارة ولم يستدل بها إلى المصنف.

قوله: (واللفظي فيما عداه) أي فيما عدا هذه الأنواع وهما نوعا
التعذر والمستثقل فهو لفظي، لأنه إذا حُصِرَ الأقل فما عداه بخلافه
وهو الأكثر، وقد بقي عليه من التقدير المدغم نحو: ﴿وَتَرَى النَّاسَ﴾^(١)
وما سَكُنَ للتخفيف، نحو: ﴿وَتَسْلُتُ﴾^(٢) أو الضرورة نحو:

[٣٠] _____ وقد بدا هُنْكَ من اللُّزْزِ

والمتبع نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٣) والهمكي نحو: زيد (من زيد) (من زيدا) (من
زيد)، وبعضهم جعل الهمكي في حل ارفع معرباً.

(١) الحج ٢/٢٢، وتامها: ﴿يوم ترونها تلهل كل موضة حب أرضعت وتضع كل ذات حمل
حملها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى﴾^(١)
قرأ الجمهور وترى بالفتح مفتوحة وزيد بن عبي بضم التاء وكسر الراء وقروا الزعفراني
وعباس في احتيازه بضم التاء وفتح الراء ورفع (الناس) ينظر القرطبي ٣٤٩٧/٥، والبحر
المحيط ٣٢٥/١، وفتح التقدير ٤٣٥/٣.

(٢) المائدة ٣٢/٥ قرأه أبو عمرو بالسكند السين في رمنا والباء في سبنا حيث وقع في الخط
على التخفيف لتوالي الحركات ولأنه جمع، وصم ذلك الباقون على الأصل، ينظر الكشف
٤٠٨/١، والحجة لابس زحمة ٢٢٥.

(٣) البيت من السريع، وهو للأشعر الأسدي ر امرؤقته وليس في ديوانه، ينظر الكتاب
٢٠٣/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٧٢، والمصانص ٩٥/٣، وشرح المفصل ٤٨٨، وشرح التسهيل
السفر الأول ٤٨٨، ووصف ابناني ٣٩٣، ومعجم الخواص ٥٤٨، وخزانة الأدب
٤٨٤/٤ - ٤٨٥ وصدره: رحت وفي رجبك ما فيهما.

والشاهد فيه قوله: (بدا هُنْكَ) حيث سكن اسون و (هَنْكَ) ضرورة وهو مرفوع، لأنه
فاعل بدا.

(٤) الفاتحة ١/١ الجمهور قرأوا بضم دال (لحمد) وأتبع إبراهيم بن أبي حيلة ميمه لام الجر
لضمه الدال كما أتبع الحسن، وزيد بن علي كسر الدال لكسرة اللام وهي أغرب، ينظر
البحر المحيط ١٣٦/٨.

المنوع من الصرف

قوله: (غير المنصرف) قد اختلف في اشتقاق المنصرف^(١)، ف قيل هو من صرفة البكرة والباب إذا صُرِفَ، قل الشاعر:

[٣٦] مقلوبة بنخيس النخض بلؤها

لها صريف صريف القعوب المسد^(٢)

فعلامته على هذا التنوين فقط، وقيل من (التصريف) الذي هو (التقلب) فعلامته على هذا الجذر والتنوين جميعاً، وقيل هو من (الصِرْف) وهو الخالص، كقولهم (شرايب صِرْف) أي خالص لم يمزج، ومعناه أن المنصرف خالص من شبه الفعل بخلاف غير المنصرف، وقيل من الصرف الذي هو (الفضل) قل الشاعر:

[٣٧] فما الفضة أبيضه والتبر واحد

نقوعك للمكني وبينهما صرف^(٣)

أي (فضل).

(١) ينظر اللسان لغة (صرف) ٢٤٣٤/١، وما بعدها

(٢) البيت من البسيط وهو للديفة الديبسي في 'سبوا' ١٦ وينظر الكتاب ٣٥٥/١ وشرح أبيات سيبويه ٣٧/١ وجمهرة اللغة ٥٧٨ - ٧٤١، والسد لغة (صرف) ٢٤٣٤/١، وجمع الهوامع ١٩٣/١. والشاهد فيه قوله: (لها صريف صريف) حيث سئل على اشتقاق المنصرف وهو المنحرك والتقلب.

(٣) لم أقف له على قائل أو مصدر.

قوله: (ما اجتمع فيه علتان) جنس للحد يحرز من العلة الواحدة فإنها لا تؤثر في منع الصرف، خلافاً للكوفيين^(١) والأخفش^(٢) والفراسي^(٣) وابن برهان^(٤) من البصريين، واختاره صاحب الإنصاف^(٥) فإنهم أجزوا المنع لعدة واحدة واحتجوا بقوله: [ظ ١٠]

[٣٣] ومصعب حين جد الأمر أطيها

وبقوله:

[٣٤] فما كان حصن ولا حابس

يفوقك مرفاس في مجمم^(٦)

وبقوله:

(١) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢، وشرح المفصل ٦٨١، والجمع ١٠٩/١.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر رأي الفرسي في الجمع ١٠٩/١.

(٤) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢.

(٥) ينظر المصدر السابق ٥٠١/٢.

(٦) البيت من مبروه الوافر وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٢٤، وينظر الإنصاف

٥٠١/٢، وشرح المفصل ٦٨١، وخزانة الأدب ١٥٠/٨، ويروى بتقديم وتلخيص أطيها وأكرمها كما في شرح المفصل ٦٨١.

والشاهد فيه قوله: (ومصعب) فله مرفوع بغير تنوين فنل على أنه ممنوع من الصرف مع أنه ليس فيه إلا عدة واحدة وهي العلمية.

(٧) البيت من المنقلب وهو لعبد بن مرداس السلمي في ديوانه ٨٤، والإنصاف ٤٩٩/٢،

وشرح المفصل ٦٨/١، وشرح التسهيل السطر الثاني ٨٥٠/٢، وشرح الرضي ٣٨/١، واللسان

معدن (ردس) ١٦٣٣/٣، وخزانة الأدب ١٤٧/١ - ١٤٨، ويروي صاحب الإنصاف يعوقن شينخي في

مجمع، ورد هذه الرواية وقال: بل الرواية الصحيحة المشهورة ما روينا.

والشاهد فيه قوله: (مرداس) حيث معه من الصرف وليس فيه إلا عدة واحدة

وهي العلمية.

[٢٥] وممن ولولوا عامر^(١)

خو الطول وخوا العرض^(٢)

ورد البصريون ذلك إما بضعف فالرواية فيه وأنتم^(٣)، وأما مرداس فالرواية شيوخه، وأما عامر فهو اسم قبيلة، ففيه العلمية والتأنيث^(٤).

قوله: (من علل تسع) يحترز من علل البناء فإنها ستة. قوله: (وواحدة منها تقوم مقامها)، يعنى أو واحدة من التسع تقوم مقام علتين، وذلك في الجمع المتناهي والتأنيث بالالف المقصورة والمدودة فإنهم أقاموا فيها لزوم التأنيث ونهاية الجمع مقام العلة الثانية^(٥).

قوله: (وهي عدل^(٦) ووصف إلى آخره)^(٧) شرع يبين العلل التسع

(١) البيت من بحر المرح وهو لدي الأصمعي العلواني كما في ديوانه ٤٨، وينظر الإنصاف ٥٠١/٢، وشرح المفصل ٦٨١، وشرح ابن عقيل ٣٦١/٣، واللسان ص ٣٦٠/٤، والمقصد الحوي ٣٦٤/٤.

والشاهد فيه قوله: (علم) حيث معناها من المعرفة وليس فيها إلا علة واحدة وهي العلمية وذلك للضرورة الشعرية.

(٢) ينظر شرح المفصل ٦٨١، وفيه وأما قوله: (مصعب حين جد الأمر) فإن الرواية الصحيحة وأنتم حين جد الأمر.

(٣) ينظر شرح المفصل ٦٨١، وشرح الرضي ٣٨١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٩١.

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ٣٦١/٢.

(٦) في الكافية المحققة زيادة وهي:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنود زائدة من قبلها ألف ودرن فعل وهذا القول تقريب

ينظر الكافية في النحو ٦٢ وقد: وهما من البحر البسيط نسبها عبد الغفور في حاشية له على الفوائد الضيائية لأبي سعيد الأنباري الحنفي ثم قلنا وأظنه يعني أنها البركات الأنباري أوردتهما في أسرار العربية ٣٠٧ بقوله وجمعها بينان من الشعر. والرواية في أسرار العربية: جمع ووصف وعجمة ثم العدل.... وهما في شرح ابن عقيل ٣٦١/٣.

التي ذكر، وهي أخبار متعلقة لمبتدأ محذوف.

قوله: (والنون زائدة) روي بنصب زائدة ورفعها، فالرفع إما خبر عن النون، وهو ضعيف من جهة المعنى، وإما صفة لها، والألف واللام زائدان، ودليل زيادتهما أنه ذكر كل الأسباب في البيتين دونها نكرة، والنصب إما على الحل المؤكدة، قاله الإمام يحيى بن حمزة^(١) (عليه السلام) أو منتقلة وعاملها مضمّر تقديره، ومنها النون زائدة، وقيل: على الحكاية، كأنه قل: يمنع الصرف والنون زائدة.

قوله: (وهذا القول تقريب) بمنس وجوه:

أحدهما: أنه أراد أن نظمه بهذه العلة أقرب للحفظ من عدّها نشراً.
الثاني: أنه أراد أن ذكرها في البيتين تقريب، وسيأتي تفصيلها من بعد.
الثالث: أنه أراد أن حصرها في تسع تقريب، لأن منهم من زاد ألف الإلحاق إذا سمي بما هي فيه، وأحر إذا سمي به ثم نكر^(٢) وجعلها إحدى عشرة ومنهم من أراد نهاية الجمع، ولزوم التأنيث، وجعلها ثلاث عشرة، ومنهم من ردها إلى عتين، وهي الحكاية والتراكيب، فكفي بالحكاية عن الصفة في (أفعل) ووزن الفعل في العلمية، والتركيب كناية عن سبع علل: تركيب المزج، وتركيب التأنيث، وتركيب الجمع، وتركيب العجمة، وتركيب العدل، وتركيب زيادة لألف والنون، وتركيب النكرات نحو أحك، وقد جمعها صاحب البرود في بيت واحد

(١) ينظر الأزهري الصافية ١٢٥.

(٢) ينظر شرح المفصل، ٧/١.

[٣٦] اعيل وأنت وعرف وركب اجمع

صيف اعجم وزن الفعل مخصوصاً

مثل: [أحمد وطلحاً حضرموت

جوار لحر أزد يزيد سكران^(١)

قوله: (مثل عمر وأحمر) إلى آخره^(٢)، هذا يتبين للعلل بالأمثلة، ففي (عمر) العلل التقديرية والعلمية، و(أحمر) وزن الفعل والوصف، و(طلحة) التأنيث اللفظي والعلمية، و(زينب) المعنوي والعلمية، و(إبراهيم) العجمة والعلمية، و(مسجد) الجمع ونهاية الجمع، و(معد) يكره التركيب والعلمية، و(عمران) لآل والنون والعلمية، و(أحمد) وزن الفعل والعلمية.

قوله: (وحكمه أن لا كسر ولا تنوين) أي حكم غير المنصرف ألا يدخله الكسر ولا التنوين، وإنما امتنعاً ليه لأن هذه الأسباب المانعة من الصرف فروع فلذا اجتمع في الاسم سببان منه صارا بهما فرعاً من جهتين، فيشبه الأفعال لأنها فرع على الأسماء من جهتين:

أحدهما: أن الاسم يخبر به وعنه، والفعل يخبر به فقط، وما أخبر به وعنه كان أصلاً لأنه مستقل كلاماً فهو مستغن عن الفعل، والفعل غير مستغن عنه. [و١١]

الثانية: أن الفعل مشتق من الاسم عند البصريين^(٣)، والمشتق فرع

(١) لمة خلل في الورد بين وفيه سقط ظهر

(٢) في الكافية المحققة ريلفة حيث عد العلل مع الأمثلة وهي قوله مثل: عمر، وأحمر، وطلحة، وزينب، وإبراهيم، ومسجد، ومعد يكره، وعمران، وأحمد. (١٢)

(٣) ينظر الإصناف ٧/١ وما بعدها.

على المشتق منه، والعللة الأخرى على كلام الكوفيين^(١)، أن الفعل بمنزلة المركب لاستدعائه الفاعل، والاسم بمنزلة المفرد والمركب فرع المفرد فلما أشبه الفعل قطع عنه الجعر والتنوين ولم يعط الجزم لأن المشبه أضعف من المشبه به، أو لامتناع عوامله، وأما بيان فرعية هذه العلل التسع، فالعدل فرع على المعدول عنه، والوصف فرع على الموصوف، والتأنيث فرع على التذكير^(٢) لفظاً ومعنى، فاللفظ بالزيادة، لأنك تقول قائم، ثم قائمة والمعنى أن المذكر أغلب من المؤنث، والمعرفة فرع على النكرة، لأن النكرة أكثر، لأنك تقول: قائم، ثم القائم.

وتحتاج إلى زيادة لفظ، أو وضع في الأعلام، والعجمة فرع على العربية لأنها دخيلة في كلام العرب^(٣) ولأن لغة كل قوم أصل بالنسبة إلى لغتهم ولغة غيرهم، والجمع فرع على الواحد لأنك لا تجمع الشيء إلا بعد معرفة أفراده، والتركيب فرع على الأفراد^(٤)، والألف والنون فرع على ما زيدتا عليه، وذلك على كلام الكوفيين^(٥) لأنهم يجمعونه الصرف بالأصالة لا للمشابهة، وعلى كلام البصريين، إنما منع الصرف لمشابهة ألف التأنيث، ولا تكون على كلامهم الألف والنون فرعيتين، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم، كما أن لاسم أصل والفعل فرع، كذلك

(١) ينظر الإصناف ٧٨ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرصعي ٣٧٨.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١، وشرح الرصعي ٣٧٨ - ٣٨٠، وهذا التفريغ الذي فكره الشارح منقول من شرح المصنف وشرح الرصعي بنصرف.

(٤) ينظر شرح المصنف ١١ (وأكثر عباراته منقولة عن شرح المصنف دون إسناد، وقد استعمل المصنف عن بدل على في كل عباراته،...).

(٥) ينظر شرح المفصل ٦٧٨ - ٦٩٠.

وزن الاسم أصل ووزن الفعل فرع.

قوله: (ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب) إنما جاز ذلك لأنه رد فرع إلى أصل وهو من أحسن الضرورات رد الأشياء إلى أصولها قل الكوفيون: ^(١) ما لم يكن (أفعل من) لأن التنوين لا يدخل عليه كالإضافة، وضعف تصرف: (خير منك) و(شر منك) وقل ظاهر ^(٢) وبعض المتأخرين: ما كان آخره الألف نحو (جلى) لم يصرف للضرورة لعدم الفائدة، لأن التنوين ساكن والألف مفتوح عنه، قل صاحب البرود: وهذا باطل لأن التنوين قد يلاقيه ساكن فيحرك بالكسرة، والألف تحذف إذا لاقها ساكن فله فائدة أي فائدة لمحقولي.

[٣٧] جلى اختلوت خروج جنتها ولم

يكن جباحاً عن إذن بعلها ^(٣)

والصرف قد يكون للضرورة والقو في والتناسب، فالضرورة ما كان في أول البيت، نحو:

[٣٨] وجبريل أمين الله فيما

ودوح انقلص ليس له كفا ^(٤)

أو وسطه نحو:

(١) ينظر المصطلح ١٧، وشرحه لابن يعيش ٦٨/١ وشرح الرضى ٣٨/١.

(٢) ينظر شرح المقدمة المحسنة، ١١٩.

(٣) كذا في الأصل ! ولم أقف على قائله وهو غير منضبط الوزن.

(٤) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في دهباه (٧٦)، وينظر اللسان مائة (كفا) ٣٨٩٢/٥. والشاهد فيه قوله: (وجبريل) حيث صرف جبريل مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية والمجتمعة وعلمه بأنه في أول البيت للضرورة...

[٣٩] أعدد ذكر نعمك لنا إن ذكرته

هو اسك ما كررته يتضوع^(١)

والذي للقوافي ما كان في آخره، نحو:

[٤٠] عصائب طير تهتل بعصائب^(٢)

ليطابق القافية الأولى لأنها مكسورة قل:

[٤١] كليني لسم يا أئمة ناصب

وليل أئمة بطير الكواكب^(٣)

وأما التناسب فضرمان:

أحدهما أن يكون إزاء غير المنصرف منصرفاً فيصرف ليشق الكلام،
بحوقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ وَأَعْلَىٰ وَسَمِيرًا﴾^(٤) فإن سلاسل صرف لما كان

(١) البيت من البحر الطويل وهو للناطقة الذهبية كما في ديوانه ٧

والشاهد فيه قوله: (نعمان) حيث صرفه ضرورة وهو ممنوع من الصرف.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو للناطقة كما في ديوانه ٤٢، ينظر الشعر والشعراء ١٧٥،
وشرح المفصل ٦٧٨، وغزاة الأدب ٢٨٩٤، وصنعة

إذا ما غزوا في الجيش حلق

والشاهد فيه قوله: (بعصائب) حيث جر عصائب بالكسرة وحله الجر بالفتحة نهاية من
الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لكن الشعر صرف للضرورة.

(٣) البيت من البحر الطويل وهو للناطقة وهو مطبوع قصيدته البائية المشهورة وهو في
ديوانه ٤٠، وينظر الكتب ٢٠٧/٢، ٣٨٢/٣، وشرح أبيات سيويه ٤٤٥/٨ وجهرة اللفظة ٣٥٠ -
٩٨٢، وشرح المفصل ١٠٧/٢، ووصف الباني ٣٣٧، واللسان ملحة (أسس) ٧٩/١، وغزاة الأدب
٣٣٧/٢ - ٣٣٥.

(٤) الآية من سورة الإنسان ٤/٨٦ وتليها: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾
وقرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم وعشام عن جابر (سلا سلا) بالتثنية والبالون
بغير تثنية وكذلك فإنه ما ينطق على هذه القراءة قراءة ينطق على ما بعدها وهي ١٥ -
١٦ من السورة نفسها ينظر الكشف ٣٥٢/٢.

بإزائة أغلالاً وسعيراً.

والثاني: في الفواصل لمحقوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَ، قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾^(١) فقوارير الأولى صرفت للفاصلة، والثانية لمناسبة قوارير الأولى: إذا كانت الأولى الفاصلة، والزحشري منع من الصرف للتناسب^(٢) وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة، فمنع منه أكثر البصريين مطلقاً^(٣)، وأجازوه الأخفش^(٤) [ظ ١١] وأكثر الكوفيين مطلقاً^(٥)، واختاره الإمام يحيى بن حمزة^(٦)، وبعض الكوفيين أجازوه^(٧) فيما كان علماً فقط، لأنه لم يسمع إلا فيما أحد عليه العلمية، فيُقصر عليه، نحو:

[٤٢] _____ يفوقن مرداس في مجسم^(٨)

قوله: (ما يقوم مقامهما، الجمع وألفاً التانيث) أي مقام العلتين ومراده من الجمع ما كان ثالثاً خروفاً ألفاً بعد الألف حرفاً مشدداً كـ(دواب) و(شواب) أو حرفان كـ(مساجد) أو ثلاثة ساكنين الأوسط كـ(مصاييح)، وإنما قام الجمع مقام علتين لأنهم جعلوا كونه جمعاً علة، وصيغة منتهى الجموع علة أخرى.

(١) الأيتان من سورة الإنسان ١٥/٨٦ - ١٦ ونعمهم (ويطاف عليهم بآنية من فضة واكواب كانت قوارير، قواريراً من فضة قدروها نقديراً).

(٢) ينظر الفصل ١٢.

(٣) ينظر شرح الفصل ٦٩١.

(٤) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢، والصفحة ٥١٤/٢ وما بعده وشرح الرضي ٣٨١.

(٥) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢.

(٦) ينظر الأزهري الصافية، ٨٩ - ٩٠.

(٧) ينظر شرح الرضي ٣٨١.

(٨) سبق تخريجه في الصفحة ٨٦.

والفا التانيث يعنى المقصورة والممدودة فإنهم أقاموا التانيث مقام علة، ولزومه مقام علة أخرى ومراده بـ (لزوم) التانيث، أن الألفين لا يذهبان عن الكلمة أو بلحما بخلاف التاء فإنها تسقط في الجمع، وذكر الجمع وألفي التانيث هاهنا تبيناً لقوله أولاً: (أو واحدة منها تقوم مقامهما) وقيل: معنى اللزوم كون الألف لا تفارقه في العلم والنكرة، فألفه من جملة حروفه، بخلاف التاء فإنها لا تلزمه إلا في العلم، ذكر معناه الكوفيون^(١) والفارسي^(٢).

قوله: (فالعلة) لما فرغ من تعداد العلل شرع في تبينها واحدة واحدة، قيل: إنما ذكر أول البيت، وهي العلة، وهو مصدر عَدَلَ، يقل عَدَلَ عن الطريق إذ مل عنها^(٣) وَحَلَّه ما ذكر: (وهو خروج عن صيغته الأصلية) وهي ثلاثة وكذلك سائرهما.

قوله: (تحقيقاً أو تقديرًا) إشارة إلى قسمته، والضمير في خروجه إن رَجَعَ إلى لفظ العلة أتى إلى الدور^(٤)، لأنه فسّر الشيء بنفسه، وإن رجع إلى الاسم ورد عليه الإعلال والإدغام والإبدال، وأورد لحم الدين على حده^(٥)، ما عُدِلَ عن الألف واللام، نحو: (سحر وأمس)، فإنه لم يخرج عن صيغته الأصلية، لأن الألف واللام ليسا بأصلين، وجوابه أن مراد

(١) ينظر رأي الكوفيين في الجمع ٧٨٨.

(٢) ينظر رأي الفارسي في المختص شرح الإيضاح ٩٣٧.

(٣) ينظر اللسان لغة (علة) ٢٨٤٠/٤ - ٢٨٤١.

(٤) الدور أي أن يعود الشيء إلى نفسه فلا يؤدي معنى المراد وهو تفسير الشيء بنفسه كما

ذكر الشارح، ينظر اللسان لغة (قور) ١٤٥٠/٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٤٤٨.

الشيخ^(١) بالإضافة هاهنا ما كان الاسم عليه قبل العدل، سواء كان أصلياً في نفسه أو زائداً.

قوله: (تحقيقاً أو تقديرًا) تقسيم للعدل إلى حقيقي وتقديري، ونصبهما على المصدر، فالحقيقي ما وجد له أصل، والتقديري ما لم يوجد له أصل، ولكن أجمعت إليه الضرورة وهي وروده غير مصروف.

قوله: (كثلاث، ومثلث) ذكر للحقيقي ثلاثة أمثلة الأولى: (ثلاث) و (مثلث) وإنما مثل بمثلث مع ثلاث إشارة إلى أن في (ثلاث) وبابه ثلاث لغات، تقول: (أحد وثني وثلاث ورباع) حذف (مثنى) و (مثلث) و (مربع) و (وحدان) و (ثنيان) و (ثلثان) و (ربعدن) وتحقيق العدل في ذلك أن معنى قولك (جاء القوم أحدًا وثنيًا وثلاثًا ورباعًا) أي (واحدًا واحدًا، واثنيين اثنين) و (ثلاثة ثلاثة) و (أربعة أربعة) وذلك لأن الأصل في كلام العرب تكرير الاسم المراد تقسيم الأشياء عليه، فلما ورد (أحد وثني وثلاث ورباع) غير مكرر، علم أنه معدول إليه للاختصار، وهل يقل إلى (عشار)^(٢) أو يقتصر على السماع؟ وهو إلى (رباع)، منع من ذلك أكثر البصريين^(٣) لعدم السماع، وأجلزه الكوفيون مطلقاً والفراء^(٤) والزجاج^(٥) في فعل دون (مفعل) و (فعلان) لوروده في (فعل) نحو قوله:

(١) ينظر شرح المصنف ١٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢، وشرح الفصل ٣٢/١، وشرح الرضي ٤١/١، وشرح ابن عقال ٣٢٧/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٤١/١، وقيل إن بعض في شرح الفصل ٦٢/١، (وأما ما وراء ذلك إلى عشار فغير مسموع والفيلس لا ينطقه).

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١، والبحر المحيط ١٥٩٣، وجمع الفوائد ٨١/١.

(٥) ينظر رأي الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤، والبحر المحيط ١٥٩١ - ١٦٠.

[٤٣] ————— مرفقة وأنجسة عشرا^(١)

ما المانع لهذه الأعداد من الصرف، فقل سيويه والتحليل: العدل^(٢) والصفة، قل تعالى: ﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مِّثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرِثَاقٍ﴾^(٣) ورد بأن الوصف [١٢] عارض كـ (أربع) وأضيف بأن (أربعاً) استعمل في أصله اسماً بخلاف ما عدل به عنه، فإنه استعمل صفة من أول أمره، فلا يضره اسمية ما عدل عنه، لأنه لفظ آخره وقل بعضهم وهو اختيار الزمخشري^(٤) إن المانع من الصرف، العدل عن لفظها، وهما اثنين، وعن تكريرها، وهو (اثنين اثنين)، وقل الفراء: العدل والتعريف بالالف واللام^(٥)، ولا يظهران فيه، لأن قرينة المضاف تضاف إلى ما يضاف إليه ثلاثة، فإن وقع نكرة صرف، نقول: إن مثنى وثلاث في الآية يدل من أجنحة^(٦). وقل بعضهم: العدل والتأنيث اللفظي، إن عدل عن ثلاثة، والمعنوي إن عدل

(١) البيت من الواقعة، وهو لـ (عندنا بن زهير) في الإيضاح في شرح المفصل ١٢٣٨، وأسس البلاغة ٧٥/٢ - ٢٣٩، وصلوات

تظل الطير حاكمة عليه

والشاهد فيه قوله (عشرا) حيث استعمل عشرا على أنه معدول عن عشر عشرا أي كل جماعة عشرة ظهور.

(٢) ينظر الكتاب ٢٢٥/٣، وشرح الرضي ٤٧٨ حيث قلد وأما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة ثم قل رأي سيويه حيث قلد (إن منع الصرف في هذا للعدل والوصف)

(٣) فاطر ١٣٥ وتلحمها: ﴿الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلا أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء إن لله على كل شيء قدير﴾.

(٤) ينظر الكشف ٤٦٢/٨، وشرح المعصل لابن يعيش ٢٢٨.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٨، وشرح الرضي ٤٧٨.

(٦) قل أبو حيان في البحر: وقيل: (أولى أجنحة معترض ومثنى حل والعامل فعل محذوف يدل عليه (رسلا) أي يرسلون مثنى وثلاث ورباع)، ينظر البحر المحيط ٢٨٦٧.

عن ثلاث، وإن سمي بهذا المعدول، فسيبويه يمنعه للعلمية وشبه أصله^(١)،
وقال طاهر: ^(٢) وذهب طائفة من المحققين منهم أبو علي^(٣)، والآخر^(٤)
والملازني^(٥)، أنه يصرف، وهذا من المواضع العجيبة التي لا تنصرف في
النكرة، وتنصرف في المعرفة، لأن عتبه قد زالتا بالتسمية، لأن هذا
الصرف لم يعدل، ويوصف به إلا في حل التنكير، فإن نكر بعد أن سمي
به، كنت مخيراً في صرفه ومنعه، وإن صُفرت جميع ذلك معرفة كان
أونكرة صرفته، لأنه لم يعدل في حل تصغيره.

قوله: (وأخر) هذا المثال الثاني من الحقيقي، وهو ما عدل به عن
الألف واللام كـ (أخر) (سحر)، و (أمس) وأما (سحر وأمس) إذا أريد
بهما معنيين ففيهما العدل عن الألف واللام^(٦)، والعلمية فيمن أعرب
(أمس) إعراب مالا ينصرف، وأما (أخر) فهو صفة نكرة، لأنه توصف
النكرة، قل تعالى: ﴿فَعَلَةً مِّنْ أَيُّمٍ أُخِرَ﴾^(٧)، واختلف ما العلة المانعة له من
الصرف مع الوصف، فالذي عليه سيبويه^(٨)، وجمهير النحاة والمصنف^(٩)،

(١) ينظر الكتاب ٢٢٥/٣، والبحر المحيط ١٥٩.

(٢) ينظر شرح المقدمة المحسية ١٠٨/١.

(٣) ينظر رأي أبي علي في الإيضاح شرح المنصور ١٣٤/١، والمقصد في شرح الإيضاح ١٠٠٨/٢.

(٤) ينظر البحر المحيط ١٥٩/٣، وابن يعيش ٦٣/١.

(٥) ينظر رأي الملازني في الجمع ٨٧/١.

(٦) قل الرضي في ٤٢/١، (ومع أبو علي من كون أخر معدولاً عن اللام استدلالاً بأنه لو كان
كذا لوجب كونه معرفة كأمس وسحر المعدولين من ذي اللام وكان لا يقع صفة للنكرات
كما في قوله تعالى (فَعَلَةً مِّنْ أَيُّمٍ أُخِرَ) ولجب الرضي بقوله (واجب بأنه معدول عن ذي
اللام لفظاً ومعنى أي عدل عن التعريف إلى التنكير).

(٧) البقرة ١٨٤/٢.

(٨) ينظر الكتاب ٣٣٤/٣ - ٢٨٣.

(٩) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ٤٢/١.

أنها العدل عن الألف واللام، وذلك أن (أخر) جمع لأخرى، و(أخرى) تأنث (أخر) وأخر أفعال التفضيل، وقيل أفعال التفضيل، أن لا يخرج عن الألف واللام أو الإضافة، أو (من) والعدل عن (من) والإضافة لم يعهد، ولأن الذي به (من) عن مفرد مذكر، و(أخر) مجموع فلم يسق إلا أن معدول عن الألف واللام، واعترضه الفارسي^(١)، بأن (أخر) صفة نكرة بالإجماع، وما عدل به عن الألف واللام يجب أن يكون معرفة كـ(سحر) و(أمن) والجواب أنه معدول عن الألف واللام لفظاً ومعنى، أي معدول عن التعريف إلى التنكير، ومن أين له أنه لا يجوز اختلاف المعدول والمعدول عنه، تعريفاً وتنكيراً، ولوصح ذلك لوجب بناء (سحر) و(أمن)، كما يقوله بعضهم: لتضمنه معنى الحرف وتعريف (سحر) لكونه علماً على الصحيح، لا لكونه معدولاً عن الألف واللام، وقل بعضهم: إنه معدول عن أفعال المضارع إلى نكرة، لئلا يلزمهم تعريفه، وذكر كثير من النحاة أنه عن (أفعل من)^(٢) ورد بأن (أخر) والذي به (من) مفرد مذكر، وبأنه قد خرج عن التفضيل إلى معنى غيره.

قوله: (وجمع)^(٣) هذا المثل الثالث من الحقيقي، واختلف في عدل

(١) ينظر رأي أبي علي في شرح الرضي ٤٢٨، وهذه العبارة منقولة من الرضي دون أن يستند بها الشرح إليه...

(٢) قل الرضي في شرحه ٤٢٨ قبل الدليل على عدل آخر أنه لو كان مع (من) المقيدة كما في (الله أكبر) للزم أن يقل بسوة آخر على وزن أفعل، لأن أفعال التفضيل ما دام بمن ظاهراً أو مقيدة لا يجوز مطابقتها من حوله بل يجب إفراده ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة، لأن المضارع إليه لا يختلف إلا مع بناء المضارع.

(٣) قل ابن الحاجب في الإيضاح شرح المعصل ١٣٧: والجامع ههنا المعدول والصفة الأصلية للمقيدة فيه كأن أصله بمعنى (مجمع).

(جمع)، وأخواته، فذهب الأخفش^(١) وأدزني^(٢)، إلى أنه صفة معدول به عن جمع ساكن الحشو، لأنه جمع لـ(جمعه) و(جمعه) تانيث (أجمع) وقياس (أجمع) أن يأتي على (جُمع) كـ(مراء) و(حُمِر)، ولأنه قد سمع العدل عن (فُعِل) إلى (فُعِل) قالوا: (ثلاث قُرْع) والأصل قِرْع، فامتناعه للوصف والعدل عن جمع، وذهب الفرسي^(٣) إلى أن (جُمع) معدول به عن (جَماعي) كـ(صحرا) و(صحاري)، لأن فعلاء التي ليس بصفة تجمع، على فعالي، وكلام الأخفش لا يصح إلا إذا كن صفة وليس بصفة. [ظ ١٢]

وقال ابن مالك^(٤) إنه معدول عن (جمعوات)، لأن مذكرها يُجمع بالواو والتون، فيتفق الجمعان ويتطابقان في السلامة، وكلام الفرسي لا يصح إلا في الاسم الذي لا مذكر له كـ(صحراء) وأما (جمعه) فمذكره (أجمع) وقد بعضهم يجوز أن يكون معدولاً عن جماعي^(٥) أو عن (جمعوات) لأن (جمعاً) اسم آخر ليس مؤنثه كـ(أجمع) فهو (كصحراء) مما لا مذكر له، يجوز أن يجمع على (فعالي) أو على (فعلاوات).

(١) ينظر المقتصد في شرح في الإيضاح ٩٧٢، وجمع ٩٠٨.

(٢) ينظر رأي الملازمي في المقتصد ٩٧٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ٤٣٦، وقد نقل الرضي رأي الفرسي في ٤٣٦.

(٤) قل ابن مالك في الفهية:

والعلم يمنع صرفة إن عدلاً كفعّل التركيد أو كفعلاً

والعدل والتعريف مائعا متحرراً إذا به التعمين قصداً يُعتبر

قل ابن عقيل في ٣٣٥/٢ والأصل جمعوات، لأن مفرد جمعه فعلل عن جمعوات إلى جمع، وينظر الجمع ٩٠٨.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٣ وينسب هذا الرأي لأبي علي الفرسي، وشرح الرضي ٤٣٦ وما بعدها.

قل أبوحيان: ^(١) إنه معذول عن الألف واللام، واختلف من قل باسميته، ما العلة الثانية في منعه الصرف، فذهب سيبويه والخليل ^(٢)، إنه تعريف بالإضافة، لأنها في معنى جميعهم، تقول: (قرأت الكتاب أجمع) أي جميعه، وضعف بأن تعريف الإضافة لا يمنع الصرف، وأجيب بأن قيل: إنما لم يعتبر مع وجود المضاف إليه، لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه، وأما مع حذفه، فإنه مشبه لتعريف العلمية فلا مانع من اعتباره، وذهب بعضهم، وحكي عن الفارسي: ^(٣) أنها التعريف الوضعي كالأعلام، لأن (جمع)، وبابه وضع بغير علامة تعريف تأكيداً ^(٤) للمعارف.

قوله: (أو تقديرًا، كعمر وقطام) التقديري، نوعان: فَعَل كـ(عمر) وفعل كـ(قَطَم) أما فعل، فإن كان اسم جنس، كـ(صُرْد) ^(٥) و(نُفَر) ^(٦) اسم طائر، أو صفة، كـ(خُطَم) أو مصدر كـ(مُسَي) و(تَقَي) أو جمع كـ(غُرَف) و(ظَلَم) صُرِفَ بكل حال، وإن كان علمًا، فإن صُرِفَتْ العربُ صُرِفَ كـ(أند) ^(٧) وإن منعت منصرف، وطريقه السماع، كـ(عُمَر) و(مُفَر) و(زُفَر)

(١) ينظر رأي أبي حيان في الجمع ٩١٨.

(٢) ينظر الكتاب ٢٢٤/٣. وشرح الرضي ٤٣٨ - ٥٣.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المختصر شرح الإيضاح ٩٢٧٢.

(٤) كذا في الأصل تأكيداً.

(٥) صُرْد وزن عمر نوع من الطيور، الأنثى صردة ولد يكون المحدث أو غيره. ينظر اللسان مادة (صرد) ٢٤٢٨/٤.

(٦) نَفَر: وزن وطلب وهو فرخ المصطور وقيل هو ما يسمى البليل. ينظر مادة (نفر) في اللسان ٤٤٨٧/٦.

(٧) إنه منقول من جمع (أند) وهي المرة من الود كـ(غرف) وغرفة والهمزة بذلك من الواو المضمومة وقيل أنه علم رجل مشتق من الود عند سيبويه، فهمزته بذلك من واو، وقيل من الأد بفتح الهمزة وكسرها وهو العظيم بهمزته أصلية، ينظر حاشية الخضر على الصبغة ٦٨٨.

و(هَبَل) و(ثُعَل) و(زُحَل) و(جَمَح) و(قَوَس قَزَح) و(عَصَم) و(جُشَم) و(قُشَم) و(دُلَف) و(بُلَع) بطن من قضاة^(١) وإن لم يعلم فيه شيء من العرب منع بشرطين؛ أحدهما: ثبوت فاعل، والآخر: عدم فعل قبل التسمية كـ(قيم وحجى) لأنه ثبت قائم وحاج، وعدم (قيم وحجى) قبل العلمية، وإلا صرف، كـ(رُجَب) و(حُطَم)، لأن له أصلاً في النكرات، والذي ألباهم إلى تقدير العدل، ورود عن العرب غير منصرفة، فبقوا بين أحد محذورين، إن صرفوا خالفوا كلام العرب وإن منعوا خالفوا قاعدتهم، لأنهم لم يبقوا الصرف لعل واحدة فتكلفوا العدل لأجل ذلك

قوله: (وقطام في تميم) هذا النوع الثاني وهو (فعل) وإنما قل في تميم، لأن أهل الحجاز يبنونه على الكسرة^(٢) وأعلم أن (فعل) على ثمانية أقسام، فاربعة منصرفة، وهي (اسم الجنس) و(الصفة) و(المصدر) و(الجمع) كـ(جناح، وجواد، وذهاب، وسحاب) وثلاثة مبنية على الكسر^(٣)، وهي اسم الفعل وصفته، ومصدره كـ(نزال) و(فساق) و(فجار). والرابع علم الأعيان كـ(قطم وحنام) وأهل الحجاز يبنونه على الكسر كـ(خواته، وبنوتهم) يعربونه إعراب مالا ينصرف للعلمية

(١) ينظر مع المراجع ٨٨١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرصافي ١٧١، وشرح ابن عقيل ٣٣٧ - ٣٣٧.

(٣) قل ابن مالك في الفهية:

وابن على الكسر فعل ماضٍ مؤنثٌ وهو نظيرُ جُشَمَا

عند قيمٍ واحرفن م تكراً من كن ما التعريف فيه أثراً

ينظر شرح ابن عقيل ٣٣٧.

والعلل^(١) وهو مذهب سيويه^(٢)، ومذهب المبرد^(٣) أن امتناعه للعلمية والتأنيث؛ لأنه لا يقدر العلل إلا مع الاضطرار، وقد أمكن التأنيث، وأجيب عن سيويه بوجهين؛ أحدهما: أنهم يتفقون في تقدير العلل فيما آخره راء، وهذا مثله، فيطرد الباء والثاني أن من هذه الأسماء ما لا تأنيث فيه، وهو ممتنع كـ (لصاف) اسم جبل قل:

[٤٤] ————— لهذا لصاف تبيض فيه الحمُر^(٤)

و(خصاف) لذكر من الخيل، في المثل (أجراً من خصافي خصاف)^(٥) وقد روى ركن الدين أن المصنف حذف (قطام) من نسخته^(٦).

قوله: (الوصف) هذه العلة الثانية قوله: (شرطه أن يكون في [و١٣] الأصل كذلك)^(٧) يعني وصفه لأن الصفات قسمان: ممتنع وهو ما كان وصفاً وباقياً عليه كـ (أحمر) و(أصفر) ووصفاً طرأت عليه الإسمية، كـ (أسود) و(أرقم) للحية و(أدهم) للقيد و(أبرق) لما اجتمع فيه سواد

(١) ينظر الكتاب ٢٧٨/٣، وشرح ابن عليل ٣٣٧/٢، والمجم ٩٣٨.

(٢) ينظر الكتاب ٢٧٩/٣.

(٣) ينظر المختضب ٥٠/٣ - ٢٧٦، والمجم ٩٣٨.

(٤) البيت من الكفل، وهو لأبي الهوش الأسدي في الحزاة ٣٧٠/١ - ٢٧٣، وينظر سبط

اللالى ٤٥٩، وشرح المفصل ٢٢٧/٤، واللسان مادة (جر) ٩٩٢/٢، وصدره:

قد كنت أحبكم أسود خفية

والشاهد فيه قوله: (لصاف) فإنه اسم جبل وبه جواز إعلانه الضمير عليه لتأويله بالتوضع،

وهو منزل من منازل بني تميم. وفي اللسان مادة (لصف) ٤٠٣٦/٥ وهو موضع من منازل بني

تميم وقيل أرض لبني تميم، وقيل لصف وتيرة ماء أن بناحية الشواجر في هيار ضبة بن أد.

(٥) ينظر اللسان (خصف) ١١٧٤/٢، ومجمع الأمثل ١٨٢/٨.

(٦) ينظر الوافية شرح الكافية ٣٦.

(٧) في الكافية المحققة أن يكون وصفاً في الأصل.

ينظر الرضي ٤٧٩ - ٤٨٠. وقد نقل رلي أبي علي الموسوي وسيويه وليد الرضي رلي الفارسي.

وبياض، و(أبطح) للمكان المتسع فلا يضر غلبة الاسمية على الوصفية بل العبرة بالأصل قل:

[٤٥] يرى النلس منه جلد أسود سلع

وفروة خرغلم من الأسد خيفم^(١)

ابن جني^(٢) ورواه الكسائي عن العرب أنها تصرف ما طرأت عليه الاسمية، لأنها قد خرجت عن الوصفية، بدليل أنها جمعت جمع الاسامي، قالوا: (الأسود) و(الأراقم) و(الأبلق) و(الأناهم) و(الأباطح) ومنصرف وهو حيث يكون الوصف طارئاً على الاسم كقوله: (مررت بنسوة أربع)، و(برجل أربع) للدليل، فإن أصل أربع اسم للعدد قل نجم الدين^(٣) إنه يمتنع، أما صرفهم أربع في (مررت بنسوة أربع) فلأنها هو لقبوله التلوه لا لعدم شرط الوصف كقولهم: (أربعة)^(٤) (كنانة يعمله).

قوله: (فلا تضره الغلبة) يعني أن الاعتبار بالأصل. (فلذلك صرف) (مررت بنسوة أربع) لكان أصله الاسم. وامتنع (أسود) و(أراقم) للحمية، و(أدهم) للقيد وإن كانت اسماً هائلاً لأن أصلها

(١) البيت من البسيط ولم أقف له على قائل أو مصدر لكن يوجد منه (جزء بيت) في البيان شرح اللمع وهو (أسود سلع) وهو محل الاستشهاد بنظر البيان في شرح اللمع للشريف الكوفي ٥١٨/٢.

والسلع: الأسود من الخيل شديد السواد وأقتل ما يكون من الخيل إذا سلخت جلدها، ينظر اللسان (سلع) ٢٠٦٢/٣.

(٢) ينظر البيان في شرح اللمع ٥١٩/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٤٦/٨ - ٤٧، وشرح مصنف ١٣.

(٤) قل نجم الدين الرضي في ٤٦٨: (وأما ب) لأن لم يضم في دليل قاطع على أن الوصف المعارض غير معتد في منع الصرف، أما قولهم: مررت بنسوة أربع مصروفاً فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله للتله لأنه يقبلها كقولهم أربعة) انتهى كلامه.

الوصفية (أسود) مأخوذ من السواد و(أرقم) من الرحمة^(١)، وهي النقطة، التي تكون في جلد الحية، و(أدهم) للأسود إلى خضرة^(٢).

قوله: (وضعف منع أفعى للحية، وأجدل للصقر، وأخيل للطائر) هذا معطوف على قوله: صرف، أي ولكون الوصف الأصلي معتبراً، ضعف منع هذه، لأنه لم يتحقق فيها الوصفية، فمن صرف، فلا إشكال لعدم تحقق الوصفية، وهذا منسوب أكثر العرب، واختيار الشيخ^(٣)، قل سيبويه^(٤) منعها (أخبت) لوجهين ومن منع، تخيل فيها معنى الوصفية في أصل الوضع ولا تقول: وصفيتها عارضة، فدأفعى للحية، (وأجدل) من الجدول وهو القوة، ومنه قوله (جدل مجدول) للمفتول بقوة وإحكام، (وأخيل)^(٥) من التخيل، وقيل من الخيال، وهو الطائر الذي [فيه]^(٦) لمعة تخالف سائر جملته، وحجة المانعين له قوله:

لَا مَطَرَقًا يَرْشَحُ سَمًا كَمَا لَطَّ

رَقِ أَفْعَى تَنْفَثُ السَّمَّ صُلَّ^(٧)

(١) ومنه الرقيم حيث اختلفت في تفسيره فمنهم من قلده إسم لوح من حجارة أو رصاص رقيمت فيه أسماؤهم جعل على باب الكهف. و لرقم الكتابة وغير ذلك من الأقوال، ينظر تفسير فتح القدير للإمام الشوكاني ٢٧٧/٣، وجمع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٧٧/٥ وما بعده واللسان (ركم) ١٧٠٩/٣.

(٢) والأدهم الأسود والنخمة السوداء وحديقة حمراء مدقعة خضراء تصرب إلى السواد من نعيمها وردها وفي التنزيل (مدحلتان) أي سودان من شدة الخضرة، ينظر ملحة فحيم في اللسان ١٤٤٣/٢ - ١٤٤٤.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ٤٧٨.

(٤) ينظر الكتاب ٢٠٠/٣.

(٥) ينظر اللسان (خيل) ١٣٠٦/٢.

(٦) زينة يقتضيهما السياق.

(٧) البيت من البحر المنيد وهو لـ (قابط شراً) كما في شرح الحماسة للتبريزي ٢٤٢٨. وروى -

وقوله:

[٤٧] كلُّ العَفِيلِينَ حينَ نَفِثَهُمْ
فَرَاخُ الْقَطَالِقِينَ لَجْدًا بَرِيًّا^(١)

وقوله:

[٤٨] دَعِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشَيْعَتِي
فَمَ طَلَّيْ فِيهَا عَلَيْكَ بِأُنْجِيلًا^(٢)

في الحماسة مطروق ومعنى أطرق: أرغى عبه والرشح: العرق والصل وهي الحبة التي تنقل إذا نهشت من ساعتها ولا تصح معها الرقبة ينظر اللسان ملعة (صل) ٢٤٨٧/٤، وانعت كالقنف.

واشاهد فيه قوله (أطرق الفص) (حيث أني) بالمعط الأفعى، حيث أن وصفيتها أصلية وليست حارضة.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للقطامي في ديوانه ٤٨٢، وله ولغيره، ينظر جمهرة البعة ٨٠٠ وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٣، وأوضح المسالك ١١٩/٤، واللسان ملعة (جندك) ٥٧٠/١، وشرح الأشموني ٥١٣/٢.

والشاهد فيه قوله، (اجدل) حيث معه من اصرف مع أنه اسم للصقر أصلاً، ومنعه لأنه ضمنه الوصفية، وهي القوة فاضمت إلى رب الفعل، ويروى صدره في اللسان: كذا بي الدحمة إذ لحقوا بنا

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت كما في ديوانه ٣٧١، وينظر شرح شواهد الإيضاح ٣٩٢، وأوضح المسالك ٥١٤/١، ويروى ذريعي بمن دعيني.

الشاهد فيه قوله: (بأنجيلا) حيث معه من لصرف فجرة بالفتحة نيابة عن الكسرة والألف للضرورة الشعرية، وهو اسم لطائر معروف في حيلان، وقد رقه الرضي وقلد: (وكذا توهم في أحيل أن معه الأصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقاً)، ينظر الرضي ٤٨١ بخلاف ابن الحاجب فقد أثبت أنجيل بأنه طائر ذو خيلان، ينظر شرح المصنف ١٣، وقال سيبويه في الكتاب ٢٠١/٣، وأن أحيل فجعلوه أفعل من الخيلان للونه وهو طائر أحضر وعلى جناحه لعة موهاء محلاة للونه.

فأما أولف^(١) أو أولق^(٢) فمن جعل وزنهما (أفعل) منعهما ومن جعلهما (فوعل) صرفهما.

قوله: (التأنيث بالتاء) هذه العلة الثالثة وهو لفظي ومعنوي، فاللفظي بالألف المدونة، وقد تقدم، ولا شرط فيهما للزومهما الألف وبالتاء مراده بتاء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوح ما قبلها، تنقلب في الموقف هـ^(٣).

قوله: (وشرطه العلمية) في منع الصرف، لأنه لا يلزم إلا معها، ألا ترى أنك تقول: في غير العلمية، (قائم) و(قائمة) فلو سميت (بقائمة) لزم من التاء، وامتنعت من الصرف.

قوله: (والمعنوي كذلك) يعني شرط العلمية لأنها إذا اشترطت في اللفظي، فبالأولى في المعنوي، والا انتقض بنحو (جريح) لأن فيه التأنيث والصفة، ونحو: أرنب لأن فيه التأنيث والوزن [ظ ١٣]

قوله: (وشرط تحتم تأثيره زيادة على الثلاثة، أو تحرك الأوسسط، أو العجمة) يعني بهذه الشروط التأنيث المعنوي^(٤)، وأما اللفظي فلا

(١) ينظر اللسان (ولف) ٤٩١٨٦.

(٢) ينظر اللسان (ولق) فأولق شبه الجنون ٤٩١٩٦.

(٣) ينظر شرح الرضي ٤٧٨، هذه العبارة مأخوذة من الرضي بتصريف دون أن يستلها له وزاد الرضي بقوله: (مثل: أمنت ومنت ليس مؤث بهتة بل التاء بذلك من اللام لكنه اختص هذا الإبدال باللوث دون المذكر لمناسبة التاء بالتأنيث فعلى هذا: لو سميت منت وأمنت وهنت مذكراً لصرفتها) ينظر المصدر نفسه. وقد في الحاشية في الصفحة ٤٩١ (وإن سميت بها مؤنثاً حقيقياً كانت كهنت في جوار الصرف وعدمه).

(٤) قل الرضي في ٥٧١، (والمراد به - أي التأنيث المعنوي - تأنيث ما التاء فيه مقصورة سواء أكان حقيقياً كزئب أو لا كمعرب).

شرط فيه سوى العلمية سواء أكان حقيقياً أو غير حقيقي، مذكراً أو مؤنثاً ثلاثياً: كـ(هبة) و(طلحة) أورباعياً كـ(فاطمة) أو خماسياً كـ(سفرجلة) و(حنظلة) إذا سمي بهما.

وإنما لم يشترط في اللفظي هذه الشروط، لأنه لا يوجد إلا رباعياً، كـ(طلحة) أو فعلاً عنه كـ(هبة) و(شة)، ولأن التانيث اللفظي فيه ثقل، لأنه يقوم مقام اسم مركب، وحاصل المؤنث المعنوي إن كان رباعياً امتنع، كـ(زينب) ^(١) لأنهم أقاموا الحرف الرابع مقام تاء التانيث، بدليل عدم ظهورها في التصغير، كـ(زينب)، أو متحرك الأوسط كـ(سقر) امتنع أيضاً، لأنهم أقاموا الحركة مقام الحرف الرابع، واختار بن الأنباري في متحرك الوسط الوجهين ^(٢)، وقال: لو كانت الحركة تقوم مقام الحرف الرابع لامتنع، (قدم) مسمى به مذكراً، وأما امتناع (سقر) فلانضمام العجمة إلى العلمية والتانيث، وإن كان ثلاثياً، فإن انضمت إليه علة ثالثة امتنع كـ(جمص) و(مه) و(جور)، لأن فيه العجمة والعلمية والتانيث، وإن لم ينضم كـ(هند) فمذهب الجمهور جواز الوجهين واحتجوا له بقولهم:

[٤٩] لم تَلْفَمَ بِفَضْلٍ مِثْرَهَا دَعْدُ

وَلَمْ تُغْذَّ دَعْدُ فِي الْعُلْبِ ^(٣)

(١) ينظر شرح الرضي، ٥٧/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٥٠/١ حيث نقل الرضي رأي ابن الأنباري فقال: (وخالفهم ابن الأنباري فجعل (سقر) كهند في جواز الأمرين بطراً إلى ضعف السلا مسد التاء، ينظر: الإصناف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢، مسألة رقم ٧٠، والجمع ١٠٩/١).

(٣) البيت من المنسرح، وهو الجرب في ملحق ديوانه ١٠٢١ وله ولمبيد بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ١٧٨، وينظر: الكتاب ٢٤١/٣، وما ينصرف ومالا ينصرف ٥٠، والخصائص ٦١/١، والمفصل ١٧، وشرحه لابن يعيش ٧٠/١، وأما ابن الحاجب ٣٩٥/١، وشرح شذور الذهب ٤٥٩، والبحر المحيط ٣٩٧/١، ويروى لم تنق بثل لم تعد.

واختار سيبويه^(١)، والأخفش^(٢) والمبرد^(٣) والمصنف^(٤) المنع،
والفارسي^(٥) الصرف، وأما الفراء^(٦) والزجاج^(٧) فمنعاً من صرفه
لبقاء العلتين.

قوله: (فهند يجوز صرفه)، وذلك لأنه لم يحصل فيه شرط التحتم
والخفة، وإذا قاومت أحد الشينين، وفهم من قولهم يجوز صرفه جواز
الوجهين، واختار المنع^(٨).

قوله: (وجور، وزينب، وسقر، وماء ممتنع) (وزينب) لزيادته على
الثلاثة، (وسقر) لتحرك الأوسط، (وماء وجور) لانضمام علة ثالثة^(٩).

قوله: (فإن سمي به مذكر) يعني بالثلاث المعنوي، وحاصله ثلاثة
أقسام: مؤنث وبق عليه، وشرطه ما تقدم، ومذكر سمي به مؤنثاً ولم يذكره
الشيخ^(١٠)، وهو غير منصرف ثلاثياً كان أورياً ما لم يكن غير أصلي،
ولا مشترك، لأنه نقل من الأخف إلى الأثقل، وأجاز عيسى بن عمر^(١١)

والشاهد فيه قوله: (دمد) حيث كررها مصروفة وغير مصروفة وهذا ما يجوز فيه الوجهان
لأنه عربي ساكن الوسط وهو كما ذكر الشارح وهو رأي الجمهور خلافاً للزجاج (ينظر
شرح المفصل ٧٠/٨).

(١) ينظر الكتاب ٢٤٠/٣، وشرح الرضي ٥٠/٨.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح المفصل ٦٨٨.

(٣) ينظر الكامل ١٨٣/٨، وشرح الرضي ٥٠/٨.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٤.

(٥) ينظر رأي الفارسي في المقتضب في شرح لإبضح ٩٩٣/٣، وشرح المفصل ٦٨٨.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١١٠/٣، الجمع ١١٩٨.

(٧) ينظر شرح المفصل ٧٠/٨، وشرح الرضي ٥٠/٨، رضع ١٠٨/٨.

(٨) ينظر شرح المفصل ٦٨٨، وهو رأي الجمهور وسيبويه ينظر الجمع ١٨٠/٨.

(٩) ينظر شرح الرضي ٥٠/٨.

(١٠) ينظر شرح المصنف ١٤.

(١١) ينظر الكتاب ٢٤٢/٣، وشرح الرضي ٥٧٨ وقد نقل الرضي رأيه كذلك مقروناً برأي أبي -

الوجهين في الثلاثي ساكن الوسط، مثل: (زيد) أجراه كـ(هند) ومؤنث سمي به مذكر، وهو الذي ذكره الشيخ في قوله، فإن سمي به مذكر، يعني بالمؤنث المعنوي، وظاهر كلامه، أن المعطي ممتنع، وفيه تفصيل، وهو أن نقول: إذا سمي بالمؤنث مذكراً، إن كن لفظياً، فإن كان التانيث أصلياً امتنع مطلقاً، كان سمي رجلاً بـ(فطمة) وإن كان غير أصلي كـ(بنت) و(أخت) و(ضربت) و(مسلمت)، أما (بنت) و(أخت) إذا سمي بهما مذكر، فصرفه سيبويه^(١) ومنعه الفراء^(٢)، وأما ضربت فإن كان فيه ضمير، كانت جملة محكية^(٣)، وإن لم تكن، أعرب إعراب مالا ينصرف، وأما (مسلمات) فمنعه الجمهور من الصرف وتنوينه تنوين مقابلة^(٤)، وصرفه الزمخشري^(٥) وإن لم يكن لفظياً، فإن كان غير أصلي أو مشركاً، انصرف، كـ(حائض)، و(وطالق)، و(جريح)، و(مبور)، وإن لم كان أصلياً، فإن كان زائداً على الثلاثي، امتنع كـ(عقرب) وإن كان ثلاثياً، فالجمهور يصرفونه مطلقاً وعليه:

[٥٠] تجوزت هنداً رغبة عن قتله

إلى ملك أعشور إلى ضوء ناره^(٦)

زيد والجرمي قل: يجعلون مثل هند في جواز لأمرين ويرجحون صرفه على صرف هند

نظراً إلى أصله والجمع ١٠٨٨.

(١) ينظر الكتاب ٢٤٣/٣.

(٢) ينظر رأي الفراء في الجمع ١٠٨٨.

(٣) ينظر شرح الرضي ٥٢٨.

(٤) ينظر شرح المفصل ٣٤/٩.

(٥) ينظر المفصل حيث لم يعلها مع ما صعه من الصرف ١٦-١٧.

(٦) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٣/٥، وأوضح المسالك ٣٤٣/٤.

والمقصد النحوية ٥٥٨/٤.

والشاهد فيه قوله: (هنداً) حيث صرفه لأنه ه اسم رجل وهذا رأي الجمهور كما قل .

ومنعه الفراء^(١) وتغلبه وقل ابن حروف^(٢) إن كان متحرك الأوسط،
كـ(قدم) امتنع، وإن كان ساكنة كـ(هند) انصرفت. [و١٤]

وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر،
منعت كـ(باهلة)، و(تغلب) و(بغداد) و(خرسان) وإن لم يكن، فإن سمع
فيها المنع كـ(مدوس) و(خنلف) و(هجر) و(عمان)^(٣)، أو انصرف:
كـ(ثقيف) و(حنين) أو الوجهان معاً كـ(ثمود) و(قريش)، وأوسط لم يخالفه
وإن جهل الأمر جاز لك الوجهان^(٤)، فلصرف في القبائل بتأويل الأب
إن كان اسمه كـ(ثقيف) أو الحى، وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع
ولحومهما ومنعه في القبائل بتأويل الأم إن كانت اسمية كـ(خنلف)
أو القبيلة، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلد ولحومهما.

وأما أسماء السور^(٥)، فما كان منها جملة نحو: ﴿فَتَرْتَبْتُمَا السَّاعَةَ﴾^(٦) و﴿قُلْ

الشارح لأنه مؤنث سمى به مذكراً.

(١) ينظر رأي الفراء في الجمع ١٠٨/١.

(٢) ينظر رأي ابن حروف في الجمع ١١٠/٨.

(٣) ينظر شرح الرضوي ٥٢/٨.

(٤) ينظر شرح الرضوي ٥٢/٨، حيث نقل الشارح (هذه العبارة من شرح الرضوي ٥٢/٨ بتصرف
بسيط دون أن يستلزم إلية).

(٥) للتفصيل ينظر الكتاب ٢٥٦/٣، وما بصرف وما لا ينصرف ٦١ وما يعلمه وشرح الرضوي
٥٢/٨ والجمع ١١٧/١ - وما يعلمه.

(٦) إشارة إلى سورة (القمر) وهي ٧٥/٤ وتحتها ﴿فَتَرْتَبْتُمَا السَّاعَةَ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾.

(٧) إشارة إلى سورة (الجن) وهي ١٧٢/٢ وتحتها ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنْ الْجِنِّ فَقَالُوا
إِنَّا سَمِعْنَا قرآناً عجباً﴾.

المقصورة وإن لم يخرج، كـ(حم) و(طس) و(يس) فقد جوز فيه مع الحكاية إعراب ما لا ينصرف للمعجمة والعلمية، لأنها كـ(هابيل) و(قابيل) وأما (ص) و(ق) و(نون)، فمصرفه إن لم تحك وقد أجز فيها الوجهان كـ(هبل) وإذا جعلت اسماً للسورة وأم (طسم) فهذا أعربت جرى مجرى الاسم المركب كـ(بعلبك) لأن (طس) كـ(هابيل) مركبة مع (ميم)، بخلاف (كهيعص) لطوله وخروجه عن النظائر وما كان منها معرفاً كـ(النساء) و(المائدة) و(الأنعام) أو مضافاً كـ(آل عمران) فمعرب بوجوه الإعراب لتمكنه، وما عدا ذلك فإن زاد على الثلاثي، وليس عربياً، كـ(يوسف) و(يونس) و(إبراهيم) أو عربياً فيه علتن كـ(سبحان) لم يصرف مطلقاً، وإن كان ثلاثياً كـ(هود) و(نوح) أو عربياً كـ(محمد) فإن جعلته اسماً للسورة امتنع وإن لم صرفه، على تقدير مضاف، أي قرأت سورة هود^(١).

قوله: (المعرفة) هذه العلة الرابعة، قوله شرطها أن تكون علمية وذلك لأن المعارف خمس: المضمرات، ولأعلام، وأسماء الإشارة وما عرّف بالالف واللام وما أضيف إلى أحدها: فالمضمرات وأسماء الإشارة مبنيان، فلا منخل لهما في المعرب، وأما التعريف والإضافة، فلأنهما يجعلان غير المنصرف منصرفاً، أو في حكم المنصرف على المنحبين، فلم يبق إلا تعريف العلمية هذا على منذهب من لم يعتد بتعريف التوكيد وهو الفارسي^(٢) لأنه جعل تعريفه من جهة العلمية، وأما الخليل وسيبويه^(٣) فإنهما يعتدان بتعريف التوكيد فيزداد مع العلمية تعريف

(١) ينظر شرح الرضي ٥٢/١.

(٢) ينظر رأي الفارسي في المقتصد شرح الإيضاح ١٠٣٣ وما بعدها.

(٣) ينظر الكتاب ٣٤٤/٣.

التوكيد لأنهم يجعلان تعريفه من جهة الإضافة.

قوله: (العجمة) هذه العلة الخامسة، ولا خلاف في أن ما نقل عن لغة العجم كالفرس والروم وغيرهم كن أعجمية، وزاد الفارسي ما كان مسمى به من الأحكام ونظيره فيها معدوم نحو أن يسمى (مسجد) و(مصبیح) و(زيدون) و(محلون) وادمی أبو محمد^(١) أن الإجماع على أن إحدى علي هذه المسمى بها العجمة والمرجع بمعرفة العجمي، اللغة والسماع، وقد ذكرت في معرفة محتم لاسم العجمي وجوه مقربة، إن فات الضبط، خروجه عن الأوزان لعربية نحو: (ابريس) أو اجتماع الصل والجيم نحو (صولجان) أو اجتماع القاف والجيم نحو: (الجق)، أو اعتقاب الزاي [ظ ١٤] والدين نحو: (مهنك) اسم للمهندس أو اعتقاب النون والراء نحو: (نرجس) أو خماسياً عربياً عن حروف الدلالة^(٢)، أو رباعياً عالياً عنها إلا أن يكون فيه نون كـ (عسجد) وتجمع حروف الذلاق (مُرْبَقْل)^(٣).

(١) أبو محمد هو، القاسم بن الحسن بن محمد أبو محمد الخوارزمي النحوي (صدر الأفاضل) ولد سنة ٥٥٥ هـ صنف التخمير في شرح مفصل (وقد حقق منذ أعوام في جامعة الرياض - وشرح سقط الزند - وشرح الإنمؤج وشرح الأبية وغيرها، ينظر بقية الروعة، ٢٥٢/٢ - ٢٥٣، ومعجم الأدباء ٢٣٨/١٦ - ٢٥٣، وينظر رأيه في التخمير ٢١٩/١).

(٢) حروف الدلالة هي الراء والميم والسين واللام والياء وهي من الذلق وهو الطرف وسبقت مذلة لسرعة النطق بها لثقلها ولإدلاق لغة حنة اللسان، ينظر لسان العرب مادة (ذلق)، وينظر كتب التجويد وحروفه مجمعة بـ (فر من لب)، وعند الشارح (مُرْبَقْل) ١٥١٢/٣.

(٣) قل السيوطي في الجمع ١٠٥/٨: (قل صاحب العين لست واجداً في كلام العرب كلمة خماسية يتلواها من الحروف المصنعة خاصة، ولا ربعية كذلك إلا كلمة واحدة هي عسجد) كلمة السين وهشاشته (والحروف المصنعة هي ما عدا حروف الدلالة).

قوله: (شرطها أن تكون علمية في العجمة)^(١). ذكر شرطين أحدهما: علمية في العجمية، والثاني: زائد على الثلاثة أو: (تحرك الأوسط) أما اشتراط العلمية في العجمية، فلأنه لو كان نكرة لتصرفت فيه العرب بإدخال اللام والإضافة والتسوين، فأشبه كلامهم وحاصله إن كان علماً في اللغتين امتنع كـ(إبراهيم) وإن كان نكرة فيهما صرف، نحو (لجام) و(ديباج)^(٢) و(استبرق) إلا أن يوجد سبب مانع غير العجمية، كـ(نرجس) و(بقم) مسمى بهما امتنع للعلمية والوزن، وإن كان نكرة في العجمية علماً في العربية كـ(بندار) و(قالون)^(٣) فسيبويه يصرفه^(٤) وهو المفهوم من كلام ابن الحلب^(٥)، ومنعه ابن عصفور وغيره^(٦).

قوله: (وتحرك الأوسط نحو: شِر وسَقِر)^(٧) فيه خلاف منعه الشيخ وجماعة قياساً على المؤنث، وذهب لأكثر إلى صرفه، ولا يقاس على المؤنث، لأن التأنيث أثقل من العجمة ولهذا جاز في ساكن الأوسط الوجهان، كـ(هند) وتحتم الصرف عند الأكثر في الأعجمي كـ(نوح) ولأن تحرك الأوسط في المؤنث قائم مقام ما سد مسد علامة التأنيث والعجمة

(١) في الكافية المحققة العجمة بهذا المعجمة.

(٢) ينظر الجمع ١٠٤/١.

(٣) البندار بالغسم وحده البقرة وهم التجار الذين يوزمون المعادن، وهي المواضع التي يستخرج منها جواهر الأرض كالذهب والفضة. ينظر البندار (بندر) ٣٥٨/١.

قالون لم يستعمل علماً وإنما استعمل صفة بمعنى (جيد) ومنه قول علي رضي الله عنه لشريح (قالون) وهو بالرومية بمعنى أصبحت ينظر للسان (قلن) ٣٧٣/٥.

(٤) ينظر الكتاب ٣٣٥/٣.

(٥) ينظر شرح المصنف ٤/١.

(٦) جمع الهوامع ١٠٤/١.

(٧) نزلت الكافية المحققة من لفظه (سَقِر).

لا علامة لها فيسد شيء مسدده وإنما امتنع (سقر) و(شتر)^(١)، لأن فيهما العجمة والعلمية، والثانيث، لا لتحرك الوسط فلو مثل الشيخ^(٢) على مذهبه، بـ(لَمَك) اسم أبي نوح^(٣)، لكان أولى قوله: (أوزيادة على الثلاثة) كـ(إبراهيم) كان الأولى تقديم هذه على تحرك الأوسط، لأنه متفق على منعه^(٤)، وكان الأولى أن يقول: ما لم يكن الزائد حرف تصغير نحو:

[٥١] فبن يقدر عليك أبو قبيس

يحيط بك للعيشة في هوان^(٥)

فإنه منصرف، ولو سمي به، نحو: (عزيز) لأن التصغير لم تحذف له نفاً، والدليل: ﴿عَزَّوَجَلَّ اللَّهُ﴾^(٦) فيمن تون ولا دليل يمنعه على قراءة من لم ينونه^(٧)، لأنه حذفه لأجل الوصف بآبن لا لغيره.

(١) اسم قلعة من أعمال أرام إقليم بخرهجان.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٤.

(٣) وفي اللسان (ملك) ملك أبو نوح ولامك جند وعلقه نوح بن ملك ويقال ابن لأمك. ينظر ملأه (ملك) ٤١٧/٥.

(٤) ينظر الجمع ١٠٤/٨.

(٥) البيت من البحر الواهر وهو للنايفة في هوان به، وينظر اللسان (هوان) ٣٥١/٥.

والشاهد فيه قوله: (أبو قبيس) حيث صغره من (أبو قهوس) فصغره النافذة تصغير ترخيم وهو يريد تعظيمه وجعله أبا قبيس للضرورة.

(٦) الآية من سورة التوبة ٣٠/٩ وهي وقالت اليهود عير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى يؤفكون.

(٧) قرأ عاصم والكسائي تنوين (عير) وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بترك التنوين لاجتماع الساكنين. ينظر الجمع لأحكام القرآن للقرطبي تفسير سورة التوبة ٢٩٥٥/٤.

والبحر المحيط ٣٢/٥، وحجة القراءات لابن ربحمة ٣٦٦ - ٣٦٧، والسبعة في القراءات ٣٦٣.

قوله: (فنوح منصرف) هذا مذهب الجمهور وأجاز فيه عيسى بن عمر^(١) وعبد القاهر^(٢) والزغشري^(٣) الوجهين كـ(هند)، إلا أن الصرف أجود

قوله: (وشر وإبراهيم مختنع)^(٤) فشر لتحرك الأوسط وهو اسم حصن بـ(أران) و(إبراهيم) لزيادة على الثلاثة، وجمع أسماء الملائكة والأنبياء أعجمية لا تنصرف، إلا (ملك) و(رضوان) من الملائكة فهما عربيان، و(مالك) منصرف ورضوان مختنع وسعة من أسماء الأنبياء، فإنها تنصرف، ثلاثة عربية (محمد) و(صالح)^(٥) و(شعيب) وأربعة أعجمية (نوح) و(هود) و(لوط) و(وشيث) ويجمعها قوله:

[٥٢] ألا إن أسماء النبيين سبعة

فما تنصرف في اعتبار من يتشد

فشيث ونوح ثم هود وصالح

شعيب ولوط والنبي محمد^(٦)

قوله: (الجمع) هذه العلة السادسة وهي أحد ما تقوم العلة فيه مقام علتين. قوله: (وصيغة منتهى الجموع) أي غاية جموع التكسير، لأن

(١) ينظر رأي عيسى بن عمر في الجمع ١٧٨.

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٩٤/٢.

(٣) ينظر المفصل ١٧، وشرح ابن يعيش ٢٧٨، وشرح الرضي ٥٤٨.

(٤) شر وهو حصن بـ (أران): ينظر شرح الرضي ٥٤٨.

(٥) قل السهيلي في الخزانة ٣٢٧: محمد منقول من صحة في معنى محمود ولكن فيه معنى المبالغة والتكرار، لأن الحمد الذي حمد مرة بعد مرة.

(٦) البيهقي في الطويل، والتمثيل فيهما اشتراك أسماء النبيين. العربية غير انتلائية والعجمية انتلائية في الصرف.

الاسم في [١٥] التفسير قد يجمع جمعاً بعد جمع تحقيقاً كـ (أكالب) جمع (أكلب)، وأكلب جمع (كلب) ^(١) و (أنعيم) جمع (أنعام) و (أنعام) جمع (نعم) فلذا وصل إلى هذا الوزن، امتنع جمعه جمع التفسير، لأنه قد يجمع جمع السلامة ^(٢)، «كصاحبات يوسف» ^(٣) و

[٥٣] نواكس الأبصار ^(٤)

قل الشيخ: وهذا أولى من قول الأكثر لا نظير له في الأحكام لأنه منقوض بالفعل كـ (أفلس) ^(٥) و (أبواب) وقد أجيب بأن له نظيراً وهو (أنك) اسم للرصاص، و (أبلم) ^(٦) و (برمة أعشار) و (ثوب أسمل) واعترض بأن (أنك) أعجمي فلا حجة فيه، وأما (أبلم)، فهو (أبلمه) باللهاء، والفصيح ضم الهززة، وأما (برمة أعشار) ^(٧) و (ثوب أسمل) فهو جمع

(١) ينظر شرح المصنف ١٥.

(٢) ينظر شرح الرضي ٥٤/١.

(٣) الحديث أخرجه ابن عدي في صحيحه في (كتب الأذان) ١٦٥/١ - ١٦٧، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة - باب استحلاب الإمام إذا حرص له هلز ٢٥٢ ومالك في الموطأ باب جامع الصلاة ١٧٨، والترمذي في سننه ٣٧٧٥.

ويروي صواب يوسف (وهو صوابات يوسف) ويروي (كصاحبات يوسف) وأخرجه السبائي برواية (إنكن لأنن صوابات يوسف) ١٣٣/١.

(٤) البيت من الكامل وهو بمرزوق في ديوانه ٣٠٤/١، ينظر الكتاب ١٣٣/٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٢/٢ والمقتضب ١٢١/١، ٢١٩/٢، وجمهرة اللغة ٦٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٩، وشرح المفصل ٥٦/٥، وشرح الرضي ٥٤/١، واللسان (نكس) ٤٥٤٠/١، وخزانة الأدب ٢٠٦/١ - ٢٠٨ ونظم البيت.

وإذا الرجال رأوا يريد رأيهم حضع الرقاب نواكس

واشاهد فيه قوله: (نواكس) حيث جمع ناكس وهي صفة لتعاقل وذئب ضرورة.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٥.

(٦) ينظر السك (يلم) ٣٥٢/١.

(٧) ينظر السك (يرم) ٣٦٨/١ - ٣٦٩.

لأنه لا يقل (أعشار) إلا إذا انكسرت أعشاراً، ولا (أثمل) إلا إذا صارت كل قطعة وحدها، وقد صاحب البرود: في عبارته نظر، لأن المصطلح عليه في منتهى المجموع الكثرة فيلزمه دخول ما كان منها منصرفاً كـ (فعل وفعلان) وسائر جموع الكثرة المنصرفة، فالأولى ما قاله ابن مالك: ^(١) أن يكون على وزن مفاعل، أو مفاعيل في الهيئة.

قوله: (بغير هاء) يحترز من (صياقته) و(فرزانه) ومرادة هاء التانيث الزائدة على صيغة الجمع ^(٢)، وإلا ورد عليه (فواره) قل صاحب البرود: لو كان بغير التاء لكان أولى، لموافقته اصطلاح البصريين وانتفاء اللبس في (فواره) ^(٣)، وكان يجب أن يحترز من يه النسب المخرج له عن صيغة منتهى المجموع نحو: (مداسي) فإنه منصرف فإن لم يخرج، فهو ممتنع نحو (كراسي) و(بجاني) ^(٤).

قوله: (كمساجد ومصاييح) ضبط هذه الصيغة أن يكون أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً بعده حرفان كـ (مساجد)، أو حرف مشدّد كـ (شواب) ^(٥) أو ثلاثة ساكنين الأوسط كـ (مصاييح) بغير ياء ولا تاء نسبة مخرجة.

- (١) وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في ألميته بقوله: وكن لجمع مُشَبِّه مفاعلا
قل ابن عقيل: (ونه بقوله: مشبه مفاعلا أو مفاعيل) على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع وإن لم يكن في أوله مهم، فيدخل صوارب وقنطليل في ذلك فإن تحرك الثاني صرف نحو: صبقلة. ينظر شرح ابن عقيل ٣٦٧ - ٣٦٧.
(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٣٦٧/٢، وشرح الرضي ٤٨١.
(٣) ينظر اللسان (فوه) ٣٤٠٦/٥.
(٤) ينظر الكتف ٣٣٠/٣.
(٥) جمع: شَابَّة.

قوله: «وأما فرزانة فمنصرف» كان قوله بغير هاء يعني، ولكن أراد البيان بالمثل، وإنما صُرفَ لشبهه بسفرد وهو كراهية وطواعية لفظاً ومعنى، أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فلا فائدة كل واحد منهما التعدد، لأن المصدر يفيد الكثرة في الجمع، وقد السيرافي: ^(١) «إثما صرف فرزانة وبابها، لخروجها بالتاء عن الوزن المتغير كياء النسب».

قوله: «وحضاجر علماً للضبع غير منصرف لأن منقول عن الجمع، انتصاباً علماً على الحال من الضمير في غير منصرف» هذا جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: قلتم شرط الجمع أن يكون على صيغة منتهى الجموع، (وحضاجر) علم الجنس غير منصرف وليس بجمع، وإن كان على صيغة منتهى الجموع، واجكم بأنه منقول عن الجمع لأن حضاجر جمع لـ (حضجر) وهو عظيم البطن ^(٢) قل:

[٥٤] حضجر كلم التواين توكت

على مرفقيها مستهله عشر ^(٣)

ثم سمي به الضبع لعظم بطنها، كأنه بمثابة بطون كثيرة، والأسماء المنقولة عن الجمع كالأسماء المنقولة عن الصفة، يعتبر فيها الأصل كما لو سمي بمسجد امتنع، لا اعتبار الجمع المشروط، وضعف بأن العلمية تنافي

(١) ينظر شرح الرضي ٥٧/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٥، واللسان ملة (حضجر) ٩٠٦/٢، وشرح الرضي ٥٧/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لساعة النعماني كما في شرح أبيات سيهويه ٥٩٢/١، وينظر الكتاب

٧٧/١، والبيان شرح اللمع ٥٣٧/٢، وشرح المفصل ٣٦/١، واللسان ملة (حضجر) ٩٠٦/٢.

والشاهد فيه قوله: (حضجر) وهو مقطوع بالابتداء ومصرف لأنه منقول عن الجمع، وإن كان وزنه على صيغة منتهى الجموع وليس بجمع، كما ذكر الشارح.

الجمعية، كمنافاتها الوصفية نحو: (حاتم)، وهذا السؤال إذا كان منقولاً عن الجمع إلى علم الجنس، أما إذا كان باقياً على الجمع غير منقول، فلا إشكال في منعه، كـ(مساجد) وقل بعضهم: امتنع (حضاجر) للعلمية والتأنيث، لأنه يطلق على المذكر والمؤنث كـ(حامة) ورد بأنها اسم جنس، وبأنها إذا نُكِّرت، لم تصرف، ولتأنيث يزول لزوال العلمية، فما العلة في منعها حل تنكيرها، وأجيب بأن علم الماهية لا يتنكر، وقل بعضهم: العلمية وشبه العجمة.

قوله: (وسراويل، إذا لم يصرف وهو الأكثر) وهذا السؤال أشكل من (حضاجر)، لأن حضاجر منقولة عن الجمع وسراويل ليست بجمع [ظ ١٥] في الأصل، فيقال: نقلت عنه، ولأبها نكرة، ويفهم من المصنف جواز الصرف^(١) ولكن الأشهر المنع، قل الشاعر: يصف نور وحش:

[٥٥] _____ لنى فرسي في سراويل راصح^(٢)

في علته، فقل سيبويه^(٣) والفرسي^(٤) والأكثر هو: اسم عجمي مفرد

(١) ينظر شرح المصنف ١٥.

(٢) البيت من الطويل وهو لتميم بن مقل في ديوانه ١٤، وله وللراعي العميري، ينظر جمهرة اللغة ٦٦ وأمالى القلي ١٦٤/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠٠٥/٢، وشرح المفصل ٦٤/١ وشرح الرضي ٥٧/١ واللسان ملحة (ذئب) ١٤٨٣٣ وحرارة الأدب ٢٨٧/١، وصدره: يمشي بها قُب الريلة كأنه

ويروى أتى دونها.

والشاهد فيه قوله: سراويل حيث جاء مفرداً مجموعاً من الصرف لأنه على وزن صيغة من صيغ منتهى الجمع وهو مدحيل.

(٣) ينظر الكتاب ٣٢٩٣، والجمع ٨٠/١.

(٤) ينظر المقتصد شرح الإيضاح ١٠٠٤/٢، وشرح المفصل ٦٤/١، وشرح الرضي ٥٧/١.

حمل على موازنة في العربية كـ(مصباح) وقل بعضهم: عربي مفرد حمل على موازنة وقل المبرد: عربي^(١) جمع سرروالة تقديرًا كـ(أبائيل) جمع (إبول)^(٢) تقديرًا، وقواه الزغشري^(٣) وقيل تخفيفاً وأنشد:

[٥٤] عليه من اللؤم سرروالة

فليس يرق لمستعطف^(٤)

قل السيرافي: (سرروالة) في البيت لغة في السراويل، لأن الشاعر، لم يرد أن عليه قطعة من خرق^(٥).

قوله: (وإذا صرف فلا إشكال)، وذلك لأن شرطه أن يكون جمعاً على صيغة منتهى الجموع، أو منقولاً عن^(٦) الجمع كـ(حضاجر) قل المصنف: وأما من قل لا نظير له في الأحكام^(٧)، فلا إشكال وارد منع أو صرف، لأنه إن صرفه لزمه صرف (مصباح) وشبهه وإن منع فهذا الإشكال الوارد على النحلة.

(١) ينظر المقتضب ٣٤٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١.

(٢) ينظر اللسان ملحة (أبل) ٩١.

(٣) ينظر الكشف ٣٣٤/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١.

(٤) البيت من المنقول وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٤٧/٣، وينظر المقتصد في شرح الإيضاح

١٠٠٥/٢، والبيهق شرح اسمع ٥٢٧/٢ وشرح المفصل ٦٤/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٢٠/٨.

وإنسان ملحة (سرل) ١٩٩٩/٣، وجمع المهر مع ٨٠/١ وحزاة الأدب ١١٣/١ - ٢٣٣.

والشاهد فيه قوله: (سرروالة) وهو واحد وجمعه سراويل، والسيرافي يقول سرروالة لغة في

السراويل لأن الشاعر لم يرد عليه قطعة من خرق.

وقل محقق شرح شافية بن الحاجب: لا يعم قائده حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه

مصنوع ٣٧٠/٨.

(٥) ينظر هاشم الكتاب ٣٢٩/٣.

(٦) ينظر شرح المفصل ٦٤/١.

(٧) ينظر شرح المصنف ٦١.

قوله: (ونحو جوارٍ، رفعاً وجراً مثل قاضٍ) يعني كل منقوص لا ينصرف، سواء كان من الجمع كـ(جوراي)، أم من وزن الفعل مصغراً كـ(أعيمي)^(١) أم من المنقوص المنصرف، مسمى به مؤنث كـ(قاض) اسم امرأة، أم من الفعل، نحو: (يغزو) و(يرمي)^(٢) مسمى بهما، فإن الواو قلب ياء، وتعامل هذه الأنواع معاملة واحدة.

قوله: مثل (قاض) يعني أن إعراب (جوار) كإعراب قاض رفعاً وجراً^(٣) هذا مذهب سيبويه والخليل^(٤) وجهان البصريين^(٥) سواء كان معرفة أو نكرة، وقد جاء عن بعض العرب حمل المجرور على المنصوب قل:

[٥٧] ولكن عبد الله مولى موالياً^(٦)

قليلة، واختارها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمر^(٧) في النكرة، وأما المعرفة فقالوا: يمتنع التنوين في جميع أحواله، ففي الرفع تكون ياء ساكنة، وفي النصب والجر ياء مفتوحة، لأن التنوين عندهم في النكرة تنوين

(١) ينظر الكتف ٣١٧/٣.

(٢) ينظر جمع الهوامع ١١٥/١.

(٣) ينظر شرح الفصل ٦٤/١، وشرح الرضي ٥٨٨.

(٤) ينظر الكتف ٣١٠/٣.

(٥) ينظر شرح الرضي ٥٨/١.

(٦) البيت من الطويل، وهو للمررق في الكتف ٣١٣/٣ وشرح أبيات سيبويه ٣١١/٢.

والمقتضب ١٤٣/١ وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٤، وشرح الفصل ٦٤/١، وشرح الرضي

٥٨/١، وأوضح المسالك ١٤٠/٤، وجمع ١١٥/١، والخزانة ٢٣٥/١ - ٢٣٩، وصنوفة

قلو كك عبد الله مولى هجوته

والشاهد فيه: قوله (مولى موالياً) حيث حمل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة

الجر معاملة الصحيح فأثبت الياء، وجره بالفتحة بياة عن النكرة وهذا شاذ.

(٧) ينظر شرح الرضي ٥٨/١.

صرف، وأما المعرفة فغير منصرف، وأما (جوار) فللعلمية وشبه العجمية، وأما (قاض) اسم امرأة فلها وللتأنيث، وأما (أعيمي) فلها ولوزن الفعل، وأما حكم (جوار) ونحوه في الصرف وعلمه فلا خلاف بينهم في حالة النصب، أنه غير منصرف لأن بعد ألف حرفين، وكذا في الجر على لغة من حمله على النصب، وإنما الخلاف بينهم في حالة الرفع والجر، فذهب^(١) الأخفش^(٢) والزجاج^(٣) وجماعة منهم الزمخشري^(٤) إلى أنه منصرف، لأن أصل الأسماء الصرف، ولأنه ليس بعد الألف إلا حرف واحد على رأي من لم يجعله على النصب، وأجروه مجرى (سلام) و(كلام)، وبنوا على أن الإعلال مقدم على منع الصرف^(٥)، واختلف في كيفية إعلاله، على كلام من صرفه، فقليل أصله (جوارى) بالضممة من غير تنوين، فثقلت الضمة على الياء فحذفت وبقيت الياء ساكنة فحذفت للتخفيف، وجيء بالتنوين علامة للصرف، وقيل أصله (جوارى) بالضم والتنوين، صرفاً على كلا التقديرين، وذهب سيبويه والخليل^(٦)، وجمهور البصريين إلى منعه من الصرف، وأن التنوين تنوين عوض^(٧)، وأن الياء في حكم البارزة بدليل بقاء الكسرة، وعودها في حالة النصب، ومنع (أحوى) و(أشقى)^(٨) لأن أصله (أحوي) بالتنوين تحرك

(١) في الأصل (منصب)، ولا يستقيم مع ما يأتي بعدها من تعدي ذهب بحرف الجر (إلى).

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش، ٦٣/١.

(٣) ينظر ما ينصرف ولا يصرف ١١٤، وشرح ابن يعيش ٦٤/١.

(٤) ينظر المفصل ١٧، وشرحه لابن يعيش ٦٣/١.

(٥) وهذا رأي سيبويه، كما فسره السيرافي وأيده الرضي في شرحه ٥٨/١، قال: (وهو الحق قول

سيبويه بأن أصله (جوارى) بالتنوين، والإعلال مقدم على منع الصرف.

(٦) ينظر الكتاب ٣٦٢/٣.

(٧) ينظر شرح المصنف ١٦، وشرح الرضي ٥٨/١ - ٥٩.

(٨) ينظر شرح المصنف ١٦، وشرح الرضي ٥٩/١.

حرف العلة وانفتح ما قبله، فقلبت ألفاً فالتقت الألف والتنوين فحذفت الألف، فصار (أحوى) من كذا، وزالت لام الكلمة، وألف الوقف بدل من التنوين، وأما على كلام سيويه والخليل فاصله (أحوي) بغير تنوين، لأنهم يقدمون منع الصرف بحركة حرف العلة، وانفتح ما قبله، فقلبت ألفاً [١٦] فصار (أحوى) برزن الفعل، ولام الكلمة باقية لم يجر عليها إلا القلب، وعندني أن اعتراض المصنف بنحو: (أحوى) ساقط لأن الوزن إذا كان في أوله أحد حروف المضارعة اعتبر ولوزال فاؤه أوعينه، أولامه، لأن حروف المضارعة تجبر وزن الفعل وتدل عليه، وقد نص على معنى ذلك في شرح المفصل^(١) واختلف فما هذا التنوين؟ عوض^(٢) فقال الخليل وسيويه^(٣) عن الياء وفسره السيرافي^(٤) بأن أصله (جوارى) بالضم والتنوين والإعلال مقدم على منع الصرف - كما تقدم -، حذفت الضمة لثقلها، ثم الياء لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة دالة عليها، ثم حذفت التنوين لكونه غير منصرف، ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين بعد منعه من الصرف، فوضعوا التنوين عن الياء وقل المبرد^(٥)، وهو اختيار المصنف^(٦) وركن الدين^(٧) إنه عوض عن حركة الياء، ومنع الصرف مقدم على الإعلال وأصله (جوارى)

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١٤٠/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٦، وشرح الرصي ٥٨/١.

(٣) ينظر الكتف ٣٢٢/٣.

(٤) ينظر هذا الرأي في شرح الرصي ٥٨/١.

(٥) ينظر المقتضب ١٤٣/١، وهاشمه ٣٣٧/٣.

(٦) ينظر شرح المصنف ١٦.

(٧) ينظر الواهية في شرح الكافية ٣٥.

بالضم والتنوين، حذف التنوين لمنع الصرف، ثم ضمت الياء لثقلها، ثم عوض التنوين عن الضمة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين^(١)، وإنما عوض التنوين لمنع الصرف ثم ضمت الياء عن حركة الياء ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين، لأنهم يستثقلون الياء المتطرفة بعد الكسرة في المفرد نحو **الكبير النقل**^(٢) وشبهه فيحذفونها اكتفلة بالكسرة، وإذا فعلوا ذلك في المفرد وهو خفيف، فبالأولى فيما هو أثقل منه وهو الجمع كـ (جوارى) وشبهه رواية المصنف في شرحه الكبير عن المبرد أنه عوض عن الإعلال^(٣).

قوله: (التركيب) هذه العلة السابعة قوله: (شرطه العلمية) وإنما اشترطت، لأنه لو لم يكن علماً لكان في معرض الزوال، فلم يكن لازماً، والتركيب المعتبر هو اللازم^(٤)، وقيل اشترطت لأنه لم يؤثر، إلا لشبهه تاء التانيث وشرطه العلمية، فكذلك ما أشبهه، ووجه الشبه أن ما قبل آخرهما مفتوح، وأنه محذوف في الترخيم كالتاء وأنه يصغر ويبقى على فتحه.

(١) زيادة بفتحها السياق.

(٢) الرعد ١٣/٩.

(٣) ونقل الرضي هذا الرأي ويعترض عليه بنظر شرح الرضي ٥٨/١ ورد في هامش الرضي ٥٨/١: المتقول من المصنف في أماليه أن الصرف مذهب المبرد ومن قال بقوله، ومنع الصرف مذهب سيبويه ومن قال بقوله، بنظر الإيضاح في شرح المفصل ١٤١/١، والمقتضب ١٤٣/١، والشرح الكبير هو الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب الذي يعتبر أكبر كتبه في النحو.

(٤) قال الرضي في ٥٩/١: (إنما كان شرط التركيب العلمية لأن الكلمتين معاً تخلجان في وضع العلم فيؤمن حذف أحدهما إذا العلمية تؤمن من التفصل، ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال).

قوله: (وأن لا يكون بإضافة، ولا إسناد) وأما الإضافة، كـ(غلام زيد) فلأنها تصرف غير المنصرف، وأما الإسناد نحو (تأبط شراً) فلأنه مبني، وكلامه في المعرب، وكان الأولى أن يحتز عن باقي التراكيب، فإن قل: هي مبنية، قيل له: فلا حاجة إلى قولك: والإسناد مبني، والتراكيب أربعة: تركيب مزج كـ(بعليك) وهو مراد الشيخ، و تركيب إضافة كـ (غلام زيد) و تركيب إسناد كـ (تأبط شراً) و تركيب بناء وهو أربعة أيضاً: عدد كـ (خمسة عشر) وظروف كـ (صباح ومساءً) وأحوال كـ (شعر بعز) وصوت كـ (سيويه)، وفي (سيويه) خلاف، الأفصح بناءً على الكسر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرفه وأما تركيب المزج كـ (بعليك)^(١) ففيه لغات، الأفصح بناءً الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء كـ (معديكرب) ولا [نوناً]^(٢) كـ (بأنجكان)، وإعراب الثاني إعراب ما لا ينصرف، الثانية: أن يجعله كـ (غلام زيد)، الثالثة: كـ (غلام أحمد)، الرابعة: بناء الحرفين جميعاً على الفتح وعليه:

[٥٨] أقسم به شاهبور الجلود

حولين يطرد فيه القدم^(٣)

قوله: (الألف والنون) يعني الزائدين، هذه العلة الثامنة، واستغنى عن ذكر الزيادة لتقدمها في البيتين في قوله: والنون زائلة، والزائلة في الاسم والصفة.

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٢٥.

(٢) في الأصل ولا نون، وهو خطأ.

(٣) البيت من المتقارب وهو للأعشى في ديوانه ٢١٠، وينظر للسان مدام قدم ٣٥٦/٥، والشاعر فيه (شاهبور) حيث بنى الجرايين على لفتح وسعها من. لصرفه، وسيأتي.

قوله: (والنون زائدة والزائدة في الاسم والصفة)، لأنهما [ظا ١٦] إن كانتا زائدتين أثرا كـ(عمران) وإن كن أصليين لم يؤثرأ، كـ(فينان)^(١) من الفن، وقل الفراء: إن كانت النون الأصلية بعد ألف زائدة أثرت كـ(شبنان)^(٢) وغيره لشبهها بالزائدة، فإن احتملا الوجهين، نظر إلى الاشتقاق ومن الأمثلة المحتملة (حسان)^(٣) و(تبان)^(٤) و(سمان)^(٥) و(سجّان) و(قطّان) و(قَبّان) و(فينان) و(برهان) و(دهقان)^(٦) و(شيطان)^(٧) و(رمان).

فمن^(٨) أخذها من الحس وهو القتل، والتب وهو الخسار، والسم، والسجن، والقطّ، والقبّ، والفينة، وهي الجبن والبرهة، ومن دهمق بالماء أعطاه ومن شاط إذا بطل وهلك، لم يصرفها لزيادة النون وسيويه والخليل يأخذان الرمان من الرّم^(٩) وهو الإصلاح لأنه يرم المعدة أي يصلحها، فلا يصرفانه، ومن أخذها من الحسن والتين، والسمن وسحنت^(١٠) الحجر إذا كسرتها، وقطن وفتن في الأرض ذهب فيها ومن

(١) ينظر اللسان مادة (فنن) ٣٤٧/٥.

(٢) ينظر اللسان مادة (شبن) ٣٣٦/٤.

(٣) ينظر اللسان مادة (حسن) ٨٧٠/٢.

(٤) ينظر اللسان مادة (تب - تيب) ٤٦٥/١.

(٥) ينظر اللسان مادة (سمن) (سمان) ٣١٠٤/٣.

(٦) ينظر اللسان مادة (دهق) ١٤٤٢/٢ ودهق الماء أفرغه.

(٧) ينظر اللسان مادة (شاط) ٣٣٧٥/٤، وينظر شرح الرصافي ٦١/١.

(٨) بدأ في تفسير معاني الكلمات السابقة.

(٩) ينظر اللسان مادة (رم) ١٧٣٦/٣، وينظر رأي سيويه والخليل في الکتب ٢٧٨/٢، وابن

يعيش ٦٧/١، وشرح الرصافي ٥٩/١، قد سيويه وسألته أي الخليل عن رمان فقال: لا أصرفه

وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف، ينظر الکتب ١٢٨/٣.

(١٠) سَحَنَ الشيء سحنا إذا دقه والسحر أن تدلك فشة بمح حتى تلين، والمسحون

حجارة تدق بها حجارة، ينظر مادة (سحن) في اللسان ١٩٦٠/٣.

الفنن، وهو الفصن، ومن برهن، وتلعقن، وشطن، إذا بعد وكلن الشيطان بعد عن رحمة الله، صرفها لأصالة النون، والأخفش^(١) يصرف الرمان، لأنه من رمن بالمكان إذا قام به، و(مرآن) وهو الفنل إذا سمي به، فمن أخذه من المراتة صرفه ومن أخذه من المرور منعه، وإنما أثرا في منع الصرف على كلام البصريين^(٢) لشبههما باللف التانيث الممدودة، من وجوه امتناع دخول تاء التانيث عليهما معاً وزيادتهما في آخر الكلمة، وحذفهما للترخيم، وكونهما حرفي مد ولأن اختصاص الزيادة في (سكران) بالمذكر، كاختصاصهما في (هراء) بالمؤنث وتساوي المصدرين وزنًا فسكير من سكران، كحبر من (هراء)^(٣) واختصاص كل واحد منهما بصيغة أخرى مخالفة لمذكره، وبقرائن الوجه الأول، تسقط الألف والنون عند التأثير.

فلان قيل فيمنعان من الصرف من غير اشتراط علة أخرى كـ(هراء) وجوابه، أنه المشبه دون المشبه به، وقل الكوفيون^(٤) إنها أثر للزيادة فقص مع العلم والصفة لا للمشبه، وضعف بصرف (نلعان) وحكى أبو حيان^(٥) واختاره الأمام يحيى ابن حمزة^(٦)، أنهم لا يشترطون مع الزيادة أن لا تدخله التاء، ولا يعتبرون الشبهة بالفي التانيث، وقالوا لم تدخل العلمية سبباً في منع الصرف، بل شرط الألف والنون، لأنه يمنع معها دخول (فعلاؤه)،

(١) قال الأخفش في اللسان مادة (رمن) نونه أصلية مثل قرأص ومخاض وفعل أكثر من فعلان، ١٧٣٩/٣.

(٢) ينظر الجمع ١/٩٥.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/٦٠.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في الجمع ١/٩٦.

(٥) ينظر رأي أبي حيان في الجمع ١/٩٦.

(٦) ينظر الأزهري، الصافية في شرح المفصلة الكافية ١٢٥ وما بعدها.

وأما الوصف في (سكران) فلا شرط ولا سبب والزينة مع الوصف لا تكون إلا في فعلاَن كـ(سكران) بخلاف الاسم فإنها تكون في مثلث الفاء نحو: (عَفَّان) و(عمران) و(عثمان) وقل المبرد^(١) جهة الشبه أن النون بدل همزة التانيث في (فعلاء) نحو (حمراء) فكما لا ينصرف فعلاء لم تنصرف فعلاَن، لأنه فرعها، واحتج بإبدال النون من همزة التانيث في نحو: (صنعاني) و(روحاني) في النسب وضعف بوجهين؛ أحدهما: أن نون فعلاَن بدل من همزة في البعض دون البعض محض التحكم، والثاني: أن لا مناسبة بين النون والهمزة، فتبطل منهما، وأما (صنعاني) و(روحاني) فأصله (صنعاوي)^(٢) أبدلت النون من الواو شذاً بمناسبة بينهما، بدليل إدغام الواو في النون.

قوله: (وإن كان اسماً فشرطه العلمية) يعني أنهما لا يؤثران في المنع مع الاسم إلا بشرط العلمية، وإنما اشترطت ليؤمن بها من دخول التاء نحو: (سعدان) و(سعدانة)^(٣) و(مرجان) و(مرجانة) لأن دخول الزائدتين يكون في العلم، فيمتنع مطلقاً وفي الجنس فينصرف مطلقاً [و١٧] وفي الصفة يشترط انتفاء فعلاَنه مطلقاً، أو وجود فعلى وأما إذا سمي بالجنس والصفة امتنع مطلقاً.

قوله: (أو صفة، فانتفاء فعلاَنه، وقيل وجود فعلى) عطف بـ(أو)

(١) ينظر المقتضب ١/ ١٤٣، وشرح الرضي ١/ ٦٠، وقد نقله الشلوح دون أن ينسبه إلى الرضي.

وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥.

(٢) ينظر الرضي ١/ ٦٠.

(٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٧.

يقال (يوم سخنان) أي (حار)، (سيفان) الرجل الطويل (علان) شديد العطش، (مصلان) كثير الشتم، رجل (موتان القلب) أي غافل، (نصران) و(نصرانية) أي نصير. كل هذه مؤنثها فعلانة وهي منصرفة في النكرة وما ورد في (عريان) من المنع فهو ضرورة لمقولة:

يضر به المثل، في البيك والفصاحة ينظر مائة (سحب) في اللسان ١٩٤٩/٣ وقد تكون (سخنان) من السخونة وهي عكس البرودة وسخنان أي حار، كما ذكره الشرح والمجمع ٩٦/٨.

(٥) علانة أي شديد العطش من الحر وهو كذبت الرجل الصغير الحقير (ينظر اللسان مائة (علل) ٣٠٧٩/٤.

(٦) موتان - رجل موتان الفؤاد غير حديد، أي غير ذكي - ينظر اللسان مائة (مات) ٤٢٩٦/٦.

(٧) ندمان ندم فهو ندمان وندم، وندمي فلان على الشرب فهو نديمي وندمائي وجمع النديم بدام، وجمع الندمان ندامي والمرأة ندمانة والنسوة ندامي (ينظر اللسان مائة (ندم) ٤٣٨٦/٦، وشرح الرضي ٦١/١.

(٨) أليان: أي صاحب إله عظيمة من ذكور العم.

(٩) شيطان من شطى عنه إذا بعد - شطى حدث ينظر مائة (شطى) في اللسان ٢٣٦٤/٤.

(١٠) نصران من نصر والنصاري مسبوون بن قرية بالشام تسمى نصرة ونصورية وهو ضعيف على رأي بن سيدة، وأما سبويه فنقل عن الخليل: أن نصاري جمع نصري ونصران كما قالوا ندمان وندامي ينظر مائة (نصر) في لسان ٤٤٤٠/٦.

(١١) الأبيات من مجرود الواو والألفاظ التي مؤنثاتها بالثاء في هذه الأبيات سبع عشرة لفظة في حين حصرها السيوطي في المجمع بأربع عشرة لفظة قال في مجمع المرامع ٩٦/١ - ٩٧: (وهي ندمان، سيفان، وخيلان، (اللمتنى غضب) وقبحان (له كثرة في سواد)، ورو سخنان (حار)، ويوم ضحيان لا عيم فيه، ويعير صوحان (بأس الظهر) ورجل علان (صغير حقير) ورجل قشوان (دقيق الساقين) ورجل مصك (نليم)، ورجل موتان الفؤاد (أي غير حديد) ورجل نصران (أي نصراي) ورجل خمصان لعة في خمصان وكبش أليان (كبير الإلهة) فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنثاتها بالثاء).

(١٢) سيفان: الرجل الطويل المشوق الصبر كالسيف وهي سيفانة ينظر اللسان مائة (سيف) ٣١٧٢/٣.

(١٣) قصانة لثيم وهو شتم للرجل يعير به، ينظر مائة (مص) في اللسان ٤٢١٦/٦، والمجمع ٩٧/١.

[٦٠] فلو فُضِن عنها وهي ترغو حشنة

بني نفسها والسيف عُرِيَنُ يُنْظَرُ^(١)

وبعض العرب^(٢) يجعل مؤنث ما آخره ألف ونون زائدان على فعلانة كله ويصرفه أجمع.

قوله: (ومن ثم اختلف في رحن درن سكران وندمان) يعني أن (سكران) وجد له فعلى، ولم يوجد له فعلانة فمنع، (وندمان) عكسه فصرف، وأما (رحمن) و(لحيان) فليس لهما مؤنث فيتم فيهما هذا التقسيم، ووجه الاختلاف فيهما أن مَنْ اشترط انتفاء فعلانة فقد انتفت فيمنع في نحو (الله رحن رحيم)، وَمَنْ اشترط وجود فعلى، فلم يوجب فيصرف^(٣)، قل ابن الحاجب: ^(٤) (والمنع أولى لمن وجهين:

أحدهما: أن الألف والنون إنما متعتا عندنا لامتناع دخول ألفي تاء التانيث عليهما، و(رحمن) لا تدخل عنبها تاء التانيث، فقد صح الشبه بألفي التانيث، لأن وجود فعلى ليس مقصوداً في نفسه، وإنما المقصود تحقق امتناع دخول تاء التانيث عليهما، فإذا امتنع دخولها عليهما بغيره، فقد حصل المقصود، والثاني: أن المنع في باب فعلاَن أكثر من الصرف،

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الإصحاف ٤٩٧/٢، وحزاة الأدب ١/١٤٨ - ٢٥٤.

وأوفض: أسرع، ترغو: من الرغاء وهو صوت الإبل ويروى البيت في الإنصاف بـ (أمر) يلك (يظر) والشاهد فيه قوله (عريَن) حيث معه من الصرف، مع أنه ليس فيه (لا العلمية وهي وحدها غير كافية لي مع تصرفه ونكس الشارح عللها بأن ذلك ضرورة.

(٢) يظر شرح الرضي ١/٦٠، وقد أشير إلى أن بعض العرب هم بنو أسد.

(٣) هذه العبارة منقولة بتصرف عن شرح الرضي ١/٦١ دون إسناد.

(٤) يظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ١/٦١.

وإذا لم تُثبت «رحمن» من أحدهما فحمله على الأكثر أولى، لأن باب (مكران) أكثر من باب (ندمان) واختار أبو حيان^(١) الصرف لأنه محتمل، والأولى فيما حمل أن يُردَّ إلى الأصل وهو الصرف، وقل: كان الأولى في التمثيل بـ(الحيان) لوجوه:

أحدها: أن الرحمن ملازم للآلف واللام أو النداء، فلا يظهر فيه الأمر الثاني: أنه علم لله تعالى، فالعلمية كـ(لنجم) و(الصنع) ما كان علماً فهو محتج بلا خلاف، وأيضاً قد تقدم الكلام في الاسم ونحن في الصفة، الثالث: قاله ابن مالك إن الممثل مُعرض لأن تذكره بالتاء أو بالآلف (فعلى) لينظر ما هو اللاحق به، وتعرض الرحمن لذلك مع وجود مندوحة مخاطرة من فاعله.

قوله: (وزن الفعل) هذه العلة التسعة.

قوله: (شرطه أن يختص بالفعل كشمر وضرب) [ظ ١٧] يعني أن باب (فعل) و(فعل) يختصان بالفعل ولا يوجدان في الاسم فإن وجد شيء في الأسماء فلا يكون إلا منقولاً عن الفعل كـ(شمر) لغرس، و(ندر) لملأ، و(عثر) لموضع^(٢)، و(خضم) لرجل^(٣)، أو أعجمياً كـ(بقم) وكـ(ضبع)، و(سلم) لبيت المقدس^(٤)، وأصل هذه كلها أفعال، وأما (فعل) فمن

(١) ينظر البحر المحيط ١/ ١٢٨، والجمع ١/ ٩٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ص ١٧، وشرح الرضي ١/ ٩٦.

(٣) ينظر جمع الموامع ١/ ١٠٠.

(٤) قال الفراء: لم يأت على فعل إلا بقم وعثر وندر وسلم، ينظر اللسان مائة (سلم) ٤ / ٣٣٨، وينظر الكتف ٣ / ٢٠٨ وما يتصرف وما لا يتصرف ٢١.

المختص بالفعل أيضاً ما لم يكن مضاعفاً ولا معتلاً، كـ(قيل) و(بيع) و(رد) و(شد) ولم يوجد منقولاً، إلا (دُلَّ ورثم) و(وَعَلَ)، أسماء دواب، وحاصل الأوزان كلها خمسة أقسام، تختص الاسم، كـ(فلس) و(حبر) و(طرد) و(أيل) و(عبق) و(عيب) والخماسي كله والرباعي، ما عدا (فعلاً) وغالب عليه كـ(أفعل) عسى كلام الشيخ، ومعتل الثلاثي ومضاعفه مثل (قيل) و(بيع) و(شد) و(مد) فهذان منصرفان، ولا يؤثر فيهما الوزن، ويختص بالفعل كـ(شمر) و(ضرب) وغالب عليه كفعل الأمر نحو: (قم) و(اضرب) وسائر الأفعال التسعة الخماسية التي في أولها همزة وصل، وما كان في أوله أحد حروف فُتيت، فهذان ممتنعان، وهما المراد هاهنا، وامتناع الجر والتنوين للمتشابهة بمحصول علتين فرعيتين، هذا مذهب الجمهور، وقل صاحب التخمير^(١) إن العلة في امتناعها كونه منقولاً عن الفعل إلى العلمية أو الرصفية، والحركة حكاية لحركة الفعل، كقوله:

[٦١] نُبِيتُ أحوالي بنى يزيد _____ (٢)

(١) صاحب التخمير هو صدر الأفاضل الخو رزمي أبو محمد وسبقت ترجمته في الصفحة ١٤٢ ينظر رأيه في التخمير ٢١١/١.

(٢) البيت من الرجز، وهو لزجة كما في ملحقات ديوانه ١٧٢، وحجته: ظلماً علينا هم فريد

وينظر المقصد في شرح الإيضاح ٩٧/٢ و بن يعين ٢٨/١، وشرح الرضي ٦٤/١ واللسان ملحة (زيد) ١٨٩٨/٣، ومعي اللب ٨١٧، وأوضح المسالك ١٢٤/١، والمقصد النحوية ٣٨٨/١، وخزانة الأدب ٢٧٠/١.

والشاهد فيه قوله: (يريد) حيث سمي به وأصله فعل مضارع وهو من زاد يريد وهو اسم -

ولم يعتبر المشابهة، وما لم يكن من فعل كالفعل و(أبدع) مشبه بالفعل، مشترك بينهما، نحو(فَعَلَ) و(فَعُلَ)، (فَعَلَ) و(فَعُلَ) مفتوح العين ومكسورها ومضومهما كـ(ضَرَبَ) و(عَلِمَ) و(صَرَفَ) و(حَجَرَ) فصرفه الجمهور، ومنعه عيسى بن عمر^(١)، إذا كان منقولاً من فعل نحو(ضرب) من (ضُرِبَ يُضْرَبُ) لأمر العسل محتجاً بقوله:

[٦٢] أنا ابن جلا وطلاع الثيا

منى أضع العلفه تعرفونى^(٢)

ولم ينون (جلا)، ولا حجة له لاحتمل أن يكون مضمناً ضميراً، فيكون جملة محكية، كقوله:

(٣)

[٦٣] نبئت أحوالي بنى يزيد

وفصل الفراء^(٤)، فقل: إن اشتهر كيون ذلك اللفظ فعلاً منع

على وزن الفعل المضارع.

(١) ينظر رأي عيسى بن عمر في الكتاب ٢٠٦/٣ وقل الرضي في شرحه ٦٤/١: (لو اعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل نحو (كسب) ينظر (ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٦، والخزانة ٢٥٥/١، والمجم ٩٨/١).

(٢) البيت من البحر الوافر وهو لسحيم بن وثيل البربري كما في الكتاب ٢٠٧/٣، وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف، وجهرة اللغة ١٤٥ - ١٤٤ وابن يعيش ٦٢/٣، وأما ابن الحاجب ٤٥٦، والمغني ٢١٢ - ٨١٧ وشرح شواهد المغني ٧٤٩/٢ وشرح الرضي ٦٤/١، واللسان ملحة (جلا) ٦٦/١ ومجم الهوامع ٩٨/١، وخرانة الأصب ٢٥٥/١ - ١٥٧.

والشاهد فيه قوله (جلا) وهو غير مصروف عند عيسى بن عمر كما ذكر الشارح لأنه منقول من الفعل، أم سيوبه فإراء جملة محكية، انكتب ٢٠٧/٣ وهذا ما ذكره الشارح، وأما ابن يعيش في شرح الفصل فيرى أن (جلا) ليس علماً وإنما هو فعل ماضٍ مع ضميره صفة لموصوف محذوف تقديره: أنا ابن رجل (جلا) شرح الفصل ٦٢/٣.

(٣) سبق لمخرجه في الصفحة السابقة.

(٤) ينظر رأي الفراء في معاني القرآن ٣٤٢/٨.

نحو (ضَرَبَ) ^(١) فإنه محتمل أن يكون اسماً للعسل، لكن الأشهر فعليته وإن اشتهر كونه اسماً صرف نحو (حجس) لأنه محتمل أن يكون فعلاً من (حَجَرَ) القاضي عليه) لكن الأشهر الاسمية.

قوله: (أو يكون) ^(٢) أوله زيادة) يعني الاسم المنقول، واحتراز بقوله: (زيادة) من أن تكون أصلية، كـ (نوفس) و (نهشل) فإنه منصرف.

قوله: (كزيادته) يعني كزيادة الفعل، وهي الهمزة كـ (أحمر) و (أحمد)، والياء كـ (يزيد) والتاء كـ (تغلب) والنون كـ (نرجس) مسمى به، قل ابن الحاجب: ^(٣) هذا أولى من قول النحويين، أو يكون غالباً على الفعل لوجهين:

أحدهما: أنه رد إلى جهالة، (إذا لا تعرف) كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال.

الثاني: أنا لو اعتبرنا الغلبة، لزم أن يمنع (فاعل) في الأسماء، ويصرف (أفعل) في الأسماء، أما (فاعل) فلا في الفعل أكثر من أن يحصر كـ (ضارب) و (قاتل) و (خالصم) و قاتل في باب المفاعلة، وسافر في غيرها، ولم يوجد في الاسم إلا قليلاً كـ (خاتم) و (عالم) و (طابق) و (طابع) و (دائق) ^(٤) والمعلوم أنا لو سمينا بـ (ختم) لصرف اتفاقاً، وأما أفعل ^(٥) فلا لأنه

(١) ينظر اللسان مادة (صرب) ٢٥٦٤/٤ والصَّرب بالتحريك العسل الأبيض الخليط يذكر ويؤنثه والصرب لغة فيه حكمة أبو حنيفة.

(٢) في الكافية المحقق زيادة (ي) بعد يكون.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ١/٦٢.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/٦٢.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ١/٦٢. وهذه الفقرة منقولة عن الرضي بتصريف.

في الأسماء أكثر منه في الأفعال، وهو معتبر في منع الصرف، فلو كان اعتباره لغلبته في الفعل، لم يمنع (أفعل) لغلبته في الاسم والدليل على أن (أفعل) في الاسم أكثر منه في الأفعال، أنه ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعل اسماً إما للتفضيل وإما لغيره وهو: [و١٨] في اللون والعيب، وأفعل للأفعال لا يكون إلا في بعض ما جاء فيه (فعل) بكسر العين، يعني أن فعل الماضي بعض مضارعة على أفعل كـ (شربت) (أشرب) و (علمت) (أعلم) وبعضه لا يأتي على أفعل كـ (وثق) و (ونق) و قل في غير ذلك قليل، يعني مفتوح العين في الماضي والمستقبل، وذلك فيما عینه أولامه حرف حلق نحو (جهزت أجهز) و (سَلَخْتُ أَسْلَخُ) وفي بعض النسخ (فعل) بفتح العين ومراده لا يكون أفعل في الفعل، إلا لتعديده أو بمعنى فعل كـ (نكر) و (انكر) و (قَشَعَ) القِيم (أَقْشَعَ) قِل: ويحيى أفعل ماخياً للأفعال من غير فعل ثلاثي قليلاً كـ (أَشْحَم) و (أَلْحَم) و (أَشْمَر) و (أَشْكَل) وغير ذلك مما همزته للصيرورة ويقابله في القلة وقوع أفعل في الأسماء من غير ذلك فعل، كـ (أَجْدَل) و (أَخْبَل) و (أَفْعَى) و (أَرْنَب)^(١) و (أَفْكَل)^(٢) و (أَيْدَع)^(٣) وغير ذلك فثبت أن أفعل في الاسم أكثر منه في الفعل فلم يصديق قولهم: يغلب في الفعل، وقد اعتبر اتفاقاً انتهى^(٤)

(١) ينظر شرح المصنف ١٧ مع بعض التصرف وشرح الرضي ١/ ٦٣ حيث العبارة منقولة بتصرف دون أن يعزوها الشرح إلى الرضي.

(٢) أُنْكَل الأَفْكَل على أفعل، الرعدة ولا يبنى من فعل، وقيل: هي رعدة تعلق الإنسان ولا فعل له ينظر اللسان مادة (فكل) ٥/ ٣٤٥٢.

(٣) أَيْدَع: الأيدع الزعفران، وهذا ينصرف وقد سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة مثل (أَفْكَل) ينظر مادة (يدع) اللسان ٦/ ٤٦٥٠.

(٤) أي كلام ابن الحاجب، وفيه تصرف واضح.

والجواب على الوجه الأول معارضة وتحقيق، أما المعارضة فنقول: قولك (وشرطه أن يختص بالفعل) رد إلى جهالة، إذ لا يعرف اختصاصه إلا بعد الإحاطة، فما أجاب في المختص، فهو جوابنا في الغالب، وأما التحقيق فقل بحم الدين: ^(١) إنه يمكن معرفة ذلك لا بالإحاطة بل بمجرد كون ذلك الوزن قياساً في أحدهما دون الآخر كما يعرف مثلاً أن أفعل في الفعل قياس في الأمرين بفعل الكثير الغالب، كـ (أذهب) و (أحمد) و (أسمع) و (أعلم) و (أرحم) وغير ذلك، وليس في الاسم قياس في شيء، كـ (أصبع) وإنما اشترط في وزن الفعل تصدره بالريادة المذكورة لكونها قياسية في جميع الأفعال المنصرفة دون الأسماء إذ لا فعل منصرف إلا وله مضارع لا يخلو من الزيادة في أوله، ولا عبرة بغير المنصرف لقلته، فصارت هذه الزيادة [لاطرادها] ^(٢) في جميع الأفعال دون الأسماء أشد اختصاصاً بالفعل، فجرى الوزن وإن كان مشتركاً كأفعل إلى جانب الفعل حتى صح أن يقل هو وزن الفعل ^(٣)، وأما الجواب على الوجه الثاني، أما فاعل فلا جواب عليه، وإما أفعل، فلا نسلم غلبته في الاسم بل هو في الفعل أكثر، والدليل على ذلك وحده: أحدهما نقض لقوله: إن أفعل لم يجر فعلاً مضارعاً إلا في بعض ما جاء فيه (فعل)، بما اختاره من مذهب البصريين ^(٤)، أن أفعل التعجب فعل يبنى مما يبنى منه اسم التفضيل، فإذا هما سواء في بناء أفعل منهما جميعاً، واختص أفعل الفعلي على الاسمي

(١) ينظر شرح الرضي ٦٣/١.

(٢) في الأصل (لاطراد) ولا وجه لها.

(٣) إلى هنا النقل من بحم الدين ٦٣/١ بتصريف.

(٤) ينظر شرح الرضي ٦٣/١.

بمجيئه في بعض الأفعال الثلاثية كـ(أخرج) و(أذهب) فكان أغلب.

الثاني: أن الزيادة في الفعل لا تكون إلا لمعنى، وفي الأسماء قد تكون لمعنى كـ(أحمر) و(أفضل) وقد لا تكون كـ(أرنب) وبابه، فصارت بالفعل أنحص وأغلب، لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى.

الثالث: أن كل فعل متصرف، يستدعي حروف المضارعة، ومن جعلتها الهمزة، وليس كذلك الاسم، فكان أفعال أغلب على الفعل من الاسم.

الرابع: قاله صاحب التخمير:^(١) إن ما كان من أفعال صفة فهو منقول عن الفعل، فحينئذ لا يبقى إلا (أرنب) وبابه، وهو قليل مغلوب، قل والذي: حرس الله مهجته: وفي عبارة الشيخ تداخل، حيث قل: أويكون في أوله زيادة، لأن كثيراً من المختص في أوله زيادة كزيادة الفعل نحو: (يُذْخِرُ) وغيره، فيكون فيها تكرر وتجاوز بوضع العلم للخاص [ظ ١٨] ولا فائدة تحته.

قوله: (غير قاهر للتاء) وذلك لأنه بقبوله التاء يخرج عن شبه الفعل، لأن الفعل لا تلحقه هذه التاء، لأنها تحركه إلى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم، كما جرت الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل، وغلب جمر التاء، لأن الوزن لا يختص بالاسم بخلاف التاء، فلمتنع (أحمر) لعدم قبوله التاء^(٢)، لأنه يقل في مؤنثه، (حمر) لا (أحمر) وانصرف (يعمل) و(أرمل) مع بقاء الوصف والوزن، لقبوله التاء، في قولهم^(٣) (جمل يعمل)^(٤) و(ناقة

(١) ينظر التخمير ١/ ٢٢٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٨.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/ ٦٣.

(٤) والعَمَلُ والعَمَلَةُ من الإبل النجبة المعنونة لطبوعة على العمل ولا يقل ذلك إلا .

يَعْمَلُهُ) فإن سمي بهما منع من الصرف، لعدم دخول التاء بعد التسمية، وأما لحوق التاء في (أسود) للحية، مع أن (أسود) غير منصرف، فالبصريون ينكرون ذلك، وإن سلم ذلك فلحوقها عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء والأصل أن يقد في مؤنثه (سوداء).

وأعلم أنه إذا لَحِقَ الصيغة المختصة بالفعل والغالبة عليه تعيين، فلما أن يكون التعيين فيها نفسها أوفي حرف المضارعة، عند من يعتبر أن يكون أول الوزن زيادة مثل حروف المضارعة، إن كان في حرف المضارعة بقي ممنوعاً كـ(هراق) في (أراق) وإن كان في الصيغة، فإن بقي حرف المضارعة بقي ممنوعاً سواء كان محذوف الفاء نحو (يَعْدُ) و(يَهَبُ) أو العين نحو (لم يقل) و(لم يبع) أو اللام نحو (لم يخش) و(لم يغز) و(لم يرم)، لأن حروف المضارعة تنجز عن الفعل وتدل عليه، وكذلك (عَدَّ) و(قُلَّ)، لأن أصله الهمزة لولم يتحرك ما بعد حرف المضارعة، إلا أنك إذا سميت بهذه رَكَدَتْ المحذوف لزوال الجازم، لأن الأسماء لا جزم فيها^(١)، وإن لم يبق حرف المضارعة ولا همزة الوصل كـ(قيل) و(بيع) و(بوع)، و(رَدَّ) و(شُدَّ) كان مصروفاً لزوال حرف المضارعة.

قوله: (وما فيه علمية مؤثرة، إذا نكر صرف) يحترز بالمؤثرة من أن لا تؤثر، وذلك في ألفي التأنيث، و(مساحد) فإنه لا أثر للعلمية مع هذه لاستقلالها عنها بالجمعية والتأنيث اللازم، وكلامه لا يطرد إلا على رأي

للأنثى. هذا قول أهل اللغة والعمل عند سيبويه (اسم ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٦، وقد حكى أبو علي يعمل ويعمله ولا يقل عند سيبويه من يعمل وبقية يَفْعَلُ، وإنما يقل: يعمل ويعمله...) ينظر اللسان صفة (عمل) ٣٦٨/٤.

(١) ينظر شرح الرصعي ٦٤/١.

الأخفش^(١) دون رأي سيبويه، لأن (أحمر) إذا سمي به فالعلمية مؤثرة، فإذا نكر لم يصرف على رأي سيبويه^(٢) وقد قلنا ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، وجملة الأسماء المتنعة أربعة عشر، والعلمية معها على ثلاثة أقسام، لا مؤثرة ولا شرط وذلك في ألفي التانيث، ونهاية الجمع على اختيار الشيخ، ومؤثره هي غير شرط، وذلك في ثلاثة، وزن الفعل، صفة كـ(أحمر)، و(فعلان) (فعلى) كـ(سكران) (سكرى) وما جاء فيه العدل والصفة كـ(أحد) و(آخر) غير مسمى بهن ومؤثرة وشرط وذلك في تسعة: التانيث بالتاء والمعنوي، وألفي التكبير، والإلحاق كـ(قبحرى) و(علقى) لأن ألفهما مشبهة بألف التانيث، من حيث إنهما ألفان مزيدان في آخر الكلمة، لا أصل لهما وإنما اشترطت العلمية فيهما دون ألفي التانيث، لأن ألفيهما متقلبان في التصغير ياءين وتحذف ألف التكبير في جمع التكبير من غير عوض بخلاف ألف التانيث، والعجمة، والتركيب، والعدل الحقيقي والتقديري إذا سمي بهما، ووزن الفعل أسماء وفعلان أسماء وما سمي بالجمع، على مذهب أبي علي الفارسي^(٣)، لأن أحد عليته عند العلمية.

قوله: (لما تبين من أنها لا تجامع مع مؤثرة، إلا ما هي شرط فيه [إلا العدل ووزن الفعل وهما متضدان فلا يكون إلا أحدهما،

(١) ينظر شرح المصنف ١٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٢٩، وشرح الرضي ١/٦٥.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٣٩٨، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٤.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٣٧، وشرح المصنف ١٨، وشرح الرضي ١/٦٥.

فإذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد^(١) تعليل لصرفه، وتام التعليل، فإذا نكر بقي بلا سبب، و(مؤثرة) حل، ومفعولٌ تجميع (ما)، ويعني به (ما هي شرط فيه) التانيث بالتاء لفظاً أو تقديرًا، والعجمة والتركيب، والألف [و١٩] والنون فإذا زالت العلمية زالت سائر العلل لزوالها لأنها شرط فيها كلها^(٢).

قوله: (وخالف سيبويه^(٣) الأخفش في مثل أحمر علماً^(٤) ثم نكر، اعتباراً للصفة بعد التنكير) يعني ما كان ممتنعاً قبل التسمية^(٥)، ما خلا ألفي التانيث، فلم يقل أحد بصرفها مكرراً.

وقوله: (اعتباراً) مصدر لـ(خالف)، والذي وقع فيه الخلاف أربع مسائل: وزن صفة، و(فعلان فعلى) صفة، والعدل صفة، ومتهى الجمع صفة، كل هذه ممتنعة قبل التسمية وإذا سمي بها امتنعت، وأما إذا نكرت بعد التسمية، فسيبويه^(٦) وأجمهور بمنعوتها لشبه الأصل، وحثهم السماع والقياس، أما السماع: فما روى أبو زيد عن بعض الهذليين: كيف تقول لرجل له (عشرون عبداً) كلهم اسمه (أحمر)؟ فقل له: (عشرون أحمر)، فقل: وإن كان اسم كل واحد (أحمد) فقل: (عشرون أحمداً)، وأما القياس فهو أن شبه العلة علة في منع الصرف، كـ(سراويل)

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٨، وشرح الرضي ١/ ٦٧.

(٣) الكتاب ٣/ ١٩٣.

(٤) في الكافية المحققة (إذا) بدل (ثم) ٦٦.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٨، وشرح الرضي ١/ ٦٨، وشرح المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٧٩.

(٦) ينظر الكتاب ٣/ ١٩٣، وشرح المصنف ١/ ٧٠، وشرح الرضي ١/ ٦٨.

لشبه الجمع، والألف والنون والتركيب لشبه تاء التانيث، وغير ذلك
 وذهب الأخفش^(١) وروى عن المبرد^(٢) إلى صرفه لأن الصفة قد زالت
 لزوال العلمية. وقل الفراء^(٣) في (أحمر) وبابه: إذا سمي رجل فيه حمرة
 بـ(أحمر) أوبـ(أسود) امتنع منكراً، وإن لم، انصرف، وروى عن الفارسي
 والخرجاني^(٤) جواز الوجهين، قالاً: لأن أفعل حين سُمِّت به العرب،
 اعتبرت الوصفية تارة والاسمية أخرى كقوله:

[٦٤] أتاني وعيد الخوص من آل جعفر

لما عبد قيس لونهيت الأحوصاً^(٥)

قوله: (ولا يلزمه باب حاتم) يعني لا يلزم سيبويه، ما ألزمه
 الأخفش^(٦) حيث قل: إذا كنت تعتبر الأصل بعد زواله فلننع (حاتم)
 وبابه كـ(ضارب) إذا سمي به الوصف والعلمية، لأن أصله الوصف،
 فلجأ المصنف^(٧) عن سيبويه بأن لا تعتبر الوصفية إلا بعد زوال
 العلمية لتضادهما، لأن العلمية لواحد بعينه، والوصفية لواحد من أمته،

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٠ / ١.

(٢) ينظر المختضب للمبرد ٣٦٢ / ٣.

(٣) ينظر الجمع ١١٦ / ١.

(٤) ينظر المختضب في شرح الإيضاح ٩٨٣ / ٢ وما بعدها.

(٥) البيت من الطويل، وهو للأعشى كما في ديوانه ١٩٩، وينظر إصلاح المنطق ٥١١، والمفصل

١٩٥، وشرحه لابن يعيش ٣٣ / ٥، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥٤٧ / ١، ولكن

العرب (خوص) ١٠٥١ / ٢، وتذكرة النحلة ٦٣ وخزانة الأصب ١٨٣ / ١.

والشاهد فيه قوله: (الخوص، والأحوص) حيث جمع عليهما أحوص، ولا يجمع على فعل إلا

أفعل وشروطه أن يكون مؤنثه فعلاء، ولا يجمع على الفاعل إلا أفعل اسماً أو أفعل التفضيل

وفي الأحوص الاسمية والوصفية كما لحظها شاعر.

(٦) ينظر شرح الرضي ٦٨ / ١، وشرح المصنف ١٨.

(٧) ينظر شرح المصنف ١٨ - ١٩، وشرح المفصل ٧٠ / ١.

فإن أردت اعتبار الوصفية مع العلمية فقد نفيتها، وإن أردت بعد التنكير فليس فيه إلا الوصف فقط، والعلة الواحدة لا تمنع، بخلاف (أحمر) فإن فيه بعد زوال العلمية الوزن والوصف.

قوله: (في حكم واحد [لما يلزم من اعتبار المتضادين]^(١)) يحترز من حكم اعتبار المتضادين في حكمين، فإنه جائز، كما ذكر سيوبه في (أحمر) اعتباراً لحالة التعريف والتنكير كقوله:

[٦٥] أتاني وعيد الخوص من آل جعفر

فيا عبد قيس لونهيت الأحوصاً^(٢)

فإنه عند اعتبار الوصفية في (أخوص) اسم رجل جمعه على (خوص) كـ(خمر) في أحمر، وعند اعتبار الأسمية جمعة على (أحوص) كـ(أحمد) و(أحمد).

قوله: (وجميع الباب باللام، أو الإضافة بنجر بالكسرة) يعني باب غير المنصرف مطلقاً نحو (الأحمر) و(أحمركم) لا خلاف في جره بالكسرة إذا دخله الألف واللام، أو الإضافة، وبما الخلاف، هل يكون منصرفاً

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكلفة المحقة.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى كما في ديوانه ١٩٩، ونظر إصلاح انطق ٤٠١، والمفصل ١٩٥، وشرحه لأبى يعيش ٥/٦٣، والإيضاح في شرح المفصل لأبى الجاهل ١/٥٤٧، ولسان العرب (خوص) ٢/١٠٥١، وتذكرة الحلة ٦٦ وحرارة الأدب ١/١٨٣.

واشبه في قوله: (الخوص، والأحوص) حيث جمع عليهما أحوص، ولا يجمع على فعل إلا أفعل وشرطه أن يكون مؤنثه فعلاء. ولا يجمع على أفعل إلا أفعل اسماً أو أفعل التفضيل وفي الأحوص الاسمية والوصفية كما خطها الشاعر.

أم لا؟

فالفارسي^(١) يوافق^(٢)، والجرجاني وغيره صرفوه^(٣)، والمانع من دخول التنوين [و]^(٤) الألف واللام والإضامة، وحجتهم أن اللام والإضافة تحدثان في الاسم معنى لا يكون في الفعل، وهو التعريف، فيزول شبه الفعل، ويعود الاسم إلى أصله، واختاره صاحب البرود وسيبويه^(٥)، وكثير من النحاة منعه، لأن علامة الصرف عندهم التنوين وحده، لأن اللام والإضافة لا يزيلان شبه الفعل من الأسماء، وبعضهم فصل [ظا] فقال: إن كان أحد عليهما العلمية، صرف كـ(إبراهيم) و(أحمد) وإلا منع، كـ(مسجد) و(أحمر) واختاره ركن الدين^(٦) وأما تصغير هذا الباب، فإن أزال سبباً صرف كـ(عمر) وإن لم يزل كـ(زينب) منع وحصل بتصغيره علة مع الصرف كتصغير (خير) و(شير) قلناك تقول: (أخير) و(أشير) فحلفت من تصغير هذه الأوزان علة مانعة، وهي الوزن، فيمتنع، وبعضهم صرفها، لأن حدوث هذه العلة عارض، والذي يزول بالتصغير العدل والجمع، وما فيه ألف الإلحاق والتكسير علماً ووزن الفعل المختص كـ(شمر) و(ضرب)، والذي لا يزوال الوصف والعلمية والتأنيث والعجمة ووزن الفعل الذي في أوله زيادة كزيادته والتركيب ما فيه الألف والنون علماً مع غيره ما لم يقلب كـ(سلطين) فإنه يصرف،

(١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٦٦/٢.

(٢) في الأصل (يوافق) وهو تحريف.

(٣) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٦٦/٢.

(٤) زيادة مقحمة محلة بالنص.

(٥) ينظر الكتاب ١٩٣/٣، وشرح الرضي ٦٩/١.

(٦) ينظر الوافية في شرح الكافية ٣٦ - ٣٣.

وبعضهم ذهب إلى أن التصغير يزيل العلمية^(١).



(١) ينظر شرح الرضي ٦٩/١ - ٧٠، وشرح الشعبة في الصرف ١٩٦/١ وما بعدها.

المرفوعات

قوله: (المرفوعات): إنما قلعت على المنصوبات والمجرورات، لأنها حركة الفاعل، وهو عملة، والمنصوبات حركة المفعول، وهو فضلة.

قوله (هو): إن قيل له: ذكر الضمير، وهو راجع إلى المرفوعات.

فجوابه أنه إما عائد إلى مضاف محذوف تقديره: باب المرفوعات هو، أو خبر مبتدأ محذوف، تقديره المرفوع هو، حذف لدلالة المرفوعات عليه، أولان من أصولهم إذا توسط الضمير بين مذكر ومؤنث جارين على ذات، جاز تذكيره وتانيته كقولهم (من كانت أمك) (ومن كان أمك) وقد توسط الضمير بين المرفوعات و(ما).

قوله: (ما اشتمل على علم الفاعلية) إنما لم يقل ما اشتمل على الرفع، لأنه يؤدي إلى الدور^(١)، ومراده بالاشتمال التضمن^(٢)، ويعلم الفاعلية، الضم، والألف، والواو، نحو (جاء زيد والزيدان والزيدون، وأبوك) وإنما جاء بالنسبة في (الفاعلية)، ليدخل فيها ما حمل على الفاعل، كمفعول ما لم يسم فاعله، والمبتدأ والخبر، وخبر إن، واسم كان، واسم ما

(١) الدور معناه: توقف أحد الأمور على الآخر، وفي اللسان دور ٢ / ١٤٥٠: إضافة الشيء إلى نفسه.

(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٧٠.

ولا المشبهتين بـ (ليس) وخبر (لا) التي لنفي الجنس^(١).

قوله: (فمنه الفاعل): الضمير في (منه) يعود إلى (ما)، أي مما اشتمل على علم الفاعلية، وإنما قدم الفاعل، لأنه الأصل عنده^(٢)، وهو اختيار الزنجشري^(٣)، لأن عمله لفظي، فهو قوي، وسيبويه وأتباعه يقدّمون المبتدأ، لأنه عامله معنوي علمي، فهو كالمتكلم بنفسه^(٤). والفاعل يحتاج إلى فعله، ولأن الفاعل مع فعله مركب، والمفرد أسبق، وعامله الفعل على كلام الجمهور، وروي عن الكسائي^(٥) أنه معنوي، وهو كونه فاعلاً، إن كان مثبتاً، أو التوكيد إن كان منفياً، ورد بـ (مت زيد) وقيل: لشبهه بالمبتدأ في أنه مخبر عنه.

قوله: (وهو ما أسند إليه)^(٦) الفعل، كالجنس للحد، وإنما أتى بـ (ما) ولم يقل (اسم) لينخل فيه صريح الاسم نحو (قام زيد) والمقدر بحروف المصدر، وهي (أن) و(أن) و(ما) نحو: (يعجبني أن قمّت) و(أنك قمّت)، و(ما صنعت)، قل:

٢٧ يسر المرأة ما ذهب بيالي

وكد فعلن له ذهباً^(٧)

(١) ينظر شرح الرضي ٧٠ / ١ وبهامشه برقم ٥

(٢) ينظر شرح الرضي ٧١ / ١.

(٣) ينظر الفصل ١٨، وشرحه لابن يعيش ٧٤ / ١ - ٧٥.

(٤) ينظر الأنصاف ٤٤ / ١ وما بعدها المسألة رقم ٥ في رافع المبتدأ ورافع الخبر، وشرح شلور

الذهب ٨٧ وشرح الرضي ٧١ / ١.

(٥) ينظر مصائر الخشية السابقة.

(٦) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٧) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في المقصد في شرح الإيضاح ٢٤٢ / ١، وشرح الفصل ٨ /

١٤٢ - ١٤٣، والإيضاح في شرح المفضل ٣٣ / ٢، واجبي ٣٣، والمجمع ٨١ / ١.

وأجاز بعضهم جعل الفعل فاعلاً من غير حرف مصدر، نحو: ﴿ثُمَّ بُدِئَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَنْجُتُنَّهُ﴾^(١) وقوله:

[٦٧] وما راعني إلا يسير بشرطة

وعهدي به قيناً يفش بكير^(٢)

وقوله:

[٦٨] وما ضر تغلب وائل أمجوتها

أم بُلَّتْ حيث تُلطح البحران^(٣)

قوله: (وشبهه إليه) وهي المشتقات^(٤)، وما تؤول بها من الجوامد والمصادر، وأسماء الأفعال، [و٢٠] والحروف والظروف.

والشاهد فيه قوله: (ما ذهب الليلي) حيث وقع المصدر المذول من ما والفعل في محل رفع فاعل.

(١) يوسف ١٢ / ٣٥، وقامها: ﴿حتى حين﴾ قل في بحر: هذا قول مسبوقة، قل المبرد وهذا غلط لا يكون الفاعل حلة، ولكن لفاعل ما ف عليه (بدا) وهو المصدر المقدر من الفعل، وهو البداء أو بدا لهم رأي، ينظر تفسير البحر المحيط ٣٠٦ / ٥، والكتاب ١١٠ / ٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المختصر ٣٤٤ / ٢، وينظر شرح المفصل ٣٧ / ٤، ومعني اللبيب ٥٥٩، ويرى.

وعهدي به قيناً يسير

والشاهد فيه قوله: (يسير) على أنها جملة في محل رفع فاعل لراعي. وقل ابن هشام: ومنع الأكثرون ذلك كله وأولوا ما ورد مما يوحى فديوا: في (بدا) ضمير البداء، وتسمع ويسير على إضم أول.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو للمبرد كما في ديوانه ٣٤٤ / ٢، وينظر أمالي ابن الشجري ٣٦٦ / ١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٨١، والخزامة ٥٠١ / ٢، ويرى حيث تلاطم بمل تنالط.

والشاهد فيه قوله: (أمجوتها) حيث جاء الفعل فاعلاً من غير حرف مصدر، على تأويل: ما ضرها هجوك إليها.

(٤) ينظر شرح الرضي ٧١ / ١.

قوله: (وقُدِّم عليه) يخرج عنه المبتدأ الذي خبره فعله، نحو: (زيدُ قام)، وإنما وجب تقديمه للإلباس بالمبتدأ، وأجاز تأخره الكوفيون مطلقاً^(١)، وأجازه الكسائي^(٢) حيث لا يلتبس بمبتدأ، نحو أن يكون نكرة أو مثنى، أو مجموعاً، نحو: (رجل قام) و(الزيدان قام) و(والزيدون قام)^(٣).

قوله: (على جهة قيامه به) يعني على جهة قيام الفعل بالفاعل، فضمير (قيامه) راجع إلى الفعل، وضمير (به) راجع إلى الفاعل، ويخرج مفعول ما لم يسم فاعله^(٤)، نحو: (ضرب زيد) فإن (زيداً) أسند إليه الفعل وقُدِّم عليه، لكن لا من جهة قيامه به، لأن الفعل هو التأثير، والتأثير لا يكون قائماً بل بالفعل، وهذا اختيار الشيخ^(٥)، والزغشري^(٦) وعبد القاهر^(٧) يعدّانه من جملة الفاعلي اصطلاحاً لا معنوياً، فلا يحترزان عنه، وإنما لم يقل: قائماً به، ليدخل الفاعل الحقيقي، نحو (قام زيد)، (وبعدَ زيد) أي قرب مكانه، (وبعدَ مكانه)^(٨)، لأن المراد قرب الهل لا الجنة، وأجاز نحو (مات زيد) و(ما قام عمرو) و(سقط الجدان)، ويرد على الحد سؤال، وهو أن يقل: ما قصد في قوله: (ما أسند الفعل) هل اللغوي أو الاصطلاحي، فإن قصد اللغوي فهو خطأ لقوله: (أوشبهه) ولا شبه له،

(١) ينظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل السر الأول ٢/ ٦٩١، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٦٥.

(٢) ينظر ابن عقيل ١/ ٤٦٦ ذكر هذه الأمثلة وسببها للكوفيين ولم ينسبها للكسائي.

(٣) انظر مصادر الحاشية السابقة.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٨١، وشرح المصنف ١٩.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٩.

(٦) ينظر المفصل ١٨، وشرح الرضي ١/ ٧١.

(٧) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٣٦، وشرح الرضي ١/ ٧١.

(٨) ينظر حاشية (٧).

فلا يحتاج إلى قوله: (أوشبه) وإن قصد الاصطلاح في كـ (ضرب) و (قام) لم يخرج مفعول ما لم يسم فاعله، بقوله: (على جهة قيامه به) لا نه غير قائم بالفاعل، لأن قولك (ضرب زيد)، اللفظ للمتكلم دون زيد ولكن قد أسند إلي (زيد) والجواب: أن مراد الشيخ مدلول الفعل الاصطلاحى والضمير في (قيامه) يعود إلى ذلك المدلول، ذكره ركن الدين^(١).

قوله: (مثل قام زيد) هذا مثل إسند الفعل، وقوله: (زيد قائم أبوه) هذا مثل إسناد شبهه.

قوله: (والأصل أن يلي فعله) معناه أن مرتبة الفاعل بعد فعله بلا فصل، لأنه أحد جزئي الجملة، قدم عليه الفعل، لئلا يلتبس بالابتداء، أولاً أنه كالجزم منه، ودليل ذلك [يسكون آخر] الفعل له نحو: ^(٢) (ضربت)، وتأتيه مع أن الأفعال مذكورة، وأعرب الفعل بعد الفاعل في (يضربون) وأخواته، والإعراب إنما يكون على الآخر إن كان بالحركة، وعقيب الآخر إن كان بالحرف، والنسبة إليه نحو (كنيتي)، والنسبة إلى المركبات، إنما هي في الأول فقط.

قوله: (فلذلك جاز ((ضرب غلامه زيد))) يعني لما كان أصله أن يلي فعله، جاز أن يقل هذا المثل، وإن كان ظاهره عود الضمير إلى غير مذكور، لما كان رتبته التقديم، وإن تأخر لفظاً.

قوله: وامتنع (ضرب غلامه زيداً) لما كان الفاعل في رتبته لفظاً ومعنى والضمير المتصل به عائد على زيد وهو متأخر لفظاً ورتبة ولا بد

(١) ينظر الواقية في شرح الكافية ٤٤.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٥.

فيما يرجع إليه الضمير فاعلاً كان أو مفعولاً من أن يتقدم لفظاً ورتبةً نحو (ضرب غلامه زيد)، فلما المتأخر لفظاً ورتبةً وهو قوله: وامتنع (ضرب غلامه زيداً) فمنع من ذلك البصريون، لعود الضمير على غير مذكور، وأجازها الأخفش^(١) وابن جني^(٢) محتجين بقوله:

[٦٩] جزى ربه عني علي بن حاتم

قل لحم الدين: والأولى تجويز ذلك عني قله^(٣).

قوله: (وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة) انتصاب (لفظاً) تمييز، أي انتفى لفظ الإعراب^(٤) فيهما، والقرينة انتصاب (لفظاً) لا تقديره، يعني أن الفاعل يلي فعله، وليس بواجب، وقد يعرض [ما]^(٥) يوجب تقديمه، وأشباه توجب تأخيرها، وبدأ بالوجبة للتقديم، لأنها أقرب

(١) ينظر رأي الأحفش في الجمع ١ / ١٦٠.

(٢) ينظر الخصائص ١ / ٢٩٤ حيث يقول: أما أن نجهز أن نكون الهاء في (ربه) عائد على (عني) خلافاً للجماعة.

(٣) البيت من الطويل، وهو للناطقة الديلمي في ديوانه ١٩١ وله ولاهي الأسود أو لعبد الله بن همارق ينظر الخصائص ١ / ٢٩٤، والإصحاح في شرح المفصل ١ / ١٦٠، وشرح الرضي ١ / ٧٢، وشرح شذور الذهب ١٦٨، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٩٦، وجمع الموامع ١ / ٢٣٠، وخزانة الأدب ١ / ٢٧٧-٢٧٨.

وعجزة.

جاء الكلاب المعاريات وقد فعل

والشاهد فيه قوله: (جزى ربه عني) حيث عاد الضمير في الفاعل (ربه) إلى المفعول (عني) والمفعول متأخر لفظاً ورتبةً مع اتصال فاعل المتقدم بضمير يعود على المفعول المتأخر.

(٤) ينظر شرح المصنف ٢٠، وشرح الرضي ١ / ٧٢.

(٥) ينظر مصادر الحاشية السابقة.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

[٢٠] إلى الأصل، وهي أربعة:

الأول: اللبس، وهو حيث ينبغي لإعراب فيهما، والقرينة أي في الفاعل والمفعول، وفي قوله: (فيهما)^(١)، إضماره، لأنه لم يتقدم للمفعول ذكر، وجوابه أن المفعول من لازمه، فكأنه قد تقدم ذكره، مثل انتفاء الإعراب والقرينة فيهما (ضرب موسى عيسى) فإن الإعراب منتفٍ فيهما لفظاً، والقرينة أيضاً منتفية، لأنها على ضربين: لفظية، نحو: (وضربت الحبلى موسى) ومعنوية، وهي حالة نحو (ضربت هذه هذه)، مشيراً إليهما وعقلية نحو: (أكل موسى الكمثرى).

واحترز بقوله (وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما، والقرينة) من أن توجد نحو: (أكل زيد أخيراً)^(٢) أو أحدهما نحو (ضرب زيد عمراً)، و(أكل موسى الكمثرى)، فإن في هذه لا يجب فيها تقديم الفاعل لأن اللبس منتفٍ فيها.

الثاني قوله: (أو كان مضمراً متصلاً) يعني الفاعل، نحو (ضربت زيداً) لأنه لو أخر لا انفصل، وهو لا يسوغ إلا لتعذر الاتصال، واحترز بالضمير من الظاهر، وبالتصل من المنفصل، نحو (ما ضربني إلا أنت) فإنه لا يجب

(١) قل الرضي في شرحه: ١/ ٧٢ (أي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام أي إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعية للتمييز بينهما أي الإعراب لدفع، وانقراض اللفظية والمعنوية الدالة على تعيين أحدهما من الآخر، فليعلم كل واحد مركزه ليعرفها بالمكان الأصلي لكن منهما،
(٢) هكذا رسمت الأشبه: (خبراً)، والصواب ما أثبتته.

فيه تقديم الفاعل، ومراده إذا كان بعد الفعل، فلما قبله، فيجوز (زيداً ضربت).

الثالث: قوله: (أوروقع مفعوله بعد إلا) أي مفعول الفاعل، نحو (ما ضرب زيداً إلا عمراً) وإنما وجب تقديمه، لأن المراد به حصر الفاعل على المفعول، فلما أخر لا نعكس، فلما إذا قلتمته مع (إلا) على الفاعل، نحو (ما ضرب إلا عمراً زيداً) ففيه خلاف، أجازه الكسائي^(١) والفراء^(٢) واحتجوا بقوله:

[٧٠] _____ وتفرس إلا في منابتها النخل^(٣)

وضابط هذا الحصر، قل لحجم الدين^(٤) إنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما بعدها، وأجب أن يكون مما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية والحالية، أو غير ذلك محصوراً في المتأخر، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال لم يدخل الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت (ما ضرب زيداً إلا عمرواً) فـ

(١) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ١/ ٧٥، وجمع ٢/ ٣٦٠.

(٢) قال الفراء بخلاف رأي الكسائي وهو مع أكثر البصريين ونهت ابن الأنباري إلى المنع، ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٤٩٢، والجمع ٢/ ٣٦١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لوهير بن أبي سلمى في ديوانه ١١٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٧٣٦، والمساك مائة (حفظ) ٢/ ١٢٠٠ وتذكرة لحة ٣٣٤، وأوضح المسالك ٢/ ٢٣.

وصلره:

وهل يثبت الخطي إلا وشيعة

والشاهد فيه قوله: (وتفرس إلا في منابتها النخل) حيث قدم الجار والمجرور (في منابتها) على نائب العامل (النخل) مع أنهما محصوران به (إلا).

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٣.

ضاربة زيد محصورة في (عمرو) مضروبية عمرو يجوز أن تكون لغير زيد وبالعكس، لو قلت (ما ضرب عمراً إلا زيد) فمضروبية (عمرو) كلها مقصورة على (زيد) وضاربة زيد يجوز أن تكون لغير عمرو، وكذا في (ما جاء زيد إلا راكباً) فمجيء زيد محصور على الركوب وحالة الركوب، يجوز أن تكون لغير زيد^(١).

الرابع قوله: (أو ومعناها [رجب تقديمه])^(٢) وهي إثما، لأنها مفيدة لأن الحصر، نحو (إثما ضرب زيد عمراً) لأن المراد حصر الفاعل على المفعول، كما في (إلا فلوقدم) لانعكس، وبينهما فرق، لأن المحصور لا ينفك عن المحصور عليه، في (إثما) بخلاف (إلا)، فإنها تتوسط بينهما، وفي عبارته إبهام، لأنها تعطي أنه يجب تقديم الفاعل إذا وقع المفعول عقب (إلا) وليس يجب إلا إذا كان الفاعل الذي هو عقيب إثما، هو مراد الشيخ^(٣) لكنه من أخذه بالعبارة.

قوله: (وإذا اتصل به ضمير مفعول) يعني بالفاعل هذه الوجوه التي يجب تأخيرها فيها، الأول: حيث اتصل به، أي بالفاعل ضمير مفعول، نحو: (ضرب زيداً غلامه) لأنه لو قدم الضمير لعدا إلى متأخر لفظاً ورتبة، يرد عليه (ضرب زيداً عمراً وغلامهما بكراً) فلوقل (مفعوله) سليم.

الثاني: قوله: (أو وقع بعد إلا) يعني أو وقع الفاعل بعد (إلا) نحو: (ما ضرب عمراً إلا زيداً) وإثما وجب تأخيرها^(٤) لأن المراد حصر المفعول على

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٣.

(٢) ما بين حاصرتين زيداً من الكلاية المحقة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٠.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٥.

الفاعل، فلو قدم لانعكس^(١)، فلما لو قدمت الفاعل مع إلا، فقلت: (ما ضرب إلا زيداً عمرأ) منعها البصريون^(٢) [و٢١] والمصنف وأجازها الكسائي^(٣) والفراء وجماعة واحتجوا بقوله:

[٧١] ما علب إلا لئيم فعل في كرم

ولا جماقط إلا جساء بطلا^(٤)

وقوله:

[٧٢] _____ وهل يعذب إلا الله بالنار^(٥)

على تقدير: (علب) و(هجا) و(يعذب)، وقدم الكلام بدون المفعول. الثالث قوله: (أو معناها) وهي (الحما) نحو: (لما ضرب عمرأ زيداً) فلو قدم الفاعل لانعكس أيضاً، وفي عبارته كنه ما في الأولى من الإبهام. الرابع قوله: (أو اتصل مفعوله وهو غير متصل [به]^(٦) وجب

(١) ينظر شرح المصنف ٢٠.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٤٩٢/١، وشرح المصنف ٢٠.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/٧٥، وشرح التسهيل السمر الأول ٧٢٤/٢ - ٧٢٥، والمجمع ٢/٢٦١.

(٤) البهت من البسط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٩/٢، وينظر تذكرة النحلة ٣٣٥، والمقصد النحوية ٢/٤٩٠، ومجمع المروم ٢/٣٦١، وشرح الأشموني ٢/٥٧.

والشاهد فيه قوله: (ما علب إلا لئيم فعل) وكذا (وما جماقط إلا جساء بطلا) حيث قدم

المحصور بدلاً في موضعين.

(٥) البهت من البسط، وصنفه

نبتهم عذبوا بالنار جملتهم

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٣٠، وتذكرة النحلة ٣٣٥، والمقصد النحوية ٢/٤٩٢.

والشاهد فيه قوله: (وهل يعذب إلا الله بالنار) حيث قدم الفاعل المحصور بدلاً وهو لفظ

الجلالة (الله) على ما هو بمبرأة المفعول به وهو الجار والمجرور (بالنار) والتقدير: (وهل

يعذب أحداً بالنار إلا الله) وهنا ما أشار له شرح.

(٦) ما بين حاصرتين زيادة من الكلفة الحقيقية

تأخير^ه يعني مفعول الفاعل، والماعل غير متصل، فالاسم ظاهر، أو منفصل، بعد إلا نحو (ضربني زيد وما ضربني إلا أنت) لأنك لو قدمت الفاعل لانفصل الضمير المفعول وهو لا يسوغ، واحتراز بقوله: (وهو غير متصل) من أن يتصل الفاعل نحو (ضربني) فإنه يجب تقديمه على المفعول.

قوله: (وقد يحذف الفعل) أتى بـ(قد) تنبيهاً على أن الأصل عدم الحذف، لأنه أحد جزئي الجملة، واحذف قد يكون بالنسبة إلى الفعل، وإلى الفاعل، وإلى المفعول.

قوله: (لقيام قرينة) يعني أنه لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقرينة، جائزاً كان أو واجباً^(١).

قوله: (جوازاً) نصب على المصدر، من (يُحذف)، أي يحذف حذفاً جوازاً، وكذلك (وجوباً)، ومَرَاتِمُهُ: إِنَّ حَلْفَنَا الْفِعْلَ جَوَازاً وَوَجُوبَهُ، فَلِجَوَازِ حَيْثُ لَا يَمْنَعُ مِنَ اللَّفْظِ مَانِعٌ، وَهُوَ قَرِينَةٌ حَالِيَّةٌ، كَقَوْلِكَ لِقَوْمٍ مُحَدِّثِينَ إِلَى الْهَلَالِ: (الْهَلَالُ وَاللَّهُ)، أَيْ ظَهَرَ أَوْبَدًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (الْهَلَالُ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحَذَفٌ، أَوْ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مُحَذَفٌ، وَمَقَالِيَّةٌ فِي جَوَابِ نَفْسِي، أَوْ اسْتِفْهَامٌ أَوْ كَلَامٌ يَشْعُرُ بِهِ، فَالْنَفْيُ قَوْلُكَ: بَلَى زَيْدٌ لِمَنْ قُلْتَ: (مَا قَامَ أَحَدٌ)، وَالْاسْتِفْهَامُ: (زَيْدٌ) لِمَنْ قُلْتَ: (هَلْ قَامَ أَحَدٌ)؟ وَاعْتَرَضَ لِحُجْمِ الدِّينِ^(٢).

قوله: (زيد لمن قال: من قام) ؟ بل الظاهر أنه مبتدأ لوجهين أحدهما: أن الأولى في الجواب مطابقة السؤال، وهو من قام؟

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٦، والعبارة منقولة عنه دون أن يعزوها الشارح إليه.

(٢) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٦.

الثاني: أن السؤال عن القائم، لا عن الفعل، فالأهم، تقدم المسؤول عنه، فالأولى في المثال (إن لا حظية فلا ألية) بالرفع أي إلا يكن لك حظية من النساء، فإني لا ألية، أي غير مقصورة فيما تحظى به النساء عند أزواجهن من الخدمة والتصنع^(١)، و(كان) تامة أو ناقصة، و(لا) لنفي الجنس، أو بمعنى (ليس)، وكلا التقديرين ضعيف لأن شرط الجنسية هنا التكرير والتي بمعنى (ليس) عملها ضعيف، وروي النصب فيهما على تقدير (إن لا أكن حظية، فلا أكن ألية) و(كان) ناقصة، والكلام المشعر به قوله: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَلِ رَجُلٌ»^(٢) على بيانه لما لم يُسمَ فاعله، كأن قائلًا قل من يسبحه ؟ فقل رجلاً، ولا يصح أن يكون رجل فاعلين ليسبح، لأن يؤدي إلى أن يكونوا مسبحين^(٣).

(١) ينظر شرح الرصافي ١/ ٧٦ وقولهم مر (لا حظية فلا ألية) قل الرغشري في المعصل ٢٣، ومنه المثال (لا حظية فلا ألية) أي إذ لا تكن لك في النساء حظية فإني غير ألية) وهذا ما ذهب إليه سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦٠ - ٣٦١ قل كأنها قالت في المعية إن كنت ممن لا يُحظى عنده فإني غير ألية ولو كنت بالحظية نفسها لم يكن إلا نصيباً إذا جعلت الحظية على التفسير الأول، وينظر الإيضاح في شرح المعصل ١/ ١٧٨، واللسان مادة (حظا) ٢/ ٩٢٠، حيث صبطه بالنصب فحسب (لا حظية فلا ألية) ومجمع الأمثل ١/ ١٣.

(٢) سورة النور الآية ٢٤/ ٣٦ - ٣٧ ونظمها: «لبي بورت لئن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصل [٣٦] رجل لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يحلفون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار»

قرأ الجمهور (يسبح) بكسر الياء بالياء من تحت، وابن وثاب وأبو حيوة كذلك إلا أنه بالناء من فوق، وبلغ وابن عمر وأبو عمرو وحمزة يقرؤون بكسر الياء وقرأ أبو جعفر تُسَبِّحُ بالناء من فوق وفتح الياء، ينظر القرطبي ٥، ٤٤٦٧، والبحر المحیط ٦/ ٤٢١، والكشف ٢/ ١٣٩ وحجة القراءات لأبي ربيعة ٥١، والسبعة في القراءات ٤٥٦.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٠ - ٢١.

قوله: (و...) .

[٧٣] ليك يزيد ضارع^(١) لخصومه

كان قائلاً قل من يبكيه ؟ ف قيل ضارع وهو الذليل، والمختبط أصله المتعرض للسؤال من غير وسيلة والطوائع: المهالك.

والبيت للحارث بن نهيك وقيل ضارع فاعل ليك، ويزيد منادى، ورجل مبتدأ، وحذف الفعل جائز إذا لم يذكر المفعول مع الفاعل، فلما إذا ذكر نحو (زيدُ عمرًا)، جواب في نحو (هل ضرب أحدًا أحدًا) فمنعها سيويه^(٢)، لأن الحذف يجوز فيضعف، وتعدُّ عمله يشعر بقوته، وأجزاها غيره.

قوله: (ووجوباً) وذلك حيث يمنع من اللفظ به مانع وهو كل موضوع دخل فيه ما يختص بالفعل من حرف شرط أو غيره على الاسم، وفسر

(١) البيت من الطويل وهو للحارث بن نهيك في الكتاب ٢٨٨/١ كما نسب لنهشل بن حري، وللبيد، والمزرد وغيرهم. ينظر شرح أبيات سيويه ١١٠/١، والمختضب ٢٨٢/٣، والخصائص ٣٥٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٩٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٥٤/١، وشرح المفصل ٨٠/١ والإيضاح في شرح المفصل ١٧٣/١، وشرح المصنف ٢١، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٠٤/٢، ومغني اللبيب ٨١٧ والبحر المحيط ١٢٢/٤. وعجزة.

ومختبط مما نطبع الطوائع

والشاهد فيه قوله: (ضارع) فاعل، أي يبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل أما من بنى لبيك للمعلوم وأحوب ضارع فاعلاً فإعراب يزيد عندئذ متعلق بحذوف الأداة وذكر ابن حميش في شرح المفصل أن الأصمعي رواه على بناء الفاعل ولا شاهد فيه على هذه الرواية وقد نوه الشارح لهذه الرواية.

(٢) ينظر الكتاب ٢٨٩/١.

بفعل متأخر وذلك نحو (إن)، و(لو) و(إذا) و(هل) على كلام البصريين^(١). [ظ ٢١]

قوله: ﴿وَأِنْ أَحَدُكَ مِنَ الْمُتَرَكِّبِينَ اسْتَجَلَّكَ﴾^(٢) تقديره: إن استجارك أحداً لأن حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل ظاهر أو مقلد، ولكن حذف لدلالة الثاني عليه، لأنهم لا يجمعون بين المفسر والمفسر.

وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَنْتَكُونُ﴾^(٣) وقوله: (لَوْذَا تُسَوِّرُ لَطَمَتِي)^(٤) و﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٥) و(هل زيد قم) ؟ وقل الجرمي ارتفع ما بعد هذه على الابتداء وما بعدها الخبر^(٦) وروي عن سيبويه تجويز الابتداء والفاعل^(٧).

قوله: (ويحذفان معاً) يعني الفعل والفاعل، أما حذف الفاعل وحده، فمنعه البصريون^(٨) والفراء^(٩) لطلقاً ما حلا فاعل المصدر، والمفرغ،

(١) ينظر الإنصاف ٦١٦/٢ المسألة رقم ٨٥ وهي حكمل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية وابن يعيش ٨٢/١.

(٢) التوبة ٦/٩ ونحوها: ﴿فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلغَهُ مَلَكُهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(٣) الإسراء ١٧/١٠ وهي (قل لو أنتم تملكون حرائر ربي إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتوراً) وفيها حذف الفعل بعد لو وأنتم فاعل لعل معلوف يفسره المذكور.

(٤) ينظر في شرح هذا المثل شرح الرضي ١/٧٧، وشرح لفصل لايس يعيش ٨٢/١، واللسان مادة (لطم) والكامل ٣/٤٤٠، والمغني ٢٩٦، وجمع الأمثل ٢/١٧٤.

(٥) الاستشق ١/٨٤.

(٦) ينظر شرح الرضي ١/٧٧.

(٧) ينظر الكتاب ٢/١٣٦ وما بعدها.

(٨) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني تكمة صدر الدين ٢/٩١٦، وشرح عمدة الحفاظ ١٠٩ - ٣٢٩.

(٩) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٤٢٢ وما بعدها.

لحو (ما قام وقعد إلا زيد) و(ما قام وقعد إلا أنت) وأجزؤه الكسائي مطلقاً^(١) كما أجزاه في التنازع نحو ﴿ولقد جاءك من نبي المرسلين﴾^(٢) أي شيء وقوله:

[٧٤] إذا اكتحل عني بعينك مسها

بخير وجلّى غمرة عن فؤادها^(٣)

أي الاكتحل، وأما حذفهما^(٤) معاً وذلك من حصول قرينة، كقولك (أقام زيد) و(أزيد قام) نقول نعم، تقديره، نعم قام زيد ونعم زيد قام، فلولاً ما تقدم من القرينة لم تكن نعم مفيدة، لأنه حرف لا يفيد إلا مع جملة فعلية، أو اسمية^(٥)، وينبغي أن يكون المقدر بعدها مطابقاً لقرينة الاسم أو الفعلية، لأن الأولى مطابقة للجواب للسؤال.

(١) ينظر الإنصاف ٥٥٠ / ٢، وشرح التلخيص السفر الثاني تكملة ٩١٦ / ٢ وشرح الرضي ٧ / ١.

(٢) الأنعام ٣٤ / ٦، وقامها: ﴿ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوفوا حتى أتاهم نصرنا ولا تبديل للكلمات الله ولقد جاءك من نبي المرسلين﴾.

(٣) البيت للمجنون وهو من البحر الطويل، ينظر ديوان الجون ٨٥. والشاهد فيه قوله: (مسها) ويروى لم ترل وفوت الاستشهاد بهذه الرواية لأن التقدير مسها الاكتحل كما ذكر الشارح وهو فاعل مفعول.

(٤) في الأصل (حذفها) وهو تحريف.

(٥) ينظر شرح المصنف ٢١، وشرح الرضي ٧ / ١ والمعبرة مأخوذة من شرح المصنف دون عزو إليه.

التنازع

قوله: (وإذا تنازع الفعلان) كيفية التنازع، أن يجتمع عملان أو أكثر على معمول واحد، كل واحد منهما يجوز أن يعمل فيه.

قوله: (الفعلان) كان الأولى أن يقول: العملان فصاعداً معمولاً أو أكثر ليدخل الفعلان والاسمان، نحو (ضربت وأكرمت زيداً) أو (أنا ضاربٌ ومكرمٌ زيداً) قل تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكُمْ نَذِيرٌ﴾^(١).
وقال كثير:

[٧٥] قضى كل شيء فوفى غريمه

وعرة مطبول معنى غريمها^(٢)

وليدخل فصاعداً، الاثنين، الثلاثة، نحو (ضربت وأكرمت وأهنت زيداً) قل الكسائي:

(١) الخاقعة ١٩/٦٩، نملها: ﴿فلما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاتوا قرؤا كتابية﴾.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير في ديوانه ١١٣، ويظهر شرح شواهد الإيضاح ٩٠، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٤٠، والإيضاح ٩٠/١ وشرح المفصل ٨/١، ولسان العرب مادة (عزم) ٥/٣٢٤٧، وأوضح المسالك ٢/١٩٥، وشرح شعور الذهب ٤٣٦، وجمع الهوامع ٥/١٤٧، وخزانة الأدب ٥/٣٢٣.

والشاهد فيه قوله: (مطبول معنى غريمها) حيث نزع عملان اسمان، وهما مطبول ومعنى معمولاً واحداً وهو غريمها.

[٧٧] كسك ولم تستكسه فشكرن له

أخ لك يعطيك الجزيل ونصير^(١)

والثناء الزائدة على الثلاثة، فقل لا يجوز، وقيل يجوز: لوروده في الجار والمجرور نحو (كما صليت وباركت، وترحمت، وتحننت، وسلمت على إبراهيم^(٢)) وليدخل بأكثر المعمولات والثلاثة نحو: (أعطيت وكسوت زيدا جيبه) و(أعلمت وأنبأت زيدا عمراً قائماً) وفيه مذاهب، أجازته المازني وغيره مطلقاً، ومنهم من منعه، وأجازته الجرمي^(٣) في الاثنين دون الثلاثة، لأنه لم يسمع في الثلاثة، وباب التنزع خارج عن القياس.

قوله: (ظاهراً) يحترز من المضمير فإنه لا يصح فيه التنزع، وهو ضعيف، لأن ظاهر كلامه المنع في المضمير مطلقاً، وأنت تقول: إن كان المضمير متصلاً، فهو معمول لما اتصل به لأنه كالجزء منه ولا تنزع فيه، مرفوعاً كان، أو منصوباً أو مجروراً، وإن كان متفصلاً فإن كان منصوباً أو مجروراً، منصوب المثل جاز فيه التنزع^(٤)، نحو (ما ضربت وأكرمت إلا إياك) و(ما قمت وقعدت إلا بك) وإن كان مرفوعاً نحو (ما قام وقعد إلا أنا) وأجازته بعضهم، ومنعه الأكثر، واختاره المصنف^(٥)، لأن من شرط

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤبي في ديوانه ١٦٦ - ٣٠٩، وينظر حماسة البهزني ١٤٩، وسمط اللالي ١٦٦، وحزاة الألب ١ / ٣٧١.

والشاهد فيه قوله: (كسك ولم تستكسه فشكرن له) حيث تنزع ثلاثة عوامل وهي كسك ولم تستكسه فشكرن معمولاً واحداً وهو أخ فاعمل الأول في هذا المعمول.

(٢) التنزع هنا التأثير في الجار والمجرور وهو (عسى إبراهيم) وقد تنزع خمسة أفعال العمل في الجار والمجرور.

(٣) ينظر رأي الجرمي في الجمع ١٤٦ / ٥.

(٤) ينظر شرح الرضي ٧٨ / ١.

(٥) ينظر شرح المصنف ٢١.

التنازع الإضممار في الملفى ضميراً يعود إلى التنازع سواء أعملت الثاني أو الأول، وأنت في هذه الصورة إن عملت أضمرت الفاعل مع إلا قلت: (ما قام إلا أنا، وقعد إلا أنا) بقي الضمير منفصلاً كالتنازع؛ لأنه لا يصح الاتصال مع بقاء إلا، واقتضاه كل واحد من العاملين معمولاً وحده، ولا يصح التنازع إلا في معمول واحد وإن أضمرت مع حذفها، تعين لفظ المسألة، ومعناها مثله: (ما قامت وقعد إلا أنا) أو (ما قام وقعدت إلا أنا) أما اللفظ فلأن [٢٢] من شرط الاستثناء أن يكون من متعدد لفظاً أو تقديرًا، ولا متعدد في هذه الصورة لا لفظاً ولا تقديرًا، وأما المعنى، فلأن القيام والقعود يصيران منفيين عنه بعدما كانا مثبتين قبل الاستثناء وشرط باب التنازع أن لا يختلف المعنى بالإضممار في الملفى^(١) وإذا بطل تنازع في هذا وأمثاله، كان «إلا أنا» فاعل، وحذف الفاعل الأول لدلالة الثاني عليه^(٢) ولكن لأي الفعلين يكون الوجود فاعلاً، فقبل الثاني لجوازه، وقبل للأول، لأن من حق الدليل أن يتقدم على المدلول، وكذلك الظاهر الواقع هذا الموقع نحو: (ما قام وقعد إلا زيد)، حكمه حكم (ما قام وقعد إلا أنت).

قوله: (بعدهما) قل بحجم الدين: ^(٣) لا حاجة إليه، لأنهما يتنازعان ما هو قبلهما إذا كان منصوباً محسوراً: (زيداً ضربتُ وقتلتُ) و(إياك ضربتُ وأكرمتُ) انتهى.

(١) ينظر شرح الرضوي ٧٨/١ (هذه العبارة منقولة من الصفحة ٧٨/١، مع شيء من التصريف دون عزو من الشرح لذلك).

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر شرح الرضوي ٧٨/١.

وفيه تفصيل: إن تلخر المعمول [على]^(١) العلملين صبح التنزع، وإن توسط بينهما فقل جمهور النحلة^(٢) إنه معمول للمتقدم، ولا يصح فيه التنزع، لأنه يلزم اعتبار الضعيف مع وجود القوي، وأجازة الفارسي^(٣) لأن الفعل المتصرف يجوز أن يعمل فيما قبله، إذا لم يمنع مانع، وإن تقدم عليها معه فالأكثر منعوا، وأجاز لهم الدين^(٤) وغيره التنزع، وفرقوا بين المتوسط وبينه، بأنهما قد انحطت رتبتهما معه فلا مانع من اعتبار الأضعف مع الضعيف، كما أجاز اعتبار القوي مع الأقوي، حيث يتلخر وصح في كلام الشيخ إبهامات: هي أنه لا يصح إلا في الفعلين لا غيره، ولا يصح في المشتقات، ولا يكون إلا ظاهراً فقط، ولا يكون إلا واحداً ولا يكون إلا بعدهما، وفي كل منهما يجوز خلاف ما ذكره.

وقد ذكرت للتنزع شروط ستة، ثلاثة ترجع إلى العلملين وثلاثة إلى المعمولين، أما التي ترجع إلى العلملين فالأول صلاحيتها جميعاً للعمل في التنزع، نخرج ما لا يصح إما لأن أحدهما لازم كقولك (قام زيد) و(ضربت عمراً) فإن (قام) لا تستدعي مفعولاً، أوللتأكيد نحو (قام قام زيد) أولتغيير المعنى، كقولك (سقيتها وعلفتها تبناً)^(٥)، وقوله:

[W] كفاني ولم أطلب قليل من المل^(٦)

(١) كلنا والأشبه [من].

(٢) نظر المجمع ١٤٤/٥.

(٣) ينظر مع المراجع ١٤٤/٥.

(٤) ينظر شرح الرضي ٧٩/١.

(٥) إشارة إلى البيت:

حلفتها تبناً وملة بلداً حتى خلت مائة منها

(٦) البيت من البحر الطويل، وهو لا مرئ القيس في ديوانه ٣٩. وصلته:

الثاني: أن لا يمنع مانع من توجهه إليه، وهو حيث لا يتصرف في معموله بتقديم، ولا تأخير، ولا فصل، كالتعجب، و(نعم) و(بش) و(إن) وأخواتها، لا تقول: إن ثم تنازعاً في (ما أحسن وأكمل زيدا) لأنك إن عملت الأول أدى إلى الفصل بين العمل ومعموله، وإن عملت الثاني أدى إلى إضممار المفعول قبل الذكر، أو حذفه، ولذلك لا يجوز (إن ولعل زيدا قائم) و(لا ضربت وإن زيدا قائم) لأنه لا يعمل ما قبلهما فيما بعدهما ولا العكس.

الثالث: أن يكون بين العاملين ارتباط إما بعطف ك(قام وقعد زيد) أو بغيره، نحو: «أتوني أفرغ عليه قطراً»^(١) فحين لم يكن ارتباط لم يصح، نحو: (ضربت أكرمت زيدا).

وأما التي ترجع إلى المعمول، فالأول: أن يكون المتنازع ظاهراً، وقد تقدم فيه الخلاف، وما عداه ضميراً لغير العمل راجعاً إلى المتنازع، ملفوظاً به أو مقدرأ، يخرج من هذا الباب ما لا يصح إضمماره، كالحل، والتمييز،

فلو أن ما أسى لأدنى معيشة

ويظر الكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٧٩/٤، وخصائص ٣٨٧/٢، والإنصاف ٨٤/١ وابن معيش ٧٨/١، وشرح المصنف ١٢، وشرح الرضي ٨١/١ - ٨٢، ومغني اللبيب ٣٢٨، وشرح شواهد المغني ١/٣٤٢، ٢/٨٨، وشرح الشذور ٣٥١، وجمع الفوائد ٥/١٤٤، وخزانة الأدب ٣٣٧/١ - ٤٦٢.

الشاهد فيه قوله: (كفاني ولم أطلب قليل من المل) حيث تقدم عاملان وتأخر معمول واحد وهو قليل من المل والمصنف يعتبر هذا البيت ليس من باب الترفع، لأنه لا يصح تسلط كل واحد من العاملين على المعمول المتأخر محمطة على المعنى المراد.

(١) الكهف ٩٦/١٨، وتلميحاً: «أتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصنفين... أتوني أفرغ عليه قطراً».

وسائر النكرات التي لا يصح إضممارها أبداً، ومن ذلك أن يكون في المفعول ضمير يعود على مبتدأ، أو موصول، أو موصوفه، أو في حل لا يُحذف عائِلُها ولا يفتي عنه عند المفعول المتنازع، نحو: (زيداً ضَرَبَ ثم أَكْرَمَ أخاه) إذا طلبت إعمال أحدهما أضمرت في الثاني، وقلت (زيداً أضربه ثم أَكْرَمَ أخاه) أو (زيداً أضرب ثم أَكْرَمَ أخاه) فانت تطلب ضميرين فإن جعلت هذا من [ظ ٢٢] التنازع بقي المبتدأ بلا عائِد، وإن جعلته للمبتدأ بقي المتنازع بلا ضمير، فلا يصح هذا الباب وما جاء [نسبة^(١)] في التنازع، بل يكون من باب واحد فلفعل الأول، أو العائد ويجب إظهاره، ولهذا منع الجمهور في:

[٧٨] ————— وعجزه معطول معنى غريبها^(٢)

أن يكون من التنازع.

الثاني: أن يكون المفعول المتنازع بعد العاملين وقد تقدم فيه الخلاف.

الثالث: أن يكون المفعولان متحدين مثل (ضربني زيد وضربته) أو متماثلين نحو: (كان زيد قائماً وكن عمرو قائماً) وفي هذا تفصيل، وهو أن يقول: إن كان المفعولان متحدين جاز التنازع، قيل (ضربني زيد وضربته) وإن كانا متغايرين، فإن تماثلا مثل (كان زيد قائماً، و) كان عمرو قائماً) فإن (قائماً) متماثل فيهما، فجاز التنازع بعضهم ومنعه البعض^(٣)، لأن تفسير الشيء بـ يماثله قليل، وهذا باب يجوز، فلا يجمع

(١) هكذا رسمت ولم أتبين مراده.

(٢) سبق تخريجه وهو برقم ٧٥.

(٣) ينظر الإنصاف ٢ / ٦١٥.

بين تجويزين، وقل بعضهم: إن طابق تشية وجمعة وتذكيراً، أو تأنيشاً جاز
والا لم يجوز، وإن اختلفا لم يجوز التنازع، سواء اختلفا لفظاً أو معنى، نحو:
(ضربت زيداً وضربت عمراً) أو معنى فقط نحو (ثبتت العطله^(١)) وسكبت
العطله^(٢) الأول: للنسب، والثاني: للمكان وأجازوه بعضهم في
المختلفين معنى.

قوله: (لقد يكون في الفاعلية مثل ضربني وأكرمني زيد) ظاهر
كلامه العموم في الفاعل، وسائر المرفوعات، والأظهر أن لا يجوز إلا في
الفاعل، أو مفعول مالم يسم فاعله، واسم كل وأنحواتها، وأما المبتدأ والخبر
واسم ما ولا المشبهتين بليس، وخبر لا التي لنفي الجنس، فلا يجوز.

قوله: (ولي المفعولية، مثاله: ضربت وأكرمت زيداً) والظاهر هنا
أيضاً العموم، وليس كذلك وإنما يجوز في المفعول المطلق، وبه، وفيه، وفي
غيرهما لا يجوز، لضعف دلالة الفعل عليها، ولامتناع الإضمار في
بعضها كالحل والتمييز.

قوله: (ولي الفاعلية والمفعولية مختلفين) وذلك حيث يطلبه العامل
الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً أو العكس، مثاله: (ضربني وأكرمت زيداً)
(ضربت وأكرمني زيد) (ومختلفين) حل من الفعلين في قوله: وإذا
تنازع الفعلان.

قوله: (ويختار^(٣) البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأول) لا

(١) ينظر مادة (ثنى) لسان العرب ١/ ٥١٣.

(٢) ينظر مادة (سكب) لسان العرب ٣/ ٢٠٤٥.

(٣) في الكافية للحقفة الفاء بدل الواو في قوله: (فيحتل).

خلاف بينهم في جواز إعمال أي الفعلين شئت ؟ خلافاً للفراء في بعض المسائل، ولكن ما المختار ؟ فلنختار البصريون^(١) الثاني والكوفيون الأول^(٢) وبعض النحاة سوى بين المذهبين، حجة البصريين السماع والقياس.

أما السماع، فأيت وأييت أما الآيات فقوله تعالى: ﴿أَتُونِي أَرَأَيْتُمْ لِي غُلَامٌ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^(٣) فلوأعمل الأول لقل أفرغه، وقوله: ﴿يَسْتَعْتُونَكَ قُلُوبُهُ﴾^(٤) فلوأعمل الأول لقل يفتيكم فيها في الكلالة. و﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾^(٥) فلوأعمل الأول لقل أقرؤوه. و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾^(٦) فلوأعمل الأول لقل: كذبوا بها بآياتنا و﴿عَالُوا يَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾^(٧) فلوأعمل الأول يستغفر لكم إلى رسول الله، إلى غير ذلك من الآيات، وأما الأبيات فقولته: ﴿أَتُونِي أَرَأَيْتُمْ لِي غُلَامٌ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾

(١) ينظر شرح المصنف ٢١، شرح الرضي ١/ ٢٩، وتنزه الفصل ١/ ٧ وما بعده والإيضاح ١/ ٨٣ وما بعده مسألة ١٣، المحرر في أول العاملين بالعمل في التنزه ١، وينظر رأي الفراء في تذكرة النحاة ٣٤٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢١ - ٣٢، وشرح الرضي ١/ ٢٩.

(٣) الكهف ١٨/ ٩٦.

(٤) النساء ٤/ ١٧٦، وتعلمها: ﴿يَسْتَعْتُونَكَ قُلُوبُهُ﴾ والله بكل شيء عليم.

الكلالة: مصدر من نكله النسب أي أحط به. والكلالة: من القرابة ما خلا الوالد والولد قل الفراء: وهو في حديث جابر عبد مسلم لكل من مات ولا والد له ولا ولد فهو كلالة ورثته، وكل إرث ليس هو لد للميت ولا ولد فهو كلالة مورثة، وهذا مشتق من جهة العربية موافق للتنزيل والسنة، ينظر مسلك لغة كلل، وتفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٦٤٦ وما بعدها، وتفسير البحر المحيط ٣/ ٤٢٢.

(٥) الخاقية ٦٩/ ١٩، وتعلمها: ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ أي من أوتي كتابه بهيمته ليقول عالم أقرؤوا كتابه.

(٦) التغابن ٦٤/ ١٠، وتعلمها: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَعْنَابِ﴾ أي الذين فيها وبش المصير.

(٧) المطففين ٣٣/ ٥، وتعلمها: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّاْ رُءُوسَهُمْ﴾.

[٧٩] جري فوقها واستشعرت لون مذهب

بنصب لون، فلوا عمل الأول لرفع، وأضمر المفعول في
استشعرت، وقوله:

[٨٠] ولكن نصفاً لوسيت رسي

بنو عبد شمس من منقب وهشم^(١)

ولو أعمل الأول لقل: سبوني بني عبد شمس، بنصب (بني)، وقوله:

[٨١] ولقد أرى تغنى به سيفانة

تصبي الخليم ومثلها أصيلة^(٢)

ورأيتهم يصدون وهم متكبرون

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعميل العمري كما في ديوانه ٢٢، وصدره:

وكنتم منقباً كذلكونها

ويروى جرت بند جري، ويظهر اللفظ ١/ ٧٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٣، والمقتضب ٤/ ٧٥، والإنصاف ١/ ٨٨، وشرح أبيات يمشي ١/ ٧٨، وأمثالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٣، وشرح المصنف ٢١ - ٢٢، وتذكرة السجدة ٣٤٤.

وكنتم جمع كعبت وهو لون ليس بأشقر ولا أذهب وهي الخمرة لا إلى السواد وهو مصر. الشاهد فيه قوله: (جري فوقها واستشعرت لون مذهب) حيث تنازع علمان، وهما: جري واستشعر معمولاً واحداً هو وقوله (لون مذهب) وقد أعمل الشاعر الثاني ولو أعمل الأول لرفع (لون) لأنه يطلبه فاعلاً ورواية ترفع كما رواها الفراء لا ترفع رواية الثقات بالنصب كما ذكره أبو حنيد في التذكرة ٣٤٥.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو الفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٠١، ويظهر: الكتاب ١/ ٩٧، وشرح أبيات ١/ ١٩١، والمقتضب ٤/ ٧٤، وأمثالي بلاغة ٤٥٩، والإنصاف ١/ ٨٧، وشرح المفصل ١/ ٧٨، وتذكرة السجدة ٣٤٥، وقد روي في السير (ولكن عدلاً)، ومعنى نصفاً أي عدلاً.

الشاهد فيه قوله: (لو سبيت وسبي بنو عبد شمس)، حيث تنازع علمان هما: قوله: سبيت وسبي معمولاً واحداً هو بنو عبد شمس فاعل لثاني فيه وأعمل الأول في الضمير الثاني، ولو أعمل الأول لقل: سبوني بني عبد شمس بنصب بني، وهذا بند على أن أعمل العامل الثاني في باب التنازع جائز.

(٣) البيت من البحر الكامل وهو لوهلة الجرمي كما في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٨ وله أو -

[و٢٣] سيفانه فلوأعمل الأول لنصها وقوله:

[٨٢] قضى كل ذي دين فوفى غريمه^(١)

فلوأعمل الأول، كان الأحسن أن يقول: فوفاه ومعنى هو^(٢)، لأن الضمير في معنى خبر عن عزة، وقد جرى على محطول فيجب إبرازه، لأنه جرى على غير من هوله والكوفيون^(٣) يقولون حذف الضمير في (فوفى) اختصاراً، وأما عدم إبرازه في (معنى) فليس بوجوب إبرازه إذا التبس وأما القياس فلقرينه، ولأن العرب قد اعتورته مع زوال المعنى فبالأولى مع بقائه، قالوا: (حجر ضب حربي)^(٤).

[٨٣] كبير أنلس في بجل مزمل^(٥)

لرجل من بعللة كما في الكتب ١/ ٧٧ وينظر بقتضب ٤/ ٧٥ والانصاف ١/ ٨٩. ويروى (نرى) بدل أرى.

الشاهد فيه قوله: (ولقد أرى تعنى به سيفانة) حيث تزع حاملان معصلاً واحداً وهما أرى وتغنى والمعمول قوله (سيفانة) وأول المعبرين يطلب مفعولاً والثاني يطلب لاعلاً وقد أعمل الشاعر العامل الثاني في هذا المعمول بدليل مجته مرفوعاً وهو سيفانه.

(١) سبق تخريجه برقم.....

(٢) ينظر الانصاف ٩٢/ ١. وقيل: ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد (معنى) فتقول: (وعزة محطول معنى هو غريمها).

(٣) ينظر الانصاف ٩٢/ ١.

(٤) ينظر الانصاف ٩٢/ ١. قل: (والذي يدل على أن يدق أثراً أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا: (حجر ضب حربي) فاجروا عرب على ضب وهو في الحقيقة صفة للحجر، لأن الضب لا يوصف بطراب فهل هنا أول) وهذا ذهب إليه الشرح. وتذكرة النحلة ٣٢٦.

(٥) البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٥ وينظر تذكرة النحلة ٣٠٨ - ٣٢٦. ومعنى اللبيب ٦٦٩.

وصدق

كلن ثبيراً في عرائن وتلو

الشاهد فيه قوله: مزمل: مجرور مجاورته له (أنس) تقديره لا ليجد لشاعره عن مزمل في -

فجرٌ خربٍ ومزمل لجواره لضربٍ وبجاد، وإن كان الخربُ صفةً للحجر والمزمل صفةً كبير، ولأنك لو أعلمت الأول في العطف، نحو (قام وقعد زيد) لفصلت بين العامل والمعمول بأجنبي بلا ضرورة، ولعطف على الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل^(١) وروى سيوي^(٢) أن إعمل الثاني هو الأكثر في كلام العرب.

وحجة الكوفيين القياس السماع.

أما القياس فلأن الأول أهم لسبقه قل:

[٨٤] ما الحب إلا للحيب الأول^(٣)

اعتبر الأسبق عند اجتماع الشرط والقسم، ولأن إعمل الثاني يؤدي إلى عود الضمير إلى غير مذكور، وأما السماع فقله:

[٨٥] كفاي ولم أطلب قليل من المل^(٤)

فلو أعمل الثاني نصب (قليل) قوله:

الرتبة وحفه الرفع لأنه نعت لكبير ولكن من أجل القرب والمجاورة جر.
(١) ينظر شرح الرضي ٧٩/١ وهذه العبارة مقترنة بالنص من الرضي دون أن يعزوها الشارح إليه (السطر ١١) ٧٩/١.

(٢) ينظر الكتاب ٧٦/١ وما بعده وتذكره النجدة ٣٤٥ - ٣٤٨، وشرح المفصل ٧٨/١ وما بعدها.

(٣) البيت من البحر البسيط وهو لأبي تمام في ديوانه ٤٦٣، وصلوة.

نقل فؤادك حيث شئت من الهوى

والتمثيل فيه: (ما الحب إلا للحيب الأول) حيث استدل على أهمية سبق الأول، في الترتيب.

(٤) سبق تخريجه برقم ٧٧.

[٨٦] _____ تُنخل فلستأكت به عودُ إسحل^(١)

فلو أعمل الثاني لقل: (بعود إسحل، قوله:

[٨٧] _____ سمعت بينهم نَعَبَ الغراب^(٢)

ولو أعمل الثاني لقل (الغراب) بالرفع.

وأجاب البصريون^(٣) عن حججهم، أما الإضمار فهو كثير في القرآن،

نحو: ﴿فَلْيَهْأَلُوا آخِذًا﴾^(٤) في ضمير الشأن، و﴿فَلْيَهْأَلُوا آخِذًا﴾^(٥)

(وربُّ هو رجلاً) وأما (قليل من المثل) فليس من التنازع، وأما (عود

(١) البيت من البحر الطويل وهو لعمر بن ربيعة في ملحون ديوانه ٤٩٨، وصدر:

إذا هي لم تستنح بصود أراكه

ونسب لطفل الفخري في ديوانه ٦٥ ولعمر أو لطفل أو لمقطع الكندي وغيرهم. ينظر الكتاب ٨

٧٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٧٨، وشرح بلعقل ١/٧٩، ولعل ابن الحاجب ١/٤٤٤، وشرح شواهد

الإيضاح ٨٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/٧٨، وجمع الموامع ١/٦٦.

والشاهد فيه قوله: (تنحل) و (فلستأكت) حيث تتوزع العمل الأول الفعل وهو (عود)

حيث أعمل العمل الأول تنخل لو أعمل الثاني استأكت لقل بعود إسحل.

الإسحل هو بيت يستعمل في الامتناع، تنحل: احتير مثل الأراك.

(٢) البيت من الوافر، وصدر:

ولما أن تحمل آل ليلى

وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/٨٦.

والشاهد فيه قوله: (سمعت بينهم نَعَبَ الغراب) حيث تقدم حملان، وهما سمعت ونَعَبَ

وتأخر عنهما معمول واحد وهو (الغراب) والأول يطلبه مفعولاً لأنه استوفى فاعله،

والثاني يطلبه فاعلاً لأنه فعل لازم لم يستوف فاعله ظاهراً، ولذلك أعمل الأول فنصبه

مفعولاً ولو أعمل الثاني لرفعه فاعلاً كما ذكر الشرح.

(٣) ينظر رأي البصريين في الإنصاف ١/٨٧ وما بعدها.

(٤) الإخلاص ١/١١٢.

(٥) الحج ٢٢/٤٦، ومحمداً: ﴿أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُون لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ

يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾. ولكن لا

تعنى أبصار العميون لأنها ثابتة للكدر بل تعنى بصائرهم.

إسحل)، فلانكسار البيت، وأما (نَعَبَ الغرابُ) فللقافية، وإذا أردت معرفة التنازع في جميع أقسام الأفعال السبعة، وهي اللازم والمتعدي بحرف والمتعدي تارة بنفسه وتارة بحرف، والمتعدي إلى واحد، والمتعدي إلى اثنين، الثاني غير الأول، والمتعدي إلى اثنين الثاني هو الأول، والمتعدي إلى ثلاثة إذا اجتمعت شروطه الستة التي ذكرناه.

قوله: (فإن أعملت الثاني) بدأ بكلام البصريين^(١) كما كان هو المختار. قوله: (أضمرت الفاعل في الأول على وفق الظاهر) المراد بالتنازع، عند إرادة النطق بالفاعل على معمول واحد، وأما بعد النطق والإضمار للمنفى، فإطلاق التنازع فيه مجازاً وحاصله أن العاملين إذا استدعيا فاعلاً، أو الأول منهما أضمرته في الأول على وفق الظاهر في الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وهي مسألة الخلاف بين الجمهور والكسائي والفرأ^(٢) وإن استدعيا مفعولاً، أو الأول منهما حذفته بلا خلاف، ولأنك لو أضمرته لعد إلى غير مذكور، وجسواز حذفه بخلاف الفاعل، فإنه لا يجوز حذفه، فارتكبوا الإضمار قبل الذكر، فنقول في اللازم (قام وقعد زيد) (قاما وقعدا الزيدان) (قاموا وقعدوا الزيدون)، (قامت وقعدت هند) (قامتا وقعدتا الهندان) (قامن وقعدن الهندات) ونقول في المتعدي بحرف إذا استدعيا فاعلاً (مر وسار بي زيد) (مرا وسار بي الزيدان) (مروا وسار بي الزيدون) (مرت وسارت بي هند) (مرتا وسارت بي الهندان) (مرتن وسارت بي الهندات) وكذلك تفعل إذا

(١) ينظر شرح الرضي ٧٩/١، والإنصاف ٨١/١ وما بعده، وينظر شرح المفصل ٧٩/١.

(٢) ينظر تذكرة النحاة ٣٤٥ وما بعده، والإنصاف ٩٢/١ وما بعده.

استدعيا الأول فاعلاً [ظ ٢٣] ومفعولاً نحو (مرّ وسرت بزید)، والكسائي يحذف هرباً من الإضممار قبل الذكر^(١)، والفراء يظهمه^(٢) ولا يحذف، ولا يضم، ويخرج من باب التنازع، وإن استدعيا مفعولاً حذفت اتفلاً تقول: (مررت وسرت بزید)، (مررت وسرت بالزیدین)، (مررت وسرت بالزیدین)، (مررت وسرت بهند)، (مررت وسرت بالهندین)، (مررت وسرت بالهندات) وكذلك إذا استدعى الأول مفعولاً والثاني فاعلاً، نحو (مررت وسرت بي زيد) ولا يجوز الإضممار، لأنه فضلة يعود إلى غير مذكور، وأما المتعدي تارة بنفسه، وتارة بحرف، فإن استعملت العاملين جميعاً بحرف جر كانا من المتعدي بحرف، وإن استعملتا بغير حرف، كانا من المتعدي إلى واحد فإن استعمل أحدهما بحرف، والآخر بغير حرف، فإن قدمت الذي بحرف، فإن استدعيا فاعلاً أضممته على الخلاف، تقول: (شكر لي ورجعه زيد)، (شكراً لي ورجعه الريدان)، (شكروا لي ورجعه الريدون)، (شكرت لي ورجعته هند)، (شكروا لي ورجعته الهندان)، (شكرن لي ورجعته الهندات)، وكذلك تفعل إذا استدعى الأول منهما فاعلاً نحو: (شكر له ورجعت زيداً)، وإن استدعيا مفعولين حذفت الإضممار نحو (شكرت له ورجعت زيداً) فتقول: (شكرت ورجعت زيداً)، (شكرن ورجعت الريدین)، (شكرت ورجعت الريدان)، (شكرت ورجعت هند)، (شكرت ورجعت الهندان)، (شكرت ورجعت الهندات)، وكذلك يجب الحذف إذا استدعى الأول مفعولاً والثاني فاعلاً، نحو:

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٩، وشرح المنصف ٢١.

(٢) ينظر معاني القرآن لنعراء ٣/ ٢٩٩ وما بعده وشرح الرضي ١/ ٧٩ - ٨٠، وشرح المنصل ١/ ٧٩.

(شكرت له ورجعه زيد) وإن قدمت المتعني بنفسه فإن استدعياً فاعلاً
أضمرت على الخلاف، تقول: (شكرني ورجع إلي زيد) (شكراني ورجع
إلى الزيدان) (شكروني ورجع إلي الزيدون) (شكرتني ورجعت إلى هند)
(شكرتاني ورجعت إلي الهندان) (شكرتني ورجعت إلى الهندات) وكذلك
ن فعل إذا استدعى الأول منهما فاعلاً والثاني مفعولاً، نحو: (شكرني
ورجعت إلى زيد) وإذا استدعياً مفعولاً حلفت اتفاقاً، تقول (شكرت
ورجعت إلى زيد) (شكرت ورجعت إلى الزيدين) (شكرت ورجعت إلى
الزيدين) (شكرت ورجعت إلى هند) (شكرت ورجعت إلى الهندين)
(شكرت ورجعت إلى الهندات) وكذلك ن فعل إذا استدعى الأول مفعولاً
والثاني فاعلاً نحو (شكرت ورجع إلى زيد) ونقوله في المتعني إلى واحد
وهي مسألة الكتاب^(١)، إن استدعياً فاعلاً أضمرته على وفق الظاهر،
تقول: (ضربني وأكرمني زيد)، (ضربتني وأكرمني الزيدان)، (ضربوني
وأكرمني الزيدون)، (ضربتني وأكرمتني هند)، (ضربتني وأكرمتني الهندان)،
(ضربتني وأكرمني الهندات)^(٢) وكذلك ن فعل إذا استدعى الأول فاعلاً،
والثاني مفعولاً نحو: (ضربتني وأكرمت زيدا).

قوله: (دون الحذف) أي لا تحذف بل تُضمر كما مثلناه لأن حذف
الفاعل لا يجوز.

قوله: (محلاً للكسائي) يعني، فإنه يحذف الفاعل هرباً من الإضممار

(١) والمقصود مسألة الكتاب عند سيبويه في باب، انشراح، ينظر الكتاب ١/ ٧٣ وما بعدها.

(٢) هذه الأمثلة هي نفسها عند الرضي، ينظر ١/ ٧٩، وشرح المصنف ١، والإيضاح في شرح
المفصل لابن الحاجب ١/ ١٦٣.

قبل الذكر، والفرق بين الحذف والإضممار يظهر في التثنية، والجمع والتأنيث، تقول على الحذف: (ضربني وأكرمني الزيدان)، (ضربني وأكرمني الزيدون)، (ضربني وأكرمني هند)، (ضربني وأكرمني الهندان)، (ضربني وأكرمني الهندات) والذي هرب إليه أشنع مما فر منه، لأن الذي فر منه وقد جاء بعده ما يفسره^(١).

قوله: (وجاز خلافاً للفراء) أي جاز إضممار الفاعل في الأول خلافاً للفراء^(٢)، فلم يُجرِ الإضممار قبل الذكر كما [٢٤٥] فعل البصريون^(٣) لعوده إلى غير مذكور، ولا الحذف كما فعل الكسائي، لأنه حذف الفاعل لا يجوز، بل أوجب، إما إعمل الأول والإضممار في الثاني، والإظهار في الفاعل الأول يخرج عن باب التنازع، وتقول (ضربني زيد)، (وضربت زيدا) هذه حكاية المصنف، وحكى السيد شرف الدين أبوقاسم بن محمد نجم الدين^(٤) أن الفراء يميز الإضممار بأن يؤخر ضمير الفاعل الأول مفصلاً بعد الظاهر، فتقول (ضربني وضربت زيدا) وهو^(٥)، وهما وهم، وهي، وهن، في التثنية، والجمع، والمؤنث، وحكى ابن مالك ذلك عنه في

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٩، والعبارة منقولة عن الرضي دون إسناد إليه.

(٢) ينظر شرح المفصل ١/ ٧٩، وشرح المصنف ٢١.

(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٤٤٤.

(٤) هو شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد اليمني الإمام شرف الدين بن المقرئ توفي سنة ٨٣٧ هـ ينظر ترجمته في بنية الوعة ١/ ٤٤٤.

(٥) ينظر تذكرة المحلة لأبي حيان ٣٤٥ وشرح التهذيب لابن مالك السفر الأول ٧٧٩/٢ - ٧٨٠.

المختلفين فاعلية ومفعولية، دون المتفقين، وهما اللذان يقتضيان فاعلاً، فإنه يميز فيهما أن يرفع الظاهر بعدهما جميعاً، ويميز معمولاً بين عاملين، وقد أبطلت أقواله الثلاثة؛ الأول: بما ورد من نحو قوله:

[١٧] وكنتم منعمة كل منتهى

جری فوقها واستشعرت لون منتهى^(١)

بنصب لون، فإن (جری) و(استشعرت) تنازعا (لون) منصبا، و(جری) يقتضي الرفع، و(استشعرت) يقتضي نصب، فاعمل (استشعرت) وأضمر الفاعل في (جری) وحكى بعضهم عنه جواز الإضمار قبل الذكر^(٢)، كالبحرین، لكنه يقتصر على السماع، وكذلك نفع إذا استدعى الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً، نحو: (ضربت وأكرمت زيدا).

قوله: (وحذفت المفعول إن استغنى عنه) يعني إذا استدعى العلملان مفعولاً نحو: (ضربت وأكرمت زيدا) أو الأول منهما، نحو (ضربت وأكرمتي زيدا)، (ضربت وأكرمت الزيدتين)، (ضربت وأكرمت الزيدتين) (ضربت وأكرمت هنداً) (ضربت وأكرمت الهندين)، (ضربت وأكرمت الهندات). قوله: (وإلا ظهراً)^(٣) وذلك حيث لا يستغنى عنه وهو حيث يلتبس^(٤)،

(١) سبق تخريجه برقم ٧٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٢، وشرح الرضي ١ / ٨٠.

(٣) في الكافية المحققة (أظهرت) بدل ظهر.

(٤) قل ابن الحاجب في شرح الكافية ٢٢: (حسي وحسبتهما مطلقين الربط مطلقاً أظهرت

مطلقين لتعذر الإضمار لأنك لو أضمرته مفرداً لم يستغنى لأنه معمول ثان لحسبتهما

فيجب أن يكون مثني ولو أضمرته مثني لم يستغنى لأنه هائذ على مطلقاً. وضمير المفرد لا

أوحيت يكون العملان من أفعل المبتدأ وتقول في المتعدي إلى اثنين الثاني غير الأول، إذا اقتضى العملان فعلاً (أعطاني جبةً وكساني زيداً جبةً)، (أعطيتني جبةً وكساني الزيدان جبةً)، (أعطوني جبةً وكساني الزيدون جبةً)، (أعطيتني جبةً وكستني هنداً جبةً)، (أعطتاني جبةً وكساني الهندان جبةً)، (أعطيتني جبةً وكساني هندات جبةً) وكذلك تضمّر إذا اقتضى الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، نحو: (أعطاني جبةً، وكسوت زيداً جبةً) والخلاف ما تقدم، وإن اقتضى مفعولين حذف قول (أعطيت وكسوت زيداً)، (أعطيت وكسوت الزيدين جبةً)، (أعطيت وكسوت هنداً جبةً)، (أعطيت وكسوت الهندين جبةً) (أعطيت وكسوت الهندات جبةً) بلا خلاف، ونقول في المتعدي إلى اثنين، وكذلك تحذف إذا اقتضى الأول مفعولاً والثاني فاعلاً نحو (أعطيت وكساني زيد جبةً) بلا خلاف^(١)، ونقول في المتعدي إلى اثنين الثاني هو الأول، إذا اقتضى العملان فاعلين نحو (علمني قائماً ورآني زيد قائماً) (علماني قائماً ورآني الزيدان قائماً) (علموني قائماً ورآني الزيدون قائماً) (علمتني قائماً ورآني هنداً قائماً) (علمتاني قائماً ورآني الهندان قائماً) (علمتني قائماً ورآني الهندات قائماً) على الخلاف في الإضمار، وكذلك إذا اقتضى الأول فاعلاً والثاني مفعولاً نحو (علمني قائماً ورأيت زيداً قائماً) وإن اقتضينا مفعولين أو الأول منهما فلاختلاف في ذلك فمذهب المبرد^(٢)، وجماعة، واختاره [ظ ٢٤] المصنف^(٣) إلى إظهار المفعول ويخرج عن باب التنازع فتقول:

يكون متى فلما امتنع الإضمار وجب الإظهار.

(١) ينظر شرح الرضي ٨١ / ١.

(٢) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٧٥ / ٤.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٢.

(علمت زيدا منطلقاً) و(رايت زيدا منطلقاً) لأنك إن أضمرت علداً إلى غير مذكور، وهو مفعول فضلة، وإن حذفت حذفت أحد مفعولي علمت، وذلك لا يجوز، وقل بعضهم: يجوز الإضمار، لأنه إذا امتنع حذف مفعول علمت صار كالفاعل، فكما أن الفعل يضمّر قبل الذكر ولا يحذف، كذلك هذا، وقل بعضهم إنه يضمّر ويؤخر وراء الظاهر، فنقول: (علمت زيدا ورايت عمراً منطلقاً) وقل ابن عصفور^(١) وجماعة: إنه يحذف الظاهر الأول كـ (باب أعطيت) لأنه قد ورد في القرآن والشعر، قل تعالى ﴿وَلَا يَخْضِبْنَ بِالْيَاءِ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ بِهَا أَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ﴾^(٢) أي يخلهم هو خيراً لهم فحذوف الأول من مفعولي حسب وقوله:

[٨٩] إني ضمننت لن إني ما جئني

وأني وكنت غير غفور^(٣)

وقل ابن الحاجب: (٤) غير غفور خبر عنهما معاً ولا حذف، لأنه يطلق

(١) ينظر رأي ابن عصفور في الجمع ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) آل عمران ٣/ ١٨١ وهي بتعليلها (بل هو شر لهم يسطرفون ما يحلوا به يوم القيمة) والله ميراث السماوات والأرض والله بما نعملون خير) وقد زاد النسخ لمظة (بالياء) بعد قوله تعالى: (ولا يحسن) مشيراً إلى قراءة من قرأ بها من القراء وهم السبعة ما هذا حمزة. ينظر حجة القراءات ابن زحيلة ١٧٣، وإعراب القرآن للسحاس ١/ ٤٢٠، والبحر ٣/ ١٣٣.

(٣) البيت من الكامل وهو للمعروف كمد في الإصناف ١/ ٩٥، وليس في ديوانه، ينظر الكتاب ١/ ٧٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٦ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٦١٢، واللسان مخد (لعد) ٥/ ٣٨٨.

اشهد فيه قوله: (وكنيت غير غفور) حيث أنه أنكر عن أحدهما واكتفى بالخبر عنه عن الخبر عن الآخر لا اتفاق خبريهما في المعنى، وتقديره: فكنت غير غفور وكنيت غير غفور فاكتمى بالخبر عن الثاني عن الخبر عن الأول.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٨.

على الواحد والجمع كـ (عدو) و (صديق)، قل صاحب البرود: هذا منه وهم، لأنه يلزمه أشنع مما فر عنه، وهو عمل عاملين في معمول واحد.

هذا الكلام إذا تنازع أحد المفعولين، فإن تنازعهما جميعاً حذفتهما بلا خلاف. وأما المتعدي إلى ثلاثة، فإن تنازعه فاعلاً أضمرته على الخلاف، تقول: (أعلمني عمراً قائماً) و(أنبأني زيداً عمراً قائماً) و(أعلماني عمراً قائماً) و(أنبأني الزيدان عمراً قائماً) (أعلموني عمراً قائماً) (أنبأني الزيدون عمراً قائماً) (أعلمتني عمراً قائماً) و(أنبأتني هنداً عمراً قائماً) (أعلمتاني عمراً قائماً) و(أنبأتاني الهندان عمراً قائماً) (أعلمتني عمراً قائماً) و(أنبأتني الهندات عمراً قائماً) وكذلك إذا استدعي الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً، نحو (أعلمني عمراً قائماً) و(أنبأت زيداً عمراً قائماً) وإن تنازعا مفعولاً، فإن تنازع المفاعيل الثلاثة كلها، أو المفعول الأول وحده، أو الثانيين جميعاً حذفت بلا خلاف، وإن تنازعا أحد المفعولين الآخرين فلخلاف فيه، كـ(الخلاف في أحد مفعولي) (علمت).

قوله: «وإن أعملت الأول، وأضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار» يعني إذا أضمرت الأول على ما اختاره الكوفيون^(١)، فإن اقتضى الثاني فاعلاً أضمرته اتفاقاً، لأنه يعود إلى متقدم رتبة ما لم يمنع مانع، كالعائد المتصل بالمعمول على ما تقدم، وإن اقتضى مفعولاً، فالأجود الإحصاء، لأنه يعود إلى متقدم رتبة، ويجوز حذفه، لأنه مفعول فضلة، فتقول في اللازم: (قام وقعد زيد) (قام وقعدا الزيدان) (قام وقعدوا الزيدون) (قامت وقعدت هند) (قامت وقعدتا الهندان) (قامت وقعدن

(١) ينظر شروح الرضى ١/ ٨٠.

الهندات) وفي المتعدي بحرف إذا اقتضى فاعلاً، (مرّ وسار بي زيد) (مرّ وسارا بي الزيدان) (مرّ وساروا بي الزيدون) (مرت وسارت بي هند) (مرت وسارتا بي الهندن) (مرت وسرن بي الهندات) وكذلك يجب الإضمار إذا اقتضى الثاني فاعلاً نحو (مررت وسار بي يزيد) (مررت وسارا بي بالزيدين) (مررت وساروا بي بالزيدين) (مررت وسارت بي بهند) (مررت وسارتا بي بالهندين) (مررت وسرن بي بالهندات) وإن اقضى الأول والثاني منهما مفعولين جاز الإضمار والحذف، والإضمار أجود تقول: (مررت وسرت به زيد) (مررت [و] وسرت بها بالزيدين) (مررت وسرت بهم بالزيدين) (مررت وسرت بهما بهند) (مررت وسرت بهما بالهندين) (مررت وسرت بهن بالهندات) ونقول في الحذف: (مررت وسرت يزيد) (مررت وسرت بالزيدين) إلى آخرها، وعلى قياس ذلك تفعل بالمتعدي تارة بنفسه وتارة بحرف، والمتعدي إلى واحد إن اقتضى العاملان فاعلين أو الثاني وجب الإضمار في الثاني، وإن اقتضى مفعولين أو الثاني جاز الحذف والإضمار، والإضمار أجود ونقول في المتعدي إلى اثنين، الثاني عبر الأول، إذا اقتضى فاعلاً (أعطاني وكساني جبة زيد جبة) (أعطاني وكساني جبة الزيدان جبة) (أعطاني وكسوني جبة الزيدون جبة) وكذلك في المؤنث، وكذلك يجب الإضمار إذا اقتضى الثاني وحده فاعلاً، نحو: (أعطيت وكساني جبة زيداً جبة) (أعطيت وكساني جبة الزيدين جبة) (أعطيت وكسوني جبة الزيدين جبة) إلى آخرها، وإن اقتضيا مفعولين جاز الحذف والإضمار، والإضمار أجود، تقول (أعطيت وكسوته إياها زيداً جبة) (أعطيت وكسوتهما إياهما الزيدتين جبة) (أعطيت وكسوتهن إياهن الزيدتين جبة) وكذلك في

المؤنث، وكذلك إذا اقتضى الثاني مفعولاً، نحو: (أعطاني وكسوته إياها زيدا جبة) إلى آخرها، وإن شئت حذف، فقلت (أعطيت وكسوت زيدا جبة) (أعطيت وكسوت الزيدتين جبة) (أعطيت وكسوت الزيدتين جبة) وكذلك المؤنث، وأما المتعدي إلى اثنين الثاني هو الأول، فإن تنازع العاملين المفعولين معاً كان مثل باب (أعطيت) يجوز الحذف والإضمار والإضمار أجود، وإن تنازع أحدهما، أو فاعلاً وجب الإضمار ولم يجر الحذف، وإنما جاز التنازع في باب (علمت) مع إعمال الأول دون الثاني، لأنه قد عدا إلى مذكور، وأما المتعدي إلى ثلاثة^(١) فإن تنازع العاملين المفعولات كلها أو الأول وحده، أو الآخرين معاً جاز الحذف والإضمار، والإضمار أجود، وإن تنازعا فاعلاً، أو أحد المفعولين الآخرين، وجب الإضمار، لأن الفاعل واحد مفعولي (علمت) لا يجوز حذفه، فتقول على تنازعهما للمفعولات كلها (أعلمت وأنبأت إله إله زيدا قائماً) (أعلمت وأنبأتهم إياهما إياهما الزيدتين، العمرتين قائمتين) (أنبأ وأعلمت وأنبأتهم إياهم إياهم الزيدتين العمرتين قائمتين) وكذلك في المؤنث، وإن حذفته، قلت: (أعلمت وأنبأت زيدا عمراً قائماً) (أعلمت وأنبأت الزيدتين العمرتين قائمتين) (أعلمت وأنبأت الزيدتين العمرتين قائمتين) وكذلك في المؤنث، وإذا كان أحد الضمائر أعرف جاز الاتصال والانفصال نحو: (أعلمت وأعلمينه إله زيدا عمراً قائماً)^(٢).

قوله: (إلا أن يمنع مانع فظهر) يعني إلا أن يمنع مانع من الحذف والإضمار، فإنه يجب ظهوره، ويخرج عن باب التنازع وذلك حيث يتصل

(١) ينظر تذكرة النحلة ٣٥٥، وشرح الرضي ١ / ٨٢.

(٢) ينظر تذكرة النحلة ٣٥٥.

بالمفعول حائد يعود إلى مبتدأ كما تقدم. وحيث يختلف المفسر والمفسر في
أفعل المبتدأ أو الخبر نحو (حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً)
ووجه المنع أنك إذا أحملت الأول أضمرت موضع (منطلقين) فإن
أضمرته مفرداً لم يصح لأنه يأتي (مفعولاً) ^(١) (لحسبتهما) فإن أضمرته
مثنى لم يصح لأنه حائد على منطلقاً، وضمير المفرد لا يكون مثنى وإن
حلتته فمفعولي (حَلَمْتُ) لا يجوز حذف [٢٥] أحدهما فلم يبق إلا أن
يُظهر ^(٢) ويخرج عن باب التنازع، وكذا في باب (كان) و(وكنيت قائماً
الزيدان قائمين) وأجاز ركن الدين ^(٣) ولحم الدين ^(٤) وغيرهما في
المختلفين، وقالوا: إن الأول والثاني تنزعا اسم فاعل القيل والآنطلاق
من غير نظر إلى كونه مفرداً أو مثنى، والإفراد إنما لزم من أنه أحمل فيه
الأول ولو أحمل فيه الثاني لزم التثنية وليس تجب المطابقة بين
الضمير والمفعول إليه إلا إذا وقع **لَيْسَ** **فُلاناً** إذا لم يقع **لَيْسَ** لم تجب
المطابقة ^(٥) قل تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ ^(٦). وقل تعالى: ﴿وَإِنْ
كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ ^(٧) وقيلها: ﴿لَا سَكُنُ نِسَاءً﴾ والضمير للأولاد حملاً على
المعنى المقصود وقوله:

- (١) في الأصل (مفعولي).
(٢) ينظر شرح المصنف ٣٢.
(٣) ينظر رأي ركن الدين في الوافية في شرح الكعبة ٥١.
(٤) ينظر شرح الرضي ٨١ / ٨.
(٥) ينظر شرح الرضي ٨١ / ٨.
(٦) يونس ١١ / ٢٢، ولعمري: ﴿فَأَنذَرْتُ تَسْمَعُ الصَّامِ وَلَوْ كَانُوا لَا يَهْتَدُونَ﴾.
(٧) سورة النساء ١١ / ٤ وهي آية الميراث وهي: ﴿لَكُمْ نِصَابُكُمْ﴾ في أولادكم للذكر مثل حظ
الأنثيين، فإن كن نسوة فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف.....).

[٩٠] تعش، فإن علمتني لا تخونني

نكن مثل من ياذب يصطحبك^(١)

فعلى هذا يجوز التنزع في المختلفين أفراداً، وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً، وتأنيةً، فنقول: (حسبتي وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقاً) و(حسبت وحسباني إياه الزيدتين منطلقين) و(حسبت وحسبتي إياه هنداً منطلقاً) و(حسبتي وحسبتهما إياهما هند قائماً) و(حسبني وحسبتهم إياهم الزيدون منطلقاً)^(٢) هذا على إعمال الأول، كذلك يجوز على إعمال الثاني، في قول من أجاز التنزع في الفعل المتدا والخبر^(٣). قوله: (وقول امرئ القيس):

[٩١] ولو إنما أسمى لأفنى تمشؤ

كفاني ولم أطلب قلباً من لك^(٤)

ليس منه لفساد المعنى، يعني أن الكولمين^(٥)، احتجاجوا على إعمال الأول مع أنه حلف ضمير المفعول من الثاني وهو ضعيفه إلا أنه

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق في دير نه ٣٩٧/٢، ينظر الكتاب ٤١٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٨٤/٢ والخصائص ٤٢٢/٢، وشرح ابن عميش ١٣٦/٢، ومغني اللبيب ٥٢٩، وشرح شواهد المغني ٥٣٧/٢، واللسان مادة (من) ٤٢٨٠/١، ويروي فيه تعال بك تعش والشاهد فيه قوله: (يصطحبك) ثنى حلاً على معنى (من) لأنها كناية عن اثنين وقد فصل بين (من) وصلتها بالنداء وقد توضع من للتثنية وذلك قليل كما قل ابن جني في الخصائص ٤٢٢/٢.

(٢) ينظر الرضي ٨١/١.

(٣) أي الفعل الذي يتعلّى إلى ثلاثة مفعولات، الثاني والثالث أصلهما معداً وغير كـ (أعلم وأنها) وما في معناها، ومن جوز التنزع في باب الثلاثة للزني، وجماعة كما حكى ذلك أبو حيان في التذكرة ٣٥٥ وما بعدها ومن منع ذلك الجرمي وجماعة ينظر المراجع نفسه.

(٤) سبق تخريجه برقم ٨٥.

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١٦٩/١.

أفصح^(١)، فاجاب البصريون^(٢) بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى، لأننا لو وجهنا الفعل إلى شيء واحد لفسد المعنى، لأن لو تبدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان بعدها مثبت كان منقياً في المعنى، وإن كان منقياً كان مثبتاً في المعنى لأنها تبدل على امتناعه، وامتناع النفي إثبات، فقوله (لوأنما أسمى لأدنى معيشة) بمعنى ما سعت لأدنى معيشة لأن (لو) دخلت على إنما أسمى، وهو مثبت، وقوله: (ولم أطلب) بمعنى طلبت قليلاً من المال) لأن الواو عاطفة لـ(لم) على (لو) وهي للنفي، وإذا دخلت (لو) على ما كان إثباتاً، فيصير الكلام: (ما سعت لأدنى معيشة، وطلبت قليلاً من المال) والمعلوم أن من سعى لأدنى معيشة فقد طلب قليلاً من المال، فيصير الكلام معيماً مثبتاً في حالة واحدة وهو لا يصح، فإذا أدى إلى ذلك خرج عن باب التنازع، وقدر لقوله: (ولم أطلب) مفعولاً آخر تقديره: ملكاً أو مملوكاً، يدل عليه البيت الثاني:

[٩٢] ولكنما أسمى لجد مؤثّل

وقد يدرك الجد للمؤثّل أمثالي^(٣)

وقد بعضهم: يقدر (ولم أطلب الكثير) وقيل يقدر (ولم أطلب قليلاً

(١) ينظر شرح المصنف ٢٢، وتذكرة النحاة ٣٤١.

(٢) ينظر المصادر السابقة.

(٣) البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس كما في ديوانه ٣٩، وينظر شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧، وشرح شواهد الإيضاح ٩٢، والإيضاح ١/ ٨٤ والإيضاح في شرح المفصل ٧٠/ ١، والرضي ١/ ٨٢، ووصف المني ٣٨٥، ومغني اللبيب ٣٣٨، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/ ١، وتذكرة النحاة ٣٤٠، والجمع ٢/ ١٩٠.

والشاهد جاء تفسيراً لعلية الشاعر من البيت بني سبقه قل أبو حيان: (لأنه يكون قد نفي السعي لأدنى معيشة وأثبت طلب الملك وهذا معنى مستقيم ويؤكد أن المطلوب عنده الملك).

من المال) لدلالة الظاهر عليه، ولأنه أبلغ، إذا نفى القليل يدخل فيه نفى كثير^(١) وهو مثل: (نعم العبد صهيبي لو لم يخفف الله لم يعصه)^(٢) وجعله الفارسي^(٣) وجماعة من التنزع، قالوا والواو في (ولم أطلب) يجعلها الكوفيون للحل، لأنها إذا كانت للحل استقام توجد الفعل إلى قليل من المال، ولم يلزم منه تنقض، لأن الحل غير داخل في الجواب، فلا يلزم ثبوت الطلب، وبصير المعنى: كفاني قليل من المال عندي، ولم أطلب قليلاً من المال من أحد، فلا تنقض، لأن القليل الكافي غير القليل الذي لم يطلب. [و٣٦] فيدخل في التنزع على الخلاف، وفي نحو (كان زيد قائماً وكان عمرو قائماً)^(٤).

()

(١) ينظر مغني اللبيب ٦٦١ حيث نقل ابن هشام رأي الفارسي والكوفيين ونقل أبو حسان في التذكرة رأي الفارسي والمبرد في أن هذا البيت (ولم أطلب قليلاً من المال) من باب التنزع ينظر التذكرة ٣٤١.

(٢) وهو قول عمر رضي الله عنه كما نقل ذلك ابن هشام في المعنى ٣٣٨. وصهيبي بن سنان بن مالك ت ٣٨ هـ صحابي عربي حليل أسره الروم صغيراً فعرف بالرومي، شهد بدرًا وأحداً وغيرهما من المواقع وهو الذي نزل به قوله تعالى: على ما ذكره القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن عند تفسير الآية ٢٠٧ من سورة البقرة وهي (ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضات الله والله رؤوف بالعباد) وهذا القول لم يثبت عن عمر ولا عن النبي صلى الله عليه وسلم وينظر هذا القول: شرح التسهيل السفر الأول تكملة ١٠٥٧/٢ ووصف المباني ٣٦٠، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٨٨/٢.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المنتقى في شرح الإيضاح ٣٤٣/١ وما بعدها.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٦٦٠ وما بعده وشرح الرضي ٨٢/١ والإنصاف ٩٣/١ وتذكرة النحلة ٣٤١.

نائب الفاعل

قوله: (مفعول ما لم يسم فاعله) إذ أخرجه الشيخ عن الفاعل بقوله:
(على جهة قيامه به) وجب أن يتكلم عليه مستقلاً.

فقوله: (كل مفعول حذف فاعله) جنس، وخرج الحل والتميز والاستثناء، فإنها مشبهة، وليست مفعولة، قاله ركن الدين: ^(١) قوله: (وأقيم هو مقامه) أي وأقيم المفعول مقام الفاعل، يحترز من أن يبقى على ما كان عليه، كـ (ضربت زيداً) ومن أن لا يكون له مفعول، كاللزام على الخلاف.

وحذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه يكون لأحد أمور خمسة: إما للاختصار، أو لعدم العلم به، أو للإيهام والإيهام، إما لجلالته، أو لخفاسته، أو لخوف من تبعته أو بغضاً له أو غيره عليه ^(٢)، قل:

[٩٣] وإليك ذكر العنصرية إنشئ

أغفر عنهم من فم المتكلم ^(٣)

(١) ينظر الوافية في شرح الكعبة لركن الدين لاسردي ٥٧.

(٢) ينظر شرح التسهيل السمر الأول ٧٣/٢ - ٧٤، وينظر لتفصيل هذه الأمور التي ذكرها

الشارح شرح الفصل ٦٩/٢ - ٧٠، والمجم ٢٦٢/٢ وما بعدها.

(٣) لم أقف له على قائل أو مصدر.

أولكونه معلوماً كخلق الخلق، أو لتقويم السجع^(١) نحو: ﴿وَمَا أَحَدٌ عِندَهُ مِنْ نَفْثَةٍ يُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾.

قوله: (وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى فِعْلٍ يَفْعَلُ) فقوله: (فِعْلٍ) كناية عن الماضي في ضم أوله وكسر ما قبل آخره، و(يفعل) كناية عن المضارع في ضم أوله وفتح ما قبل آخره، وسيأتي تفصيله في بابه.

قوله: (ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت)^(٢) حاصله أن الفعل إن كان لازماً، لمحوكم زيد، وباب (كسب) وأخواتها، فالأكثرون لا يميزون بناءً للمفعول، لعدم ما يقوم مقام الفاعل، وأجازوه بعضهم قل القراء:^(٣) لا فاعل له كالمصدر، وقل الكسائي^(٤) فيه ضمير مجهول قائم مقام الفاعل، وإنما كان مجهولاً لأنه يحتمل أن يراد أحد ما يدل عليه الفعل من مصدر، أو ظرف مكان أو زمان، ولم تدل قرينة تدل على تعيينه وقل بعضهم فيه ضمير للمصدر، ومنه ما لا يصح فيه قيداً، إنما لا تصح إقامته، لأن ما عدا ما ذكر تصح إقامته، فقل: ولا يقع المفعول الثاني من باب (علمت).

(١) في شرح التسهيل السمر الأول ٢/٢١٢: أو إلى إصلاح النظم إذ لا يقل للقرآن سجع، وجعلت العبارة في الجمع: وإصلاح السجع نحو (مَنْ طَابَتْ سِرْبَتُهُ حَمِدَتْ سِيرَتُهُ) ويكون في غير القرآن ينظر الجمع ٢/٣٦٣.

(٢) الليل ٩٢/١٩ - ٢٠.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٢، وشرح الرضي ٨٣/١.

(٤) ينظر الجمع ٢/٣٧٠.

(٥) ينظر رأي الكسائي في الرضي ٨٣/١.

(ولا الثالث من باب أعلمت) الثالث من باب أعلمت هو الثاني من باب علمت، والذي زاد بسبب الهمزة، هو المفعول الأول وفيه تفصيل، وهو أن يقول: إن كان المفعول الثاني والثالث من (عَلِمْتُ) و(أعلمت) ظرفاً أو بحرف جر، أو جملة، لم تصح إقامته مطلقاً مع وجود المفعول به الصريح، وهو الأول من باب (علمت) والأول والثاني من باب (أعلمت) خلافاً للكوفيين^(١)، وإن كان مفعولاً به صريحاً، نحو (علمت زيدا قائماً) و(أعلمت زيدا عمراً قائماً) فمنع النحة مطلقاً، لأنه في الأصل خبرٌ للمبتدأ، وهو مسند، فلو أقيم مقام الفاعل لكان مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة وهو لا يصح، قل لجم الدين: ^(٢) فيما قالوه نظر لأن الشيء إذا كان مسنداً، أو مسنداً إليه بالنسبة إلى شيئين صح ذلك، كقولك (أعجبني ضرب زيدا عمراً) فأعجبني مسندٌ إلى ضرب، وضرب مسند إلى زيد، فهو مثل قولك مضاف ومضاف إليه بالنسبة إلى شيئين، كقولك (فرسٌ غلام زيد) وأجازه المتأخرون^(٣)، حيث لا يلتبس بالمبتدأ، وهو حيث يكون نكرة، لأن التنكير يدل على أنه خبر نحو (عَلِمَ زيدُ قائماً) وأما إذا التبس نحو (عَلِمَ زيدُ أخوك) لم يجوز وهو ضعيف، لأن اللبس منتفٍ مع بقاء كل من المفعولين في مركزه لأن الخبر مرتبته بعد المبتدأ، وإذا أقمته مقام الفاعل فليس من شرطه أن يلي الفعل، وإذا حصل ثم لبس، نحو (ضرب موسى عيسى) لم يجوز ثقله^(٤).

(١) ينظر المجموع ٢/ ٣٦٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ١/ ٨٣ - ٨٤.

(٣) ينظر المصدر السابق والمجموع ٢/ ٣٣ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المصنف ٢٢، وشرح الرضي ١/ ٨٤.

قوله: (والمفعول له) أي لا تصح إقامته، لأنه إن بقي منصوباً لم تصح إقامته، وإن زال النصب، فمن حقه أن يلي [ظا ٣٦] وتلحقه اللام وإلا بطل معناه، وأجزؤه بعضهم في الجرور لمفعوله:

[٩٤] يُغْضِي حَيْثُ وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَةٍ

فما يكلم إلا حين يتسم^(١)

وقيل: امتناعه، لأنه علة للفعل، ولا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه أولاً لأنه قد يكون علة لأفعل متعلقة نحو (ضربت، وأكرمت، وأعطيت إكراماً لزيد)، فإن أقمتها لم يصح، لأنه يؤدي إلى معمول بين عوامل، ولئن أقمته لبعضها كان تخصيصاً من غير تخصص^(٢).

قوله: (والمفعول معه [كذلك])^(٣) وإنما لم يقم لأنه مصلحب، والفعل إلى فاعله أخرج من مصلحبه، ولأنك إن أقمته مع حذف حرف العطف تغيرت المعية، وإن أقمته معها كان معطوفاً ولا معطوف عليه لأن الواو تفيد الانفصال، والفاعل كجزء من الفعل^(٤)، ولم يذكر الشيخ الحل

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١٧٩٢ / ٢، وله وللحرير الكناني (عمر بن عبد وهيب) في الأغاني ٢٦٣ / ١٥، ينظر شرح دهران الحماسة لعمرو زوقي ١٦٢٢، وشرح المفصل ٥٣٧، واللسان مائة (حزّن) ٨١٢ / ٢، ومغني اللبيب ٤٢١، وشرح شواهد المغني ٧٣٦ / ٢، وأوضح المسالك ١٤٦ / ٢.

الشاهد قوله: (من مهابة) فقوله من مهابة في موضع معمول له واسم ما لم يسم فاعله لأن المفعول له لا يقام مقام الفاعل، والتقدير ويغضى إعضاه حدث من مهابته، وأجاز الأخفش إلى أن الجر والجرور (من مهابة) نائب فاعل، مع اعتراجه أن (من) هنا للتعليل.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٢.

(٣) ما بين حاصرتين زائدة من الكافية الخلفية.

(٤) ينظر شرح الرضي ٨٤ / ١.

والتمييز والاستثناء، وباب (كان) قل ركن الدين: ^(١) إنما لم يذكرها لأنها قد جرت بقوله: (كل مفعول) لأنها مُشَبَّهَةٌ، وإذا لم تصح الإقامة في الصريح فبالأولى في المشبه به، وأما الحل والتمييز فلأن إقامتهما مما يجوز إضمارها وهولا يصح، ولأن الحل فضلة، ولو أقيم كان عملة، والتمييز جيء به لرفع الإبهام فإذا أقيم لم يرفع إبهاماً والظروف غير المتمكنة إقامتها تقتضي رفعها، وعدم تمكينها يقتضي نصبها، وأما خبر (كان) فعلته كعملة الثاني من مفعولي علمت، وأجاز الفراء إقامته نحو (كين أخوك) ^(٢) والكسائي أقام التمييز لأنه فاعل في الأصل نحو (طيب نفس) ^(٣).

قوله: (وإذا وجد المفعول به بعين له [نقوله ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في ديرة]) ^(٤)

شرح يبين ما يقام مقام الفاعل وهي خمسة، المفعول الصريح، وبحرف، والمتمكن من الزمان والمكان، والمصدر المختص، وقد أشار إليها بالأمثلة، وإنما صح إقامتها من دون غيرها لاستدعاء الفعل لها لأن كل فعل يستدعي مصدراً، إذ هو جزؤه وزماناً ومكاناً يقع فيهما، ومفعولاً به يقع عليه، إن كان متعلياً وأما الذي بحرف، فلأنه حرف بخلاف العرض،

(١) ينظر الواقعة ٥٨.

والعبارة عنده هي: ولم يذكر فعل والتمييز لأنهما لا يقعان مع الفاعل لأن يعلم من قوله (كل مفعول) حذف فاعله لأنها ليستا بمفعول وطبعاً لم يذكر ركن الدين الاستثناء.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢/٧٧ حيث نقل ابن مالك رأي الفراء، والمجموع ٢/٣٧١.

(٣) ينظر شرح الرضوي ١/٨٤ حيث نقل لرضي رأي الكسائي، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/٧٩.

(٤) ما بين حصرتين زيادة من الكتابة المحققة.

والمصاحبة والتمييز، والاستثناء منه بخلاف الأول، فإنه يستدعيها.

فإن قيل فيلزم إقلمة الحل مقامه لاستدعاء الفعل له، بسل لا بد لكل فعل منه، وجوابه أن قلة مجيئها في الكلام منعها من النيابة، وفي كلام الشيخ تفصيل، وهو أن تقول: المفعول به الصريح إن كان أن يتعدي بحرف جر، نحو (اخترت الرجل عمراً) فمنهـب الجمهور لا تصح إقلمته مع وجود ما أصله المتعدي بنفسه، وحكمه حكم المتعدي بحرف ظاهر، والظرف والمصدر، وقل بعضهم: لا فرق بينهما، فتقيم أيهما شئت مقام الفاعل، وإن كان أصله المتعدي بنفسه، فمنهـب البصريين^(١) لا يجوز إقلمة شيء منها مع وجوده، لاستدعاء الفعل له استدعاء مفيداً، بخلاف سائرهما، فإنه وإن استدعاء فليس بمفيد، وقيل الكوفيون والأخفش^(٢): إن إقلمته بالأولية لا الوجوب هيئته، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣) وبقرته عزّ وعلا: ﴿وَنُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ

(١) ينظر شرح الرضي ٨٤/١ وشرح شعور الذهب ١٨٩ وما بعدها شرح ابن عليل ٥٠٩/١ والمجمع ٢٦٩/٢ حيث أثبتوا رأي البصريين.

(٢) ينظر شرح ابن عليل ٥٠٩/١ وما بعدها. قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٧٦٧ (وأجاز ابن السراج نيابة النوي وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف نحو أن تقول: جلس عندك ومنهـب في هذه المسألة ضعيف وأجاز هو والكوفيون نيابة خبر المفعول به مع وجوده، ويقولهم أقول: إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب).

(٣) الجاثية ١٤/٢٥ وتلمهه: ﴿قل للذين أسوأ يغفروا لمن لا يرجون أيام الله (لـيجزى) قوماً بما كانوا يكسبون﴾.

قراءة العامة لـيجزى بالله على معنى لـيجزى الله يقرأ حمزة والكسائي وابن عامر (لـيجزى) بالنون على التعظيم، وقرا أبو جعفر والأخرج رشبة لـيجزى بياء مضمومة وفتح الزاي على الفعل المجهول وقوماً بالنصب، قل الكسائي معناه لـيجزى الجزاء قوماً (ينظر تفسير القرطبي سورة الجاثية ٧/٥٩٨٢ والسبعة في بقرات ٥٩٤ - ٥٩٥، والحجة في القراءات لابن زحمة ٦٦٠، والنشر ٣٧٢/٢، والبحر المحيط ٤٥/٨).

القيامة حكماً^(١). وبقوله:

[٩٥] ولو ولدت قفيرة جرو كلب

لُسبُ بذلك الجرو الكلاب^(٢)

فإنه أقام المفعول بحرف مع وجود لصريح، وتأوله البصريون^(٣)، أما الأيتان، فقبل المقام المصدر والمفعول منصوباً بفعل مقدر، وقبل المقام مفعول صريح حذف [٢٧] لدلالة الكلام عليه، وتقديره (ليجزى العذاب قوماً) ويخرج الطائر في حل كونه مكتوباً وأما البيت فقيل شاذ، وقيل انتصاب الكلاب بـ(ولدت) و(جرو كلب) منلحى^(٤)، والمقام إما بذلك أو مصدر تقديره (ولو ولدت الكلاب يا جرو كلب لست بذلك الجرو، أو لست السبب بذلك).

قوله: (فإن لم يكن فالجميع سواء) يعني إن لم يكن ثم مفعولاً به صريح، فالجور والمصدر، وأظرفان المخصصان سواء في إقامة أيهما

(١) الإسراء ١٧/١٣ وتمهيداً (وكل أسد أرميه حذره في صفه ويخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً).
وقرأ شيبه ومحمد بن السميع وروى أيضاً عن أبي جعفر (ويخرج) يضم الياء وفتح الراء على
(الفعل المجهول، والبقول (ويخرج) بوزن مضمومة وكسر الراء أي ويخرج لمخرج.
ينظر الجفيع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/٣٨٥، والبحر المحيط ٦/١٤.

(٢) البيت من البحر الوافر وهو لخرير في الظرفة ١/٣٣٧، وهو بلا نسبة في الخصائص ١/
٣٩٧، وشرح المفصل ٧٥/٧، لابن عيش، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢/٧٦،
وشرح الرصافي ١/٨٥، وجمع الموامع ٢/٣٦.

الشاهد فيه قوله: لسب بذلك الجرو الكلاب حيث يك الجار الجور من فاعل سب مع
وجود المفعول به وهو كلاباً وقد وردت شواهد من آيات وأبيات أخرى أثبتتها الكوفيون
والأخفش وتأولها البصريون وحملوها على ضرورة أو الشذوذ ولي ذلك مقل.

(٣) ينظر الجمع ٢/٣٦٥.

(٤) أسند ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٢/٧٧ هذا الرأي لابن با شاذ.

شئت مقام الفاعل^(١) نحو (سير بزيد يوم الجمعة أمام الأمير سيراً شديداً) فأي واحد أقمته مقام الفاعل رفعتة ونصبت ما سواء من غير ترتيب، إلا أن يُقدم ما أقمته إلى جانب الفعل، وقبل الأولى الترتيب على ما رتب في التمثيل، وقدم ابن عصفور^(٢) المصدر لقوة دلالة على الفعل، وبعضهم الجرور^(٣)، لأنه مفعول به، لكن بواسطة، وبعضهم الظروف للضرورة الفعل لها، وقيل ما اهتم المتكلم^(٤) بشأه فالأولى تقديمه.

قوله: (والأول من باب أعطيت أولى من الثاني) يعني من ما ليس من أفعال المبتدأ والخبر، وإنما كان الأول أولى، لأنه فاعل في المعنى من حيث إنه آخذ، والثاني مفعول من حيث أنه مأخوذ^(٥)، واشترط بعضهم أنه إذا التبس بغير الأول نحو (أعطيت الجارية العبد)، (وموسى عيسى) (وزيداً عمراً) وما شاكل ذلك وأما على مذهب الفراء وابن كيسان^(٦)، فلا يصح إقلمة الثاني، لأنه عندهما منتصب بفعل مقدر، أي وقيل: درهماً.

مسألة: مركبة من الفعل المبني للمفعول، ومن اسم المفعول الجاري عليه أربعة أوجه: الأول (أعطي المعطي ألفاً مئة) بنصب ألفاً ومئة، فالمعطي فاعل لأعطي، ومئة مفعوله الثاني، وفاعل المعطي مضمرة فيه،

(١) قل الرضي ٨٥/١ (والأكثر على أنه إذا فُتِحَ للمفعول به تساوت البواقي في الياقة، ولم يفضل بعضها بعضاً).

(٢) ينظر رأي ابن عصفور في الجمع ٣٦٩/٢.

(٣) ينظر الجمع ٣٦٩/٢، قل وعليه ابن معط.

(٤) ينظر شرح الرضي ٨٥/١ وأعبارة مفعولة عن لرضي بتصريف.

(٥) ينظر شرح الرضي ٨٥/١.

(٦) ينظر الجمع ٣٧٠/٢.

والفأ مفعوله الثاني، الثاني (أعطي بلعطي ألف مئة) برفعها فالف فاعل المعطي ومئة فاعل أعطى، وبلعطي مفعول أعطى، وبه مفعول المعطي.

الثالث: (أعطي بلعطي ألف مئة) بنصب ألف ورفع مئة فمئة فاعل أعطى، وبلعطي مفعوله الثاني، وفاعل المعطي مضمرة فيه، ومفعوله ألف.

الرابع: (أعطي المعطي به ألف مئة) برفع ألف، ونصب مئة، فللعطي فاعل أعطى، ومفعوله الثاني مئة، وألف فاعل المعطي وبه مفعوله الثاني، وهكذا في المتعدي إلى ثلاثة محو: أعلم فللعلم به (زيد أخاه عبد الله غلامه) وضابطه، أن مفاعيل المعلم تكون بعده حتى تسبق منها، لأن الألف واللام للصلة واسم المفعول ومفعولاته صلة (أل) وهي برمتها مفعول واحد لـ (أعلم) وبقي مفاعيله بعدها.

المبتدأ والخبر

قوله: (ومنها) يعني المرفوعات. قوله: (المبتدأ والخبر) اختلف في علمهما، فمنع الجمهور، أنه أمر معنوي، وهو الابتداء^(١)، وحقيقته اهتمامك بالشئ قبل ذكره، وجعلك له أولاً لثان، ذلك الثاني حديث عنه، واختار المبرد^(٢) والزنجشري^(٣) أنه مجرد عما عن العوامل اللفظية، وقيل: لفظي، لقل بعض الكوفيين^(٤): المبتدأ رفع الخبر، والعائد رفع المبتدأ، وقل الكسائي والقراء^(٥): **يرفع كل واحد منهما صاحبه** نحو قوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ نِجْمٍ﴾^(٦) فإن تدعوا نصب (أيما) وأيما جزم تدعوا، وقيل لفظي ومعنوي، وهو أن الابتداء رفع الابتداء للمبتدأ والمبتدأ جميعاً رفعاً الخبر، وقيل الابتداء رفع المبتدأ، والمبتدأ رفع الخبر^(٧) [ظ ٢٧]

قوله: (المبتدأ هو الاسم المجرد) أعلم أن المبتدأ مشترك بين ماهيتين

(١) ينظر الإنصاف ٤٤/١ وما بعده وشرح ابن عقيل ٢٠٠/١ - ٢٠١، والجمع ٣/٢ - ٧.

(٢) ينظر المقتضب ١٣٦/٤، وشرح التسهيل سفر الأول.

(٣) ينظر المفصل ٣٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٧٠/١.

(٥) ينظر الإنصاف ٤٥/١، وشرح المفصل ٨٣/٨.

(٦) الإسراء ١٧/١١٠، ونعمه: ﴿قُلْ ادْعُوا إِلَهَ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّ مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْاسْمَاءُ

الْحُسْنَى...﴾.

(٧) ينظر الإنصاف ٤٦/١ - ٤٧.

المستند والمحرر _____ النجم الثاقب
مختلفتين، وهما المسند والمسند إليه والصفة، فلا يمكن أحدهما جميعاً، إلا
بذكر لفظ أحدهما في الماهية كما فعل الشيخ وقدم منهما ما هو الأكثر
في كلامهم.

قوله: (الاسم): جنس للحد قوله: (المجرد عن العوامل اللفظية)
خرج اسم (إن) و(كان) والأول من باب (علمت) وقيد باللفظية، احترازاً
عن المعنوية، فإنه لا يتجرد عنها، وفي هذا إشارة إلى أن العامل
عنده معنوي^(١).

قوله: (مسنداً إليه) خرج ما لا إسناد فيه، كالأعداد والتعداد
والتهجي، والخبر لأنه مسند

قوله: (والصفة) يعني المشتقة، وهي اسم الفاعل والمفعول، والصفة
المشبهة^(٢)، نحو (أقائم الزيدان) و(أمضروب الزيدان) و(أحسن الزيدان).

قوله: (الواقعة بعد حرف النفي) استدرکها بلفظها، لأنها قد خرجت
بقوله: (مسنداً إليه) وقيدها بحرف النفي وألف الاستفهام، لأنها لا تكون
مبتدأ إلا معها، خلافاً للكوفيين والأخفش^(٣)، وإنما قل: (حرف النفي)
ليعم حروفه كلها، وقيل يسمع منها إلا (ما) وزاد بعضهم (غير) نحو:

(١) ينظر شرح المصنف ٣٣، وشرح الرضي ٨٦/١ ٨٧.

(٢) ينظر شرح الرضي ٨٦/١.

(٣) قل الرضي في ٨٧/١ والأخفش والكوفيون جرّزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها
من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي، ينظر شرح ابن عقيل ١٩٢/١ وما بعدها.

[٩٧] غير مأسوف على زمن

ينقضسي بـلظم والحزن^(١)

وقل: (ألف استفهام) ولم يقل (حرف الاستفهام) لأنه لم يسمع إلا في الهمزة وبعضهم قلس عليها (هل).

قوله: (رافعة لظاهرة)، يحتز من أن ترفع ضميراً مستتراً نحو (أقالمان الزيدان) و(أقائمون الزيدون)، و(أقالمان هما) و(أقائمون هم) فإنها خبر وما بعدها المبتدأ^(٢) وفاعلها مستتر فيها، ومراده بالظاهر، ما كان غير مضمّر مستتر، سواء كان ظاهراً أو مضمراً نحو (أقالم الزيدان) و(أقالم أنتم) لأن مراده الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي، وإلا ورد عليه، نحو (أقالم أنتم)، وقد اعترض حله بأن قيل: كان الأولى أن يقول: الاسم وما في تأويله، ليندخل (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)^(٣) و﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾^(٤) وتقول المجرور أو ما في حكمه ليندخل ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٥) و(بحسبك زيد) وتقول: رافعة لغير ضمير مستتر ليندخل (أقالم أنتم) لأنه مثل

(١) البيت من البحر المنجد وهو لأبي نواس كما سبه ابن هشام في المغني ٢١١، وينظر أمالي ابن الحاجب ٢/ ٣٣٧، وشرح الرضي ١/ ٨٧، وتذكرة النحاة ١٧١ - ٣٦٦، وجمع الهوامع ٢/ ٦، وخزانة الأدب ١/ ٣٤٥.

والتمثيل فيه هو قوله: (غير مأسوف على زمن) حيث استغنى بنائب الفاعل وهو المجرور والمجرور عن الخبر وكأنه قل: ما مأسوف على زمن حيث أجرى (غير) مجرى حرف النفي والبيت جيء به للتمثيل لا للاستشهاد لأن قائله لا يستشهد به.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٣، وشر الرضي ١/ ٨٦ - ٨٧، وشرح شذور الذهب ٢٠٩.

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ٤٤ وهو مروي عنه (لا أن تراه) بدل خير من أن تراه ١٠٢، وشرح الرضي ٨٦/ ٨، وشرح شذور الذهب ٤٢ - ٤٣ - ٢٠٧، ومغني اللبيب ٥٥٩ - ٧٧٢ - ٨٣٩.

(٤) البقرة ٦/ ٢، وعلمها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٥) آل عمران ٦٢/ ٣، وعلمها: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَزِيزٌ الْحَكِيمُ﴾.

(أقائم الزيدان).

قوله: (مثل: زيد قائم) مثل المبتدأ الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه و(ما قائم الزيدان) للمبتدأ الذي هو صفة رافعة لظاهر واقع بعد حرف النفي، و(أقائم الزيدان) للذي هو صفة واقعة بعد ألف الاستفهام.

قوله: (لأن طابقت مفرداً، جاز الأسران) يعني أنها إذا طابقت مفرداً مثل (أقائم زيد) جاز أن يكون مبتدأ، وما بعدها فاعلها سداً مسد الخبر، وأن يكون خبراً وما بعدها المبتدأ، وفاعلها ضمير مستتر فيها، واحترز بمفرد من أن يطابق مثني، ومجموعاً فإنها لا تكون إلا خبراً، لأنها إذا ثنيت وجمعت، ضعف شبهها بالفعل فيضعف رفعها للفاعل المنفصل، ويكون مبتدأ وهي خبره وفاعلها مستتر لا يبرز إلا إذا أخر على غير من هوله، نحو (غلامٌ هند قائمٌ هي) وبعضهم أجاز أن تكون مبتدأ على لغة (أكلوني البراغيث) قل السيد شرف الدين: قيل للمصنف كيف تجوز لها الوجهين إذا طابقت مفرداً [٢٨] وأنتم لم تحكموا لها بالابتداء، حيث لا تطابق إلا لضرورة، وقد زالت هنا فرجع عن ذلك وقد في الأمالي: ^(١) هي خبر لا غير، وإن لم تطابق فهي المذكورة في الحد نحو (أقائم الزيدان) و(أقائم أنتم) و(أقائم الزيدون) و(أقائم أنتم) فذهب الجمهور ^(٢) إلى أنها مبتدأ، وفاعلها سد مسد الخبر لا خبر لها، لأنها لو جعلناها خبراً وما بعدها المبتدأ لم يصح لعدم المطابقة، رفعت ظاهراً

(١) ينظر الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤٥٩/٢.

(٢) ينظر شرح ابن عفيف ١٨٩/١ وما بعدها.

أو ضميراً منفصلاً، ومنع الكوفيون رفعها المنفصل، لوجوب استتاره كما في الفعل^(١) وضعف قولهم إذا أخرت الصفة على غير من هي له نحو:

[٩٧] خيلني ما واف بعهدني أنتما

إذا لم تكونا لي على من أقاطم^(٢)

وذهب الرازي^(٣)، والإمام يحيى بن حمزة^(٤) إلى أنها الخبر، وما بعدها المبتدأ مطلقاً سواء طابقت أم لم تطابق لأنها مسندة في المعنى فلوابتدئ بها كانت مسنداً إليها وهو لا يصح، وإنما أفردت لأنها وقعت موقفاً هو بالفعل أخص، لأن أصل النفي والاستفهام للفعل، فلما دخل في الصفة أفردت لمشابهة الفعل.

قوله: (والخبر هو المجرّد المسند) وإنما قل المسند ولم يقل الاسم، لأنه يكون اسماً وغيره. خرجت العوامل اللفظية و(المسند) خرج ما لا إسناد فيه، كالاعداد والتعداد وما كان مسنداً إليه، كالمبتدأ والفاعل والمغاير

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٩٤ وما بعده ومعي اللبيب ٧٣٣، والجمع ٦/ ٢.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في المعنى ٧٣٣، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٨٩٨ وينظر شرح التسهيل السمر الأول ١/ ٣٦٦، وشرح شلور النصب ٢٠٧، وشرح قطر النسي ١٢١، وجمع الفوائد ٦/ ٢.

والشاهد فيه قوله: (ما واف أنتما) حيث رفع الوصف واف ضميراً منفصلاً على أنه فاعل أغنى عن الخبر لكونه معتمداً على حرف اسمي (ما)، ولا يجوز جعل هذا الضمير مبتدأ والوصف خبراً عنه لئلا يلزم الإخبار باللفرد وهو واف عن المثني وهو أنتما وذلك لا يجره أحد من العلماء.

(٣) الرازي الإمام فخر الدين محمود بن عمر الرزي ولد سنة ٥٥٤هـ وتوفي ٦٠٦هـ من أشهر تصانيفه التفسير الكبير المشهور وغيره في مختلف أقسام الشريعة، وصنف في النحو: شرح المفصل ينظر ترجمته في الأعلام ٦/ ٣٦٣.

(٤) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهري اصطلاحية شرح المقدمة الكلية ٢٠٦.

سنداً وحراً _____ التبعيد الثاني

للصفة المذكورة، يعني التي أدخلت في المبتدأ، لأنها تجرده مستقلة، وكان الأولى أن يقول المسند إلى المبتدأ ليسم من الاستثناء، ولثلا يرد عليه ما أسند إلى الفاعل نحو (قام ويقوم زيد).

قوله: (وأصل المبتدأ التقديم) وذلك لأنه محكوم عليه، والخبر محكوم به، ومعرفة المحكوم عليه يجب تقديمها لتحكم بها على متحقق فإن قيل: فيلزم على هذا تقدم الفاعل على فعله، وجوابه أنه عامل فيه، والعامل يتقدم على المعمول، وإنما اعتبر تقديم الأمر اللفظي وهو العامل على الأمر المعنوي، وهو المحكوم عليه لأنه طارئ عليه، وللطارئ حظ الطرود، لأنه لو أخر التبس بالمبتدأ والخبر.

قوله: (ومن ثم جاز ((في داره زيد)) يعني لما كان أصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة، لأنه وإن عد فيه الضمير إلى غير مذكور لفظاً فرتبته التقديم^(١).

قول: (وامتنع ((صاحبها في الدار)) وذلك لأن الضمير الذي في المبتدأ، وهو صاحبها، عاد إلى غير متقدم، لفظاً ورتبة، فلو قلت (في الدار صاحبها) صحت.

مسوغات الابتداء بالنكرة

قوله: (وقد يكون المبتدأ نكرة) قد للتقليل، لأن أصله أن يكون معرفة، لأنه طريق إلى معرفة الفالقة، وإذا لم يعرف في نفسه، فأنحرى أن لا

(١) بطر شرح المصنف ٣٣، وشرح الرصبي ٨٨/١ وشرح ابن عقيل ٢٨٨/١ وما بعدها.



التجديد الثاني ————— ابتدأ والخبر
يعرف خبره، قل المصنف: ^(١) وإنما جاز في الفاعل أن يكون نكرة مع أنه
محكوم عليه لأنه لوجوب تقدم فعله صار كالمتخصص، قل بحكم الدين: ^(٢)
ذلك وهم لأنه إذا لم يتخصص إلا بالحكم، كان بغير الحكم غير
متخصص، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته، وقد قل: إن
الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، وما أحسن قول ابن
الدهان: ^(٣) إذا حصلت الفائدة فلخبر عن أي نكرة شئت وأما الخبر فمن
شرطه أن يكون مجهولاً، لأنه محط الفائدة، فلا يقل (السماة فوقنا،
والأرض تحتنا)، إلا إذا قدر شخص لا يعلم ذلك وأما نحو: (الله ربنا،
ومحمد [٢٨] نبينا) فالمراد إما التعظيم والإقرار لا الإخبار، وإن كانت
صورته صورة الإخبار، وإما الرد على منكري الوجدانية والنبوة، وإخبار
أن المتكلم ليس مثلهم.

قوله: (إذا تخصصت بوجه ما) وذلك لأن التخصص قريب من



وسيبيويه^(١) ذكر أن المبتدأ يكون نكرة متى أفادت فمضى حصلت الفائدة
فأخبر عن أي نكرة شئت، قل الوالد وأن أذكر هذه الستة التي ذكر،
وإدخل فيها ما أمكن دحوله مما ذكر غيره، وما بقي فحصر سيبويه
قد أغنى.

الأول قوله: «ولعبد مؤمن خير من مشرك»^(٢) ومراده به الوصف، ويدخل
في هذا الوجه خمسة أوجه ذكر الصفة، والموصوف معاً نحو: «ولعبد مؤمن
خير من مشرك» وحذف الصفة دون الموصوف نحو: (السمن منوان
بدرهم)^(٣) أي منه قل:

[٩٧] وما برح الواشون حتى ارتقوا بنا

وحتى قلوب عن قلوب صوارف^(٤)

(١) وحصر سيبويه الإشهاد بالنكرة متى أفادت دون أن يحصر المواضع لذلك، ينظر

أي منا ومنهم، وحذف الموصوف دون الصفة نحو: (ضعيف [علاء])^(١)
بقرملة) أي رجل ضعيف، وشبه الوصف، نحو (أمر بمعروف صدقة)^(٢)
والوصف المعنوي، وهو التصغير نحو (رجل قائم) كأنك قلت
(رجل حقير).

الثاني قوله: (أرجل في الدار أم امرأة) ومراد الاستفهام عن
التعيين، لأنه لا يسأل حتى يكون قد علم أحدهما، ويدخل فيه أربعة:
الاستفهام المطلق نحو (أرجل في الدار) ؟ وجواب الاستفهام نحو (رجل) في
جواب (من عندك) والتفصيل مع (أما) ومع غيرها نحو (أما رجل فقائم)
(وأما رجل فقاعد) ونحو:

[٩٩] فَيَوْمٌ عَلِيَا وَيَوْمٌ لَسَا

وَيَوْمٌ نُسَيْبُهُ وَيَوْمٌ نُسَيْرٌ^(٣)

الثالث قوله: (ما أحدٌ غير منك)، ومراد العموم، لأن الشيء إذا عمَّ
اشتهر وعرف، أو قلت نظائره واتخذ فأشبه المعرفة، ويدخل فيه النكرة

(١) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيهما السبق وهي ثابتة عند جميع من روى هذا المثل، القرملة
نبات وقيل شجر صغار صعب لا شوك له، وأحدته قرملة ويضرب هذا المثل لمن يستعين
بمن لا دفع له ويأخذ منه ينظر جمهرة الأمثل ١/ ٤٦٦، وجمع الأمثل ١/ ٣٨٨، واللسان صلاة
(قرملة) ٥/ ٣٦٠٧، وجمع ٢/ ٢٩.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٥/ ١٦٧.

(٣) البيت من البحر المتفرد، وهو للنمر بن تولى في ديوانه ٣٤٧، وينظر الكتاب ١/ ٨٦
وحمل البحر ١٣٣، وأمالى ابن الخليل ٢/ ٧٢٩، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٣٩٨،
وجمع المواع ٢/ ٣٠.

والشاهد فيه قوله: (فيوم عليا ويوم لسا) حيث ابتداء بالنكرة المفضة في مقام التثنية حيث
عطف يوم الثاني على يوم الأول قل سيره، محمله من العرب ينشدونه يرددونه نساءً فيه
وسر فيه على حذف.

التي يراد بها العموم، ولا نفى نحو (ثمرة خير من جرارة)^(١) والإيهام نحو: (ما أحسن زيدا) في قول سيويه^(٢)، والتعجب عند رؤية شجرة (شجرة سجدت)، وكذلك (حصاة سجت)^(٣) وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط، أما أسماء الاستفهام، ففيها خلاف، الجمهور على أنها مبتدأ ما بعدها الخبر، ومنهم من قل: ما بعدها سلا مسد الخبر، وأما أسماء الشرط فقليل: إنها مبتدأ، وشرطها وجزاؤها خبر واحد^(٤) وقيل مع شرطها مبتدأ، والجزء خبر وحده، وقيل إنها وشرطها وجزاؤها مبتدأ ولا خبر، بل الشرط والجزء سلا مسد.

الرابع قوله: (شرأهراً ذا ناب)^(٥) ومثله:

(١٠٠) [قدر أحلك ذا الجيز وقدر]

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن هذا القول لا يرد شمس رضي الله عنه، والأصح أنه لعمر بن الخطيب رضي الله عنه. أخرجه الإمام مالك في الموطأ في باب: فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم من كتاب الحج ١١٦/١ والرواية عندنا لثمرة.

(٢) ينظر الكتاب ٨٧/١ وشرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي ٨٩/١ ومغني اللبيب ٦٠٩ - ٦١٣.

(٣) ينظر هذه الأمثلة في شرح التسهيل السفر الأول ٣٩٦/١، والمجمع ٣٠/٢.

(٤) ينظر شرح الرضي ٩٠/١.

(٥) ينظر لهذا المثل والكتاب ٣٢٩/١، ومجمع لأمتل ٥١٧/١، وشرح ابن عليل ٢٢٦/١، والمجمع ٢٩/٢، واللسان مائة (هر) ٤٦٥٠/١، وهو يضرب في ظهور أميرات الشر وغايله.

(٦) هذا البيت من البحر الكهل، وهو لمؤرج السلمي، وعجزه: وأبي مالك ذو الجيز بدار

ينظر أمالي ابن الشجري ٣٧/٢، وشرح المفصل ٣٦/٣، وأمالي ابن الخياط ٦٠٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٠٠/١، ومغني اللبيب ٦٠٩، وشرح شواهد المغني ٨٦/٢، وخزامة الأدب ٤٦٧/٤ - ٤٦٨.

والشاهد فيه قوله: (قدر أحلك ذا الجيز) أي ما أحلك ذا الجيز إلا قدر، وهو إنما يخص لأنه بمعنى الماعل والماعل يجوز أن يكون نكرة.

وقولهم: (مأرب لا حفاوة أقدمه) ^(١) و(مهم أقدمه) ^(٢) وإنما تخصص لأنه في معنى الفاعل، والفاعل يجوز أن يكون نكرة لأن تقديره: (ما أمر ذا ناب إلا شر) و(ما أحلك ذا الهجاز إلا ندر) و(ما جاء بك إلا مأرب) و(ما أقدمه إلا مهم) واعترضه السكاكي ^(٣) بأنه إذا كان في معنى الفاعل أفاد الحصر، وذلك غير صحيح، فإنه قد يهر من الخير كما يهر من الشر، وجعله من الوصف المقدر، كأنه في معنى شر عظيم. [و٢٩]

الخامس قوله: (في الدار رجل) ومثله، (تحت رأسي سرج) و(على ابنة درع) والمراد به كل ظرف كان خبراً لنكرة فإنه يجب تقديم الظرف، ويجوز الابتداء بنكرة، لأنه لا يجوز عمل الجار والمجرور بغير اعتماد وذهب الكوفيون ^(٤) إلى أن الظرف ومحوه عاملان في المرفوع، وارتفاعه على الفاعلية، وأجاز الأخفش ^(٥) أن يكون مبتدأ كمنذهب سيويه ^(٦) وفاعلاً كمنذهب الكوفيين...

السادس قوله: (سلام عليكم) ^(٧) وهو كل ما كان دعاء له، أو عليه

(١) يروى هذا المثل كما في لسان العرب منذر (أرب) (ملوية لا حفاوة). ومعناه أي إنما بك حاجة لا تحفياً بي. ينظر مجمع الأمثل ٣٣/٢٠ - ٣٤.

(٢) يروى (أمرأ أقدم من الحرب) ينظر شرح الرضي ٩١/١.

(٣) السكاكي: وهو سكان بن مروان بن خبيب بن يحيى المصمودي. ينظر تاريخ علماء الأندلس ٢٣٠/١، وبغية الوعاة ٥٩٢/١.

(٤) للمتصوّل: ينظر الإنصاف ٥١/١ وما بعده مسألة ٦ - ٣ في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور له، ومغني اللبيب ٦٠٩ وما بعده، وشرح الرضي ٩٠/١، وشرح المفصل ١/٨٦ و ٨٧ وشرح التسهيل السفر الأول ٣٩٦/١ وما بعده.

(٥) ينظر الإنصاف ٥١/١.

(٦) ينظر الكتاب ٥٦/١.

(٧) في الكافية المحققة (عليك).

كـ(سلام عليه) و(ويل له).

[١٠١] _____ فَرَّبْ لَأَفْوَاهِ الْوَشَّةِ وَجَنْدِلْ^(١)

تخصيص لنسبته، إلى الفاعل، فهو في معنى المضاف، لأن الأصل سلمت سلامي ثم سلمت سلاماً ثم سلام)، حذفت الإضافة للاختصار، فانتصب ثم حذف الفعل أيضاً للاختصار، ثم عدل إلى الرفع ليفيد الاستمرار في كل وقت، لأنه إذا كان منصوباً كان في معنى الفعل^(٢)، ولهذا قيل: إن سلام إبراهيم عليهم أئبغ من سلام الملائكة، حيث قالوا (سلاماً) بالنصب، فقل (سلام) بالرفع، وكذلك (ويل له) لأن أصله (هلك ويلاً) أي هلاكاً فرفع بعد حذف الفعل لإزالة الحدث^(٣)، وإفالة الاستمرار. قل الوليد^(٤) ويلزم على هذا التعليل جواز الابتداء بكل مصدر، وإن لم يكن دعاء له ولا عليه نحو (ضرب زيد) وعجب لك) ومفهوم كلام النحلة قصر ذلك على الدعاء وجوابه بأنه كثير في الدعاء فقصر عليه، والله أعلم. وقد عدوا من وجوه التخصيص النكرة المعطوفة

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٣، والمتنصب ٢/ ٢٢٢، وشرح الفصل ١/ ١٢٢، وشرح التسهيل السر الأول ١/ ٣٩٩، وجمع الموامع ٣/ ١٣٠.

ومصدره.

لقد ألب الواشون ألباً ليهم

والشاهد فيه قوله: (فترب) حيث ربح الابتداء، وهو نكرة لما فيه من معنى المصوب و (لأفواه) هو خبر المبتدأ النكرة (ترب).

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي ١/ ٩١.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/ ٩١ والعلوة مقولة بتصرف.

(٤) الوليد محمد التميمي النحوي المصري مشهور بولاد مات سنة ٢٦٣ هـ لارم تلميذ الخليل المهدي ثم الخليل نفسه، ينظر بركة الوعة ٢/ ٣٦٨.

على متخصص نحو: (زيد ورجل قائمان) و﴿ثَوْنٌ مَعْرُوفٌ وَمَقْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ﴾^(١) والنكرة المعطوف عليها متخصص، نحو: (رجل وزيد قائمان) والنكرة التي بعد واوالحل، نحو: ﴿وَصَلَحَةُ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾^(٢) والتي بعد فاء الجزاء نحو: ﴿إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَقَيْرٌ فِي الرِّبْلِ﴾^(٣) والتي بعد (لولا) نحو: [١٠٢] لولا اصطبل لأوى كل ذي مقة

حين استقلت مطيلاً للظعن^(٤)

والتي بعد لام الابتداء نحو: (لرجل قادم) والتي خبرها جملة متقدمة نحو: (قام أبو رجل).

الخبير يكون جملة

قوله: (والخبير قد يكون جملة) (قد) للتقليل، لأن أصل الخبر الإفساد

(١) البقرة ٢/٢٣٣ من سورة البقرة وثمناها: ﴿ثَوْنٌ مَعْرُوفٌ وَمَعْمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا إِلَى اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ حَلِيمٍ﴾.

(٢) آل عمران ٣/١٥٤.

(٣) ينظر هذا المثل في اللسان ملة عبر ٤/٣٨٥، ونسرح ابن عقيل ١/٢٢٥، وجمع الأمثال للميداني ١/٢٥، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١/٨١، ويروى: إن ذهب العير فعير في الربل ويروى: إن هلك عير فعير الربل ويضرب في الرضا بالخضر ونسيان العالبيه وينظر الجمع ٢/٣٦.

(٤) البيت من البحر السيط وهو بلا سبة ل شرح ابن عقيل ١/٢٢٤، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/٣٩٩، وأوضح المسالك ١/٢٠٤، والمفصل النحوي ١/٥٣٢، وجمع المواع ٢/٣٠.

والشاهد فيه قوله: (اصطبل) فإنه مبتدأ مع كونه نكرة والمسوخ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد لولا وخبره محذوف وجوب تقديمه موجود.

مضى مقة حب على وزن فعلة كجدة والباء بهما عرض عن فاء الكلمة وهي الواو وهذا علق، ووثق مقة والمقة الهبة وفي اسك ومن يحن، مثل وثق يثق ١/٤٩٢٧.

لأن المفرد قبل المركب، وجاز وضع الجملة خبراً لأنها تفيد مثل ما يفيد المفرد^(١).

قوله: (مثل: زيد أبوه قائم وزيد قائم أبوه) مثل مثلاً في الجملة الاسمية، ومثلاً في الجملة الفعلية، وفيه تقسيم وهو أن الخبر يكون مفرداً جليداً، نحو (زيد أخوك) ومشتقاً كاسم لفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، نحو (زيد ضارب) و(عمر ومضروب) و(بكر حسن) وجملة اسمية، نحو (زيد أبوه قائم) وفعلية، نحو (زيد قائم أبوه) وحرفية، نحو (زيد في السدار) وظرفية، نحو (زيد عندك) وجملة إنشائية، نحو (زيداً ضربه) و(زيد إن تعطيه يشكرك) فمنع بعضهم أن تكون خبراً^(٢) وأجازها الأكثر بتقدير القول، ومنهم من قل: لا حاجة إليه لكثرة في القرآن، نحو: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا فَيَسْأَلُونَ عَنْهُمْ سَبِيلَنَا﴾^(٣) ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ﴾^(٤) ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَوْفَتْ وَجُوهُهُمْ﴾^(٥) إلى غير ذلك.

قوله: (ولابد من عائد) يعني في الخبر، يرجع إلى المبتدأ سواء كان ظاهراً أو مستتراً، وإنما اشترط الضمير لأن الخبر أجني عن المبتدأ، فأتى بالضمير العائد إلى المبتدأ ليربط بينهم وتحصل الفائدة وإنما قل: ولا بد من عائد ولم يقل: ولا بد من ضمير، لأن العائد أربعة أشياء:

(١) ينظر شرح المصنف ٢٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ١/ ٩١ وقد نقل الرضي رأي بعض الكوفيين.

(٣) العنكبوت ٢٩/ ٦٩ وتعلمها: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا فَيَسْأَلُونَ عَنْهُمْ سَبِيلَنَا وَإِنْ لَمْ نَجِدْ لَهُمْ سَبِيلًا﴾.

(٤) العنكبوت ٢٩/ ٩ وتعلمها: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾.

(٥) آل عمران ٣/ ١٠٦ وتعلمها: ﴿يَوْمَ نَبْهَضُ وَجُوهُهُمْ وَتُرْجَى وَجُوهُهُمْ فَلَمَّا ذُكِّرُوا بِمَا كَانُوا فِي يَوْمِ ذَلِكَ لَا تَكْفُرُ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَلَوْفَرَّا الْعَذَابَ مَا كُنْتُمْ لَكَفَرُونَ﴾.

الأول: الضمير نحو: (زيد ضربته، وزيد قائم، وزيد قائم أبوه).

الثاني: الإشارة إلى المبتدأ، نحو: ﴿وَلَيْسَ الْمُتَّقَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(١)، ﴿الْم﴾^(٢)، ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾^(٣) على أنه اسم للسورة [ظ ٢٩]

الثالث: تكرير لفظ المبتدأ، نحو: ﴿الْحَالَةَ، مَا الْحَالَةَ﴾^(٤)، ﴿الْقَارِعَةَ، مَا الْقَارِعَةَ﴾^(٥) وأكثر ما يكون في مواضع التعظيم، والتهويل، وأما تكرير معناه، نحو: (زيد جاءه أبو محمد)، فلجازه الأخفش^(٦)، ومنعه الأكثرون.

الرابع: العموم، نحو (نعم الرجل زيد) وأما ما يحتاج من الأخبار إلى العائد فإن كان الخبر مفرداً مشتقاً فلا بد من عائد نحو (زيد قائم) والمراد بالمشتق ما يصح أن يعمل فيلحقه أسماء الزمان والمكان، والآلة، والصفة غير المشبهة، وإن كان جامداً، نحو: (زيد أبوك) فلا يحتاج إلى عائد، وأوجب الكوفيون^(٧) العائد، ويقدرونه بالمشتق، أي والدك أو شقيقك في (زيد أخوك) وإن كان ظرفاً، فلا بد من عائد سواء قيل: إنه يتعلق بمفرد أو بفعل، وعائد ضمير فاعل مستتر، وإن كان جملة، فإن كانت هي المبتدأ في المعنى، لم يحتاج إلى عائد لضمير الشأن، و(نعم الرجل زيد) في أحد القولين وإن لم، فلا بد من عائد.

(١) الأعراف ٢٦/٧ ونحوها: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتَكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

(٢) البقرة ١/٢ - ٢ ونحوها: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

(٣) الحاقة ١/٦٩.

(٤) القارعة ١/١٠١.

(٥) ينظر شرح الرضي ٩٢/١.

(٦) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٩، ١/٦٥، وشرح المصنف ٩٧-٩٢.

قوله: (وقد يحذف) يعني عائد الجملة، وفيه تفصيل، إن كان في مفرد أو ظرف لم يحذف لأنه فاعل، وإن كان في جملة، فإن كان مرفوعاً لم يحذف، سواء كان مبتدأ أو فاعلاً، إلا في نحو (زيد ما قام وقعد إلا هو) فإنه حذف الأول لدلالة الثاني عليه، وأجاز بعضهم حذف العائد المبتدأ نحو:

[١٠٣] إن يقتلوك فهن قتلنكم لم يكس

عز عليك ورب قتل عل^(١)

أي هو عار، وإن كان منصوباً مفصلاً لم يحذف، نحو (زيد ما ضربت إلا إياه) فإنه حذف العائدين لدلالة الآخر عليه، وإن كان متصلاً فإن كان بفعل غير متصرف، أو ناقص أو مشبه لم يحذف، نحو (زيد ما أحسنه) و(زيد كأنه أسد) و(القائم كأنه زيد) وإن كان غير ذلك وهو الفاعل المتصرف، فمنع الجمهور حذفه مطلقاً^(٢)، وأجازه هشام^(٣) مطلقاً نحو ﴿وكنأ وعد الله الحنسي﴾^(٤) وقال بعضهم: إن لزم منه إعمال الفعل

(١) هذا البيت من البحر الكامل وهو كبت قطعة في ديوانه ٤٩، ويسب الخبيب بن خديرة الهلالي وينظر المنصب ٦٦/٣، وخمسة نصرة ٢٧٦/١، وأمل بن الشجري ٣٠١/٢، وشرح التسهيل السمر الثاني ٤٤٩/١، وحسب الداني ٣٤٩، ومضي اللبيب ٢١ - ١٤١، وشرح شواهد المعنى ٨٩/١ - ٣٩٣ والجمع ١٦، والحرارة ٥٧٦/٩، ويروى في البيك والتبيين ٢٩٣/١، والأعشى ٣٧٩/١٤ وبعض قتل عل وعليها يفوت الاستشهاد

وإشاهد فيه قوله (رب قتل عل) حيث جر حذف العائد وهو الضمير (هو) وهو مبتدأ والتقدير: (هو عل) وقيل (رب) مبتدأ و (عل) خبر وهذا ما ذهب إليه الكوفيون (ينظر شرح التسهيل).

(٢) ينظر شرح المفصل ٩٢/١.

(٣) ينظر رأي هشام في الجمع ١٦/٢.

(٤) النساء ٩٥/٤ وتامها: ﴿لا يستوي المتقصدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله.... أجراً عظيماً﴾.

في المبتدأ، نحو (زيد ضربت) لم يجر، وإن لم، نحو: (زيد إني ضربت) جاز بشرط الدلالة على حذفه، يحترز من نحو (زيد إني ضربت في داره) وإن كان مجروراً بالإضافة لم يجر، نحو: (زيد غلامه في داره) وإن كان بحرف، فإن كان محصوراً غير مكرر، لم يجر نحو: (زيد ما مرتت إلا به) وكذلك إذا أتى إلى تهيؤ الفعل لمحمل نحو: (زيد مرتت به) لم يجر وإن لم يكن على حذفه دليل، نحو (زيد مرتت به في داره) وإن لم يكن (لها) فمنع الأكثر، ولا يقاس على ما جاء لقلته، وأجاز بعضهم محتجاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾^(١) أي منه و﴿إِنَّا لَنُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(٢) أي منهم و(السمن منوان بذرهم) أي منه^(٣)، وحذف الضمير في الخبر قليل، لأنه أجنبي يحتاج إلى رابط، وهو أجود في التحل نحو (مرتت بزيد يضرب عمراً أي يضربه عمرو، لأنه صفة للفعل فهو في الحكم الراجع إلى ما قبله، وأجوز منه الموصوف، نحو: (الناس رجلاً رجلاً أكرمت، ورجل أهنت) وقوله:

[١٠٤] أبحث حتى تهمة بعد الجحد

وما شيء حيث يستباح^(٤)

- (١) الشورى ٤٢/٤٣. وتماهله ﴿ولم صبر وغفر إن ذلك لمن حرم الأمور﴾.
(٢) النكهة ١٨/٣٠ وهي بتمهله ﴿إن الذين أمر وعملوا الصالحات إننا لا نضيع أجر من أحسن عملاً﴾.
(٣) ينظر شرح الرضي ٩٢/١.
(٤) البيت من البحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٨٩/١ وينظر الكتاب ٨٧/١ - ١٣٠، وسر صناعة الإعراب ٤٠٥/١ وأمال ابن أشجري ٧٨/١ - ٣٦٦، وشرح التسهيل الطر الثاني ٦٧٠/٢، ومغني اللبيب ٦٥٣ - ٧٩٩ - ٨٢٩ وحرثة الألف ٤٢/٦.
والشاهد فيه قوله: (حيث) حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطة بالضمير (نقدر) منصوب المخلوف وتقديره: حيث،

لأن الصفة جزء جملة من الموصوف، وأجوز منه الموصول نحو: ﴿هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(١) لأن ملازمة الصلة للموصول أكثر من الصفة للموصوف^(٢)، لأنها لا تفارقه بخلاف لصفة.

قوله: (وما وقع ظرفاً) أي ظرف مكان، لأنه أعم من حيث أنه يخبر به عن الجثة والمعنى لإفلاتها، من حيث إن الشخص يختص بمكان دون مكان، فنقول (زيد أمامك) و(الفضل أمامك) وإن توغل ظرف المكان في الإبهام لم يخبر به، فلا نقول: (زيد أمام) ولا مكان لعدم الفائدة، وأما [و٣٠] ظرف الزمان فلا يخبر بها عن الجثث، ولا تكون حالاً منها ولا صفة لها، لعدم الفائدة، لأن الزمان يشترك فيه جميع الأشخاص من غير اختصاص لأحدهم به، والخبر من شرطه الإفادة ما امتنع لذلك، فإن وصف جاز وقوعه خبراً عن الشخص، نحو (زيد في زمان طيب) وأما قولهم: (الهلal الليلة)^(٣) و(اليوم غمر وغداً أمر)^(٤) وقوله: (في كل عام نعم).

[١٠٥] أكل علم نعم نحونه^(٥)

(١) المرقان ٤١ / ٢٥ وهي بتمليها ﴿وإنا رأوك إن يتحدثونك إلا هرواً أمداً الذي بعث الله رسولاً﴾.

(٢) ينظر شرح الرضي ٩٢ / ١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٩٤ / ١.

(٤) هذا الشطر من رجز لأمري القيس قاله عصف حله نبأ مقتل أبيه وهو يشرب الخمر فقال: لا صحو اليوم ولا شرب غداً اليوم غمر وغداً أمر.

ينظر مجمع الأمثل ٤١٧ / ٢، وجمهرة الأمثل ٤٣٦ / ٢، والأمثل لأبي عبيد ٣٣٣، وشرح الرضي ٩٤ / ١.

والشاهد فيه قوله: (اليوم غمر) حيث حذف انصاف وهو شرب، وحدث والتفكير اليوم شرب غمر وغداً حدث أمر.

(٥) هذا الرجز لقيس بن حصين كما في الكتاب ١٢٩ / ١ ونعمه:

وفعلی حذف مضافه أي (رؤية هلال الليلة)، و(اليوم شرب خمر وغداً حدوث أمر)، (وحدث نعم) وقيل: في (الهلال الليلة) إنه لما كان يتعين بغير إذعنا بالزيادة والنقصان أجرى مجري المعاني وفي قوله: (كل عام نعم تحوونه) أن النعم لما كانت تجري من غير اختيار صاحبها، نزلت نزلة القمر، وإذا أخبرت بظروف الزمان عن المعاني فإن كانت مستغرقة للزمان أو أكثره نحو (الصوم يوم الجمعة) فالصوم يوم جاز الرفع والنصب، والرفع أجود لا سيما مع النكرة والجري (في) خلافاً للكوفيين^(١)، لأنها عندهم للتبعض، وإن كانت غير مستغرقة، ولا غالبية (الأكل اليوم) و(الأكل يوماً) فالأجود النصب، وأما قوله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومت﴾^(٢) فمتأول على أنه يريد به الاستغراق على وجه مجازي، وهو تعظيم أمر الحج، ودعاه الناس إلى الاستعداد له حتى كأنه مستغرق للأشهر الثلاثة^(٣)، فإن أخبرت بظرف الزمان عن اسم زمان فالرفع لازم

بالمفعول ونحوه

ولقيس أو لصي من بني سعد أو لعيرهمه ينظر شرح أبيات سيويه ١١٩/١، والإنصاف ٦٢٨، وشرح التسهيل السفر الأول ١/٤٣٤، وشرح الرضي ١/٩٤، وخزانة الأدب ١/٤٠٨.

الشاهد فيه قوله: (أكل عام نعم) حيث قدر لشيوخ حذف مضاف وتقديره أكل عام إحراز نعم، أو نهب نعم وقدره الرضي أي حوايته، وذلك لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم الذات ولذلك قدر له مضاف محذوف. قل ابن مالك في التسهيل السفر الأول ٨/٤٣٣ - ٤٣٤: (ولا يفي ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين ما لم يشبه اسم المعنى بالحدث وقتاً دون وقت أو نعم إضافة معنى إليه أو يعم واسم الزمان خاص أو مسؤل به عن خاص ويعني عن خبر اسم معنى مطلقه انتهى كلامه).

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/٤٣٦، وشرح الرضي ١/٩٤.

(٢) البقرة ١٩٧/٢، وثملها: ﴿الحج أشهر معلومت فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج...﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/٩٤ والعبارة منقولة به بتصريف قل الرضي: وإذا كان ظرف المكان

نحو (اليوم الأحد) وأجاز بعضهم نصب ما أصله المصدر، نحو (اليوم السبت والجمعة) نظر إلى أصله، وأجاز هشام والفراء^(١) النصب في أيام الأسبوع كلها على تأويل اليوم بالآن.

قوله: (فالأكثر أنه مقدر بمجمله) يعني ما وقع من الظرف والحرف معاً، لأنهم يطلقون معاً اسم الظرف، نحو (زيد خلفك) و(زيد في الدار) فإنه يجب ذكر تقديم العامل، لأن الظرف معمول، والمعمول لا بد له من عامل، ولكن لا يظهر، لأن الظرف قد صار كالعرض عنه، وأجاز ظهوره بعضهم محتجاً بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ سُتْقِرَ عَيْنُهُ﴾^(٢) ولا حجة لهم فيها لأن (عنده) يتعلق بالرؤية لا الخبر، و(مستقراً) حل لأن الظرف والحرف يتعلقان بمحذوف، حيث يقع خبراً لمبتدأ، أو صلة لموصول أو صفة لموصوف، أو حالاً لنفي حل^(٣)، وما عدا ذلك متعلقاً فيه بوجود أو ما هو في حكم الوجود واختلف ما المقدر؟ فزعم ابن السراج^(٤) أنه لا يحتاج إلى تقدير، لأن الكلام تام ولأنه لا يجوز ظهوره، لأنه يقل (إن في الدار زيدا) ولا يجوز (إن استقر) ولا مستقر في الدار زيد وذهب الأخفش^(٥) وطاهر^(٦)، وروي عن سيبويه^(٧)، أنه بقدر بمفرد اسم فاعل لأنه أصل الخبر

خبراً عن اسم حين سواء كان اسم مكنى أو لا، فلو كان غير متصرف نحو (زيد عندك) فلا كلام في امتناع رفعه وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح نحو: أنت مني مكان قريب).

(١) ينظر شرح الرضي ٩٦/١، وجمع القوامع ٢٦/٢.

(٢) النمل ٤٠/٢٧، وتحتها: ﴿قُلِ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنْ آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَأَوْهُ سُتْقِرَ عَيْنُهُ قُلْ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾.

(٣) ينظر الإنصاف ٥٢/١، وشرح المفصل ٩١/١، وشرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي ٩٣/١.

(٤) ينظر الأصول ٦٣/١، والجمع ٣٢/٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٣٦/١ - ٤٣٣.

(٦) ينظر شرح المقدمة المحسبة ١٧٧ - ١٨٧.

(٧) ينظر الكتاب ٤١٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٣٦/١ - ٤٣٣.

الإفراد، ولأنه قد ظهر مفرداً حيث ظهر، وتقديره حاصل أو مستقر، وقل
 الفارسي^(١)، والزحشري^(٢)، والمصنف^(٣) روي عن سيبويه أيضاً أنه يقدر
 فعل، تقديره (حاصل) أو (استقر)^(٤) وحجتهم أنه عمل في الظرف، وأصل
 العمل للأفعل، ولأن الصلة لا تقدر إلا بجملة، ومنهم من جمع بين
 القولين، فقل: تقدر في الصلة جملة، وفي ما عداها مفرد، وعلى كلا
 التقديرين، لما حذف الفاعل انتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف،
 على كلام الفارسي^(٥) ومن تابعه، ويقال إنه مرفوع بالظرف مجازاً،
 وكذلك الظاهر، نحو (زيد في الدار أبوه) مرفوع بالظرف مجازاً وعمل
 الظرف الرفع، وقل السبراني^(٦) هو ساق في المصنف [ظ ٣٠] وعمل
 الظرف النصب.



وجوب تقديم مبتدأ

قوله (وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام) يعني أن
 أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، والخبر التأخر، لأنه محكوم به، وقد
 تعرض أشياء توجب تقديمه، فذكر الشيخ أربعة:

(١) ينظر رأي العروسي في الجمع ٢/ ٣٢، وشرح لتسهيل السفر الأول ١/ ٤٣٦ - ٤٣٣.

(٢) ينظر المفصل ٥٦، وشرحه لابن عيش ١/ ٩١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل ج ١، ١/ ٤٣٣ قل ابن مالك هذه الملاحظات وافقت الأخفش بقولي
 في الأصل، معمول في الأجود لاسم فاعل كونه مطلق وفقاً للأخفش تصريحاً ولسيبويه إيماء
 ونخالف ما ذهب إليه أبو عبي و زحشري من جعل الظرف جملة، وينظر شرح
 المفصل ١/ ٩١.

(٥) ينظر الجمع ٢/ ٣٢.

(٦) ينظر رأي السبراني في علمش الكتاب ١ ٤١٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٣٣.

الأول قوله: (إذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام) وإنما قل مشتملاً ولم يقل له صدر الكلام لعمومه، إذ قد يكون مشتملاً على ما له صدر الكلام وليس بصدر، نحو: (غلامٌ من ضربت)؟ والذي له صدر الكلام، ضمير الشأن^(١)، والاستفهام، وأسماء الشرط، وكم الخبرية، والمضاف إلى أحدهما، ما خلا ضمير الشأن فإنه لا يضاف إليه لإيهامه، ولام الابتداء والنفي، والتعجب، وما خرج مخرج المثل مثاله: «هو الله أحد»^(٢) (ومن جاءك)؟ و(من تكرم أكرم) و(وكم رجل ضربت)؟ و(غلامٌ من جاءك) و(غلامٌ من تضرب أضرب) و(غلامٌ كم رجل ضربت) و(لزيد قائم)، (ما أحسن زيدا) و(ما زيد قائم)، (وسلامٌ له) و(ويلٌ له).

قوله: (مثل من أبوك)؟ هذا المثل الاستفهام، قل لجم الدين: ^(٣) وهذا المثل لا يستقيم إلا على منزه سيبويه^(٤) (من مبتدأ) و(أبوك) خبره، وعند غيره (من) [في] ^(٥) هذا المثل خبر، لأن الذي بعدها معرفة^(٦)، فيجب أن يكون هو المبتدأ، والمثل المتفق عليه (من قام)؟ و(ما جاء بك) و(أيهم قام)؟

(١) ينظر شرح المصنف ٢٤، وشرح الرصافي ٩٧/١.

(٢) الإخلاص ١/١١٢.

(٣) ينظر شرح الرصافي ٩٧/١، وشرح التسهيل اسمر لأول ٣٩٥/١ - ٤٠٠.

(٤) ينظر الكتاب ١٦١/٢، وشرح الرصافي ٩٧/١، وقل ابن مالك والمبتدأ عند سيبويه في نحو (كم مالك؟) كم مع أنه نكرة واخبر مالك مع أنه معرفة، وكذا نحو. (مررت برجل أفضل منه أبوه) أفضل عند مبتدأ وأبوه خبر. فجعل النكرة مبتدأ ومعرفة خبر. شرح التسهيل السفر الأول ٤٠١/١.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ينظر شرح المفصل ٩٨/١.

الثاني والثالث: قوله: (أو كانا معرفتين، أو متساويتين) يعني المبتدأ أو الخبر فـ (المعرفتين) نحو (زيد القائم)^(١) و (المتساويتين).

قوله: (أفضل منك أفضل مني) ولا فرق بين أن يكون المبتدأ والخبر اسمين نحو: (زيد أخوك) أو أحدهما وصف نحو (زيد القائم) لأنه مبنية على جواز كون الصفة مبتدأ خلافاً للمرازي، والأمام يحیی بن حمزة^(٢) فإنهما يجيزان تقديمها وتأخيرها، لأنها متعينة عددها للخبرية لكونها مسندة في المعنى: فكيف يسند إليها واعتراض منبهم بنحو (القائم العالم) فإن هنا لابد من جعل أحدهما مبتدأ، وأجيب عما أوردوه، بأننا لا نحيز عن الصفة إلا بتأويلها بالاسم، فهذا قيل (القائم زيد) فمعناه الذات المتصفة^(٣) بالقيام زيد أو مسمى زيد ووجوب تقدم المبتدأ في المعرفتين، والمتساويتين مذهب البصريين^(٤)، لثلاث يلتبس، لأن المعنيين مختلفان، لأنك إذا قلت (زيد العالم) جاز أن يكون غير زيد عالم وأما زيد فلا يكون إلا العالم، وإذا قلت (العالم زيد) وجب أن يكون العالم زيد ولا يخرج شيء منه عن زيد، ومنهم من أجاز التقديم والتأخير مطلقاً وابن مالك^(٥) وغيره فصل، بأنه إن كان ثم قرينة جاز التقديم والتأخير نحو:

[١٠٦] بنونا بنو أبائنا وبنائنا

بنوه من أبناء الرجال الأبطال^(٦)

(١) في الأصل (لقائم) وهو تحريف والصواب ما أثبتته.

(٢) ينظر الأزهري الصيغة ٢١٤ - ٢١٥.

(٣) ينظر شرح الرضي ٩٧/١.

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٢٢٨/١.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك الجزء الأول ١٢٨، وشرح الرضي ٩٧/١.

(٦) البيت من البحر الطويل، ويسبب للفرقة وهو ليس في ديوانه المطبوع، ينظر .

ولمحو:

[١٠٧] لعب الأفاعي القتلات لعبة^(١)

أي بنو أبنائنا بنونا، ولعابه لعب الأفاعي، وإلا لم يجر.

الرابع: قوله: (أو كان الخبر فعلاً له، مثل: ((زيد قام))) يعني أن يكون الخبر فعلاً للمبتدأ، فإنه لو قدم الخبر التيسر الفاعل، وأجازه الكوفيون^(٢) مطلقاً، وفصل ابن مالك والسكاكي^(٣) بأنه إن كان ثم ضمير بارز لمحو (الزيدان قلعا) و(الزيدون قلعا) جاز التقديم، وإلا لم يجر، وما يجب فيه تقديم المبتدأ أن يكون قبل (إلا) لمحو: (ما زيد إلا في الدار) أو بعد (إنما)، لمحو: (إنما زيد في الدار) لأنه يفيد حصر المبتدأ على الخبر

الإصناف ١/ ٣٦، وشرح المفصل ١/ ٩٩، ١٣٣، ونشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٠٢، وشرح الرضي ١/ ٩٧، ومعنى السبب ٥٨٩، وشرح شواهد المفني ١/ ٤٨٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٣٣، وجمع المومع ٢/ ٣٦، وحرارة الألف ١/ ٤٤٤.

والشاهد فيه قوله: (بنونا بنو أبنائنا) حيث قدم الخبر وهو بنونا على المبتدأ وهو (بنو أبنائنا) مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف به كلاً منهما مضاف إلى ضمير المتكلم وذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما.

(١) البيت من البحر الطويل ومجمر.

ولرأي الجنا اشتدته أي هو اسل

وهو لا يي تمام الطائي كما في ديوانه ١/ ٢٤٢، وينظر شرح الرضي ١/ ٩٨، والعوامل: جمع عاسلة وهي ذات العمل الصالح، وأرأي: العمل، ينظر اللسان مائة (عسل) ٤/ ٢٩٤٥. والتمثيل فيه قوله: (لعب الأفاعي لعابه) حيث استوى المبتدأ والخبر وكلاهما معرفة وكلاهما مضاف إلى معرفة فيجوز التقديم و لتأخير كما أشار الشارح.

(٢) ينظر شرح المفصل ١/ ٩٢، والإصناف ١/ ٦٥ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٠٣ وما بعدها. قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٠٤ ما نصه: وما يجمع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو الذي يأتيه فله درهم، لأن سبب اقترانه بالفاء وشبهه بجواب الشرط فلم يجر تقديمه، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط، ينظر رأي السكاكي في مفتاح العلوم ٨٧.

فلوقدلت الخبر لانعكس ومنها [و] أن يدخل الفاء على الخبر نحو: (الذي يأتيه فله درهم) أو لام الابتداء على المبتدأ، نحو: (لزيد قائم).

وجوب تقديم الخبر

قوله: (وإذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام) [مثل: أين زيد]^(١) هذا القسم الثاني: الذي يوجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر، فمنها أن يتضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام، وتفيد الخبر بالمفرد لأنه إذا كان جملة لم يجب تقديمه على المبتدأ، لأن تقدمه على جزئه^(٢) نحو (زيد أين بيته).

قوله: (أو كان مصححاً [له])^(٣) يعني أو كان تقديم الخبر مصححاً لمجيء المبتدأ نكرة، فإنه يجب تقديمه نحو (في الدار رجل) فإنه قد تخصص المبتدأ بتقديم الخبر عليه، فلما خسر لزال التصحيح، ولم يصح الابتداء بالنكرة، خلافاً للكوفيين^(٤)، فارتفع (الرجل) عندهم بالفاعلية، قل لجم الدين: الأولى أن العلة في إيجاب تقدم الظرف خبراً عن المبتدأ النكرة خوف لبس الصفة مع كثرة استعمال الظرف خبراً، فلوقل وقوع الظرف خبراً عن النكرة، اغتفر اللبس القليل^(٥)، وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ النكرة نحو: (قائم رجل)، لارتفاع اللبس، ولا يعينه للخبرية، بل

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحقة.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٤.

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحقة.

(٤) ينظر شرح الرضي ٩٩/١، وقد نقل العبارة بنصرف.

(٥) ينظر شرح الرضي ٩٩/١.

يحتمل أن يكون (رجل) ^(١) بدلاً من (قائم)، وأن يكون مبتدأ بخلاف (في الدار رجل) فإنه بتقديم الظرف يتعين بالخبرية.

قوله: (أو المتعلقة ضمير في المبتدأ، نحو: ((على التمرة مثلها زيداً))، [أو كان خبراً] ^(٢) أي متعلق الخبر، وهو التمرة، ضمير في المبتدأ، وهو مثلها، فلوقدمت المبتدأ لعلة الضمير إلى غير مذكور، وقد اختلف في تأويله، فقل ركن الدين: ^(٣) يحتمل أنه أراد بالتعلق تعلق الحروف بالأفعال، فيكون الخبر المخلوف وهو حاصل أو حاصل (وعلى التمرة) متعلق به، وفيه نظر؛ لجواز أن يقل (على الله عبده متوكل) فإنه تقدم المبتدأ هنا وهو (عبده) على خبره وهو (متوكل) مع أن فيه ضميراً متعلق بالخبر، وهو (على الله)، فلوقل: وكان الخبر ظرفاً تسلم، واعترضه الوالد بأنه قوله غير شامل، لأنه يخرج منه:

[١٠٨] _____ ولكن ملء عين جفونها ^(٤)

(١) في الأصل (رجلاً) وهو سهو.

(٢) ما بين حاصرتين زينة من الكهية المخلقة.

(٣) ينظر الواحية في شرح الكافية ٦٨ - ٦٩.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو لـ (نصيب من ربيع) في ديوانه ٦٨، وصدره:

أهابك إجلالاً وما بك قدرة
عدي

ويروي حبيبها بدل جفونها ويسب للمجروح في ديوانه ٥٨، ينظر شرح ديوان الحماسة ٣٦٣، وصحط اللالي ١/ ٤٠١، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٠٩، وأوضح المسالك ١/ ٢١٥، وشرح ابن عفيف ١/ ٢٤١.

والشاهد فيه قوله: (ملء عين حبيبها) فإنه قدم الخبر وهو قوله (ملء عين) المبتدأ وهو حبيبها لانصل المبتدأ بضمير يعود على ملاس الخبر وهو المضاف إليه فلوقدمت المبتدأ مع أن رتبة الخبر التأخير لعلة الضمير على متقدم لعل رتبة وهذا لا يجوز ولكن بتقديم الخبر وقد رجع الضمير على متقدم لعل وإن كانت رتبة التأخير وهو جائز.

وكلام المصنف مستقيم، لأن مراده بالتعلق الذي لا ينفك عنه الخبر، ولا تنفقه فيدخل فيه المضاف وغيره، ولم يرد التعلق الذي يراد في تعلق الحروف والظروف، ولا التعلق المعنوي الذي هو الاستدعاء وإنما أراد الارتباط اللفظي، قل ركن الدين: ^(١) ويحتمل أنه أراد بالخبر، الخبر لفظاً، وهو الجار والمجرور، وأراد بالتعلق المجرور فلم يقع الإشكال انتهى، فيقول متعلق بكسر اللام، ويعني بالتعلق جزء الخبر، فقولك (على التمرة) خبر، والمجرور جزؤه، وانتصاب زيد على التمرة، ويحوز رفعه على البدل من (مثلها)، ورفع ونصب مثلها على أنه مبتدأ، ومثلها صفة له تقدمت عليه فانتصب على المحل نحو (في الدار واقفاً رجلاً).

قوله: (أو عن أن) يعني أو كان الخبر عن (أن) المفتوحة والمشددة وجب تقديمه لثلاث يلتبس بالكسورة في الصورة، أو (أن) التي بمعنى (لعل)، أو لثلاث يدخل عليها (إن) المكسورة ^(٢)، فيقول: (إن أنك منطلق عندي) وأجازها الأخفش ^(٣)، قياساً على المصدرية نحو: ﴿وَلَنْ تُصْنِبُوا حُزْرًا لَكُمْ﴾ ^(٤) أي قياساً في دخول العوامل عليها مثل: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ ^(٥) وأما إن وليت المفتوحة المشددة (أما) تقدمت باتفاق نحو قوله:

[١٠٩] دأبى اصطبل وأما أنى جزع

يوم النوى فليوجد كذا يبرنى ^(٦)

(١) ينظر رأي ركن الدين في الوافية شرح الكافية ٦٥

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٤ - ٢٥، وشرح الرصافي ١/ ١٠٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٠٨/ ٤٠٩.

(٣) ينظر الجمع ٢/ ٣٦.

(٤) النساء ٢٥/ ٤.

(٥) المزمل ٧٣/ ٢٠.

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لسفر الأول ٤٠٩/ ١، وينظر ملني .

[ظ ٣٩]

ومن وجوه تقدم الخبر، أن يكون قبل (إلا) أو قبل المبتدأ بعد (إنما) نحو:
(ما في الدار إلا زيد) و(إنما في الدار زيد) وكذلك إذا كان بتقديم الخبر
يفهم معنى لا يفهم بتأخره وجب تقديمه نحو (ثماني أنا) إذا قصدت بيان
أنك من ثماني، والتأخر بها^(١)، وأما ما عدا هذه الأشياء فجائز فيه
التقديم، إذا أردت الاهتمام بلفظة السامع الحكم من أول وهلة نحو: (قائم
زيد) والتأخير نحو: (زيد قائم) إذا لم يرد ذلك خلافاً للكوفيين
والأخفش^(٢)، فإنهم منعوا من تقدم الخبر، لأنك لو قلتمته وقلت: (قائم
زيد) لارتفع زيد عندهم بالفاعلية وبطل المبتدأ، لأنهم يعلمون الصفة
من غير اعتماد، وأجاز بعضهم التقدم حيث يكون العائد منصوباً نحو:
(زيد ضربته).

تعدد الخبر

قوله: (وقد يتعدد الخبر، مثل زيد عالم عاقل) يعني مع اتحاد المبتدأ،
وفيه تفصيل، وهو أن نقول: إن اتحاد فجائز نحو (زيد قائم قاعد) وإن تعدداً

الطيب ٣٥٦، وشرح شواهد المعنى ٦٦٧٢ وأوضح أسالك ٢١٣/١، وجمع الهوامع ٣٦/٢.
ويروى: عندي بلد دأبي.

والشاهد فيه قوله: (أما أنني جرع... فلو جد) حيث ولي أما المفتوحة فهي مبتدأ من المصدر
المزول وتقدم على خبره الذي هو الخبر وهو رور، وجاز تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأن
اللبس وهذا التقدم باتفاق كما ذكر الشارح.

(١) ينظر شرح الرضي ١٠٠/١ والمبصرة ملحوظة بتصرف دون أن يعزوها إلى مصدرها وينظر
شرح المفصل ٩٢/١، الإصناف ٣٧١.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١، وجمع ٣٤/٢ - ٣٥.

لفظاً أو معنى نحو: (زيد وعمرو قائم وقاعد) و(زيد وعمرو وبكر سائر
وقائم وقاعد) أو معنى (الزيدان قائمان) و(الزيدون قائمون) أو أحدهما
لفظاً، أو أحدهما معنى نحو: (زيد وعمرو قائمان) و(زيد وعمرو وبكر
قائمون) و(الزيدان قائم وقاعد) ومنه (الفرس أسود وأبيض) و(الزيدون
سائر وقائم وقاعد) جاز ذلك والواو واجبة، وفي كل منهما ضمير يعود
إلى مبتدئه.

وإن تعدد المبتدأ واتحد الخبر فالأظهر الجواز حيث يصح المعنى^(١) نحو:
(الأصدقاء نسب وإخوة)، والناس تزيد في المبالغة، قال:

[١١٠] إنما النسل أناساً

مبست قللت نسل الفناء^(٢)

وإن اتحد المبتدأ وتعدد الخبر، فهي مراد الشيخ^(٣)، فإن تعدد لفظاً
ومعنى، فإن كان بعاطف فأنخبار باتفاق وفي كل واحد ضمير يعود إلى
المبتدأ نحو (زيد العالم والعقل والكريم) وإن كان بغير عاطف نحو: ﴿وهو
الغفور الوهّود، فوالقرش النجيد﴾^(٤). ونحو:

[١١١] من يك ذابت فهذا بي

مقبط مصيف مشنتي^(٥)

(١) ينظر شرح المصنف ٢٥، وشرح الرعي ١٠٠/١، وشرح المفصل ٩٩/١.

(٢) لم أقف على قائل له أو مصدر.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥.

(٤) البروج ١٤/٨٥ - ١٥.

(٥) الرجز لرؤيه بن المعاج في ملحق ديوانه ١٨٩، وينظر الكتاب ٨٤/٢، وشرح أبيات مسبوقة

٣٣/٢، والإنصاف ٧٢٥/٢، وشرح المفصل ٩٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٣/١،

واللسان لغة (بتت) ٢٠٥/١، وشرح بن عتيق ٥٧/١، وجمع الهوامع ٥٣/٢.

فذهب الزمخشري^(١) والمصنف^(٢) إلى إنها أخبار ومنهم من قال: الأول خبر، والباقي صفت وفي كل منهما ضمير على كلا القولين وإن تعدد معنى فهي ضربان: الجمع والأسماء التي تقع على القليل والكثير، كالمصادر وأسماء العموم، فأم الأسماء فجاءت نحو (زيد عدل وصوم) و«ذلك الكتاب»^(٣) وأما الجمع فلجاءه بعضهم مع قصد المبالغة نحو: «رب أرجعون»^(٤) فليس بحبر وقد قيل فيه: إنه يريد ملائكة الموت. وإن تعدد لفظاً نحو (الرمال حلوحامص) و:

[١١٢] يقظان حاجم^(٥)

(وزيد قائم قاعد) فالأصح لا يجوز دخول العاطف، وبعضهم أجازه^(٦)،

والشاهد فيه قوله: فهذا بيت مقبض مصنف منسب فهي أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف... وهذا ما ذهب إليه الزمخشري وابن الحاجب كما ذكر الشرح.

(١) ينظر الفصل ٣٠، وابن يعيش ١/ ٩٩ - ١٠٠.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٥، وأما ابن الحاجب ٢/ ٥٧٩.

(٣) البقرة ٢/ ٢.

(٤) المؤمنون ٩٩/ ٢٣ وهي بتملأه (حتى إذا جاء أحدهم الموت قل رب أرجعون).

(٥) هذا جزء من بيت البحر الطويل، وهو حميد من ثور في ديوانه ١٠٥، ينظر الشعر

والشعر ١/ ٣٩٨، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٤٣ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٥٩، وحزاة

الأدب ٤/ ٢٩٢.

والبيت بتملأه.

يسام بلأحلى مقلتيه ويتنسى بأعزى الملبأ فهو يقظان حاجم

ويروى في شرح ابن عقيل نائم بدلاً من حاجم.

الشاهد فيه قوله: (فهو يقظان حاجم) حيث تعدد الخبر بدون حرف العطف قال ابن مالك

في شرح التسهيل وعلامة هذا النوع صحة (تتصل على واحد من الخبرين أو الخبر

السفر الأول ١/ ٤٤٣.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٤٣.

والأكثر، منهم المصنف^(١)، يجعلها أخباراً متعددة في اللفظ ويجعل في كل واحد ضميراً، ومنهم من يكفي بضمير واحد وبعضهم جعل الثاني صفة للأول، لأن المعنى: حلوفه حموضة، لأنهما لو كانا خبرين لزم أن المعنى حلوفي حل، حامض في حل، قل: لأن الصفة قد توصف نحو (عالم فطين) و(طبيب ماهر) أي فطين في علمه، وماهر في طبعه، وضعف هذا القول بأنه يلزم فيه اجتماع الضدين، لو كان المعنى حلاوة حامضة ولا يلزم هذا على القول الأول، لأنهما راجعان إلى الرمان، بعض أجزائه حلو، وبعضه حامض، فكانه قيل: في جزء منه حلاوة، وفي جزء [٣٢] منه حموضة^(٢)، وليس قولك: (هذا القرس أسود أبيض) منه بل هو من المبتدأ المتعدد نحو (الزبدان عالم وجسام) كأنك أردت بعضه أبيض وبعضه

(١) ينظر شرح المصنف ٢٥، وأماله ٥٧٩/٢، ورمي ١٠٠/١.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢٥٧/١ وما بعده وشرح الفصل ٩٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٣/١ قل ابن مالك في شرح التسهيل في الصفحة ٤٤٢ وما بعدها: تعدد الخبر على ثلاثة أضرب:

أحدهما: أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد الخبر عنه مثل الآيتين في سورة البروج، وكقولك الراجز:

من كان ذا بيت

ثانيها: أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد الخبر عنه حقيقة مثل قول الشاعر:

يداك يد خيرهما ينجي وأخرى لأعدائهما غالظ

أو لتعدد الخبر عنه حكماً كقوله تعالى: (اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وريشة وتفخر ببيكم وتكاثر في الأموال والأولاد)

ثالثها: أن يتعدد لفظاً دون معنى بقلبه مقام خبر ويحد في اللفظ والمعنى كقولك: هذا حلو حامض بمعنى مر، وكقولك هو أعسر أيسر بمعنى أصبط أي عمل بكثا يله، انتهى بتصرف.

أسود كما أرادت أحد الزيديين عالم والأخر جاهل. وإن اختلفا في اتحاد المبتدأ أو تعدده فإنه لما كان يمكن التمييز في الفرس بين الأسود والأبيض، أشبه المبتدأ المتعدد ولما لم يكن تمييز الجزء الحلو والحامض، أشبه المبتدأ المتحد قل اليميني^(١) لا يجوز أن يعود من كل واحد منهما ضمير، لأنه يصير التقدير: كله حلو، وكله حامض فيؤدي إلى الجمع بين ضديين، ولا خلّوهما عنه، لأنه ينقض قاعدة الصفة المشتقة، ولا عودة من أحدهما لما فيه من التحكم، لأنه يكون هو الخبر لعود الربط منه، فلم يبق إلا أن يقرر الاسمين بمعنى اسم واحد فاحتمل للضمير، وهو مر^(٢).

قل ابن جني: وهذا الموضع كان أبو علي يخاطب به خاصة أصحابه ستين سنة، وما أظنه فهمه إلا واحد أو اثنين.

دخول الفاء في خبر المبتدأ

قوله: (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) [فيصح دخول الفاء في

(١) أغلب الظن أنه أراد إما إبراهيم بن محمد بن أبي عبد الله إسحاق اليميني النحوي المتوفى بعد الخمسة وهو من أعيان النحويين باليمن، صنف مختصرين في النحو وهما مختصر سيوييه والتلقين في النحو، ينظر البغية ١/ ٤٣٦. أو محمد الحسن بن إسحاق أبو محمد اليميني ويعرف بابن أبي عبد الله عنه المخرج: إمام السجدة في قطر اليمن وكان معاصراً لابن أبيه السابق ذكره، وكلاهما يلقب باليميني توفي قريباً من ٥٩٠ هـ صنف مختصراً في النحو ينك على فضله ومعرفة ينظر ترجمته في البغية ١/ ٥٠٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٤٤، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/ ١، وشرح المفصل ٩٩/ ٨، المراجع ٢/ ٥٣-٥٤.

الخبر^(١) قد لتقليل تضمن المبتدأ معنى الشرط، لأنه لا يكون إلا مع الإبهام والعموم، لا لتقليل الفاء مع التضمن، فإنها مختلفة.

ودخولها على الخبر واجب وجائز، وممتنع:

أما الواجب فمع (أما) نحو (أما زيد فقائم) ولا تخلف إلا لضرورة، كقوله:

[١١٣] فلما القتال لا قتال لديكمو

ولكن سيراً في حراض للمواكب^(٢)

أولاً ضمير القول نحو: ﴿فلما الدين استوتت وجوههم اكفرتم﴾^(٣) تقديره (فيقل لهم اكفرتم)^(٤) وإنما وجب الفاء مع (إن) لأن الجزاء جملة اسمية وهي اجنبية فتدخلت للربط.

أما الجائز فحيث ذكر الشيخ^(٥)

قوله: (وذلك الاسم الموصول بفعل أو ظرف، نحو: (الذي يأتي

(١) ما بين حاصرتين زائدة من الكلمة المقتضية.

(٢) البيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٤٥، ينظر المقتضب ٢/ ٨١، وأمل ابن الشجري ١/ ٢٨٥، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٧، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٤٦، وشرح الرضي ١/ ١٠٦، والجنس الداني ٥٢٤، ومغني اللبيب ٨٠، وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٩١، ومعجم المفاتيح ٤/ ٣٥٦، وخرانة الأدب ١/ ٤٥٢.

والشاهد فيه قوله: (لا قتل لديكم) حيث حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما ضرورة، فالقتل مبتدأ، ولا قتل لديكم خبر يروى المراكب بتلك المواكب.

(٣) آل عمران ٣/ ١٠٦.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ١١١، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٤٧، وشرح المصنف ص ٢٥، وشرح المفصل ١/ ١٠٠.

(٥) كما في المتن من الكلمة المقتضية وهي التي ذكرت.

فله درهم) (هذه الموصولة بفعل، و لظرف نحو: (الذي في الدار فله درهم) ﴿وَمَا يَكُنْ مِنْ نَفْثَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾^(١) وإنما قل: الاسم الموصول بفعل ليخرج الحرف الموصول باسم الفاعل والمفعول، لا تقول (القائل فله درهم) ولا (المضروب فله درهم) وأحازه المبرد^(٢) والكوفيون^(٣) مستدلين بقوله تعالى: ﴿الرَّائِيَةُ وَالزَّائِي فَلَا تُلْهِكُمْ فِي الْبَاطِلِ﴾^(٤) ورد بأنه لو كان منه لكان المختار النصب لأنه مثل (زيداً فاضربه) والقراء متفقون على الرفع^(٥).

قوله: (والنكرة الموصولة بهما) يعني بالظرف والفعل، مثاله: (كل رجل في الدار فله درهم) أو (يأتيني فيه درهم) وزاد السخاوي^(٦)، النكرة

(١) السجل ١٦ / ٥٣ وهي بتمامها: ﴿وَمَا يَكُنْ مِنْ نَفْثَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾ ثم إذا مسككم الضر فإنه لمجلدون).

(٢) بطلر المقتضب ٣٢٥٣، والجمع ٥٦ / ٢.

(٣) ينظر الجمع ٥٦ / ٢.

(٤) البور ٢٤ / ٢.

(٥) المائلة ٥ / ٣٨.

(٦) الأمر فيه تفصيل وهو كالتالي: قرأ الجمهور (الرانية والزائيه) بالرفع، وقرأ عيسى بن عمر الشافعي وابن أبي عمير (الرانية) بالنصب وهو أوجه عند سبويه حيث قل في ١ / ١٤٤. وقد قرأ أنلس: (والسرق والمارقة) و (الرانية والزائيه) وهو على ما ذكر لك من القوة ولكن أبت العمة إلا القراءة بالرفع وإنما كد الوجه في الأمر والنهي النصب لأن حد الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب، وقرأ بن مسعود (والزان) بغير الياء.

قل القرطبي في تفسيره: وأما الفراء والمبرد و ترجيح فأن الرفع عندهم أوجه والخبر في قوله: ﴿لَا تُلْهِكُمْ فِي الْبَاطِلِ﴾ الرانية والزائيه مجلودان بحكم الله.

ينظر الكتاب ١٤٢ / ٨ وما بعدها وتفسير أحكام القرآن للقرطبي ٥ / ٤٥١، وتفسير البحر المحيط ١ / ٣٩٣.

(٧) السخاوي هو علي بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي النحوي المقرئ الشافعي كان بصيراً في الفراءات وصلها إمام في النحو واللغة والتفسير.

الموصوفة باسم الفاعل، نحو: (كل رجل قائم لله درهم).

قوله: (مثل (الذي يأتيه لله درهم)) مثل الاسم الموصول بفعل، وقوله: (أوفي الدار) مثل الاسم الموصول بظرف، وقوله: (كل رجل يأتيه) مثل النكرة الموصوفة بفعل، وقوله: (أوفي الدار) مثل النكرة الموصوفة بالظروف، ويفهم منه العموم، في كل نكرة موصوفة وهو المختار، ومنهم من شرط أن يدخل عليها (كل) فهذه يجوز دخول الفاء إذا قصد أن الأول سبب في الثاني، وإن لم يقصد لم تدخل.

وأما الممتنع فما عدا الواجب والجائز، وقد أجاز بعضهم دخولها

نحو (زيد فقائم)^(١) واحتج بقوله:

[١١٤] وقائلة خولان فانكح قئاتهم

ومن تصانيفه شرح على المفصل وسفر السمعة وشرح أحاجي الزخري النحوية، وشرح الشاطبية مئة سنة (٥٥٨ أو ٥٥٩ هـ) ينظر بغية الوعاة ١٩٢/٢ - ١٩٣ والوفايات لابن خلكان ٣٤٥/١. ينظر رأيه في جمع الموامع ١٦٣/٢

(١) ينظر شرح المفصل ١٠٠/١، وينظر شرح الرصعي ١٠٢/١. ومن أجاز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط الأحفش، قل ابن مالك ورأيه في ذلك ضعيف. ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٤٩/٨، وينظر شرح الرصعي ١٠٢/١

(٢) البيت من الطويل وحجزة

وأكرومة الخمين نخلو كما هيأ

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٣٩/١ - ١٤٣، وشرح أبيات سيويه ٤١٣/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٦١/١، وشرح شواهد الإيضاح ٨٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٩/١، وشرح الرصعي ١٠٢/٨، ووصف المباني ٤٤٩، والجنى أداني ٨١، ومغني اللبيب ٢١٩، وشرح شواهد المغني ٤٦٨/١، وجمع الموامع ٥٩/٢، وخزانة لأدب ٣٦٥/١ - ٤٥٥.

والشاهد فيه قوله: (لخولان فانكح قئاتهم) حيث ربيع خولان على تقدير مبتدأ محذوف والتقديره هذه خولان وذلك كما يقول الشرح نقلاً رأي سيويه هذه خولان وفانكح جملة.

يرفع (خولان) وسيبويه^(١) يقول: تغديره هذه خولان فانكح، جملة أخرى مسببة، [ظ ٣٢].

قوله: (وليت ولعل مانعان بالاتفاق)^(٢) يعني دخول الفاء فيهما ممتنع، وكذلك في (كأن)، وإنما امتنع دخول الفاء في هذه الثلاثة، لأنها لا تلخص إلا على خبر محض^(٣)، وهذه قد غيرت معنى الابتداء بمجعل الجملة إنشائية فدليت، قلبت للتمني و(لعل) للترجي و(كأن) للتشبيه وأما (إن) و(أن) و(لكن) فمنعها الجمهور، وحكي عن سيبويه^(٤) وذلك لأنه لا يجوز دخولها على الشرط، فكذلك ما يشبهه، وأجازها ابن مالك^(٥) وجماعة من المغاربة، واحتجوا على المكسورة بقوله تعالى: ﴿يُنَادِي الدِّينَ الْأَعْرَابُ لِيُخْرِجَهُمْ مِنَ الْغُيُوبِ﴾ وفي المفتوحة بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَا عَنْهُمْ مِنْ شَيْءٍ فَلَوْلَئِهِ عَذَابٌ﴾ وقوله:

[١١٥] علمت يقيناً أن ما حسم كونه

فسمي امرئاً في صرفه غير ناعم^(٦)

أخرى. وقال ابن مالك: علم أن زيادة الفاء في مثل هذا قد سهلها كون الخبر امرأ كما سهلها كون العامل معرفة ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٥٠/١ وينظر شرح الرضي ١٠٢/١.

(١) ينظر الكتاب ١٣٨/١.

(٢) في الكافية الخفة (بالاتفاق).

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥، وينظر شرح الرضي ١٠٣/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٠٣/١.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٥٠/١ وما بعده، وجمع المومع ٥٧/٢ وما بعدها.

(٦) البروج ١٢/٨، ونحوها: ﴿فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمِ وَلَهُمْ عَذَابٌ آخِرٌ﴾.

(٧) الأنفال ٤١/٨.

(٨) البيت من البحر الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٤٥١/١، وشرح الأشموني ٣٢٥/١.

وفي (لكن) بقوله:

[١١٦] فوالله ما فلو تكم قالياً لكم

ولكن ما يقضى فسوف يكون^(١)

وبعضهم أجاز دخولها في (أن) وحدها وقد أشار إليه بقوله: (والحق بعضهم، (أن) بهما) يعني بدلت (ولعل) في المنع واختلف من المجوز ومن المانع؟ فرواية المصنف^(٢) والأكثرين المنع عن سيويه^(٣) لأن (إن) لا تدخل الشرط، فكذلك ما في معناه فلما دخلت (الفاء) فهي زائدة والجواز عن الأخفش، والفاء بمعنى الشرط وحجته أن (إن) لا تغير المعنى الإخباري، ورواية أبي البقاء^(٤)، وركن الدين العكس^(٥)، وهي أولى لقيام قرينة، لورود الفاء في القرآن ولأن الأخفش^(٦) يقول بزيادة الفاء

والشاهد فيه قوله: (لمسمى امرئ) حيث بقيت الفاء في الخبر مسمى مع دخول أن المفتوحة على الجملة.

(١) البيت من البحر الطويل وهو للأفوه الأرحي وليس في ديوانه وبلا نسبة في أمالي القلي ٩٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٥١/١، وشرح الأشموني ١٠٨/١، وشرح قطر الندى ١٤٩، والمقاصد النحوية ٣٦٥/٢، وجمع هوامع ٦٠/٢.

الشاهد فيه قوله: (لكن ما يقضى فسوف يكون) دخول لكن على ما الموصوفة تكفيها عن العمل، وكذلك اقتران خبر لكن بالفاء وهذا ما أشار إليه الشرح.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٥، وشرح الرضي ١٠٣/١.

(٣) ينظر المصاهر السابقة.

(٤) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام عبد الله بن أبي البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنيلي توفي سنة ٦١٦ هـ ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٨/٢ - ٤٠ صنف التبيان في القرآن واللغة.

(٥) ينظر الواقي في شرح الكافية ٧١.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٤٩/١.

وسيبيويه لا يقول بزيادتها

حذف المبتدأ

قوله: (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً) قد للتقليل لأن الأصل عدم حذفه ولا بد في حذفه من قيام قرينة، وحذفه جائز، وواجب فلجائز قرينة حالية نحو:

قوله: ([كقول المستهل]^(١)) (اهلال الليلة) أي هذا، ومنه قوله:

[١١٧] ————— إذا قل الخميس نعم^(٢)

أي هذه نعم، والمقالية في جواب السؤال كقولك: (صحيح لمن قال: كيف زيد؟) أي زيد صحيح، والواجب في مواضع منها؛ المصالح التي لا أفعال تظهر لها، إذا رفعت، وهي سماع، نحو (حمد الله) و(ثناء عليه)، (وسمع وطاعة) أي أمري حمد الله، ومنها الصفات المقطوعة إلى الرفع، نحو: (الحمد لله أهل الحمد) أي هو^(٣) و(مررت بزيد العالم) قل تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(٤) أي وهم وقوله:

(١) ما بين حاصرتين دالة من الكفاية المحقة.

(٢) البيت من السريع وجمعه.

لا يبعد الله انتيب والغلات

وهو للمرقش الأكبر في إصلاح المنطق لابن اسكيت ٦٠، والمفصل ٢٥ وشرحه لابن يعيش

١ / ٩٤، ومغني السبب ٦٨٤، وشرح شواهد المعنى ٨٨٩ / ٢ والسك مائة (نعم) ٣٩١٣ / ٤.

والنتيب معناه ليس السلاج، والعم واحد لأعم.

والشاهد فيه قوله: (نعم) وهي خبر مبتدأ محذوف تقديره (هذه نعم).

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥ - ٣٦، وشرح الرضي ١ / ١٠٣.

(٤) النساء ١ / ١٦٢، وقرأ الحسن ومات بن هبيرة ومحمد بن القيسون على المعطوف وكذا هو في -

[١١٨] النازلين بكل معترك والطيرون^(١).....

أي وهم، وإنما وجب حذف المبتدأ ههنا لأنه لو ظهر المبتدأ أُخْرِجَتْ عن كونها صفات، ومنها المخصوص في باب (نعم) و(بئس) على من جعله خبراً لمبتدأ محذوف، وكذلك (سيما) فيمن رفع ما بعدها ومنها ما كان من الأمثال، أو ما يجري مجراها محذوف المبتدأ، فإنه يجب الاتباع، لأن الأمثال لا تغير، وما يأتي في الشعر من ذكر الديار نحو (دار لية) و:

[١١٩] دار لسلي إذ (سليمي)^(٢) جـلرتي.....

أي تلكه نحو: (من أنت ؟ زيد) أي مذكورك زيد



حرف عبد الله (أي ابن مسعود) وأما في حرف (أي) فهو فيه والمفهمين كما في المصاحف واختلاف في نصبه على أقوال ستة أحصا قول سيبويه بأنه منصوب على الملح. ينظر الكتاب ٦٣/٢ - ٦٤، وتفسير القرطبي ٣/٢٠٠٩ - ٢٠١٠، والبحر المحيط ٣/٤١١ - ٤١٢.

(١) البيت من الكامل وهو للمعرق بيت عهد في ديوانه ٤٣، وينظر الكتاب ٢٠٢/١، وشرح أبيات سيبويه ١٦٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٤٩، والإصناف ٢/٤٦٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/٦٨٢، والبحر المحيط ٣/٤١١ - ٤١٢، وخزانة الأدب ٥/٤١ - ٤٢ - ٤٤. وعمره.

والطيرون معسقد الأزر

وقبله قوله:

لا يهمنن قومي الذين هم سم العلة وأفة الجزر

النازلين بكل معترك والطيرون معسقد الأزر

ويروى هذا البيت كما ذكر ابن مالك بقية رويت. ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢/٦٨٢، فهي أربعة أوجه ولكل وجه دلالة.

(٢) في الأصل (سلسي) ولا يستقيم الوزن بها.

حذف الخبر

قوله: (والخبر جوازاً) أي حذفه على ضربين: جواز ووجوبه فالجواز قرينة حالية.

قوله: (خرجتُ فلذا السبع: فراداً) هذه للمفاجأة وقد اختلف فيها فاختار ابن مالك^(١) أنها حرف والخبر محذوف واختار الأكثرون ظرفيتها فقل سيبويه^(٢) والمبرد^(٣) وطاهر^(٤) إنها ظرف مكان فهي حينئذ الخبر، أي (خرجتُ فبالخضرة السبع) وقل الزمخشري^(٥) والمصنف^(٦) والزجاج^(٧): إنها ظرف زمان والخبر محذوف وتقديره واقفه لأن ظروف الزمان لا يخبر بها [و٣٣] عن الجثث لنقصها وأما الفاء الداخلة على إذا الفجائية فقل الزيلعي^(٨) إنها جواب شرط مقدر، وكلمة أراد بها فاء السببية وقل المازني^(٩) هي زائدة وقيل عاطفة حملاً على المعنى أي خرجت ففاجئت كذا^(١٠)، والمقالية في جواب الاستفهام نحو: (زيد) في جواب من قل (من عنك)؟

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٣٧٥.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٦٠ - ٦٤، وشرح المفصل ١/ ٩٥، وشرح الرضي ١/ ١٠٣.

(٣) ينظر المختضب ٢/ ٥٦ - ٥٧.

(٤) ينظر رأي طاهر في شرح المقدمة المحسنة ٢٤٧.

(٥) ينظر المفصل ٢٥.

(٦) ينظر شرح المصنف ٢٥.

(٧) ينظر رأي الزجاج في الرضي ١/ ١٠٤.

(٨) ينظر رأي الزيلعي في شرح الرضي ١/ ١٠٤.

(٩) ينظر رأي المازني في شرح الرضي ١/ ١٠٤.

(١٠) ينظر شرح الرضي ١/ ١٠٤ وهذه العبارة من قوله: (ولما الفاء حتى كذا) منقولة عن الرضي دون استلحاح إليه.

قوله: (وجوباً فيما التزم في موضعه غيره) هذا الواجب في الخبر، ولم يذكر الواجب في المبتدأ، لأن بعضهم لا يميزه، لأنه عملة ولعملة اختاره، وله شرطان: أحدهما القرينة ولا بد في كل محذوف من قرينة تدل على حذفه سواء كان فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ أو خبر، لأن الخبر محط الفائدة، فلو خلا مكانه لتعطل عن الفائدة لأنه لا يظهر في حل، بخلاف الجواز، فإنه يظهر تارة ويكمن^(١) أخرى، وحذفه في أربعة مواضع^(٢)؛ الأول:

قوله: [مثل]^(٣) «ولولا زيد لكان كذا» فإنه هنا قد حصل الشرطان، أما القرينة، فلأن (لولا) تدل على امتناع الشيء لوجود غيره، فكان منها إشعار بحكم الوجود، وأما الالتزام، فقد التزم في موضع الخبر وهو (موجود لكان كذا) وقد اختلف في المرفوع بعد (لولا) فقل الفراء^(٤) إنه مرتفع به، قل الوالد: ولعله يجعله مبتدأ وهي من عوامله وقل الكسائي: إنه فاعل فعل محذوف، ويؤيده أنه وقع نكرة لموقولة:

[١٢٠] لولا اضطرار لاوى كل ذي _____^(٥)

الأكثرون إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف وجوباً
تقديره (لولا زيد موجود)^(٦). وقل الرماني وابن مالك^(٧) [وابن]^(٨)

(١) في الأصل (يكن) ولا وجه له.

(٢) أي حذف الخبر في هذه المواضع الأربعة وجوباً. وقد علما الشرح

(٣) ما بين حاصرتين زائدة من الكفائية المضافة.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٤، وشرح الرضي ١/ ١٢٤.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) وهو رأي البصريين كما نقله الرضي، ينظر شرح الرضي ١/ ١٠٤.

(٧) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٣٧٦، وينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٠.

(٨) زائدة يقتضيها السياق.

الشجري^(١) إن كان خصباً وجب ظهوره، وإلا وجب حذفه، مثل الخاص
قول المعري:

[١٣١] _____ فلولا الغمد يمسه لسال^(٢)

وقال الشافعي:

[١٣٢] ولولا الشعر بالعلمه يزري

لكنك اليوم أشعر من ليل^(٣)

ويستدل لهم بقولها:

[١٣٣] فوالله لولا الله يخشى عواقبه

لزعزعة من هذا السرير جوانبه^(٤)

(١) ينظر رأي ابن الشجري والرماني في الجمع ٢ / ٢٤١

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لأبي العلاء المعري في شرح التسهيل السمر الأول ١ / ٣٧١،
والجني اللاني ٦٠٠، ومعني اللبيب ٣٦٠ - ٧٠٢، وأوضح المسالك ١ / ٢٢١، وشرح ابن عقيل
٢٥١ / ١، وجمع الفواص ٢ / ٤٢، وصدره.

يلهب الريح منه كل عصب

التمثيل فيه قوله: (فلولا الغمد يمسه) حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا وهو جملة
(يمسه) مع فاعلها ومفعولها الكف، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز
حذفه إذا كان كونا خالصاً وقد دل عليه الدبر عند قوم، كما ذكره الشارح والجمهور على
أن الحذف واجب لأنهم اختلفوا أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كون عام، ومنهم من نحن
المعري لأنه ذكر الخبر بعد لولا.

(٣) البيت من الوافر وهو للإمام الشافعي كما في ديوانه ٧٣.

والتمثيل فيه قوله: (لولا، أشعر) حيث حذف الخبر بعد لولا وجوباً وتفسيره (موجود)

(٤) البيت من البحر الوافر وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٩٤، وينظر شرح المفصل
لابن يعيش ٩ / ٣٣، ووصف المباني ٣٦٥، وأمعني ٣٦٠، وشرح شواهد المفني ٢ / ٦٨، واللسان
ملحة (زعم) ٣ / ١٨٣٢ ويرى صدره في الرصفة.

والله لولا الله لا شيء غيره

وقد لُحِّنَا^(١)، ويؤول قولها: بأنه محمول على الحال، وجعل ما كان خلاصاً
مصدراً مبتدأ محو: لولا إمساك الغمد وإزراء الشعر.

قوله: (وضربي زيداً قائماً) وهو كل مبتدأ هو مصدر^(٢) أو بمعنى
المصدر، وهو أفعال المضاف إلى المصدر منسوب إلى فاعله أو مفعوله
أو إليهما، مذكور بعده حل منهما أو من أحدهما مثل نسبه إلى الفاعل:
(فهابي راجلاً) و(أخطب ما يكون الأمير قائماً)^(٣) ومثل نسبه إلى
مفعول (أكثر شربي السويق ملتوتا) ومثل نسبه إليهما (تضاربنا
قائمين) ومثل المذكور بعده حل مهما جميعاً (ضربي زيداً قائمين)
وكذلك (تضاربنا قائمين) ومثل الحل من أحدهما على البطل (ضربي
زيداً قائماً) وقد اختلف تأويله مع اتفاقهم على رفع المصدر، أو ما أضيف
إليه، فقل بعضهم هو فاعل فعل محذوف أي وقع ضربي وردّ بدخول
عوامل المبتدأ والخبر عليه محو: (أن ضربي زيداً قائماً) و(كان ضربي زيداً
قائماً) وقل الأكثر: إنه مبتدأ، ثم اختلفوا، فقل ابن درستويه^(٤) وطاهر:

وهذا الشاهد من مقطوعة لها قصة مثبتة في شرح شواهد المغني ٦٨/٢ وغيره.
والشاهد فيه قوله: (لولا الله... لزمرع) حيث جعلت لزمرع جواباً لـ (لولا) لأنها
سبقت بقسم صريح، وهما وجه حذف الخبر، لأن المبتدأ المقسم به صريح، وهو والله لولا
الله، فلم يظ الجلالة الثاني مبتدأ مقسم به صريح لذلك وجب حذفه كما ذهب إلى ذلك
الشارح وابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٧٧/١.

(١) أي المعري الشافعي. إذ هما بعد عصر الاحتجاج.
(٢) في الأصل (مصدراً)
(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥، وشرح الفصل ٩٦/١ - ٩٧. وشرح الرضي ١٠٤/١ - ١٠٥، ومع
المواضع ٤٠/٢.

(٤) هو ابن درستويه هو عبد الله بن جعفر بن درستويه ولد سنة ٢٥٨هـ ومات ٣٢٧هـ، صنف
الإرشاد في النحو: وشرح الفصح والمقصود والسمود وغيرها وينظر البقية ٣٦/٢، وينظر
رأيه في شرح الرضي ١٠٥/٨.

(١) لا خبر له لكونه بمعنى الفعل، لأن المعمول سلا سد الخبر كما في (أقائم الزيدان) ومعني ضربي زيدا قائماً أضربه قائماً ورد بأنه لو كان مثل: (أقائم الزيدان) لم يلزم الحل في موضع الخبر، وقل الأكثرية لا بد له من خبر واختلف فيه، فروى بعض الكوفيين^(٢)، أنه الحل، لأنها كالظرف، ورد بأنها من تمام المصدر ومعموله له على قولهم فكيف يكون خبراً عنه؟ وبأنه لم يعهد كونها خبراً، وقل الأكثرية إنه محذوف، واختلف فيه، فقل الأخفش، وروي عن عضد [ظ ٣٣] الدولة: (٣) أن الخبر الذي سدت الحل مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحل تقديره (ضربي زيدا ضربه قائماً) أي ما ضربي إلا إليه إلا على هذا الضرب المقيد وقل أكثر الكوفيين: (٤) إنه مقدر بعد الحل وجوباً والحل من معمول المصدر لفظاً ومعنى، وعملها المصدر الذي هو المبتدأ، وتقديره (ضربي زيدا قائماً حاصل) وقل البصريون: إنه مقدر في موضع الحل متعلق للظرف، والحل من معمول المصدر معنى لا لفظاً، والعمل في الحل محذوف وتقديره (ضربي زيدا حاصل إذا كان قائماً) فضربي مبتدأ مضاف إلى الفاعل وزيد معموله وحصل خبره - إذا كان ظرف واقع موقع الخبر - وقائماً حل، وعملها (كل)، وهي تامة، وصاحبها الضمير

(١) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٣١٣/٢، وشرح الرضي ١٠٥/١، والمجم ٤٤/٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٠٥/١، ومجم المومع ٤٤/٢.

(٣) عضد الدولة فخر بن الحسن بن بويه أبو شجاع بن ركن الدولة بن سلف الأكبر، أحد العلماء بالعربية والأدب، وله في العربية لمحة حنة وأقوال نقل عنه ابن هشام الخضراوي في الإصطلاح أشباه وله صنف أبو علي الفارسي الإيضاح والتكملة ولد ٣٢٤هـ ومات سنة ٣٧٢هـ. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٤٧-٢٤٨.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٠٥/١ حيث نقل الرضي رأي البصريين في حين نقله الشارح منه بتصريف دون أن يسند إليه ورأي البصريين والكوفيين في المجم ٤٤/٢ - ٤٦.

المستتر، في (كان) وهو عائد إلى معمول المصدر، وهو (زيد) معنى لا لفظاً لكنه حذف الخبر وهو حاصل، لأنه متعلقات الظروف العلة، يجب حذفها نحو: (زيد عندك) وحذف الظرف وهو - إذا كان - لدلالة الحال عليه، فقد حصل الشرط أنه وهو التزام غير الخبر، وهو (قائماً) مكن الخبر وهو (حاصل) والقرينة وهو (قائماً) لأنه يدل على الظرف والظرف يدل على متعلقه وهو الخبر، والدال على الدال على الشيء كالدال على ذلك الشيء وضعف كلام الأخفش^(١) والعوض بأنه وإن كان أنحصر، لم يسمع حذف المصدر، إذا كان خبراً، وكلام الكوفيين^(٢) وإن كان أنحصر لوجهين؛ أحدهما: أنه يلزم موضع الخبر غيره، وإذا لم يلزم، لم يجب الحذف. الثاني: أنه متفق على أن المفهوم من (ضربي زيداً قائماً) أنحصر على كل ضرب مني حاصل على زيد فإنه مشروط بحال القيام منه كأنك قلت (ما أضرب زيداً إلا قائماً) وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش^(٣) وبيانه مبني على مقدمة وهو أن اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ واحد إذا استعمل، ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو لاستغراق الجنس، نحو: (الماء بارد) و(التراب يابس) و(الإنسان حيوان) أي كل ما فيه هذه الماهية حل هكذا، وإن قلت قرينة الخصوص، فهو للخصوص نحو (اشتر اللحم واشرب الماء) لأن شراء الجميع محتتم، فلذا تقرر هذا، فاسم الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية، بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس

(١) ينظر شرح الرضي ١٠٦/١.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٠٦/١.

(٣) ينظر رأي البصرية والأخفش شرح الرضي ١٠٥/١ وجمع الفواصع ٤٦/٢ - ٤٧.

على العموم فيكون المعنى: كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في القيام، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه^(١)، وأما عند الكوفية، فالجنس عندهم مقيد بلحل المخصص له فيكون المعنى (شربي زيدا) المختص بلحل القيام (حاصل) وهذا غير مطابق للمعنى المتفق عليه، لأنه لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بغيره، فهذا يبطل مذهب ابن درستويه^(٢)، لأن لا حصر في قولك: إضرب زيدا. قل الوالد قول الكوفيين: إن تقديرهم أخصر لا يسلم ولأن -حاصلًا- قد أمنت حذفه، لأنه لا يظهر متعلقاً لظرف خبراً، والظرف انسحب للحل، فتقديرها أولى.

قوله: (وكل رجل وضعته)، يعني بما يجب حذفه لحصول الشرطين وهما التزام موضع الخبر، وحصول المقارنة بأو (مع) وضابطة [و٣٤] كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى (مع)^(٣) بشرط المقارنة، وفيه مذهبان: أحدهما للكوفيين إن: (وضيعته) هو الخبر، لأن الواو بمعنى (مع) أنت إذا صرحت بها نحو: (كل رجل مع ضيعته) لم تحتج إلى تقدير خبر فكذلك في ما كان في معناها^(٤)، وربما قالوا: واو (مع) سدت مسد الخبر والثاني للبصريين^(٥)، أن الخبر محذوف، وتقديره: (كل رجل مقرون وضيعته) وقيل:

(١) ينظر شرح الرضي وهذه الفقرة ملحوظة بتصرف من الرضي ١٠٥/١ دون إسنادها له، حيث أثبت رأي أهل البصرة والأخفش.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٠٦/١، يتابع الأحذ من الرضي دون إسناد لذلك، وينظر رأي ابن درستويه في الصفحة نفسها.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٦، وهو مقول عن المصنف بالعين دون عرو.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٨/١.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٠٨/١.

(كل رجل وضعته مقرونان) وهو ضعيف، لأنه في التثنية لم يلتزم موضع الخبر غيره، لأن محله بعد المعطوف و معطوف عليه، وإن قدمت عاد ضمير المثني إلى غير مذكور.

قوله: (مثل عمرك لأفعلن كذا^(١)) وضابطة: كل مقسم به صريح، ابتدئ به نحو (لعمرك لأفعلن) فإن كان المقسم به غير صريح جاز حذفه وإثباته نحو (عهد الله)، (ميثاق الله لأفعلن) يجوز فيه الحذف والإظهار نحو (علي عهد الله) و (علي ميثاق الله)، وإنما وجب حذف الخبر في لعمرك وهو (يميني) أو (قسمي) لحصول الشرطين فيهما، للدلالة على خصوصية الخبر، بما في الكلام من معنى القسم، والتزام موضع الخبر، وهو (يميني) أو (قسمي) غيره، وهو لأفعلن^(٢)، وإنما لم يذكر الشيخ نحو (زيد في الدار أو خلفك) مما يجب حذف خبره^(٣)، لأن هذا مرفوع المثل على الخبر، وسد مسد الخبر بخلاف هذه الأول فليس محلها رفع الخبر وإن سدت مسده، ومما حذف الخبر لسد مفعوله مسده [مسألة]^(٤) الزبورية وهي: (كنت أظن العقرب أشد لسة من الزبور، فإذا هو إياهما) قل مسيوية: (فإذا هو هي) لأن (إذا) الفجائية إن كانت خبراً فهي خبر بعد خبر، وإن لم تكن خبراً، تعين (هي) للخبر والخبر مرفوع و (إياها) ضمير نصب سد مسد الخبر وقل الكوفيون: إياها هو الخبر، واستعير ضمير المنصوب للمرفوع، وقل بعضهم: هو محذوف تقديره: فإذا هو يساويها حذف الفعل

(١) في الكافية المعلقة: لعمرك.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٠٨/١، وشرح التسهيل سفر الأول ٣٧٧/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٠٨/١، وشرح التسهيل سفر الأول ٣٧٨/١.

(٤) ما بين حاصرتين زينة يقتضيها السياق.

لدلالة مفعوله^(١).

خبر إن وأخواتها^(٢)

قوله: (خبر إن وأخواتها) يعني (أن) و(كان) و(ليت) و(لعل)^(٣). قوله: (هو المسند) جنس دخل تحته سائر المسندات.

قوله: (بعد دخولها)^(٤) [هذه الحروف]^(٥) خرجت سائر المسندات كالخبر والفعل.

قوله: (مثل: (إن زيدا قائم) إنما أعملت تشبيهاً بالفعل المتعدي من حيث إنها على ثلاثة أحرف مفتوحة الأواخر، تدخلها نون الوقاية وهي تنصب الاسم وترفع الخبر على كلام البصريين والكوفيون^(٦) يقولون: تنصب الاسم وأما الخبر فترفع على ما كان عليه، وإنما قدم منصوبها على مرفوعها تشبيهاً لها بالمفعول الفرعي وهو (ضرب عمراً زيد) لأن المشبه دون المشبه به.

قوله: (وأمره كأمر خبر المتداً) يعني في أقسامه من كونه مفرداً

(١) ينظر للسألة الزبورية في الرهندي ٧٠ - ٧٣، ومعجم الأديب ١١٩/١٦، ومجالس العلماء للزجاجي ٨ - ١٠، وإنباء الرواة ٣٤٨/٢، والأشباه والنظائر ١٥/٣، وبغية الوعاة ٢٣٠/٢، مغني اللبيب ١٢١ ما بعدها، وينظر الطبقات الكبرى للسيوطي، والإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٢/٢ المسألة رقم ٩٩، وأمالى ابن الحاجب ٨٧٢ وما بعدها.

(٢) لم يذكر اسم كان مع أنه من المرفوعات.

(٣) لم يذكر الشارح (لكن).

(٤) في الكافية المحققة (مفعول) بدل (دخولها).

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٥٥٥/٢ وما بعدها وشرح للمصل ١٠٢/١.

أوجملة، وأحكامه من كونه متحداً، ومتعدداً، ومثبتاً، ومنفياً، وأحواله من كونه نكرة ومعرفة، وشرائطه من عود الضمير إذا وقع جملة، أو مفرداً مشتقاً.

قوله: (إلا في تقديمه) يعني فإنه لا يجوز تقديم جبر (إن) على اسمها كالمبتدأ والخبر، وإنما امتنع لضعفها لأنها لم تنصرف في نفسها فتصرف في معمولة، أولانها مشبهة بالفعل الفرعي، فلو قدم خبرها زال الشبه^(١).

قوله: (إلا إذا كان ظرفاً) استثناء من المستثنى، وهو قوله: (إلا في تقديمه) الذي كان منقياً لأنه مستثنى من موجب فيكون المستثنى الثاني موجباً [ظ ٣٤] لكونه غير منفي، يعني فإنه يجوز لأنهم اتسعوا في الظروف، دون غيرها، ولهذا فصلوا بين المضاف والمضاف إليه في نحو:

[١٢٤] _____ لله في اليوم من لأمها^(٢)

لأنها أوعية لجميع الاستثناء، إذ كل شيء من المحدثات لا بد فيه من زمان ومكان، فلهذا دخلت، حيث لا يدخل غيرها كالمهمل يدخلون حيث لا يدخل الأجانب، وأجرى الجار مجراه لكثرة في الكلام مثله، واحتياجه إلى الفعل أو معناه لمناسبته له لأن الظرف في الحقيقة جار ومجرور، لأنه

(١) ينظر شرح المصنف (٣٦)، وشرح الرضي ١/ ١١٠، وشرح المفصل ١/ ١٠٣.
(٢) هذا البيت من البحر السريع، وهو لمعرو بن نميرة في ديوانه ١٨٢، وينظر الكتاب ١/ ١٧٨، وشرح المفصل لابن عيش ١/ ١٠٣ وتذكرة النحلة ٣٨١، والحزانة ٢/ ٢٤٧.
لما رأيت سائده ما استعبرت—

الشاهد فيه قوله: (في اليوم من) حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه الاسم الموصول (من) بالظرف اليوم ضرورة وهذا ما اختاره أبو بكر بن السراج على ما ذكره أبو حيان في التذكرة ٣٨١.

مقدر بـ(في)، وقد يكون الظرف واجباً حيث يعود إلى غير مذكور نحو:
(إن في الدار ساكنها) أو يكون المبتدأ نكرة نحو: (إن في الدار رجلاً) و﴿إِنْ
لَدَيْنَا مَكَلٌ﴾^(١) وحيث يدخل على المبتدأ ماله المصدر فإنه يجب تلخيره،
لأن لها المصدر أيضاً نحو: (إن في الدار لزيداً) و﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ﴾^(٢) وجائز
فيما عداه، نحو: ﴿إِنْ إِلَيْنَا إِيَابَتُهُمْ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا حِمْلُهِمْ﴾^(٣) و(إن في الدار زيداً)
وقد يحذف الخبر إذا كان اسماً نكرة نحو:

[١٢٥] **إِنْ عَمَلًا وَإِنْ مَرْتَحَلًا**

وإن في السفر ماضى مهلاً^(٤)

أي إن لنا وبعضهم أجاز حذفه مع المعرفة أيضاً، وقد يحذف الاسم
أيضاً نحو:

[١٣٧] **فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيحًا عَرَفْتَ قَرَابَتِي**

ولكن زعمى عظيم المشعر^(٥)

(١) المزمّل ٧٣ / ١٢.

(٢) الآية مكررة في سورة النحل ٢٧ / ١١ - ١٣ - ٢٥ - ٢٧.

(٣) الغاشية ٨٨ / ٢٥ - ٢٦.

(٤) البيت من البحر المنسرح وهو للأعشى في ديوانه ٢٨٣، وينظر الكتاب ١٤١ / ٢،
والخصائص ٣٧٣ / ١، وشرح المفصل ١٠٣ / ٨، وأما ابن الحاجب ٣٤٥ / ١، وشرح التسهيل
السفر الأول ٥٦٣ / ٢، وشرح الرضي ٣٣٣ / ٢، والمعنى ١١٤، وشرح شواهد المغني ٦١٢ / ٢،
والخزعة ٣٣٧ / ٩، ويروى (إن في البحر من ماضى مهلاً) ويروى في المغني إذا مضوا مهلاً،
ويروى (إن في السفر من ماضى مهلاً).

والشاهد فيه قوله: (إن مهلاً وإن مرتحلاً) حيث حذف خبر إ مع النكرة والتظهير: إن لنا
مهلاً وإن لنا عنها مرتحلاً.

(٥) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٨١، وينظر الكتاب ١٣٦ / ٢،
والإنصاف ١٨١ / ٨، وابن يمش ٨١ / ٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٦١ / ٢، والجنى
الداني ٥٩٥، ودرصف المباني ٣٥٠، والمعنى ٣٨٤، وشرح شواهد المغني ٧٠١ / ٢، ومع -

برفع (زنجي) تقديره ولكنك وفي عموم الشيخ نظر، لأن في خبر المبتدأ ما لا يكون خبراً لـ (إن) كالإنشاء، وماله الصدر، لا يقل: (إن زيداً أضربه) ولا (إن كيف زيداً) ولا (إن أين زيداً) ولا (إن ألقائماً الزيدان) وكذلك (لعل زيداً قام) بفعل ماض لا يجوز عند بعضهم، ولعل مراده أن خبر (إن) يشارك خبر المبتدأ فيما ذكر بعد أن ثبت كونه خبراً لها، لا في ما صح أن يقع خبراً للمبتدأ.

خبر (لا) النافية للجنس

قوله: (خبر (لا) التي لنفي الجنس. قوله هو المسند) يعم جميع الأخبار والفعل. قوله: (بعد دخولها) خرج ما عداها، وإنما عملت لشبهها بـ (إن) من حيث إن لها صدر الكلام، وإنهما من عوامل المبتدأ والخبر، وإنهما للتأكيد، و(إن) لتأكيد الإثبات، و(لا) لتأكيد النفي، لكنهم يحملون النقيض على النقيض، كما يحملون النظر على النظر، والخلاف في رفع خبرها كـ (إن).

قوله: (لا غلام رجل ظريف فيها)، فـ (غلام رجل) اسمها و(ظريف)

الهوامع ٢/ ١٦٣، وخزانة الأصب ١٠/ ٤٤

ورواه سيبويه برفع زنجي ونصبه ويروي عظيم مشهوره فالرفع تقديره ولكنك زنجي والنصب قلته

ولكن زنجياً عظيم المشاهر لا يعرف قراي...في....

فيه قوله: (ولكن زنجي) حيث حذف اسم لكن والتقدير: ولكنك زنجي، ويجوز نصب زنجي على إصهار الخبر وتقديره كما عند سيبويه ولكن زنجي، لا يعرف والنصب أجود.

خبره قل المصنف^(١) وهذا أحسن من قولهم: (لا رجل ظريف) لأنه
يحتمل للوصفية بخلاف مثلاً ولأنه قل و(وينو تميم لا يشتونه) فتوهم
أنهم يحذفون مطلقاً وليس يحذفونه إلا إذا كان خبراً، فلما صفة فلا، وهذا
بناء منه على أن اسم (لا) إذا كان مضافاً لم يوصف على المثل، ومنه
النحة^(٢) أنه لا يوصف على المثل، ولم يمنع من الوصف إلا المصنف^(٣)
وابن برهان ولقائل أن يقول: المسألة أكثر إشكالاً لأن فيها يحتمل أن
يكون خبراً، وأن يكون متعلقاً بالخبر على كلامه، فلو حذفه لكان أولى.

قوله: (ويحذف كثيراً) يعني في لغة من يشتهر وذلك إذا كان علماً (لا
إله إلا الله) و(لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا علي)^(٤) تقديره موجود
قوله: (وينو تميم لا يشتونه) يحتمل أن يراد لا يشتونه رأسه سواء كان
اسماً أو ظرفاً ويحتمل أن يراد لا يظهرونه إذا كان علماً نحو (لا بأس) و(لا
خوف) فإن ورد جعلوه صفة كقوله:

[١٣٧] إذا اللقاح غلت ملقى لحرثها

ولا كريم من الولدان مصبوح^(٥)

(١) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرضي ١/ ١١١.

(٢) ينظر رأي منصف النحة في شرح الرضي ١/ ١١١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦.

(٤) ينظر شرح المعصل ١/ ١٠٧، وشرح الرضي ١/ ١١١ - ١١٢، قل السيوطي في المعجم: (إذا

وقعت إلا بعد لا جز في المذكور بعلمها الرفع والنصب نحو: (لا سيف إلا ذو الفقار، ولا

المقل) و (لا إله إلا الله) و (لا الله فالنصب على الاستثناء). ينظر معجم الهوامع ٢/ ٢٠٢.

(٥) هذا البيت من البحر البسيط وهو لحاتم الطائي في ملحوظ ديوانه ٢٩٢، وشرح أبيات

سيبويه ١/ ٥٧٣، وينظر الكتاب ٢/ ٢٩٩ وهو ملفق عند سيبويه وعند ابن مالك من

بيتين هما

[٣٥]

فمصباح على كلامهم صفة كريم، وأهل الحجاز يجيزون ظهوره وحده
وأما إذا كان ظرفاً لم يجز عند أهل الحجاز وبني تميم^(١)، وإنما كثر حذف
خبر لا، لأنها مشبهة بـ(إن) وخبرها يجوز حذفه، إذا كان اسمها نكرة نحو:

[١٢٨] إن عملاً وإن مرتحلاً _____^(٢)

فكذلك ما شبه بها.



ورد جازرهم حرفاً مصرمة في الراس منها في الأصلاب ملحق

إذا التلحاح خلعت ملقى لصرتها ولا كريم من الولدان مصباح

فرواه سيويه ملفقاً من صدر البيت الأول وعجز البيت الثاني وهو لأبي ذؤيب الهذلي في
ملحق شرح أشعر الهذليين ١٣٠٧، وشرح المفصل ١٠٧/١، وشرح التسهيل السفر
الأول ١٢٢/٢، واللسان مائة (صور) ٢٤٣٠/٤، وشرح ابن عقيل ٤١٣/١.

الشاهد فيه قوله: (ولا كريم من الولدان مصباح) حيث ذكر خبر (لا) وهو (مصباح)،
وهذا رأي سيويه وابن مالك أما على رأي الزهشري وعليه بنو تميم و (مصباح) إما خبر
على رأي سيويه وابن مالك ويجوز أن يكون صفة على رأي الزهشري وابن عيش. ينظر
شرح المفصل ١٠٧/١.

(١) ينظر شرح المفصل ١٠٧/١، وجميع المراجع ١٩٣/٢.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة ١٢٥ رقم ١٢٥.

اسم ما، ولا المشبهتين بـ(ليس)

قوله: (اسم ما ولا المشبهتين بـ(ليس)) إنما عملاً لشبههما بـ(ليس) من حيث إنهما من عوامل المبتدأ والخبر، وإن لهما صدر الكلام، ونهما للنفي مطلقاً، واختصت (ما) بنفي الحل، ويدخل الباء في خبرها وهو حكم لا يشبه، وقد قيل إنه يشبه، ولهذا لا يحذف خبرها، وتدخل على المعرفة والنكرة وعملها فصيح.

قوله: (المشبهتين) خرج ما ليس لم يشبه هذا لأن (ما) تكون اسمية وسيأتي في الموصول، وحرفية ولها أقسام: مصدرية ومنهم من جعل المصدرية اسماً، وزائدة نحو (غضبت من غير ما جرم)^(١) ونافية وهي الداخلة على غير المبتدأ والخبر نحو (ما ضربت) وعلملة وهي التي بمعنى (ليس) وهي الرافعة للاسم والنهبة للخبر عند البصريين^(٢) وأما الكوفيون فيقولون: نصبت الاسم والخبر مرتفع بما كان من قبل وهو ضعيف لأنهم يعملونها في الأبعد دون الأقرب، وأما (لا) فهي للنهي نحو: (لا تفعل)، وزائدة نحو: ﴿ما منعك ألا تسجد﴾^(٣)، وعاطفة ونافية غير

(١) ينظر الفصل ٣٦٢، وشرح الفصل ١٣٦ / ٨ وما بعدها.

(٢) ينظر الإنصاف مسألة ١٩، ١٦٥ / ١ وما بعدها.

(٣) الأعراف ١٢ / ٧ وتحتها: ﴿قل ما منعك ألا تسجد إذ أمرت قل أنا خير منه خلقتني من نر وخلقته من طين﴾.

عاملة نحو: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾^(١) ولنفي الجنس وبمعنى (ليس).

قوله: (هو المسند إليه) يعم جميع المسندات.

قوله: (بعد دخولها) خرج سائر المسندات.

قوله: (مثل ما زيد قائما) مثل العمل به (ما).

قوله: (ولا رجل أفضل منك) مثل عمل (لا).

قوله: (وهو شاذ في لا) يعني العمل، وهو منزه الأخفش^(٢) والمبرد^(٣) ولم يجيء إلا في الشعر^(٤) نحو:

[١٢٩] من صد عن نيرانها

فأتا ابن قيس لا براح^(٥)

وأشد منه دخولها على المعرفة وإثبات خبرها مع اسمها، نحو:

(١) الأعمام ٦ / ١٤٥ ونعمها ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ﴾ محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس...^(٦)

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح المعصل ١ / ١٠٩.

(٣) ينظر المختضب ٢ / ٣٦٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ٢٦ - ٢٧، وشرح الرضي ١ / ١١٢.

(٥) البيت من مجزوء الكامل وهو لسعد بن مالك كما في الكتف ١ / ٥٨، وينظر شرح أبيات سيبويه ٢ / ٨، وشرح ديوان الحماسة لعمرووقي ٥٠٩، والإصناف ١ / ٣٢٧، وشرح المفصل ١٠٨٨، وأما ابن الخليل ١ / ٣٣٦، وشرح التسهيل السمر الأول ٢ / ٥١٤، وشرح الرضي ١ / ١١٢، ومضي اللبيب ٣٥ - ٨٢٥، وشرح غرر المعاني ٢ / ٥٨٣، وخزانة الأصب ١ / ٤٦٧.

والشاهد فيه قوله: (لا براح) حيث أعمل (لا) عمل ليس فرفع بها الاسم وهو براح وحذف خبرها وتقديره: لا براح لي.

[١٣٠] لا اللطراً ولا الجيران جيراناً^{٥١}

وقوله:

[١٣١] فحلت سواد القلب لا أنا باغياً

سواها ولا في جهام تراخياً^{٥٢}

ولحقول المتنبي:

[١٣٢] فلا الحمد مكسوراً ولا لك بقياً^{٥٣}

(١) عجز بيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٢٢٣، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٧١١، وصلة:

أنكرتها بعد أن كان مكسراً لها

وفي ديوان جرير ١٦٠ شبهه دون صلة

حي للتلؤلؤ إذ لا تنعني بدلاً بالدار داراً ولا الجيران جيراناً

والشاهد فيه قوله: (لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً) حيث أحمل لا عمل ليس واسمها معرفة، وهو شاذ كما ذكر الشارح، والأصل أن يكون اسمها وخبرها نكرة.

(٢) هذا البيت من الطويل وهو للناطقة الجعدي في ديوانه ١٧١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٥١٥، والجنى ٢٩٣، والمعنى ٣٦٦، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٦١٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٦٥، وجمع الموامع ١/ ١٢٥، ونغزاة الألب ٣/ ٣٣٧.

والشاهد فيه قوله: (لا أنا باغياً) حيث أحمل (لا) عمل ليس مع أن اسمها معرفة وهو أنا وهو شاذ كما ذكر الشارح، ولكن النحاة تلوه كما ذكر الشارح بعد بيت المتنبي.

(٣) عجز بيت من الطويل وهو للمتنبي في ديوانه ١٩/ ٤، وصلة:

إذا الجود لم يرق حلاصاً من الأذى

شرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٥١٥، والجنى الثاني ٢٩٤، وشرح شذور الذهب ٢٢٣، ومعنى اللبيب ٣٦٦، والأشبه والنظائر ٨/ ١٠٨.

والتمثيل فيه قوله: (فلا الحمد مكسوراً ولا لك بقياً) حيث عمل (لا) الناقية عمل ليس في الموضعين مع أن الاسم في كليهما معرفة على بك وهذا قليل.

الحجج الثاني _____ اسم ما، ولا المشتهين (ليس)

وقد يؤوك الشعر على حذف فعل، أي لا أرى باغية، فلما حُذف الفعل انفصل الضمير ويرز، ولا الدار أعرفها داري، ولا الجيران أعرفهم جيرانه ومنهم مَنْ أجاز ذلك^(١) لكثرة ورود في الاسم والخبر، والزجاج^(٢) أجاز في الاسم دون الخبر.



(١) ومن أجاز ذلك ابن مالك حيث قال: لو حذف إعمالها في معرفة في قول الناهية الجعدي الشاهد ١٣٦ الذي ذكر، وقد حذفنا المنهي حذفنا انباعدة فقل الشاهد ١٣٢ ثم قاله والقياس على هذا صالح هندي، شرح التسهيل السمر لأول ٥٦٥/٢.

(٢) ينظر رأي الزجاج في الجمع ١١٩/٢.

المنصوبات

قوله: (المنصوبات)، إنما قدمها على المجرورات، لأنها حركة المفعول نفسه، والمجرور بواسطة، وما كان لا يحتاج إلى واسطة أولى مما يحتاج إليها.
قوله: (هو ما اشتمل على عَلم المفعولية)، السؤال في (هو) كالسؤال في المرفوعات، والجواب ما تقدم.
وعلامات المفعولية الفتحة وهي أصلها والكسرة والألف والياء، نحو: (رأيت زيداً، ومسلمات، وأهلك والزيدتين).

قوله: (المفعولية): هي على ضربين حقيقي، ومشبه به، فالحقيقي: الخمسة الأول^(١)، وما عداها مشبه به، وقد الكوفيون: ليس الحقيقي إلا المفعول به^(٢)، وقد صاحب التخمير: الحقيقي المفعول المطلق وبه^(٣) فقط، وقد نجم الدين: جعل الحل والاستثناء من الحقيقي، والمفعول له ومعه من المشبه، إذ رب فعل بلا علة ولا مصاحبه، ولا فعل إلا واقع على

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ١١٢.

(٢) ينظر معجم المواعظ ٨/ ٢.

(٣) ينظر التخمير ١/ ٢٩٧.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ١١٣.

حالة من المُوَقع والمَوْقع عليه، فلو قلنا: ما اشتمل على علامة الفضلات في الأصل، فيدخل مع الخمسة، الحلُّ والتمييزُ، والاستثناءُ، والمشيءُ بهذا، ودخل عليه عوامل المبتدأ والخبر^(١).

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ١١٣.

المفعول المطلق [ظ ٣٥]

قوله: (فمنه المفعول المطلق): الضمير راجع إلى (هو) وإنما قلناه إمّا لأنه مطلق عليه الفعل من غير واسطة حرفية بخلاف سائر هذه ولأنه فعل الفاعل في الحقيقة، والمفعول به محله وفيه ظرفه، وله عليه، ومعه مصلحيه^(١)، وهو يسمى مطلقاً لما قلنا ومصدره وحدثه لأنه بعد أن لم يكن، وحدثان مبالغته، وربما سمع سيويه^(٢) فعلاً.

قوله: (وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعنى) قوله: (اسم) جنس الحد قل المصنف^(٣): إنما ذكر معنا لفظة اسم دون سائر الحد لثلاث يَدْخُلُ عليه (ضُرِبْتُ ضَرْبْتُ) فإنه فعله فاعل فعل مذكور بمعنى لكنه ليس باسم، قوله: (ما فعله) أي فَعَلَ الاسم فاعل فعل، كـ(قديم ومحل) خرج اسم ما لم يفعله فاعل فعل^(٤) كـ(قديم ومحل)، قوله: (مذكور) صفة لفعل، وخرج نحو: (أعجبني الضرب)، فإنه فَعَلَهُ فاعل فعل ما ولم يفعله، أعني الضرب فاعل أعجب لأنه فاعله، وهو لا يَفْعَلُ نفسه، قوله: (بمعناه)

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٣١/١ وما بعده وشرح الفصل ١/١١٠، وشرح الرضي ١١٣/١.

(٢) ينظر الكتاب ٣١/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٧.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/١١٤.

خرج نحو: (كرهت قيليبي) فإنه فعله فاعل فعل مذكور، لكن ليس كرهت بمعنى قيليبي، والضمير في (معناه) راجع إلى اسم^(١)، أو إلى (ما) ويرد عليه نحو (كرهت كراهتي) و(أحببت حبي) و(أبغضت بغضي)، فإنه مفعول به، قل ركن الدين:^(٢) فالأولى أن يزاد ذكر (بياناً له)، وقد أورد منفي المطلق نحو: (ما ضربت ضرباً)، والمصدر التي لا أفعل لها نحو (ويحّه) و(ويسه) والجاء نحو: (ضربته سوطاً)، وما أقيم مقام الفاعل، وجوابها أما المنفي فهو فرع المثبت، وأما (ويحّه) وبابه ففعلها مقدر^(٣)، وأما (ضربته سوطاً) فهو واقع موقع ضربة، أو على حذف مضاف تقديره: ضربة سوط، وأما (ضرب ضرباً) فهو وإن كان مفعولاً مطلقاً مرفوع، وكلامه في المنصوبات، أولاً ما لم يُسم فاعله فرع على ما سمي فاعله، وذلك وارد على حدود المفعولات كلها في كل ما يصح إقامته مقام الفاعل^(٤).

قوله: (ويكون للتأكيد، والنوع، والعدد)، فالتأكيد ما أفاده فائدة الفعل مصدراً، كـ(ضرباً) واسم مصدر نحو (اغتسلت غسلة) وصفة نحو (قم قائماً) وأما النوع والعدد فهوما أفاده زائدة على الفعل كالعدد ما كان مستقراً به من مصدر نحو (ضربت ضربةً وضربتين وضربات) أو باسم نحو: (واحدة واثنتين وثلاث) أو بآلة نحو: (ضربته سوطاً، أو سوطين، أو ثلاثة أسواط)، وقيل (سوطاً) مفعول به أي ضربته

(١) ينظر شرح المصنف ٢٧، وشرح الرضي ١١٤/١.

(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ٨٩، والعبارة به هي: واعلم أن لو زاد عليه قيداً آخر وهو ذكر بياناً له لم ينتقص بمثل: كرهت كراهتي.

(٣) ينظر الكتاب ٣٦٦/١، وما بعده وشرح التسهيل السفر الأول ٧٩٦/٢.

(٤) ينظر شرح الرضي ١١٤/١.

بسيط. وأما النوع، فهو ما عدا ذلك، وهو أقسام:

الأول: ما دل على الهيئة وهو صفات، ومصادر، فالمصادر نحو (جَلَسَ جلسةً) بكسر أولها، و(مات ميتة سوء) والصفات، نحو: (رَجَعَ القهقري)^(١) و(اشتمل الصماء)^(٢) و(اعتم العفء) قل المبرد^(٣) تقديره الرجوع القهقري، والشملة الصماء، والعمة العفء، ولا تكون مصادر لأن هذه الأوزان لم تسمع في المصادر، قل سيويه^(٤) هي مصادر لأنها لو كانت صفات لظهر موصوفها في حل.

الثاني: المعروف بلام الجنس والعهد نحو (ضربتُ الضرب) والضرب الذي يعرف.

الثالث: المضاف نحو: (ضربتُ الأمير) و﴿ضرب الرقاب﴾^(٥)

الرابع: الموصوف بمشتق، نحو: (ضربتُ ضرباً شديداً)، والجاري مجراه، نحو: (ضربتُ أيَّ ضربٍ) و(كلَّ ضربٍ) و(بعض ضربٍ)، و(يسير ضربٍ).

(١) رجع القهقري معناها: القهقري الرجوع إلى حيث بدأ قمت: رجعت القهقري فكأنك قمت رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لأن القهقري ضرب من الرجوع يظهر انسان مائة (قهقري) ٣٧٥/٥.

(٢) اشتمل الصماء اشتمل بالثوب إذا أداره عن جسده كنه حتى لا تخرج منه دمه. والشملة الصماء التي ليس تحتها قميص ولا سراويل وفي الحديث: (أنه نهى عن اشتمال الصماء) واشتمل الصماء تنفع بالثوب. ينظر المساء مائة شمل.

(٣) ينظر رأي المبرد في المفتاح ٢٠٠/٣، وشرح مفصل ١١٢/١، وشرح الرضي ١١٥/١.

(٤) ينظر رأي سيويه في الكتاب ٣٥/١، وشرح مفصل ١١٢/١. وقل سيويه (لأنه ضرب من فعله الذي أنجز منه).

(٥) محمد ٤/٤٧، وتماهها: ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا ضربوا لرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فها هم متا بعداً وإما فداء...﴾

الخامس: أسماء جوامد نحو (ترب) و(جندلاً) و(فاماً لفيك)، وفيها تأويلات: أحدها: أنها واقعة موقع المصدر^(١) (فترباً وجندلاً) وقع موقع رمياً، وفاماً موقع شفاهاً.

والثاني: أنها على تقدير مضاف في (ترب وجندل) أي (رمى ترب وجندل). والعلل في النوع والعدد الفعل المتقدم، أو ما قام مقامه من الصفات والمصادر، وقيل في (قعد القرفصاء) أنه يقدر لها من جنسها [و٣٦] أي يقرفص القرفصاء.

قوله: (مثل جلست جلوساً) هذا مثل التأكيد [جلسة]^(٢)، مثل النوع (جلستين) مثل العدد

قوله: (فالأول) يعني التوكيد (لا يشى ولا يجمع)^(٣) لأنه موضوع للماهية، وتشيتها وجمعها متعلز، ولأنه لم يقدّر إلا قائلة الفعل، والفعل لا يشى ولا يجمع.

قوله: (بختلاف أخويه) يعني النوع و لعدك، فإنهما يشيان ويجمعان، لأن النوع هو التمييز عن نوع آخر، فإذا انضم إليه نوع آخر ثبت تشيته، وكذلك العدد فنقول (ضرب الأمير) و(ضرب الأمير) والضروب إذا

(١) لتفصيل ينظر الكتاب ٣٦٧/١ وما بعدها. وشرح المفصل ١١٢/١ وما بعدها وشرح التسهيل السفر الأول ٧٤/٢ وما بعده وشرح المصنف ٣٧، وشرح الرضي ١١٥/١.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحقة.

(٣) قل المصنف في شرحه ٣٧، (لأنه موضوع للحقيقة بدليل صحة إطلاقه للقليل والكثير منه على اختلاف أنواعه وإذا كان كذلك تعلزت تشيته وجمعه إذ حقيقة التشية أن تقصد إلى أمرين متميزين اشتركا في اسم واحد.

أردت أجناسها، (وضربتني، وثلاث ضربات).

قوله: (وقد يكون بغير لفظه)^(١) يعني المصدر بغير لفظ الفعل نحو (قعدت جلوساً) والمصدر على ضربين من لفظه كـ (ضربت ضرباً) ومن غيره وهو إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق أولاً. الملاقى كـ ﴿أَنْهَيْتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَهَاتَا﴾^(٢) ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(٣) وغير الملاقى كـ (قعدت جلوساً) وعامله عند السيرافي^(٤) والملازني^(٥) والمبرد^(٦)، الفعل الظاهر مطلقاً وعند سيبويه: ^(٧) أن الظاهر في الذي من لفظه، والمقدر في الذي أفاده فائدة الاشتقاق والذي من غير لفظه، حكمه لحم الدين^(٨).

قوله: (وقد يحذف الفعل [لقيام قرينه جوازاً لمن قدم]^(٩)) قد للتقليل، ولا بد فيه من قرينة. والحذف على ضربين: كجواز ووجوب.

والجواز قرينة حالية كقولك: (خير مقدم) لمن عليه هيئة السفر، ومقالية في جواب سؤال، أو نفسي نحو: (سيراً شديداً) لمن قل (كيف سرت) و(بلى سيراً) لمن قل: (ما سرت) وهو قياسي كله، أعني الجواز.

(١) قل الرضي في شرحه ١١٦/١. (أي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك إما مصدر أو

غير مصدر. والمصدر على ضربين إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق وإما أن لا يلاقيه).

(٢) سورة نوح ١٧/٧١ ولحمها: ﴿وَاللَّهُ أَنْهَيْتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ مَهَاتًا﴾.

(٣) المرملة ٨/٧٣ ولحمها: ﴿وَأَفْكَرَ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾.

(٤) ينظر شرح الرضي ١١٦/١، وشرح المفصل ١١٢/١، والمجمع ٩٨/٢.

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) ينظر المختضب ٧٣/١ - ٧٤.

(٧) ينظر الكتاب ٨١/٤ وما بعدها.

(٨) ينظر شرح الرضي ١١٦/١.

(٩) ما بين حاصرتين زيادة من الكيفية المحققة

والوجوب: سماعي وقياسي: فالسماعي قرينة حالية كقولهم: (غَضِبَ الخيل على اللُجَم)^(١) أو (فرقاً خيراً من حُب)^(٢) و(مواعيد عرقوب)^(٣) لأنها أمثلة لا تغير، والمقالية ما ذكر من الأمثلة نحو: (سعيًا ورعيًا وخيبة وحمداً وشكراً وعجباً) [ووجوباً]^(٤) وقل الأخفش:^(٥) والمبرد:^(٦) إنه يقاس بشرط التنكير، والإفراد كهذه الأمثلة، لأنه قد كثر، وبعضهم أجاز ظهور أفعالها مطلقاً، وفصل بعضهم، بأنها إذا فعلت اللام نحو (سعيًا لزيد) وجب الحذف، وإلا فهو جائز، وبعضهم قل: لا يجب الحذف إلا مع اجتماعها، لأنها قد صارت مثلاً، فلما جامع الأفراد فلا، وإنما حذفت أفعال هذه المصادر لكثرتها في الاستعمال، فنخفت بحذف أفعالها، وجعل المصدر عوضاً عنها لكثرتة في الاستعمال، وأما القياس.

فقوله: (وقياساً في مواضع منها)^(٧) أي من المواضع القياسية التي فيها حذف الفعل.

(١) (غضب الخيل على اللجَم) يضرب لمن يغضب غضباً لا ينتفع به ولا موضع له ونصب غضب على المصدر، ينظر جمع الأمثلة ٥٦/٢. وشرح المصطلح ١١٣/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٢٦/٢، واللسان ملحة (غضب) ٣٣٣/٥.

(٢) (فرقاً أنفع من حب) ويروى (أو فرقاً خيراً من حب) ومعناه (لأن يفرق منك فرقاً خيراً من أن يحب) ينظر المصدر السابقة.

(٣) مواعيد عرقوب يضرب مثلاً في الحلف ينظر جمع الأمثلة ٣٦١/٢، واللسان (عرقوب) ٤/٢٩١٠، وشرح المفصل ١١٣/١.

(٤) ما بين حاصرتين رتبة من الكافية المحففة. والترتيب مختلف ففي المحففة: مثل: (سعيًا ورعيًا وخيبة وحمداً وشكراً وعجباً) ... وينظر هذه المصادر وغيرها الكتاب ٣٦١/١ وما بعده والإيضاح في شرح المفصل ٢٢٧/١ - ٢٢٨، وجمع المواضع ١١٨/٢.

(٥) ينظر رأي الأخفش شرح التسهيل السفر الأول ٧٩٩/٢.

(٦) ينظر المختضب ١٠٤/٣، ٥٦/٤.

(٧) ينظر شرح المصنف ٢٨.

قوله: (ما وقع مثبتاً) يعني المصدر احتراز من المنفي نحو (ما أنت إلا سيراً) فإنه جائز، قوله: (بعد نفي) احتراز من المثبت، لا بعد نفي نحو (زيد سيراً) فإنه لا يجب، وسيبويه يقول: ^(١) قد يجب الخلف في المنفي والمثبت، لا بعد نفي، لكنه سماع وما لم يسمع فهو جائز.

قوله: (أو معنى نفي) ^(٢) وهو (إنما) قل ابن الخليل في شرح المفصل: ^(٣) إنما قل (أو معنى النفي) ليندرج فيه نحو (إنما أنت سيراً) ونحو (زيد أبداً سيراً) و(زيد سيراً سيراً).

قوله: (داخل على اسم) داخل صفة لنفي، يحتز من دخول النفي على الفعل نحو (ما يسير إلا سيراً) و(ما شرت إلا سيراً) ^(٤).

قوله: (لا يكون خبراً عنه) احتراز من نحو (ما سيري إلا سيراً شديداً) فإنه مرفوع، لما صح أن يكون خبراً عن ميري، قيل ولا بد من الاحتراز من المجزئ فإنه إذا أريد الإخبار بالمصدر عن الجثة مجازاً للمبالغة لم يجب الخلف بل يكون خبراً مرفوعاً نحو:

[١٢٢] ترتم ما رتعت حتى إذا لذكرت

فلما هي إقبل وإدبر ^(٥)

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٣٥، وشرح الرضي ١/ ١٢٠.

(٢) يريد ما في إنما من معنى المصدر نحو (إنما زيد سيراً) ينظر الرضي ١/ ١٢٠.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الخليل ١/ ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٢٨ - ٣٢٩، وشرح الرضي.

(٥) البيت من البسيط، وهو للحنساء في ديوانها ٣٨٣ والكتاب ١/ ٣٣٧، وشرح أبيات

سيبويه ٨٢/ ٨٢ والشعر والشعراء ٣٤٥/ ١، واللذذ مائة (رط) ٣/ ١٧٥٣، وحزاة الأدب ٤٣٦/ ٤٣٦.

والشاهد فيه رفع إقبل وإدبر وهما مصدران قد أحبر بهما.

[ظ ٣٦]

ومثل ما اجتمعت فيه الشروط.

قوله: (ما أنت إلا سيراً)، (وما أنت إلا سير البريد) [وزيد
سيراً سيراً]^(١) فسيراً و(سير البريد) مثبتان بعد نفي وهو ما داخل النفي
على اسم، وهوانت والمصدر، وهو (سيراً سيراً) لا يكون خبراً عنه لأنه لا
يخبر عن الجثث لتفضيها وزوالها ولا يصح الإخبار بما يتقضى عما يبقى،
ومثل بمثالين؛ أحدهما: نكرة والأخر: معرفة وقد ركن الدين^(٢)
أوردهما ليعلم أن الواقع موقع الخبر يكون فعلاً للمبتدأ كالأول، ومشبهاً
به كالثاني.

قوله: (والما أنت سيراً)^(٣) مثبداً لما في معنى (إلا). قوله: (أووقع
مكرراً)^(٤) يعني أووقع المصدر الداخل على الاسم الذي لا يكون المصدر
خبراً عن ذلك الاسم مكرراً، وإن لم يكن بعد نفي ولا معناه ولا بد من
هذين الشرطين وهما: أن يدخل على الاسم لا يكون خبراً عنه، لثلا يرد

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكفاية المحققة.

(٢) ينظر رأي ركن الدين في الوافية في شرح النكبة ٨٣ والعبارة منقولة عنه بتصريف يسير.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٨، وشرح الرضي ١/ ١٢٠.

قد الرضي في شرحه ١/ ١٢٠ و ١٢١: (واعلم أن هذا المصدر الذي بعد إلا أو معناه قد
يكون منكراً كما ذكرنا ومعوفاً إما بالإضائة نحو: ما زيد إلا سير البريد أو باللام نحو: زيد
إلا السير، وكذا يجيء مكرراً نحو: ما زيد إلا سيراً سيراً، قالوا فحينئذ حذف الفعل أوجب
لقيم الأول مقامه....)، وينظر شرح المصنف لابن عيش ١/ ١١٤ - ١١٥.

(٤) في الكفاية المحققة مكانها قبل قوله: ما أنت، لا سيراً.

نحو: ﴿كَذَٰلِكَ إِذَا دَخَلْتَ الْأَرْضَ فَذَكَرْنَاكَ﴾^(١) فإنه داخل على فعل (وسيري سيراً سيراً) فإنه خبر عنه^(٢)، ومثله (زيد ضرباً ضرباً) فإن المصدر مكرر، وهو لا يكون خبراً عن زيد لأنه جثة، ولا فرق في المكرر، بين أن يكون من لفظه نحو (زيد سيراً سيراً) أو من غير لفظه يعطف نحو: (زيد ضرباً وقتلاً) أو بغير عطف نحو (زيد قتيلاً وقعوداً) دخلت عليه نواسخ المبتدأ والخبر، نحو (إن زيدا سيراً سيراً) و(كان زيد سيراً سيراً) أو لم تدخل، وإنما وجب فيه الحذف لأن المراد الحصر والاستمرار، وإظهار الفعل يدل على الحدوث والتجدد أولانهم أقبلوا في المكرر أحد المكررين مقام الفعل.

قوله: (ومنها) أي من الواجبات القياسية (ما وقع تفصيلاً) احتراز من أن لا يقع تفصيلاً فإنه يظهر كـ (مننت مأ) (ضربت ضرباً).

قوله: (لأن مضمون جملة) احتراز من أن يقع تفصيلاً لمضمون الجملة، وهو معناه لا لآثره فإنه يظهر، نحو: (زيد يسافر إما سافراً قريباً أو بعيداً) واحتراز من أن يقع تفصيلاً لمضمون مفرد نحو (سافر زيد إما سافراً قريباً أو بعيداً) ولا أثره^(٣)، نحو ﴿فَشَدُّوا الْوُثَاقَ إِذَا مَا مَنَّا بَعْدَ إِذَا مَا﴾^(٤) فإن الفعل يظهر في هذه الاحترازات، ومراده بالآثر، عاقبة معنى الجملة، وفائدتها

(١) الفجر ٨٩ / ٢١.

(٢) قل ابن الحاجب في شرحه ٢٨ بعد ذكر الآية: وإنما المراد تكرير المصدر في موضع خبر عما لا يصح أن يكون خبراً عنه ظاهراً.

قل ابن يعيش في شرح الفصل ١ / ١١٥: ملغى إما أن تحموا منا وإما أن تصلحوا فداءً فهما مصدران منصوبان بفعل مضمون.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٨.

(٤) سورة ٤٧ / ٤ (فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثبتتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها....).

ومقصودها من الغرض المطلوب منها رسمه أثراً، لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالأثر الذي يكون بعد المؤثر.

قوله: (مقدمة)، قل الوالد قيد مستغنى عنه، لأن التفصيل لا يكون إلا للمتقدم، إلا أن يريد أن هذا المصدر لا يتقدم على جملة.

قوله: (مثل: فشدوا الوثاق) [فهما مناً بعد وإما فداء]^(١) هذا مثل لما اجتمعت فيه الشروط لأن (المن والفداء) تفصيل لأثر مضمون الجملة، وهو (شدوا الوثاق) إذ كل شيء وثق يتعقبه إما المن وإما الفداء أي إما أن تمنوا مناً، أو تفادوا فداء، ومثله (اشتر ثياباً فإما اكتسأ وإما بيعاً) و(اشتر طعاماً فإما أكلأ وإما بيعاً).

قوله: (ومنها ما وقع للتشبيه) احتراز من أن يقع لغير التشبيه نحو (لزيد صوتٌ صوتٌ حسن) فإنه لا يجب الحذف بل يقدر عند الخليل^(٢) وإلا رفعت على البدل عند سيبويه^(٣) أو الصفة.

قوله: (علاجاً) احتراز عن ما وقع للتشبيه وليس بعلاج، كأفعال الطبائع نحو (مررت به، فهذا له هدي هدى العلماء) و(سمت سمت الصلحاء) فإنك ترفع، وإلا أتيت بالفعل، والمراد بالعلاج، ما كان يزوال ما هو عارض غير لازم كالصوت، وقد قيل: إن قوله: (علاجاً) محذوف في بعض النسخ، ولا بد منه، إلا إذا دخل ما كان بالطبع.

(١) في الكلاية المحققة تمام الآية ٥٨.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣٦١.

وقل الخليل فيما نقله الرضي: (حذف المصنف أي مثل صوت فيجيز تعريفه مع كون

الموصوف غير معرفة) ينظر شرح الرضي ١/ ١٢٢.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٣٥٦ وما بعدها.

قوله: (بعد جملة) احتراز عن أن يقع بعد مفرد نحو (صوتُ زيدٍ صوتُ حمارٍ) فإنه يرفع. [٣٧]

قوله: (مشتملة على اسم) يحترز من أن لا يشتمل على اسم نحو (مررت فإذا ضربُ صوتُ حمارٍ^(١)) أو (مررت فإذا لزيد صوتُ حمارٍ) فإنه يرفع.

قوله: (بمعناه) يحترز من أن يشتمل على اسم لا بمعنى المصدر، نحو (مررت بزيد فإذا له ضربُ صوتُ حمارٍ) قل الوالد: وكان من حقه أن يقول غير صالح لنصبه، وإلا وردَّ به (مررت بزيد) فإذا هو مصوتٌ صوتُ حمارٍ) فإن (مصوتاً) نصب لصوت حمارٍ.

قوله: (وصاحبه) احتراز من أن يشتمل على اسم بمعناه، ولكن ليس بصاحبه، فإنه يرفع، نحو (مررت فإذا لي الدار صوتُ صوتُ حمارٍ) وأجاز سيويه^(٢) النصب، لأن صاحبه مذكور في المعنى لأن كل صوت لا بد له من مصوت.

قوله: (مثل: مررت به) (فإذا له صوتُ صوتُ حمارٍ) و(صراخُ صراخُ الثكلي) هذان مثالان لما اجتمعت فيه الشروط (فصوت حمارٍ، وصراخ الثكلي) للتشبيه، وهو علاج لأن الصوت مما يعالج وبزوال، وهو بعد جملة، وهي (فإذا له صوتُ) وهي مشتملة على اسم، وهو (صوت) بمعنى المصدر وهو (صوت حمارٍ)، وصراخ الثكلي، ومثلها:

(١) ينظر شرح المصنف ٢٨.

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٣٥٦ و ٣٥٧.

(دقّ دقك بالنحاز حب الفلفل)^(١).

[١٣٤] _____ له صريف صريف القعو بالسد^(٢)

والتقدير: يصوت صوت حمار، ويصرخ صراخ الشكلى، وينق دقك بالنحاز، ولها صريف صريف القعو، وقد بعض النحلة العمل فيه المصدر الأول.

قوله: (ومنها ما وقع مضمون جملة) يعني المصدر، يقع مضمون جملة، أي معناه احتراز من مضمون المفرد نحو (ضربت ضرباً) فإنه يظهر فعله.

قوله: (لا محتمل لها غيره) احتراز من نحو (زيد قائم حقاً)، قوله: (مثل له على ألف درهم اعترافاً) معنى الجملة التي هي (له على ألف درهم)

(١) ينظر القول في اللسان (محز) ٤٣١٥/١، وشرح المفصل ١١٥/١ والكتب ٣٥٧/١ وهو فيه (مررت به لهذا له فق دقك بالنحاز حب الفلفل) ولم يسه لا إلى شعر ولا إلى رجز.

والمشعر: المنقح وقد ابن يحيى في شرحه ١١٥/١ والمحاز (المحزون) والقليل بالكسر وقافين. حب أسود وهو أصلب ما يكون من محبوب والعملة تقول: الفلفل بالضم وهو تصحيف منهم. والظاهر أن الاسم هو الفعل كما ورد في اللسان مادة (فعل) ٢٤٦٦/٢. قل في اللسان: والفلفل بالضم معروف لا يثبت بل مرض العرب وقد كثر مجيء في كلامهم وأصل الكلمة طوسية....).

والشاهد فيه قوله (دقك حب الفلفل) ينق دقك وهي (مفعول مطلق لفعل محذوف وهو ينق).

(٢) عجز بيت من البسيط وهو للتابعة الذهباني في ديوانه ١٦ والكتب ٣٥٥/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٧/١، واللسان مادة (صرف) ٢٤٣٦/٤، وبلا نسبة في جمع الموامع ١٩٣/١. وصلته:

مقنونة يدحس الحفص بلزلها

وصف نطقه بالقوة والنشاط والتحفص - اللحم - دحس اللحم ما تناخل منه وتراكبه والبالزلة: السن، والصريف صوت أنبها إذا مكته القعو: ما تدور عليه البكرة. والشاهد فيه صريف على المصدر التشبيهي ولعمل فيه مضمر ظ عليه ما قبله أي يصرف صريف القعو.

وقوله:

[١٣٥] إني لأمنحك الصلوة وإنني

قسماً إليك مع الصلوة لأميل^(١)

وقد تكون معرفة نحو: ﴿صَنَعَ اللَّهُ﴾^(٢) و﴿صَيَّرَ اللَّهُ﴾^(٣) و﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾^(٤) و﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾^(٥)، وإنما كان الله بما لا متحمل له، لأن فعل الله حق، ومنه (الله أكبر دعوة الحق)^(٦).

قوله: (ويسمى توكيد لنفسه) وذلك لأنه يؤكد مضمون الجملة^(٧) الذي هو الاعتراف.

قوله: (ومنها ما وقع مضمون جملة) أي معناها، يحترز من مضمون المفرد نحو (رجع القهقري)^(٨).

(١) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه ١٦٦، ينظر الكتف ١ / ٣٨٠، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٧٧، والمقتضب ٣ / ٣٣٣، وسمط اللالي ١ / ٢٥٩، وشرح المفصل ١ / ١١٦، وشرح الرضي ١ / ١٣٣ وخزانة الأدب ٢ / ٨٨، ٨ / ٢٤٣.

والشاهد فيه قوله: (قسماً) حيث نصبه على المصدر المؤكد له قبله من الكلام الدال على القسم.

(٢) النمل ٢٧ / ٨٨، والمعجم: «وترى الجبل تحسب جنة» وهي تمر من السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون».

(٣) البقرة ٢ / ١٢٨، والمعجم: «صَيَّرَ اللَّهُ وَمِنْ أَحْسَنَ مِنْ اللَّهِ صِفَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ».

(٤) النساء ٤ / ٢٤، والمعجم: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ».

(٥) الروم ٣٠ / ٦، والمعجم: «وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ».

(٦) ينظر شرح الرضي ١ / ١٣٣، وشرح المفصل ١ / ١١٧.

(٧) قل الرضي في شرحه ١ / ١٣٣: كما أن المصدر يؤكد لنفسه في نحو ضربت ضرباً، إلا أن المؤكد هاهنا مضمون المفرد أي الفعل من دون العامل لأن الفعل وحده يملك على الضرب والزمان وأما في مسائلنا فلاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزئها.

(٨) ينظر شرح المصنف ٢٩.

قوله: (لها محتمل غيره) يجتز من (له على ألف درهم مثله).

قوله: (زيد قائم حقاً)^(١) فإن حقاً مضمون لـ(زيد قائم)، وهو محتمل أن يكون قبله حقاً وغير حق.

قوله: (ويسمى توكيداً لغيره)^(٢) أي لغير مضمون الجملة لاحتماله الصديق وغيره، ومن هذا قولهم: (النار محرقة حقاً) و(السماء فوقنا يقيناً) لأن الجملة غير مفيدة للمصدر، وإنما عُلِمَ من بديهية العقل، وبحقوقول النبي^(٣) مثلاً: (زيد قائم حقاً)، فإنه يعدّ مؤكداً لغيره وإن كان كلامه حقاً، لأنه عُلِمَ من غير لفظ الجملة، وقيل هذا من التوكيد.

قوله: (ومنها ما وقع مشي، مثل ليك وسعديك) يعني من القياسية وكذلك (حنانيك) و(هذا ذيك) و(دوليك) وهذه الأمثلة تشبهتها مقصورة على السماع، لأنها على خلاف القياس، وأما حذف فعلها فقياس، فـ(ليك) من ألـ^(٤) بل تكن إذا أقام به أي أقيم بخدمتك ولا أفارقها و(سعديك أي أسعدك إسعاداً بعد إسعاد أي إجابة بعد إجابة قل:

[١٣٦] ليك ليك لا أرضى بواحدة

حتى أزيد مع ليك سعديك^(٥)

(١) ينظر شرح الرضي ١١٣/١، وشرح المفصل ١١٦/١.

(٢) قل الرضي في شرحه ١٢٥/١ نقلاً عن المصنف ولم أجد في شرح المصنف. وقال المصنف: معنى التوكيد لغيره أي التوكيد ليدفع احتمال غيره. وليس بشيء لأنه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي أن يكون الغير مؤكداً كالنفس (ينظر شرح المصنف ٢٩).

(٣) أي قول النبي مثل ما مر من الحقائق التي ذكرت.

(٤) ينظر اللسان مكة (لب) ٣٩٨٠/٥، وشرح المفصل ١١٨/١ و١١٩، وقل التحليل: إن معنى التشبيه أنه أراد نحننا بعد نحن، ينظر الكتاب ٣٤٨/١ - ٣٥٣، وشرح الرضي ١٣٦/١.

(٥) البيت من البسيط ولم أقف له على قائل أو مصدر.

و(حنانيك) تحننا بعد تحن، قل:

[١٣٧] إيا منذر أنيت فليست بعضنا

حنانيك بعض الشر أهون من بعض^(١)

وتحيي مفردة. قل تعالى: ﴿وحنانا من لدنا﴾^(٢) و(هذا ذيك) هذا بعد
هذ وهو السرعة، قل:

[١٣٨] ضرباً هذا ذيك وطعاً

ظ [٣٧] و(ذواليك) من المداولة، أي مداولة بعد مداولة قل:

[١٣٩] إنا شق برء شق بالبرء مثله

ذواليك حتى كلنا غير لابس^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة من العبد في حيوانه ٦٦، ينظر الكتاب ٣٤٨/١، والمقتضب ٣/

٤٢٤، وشرح المفصل ١١٨/١، واللمعة (حنن) ١٠٣٠/٢، والمجمع الموامع ١١٢/٣.

والشاهد فيه قوله: حنانيك مصوب على المصدر الثالث من الفعل وقد ثنى حنانيك أي

نحنسا بعد تحن، لإرافة الكثير....

(٢) سورة مريم ١٩/١٣، وتحمها: ﴿وحناناً من لدنا وركناً تقياً﴾.

(٣) الرجز للعجاج في حيوانه ١٤٠/١، وتحمه

حتى تقضى القدر المقتضى

ينظر الكتاب ٣٥٠/١، وشرح أبيات سيره ٣٦٥/١، وشرح المفصل ١١٩/١، وشرح

الرضي ١٣٦/١، وأوضح المسالك ١١٧/٣، واللسان (هذ) ٤٦٤٣/٦، والمجمع ١١١/٣،

وخراطة الأدب ١٠٦/٢.

الوخض: طعن غير جالس ويكون بالرمح.

الشاهد فيه قوله (هذا ذيك) حيث أضاف هذا اللفظ إلى المخاطب وهو مفعول مطلق

لفعل من معناه أي أسرع هذا ذيك....

(٤) البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني العسحس في حيوانه ١٦، وينظر الكتاب ٣٥٠/١،

والخصائص ١٤٥/٣، وشرح المفصل لابس بعرض ١١٩/١، وأوضح المسالك ١١٨/٣،

واللسان ملة (كوك) ١٤٥٦/٢، وفيه برفاك بعد لبرد والمجمع ١١٠/٣ ويرى مجزأة.

الألفاظ مثله عند سيويه^(١)، والكاف ضمير بدليل سقوط النون، واختلف في تثنيته، فعند السهيلي^(٢) وغيره، تثنية حقيقية، أي إجابة في الأوامر، وإجابة في النواهي، وإسعاداً في الأوامر، وإسعاداً في النواهي، وخفافاً في الدنيا، وخفافاً في الآخرة، وهذا منهم، ومداولةً منها، وعند السيرافي^(٣) أنها ليست بحقيقية، وإنما يراد بها التكثير، أي إجابة بعد إجابة إلى آخرها، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَجْعَلِ الْهَضْرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْهَضْرُ خَلْبَةً وَهُوَ حَسْبُكَ﴾^(٤) وذلك لا يكون من كرتين، وقل يونس: ^(٥) إنها مفردة، وأصلها (لبي) قلبت ألفها مع المضمر كـ(علی) و(لئی) وضعف بقوله:

[١٤٠] دعوت لما نبني مسوراً
قلبى قلبنى بلى مسوراً^(٦)

دعوتك حتى ليس للبرد

والشاهد فيه قوله: (دعوتك) حيث أصيغ إلى ضمير المحاطب على أنه مفعول مطلق خلافاً لسيويه فهو يجوز فيها الحمل (الكتف ١ / ٣٥٠).

(١) ينظر الكتف ١ / ٣٥١، وشرح الرضي ١ / ١٢٥، وشرح المفصل ١ / ١١٩.

(٢) ينظر رأي السهيلي في المجمع ٣ / ١١٢.

(٣) ينظر رأي السيرافي في حاشية الكتف ١ / ٣٥٢.

(٤) سورة الملك ٦٧ / ٤.

(٥) ينظر الكتاب ١ / ٣٥١، وابن عيمش ١ / ١١٩، وشرح الرضي ٨ / ١٢٥، وجمع المومع ٣ / ١١٢.

(٦) البيت من المتقاربة وهو لرجل من بني أسد كما في شرح شواهد المغني ٢ / ٩١٠، واللسان

ملة (لبي) ٥ / ٣٩٩٣ وبلا نسبة في الكتف ١ / ٣٥٢، وشرح أبيات سيويه ١ / ٣٧٩، وشرح

المفصل ١ / ١١٩، وشرح الرضي ١ / ١٢٥، ومعني اللبيب ٧٥٣، وشرح ابن عقيل ٢ / ٥٣، وجمع

المومع ٢ / ١١٣.

والشاهد فيه قوله: (لبي) وهو شاهد على أن (لبيك) تثنية، وليس كما زعم يونس أن

(لبيك) أصلها لبي قلبت ألفها بـ لا تصح ضمير فصولت لبيك فالياء عند يونس .

فإن ياءه بقيت مع إضافته إلى المظهر، وزعم الأعلام^(١)، أن الكاف
للخطاب، كالتى في (ذلك) وحذفت النون مما تشبيها لها بكاف^(٢)
الضمير، وهذه الألفاظ إذا ثبتت لزمت النصب، وحذف فعلها قياساً
وإنما حذف لأن التثنية في المعنى تكرير، فاستغنوا بذكر أحد المتكررين
عن الفعل.



منقولة عن الفقه وسبويه يرى أنها ياء تشبيهية، وفي الشاهد رد على يونس كما
قل الشارح.

(١) الأعلام الشنتمري يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلام علماً
بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، ولد ١٠١٠هـ ومات سنة ١١٧٦هـ ينظر ترجمته في البهجة ٢ / ٣٥٦.
وينظر رأيه في جمع القوامع ٢ / ١١٣.

(٢) وهذا ما ذهب إليه يونس بن حبيب، ينظر الكتب ١ / ٣٥١.

المفعول به

قوله: (المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل) قل الشيخ: والمراد بالوقوع تعلقه بما لا يُفَعَّلُ إلا به^(١)، حقيقة نحو (ضربتُ زيداً) ومجازاً نحو (رأيتُ زيداً) وهذا يدخل فيه المتعدي بحرف لأن مفعوله لا يُفَعَّلُ إلا به، ومطلقاً لفظ المفعول به، لا يقع على المتعدي بحرف في الاصطلاح، قل في البرود: فالأولى ما يُفَعَّلُ به الفعل المتعدي خاصة. والعمل عند البصريين الفعل أو شبهه^(٢)، وقل الفراء: (٣) الفعل والفاعل، وهشام: (٤) الفاعل، وقل خلف من الكوفيين: (٥) كونه مفعولاً، والضمير في قوله: (المفعول به) راجع إلى الألف واللام أي الذي يفعل به فعل، وكذا الضمير في المفعول فيه، وله ومعه

قوله: (وقد يتقدم على الفعل الأصل تأخره بعد الفعل والفاعل لأنه فضلة، وقد يتقدم، وذلك لقوة علمه، لأنه إذا تصرف في نفسه

(١) ينظر شرح المصنف ٢٩. قل الرضي في شرحه ١/١٢٧: فعلى تفسيره (أي المصنف) ينبغي أن تكون المجرورات في مروت يريد وقربت من عمرو وبعثت من بكر ومروت من البصرة إلى الكوفة مفعولاً بها ولا شك أنه يقل أنها مفعولاً بها لكن بواسطة حرف جر).

(٢) ينظر شرح الرضي ١/١٢٨، والمجموع ٣/٧.

(٣) ينظر المجموع ٣/٧.

(٤) ينظر المصدر السابق.

(٥) ينظر المصدر السابق.

تصرف في معموله بخلاف (إن) وأخواتها^(١) وتقدم المفعول على الفعل واجب وممتنع وجائز.

أما الواجب فحيث يكون له الصبر كالاستفهام، والشرط^(٢)، وكم الخبرية، والمضاف إلى أحدهما، أو ينصبه فعل دوماً مع (أما) أو مع علمها نحو: (أيهم ضربت) ؟ و(مَنْ ضربَ أصرَبُ) و(كم ضربت)، و(غلامٌ منْ تضرب أضرب) و(غلامٌ كم رجلٍ لقيت) ؟ ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٣) و(زيداً فأضرب).

وأما الممتنع، فمع فعل التعجب نحو: (ما أحسنَ زيداً) والذي نزلَه نون التوكيد نحو (أضربنَ زيداً) والموصول (إن) نحو (إن ضربتَ زيداً) وحيث يلتبس نحو (ضرب موسى عيسى)^(٤) كذلك كل حرف له الصدر لا يفصل بينه وبين الفعل، ولا يتقدم عليه معمول الفعل، كـ(إن) الشرطية و(لم) و(لما)، والداخل عليه لام الابتداء مثل (لستوف أضرب) ما لم يكن في خبر أن نحو (كرهت أنك قائم) أو (أن) نحو (كرهت أن تخرج) فحصل من هذا، أنه يجب التأخير لضعف العمل، وأداؤه إلى تأخير ما له الصدر، أو إلى الجمع بين مثلين كـ(علمت أنك قائم) لأنك لو قدمت جاز دخول العوامل عليه نحو (إلى أنك قائم علمت) أو إلى اللبس، وزاد الكوفيون^(٥) عوده إلى غير مذكور.

(١) ينظر شرح المصنف ٢٩.

(٢) ينظر شرح الرصعي ١٢٨/١، وشرح المصنف ٢٩.

(٣) سورة الضحى ٩/٩٣.

(٤) ينظر شرح الرصعي ١٢٨/١.

(٥) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرصعي ١٢٨/١.

وأما الجائز ففي ما عدا الواجب ولمنتع [٣٨].

قوله: (وقد محذوف الفعل لقيام قرينة جوازاً ووجوباً) والجواز قرينة حالية نحو: (مكة ورب الكعبة) لمن عليه أهبة السفر ولرائي الرؤيا (خيراً وما شراً)^(١) وخيراً لك، وشرراً لعدونا، ولمن يسد سهماً (القرطاس والله)^(٢) أي قصد مكة، ورأيت خيراً، وما رأيت شراً، وأصبحت القرطاس والله. ومقالية في جواب الاستفهام نحو (زيداً، لمن قل: من أضرب) وكذلك، نعم زيداً لمن قل: (أضربت أحداً) والنفي نحو (بلى زيداً)، لمن قل: (ما أضربت).

(والوجوب في أربعة أبواب قوله: (فالأول مجاعي) وذلك فيما كان محذوف الفعل من مثل، أوجز بجرّاه في كثرة الاستعمال، فلثقل قولهم (كل شيء ولا شتيمة حر)^(٣) أي ارتكب. (وكليهما وتمراً)^(٤) أي أعطيك

(١) قل في الكتاب ١/ ٢٨٣: وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك لأنك حين قلت أنت، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر.

وقال المحلل في الصفحة نفسها: كأنك تحميه على ذلك المعنى كأنك قلت: أنت وادخل فيما هو خير لك فنصبت لك قد عرفت أنك قد قلت له أنت، أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قل له أنت، فصار بدلاً من قوله:

أنت خيراً لك وادخل فيما هو خير لك.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٢٩٥.

(٣) كل شيء ولا شتيمة حر أي اصبح كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر. ينظر شرح الرضي ١٣٠/ ١ و ١٣٦، واللسان مادة (شتم) ٤/ ٢١٩٤، وشرح المفصل لايس يمشي ٢/ ٢٧.

(٤) كلاهما وتمراً ويروي كليهما فمن روى بالرفع على أنه مبتدأ مؤخر وخبره محذوف تقديره لك كلاهما وأخبر أن ذلك تمراً، فتمراً معمول به لفعل محذوف بغير مجمع الأمثل ١٥٧٢ - ١٥٢.

كليهما وأزيدك تمراً، و(الكلاب على البقر)^(١) أي أرسل، و(أهلك
والليل)^(٢) أي الحق أهلك مع الليل لا يسبقك إليهم، إن كانت
الواو بمعنى (مع)، وإن كانت عاطفة قدر لليل فعل آخر، أي الحق أهلك
واسبق الليل، والجاري مجراه مما ذكره الشيخ.

قوله: (مثل امرأاً ونفسه) أي دع امرأاً ونفسه، والواو تحتل العطفية
أي ودع نفسه، ويحتمل المعية وهي الناصبة نفسه.

قوله: و﴿انتهوا خيراً لكم﴾^(٣) تقديره: واتقوا خيراً لكم. قاله سيبويه^(٤)
والجمهور، وقال الكسائي:^(٥) إنه خير (كلان) تقديره يكن خيراً لكم.
وقال الفراء:^(٦)

إنه صفة مصدر محذوف أي انتهاه خيراً لكم، وقال بعض الكوفيين^(٧)
انتصابه على الحال.

(١) الكلاب على البقر: يضرب عند تحرش بعض القوم على بعض من غير مهالة يعني لا
ضرر عليك فغلهم. ينظر مجمع الأمثل ١٤٢/٢ ونصب الكلاب على معنى أرسل كما
ذكر الشارح.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٩، وشرح الرضي ١٢٩/١، وشرح المفصل ٣٦/٢.

(٣) النسب ١٧١/٤.

(٤) ينظر الكتاب ٢٨٢/١، وشرح الرضي ١٢٩/١، لمجمع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٢١/٣،
وشرح المفصل ٣٦/٢.

(٥) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ١٢٩/١، وحاشية السيرافي على الكتاب ٢٨٤/١. قال
الكسائي: معناه (انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم) ينظر شرح الرضي ١٢٩/١.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١.

(٧) ينظر رأي بعض الكوفيين في شرح الرضي ١٣٠/١.

قوله: «وأهلاً وسهلاً ومرحباً» تقديره أتيت أهلاً لا أجنب ووطئت سهلاً من البلاد ولا حزناً ولقيت مرحباً أي مكاناً رحباً وقيل: يقدر لها فعل واحد أي صلافت، وقل المبرد^(١) إنها من المفعول المطلق أي أهلت أهلاً، وسهل موضعك سهولته، وضع سهلاً موضع سهولته، ورحبت ببلادك مرحباً^(٢) أي رحباً.

وقد يحذف المفعول، ولم يذكره المصنف، فخلاص مفعول أفعال القلوب على ما يأتي في بابها، ومفعول فعل التعجب، لأنه لا فائدة في التعجب دون المتعجب منه إلا أن تقوم قرينة على تعيينه، جاز حذفه نحو (ما أحسنك وأجمل).

وحذف المفعول على ضربين، منه ما يراد وينوي كـ (أعطيت وضربت) «وتأعمالهم أيديهم»^(٣) و«ما تشبهوا لأنفس»^(٤). ومنه ما لا يراد وإنما لتضمن فعله اللزوم، نحو «وأصلح لي في ذمتي»^(٥) وقوله:

١٤٧ _____ إلى الضيف يجرخ في عراقها نصلي^(٦)

(١) ينظر المختضب ٢/ ٢٨٣، وشرح الرضي ١/ ١٣٠.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٢٩٥ وحذف (رحبت ببلادك وأهلت).

(٣) يس ٣٦/ ٢٥ وتعلمها «ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون».

(٤) الزخرف ٤٣/ ٧١، وتعلمها: «ويطاف عليهم بصحاف من ذهب وأكواب وفيها ما نشتهه الأنفس وتلذ الأعين وأنتم فيها خالدون».

(٥) الأحقاف ٤٦/ ١٥ «قل رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضه وأصلح لي في ذمتي إني تبت إليك وإني من المسلمين».

(٦) عجز بيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه ١٥٦.

فضمن أصلح معنى بشارك ويجرح معنى ينزل، والعموم والمبالغة نحو (فلان يعطي ويمنع، ويقطع ويعقد ويحل، ويأمر وينهى) «والله يخلي ويحيي»^(١) و«يتقبض ويبسط»^(٢) وقوله تعالى: «فأما من أعطى واتقى»^(٣) وكذلك فواصل الآي نحو: «فلنهم يعقلون»^(٤) و«تفكرون»^(٥).



ومصدره:

وإن تعقلوا بالحق من هي صرورها

وينظر أساس البلاغة مادة (عقل) ٢٩٦ ن وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٢، وأما في ابن الحبيب ٢٥١/١، وشرح الرضي ١٣٠/١، ومعني السيب ٢٧١، وحزارة الأدب ١٢٨/٢. والشاهد فيه قوله: (يجرح) وفيه حذف المعمول به ليخرج لتضمنه معنى يؤثر في الجرح أو ينزل كما ذكره الشارح.

- (١) آل عمران ١٥٦/٣، وتلها: «لو كانوا عدد ما ماتوا وما فتلوا ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم والله يحيي ويميت والله بما تعملون بصير».
- (٢) البقرة ٢٤٥/٢ وتلها: «من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون».
- (٣) الليل ٥/٩٢.

- (٤) يوسف ٤٦/١٢ «والحر يابست لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون».
- (٥) آيات كثيرة آخرها لعلكم تعقلون منها البقرة ٧٣/٢ «كذلك يحيي الله الموتى ويرىكم آياته لعلكم تعقلون».
- (٦) آيات كثيرة تنتهي بقوله لعلكم تفكرون منها البقرة ٢١/٢ «يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم وأنشئ من قبلكم لعلكم تفكرون».

المنادى

قوله: (الثاني المنادى) وهو ثاني ما حذف فعله وجوباً، وأول القياسية.

قوله: (وهو المطلوب إقباله)^(١): جنس دخل فيه (أنا أطلب إقبالك)

قوله: (بحرف نائب مناب أدعو) أخرج أنا طالب إقبالك، والنائب مناب (أدعو) حروف النداء^(٢).

وقوله: (لفظاً أو تقديرًا) تقسم بعد تمام الحذف اللفظ: نحو (يا زيد)

والتقدير: ^(٣) ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾^(٤).

وعامل المنادى هو (أدعو) عند سيبويه^(٥)، لكن حذف حذفاً لازماً لكثرة

استعماله، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته، وعند الزمخشري^(٦)،

(يا) لازمة مع الفعل وتقديره (يا) أدعوزيدا، وإنما قدرها مع الفعل لتبقى

(١) قل الرضي في شرحه ١ / ١٣٦، قل المصنف مطلوب إقباله أخرج المنسوب لأنه المتفجع عليه لا المطلوب إقباله.

(٢) وحروف النداء هي (يا) و (أيا) و (هيا) و (أي) و (هجرة).

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٩، وشرح الرضي ١ / ١٣٦.

(٤) يوسف ٢٩ / ١٢ ونحوها: ﴿يوسف أعرض عن هذا واستغفري لذنبك إنك كنت من الخاطئين﴾.

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ١٨٢، وشرح المصنف لايس بعيش ١٣٧٨، وشرح الرضي ١ / ١٣٦، والإنصاف ٣٣٣ / ٨.

(٦) ينظر المصنف ٣٥.

(يا زيدا) وبني على الضم كـ(قبل) و(بعد)، قل المصنف وكثير من المتأخرين: لوقوعه موقع الكاف الاسمية. وهي (أدعوك) المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظاً أو معنى^(١)، أما اللفظ، فلأنه مفرد غير مضاف، ولا مشبه به كالضمير المخاطب، وأما المعنى: فالأقبل والإدبار، التعريف والخطاب لأن المنادى مخاطب، وأما بناؤه على حركة فقليل: لثلاثي يجمع بين ساكنين في بعض المواضع، نحو (يا زيد) وحمل باقي الباب عليه، وقيل لأن بناءه عارض، والأصل فيه التمكين في الإعراب، وإنما خص بالضم لأنه لو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، ولو بني على الفتح لالتبس بنكرة المعرب فيه، فخصّوه بالضم خوف اللبس، وأما إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه، فللخليل يقيه على الضم^(٢)، وأبو عمرو ينصبه^(٣)، لأنه لما دخل التنوين على الإعراب وأصله النصب لأن (يا زيد) بمنزلة (أدعوزيدا) وقد روي الوجهان في:

[١٤٢] سلام الله يا مطر عليها

وليس عليك يا مطر السلام^(٤)

(١) ينظر شرح الرضي ١/١٣٣.

(٢) ينظر رأي الخليل في الكتاب ١/٣٦٣. ولم ينسبه سيهويه إليه، والمجموع ٣/٤١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/٧٩٦، والأصول لابن الجراح ١/٣٣٦.

(٣) ينظر رأي أبي عمرو في المجموع ٣/٤٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٩، والكتاب ٢/٢٠٢، وشرح أبيات سيهويه ٢/٢٥، ٦٠٥، والأصول ١/٣٤٤، والإنصاف ٣٧٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/٧٩٦، وشرح الرضي ١/١٣٣، والجنى ١٤٧، وأوضح المسالك ٢/٢٨٤، وشرح شواهد المفني ٢/٧٢٧، وشرح ابن عقيل ٢/٣٦٢، والمخزاة ٢/١٥٠-١٥٢.

والشاهد فيه قوله (يا مطر) حيث نون مطر الأول وهو مفرد علم للضرورة وأبقى الضم في الثاني للضرورة الشعرية.

[١٤٣] يا علياً لقد وقتك الأواقي^(١)

قوله: (ويخفض بلام الاستغاثة) هذا أحد قسمي المغرب. قوله: (مثل يا لزيد)^(٢) وإنما خفض معها لأن حرف الجر لا يمكن إلغاؤه فكان اعتباره أولى، وقد اختلف في الاستغاثة، فحكى الفراء عن بعضهم أنها محذوفة من (آل)^(٣) ولهذا صح الوقف عليها قل:

[١٤٤] إذا الداعي المثوب قال يالاً^(٤)

أي يالاً فلان، وذهب الأكثرون إلى أنها لام الجر، فقل إنها زائدة لأن

(١) عمر بيت من الخميص وصدره

رفعت ~~ليست~~ إلى وفات

وهو للمهل بن ربيعة وله ولمير بن بطر سطر اللالي ١١١/١، وشرح المفصل لاس بعش ١٠/١٠، وشرح التسهيل المسعر الثاني ٧٩٧/٢، وشرح شذور الذهب ١٤٥، وشرح ابن عقيل ٢/٣٦٣، والمجمع ٤١/٣، والخزاعة ٣٦٥/٢، وروى وضربت صدرها.

والشاهد فيه قوله: (يا صلباً) حيث سطر إن توين اسمى صنوه صلباً لشابه به النكرة غير المقصودة.

(٢) قل الرضي في شرحه ١٣٣/١ ما يصح هذه بلام المفتوحة تدخل المنلى إذا استغثت به نحو يا الله أو تعجب منه نحو: يا للماء يا للدراهم وهي لام التحصيص أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠، وشرح برصي ١/١٣٤.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فخير نحن عند الناس منكم

وهو لزهير بن مسعود الضبي في خربة الأدب ٧٣، وينظر الخصائص ٢٧٦، واللسان ملحة (با) ٤٩٧/٦، ومغني اللبيب ٢٨٩، وشرح شرمه المغني ٥٩٥/٢، وشرح ابن عقيل ١/١٩٤. الشاهد فيه قوله: (يالاً) يريد بالفلان أو لا مرار أو لا نصر فحذف ما بعد الحرف وقد استدل بذلك الفراء كما ذكر الشارح أن اللام في المستغث بقية اسم وهو (آل) والأصل يا آل زيد ثم حذفت همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لا تلفظ الساكنين.

لا متعلق لها إلا (يا) أو (أدعو) ولا يتعلق بـ(يا) لأنه غير عمل. ولا بـ(أدعو) لأنه غير متعدد بنفسه، والصحيح أنه لام التخصيص، وهي تكون في المستغاث نحو (يا الله) والمتعجب نحو (يا للملء) و(للدواهي)^(١) دون غيرها وشذ:

[١٤٥] يا ل بكر انشروا لي كليا

يا ل بكر أين أين الفرار^(٢)

وقيل هو مستغاث، ولا يدخل إلا على (يا) دون أخواتها، وإنما قلنا: إنها للتخصيص للمناسبة بينها وبين المستغاث والمتعجب، لأن المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، والمتعجب مخصوص باستحضاره لغرابته من بين أمثاله، وهي المعلية لـ(أدعو) المقدر عند سيويه أو الحرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول، وإنما جاز ذلك مع أن أدعو متعد بنفسه لضعفه بالإضمار، أو لعطف النائب منابه، ألا ترى أنك تقول: (ضربي لزيد حسن) و(أنا ضارب لزيد) ولا يجوز (ضربت لزيد) وإنما فتحت لام الجر مع المستغاث إما لفرق بينها وبين المستغاث له، أو لوقوع المستغاث موقع المضمر، تقديره (أدعوك) و(استغيثك) ولام الجر مفتوحة معه، ما خلا ياء المتكلم فحصل من هذا أن اللام مفتوحة، ما لم

(١) ينظر الكتب ٢/٢١٧، وابن يمين ١/١٢٨، وشرح الرضي ١/١٣٤.

(٢) البيت من المديد وهو للمهلهل بن ربيعة يرثي أخاه كما في الكتب ٢/٢١٥، وشرح أبيات سيويه ٨/٤٦١، وشرح النسيب أسرار النسي ٢/٨٣٢، وشرح الرضي ١/١٣٤، وخزانة الأدب ٢/١٦٠.

والشاهد فيه قوله: (يا ل بكر) حيث أدخل لام الاستغاثة مفتوحة على بكر للفرق بينها وبين المستغاث من أجله وكانت أولى بالفتح لوقوع النسي موقع المضمر، ولام الجر تفتح مع الضمائر.

يكن مجازاً محوياً للعجب) فإنه يجوز فتحها على أنه مستغاث، وكسرهما على أنه مستغاث له، والمستغاث به مفتوح محذوف تقديره (يا للناس للعجب) [٣٩] وأما لام المستغاث له فهي حرف جر مكسورة على قياسها، ما لم تدخل على مضمّر غيرها متعلّقة بـ(يا) أو (أدعو) وقيل: بمحذوف، ويكونان جملتين وقيل بحذف محذوف، فيكون جملة واحدة، تقديره داعياً أو مستغيثاً، وأما المعطوف على المستغاث، فإن أعدت معه حرف النداء فتحتها محوياً:

[١٤٦] يا لعطفاً وبالرياح

وأبى الحشرج الفتى الفلاح^(١)

وإن لم تعد فهي مكسورة ما لم تدخل على مضمّر غير ياء محوياً:

[١٤٧] يكن له بعيداً اللار بمضرب

يا لكهول وللشيبك للعجب^(٢)

قوله: (ويفتح لإلحاق الفها) يعني أن المندى يفتح لإلحاق ألف

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في الكتب ٢١٦٢، ٢١٧، والمقتضب ٢٥٧/٢، والمفصل ٢٧،

وابن يعيش ١٣٧/١، وشرح الرصبي ١٣٤/١، وجمع الهوامع ١٨٠/١، والخزانة ٢٥٥/٢. والشاهد فيه قوله: (يا لرياح) حيث فتحت اللام لتكرار (يا) وكذلك وأبى الحشرج حيث حذف اللام في المعطوف والأصل أن يقول: يا لأبى الحشرج، ويروى الإصحاح من التوضيح وهو البياض = الفلاح الكثير العطء.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٥٦/٤، والجمل للزجاجي ١٦٧، وشرح شواهد الإصحاح ٢٠٣، والمقتصد في شرح الإصحاح ٧٨٨/٢ وشرح الرصبي ١٣٣/١، ودرصف المباني ٢٩٦، وجمع الهوامع ١٨٠/١، وخزانة الأدب ١٥٤/٢.

والشاهد فيه قوله: (بلشيبك) حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفاً ولم تتكرر معه ياء، وللعجب حيث جلت لام المستغاث من أجله مكسورة

الاستغاثة، كقولك (يا زيدا)، ويجوز إلحاق هذه الوقف بعد ألف الاستغاثة، فتقول (يا زيدا) وحذفها نحو (يا زيدا).

قوله: (فلا لام [فيه مثل: يا زيدا])^(١) أي لا تدخل اللام مع دخول الألف، لأنه يؤدي إلى الجمع بين ضدين، وأن اللام تطلب الآخر المكسر، والألف الفتح، واختلف هل الأصل اللام أو الألف؟ فقل اللام وهو المفهوم من المصنف وغيره^(٢)، والألف تلحقها وقيل الألف الأصل لأنها للمد وتعاقب الألف في المد والواو والياء نحو (يا غلاما) و (يا غلاما) كالنوب.

قوله: (وينصب ما سواهما)^(٣) هذا الثاني من قسمي المصرب وهو المنصوب، ويعني ما سوى المهي، وهو المفرد المعرفة والنكرة المقصورة، وما سوى المستغاث والمنصوب ثلاثة أقسام: المضاف، والطويل، والنكرة غير المقصورة.

قوله: (مثل يا عبد الله) هذا مثل المضاف وهو منصوب سواء أضيف إلى معرفة نحو (يا عبد الله) أو إلى نكرة نحو (يا غلاما رجل) معنوية (يا عبد الله) أو لفظية نحو (يا ضارب زيد) خلافاً لثعلب فإنه أجاز في اللفظية الضم، لأنها في نية الانفصال^(٤).

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكيفية بصفة.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٩.

(٣) قل المصنف في شرحه ٢٩ (يعني ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وهو المضاف والمشب به والنكرة لأن حلة الياء مفقودة).

(٤) ينظر رأي ثعلب في شرح الرضي ١٣٦/١، وجمع ٣٧/٣ - ٣٨.

قوله: (ويا طالعا جبلاً) هذا هو الطويل، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون معمولاً للمثنى نحو (يا طالعا جبلاً) و(يا رفيقاً بالعباد) و(يا عشرين رجلاً).

الثاني: أن يكون معطوفاً عليه بحرف نحو: أن يسمى بثلاثة وثلاثين علماً^(١)، وإما إن كان غير علم فلا يطول، وحكمه حكم المعطوف والمعطوف عليه، نحو (يا زيد وعمر) بالرفع، إن كان معنياً وحكم (يا رجلاً ويا غلاماً) بالنصب، إن كان غير معين، وقل سيويه: ^(٢) إن أردت نداء جماعة هذه عدتها، نصبت، لأنه قد ظل نصار كالاسم الواحد، وإن أردت نداء كل واحد على حدة، كان كاللغطف^(٣).

والثالث: أن يكون نعتاً له بجملة أو ظرف نحو (يا حليماً لا يعجل) و(يا كريماً لا يبخل)، قل:

[١٤٨] أيا شاعراً لا شاعراً اليوم مثله

جريس ولكن في كليب تواضع^(٤)

(١) ينظر شرح المعصل ١/ ١٢٨، وشرح الرضي ١/ ١٣٥.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٣٣٦، ٣٣٧، وشرح الرضي ١/ ١٣٦.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/ ١٣٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو للصنك العبدي كما في الكتاب ٢/ ٣٣٧، وشرح أبيات سيويه ١/ ٥٦٥، ٥٦٨، والمقتضب ٤/ ١٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٥٨، وشرح الرضي ١/ ١٣٥، واللسان (كرب) ٥/ ٣٨٤٦، وخزانة الأدب ٢/ ١٧٤.

والشاهد فيه قوله: (أيا شاعراً) حيث نصب مثنى من قبيل الشبيه بالضاف لأنه موصوف بجملة. قل سيويه: وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصنك العبدي يا شاعراً.... فزعم أنه غير مثنى وإنما انتصب على إحصاء، كأنه قل: يا قائل الشعر شاعراً، ولبه معنى حسبك به شاعراً، الكتاب ١/ ٣٣٦، ٣٣٧.

وقل:

[١٤٩] أعبدًا حل في شعى غريباً
ألوماً لا أبالك واغتراباً^{٥٢}

وقل:

[١٥٠] أداراً محزوى هجت للعين

وقل:

[١٥١] ألا يخللة من ذك عرق
عليستك ورحمة الله السلام^{٥٣}

- (١) البيت من الواهر، وهو محزور في ديوانه ١٥٠، ر لكتنب ١٨٣/٢، وشرح أبيات مسبوقة ٨٩/١،
وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٨/٢، وشرح الرضي ١١٣٥/١، واللسان (شعب) ٢٢٧١/٤،
وأوضح المسالك ٢٢١/٢ والخزاعة ١٨٣/٢.
الشاهد فيه قوله: (ألوماً واغتراباً) فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة
الاستفهام دال على التوبيخ والعمل في هذا مصدر محذوف وجوباً.
(٢) صدر بيت من تطويل، وحجزه

فعله المحزى يرفض أو يترقق

- وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٥٦، وينظر الكتاب ١٩٩/٢، وشرح أبيات مسبوقة ٤٨٨/١،
والمقنضب ٢٠٣/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٨/٢، وشرح الرضي ١١٣٥/١، وأوضح
المسالك ٢٨٨/٤، والخزاعة ١٩٠/٢.

- محزوي: موصح في ديار بني ثميم، وأراد به المحزى: الدمع.
والشاهد فيه قوله: (أداراً) حيث نصب للمضى لكثرة المقصوفة بالنداء، والقياس فيه البناء
على الضم، ومسوغ نصب أنه مذكور في اللفظ لانصافه بالجرور، ووقوعه موقع صفة.

- (٣) البيت من الواهر، وهو للأحوص في حمش ديوانه ١٩٠، وينظر الخصائص ٣٨٦/٢، وشرح
ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٥٠، وشرح الرضي ١١٣٥/١، واللسان (شعب) ٢٢٧٨/٤، ويروى فيه
برودة الظل شاعكم السلام، والمفني ١٦٧، وشرح شواهد المفني ١٧٧، وجمع الهوامع ٣٩/٣،
وحزاة الأص ١٩٢/٢، ١٣٦/٣.

وهذا من ذهب البصريين^(١) والمصنف^(٢)، وشرطه عندهم أن يكون المنادى نكرة، لأن الجملة لا تكون صفة للمعرفة، وأما إذا كان معرفة لم يطل خلافاً لابن كيسان^(٣) فإن قلت: يطول واحتج بقوله:

[١٥٢] _____ بكرم منك يا عمر الجواد^(٤)

ورد بأن أصله يا عمراء، فحذفت الهاء للوصول، والألف للساكنين واختار الكوفيون^(٥) طول النكرة الموصوف بمفرد كان أوجملة، ذكر الموصوف نحو (يا رجلاً راكباً) أو لم يذكر نحو: [ظ٣٩]

[١٥٣] فيا راكباً إما عرضت فبلغن

نلتهاي من لجران أن لا تلاقيا^(٦)

والشاهد فيه قوله (يا محلة) حيث نصب المنادى لأنه نكرة موصوفة بالجار والجرور.

(١) ينظر رأي البصريين في الأصول لابن السراج ٣٩٦/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٩.

(٣) ينظر معجم المواع ٥٣/٢.

(٤) عجز بيت من الوافر وهو لجرور في ديوانه ١٣٥، وصلته

فما كعب بن معة وابن سعلى

ينظر المقتضب ٢٠٨/٤ وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٢/٢، والمعنى ٢٨، وشرح شواهد

المعنى ٥٦/٨، ومعجم المواع ٥٤/٣، والحزاة ٤٤٢/٤.

والشاهد فيه قوله: (يا عمر الجواد) والقياس لرفع، وقد استدل الكوفيون على أن المنادى يجوز فيه الفتح سواء كان الموصوف لفظ (ابن) أم لم يكن، وعند البصريين محمول على أن (عمر) حذفت منه الألف وأصله (يا عمراء) فهو كالمندوب.

(٥) ينظر رأي الكوفيين في الأصول لابن السراج ٣٦٩/١، والمعجم ٥٤/٢.

(٦) أثبت من الطويل وهو لعمد يثوث بن وقاص كما في الكتف ٢٠٠/٢، والمفصل ٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٧/٢، وشرح الرضي ١٢٥/١، وشرح شذور الذهب ١٤٤، ولسان العرب ٢٨٨٩/٢ (عرص) وحزاة الألب ١٩٤/٢ - ١٩٥.

والشاهد فيه قوله: (يا راكباً) حيث نصب سدى وهو نكرة غير مقصودة ولو قصد راكباً بعينه لبدل على الضم وهو لا يقصده لأنه كان أسيراً

قوله: (ويا رجلاً لغير معين)^(١) هذا القسم الثالث من أقسام المنصوب وهو النكرة المقصودة نحو (يا رجلاً) و (يا غلاماً) وإذا لم تعين شخصاً بعينه ومنع المأزني^(٢) من نداء النكرة غير المقصودة، قال: لأن من أجل أن ينلّي الإنسان ما لا يقبل عليه، وما ورد فتوينه للضرورة ورد بقول الأعمى (يا رجلاً خذ بيدي).

توابع المئذى

قوله: (وتوابع المئذى المبني [المفردة])^(٣) سواء بني على الضم نحو (يا زيد) أو على الكسر نحو (يا حذام) أو (يا هؤلاء) فإنه يجوز في تابعه الضم والفتح، يحترز من توابع العرب كالمخالف، فإنه يعرب على اللفظ فقط، تقول: (يا عبد الله الطريف) بالنصب فقط، ومن المستغاث فإنه يعرب بالجر نحو (يا لزيد وعمرو) قل:

[١٥٤] يا لعطفاً يا لريح

وأبي الحشرج الفتى النفل^(٤)

وبالنصب أيضاً دون الرفع، وأجز بعضهم في تابع المستغاث الذي في آخره زينة، الاستغاثه نحو (يا زيداً وعمراً) فإن المتبوع مبني على الفتح، وليس يجوز في تابعه إلا النصب على أجل.

-
- (١) قل الرضي في شرحه ١٣٦ / ١ ولا يرى البصريون بأساً بكون المئذى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير إذ لا مانع من ذلك.
 (٢) ينظر مناقشة رأي المأزني في الأصول لأبي السراج ١ / ٣٧١، ٣٧٢، وجمع المومع ٣ / ٤١.
 (٣) ما بين حاصرتين زينة من الكافية الهففة.
 (٤) سبق تخريجه في الصفحة ٣١٤ وبرقم ١٤٦.

قوله: (من التأكيد) نحو (ما تميم^(١) أجمعين وأجمعون) ومراده بالتأكيد المعنوي، وأما اللفظي نحو (يا زيدُ زيد) فحكمه حكم المستقل كالبذل. قاله نجم الدين^(٢) (والصفة) نحو (يا زيدُ الطويلُ والطويل) (وعطف البيان) نحو (يا غلام بشرُ وبشراً) والمعطوف عليه بحرف نحو (يا زيدُ والحارثُ والحارث) قل تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(٣)

قوله: (المتنع دخول (يا) عليه) يعني ما فيه الألف واللام نحو (الحسن) و(الصعق) و(الرجل).

قوله: (ترفع على لفظه، وتنصب على محله) [يا زيد العاقلُ العاقل]^(٤) فالرفع بتقدير أنت والنصب بتقدير (أدعو) كأنه في معناه واختار سيبويه^(٥) والمبرد^(٦) والجزمي^(٧) الرفع، لأنه أكثر في كلامهم للمشاكلة، وقل بعضهم: التنصب قياس على المبنيات، وبعضهم منع في

(١) في همش الرضي ١٣٦/١ يا تميماً أجمعين ولا يجوز أجمعون ويا زيدا الطويل بالانصب فقط، وعند الرضي يا تميم أجمعون أجمعين وهي في التأكيد المعنوي كما ذكر الشارح. وقال الرضي: وأما التوكيد اللفظي فإن حكمه في أغلب حكم الأول إعراباً وبنيةً (ينظر شرح الرضي ١٣٧). وقال أبو بكر بن السراج في أصول ١/٣٣٤ ما نصه: (لفظ يا تميم أجمعون فأنشئت فيه بالاختيار وإن شئت وقعت وإن شئت نصبت، حكم التأكيد حكم النعت إلا أن النصفة يجوز فيها النصب على إسماء (أعي) ولا يجوز في أجمعين ذلك).

(٢) ينظر شرح الرضي ١٣٦/١.

(٣) سيبا ١٠/٣٢.

(٤) ما بين حصرتين زيادة من الكيفية المحقة.

(٥) ينظر الكتف ١٦٨/٢، وفي حاشية الكتف قل اسيراني، فالرفع اختيار الخليل، وذكر أبو العباس المبرد أنك إذا قلت يا زيد و لرجل نصبت هو الاختيار، وعرف بيته وبن النضر حيث جعل الاختيار فيه الرفع.

(٦) ينظر المختضب ٢١٢/٤ - ٢١٣.

(٧) ينظر شرح الفصل لابي يعقوب ٢/٣ - ٣، وشرح الرضي ١٣٦/١، والمجمع ٤٢/٣.

التوابع من الإتياع على اللفظ وقياساً على المبنيات نحو (جاءتني حذام العاقلة)، ورد بالسمع قل تعالى: ﴿يَا جِبِلَّ أَوْبَىٰ مَنَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(١) والطير بالرفع والنصب.

وقل:

[١٥٥] ألا يازيد والضحك مهلاً^(٢)

وهو أكثر من أن يحصى، وللمانع أن يتأول ما ورد على القطع إلى النصب، والوجه في جواز الوجهين هنا أن حركة بنائه شبيهة بحركة الإعراب وحركة الإعراب تجري على لفظها وعملها، والعمل في تابع المنادى العمل في المنادى، عمل في الأول البناء، وفي الثاني الإعراب، ففي الأول أشبه موجب البناء عمل الإعراب والثاني لما أشبهت الضمة حركتا الإعراب شبه حالتها والموجب لها بالعمل، فانسحب على توابعه فعمل فيها.

(١) سبأ ٣٤/١٠ وتحتها: «ولقد آتينا داود من فضلاً يا جبيل أوبى معه والطير والتأله الخليل». قل الفرطبي رحمه الله والطير بالرفع قراءة ابن أبي إسحاق ونصر عن عاصم وابن هرمز ومسلحة بن عبد الملك عطفاً على لفظ الجبل أو على ضمير في أوبى وحسن الفصل بـ (مع)، وقرأ الباقون بالنصب، ينظر الجمع لأحكام القرآن للفرطبي ٥٣٤٧/٦، وفتح القدير ٣٦٥/٤، والبحر المحيط ٢٥٣٧/٧.

(٢) صدر بيت من الوافر، وحجزة.

فقد جاوزتما خسر الطريق

وهو بلا نسبة في الجمع ١٩٥، وشرح الفصل ١/١٢٩. ويرى فيه ألا يا قيس، وسر لسان العرب ملحة (خَصَنَ) ٢/١٣٦١، وشرح قطر الندي ٢١٠، وجمع الهوامع ٢/١٤٢. والشاهد فيه قوله: (يا زيد والضحك) حيث روي بنصب الضحك ورفعته فلذلك على أن المعطوف على المنادى المبني إذا كان مفرداً يبرز فيه الوجهان الرفع على اللفظ والنصب على العمل.

قوله: (والخليل في المعطوف يختار الرفع)^(١) يعني بسالمعطوف الممتنع دخول (يا) عليه، وحجته أن المعطوف عنيه في حكم المستقل، فكان حرف النداء باشره، وهو منصوب سبويه^(٢).

قوله: (وأبو عمرو)^(٣) هو أبو عمرو بن العلاء والجرمي يختاران^(٤) (النصب) وحجتهما، أنه تابع، وتابع ابني يعرب على محله، ولأن (يا) ممتنع دخولها عليه.

قوله: (وأبو العباس) يعني المبرد^(٥) (إن كان كـ) الحسن) فكا الخليل وإلا

(١) قل الرضي في شرحه ١٣٨/١ - ١٣٩ أي في مسروق في اللام وإنما اختار الرفع مع تجويز النصب نظراً إلى أنص لا أنه ملحق مستقل معنى وإن لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع أولى تبيهاً على استقلاله معنى كما في يا أيها الرجل.

(٢) ينظر انكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧ قل الخليل في الكتاب ١٨٦/٢ (من قل يا زيد والنظر فنصبه فإذ نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثروا ما رايهم يقولون يا زيد والنصر، وقرأ الأعرج يا جيل أويي معه و لطير) فرفع وقد وجهت الآية في الصفحة السابقة ويقولون يا عمرو والحارث، وقل الخليل رحمه الله هو القياس، وكأنه قل ويا حارث، ولو حمل الحارث على يا كذا عبر جائز البتة نصب أو رفع.

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء وأبو عمرو الجرمي يختار النصب في المعطوف ينظر مع المواضع ٤٧١ - ٤٨٢ والمقتضب ٢١١/٤، ٢١٢.

(٤) هكذا العبارة في الأصل والجرمي [يختار] ولا شبه ما أثبتته

(٥) قل المبرد في المقتضب ٢١٢/٤، ٢١٣: (من عصفت أسماء ألف واللام على مضاعف أو منفرد فإن فيه اختلافاً، أما الخليل وسبويه وغازني فيختارون الرفع فيقولون: يا زيد والحارث أقبلًا وقرأ الأعرج (يا جيل أويي معه و لطير) وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمرو الجرمي فيختارون النصب وهي قراءة العامة).

وقد أبو بكر بن السراج في الأصول ٣٣٦/١ وكذا أبو العباس يختار النصب في قولك يا زيد والرجل ويختار الرفع في الحارث إذا قلت يا زيد والحارث لأن الألف واللام في الحارث دخلت عنه للتفخيم والألف واللام في الرجل دخلت بدلاً من يا، لأن قولك النصر والحارث، ونصر وحارث بمرقة، للتعصير، ينظر لكتاب ١٨٦/٢ - ١٨٧ والأصول ٣٣٦/١، والمقتضب ٢١٢/٤، ٢١٣، وشرح المصنف ٣٠، وشرح الرضي ١٣٨/١، ١٣٩، وشرح المعصن ١٢٩٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ ٧٩٦ وما بعدها.

فكأبي عمرو^(١) يعني أنه فصل، واختلف في الحكاية، فعند المصنف وغيره أن مراده إن كان كالحسن، يعني مما ينزع منه الألف واللام (كالحسن والحدارث والرجل) فأقول قول الخليل وسيبويه وهو الرفع، لأنهما يقولان: التابع في حكم المستقل، وإن كان مما لا ينزعان [و٤٠] منه، (كالنجم والصعق) فالقول قول أبي عمرو والحرمي ولحم الدين عن المبرد وإن كانت مفيدة للتعريف (كالرجل والغلام) فالقول ما قاله أبو عمرو، ولأنها قوية، وإن كانت غير مفيدة نحو (الحدارث والحسن، والنجم والصعق) فالقول ما قاله الخليل لأنها ضعيفة، فكانه يصح دخول (يا) عليها لعدم إفادتها التعريف.



قوله: (والمضافة معنوية لنصب)^(٢) يعني التوابيع الخمسة كلها المضافة إضافة معنوية، يجب نصبها لانسحاب حكم النداء عليها، وحكمه في المضاف النصب (يا تميم كلكم) و(يا زيد غلام عمرو) وقل:

[١٥٧] أزيد أنا ورقه إن كنت ثلثاً

فقد عرضت أحنه حسق فخلصم^(٣)

(١) أي إذا كان المعطوف المذكور كالحسن لي صحة تقدير نزع اللام فهو كالخليل في اختياره الرفع وإلا النصب كما احتار أبو عمرو.

(٢) قل الرضي في شرحه ١ / ١٤٠: وليس في نسخ الكافية تفيد المضافة بالمعنوية، ولا بد منه لأن اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المعرفة.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكنف ٢ / ١٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٨٠٩، وأسدن مله (حتا) ٢ / ١٠٣٣.

والشاهد فيه قوله: (أنا ورقه) وهو بدل من زيد الملقى المبني على الضم في محل نصب، فقد أجرى البتل على المثل.

يحتز من اللفظية، فإنه يجوز فيها الوجهان، لأنها في حكم المنفصلة
فكأن التابع مفرد نحو (يا زيد ضارب عمرو) وقل:

[١٥٧] يا صالح يا ذا الضامر العنس

والرحل في الأنساع والجلس^(١)

[١٥٨] يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه^(٢)

بالرفع والنصب، وبعضهم حتم النصب في التوابع المضافة مطلقاً
معنوية كانت أولفظية.

قوله: (والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه)^(٣) يعني غير الممتنع

قل سيويه قلت للحليل: أفرأيت قول العرب كنهم لزيد لنا ورقلة... لا يسيه لم يجوز فيه الرفع
كما جاز في الطويل قل لأن المنى إذا وصف بلفظ فهو بمراتبة إذا كان في موضعه. الكتاب ٢/٢
١٨٣ - ١٨٤. قل ابن مالك في شرح التسهيل الفر الثاني ٨٠٩/٢ قلته قد تضمن كلام سيويه أن
لنا ورقلة منصوب عند العرب كلهم وأنه لم يجوز فيه الرفع.

(١) البيت من الكامل وهو لخر بن لوزان السوسى في الكتاب ٢/١٩٠ ولخالد بن مهاجر في
الأغاني ١٠٨/١٠٩، وينظر الأصول ٣٣٩/٨ والخصائص ٣٠٢/٢، وشرح المفصل ٧/٢
وشرح الرضي ١٤٠/٨.

والشاهد فيه قوله (يا ذا الضامر العنس) فإن ذا منى مبنى والضاير العنس نعت مقترن
بذل ومضاف. وقد روي البيت برفع هذا سمعت وتعبه فدل على أن نعت المنى إذا كان
كذلك يجوز فيه الرفع والنصب.

(٢) صدر بيت من البحر الكامل، وعجزة:

حجر لني صاحب الأحلام

وهو لعبد بن الأبرص في ديوانه ١٣١، والكتاب ٢/١٩١، وشرح أبيات سيويه ١/٥٤٥
وشرح المفصل ٧/٢، وشرح الرضي ١/١٤٠، وخزانة الأص ٢/٢١٢.

والشاهد فيه قوله (يا ذا المخوفنا) حيث وصف المنى بالمضاف بعده مع رفع المضاف.

(٣) وقل الرضي في شرحه ١/١٤٦: أي غير ذي اللام (ومطلقاً) أي معربس كأننا أولاً، وكأن
متبوعهما مضموماً أولاً.

دخول (يا) عليه، والاستثناء راجع إلى المعطوف.

قوله: (حكمه حكم المستقل) يعني حكم ما لو دخل عليه حرف النداء، فإن كان مضافاً نصب، نحو (يا زيد وعبد الله) و(يا زيد عبد الله) وإن كان مفرداً بني فقط، نحو (يا زيد وعمرو) و(يا زيد بشر) وأجاز المازني^(١) النصب والرفع في المعطوف.

قوله: (والعلم الموصوغ بابن) يحترز من غير العلم، فإنه لا يجوز الفتح، وأجازوه الكوفيون^(٢) إذا كان بعد ابن، مثل ما فيه^(٣) نحو (يا سيد بن سيد) و(يا ضل بن ضل) و(يا فاضل بن فاضل). وقوله: (بابن) يحترز من أن يوصف بغيره، فإنه لا يفتح، ويفهم من المصنف^(٤) أن شرطه، الوصف بابن فقط، وهو جائز بـ(ابن) و(ابنه) بخلاف (بنت)، فإن فيه خلافاً، روي عن سيبويه أنه لا يفتح العلم المؤنث الموصوف بـ(بنت)^(٥) كما لا يسقط تنوينه، لأنه لا بد من التثنية الساكنين وبعضهم لا يشترط ذلك في الفتح.

قوله: (مضافاً) بلجر صفة لـ(ابن) وبالنصب على الحال من ابن، وهو ضعيف من كون صاحبه نكرة ومجروراً.

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٦/٢، وجمع المومع ٣٩/٢.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١١١/١.

(٣) أي مثل ما قبل (ابن) كالأمثلة التي ذكرها نشرح، ينظر شرح الرضي ١٤١/١.

قل الرضي في ١٤١/١: حكم ابنه حكم ابن فيما ذكر وأما بنت فليس مثلها في النداء، ثم قل: (والعلم المتصف بابن وابنه) يلزم لشرائط الأربع في غير النداء بخلاف تنوينه وجوباً والشرائط الأربع هي: (كونه عدماً وموصوفاً ومتصلاً ومضافاً) ينظر شرح ابن عميش ٥/٢، وشرح المصنف ٣٠.

(٤) ينظر شرح المصنف ٣٠.

(٥) ينظر الكتب ٢٠٤/٢ - ٢٠٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٥/٢.

قوله: (إلى علم) يحترز من أن يضاف إلى غيره نحو (يا زيدا ابن أخينا) سواء كان العلم المضاف إليه ابن مذكراً نحو (يا زيدا بن عمرو) أم مؤنثاً نحو (يا زيد بن هند) كنية^(١) نحو (يا زيد بن أبي عمرو) أم لقباً نحو (يا زيد بن قفة) ولحم الدين قصرة على المذكر لأنه لم يكثر إلا فيه، إلا (عمرو بن هند) فإنه كثر فيه فيعمل معاملة المذكر.

قوله: (يختار فتحه)^(٢) يعني العلم المنحى، وأما (ابن) فليس فيه إلا الفتح، لأنه مضاف إضافة معنوية، وقد فهم من كلامه أنه يجوز في العلم الوجهان، وأنه يختار فتحه ولا يجب، وأنه مبني، أما جواز الوجهين، فالضم لأنه منحى، والفتح لطلب الخفة، وأما اختيار الفتح، فلأنه أخف من الضم، وأما بناؤه، فلأن الفتحة تدل على الضمة التي للبناء، وقل الزمخشري^(٣) والفراسي^(٤) إن ينسب كونه متوكب الوصف والموصوف نحو (يا زيد الفاضل بن عمرو) واختير الفتح في هذا المثال، لأنه كثر بخلاف غيره، فنحذف لفظاً نقلت الضمة فتحه، وخطأً تحذف الألف من ابن.

(١) ينظر شرح المفصل ٥/٢، وشرح الرصافي ١، ١٤١.
(٢) ينظر شرح المصنف ٣٠، وشرح الرصافي ١١، ١٤١ حيث ذكر الشروط التي وضعت لاختيار

الفتح وهي:

١- أن يكون المنحى علماً.

٢- أن يكون موصوفاً بابن أو ابنه.

٣- أن يكون متصلاً بموصوفه.

٤- أن يكون مضافاً إلى علم.

(٣) ينظر المفصل ٣٦، وشرح المفصل ٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٢/٢.

(٤) ينظر المقصد في شرح الإيضاح ٧٩٩/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٤/٢.

قوله: (وإذا نودي الم عرف باللام) أي إذا أريد نداؤه فلا بد من التوصل، لأن اللام للتعريف، وحرف النداء للتعريف، ولا يصح الجمع بين حرفي تعريف، قل المبرد^(١) والأعلام تعريفها زائل حالة النداء وهو منقوص بـ(الله) [ظ ٤٠] فإنه لا يصح زواله في حالة النداء قل لهم الدين ما معناه: الجمع بين حرفي تعريف جائز إذا تغير التعريف^(٢)، وفي (يا زيد) العلمية، أفادت التخصيص و(يا) القصد دليله أنه يشترط في المنادى أن يكون تمييز الماهية، وإن لم تعلم الذات، والأولى في وجه التوصل، أنك إذا أدخلت على الم عرف مفرد (يا) بنيت اللام تنافي البناء لأنها معاقبة للتنوين، فهو كالتنوين ولا بناء مع التنوين، وإن أعربت فهو بعيد لحصول علة البناء فأتوا بالتوصل لهذا الوجه، وأما الكوفيون^(٣) فلجازوا نداء التعريف مطلقاً من غير توصل واحتجوا بقولهم (يا الله) ويقولون:

[١٥٩] فيا الغلامك اللذان نرا

إياكم أن تكسبانا شرا^(٤)

(١) ينظر المختضب ٢٠٥/٤، وشرح الرضي ١٤١/١ - ١٤٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٤١/١.

(٣) ينظر الإنصاف ٣٣٥/٨ وما بعدها مسألة ٤٦ نقول في نداء الاسم الملهى بل وشرح الرضي ١٤٦/٨.

(٤) الوجز بلا نسبة في الإنصاف ٣٣٦/٨، وشرح الفصل ٩٢، وشرح التسهيل السمر الثاني ٨٠١/٢، وشرح الرضي ١٤٦/٨، وشرح ابن علقم ٣٦٤/٢، والجمع ٤٧/٣، والخزانة ٢٩٤/٢، ويرى تعقباني بل تكسباني.

والشاهد فيه قوله: (فيا الغلامان) حيث جمع بين حرف انداء وآل في غير لفظ الجلالة وذلك لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية عند البصريين وبدون ضرورة عند الكوفيين قياساً على نداء لفظ الجلالة.

وبقوله:

[١٦٠] من أجلك يا التي تيمت قلبي

وأنت بخيلة بالوصل عني^(١)

وعند البصريين^(٢) أنه جمع بين حرفي تعريف للضرورة، كما جمع بين

حرفي جر للضرورة نحو:

[١٦١] فلصبح لا يسأله عن بما به^(٣)

والمنأى محذوف، وهو (أي) وحذفها ضرورة، وبقيت صفتها على

الأصل وتقديره (يا أيها الغلامن) و(يا أيتها التي تيمت).

قوله: (ليل يا أيها الرجل) يعني أن الوصل يكون بـ (أي) و(ها)

التسبيه في المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، نحو (يا أيها الرجل) قل

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَخْمُومَةُ﴾^(٤) ويسم الإشارة نحو (يا ذا الرجل) قل:

(١) البيت من الوافر وهو بلا سبعة في الكتاب ٢، ١٩٧، والإصناف ١/ ٣٦١، وشرح المفصل

لابن يعيش ٨/ ٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/ ٨٠٢، وشرح الرضي ١/ ١٤٥،

والجمع ٤٧٣، والخزانة ٢/ ٢٩٣. ويرى بالود بدل الوصل.

والشاهد فيه قوله: (يا التي) حيث نرى ما فيه أل تشبها بقولهم (يا الله)

(٢) ينظر الإصناف ١/ ٣٣٥ وما بعده والمعني ٤٦٢.

(٣) صدر بيت من الطويل وهو للأسود بن يعمر في ديوانه ٢٦، وعجره،

أصعد في علو الهوى أم نصوب

ينظر المعني ٤٦٢، وشرح شواهد المعني ٢/ ١٧٤، وأوضح المسالك ٣/ ٣٤٥، واللسان ملحة صعد

٢٤٤٦/ ٤، وجمع المواعع ٤/ ١٦٢ - ١٩٢، وخزينة لأب ٩/ ٥٢٧.

ويرى: فلصبحن.

والشاهد فيه قوله (عن بما) حيث أكد عن سخر تأكيداً بإعادته بلفظ مرادف له وهو

البناء، وذلك ضرورة كما ذكر الشارح.

(٤) العجر ٨٩/ ٢٧.

[١٦٢] يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه^(١)

وبالإشارة والتنبية نحو: (يا هذا الرجل)^(٢) وبمجموعهما نحو (يا أيها الرجل) قل:

[١٦٣] ألا أيها الزاجري لحضر الوغى^(٣)

إلا أنك إذا أتيت برأيي لزممت (ها) التنبية، ولا تلزم مع الإشارة، لأن (أي) لازمة للإضافة، و(ها) عوض عن المضاف إليه، وإنما تأتي بها دون غيرها، لأن التنبية يناسب النداء في أن ما بعدها هو المقصود، وإنما اختصت دون أخواتها لأنها أقل حروفاً.

قوله: (يا أيها الرجل)^(٤) [يا أيها الرجل]^(٥) هذا مثل المنادى والتنبية و(يا هذا الرجل) مثل الإشارة والتنبية، (يا أيها الرجل) مثل لمجموعهما، واعلم أن المنادى للمعرف فيه تفصيل، وهو أن يقل: إن كان

(١) سبق تخريجه في صفحة ٢١٤ و برقم ١٥٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٠، وشرح الرضي ١/ ١٤٣.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة.

وإن أشهد النيات هل أنت هلدي

وهو نظيرة بن العبد في ديوانه ٣٢ والكتاب ٩٩/ ٣، والمقتضب ٨٥/ ٢ والإنصاف ٥٦٠/ ٢، وشرح المفصل ٧٢، والمغني ٥٠٦، وشرح شواهد المغني ٨٠/ ٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٢/ ٢، ومع الفواعل ٥١/ ٢.

والشاهد فيه قوله: (أي هذا الزاجري) حيث أتى بـ (أي) مع اسم الإشارة عند النداء والزاجري إما صفة أو بدل، وينظر شرح الرضي ١/ ١٤٣.

(٤) قل الرضي في شرحه ١/ ١٤٣: (وقد الأحسن في يا أيها الرجل أي موصول وفوا اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة أي) ثم قل الرضي: وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما إذا زيد عليه كلمتان أعني أي.... ويصح تقوية ملحه بكثرة وقوع أي موصولة في غير هذا الموضع وتكرر كونها موصولة).

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الكلفة المحققة.

جملة مسمى بها ليست في تأويل المفرد جاز نداؤها من غير توصل، لأن اللام بعض الاسم، نحو أن يسمى بقولك (الرجل قائم) (يا الرجل قائم)، لأن الجمل تحكى، وإن كانت في تأويل المفرد نحو أن يسمى (بالذي قام) فقل سيبويه^(١) لا بد من التوصل، لأنها في حكم القائم وأجاز المبرد نداؤها من غير توصل^(٢)، وأما المفرد مظهر كلام المصنف أن يتوصل إليه مطلقاً^(٣)، وفيه تفصيل وهو أن يقول: إن كان المعرف بصح أن يكون وصفاً لـ (أي) واسم الإشارة، جاز التوصل، وذلك نحو (اسم الجنس والذي والتي) وما تفرع منهما، فيقل (يا أيها الرجل) و(يا أيها الذي قام) وإن لم يصح، لم يجز التوصل، كان تسمى بما فيه الألف واللام الجوامد فلا يقل (يا أيها النضر)، ولا (يا أيها الصعق) ولا (يا أيها الزيدان والزيدون) في المشى والجموع، بل إذا أردت نداء ما هذه حاله، قلت (يا من هو النجم) و(يا من هو الصعق) و(يا من هو النضر)، ويكون خبراً لمبتدأ محذوف، ولا يكون منتهى، ولا يتوصل إلى ندائه، وفصل بعض النحلة، فقال: إن كان أصله الوصف، أو اسم الجنس جاز أن يتوصل إلى ندائه، ويكون حكمه حكم الجنس، نحو (يا أيها الحرث) والجنس، إلا لم يجز، كـ (الزيدين) والزيدين والنجم والصعق.

قوله: (والتزموا) [و٤١] (رفع الرجل لأنه المقصود) هذا من ذهب سيبويه^(٤) والجمهور لأنه لم يسمع إلا الرفع ولأنه المقصود (بالنداء) وإنما

(١) ينظر الكتاب ١٨٨/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر المقتضب ٢١٥/٤ - ٢١٦.

(٣) ينظر شرح المصنف في ٣٠.

(٤) ينظر الكتاب ١٨٨/٢ وما بعدها وشرح المصنف ٧/٢.

أتى بلي توصلاً إلى ندائه، وإنما لم يقل ضممه، لبعده عن حرف النداء، فلما بعد صار معها، ولما كان مقصوداً اجتلبت صورة الضمة وأجاز المازني^(١) والزجاج^(٢) الرفع والنصب في الرجل فجعلوه صفة لـ(أي) واسم الإشارة، وقاسوه على (يا زيد الظريف) وفصل بعض المتأخرين، فقل: إن دخل حرف النداء على (أي) والتنبيه فقط وجب رفع الرجل، لأنه لا يكتفي بـ(أي) دون صفتها، وإن دخل على الإشارة فإن أردت نداءها، جاز في الرجل الوجهان وإن جعلتها وصلة إلى نداء المعروف وجب الرفع، وقل الفراء والأخفش^(٣) في (يا أيها الرجل) أي موصولة، وفواللام بعده خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة أي، وتقديره: (يا الذي هو الرجل) وإنما جاز حذف هذا للبتداء لمناسبة التخفيف للمنادي، وإنما بنيت (أي) وكان قياسها النصب، لأن الموصول طويل بصلته بحذف صدر صلتها، وضعف تفرد (أي) فالتزموا رفع توابعه، بأن هذا المضممر لم يظهر في بعض الصور فيستدل به على حذفه في باقيها.

قوله: (وتوابعه، لأنها توابع معرب) أي والتزموا رفع توابعه لأنها توابع معرب، وتوابع المعرب تتبع على لفظه، سواء كانت مفردة نحو (يا أيها الرجل الظريف) أو مضافة نحو (يا أيها الرجل ذوا المال) وكلامه مبني على أنه جواب سؤال مقدر وهو أن يقل: إذا كان الرجل صفة للمنادي

(١) ينظر شرح التسهيل السمر الثاني ٨٠٣/٢، والمص ٥٢/٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للزجاج ١٩/٢، وشرح الرضي ١٤٣/١، والمص ٥٢/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٤٣/١، والعبرة منقولة عن الرضي دون أن يعمروها لـ. من قول الأخفش إلى صفة أي....).

المضموم، فلم لم يجر نصبه ؟ كما في (يا زيد الظريف) وأجلب بأنه المقصود بالنداء وأورد عليه سؤال، وهو أن يقل: إذا كان هو المقصود بالنداء، والمقصود بالنداء كالمندى المضموم، فليجوزوا في توابعه ما جاز في توابع المضموم، وأجاب بقوله: (إنها توابع معرب) قل لحجم الدين: (١) فصار الرجل في (يا أيها الرجل) كالنعامة، إذا قيل: لم يجب رفعه ؟ قيل: هو كالمندى لأنه المقصود فإن قيل: فيجوز في توابعه ما في توابع المندى المضموم، قيل: هو ليس بنفس المندى المضموم بل هو مثله، وأما تابع التابع فإن كان المندى معرباً مضافاً كان منصوباً في الصفة والتأكيد وعطف البيان، سواء كان التابع مفرداً، أو مضافاً، وسواء اتبعه التابع الأول أو المندى، وإن كان بدلاً أو معطوفاً بحرف، فإن اتبعه التابع الأول كان منصوباً، وإن اتبعه المندى كان كالمستقل مثله: (يا عبد الله العالم محمد) و(يا عبد الله العالم ومحمد) وإن كان المندى مبتدأً، فإن كان أباً واسم الإشارة فليس فيه إلا الرفع، وهي مسألة الكتاب (٢)، وإن كان غيرهما وهو المفرد المعرفة، أو النكرة المقصودة فإن كانت الصفة والتأكيد وعطف البيان وأتبعته التابع الأول أعربت إعراب التابع رفعاً، كان أو نصباً مفرداً كان أو مضافاً وإن أتبعته المندى وجب في المضاف النصب، وفي المفرد الوجهان، وإن كان بدلاً أو معطوفاً بحرف فإن أتبعتهما المندى كان كالمستقل يرفعان إن كانا مفردين وينصبان إن كانا مضافين وإن أتبعتهما التابع الأول أعربا إعرابه.

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ١٤٥.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ١٩١ وما بعدها.

قوله: (يا الله خاصة) يعني أدخلوا (يا) على اسم الله تعالى، وفيه الألف واللام، وهذا من حجج الكوفيين^(١)، واختلف في تأويله، فقيل: إن أسماء الله تعالى توقيفية^(٢)، ولم يرد إذن شرعي بـ(يا أيها الله) وقيل لما كثر في استعمالهم [ظ ٤١] أكثر من غير خفف بحذف الوصلة، وقيل كرهوا التوصل إلى أسماء الله تعالى بالبهمت، قل الوالد: وفيه نظر لأن مثل ذلك لا يكون عذراً لهم في اللحن، وقبل هي جزء من الكلمة لأنها تنزل منزلة الأصل، لأنها عوض عن الهمزة التي هي فاء الكلمة، لأن أصله اللام^(٣) فنقلت حركة الهمزة إلى اللام فحذفت فصار (الله) أدغموا اللام في اللام ثم فخموا بعد الفتح والضم دون الكسر.

والأكثر في نداء هذا الاسم الشريف (اللهم) والميم عند البصريين^(٤) عوض عن حرف النداء، وقد جمع بينهما في الشنوذ لمحقوله:

(١) ينظر الإنصاف ١ / ٣٣٥ وما بعدها.

(٢) أي أن صفات الله توقيفية ولا يجوز بلعقل أن يضع صفة لله تبارك وتعالى إذ تحتاج هذه إلى القطع ولا يكون إلا في التواتر، والأسماء لمصمت بمعنى وإن كانت الأسماء أهم من المصمت، وقوله لم يرد إذن شرعي بـ(يا أيها الله) فالأمر ليس كذلك. إذ أن أي من الميم وأن تتوصل إلى الله المعلوم بـ(يا أيها الله) لهذا تلخص....

والإذن الشرعي ورود الدليل من الكتف ولغة المتواترة على ذلك....

(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ١٤٥.

(٤) لتفصيل ينظر شرح الرضي ١ / ١٤٦، وشرح المفصل ٢ / ١٦، وشرح المصنف ٣، والكتاب ٢ / ١٩٦، والإنصاف ١ / ٣٤١ وما بعدها.

مسألة ٤٧ القول في الميم في اللهم أعوض من حرف النداء أم لا ؟ قل أبو اسحق يعني الزجاج: وقل الخليل وسيبويه وجميع السحريين الموثوق بعلمهم (اللهم) بمعنى يا الله وإن الميم لشدة عوض من (يا) لأنهم لم يجهلوا (يا) مع هذه الميم في آخر الكلمة فعلموا أن الميم في آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أوها والنصبة التي هي في الله هي ضمة الاسم المسمى المفرد) ينظر التلخيص ملحة ١ / ١٦٦، والجمع ٣ / ٦٤.

[١٦٤] وما عليك أن تقول كما

سبخت أو هللت يا لله ما^(١)

أرد علينا شيخنا مسلماً

شيخاً على كرسيه معمماً

وقد الكوفيون إنها عذوبة من أجزاء، وأصله (يا الله أماناً بخير)^(٢) وإذا

جمع بينهما فهو تأكيد نحو (اللهم أماناً بخير).

قوله: (ولك في مثل يا تيم تيم عدي.... والنصب والضم) يعني

في (تيم) الأول^(٣)، وأما الثاني فهو منصوب اتفاقاً لأنه مضاف، وأراد
(بمثل) كل منتهى.

مفرد إذا تكرر لفظه وولي الاسم الثاني اسم مجرور بالإضافة، فالثاني

واجب النصب، ولك في الأول الضم والنصب نحو:

(١) الرجز بلا نسبة في معاني القرآن لعمراء ٢٠٣٣، والإنصاف ٣٤٢/١ وهي ثلاثة أشطر

وكذلك عند الرضي في شرحه على الكافية ١٤٦١، ولسان العرب مادة (أله) ١١٦١ وهي

كذلك ثلاثة أشطر، وجمع الموامع ١٤١٣، وحزارة لأب ٢٩٧٢. ويروى صليت أو سبخت.

والشاهد فيه قوله: (يا اللهم ما) حيث جمع بين حرف الداء والميم المشددة وقد ما مفردة بعد

الميم المشددة وذلك على سبيل الشذوذ كما ذكر بشارح.

(٢) ينظر الإنصاف ٣٤٤/١، وشرح المفصل ١٦٣ - ١٧

(٣) قل المصنف في شرحه ٣٦، يعني في الأول، أما الضم فظهر لأنه منتهى مفرد فكان مضموماً

كقولك (يا) زيد وأما النصب فعلى وجهين:

أحدهما: أن يراد تيم الأول إضماره إلى عني المذكور تحراً ثم أكد تأكيداً لفظياً باللفظ

تيم الثاني.

الثاني: أن المراد يا تيم عدي يا تيم عدي، فحذف «نصف» إليه استمهاله عنه بذكره أخيراً

لأنه هو هو...

[١٦٥] يا تيم تيم علي^(١)

قل:

[١٦٦] يا زيد زيد اليعملات النبل

تطول الليل عليك فانزل^(٢)

فهذا رفع (تيم) الأول فعلى القياس، لأنه مفرد معرفة، وإن نصب فقد اختلف.

في تأويله، فقل سيبويه والخليل^(٣) أصله (يا تيم علي تيمه) فحلف الضمير وأقحم بين المضاف والمضاف إليه تأكيد كما في:

[١٦٧] يا يؤس للحرب^(٤)

(١) صدر بيت من البيط، وتعلم:

لا أيسأ لكم لا ينقبكم في سواة عمر

وهو لجريسر في ديوانه ٢١٢، والكتاب ٥٢٨، ٢٠٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/٨، والخصائص ٣٤٥/٨، وشرح المفصل ١٠٥/٢، وأمالى ابن الحاجب ٧٢٥/٢، وشرح الرضي ١٤٦/٨، ومغني المليب ٥٦٩، وشرح شواهد المغني ٨٥٥/٢، وشر ابن عقيل ٢٧٠/٢، وجمع المومع ١٢٢/٢، وخزانة الأدب ٢٩٧٢ - ٣٠١.

والشاهد فيه قوله: (يا تيم تيم علي) حيث أقحم تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه، ويجوز أن يضم تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه، ويجوز أن يضم تيم الأول على أنه منادى علم والثاني بدل منه...

(٢) البيت من الكامل وهو لبعض ولد جريسر كما في الكتاب ٢٠٥/٢، وشرح المفصل ١٠/٢، وشرح الرضي ١٤٦/٨، وابن عقيل ٢١٢/٢.

الشاهد فيه قوله: (يا زيد زيد اليعملات) حيث تكرر لفظ الملقى وأضيف ثاني اللفظين ويجوز في الأول الضم على أنه منادى مفرد والنصب على أنه منادى مضاف وفي الثاني النصب ليس غير.

(٣) ينظر الكتاب ٢٠٦/٢، وشرح الرضي ١٤٦/٨.

(٤) قطعة بيت من بحرود الكامل، وهو لسعيد بن مالك في شرح شواهد المغني ٥٨٢/٢، وينظر الكتاب ٢٠٧/٢، والخصائص ١٠٢/٢، وشرح غنفل ١٠٧/٢، والجنى الثاني ١٠٧، واللسان مائة.

ونصب الأول لأنه مضاف في الحقيقة، ونصب الثاني لأنه مضاف في اللفظ، وقل المبرد^(١) وجماعة من النحاة: إن الأصل (يا تيم علي تيم علي) فحذف (علي) وبنى (تيم) على إعرابه، قل: وإذا جاز حذف المضاف إليه مع اختلاف المضافين لمحقولهم: (نصف وربع درهم)^(٢) ومحقوله:

[١٧] بين ذراعي وجهه الأسد^(٣)

أي نصف درهم وربع درهم (وبين ذراعي الأسد وجهه الأسد) والدليل على إضافته (ذراعي) حذف نون التثنية منه، فهو مع اتفاقهما أجوز، لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه^(٤) ثم اختلفوا أيهما المحذوف فقل: عدي الأول لثلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقيل

(رَمَط) ١٧٥٦/٣، ومعني اللبيب ٢٨٦ ونخزاة الأدب ٤٦٨/١ - ٤٧٣

ومثله.

الشي وضعت أرامسط

والشاهد فيه قوله (يا بؤس للحرب) حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه.

(١) ينظر المقتضب ٣٢٩/٤، وشرح المفصل ١٠/٢، وشرح الرضي ١٤٦/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للمراء ٣٢٢/٢، وشرح الرضي ١٤٧/١.

(٣) عجز بيت من المنسرح وهو للفرزدق في ديوانه ٣١٥، وصدره

يا من رأى عرساً أسراً به

والكتاب ١٨٠/١، ومعاني القرآن للمراء ٣٢٢/٢، والمفصل ٤٠٧/٢، وشرح المفصل ٢١/٣.

وشرح الرضي ١٤٧/١، والمغني ٤٩٨ - ٨٠٩، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢، والأشبه والنظائر

١٠٠/١، ٣٦٤/٢، واللسان مائة (بعد) ٣١٧/١، ومظنة ٣٦٩/٢، ٤٠٤/٤.

والشاهد فيه قوله: (بين ذراعي وجهه الأسد) حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه وهو

قوله الأسد بما ليس بظرف وهو قوله (وجهه) والفصل بغير الظرف غير جائز ولذلك

يجب تقدير مضاف إليه للأول كما ذهب الشرح.

(٤) ينظر شرح الرضي فالمعبرة منقولة عنه بتصريف دون إسناد ١٤٧/١.

(تيم) الأول مضاف إلى علي الموجود (تيم) الثاني مضاف إلى المحذوف
لثلاثا يلزم الحذف قبل الدليل عليه، وقل السيراني: ^(١) إنه فتح الأول
اتباعاً كما في (يا زيد بن عمرو) وقل الفراء ^(٢) إنهما كلاهما مضافان إلى
علي وزيلاته تؤدي إلى معمول بين عمليين، وقل الأعلام: ^(٣) إنه مركب
كـ (خمسة عشر) وفتح الأول والثاني بـ (قل الوالد) ويمكن أن يكون
فتح الثاني إعراباً مثل (بعلبك زيد).

قوله: (والمضاف إلى ياء المتكلم) ^(٤) يعني المنلدي، يعني غير الألف
نحو (يا مصطفى، يا غلامي) فإن هذه الوجوه لا يجوز فيها، وأما غير
المنلدي فسماتي في المجرورات.

قوله: (يجوز فيه غلامي) [وياً غلامي] ^(٥) فيه لغات سبع: إثبات الياء
مفتوحة وساكنة، والأصل فيهما على ما اختاره المصنف ^(٦) الفتح على
الأكثر كـ (ضربت) لأنه اسم على حرف واحد فقوي بالفتح وقيل
الأصل السكون حملاً على الواو، في (ضربوا) ولأنه مبني وأصل

(١) ينظر هلمش الكتاب ٢٠٥/٢، وشرح الرضي ١٤٧/١ وجمع الهوامع ٥٩٣.

(٢) ينظر رأي الفراء في جمع الهوامع ٥٩٣.

(٣) ينظر رأي الأعلام في الجمع ٥٩٣.

(٤) قال الرضي في شرحه ١٤٧/١: اختلف في ياء متكلم فقل بعضهم: أصلها الفتح لأن واضع
المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو
المعطف وفائه، وياء الجر ولامه وياء المتكلم أصلها الحركة ثلاثاً يبدأ بالسكون، وأصل
حركتها الفتح لأن الواحد ولا سيما حرف لينة ضعيف.

وقل بعضهم: أصلها الإسكان وهو أول لأن السكون هو الأصل.

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية الخفيفة.

(٦) ينظر شرح المصنف ٣٦.

البناء السكون.

الثالثة: (يا غلام) بحذف الياء للتخفيف وبقاء الكسرة دليلاً [و٤٢] عليها وهي كثيرة في القرآن، نحو: (يوم) ^(١) و(يا عبداً) ^(٢) فإذا عُدبت الكسرة كنداء المقصود نحو (يا مصطفى) لم تحذف الياء لعدم الدليل عليها.

الرابعة: ضم الميم وحذفت الياء، وعليه قراءة من قرأ ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم﴾ ^(٣) ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ ^(٤).

الخامسة: (يا غلاماً) بالالف عوض عن الياء لأنهما من حروف العلة، وعليه ﴿يَا اسْمُنْ عَلَيَّ يُونُسَ﴾ ^(٥) و﴿يَا حَسْرَتَا عَلَيَّ مَا فَرَطْتُ﴾ ^(٦). والأصل: يا أسفى وحسرتى.

(١) هي كلمة تتكرر كثيراً مثل: آية ٥٤/٢ وهي: (يا قوم إني ظلمتكم أنعمكم بالمعزى العجل...).

(٢) وهي كلمة من آية تكررت في أربعة مواضع من القرآن الكريم مثل الزمر ١٦/٣٩ (ذلك يخوف الله به عباده فاتقوا)

(٣) الأنبياء ١١٢/٢١ ونحوها: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِحَقِّ وَرَبِّنا الرَّحْمَنِ الْمُسْتَعَانِ عَلَيَّ مَا تَصِفُونَ﴾. قرأ أبو جعفر بن القعقاع وابن عيسى (رب) بالضم، قل التحلى وهذا الحن ضد النحويين لا يجوز عندهم رجل أقبل حتى يقول يا رجل. ينظر تفسير القرطبي ٤٣٩١/٥، وتفسير فتح القدير ٤٣٦/٣. وقل البرقي في شرحه ١٤٨٨ (ومع القراءة الشاذة رب احكم) وينظر البحر المحيط ٣٦٩٦.

(٤) يوسف ٢٣/١٢ ونحوها: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾. كيدى أصب إليهن وأكن من الجاهلِينَ

(٥) يوسف ٨٤/١٢ ونحوها: ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسْفَى عَلَى يُونُسَ وَايْبَسْتَ حَيْثُ مِنْ الْحَزْنِ﴾ (هو كظيم)

(٦) الرمز ٥٧/٣٩ ونحوها: (أب تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله وإن كنت لمن الساخرين)

السادسة: زادها الأخفش^(١) (يا غلام) بالفتح من دون ألف ليدل على الألف المحذوفة.

قوله: (وبالهاء وقفاً) هذه لغة سابعة نحو (يا غلامه) يعني أنهم أبدلوا من الياء ألفاً وأتوا بهاء السكت ليكن الألف^(٢).

قوله: وقالوا: (يا أبي ويا أمي)^(٣) يعني يجوز فيهما ما جاز في غلامي، وجاء:

[١٦٩] يارب يارب يارب ياك أسل^(٤)

قوله: (وقفاً) يعني لا يجوز إثباتها في الوصل، وقد يجعل منه ﴿يا أسقن﴾^(٥) و﴿يا حسرت﴾^(٦) وقد جاء نعتاً:

[١٧٠] يارب يارب يارب ياك أسل

أي أسل، ويراد أن إبدال الياء تاء تأنيث فتقول: (يا ربة يا أمة)

(١) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن ٥٣٦٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٦. وقال المصنف (يا أبي ويا أمي على القياس).

(٣) في الأصل (يا أبي ويا أمي) وهو تحريف.

(٤) الرجز لعروة بن حزام كما في شرح المفصل ٤٧٩، ينظر معاني القرآن للفراء ٢٢٧/٢، وإصلاح المنطق لأبي السكت ٩١، واللسان (ها) ٥٩٨٨، وخزانة الأصب ٢٧٧/٧ - ٢٧٣ وفي الخزانة تمام الرجز وهو قوله:

يارب يا ربه ياك أسل عمراء يا ربه من قبل الأجل

فإن عمراء من الدنيا الأمل

والشاهد فيه قوله: (يا ربه) حيث الحق هذه السكت في الوصل ضرورة.

(٥) يوسف ٨٤/١٢ وغمها: «وتولى عنهم» وقال يا أسقى على يوسف وابيضت حينه من الحزن فهو كظيم.

(٦) الزمر ٥٦/٣٩ وغمها: «أن تقول نفس يا حسرت على ما فرطت في جنب الله وإن كنت لمن الساعرين».

فتحاً وكسراً.

وقوله: (بالألف دون الياء) أي بالألف مع التاء دون الياء فتقول: يا أبتاه ولا يجوز (يا أبتى) لأن تاء التانيث عوض عن الياء وهم لا يجمعون بين العوض والعوض منه، وأجز الكوفيون^(١) (يا أبتى) بناء منهم على أن التاء مجرد التانيث لا للعوض. قل بحم الدين: وقد جاء ضم التاء نحو (يا به ويا مة) وإذا وقف وقف بياء لأنها ليست محضة للعوض^(٢)، وقل الفراء: يوقف بالتاء كنت وأخت^(٣).

قوله: (ويا ابن أم، ويا ابن عم خاصة)^(٤) يعني أن المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم، نحو (يا غلام غلامي) لا تجري فيه الوجوه التي في المضاف إلى ياء المتكلم، وفي (يا ابن أم) و(يا ابن عم) خاصة لكثرة استعمالهما دونها، فتقول (يا ابن عمي) ويفتح إلیاء وسكونها قل:

[١٨] يا ابن أمي، ويا شقيق نفسي

أنت خلقتني للهـر شليد^(٥)

و(يا ابن أم) و(يا ابن عم) بالكسرة من دون ياء (ويا ابن أم) و(يا

(١) ينظر شرح الرضي ١٤٨/١، وشرح المعصل ١٧١.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٤٨/١.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٦/٢، وشرح الرضي ١٤٨/١، والنسك (ها) ٤٥٩٧/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٤٨/١، وشرح المعصل ١٢/٢ و ١٣، وشرح المصنف ٣٦ والعبارة من شرح المصنف بتصريف.

(٥) البيت من الخفيفه وهو لأبي زبيد في ديوانه ٤٨، والكتاب ٣١٣/٢. ويروى فيه خلقتني بدل خلقتني وشرح المعصل ١٢/٢، والمقتضب ٣٥٠/٤، وأوضح المسالك ٤٠/٤، وشرح قطر الندى ٢٠٧، واللسان ملحة (شقيق) ٣٣٠٧/٤، وجمع المرامع ٥٤/٢.

والشاهد فيه قوله: (يا ابن أمي) حيث أثبت به المتكلم وهذا للضرورة.

ابن عمّا قل:

[١٧٢] يابنة عمّا لا تلومي واهجمي

لا تطمعي في فرقتي لا تطمعي^(١)

(ويا ابن أمله) ويا ابن عمله.

قوله: (وقالوا: يا ابن أم، ويا ابن عمّ خاصة) [مثل باب يا غلامي]^(٢) يعني بالفتح من دون ألف، وإنما أعلاه لأن عنده أن الفتح في (يا غلامي) لم يثبت، وقد روينه عند الأحفش^(٣)، وقد يأتي بد (بني) على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص وهو ثلاثة أقسام: منه: ما يصح دخول حرف النداء، ولا يصح إظهار الفعل نحو (أما أنا فافعل كذا أيها الرجل)^(٤) و(نحن نفعل كذا أيها القوم) و(اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)^(٥) ومنه: ما يصح إظهار الفعل دون حرف النداء نحو (نحن العرب أقرى الناس للضيف)^(٦) و(بك الله نرجوا الفضل) و(سبحانك الله

(١) الرجز لأبي النجم العجلي كما في شرح شروهد المعنى ٥٤٥/٢ وهو ملفق من صدرين في قصيدة واحدة مظلّمة:

ما إن رأت رأسي كمراس الأصلع مَرَّ منه قَنَزَعاً من قَنَزَعٍ

وينظر الكتف ٢١٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٠/٨. ويرويه يا بنت عمي، والمقتضب ٢٥٢/٢، والأصول لابن السراج ٣٤٢/٨، وشرح المعصّل لأبي عميش ١٢/٢ ويرويه (يا بنت عمّا) وأوضح المسالك ٤٧٤، واللسان مائة (عمم) وجمع الموامع ٥٤/٢.

والشاهد فيه قوله: (يا ابنة عمّا) حيث أثبت لألف المقبة عن يده التكلم ضرورة.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية مضافة.

(٣) ينظر معاني القرآن للأحفش ٥٣٦/٢.

(٤) ينظر مع الموامع ٢٩/٣.

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) ينظر شرح الرضي ١٦٢/٨، وجمع الموامع ٣٠/٣.

العظيم^(١) ومنه: ما يصح فيه الإعراب والنصب على النداء، وعلى الاختصاص، نحو (نحن آل فلان كرمًا) و(إنا معشر العرب نفعل كذا) وروى أبو عمرو أن العرب تنصب على الاختصاص أربعة أشياء (آل، وأهل، ومعشر، وبني)^(٢) والفرق بين الاختصاص والنداء أن الاختصاص لا يجوز ظهور حرف النداء فيه ويدخل فيه المتكلم والمخاطب دون الغائب، والمنادى يختص بالمخاطب فقط.

ترخيم المنادى

قوله: (وترخيم المنادى جائز) يعني في سعة الكلام^(٣) وإنما جاز ترخيمه دون غيره لكثرة، ولأن المقصود في النداء هو المنادى له، وقصد سرعة الفراغ من النداء [ظ ٤٢] والإفضاء إلى المقصود، فحذف آخره اعتباطاً^(٤).

والترخيم في اللغة مأخوذ من التلين والتسهيل^(٥) قل:

[١٧٣] لها بشر مثل الحرير ومنطق

رخيم الخواشي لا هراء ولا نزر^(٦)

(١) ينظر معجم المصنف ٣٠/٣

(٢) ينظر رأي أبي عمرو في شرح الرضي ١٦١٨، ومعجم المصنف ٢٩٣.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦.

(٤) ينظر شرح الرضي حيث العبارة منقولة عنه في ١٤٩٨، وشرح المفصل ١٩٢.

(٥) ينظر اللسان مادة (رخيم) ١٦١٧/٣.

(٦) البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٧٧، ينظر جوهرة اللغة ١١٠٦،

والخصائص ٣٠٢/٣، وأسس البلاغة ٤٨٣ مادة (هراء) وشرح المفصل لابن يعيش ١٩٢، وشرح

شافية ابن الحاجب ٢٥٥/٣، وتذكرة النحاة ٤٥، وشرح ابن عقيل ٢٨٧/٢.

وقيل: من القطع، لقولهم (رَحِمَتِ الدجاجة بيضها) إذا قطعت وأما في الاصطلاح: (فهو حذف في آخره الاسم تخفيفاً)^(١) قوله: (في آخره) يحترز من تصغير الترخيم، فإنه لا يلزم أن يكون في كـ (حميد) من أحمد و(زهير) من زاهر و(عمير) من عمران. وقوله: (تخفيفاً) يعني من غير موجب يحترز من ما حذف لا مجرد التخفيف بل له ولموجب كالأعلال، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف

قوله: (وشروطه أن لا يكون مصداقاً) الترخيم إن كان في غير المنادى لم يجوز إلا في ضرورة الشعر بشرط أن يكون مما يصح نداؤه، وأن يكون جامعاً لشروط ترخيم المنادى^(٢)، وأن يرخم فيه ما يرخم في المنادى نحو:

[١٧٤] وإن افتقادي قطعاً بعد الحذف

فليل علي أن لا يسدوم خليل^(٣)

والشاهد فيه قوله: (ترخيم المحواري) حيث استعمل كلمة رخم بمعنى الرقة وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترفيق الصوت.

(١) ينظر شرح الرضي ١٤٩١، وشرح ابن عقيل ٢٨٩٢، وشرح المصنوع ١٩٧، والأصول لايس السراج ٣٥٩١ وما بعدها، وشرح التسهيل لسفر الثاني ٨٣٧٢.

(٢) ينظر شروط ترخيم المنادى في شرح الرضي ١٤٩١، وينظر شرح ابن عقيل حيث قل في ٢٨٩٢، فذكر أنه لا يرخم إلا بثلاثة شروط.

١- أن يكون رباعياً فاكثراً.

٢- أن يكون علماً.

٣- أن لا يكون مركباً تركيب إضافة ولا إسناد وهي عند الرضي خمسة قل: شرط ترخيم المنادى خمسة أربعة منها علمية متممة وهي: أن لا يكون مضافاً ولا مضافاً إليه، وأن لا يكون مستغاثاً ولا يكون منادياً ولا يكون جملة والشرط الأخير ثبوتي غير متعين ولم يذكر المصنف مضاف المضاف لأن حكمه حكم المضاف ينظر الرضي ١٤٩١.

(٣) البيت من الطويل وهو لبيدنا على بن أبي طالب رضي الله عنه ينظر ديوانه ١٥٠ ويروى فيه:

وزاد المبرد^(١) أن يكون على لغة من لا ينوى ولا يعتبره سيبيويه^(٢)،
واستدل سيبيويه بقوله:

[١٧٥] ألا أضحت جبالكم رما

وأضحت منك شلعة أملا^(٣)

أي أما مه، والمبرد يرويه: ^(٤) وما عهدي كعهدك يا أملاء وما خالف هذا
لم يقس عليه نحو:

[١٧٦] درس المنا بمتالم قائل^(٥)

وإن امتلاني واحداً بعد واحد

والشاهد فيه قوله: فطماً بعد أحمد حيث صرف فطمة مع أنها مجموعة من الصرفة ويروى
بترجيحه (عاطم)

(١) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٥٤٣/٢، وشرح الرضي ١٤٧١

(٢) ينظر الكتاب ٢٧٠/٢.

(٣) البيت من الواهر، وهو لجرير في ديوانه ٣٢١، والكتاب ٢٧٠/٢، وشرح أبيات سيبيويه ٥٩٤/١،
والإيضاح ٣٥٣/١، وشرح الرضي ١٤٧١، وأوضح المسالك ٧٠/٢.

والشاهد فيه قوله: (أمعة) حيث دخلت في غير النداء ضرورة وترك الميم مفتوحة على لغة
من ينتظر وهي في موضع رفع

(٤) ينظر المجموع ٧٧٣ - ٨٠، وشرح الرضي وحاشيته للشريف الجرجاني ١٤٩١ وزاد أي
الشريف قائلاً: وهو من تعلماته أي المرد.

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزة

فتعلمت بمحس فأسوبك

وهو لزيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب في ديوانه ١٣٨، ومخط اللال ١٣، وشرح
شواهد الشافية ٣٩٧/٢، واللسان ١٣٦، وأوضح المسالك ٤٤/٢، والمقاصد
المحوية ٢٤٧/٢، ومجمع المرامع ١٥٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (النا) يريد اسفل فرجه في غير النداء للضرورة الشعرية حيث
حذف حرفين.

وقوله:

[١٧٧] أو ألفاً مكة من ورق الحمأ^(١)

أراد المنازل والحمام، وأما المنخى فله شروط^(٢)، منها ما يرجع إلى النفي، ومنها ما يرجع إلى الإثبات، أما التي ترجع إلى النفي، فتلاثة:

الأول: أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به، وهو الطويل، لأنك إن رخت الأول رخت وسط الكلمة، وإن رخت الثاني فليس بمنخى، لأن المضاف إليه من حيث اللفظ اسم مستقل، ومن حيث المعنى في حكم جزء من الأول، فإن روعي الأمران تعذر الترقيم بخلاف المركب، فإن الثاني امتزج بالأول، حتى صار كالكلمة الواحدة وأجزأه الكوفيون^(٣)، واحتجوا بقوله:

[١٧٨] إما ترفى اليوم أم حمز^(٤)

وقوله:

[١٧٩] خلوا حظكم يا آل عكرم واذكروا^(٥)

(١) الرجز للمعاج في ديوانه ٤٥٣/٨، والكتف ٢٦٨، ١١١ والخصائص ١٣٥/٣، والإنصاف ٥١٩/٢، وشرح المفصل ٧٥٨/٦، وشرح ابن عقيل ١١٦٧، والأشبه والظائر ٢٩٤/٨، وجمع الهرم ١٨٧/١، ١٥٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (الحمأ) حيث رخم الحمام محذف منه الحرف الأخير في غير نداء.

(٢) سبق ذكر الشروط في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرصعي ١٤٩/١.

(٤) الرجز لرؤية في ديوانه ٦٤، والكتف ٣٧٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٥٨/١، والمقتضب ٢٥١/٤، والإنصاف ٣٤٩/١، وشرح ابن يعيش ٧٩، ونعمه.

قاربت بين عني وحمزي

العنق: ضرب من السير السريع، ولحمز: أشد العنق وهو يشبه الوثب.

والشاهد فيه قوله: (أم حمز) يريد أم حمز فرخم حمزة في غير النداء، للضرورة.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وقوله:

[١٨٠] أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة

سيلعوه داعي حنفيه فيجيب^(١)

أراد ابن حمزة وعكرمة وعروة وأجازهم بعضهم فيما كان فيه تاء تأنيث كالآيات.

الثاني قوله: (ولا مستغاثاً ولا مندوباً) وذلك لأن المراد بهما التطويل والجواز، فلهذا زيد في آخرهما ألفه فلورخا زال الغرض الذي جلاء لأجله^(٢).

الثالث قوله: (ولا جملة) وذلك نحو (تذبط شراً) و(ذرا حيا) لأن الجمل تحكى على إعرابها، وأجاز ابن مالك^(٣) وقد يحذف الاسم الثاني فتقول

واصرنا والرحم بالمحب نذكر

وهو لرهير بن أبي سلمى في ديوانه ٣٦٤، والكتف ٣٧٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٢/٨، والإيضاح ٣٤٧/٨، وشرح المفصل ٢٠/٢، وشرح التسهيل السمر الثاني ٥٤٢/٢، وشرح الرصعي ١٤٩/١، ولسان العرب ملحة (عند) ٢٨٥٧/٤، وجمع الفواعل ١٨٧/١، وحرارة الأدب ٣٢٩٢ - ٣٣٠.

والشاهد فيه قوله: (يا آل عكرم) حيث رخم استخى المصنف والأصل يا آل عكرمة.

(١) البيت من التطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٢٠/٢، والإيضاح ٣٤٨/١، وشرح التسهيل السمر الثاني ٥٤٢/٢، وشرح الرصعي ١٤٩/١، وأوضح المسالك ٥٧/٤، وشرح التصريح ١٨٤/٢، وحرارة الأدب ٣٣٧/٢ - ٣٣٧.

والشاهد فيه قوله: أبا (عرو) والأصل أبا عروة فحذف عرو ما أصيب المنحى للترخيم، وهو حذف جائز عند الكوفيين.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٢، قل المصنف في شرحه في الصفحة نفسها لأن المستغاث مطلوب رفع الصوت والجواز به فهو مطلوب لتطويله لا للحنف منه ولهذا المعنى يريد في آخره ألفه وينظر شرح الرصعي ١٥٠/٨.

(٣) قل ابن مالك في ألفيته مشيراً إلى ذلك بقوله في شرح ابن عقيل ٢٩٧/٢:

(تأبط) قل:

[٧٨] فاجروا تأبط لا أباً لكم^(١)

وأما التي ترجع إلى الإثبات فتلاثة:

الأول قوله: (ويكون إما علماً) وإنما اشترطت العلمية لأن نداء الأعلام هو الكثير، وحذفها معلوم فلا يلتبس بخلاف النكرات فإنه يقع اللبس، واختار المبرد^(٢) ترخيم النكرة المقصودة لأنها في حكم المعرفة بدليل نعتها بالمعرفة، وابن^(٣) الخشاب أجاز ترخيم النكرة مطلقاً.

الثاني قوله: (زائداً على ثلاثة) [أحرف]^(٤) وذلك لأنه لو رخم لادى إلى بقاءه على حرفين بالترخيم الذي هو تخفيف لا إعلال، ولا سيما على لغة من يقول (يا حلى) لأنه عندهم اسم برأسه، وأجاز الأخفش والفراء^(٥) ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط نحو (يا عمر) كأن حركة الأوسط [و٤٣] قائمة مقام حرف رابع.

قوله: (أو بتاء تأنيث)^(٦) يعني أن العلمية والزيادة ليسا شرطاً مغنياً، بل

والعجز الحذف من مركب. ترخيم جملة ودا عمرو نقل

قل ابن عقيل في ٢٩٢/٢: وفهم المصنف أنه (أي من سبويه) من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك فتقول في تأبط شراً (ب تأبط). وإن كان سبويه لا يجهز ذلك كما في الكتاب ٢٤٠/٢. ولكن ابن مالك فهم من كلامه في غير هذا الباب بل في باب النسب كما ذكر ابن عقيل.

(١) لم أقف على مصدر له أو قائل.

(٢) ينظر المقتضب ٢٤٣/٤.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٤٩/١.

(٤) ما بين الحاصلتين زيادة من الكيفية المحقة.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٤٩/١.

(٦) ينظر شرح المصنف ٣٣، وشرح الرضي ١٥٠/١.

إذا حصلت تاء التانيث سدت مسدهما سواء كانت في ثنائي كـ(هبة)
أو ثلاثي كـ(طلحة) أو رباعي كـ(فطمة) معرفة كهذه أو نكرة نحو(يا
قائمة) قل:

[١٨٢] يا نقي سيري عنقا فسيحاً^١

وقوله:

[١٨٣] جلري لا تستكري عنيري

سيري وإشفاقي على بعيري^(٢)

أراد يا (ناقدة) ويا (جلرية) وإنما قامت تاء التانيث مقامهما لأن الغنوف
ليس جزءاً من الكلمة فيقع بخلفه كس، وإنما لم يشترط معهما أن يكون
المنادى زائداً على الثلاثة، لأنه إذا رجم لم يؤد إلى تغيير بنيته، لأنها زائدة،
وإن كان فيه تغيير كـ(شلة) و(هبة)^(٣) لا يصح تلاؤه وما ورد فيه لم يجر

(١) الرجز لأبي النجم لـ الكتف ٣٥٣، وشرح المفصل ٣٦٧، وأوضح المسالك ١٨٢/٤، وشرح
شذور الذهب ٣٢٢، وشرح ابن عقيل ٣٥٠/٢، واللمع في العربية ٢١٠، والمقتضب ١٤/٢،
واللسان مائة (مع) ٤٤٩٥/١، وجمع الموامع ١٠/٢، وتلمذ:
إلى محمد بن سريجا

والشاهد فيه قوله: (يا نقي) حيث رجم نقاة لحذف التاء.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ٣٢٢/٨، والكتف ٣٣٦/٢، ٢٤١، وشرح أبيات سيبويه ٤٦١/٨، وشرح
المفصل ١٦٢، والمقتضب ٣٦٠/٤، والأصول لأبي السراج ٣٦٨، وأوضح المسالك ٥٨/٤،
والظرائف ١٢٥/٢، واللسان مائة (عذر) ٢٨٥٧/٤، ويروى سمي بك سيري.

والشاهد فيه قوله: (جلري) حيث حذف حرف الناء من جلري، وهو اسم نكرة قبل النداء
لا يتعرف إلا بحرف النداء، وإنما بطرد حذفه في المعرفة والأصل يا جلرية فرجم المنادى
وحذفت نتيجة ذلك التاء من آخره.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٠/١.

ترجيحه نحو:

[١٨٤] يا أبحر بن أبحر يا أتنا^(١)

قوله: (فإن كان في آخره زائدتان في حكم الواحدة) [كأسماء ومروان]^(٢) هذا كلام في كيفية الحذف، وما مضى في شروطه، والمحذوف قد يكون حرفاً، وحرفين، وثلاثة، وكلمة، فبدأ بالحرفين وهما في مواضع الأول، الزيدتان في حكم الزيادة الواحدة، ويعني بقوله (فإن كان في آخره) أي آخر المنادى الجامع للشروط زيدتان في حكم الواحدة؛ أولاهما: ساكناً، يحترز من الزيدتين لتعين نحو (يا مرجانة)، والمتحرك أولاهما نحو: يا خولا، فإنه لا يحذف إلا حرف واحد، والزيدتان في حكم الواحدة، تكون في سبعة أقسام^(٣)، في الف التانيث كأسماء وحمراء قل:

[١٨٥] فني فانظري أسم هل تعرفينه^(٤)

(١) الرجز للأحوص كما في ملحق ديوانه ٢١٦، والمقصد النحوي ٣٣٢/٤، والسلام بن دارة كما في نوافر أبي زيد ١٦٣، وشرح صناعة الإعراب ٢٥٩/١، والإنصاف ٣٢٥/١، وشرح المفصل ١٢٧/١، وأمالى ابن الشجري ٧٩٢، وقرئ ١٧٧/١، والخزانة ١٣٩٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٨٣/٢، وروى ياء مر يا بن وقع يا أتنا، وقلمه: أنت التي صفت هم جمعاً

والأبحر: المنتعخ البطن.

والشاهد فيه قوله: (يا أتنا) حيث نلئ الضمير الذي يستعمل في مواضع الرفع وهذا مثلاً

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكلفة المحقة.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥١/١، وشرح المصنف ٣٣

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أهذا المغيري الذي كان يذكر

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٣، وشرح المفصل ٢٢/٢، وشرح قطر الندى ٢١٦، وخزانة الأدب ٣١٩/١.

وقل:

[١٨٦] يا سم صبراً على ما كذ من حدث^(١)

وفي جمع المؤنث السالم نحو (يا مسلعات) مسمى بهاء وفي الألف والنون في المذكر كـ (عمران) و (مروان) قل:

[١٨٧] يا مروان مطيى محبوسة^(٢)

وفي الألف والنون والواو والنون في المثنى والجمع المسمى بهما، وفي ياء النسب، نحو (يا تميمي) (يا بصري) وزاد لحم الدين^(٣)، همزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كـ (حرباء وعلباء).

قوله: (أو حرف صحيح قبله عدة) هذا الموضوع الثاني مما يحذف فيه حرفان، وله شروط: أن يكون آخر المتن (حرفاً صحيحاً)^(٤) يحتز من

والشاهد فيه قوله: (يا أسم) حيث رلحه بحذف الهمزة ثم حذفت الألف قبلها والأصل يا أسماء.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزم.

إن الحوادث منقبي ومتنظري

وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ١٨، ويطر الكتف ٢٥٨/٢، وله ولغيره، وشرح أبيات سيويه ١٣٥/١، وأوضح المسالك ٦٣٦، والمقصد السحوية ٢٨٧/٢، وشرح الأشموني ١٧٢/٢. والشاهد فيه قوله: (يا أسم) فإن أصله (يا أسماء) فرلحه بحذف الهمزة والألف قبلها.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزم.

ترجو الحياة وربها لم يئس

وهو للفرزدق في ديوانه ٣٨٤/١، والكتف ٢٥٧/٢، وشرح أبيات سيويه ٥٠٥/١، وشرح المفصل ٣٢/٢، واللمع ١٩٩، وأوضح المسالك ٦٢/٤، وخزانة الأدب ٣٤٧/١. والشاهد فيه قوله: (يا مرو) فإن أصله يا مرو ن فرلحه بحذف النون وحذف الألف قبلها.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥١/١.

(٤) في الأصل (حرف صحيح).

المعتل كـ(جَنْطَلَوَة) فإنه لا يحذف منه إلا حرف واحد وقوله (قبله مدة) والمراد بالمدة ما كان آخره أحد حروف العلة التي قبلها حركة مجانسة لها يحترز مما لا مدة له فيه كـ(غرينق) و(فردوس)، فلا يرخم فيهما إلا حرف واحد ولا بد أن تكون الملة زائلة وإلا، ورد عليه (مختار) لأن الفه أصلية منقلبة عن يله^(١) ولا يرخم منه إلا حرف واحد

قوله: (وهو أكثر من أربعة أحرف) [حذفنا]^(٢) يحتمل أن راجعاً إلى قوله: (فإن كان آخره زيلتان) فلا يصح ترخيم (يدان) و(دمان)، وفيه خلاف، الأكثر يميزونه، لأن الترخيم لم يغير البنية وإنما غيرها موجب الإعلال، وبعضهم منعه طرداً للباب، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى قوله: (أو حرف صحيح) فيصح ترخيم (يدان) وإنما اشترط ذلك لئلا يبقى الاسم على حرفين، وأجاز الفراء^(٣) ترخيم حرفين في الثلاثي كـ(ثمود وسعيد وعماد) مثل ما جمع الشروط (يا عماد) و(منصور) و(ياسكين) فإذا رخمها قلت: (يا منصر) و(عم) و(مسك) وزاد بعضهم أن لا يكون آخره تاء تأنيث كـ(مؤمنة) و(مسكينة)، فإنه لا يرخم فيه إلا حرف واحد.

الثالث: الترخيم بعد الترخيم نحو (معاوية) [ظ ٤٣] فإنه يجوز فيه (يا معاوي) قلت:

[٧٧] معاوي إننا بشر فلنجمع

فلسنا بلجل ولا الحديدا^(٤)

(١) ينظر شرح المصنف ٣٢ وهي (مختار).

(٢) ما بين الخاضعتين زيلة من الكلاية المحقة.

(٣) ينظر شرح الرضي (١٥٣٧).

(٤) البيت من الوافر، وهو لعقبة الأسدي كما في الكتاب ٣٧/٨، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٨/٢.

ثم قل: يا معاير قل:

[٧٨] إنك يا معاير يا بن الأخير^(١)

وشرطه كل اسم آخره ياء زائدة على أربعة أحرف، يحترز من (طلحة) على لغة من لا ينوي، لأنه يجعل الباقي بعد الترقيم الأول لاسم مستقل وأما من ينوي فلا يميز الترقيم بعد الترقيم والذي يختلف منه ثلاثة أحرف نحو (ميمونة) فإنك تحذف الترقيم الأول التاء وفي الترقيم الثاني النون والواو، وأما من لا ينوي فإنه لا يميز ترقيم ثلاثة أحرف.

قوله: (وإن كان مركباً حذف الاسم الآخر)^(٢) هذا الذي يختلف

وشرح أبيات سيبويه ٣٠٠/٨، وسمط اللان ١٤٨٨، والمعنى ١٢١، وشرح شواهد المعنى ٨٧٠/٢، وشرح التسهيل السمراني ٩٨٧٢، (شرح الرضي) ٣٦٩، واللسان معناه (عمر) ٣٢٩٦/٥. قل أبو علي القمي في أماليه وبهذه سمط اللان على أمالي القمي. وأشد النحويون فلسنا بالخل ولا بعديدا بالنصف، والقول في خصوصية إد برويهما القلي هكذا:

معاير إن بشر فأصبح فلسنا بالخل ولا الخديد

فهيأمة منك صياعاً يريد أميرها وأبو يريد

أكلتم أرضنا مجردتموها فهل من قائم أو من حصيد

وقل محقق: وقد أشد سيبويه بيت القمي مصحوباً فتبعه السجدة واعتذر له الأعلام بما لا ينظر فيه وقد أحسنه العلامة قديماً وحديثاً (وضع على رأيه) ينظر لسمط ١٤٩٨. والإسجاع هو: حسن العمو

والشاهد فيه قوله: (معاير) حيث رجم بعد معاوية وهذا جائز كما ذكره الشارح.

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٢٥٧/٨، وينظر بكتف ٢٥٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٦٢/٨، والخصائص ٣٦٧/٣، ومعجم المواع ٨٦٢، وحزنة لأب ٣٧٨/٢، ويرى الفصل بطل الأخير، وتعلم الرجز:

فقد رأى الراون غير البطل

والشاهد فيه قوله: (يا معاير) يريد معاوية فدخل ترخيماً على ترخيم حيث رجم أو لا

معاوية فصار يا معاير، ثم رجم ثانياً فصار يا معاير.....

(٢) في الكافية المحققة (الأخير) بطل الآخر.

منه كلمة، وأراد بالتركيب ما عدا ما استثنى، وهو تركيب الجمل والإضافة والباقي تركيب المزج والعدد والصوت، فهذه تحذف منها الكلمة الأخرى للترخيم، لأنها بمنزلة تاء التانيث، إلا (اثني عشرة) و(اثني عشر) في العدد فإنك تحذف مع آخره الألف، لأن (عشر) والألف تنزلان منزلة زيادتي التثنية^(١)، وإذا وقفت على (خمس عشرة) بعد الترخيم وقفت بالله، ردّ الهاء إلى أصلها قبل التركيب، وقل الفراءة^(٢) إنك في الصوت لا تحذف إلا الهاء وتقلب الياء ألفاً فتقول (يا سيوا) و(يا عمرو).

قوله: (وإن كان غير ذلك فحرف واحد) أي غير ما تقدم مما يحذف منه حرفان وثلاثة وكلمة، فإنه يحذف منه حرف واحد نحو (يا مل) و(يا حار) في (مالك) و(حارث) وقل الأخفش (يا ذومل مل)، وقل:

[١٩٠] حلز بن كعب إلا أحلام ترحركم

عنا وأنتم من الجوف الجماخير^(٣)

قوله: (وهو لي حكم الثابت على الأكثر) يعني أن المحذوف في جميع ما ذكر، فيه لغتان، اللغة الكثيرة الفصيحة يجعلون المحذوف كالثابت، فيتقى الاسم على ما كان عليه قبل الترخيم من حركة أو سكون، ولا يُعْل ولا يدغم، فيقول: (يا حار، ويا ثور، ويا كرو).

(١) ينظر شرح الرصافي ١٥٣/١

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٢١/٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري في هيواته ١٧٨، والكتاب ٧٣٧/٢، وشرح أبيات سيويه ٥٥٤/١، وشرح شواهد المعنى ٢١٠/١، واللسان مادة جوف ٧٢٨/١، وخزانة الأدب ٧٦/٤، ٧٥، والمقنضب ٢٣٣/٤. ويروي 'لا' لأحلام كما في اللسان. والجوف والجماخير طوال واسعو البطون

والشاهد فيه قوله: (حار) حيث رخم حارث فحذف الحرف الأخير.

قوله: (وقد يجعل اسماً برأسه) هذه اللغة القليلة، فإنهم يجعلون المحذوف نسباً منسياً، والمرخم اسماً مستقلاً برأسه فيضمونه ويعلمونه ويعاملونه بكل ما يعامل به الاسم المستقل، فيقولون: (يا حار) بالضم و(يا ثمي) ^(١) بالياء لأن الواو إذا تطرفت وقبلها ضمة قلبت ياء والضممة كسرة و(يا كرا) بالالف، لأنه إذا تحرك حرف العلة وفتح ما قبله قلبت ألفاً وقد استثنى أهل اللغة القوية أشياء غيرها:

أحدها: ما أزال الترخم إعلاله ك(قاضيين) و(مصطفين) علماً فإنك إذا رختهما رجعت الياء والألف فتقول يا (قاضي) و(يا مصطفى) لأن حذفهما إنما كان لعرض لفظي وهو حوكة الواو والياء، فلما حذفنا في الترخم زال الموجب لحذفهما فرجعنا لأنهما قويتا التقدير.

الثاني: ما أزال جواز سكونه فيجوز (محملان)، ومراده فإنك إذا رخته بقي (محملان)، براء ساكنة وأدى إلى جمع بين ساكنين من غير شرط، فغيروه، فسر بغيره بالفتح لأنه أقرب إلى الألف، والأكثر يكسرونه على أصل التقاء الساكنين ^(٢)، وابن الحالج وجماعة منعوا من هذا التغيير، لأن الاسم الساقط بالترخم كالمذكور، وهو الصحيح ^(٣) والله أعلم.

الثالث: حيث يرخم الاسم ويبقى آخره تاء تأنيث فإنهم يقفون عليها

(١) ينظر شرح الرضي ١٥٤/١.

(٢) العبارة من قوله: لهذه اللغة... إلى قوله: الساكنين مقولة بتصرف عن شرح المصنف ٣٣.

وينظر شرح الرضي ١٥٤/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٣.

بالهاء ويوافقون القليلة، نحو (مسلمات) و(خمس عشرة) لأنها أصلها قبل التركيب والتثنية، بخلاف (بنتان) فمنهم لا يقفون عليها بالهاء لأنها لم ترجع إليها بحل، وما أدى إلى اللبس في إحدى اللغتين، وإلى عدم النظر تعيينت فيه الأخرى، وما التبس فيهما جميعاً لم يرخم، فالذي يتغير في الأولى نحو (قائمة) الصفة و(زيدان) و(مسلمات) فإنه على اللغة القليلة يلتبس بالفرد والذي يؤدي إلى عدم النظر في القليلة نحو (طيلسان) وعرفوه بأنه ليس في كلامهم فيعمل ولا فعلى والذي يؤدي إلى عدم النظر في الأولى نحو (هرقل)^(١) فإنه قليل في كلامهم بخلاف (هرق) نحو (ضلع) [٤٤] والذي يلتبس فيهما جميعاً جمع المذكر السالم^(٢) والمنسوب مطلقاً نحو (زيدون) فإنك إذا رحت الواو والنون التبس على كلا اللغتين وإذا رحت (زَيْدِي) فعلى اللغة الأولى يلتبس بالضاف إلى الياء وعلى الآخر بالفرد وهذه التفاصيل أصلها للكوفيين والصحيح أن كل موضع قلنت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيمه على اعتباره كلا اللغتين.

الندبة

قوله: (وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب) وهذا بناء منه على

(١) ينظر شرح الرضي ١٥٣/١.

(٢) قل الرضي في شرحه ١٥٢/١ ما نصه: ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقاً كما لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقاً نحو (زَيْدِي) إذ لو ضم لالتبس ببناء منسوب إليه ولو كسر لالتبس بالضاف إلى الياء....

أن المنسوب ليس بمنحى^(١)، لأن المنحى يطلب إقباله بخلاف المنسوب والصحيح ما قاله الجمهور: إنه منحى لأنه مطلوب إقباله مجازاً^(٢)، كما تنحى الديار والأطلال والميت أقرب إلى الإجابة، لأنه قد كان أهلاً له قل الجزولي: ^(٣) المنسوب منحى على حدّ التفجع، فإذا قلت (وازيد) فكأنك تناديه وتقول: تعال فإني مشتق إليك ومنه قولهم في المراثي: (لا تبعد)^(٤) أي لا تهلك، من ضمنهم بلليت عن الموت يصورونه حية وكذا المنسوب المتوجع منه^(٥) نحو (واثبواره) أي احضر حتى يتعجب من فظاعتك، والدليل على أنه مدعوقوله تعالى: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾^(٦) فإنه أمرهم أن يقولوا: واثبورا.

قوله: (وهو المتفجع عليه)^(٧) دخل كل متفجع بـ(يا) أو(وا) خرج

(١) ينظر شرح الرضي ١٥٦/١.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٣٢، وشرح الرضي ١٥٦/١.

(٣) الجزولي هو عيسى بن عبد العزيز بن يعلخت بن عيسى البربري أبو موسى الجزولي، شرح أصول ابن السراج، والمقدمة المشهورة عن الحمل للرجلي ملت سنة ٦٠٧هـ.

(٤) ومنه قول مالك بن الربيع يرثي نفسه، وهو في اللسان (بعد) ٣١٠/١.

يقولون لا تبعد وهم يندفون وأين مكان البعد إلا مكانها

(٥) قل سيبويه في الكتاب ٢٢٠/٢: أعلم أن المنسوب مدهو ولكنه متفجع عليه، فإن شئت أحقت في آخر الاسم الألف لأن الندية كأنهم يترنمون فيها وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء. وقل السيرافي: علمت الكتاب ٢٢٠/٢: اندية تفجع ونوع من حزن وغم يلحق النداء على المنسوب عند فقد فدمره وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التي ردهته ولما كان المنسوب ليس بحيث يسمع احتيج إلى غاية بعد الصوت فالزموا أوله (يا) أو (وا) وآخره الألف في الأكثر من الكلام لأن الألف أبعد للصوت وأمكن للنداء....

(٦) الفرقان ١٤/٢٥، والثور: الهلاك.

(٧) قل الرضي في شرحه ١٥٦/١: دخل فيه بمرور ي نحو (تفجعت على زيد)، فلما قل بـ(يا) أو(وا) أخرج وكل منحى يدخله معنى من اندى كالاستماعة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور أعني يا.

ما عداهما.

قوله: (واختص بـ(وا)) يعني أن المندوب يختص بـ(وا) وهو المنادى
مشارك في (يا)^(١)، وقد قيل: إن واستعمل في النداء قليلاً نحو:
[١٩١] واقفعل وأين مني ففعل^(٢)

قل لحم الدين: وقد أدخل بأحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو(وا
(ثبوراً) وا (حزناً)^(٣) والتفجع قد يكون بفقد حقيقة نحو(ما يموت نحو(وا
زيداه) أو بجمعية نحو: أن يضطهد نحو(وا أمير المؤمنين)^(٤) وقد يكون
مجازاً نحو:

[١٩٢] وأكيدا من حب من لا يحبني
مَنْ خَيْرَاتِ مَلِكٍ مَشَال^(٥)

قوله: (وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى) يعني يبنى المفرد
نحو(وازيد) ويعرب المضاف نحو(وا عبد الله) وتوابعه كتوابع المنادى^(٦).

(١) قل الرصي في الصمحة نفسها: يعني يختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة (وا)، فـ
(وا زيد) يختص بالندبة و (يا زيد) مشترك بين الندبة والنداء.
(٢) الرجز لرجل من بني أسد في الدرد ١٧٣، والمفصل النحوية ٢٧٢/٤، وشرح التصريح ١٨٢/٢،
ومجمع المواع ٢٦٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٧/٢.
والشاهد فيه قوله: (واقفعل) حيث جاء (وا) على أنها أداة نداء كما ذهب إلى
ذلك الشارح.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٧/١.

(٤) ينظر الكتاب ٢٢٧/٢، وشرح المفصل ١٤/٢.

(٥) البيت من البحر الكامل ولم أكف له على قائل أو مصدر.

(٦) ينظر شرح المصنف ٢٣، وشرح الرصي ١٥٧/١.

قوله: (ولك [إلحاق])^(١) ألف في آخره، لأن المراد التطويل ومد الصوت، وقد أوجبه ابن الموفق الأندلسي^(٢) مع (يا) فرقاً بينه وبين المنادى، وإنما كان الإلحاق بالألف دون غيرها لأنها أخف وزيلاتها أكثر، وكيفية الإلحاق عند البصريين^(٣)، أنك تلحق الألف وتفتح ما قبلها، وما لم يلتبس سواء كان معرباً نحو (يا عبد الله)، أو مبنياً كبنائه (زيداه)، وإن كان آخره تنويناً حذفته، أو ألفاً كـ (موسى) حذفته والكوفيون^(٤) يحافظون على بقاء التنوين، ويقولون: لك أن تحركه بالفتح للتخفيف وتلحقه الألف، ونقول: (واغلام زيداه) وأن تكسره على الأصل، وتقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها فنقول وا غلام زيدينه وإن كان غير منون فلك إلحاق الألف ياء لانكسار وفتح ما قبلها كمنحعب البصريين فنقول: (واعبد المطلبية)، وقل الفراء: ^(٥) يجوز أن تلحق ما يجانس حركة إعرابه ضمه فـ (وا) وفتحة فـ (الف) وكسرة فـ (راء) فنقول: (وا من ضرب الرجلوه) (واغلام أحمداه) إذا أتبعته على لفظه، (وا غلام الرجلية)، والصحيح، أن يقل: إن اللبس تعين بجانسة الحركة نحو (وازيدانية) مثني، لأنك لو أتيت بالألف لقلت: (وازيداه ناه)، واللبس بـ (زيدان) مفرداً كـ (هفان) وإن لم يلتبس تعينت الألف، وإن كان مضافاً إلى مضمرة، فإن كان في المتكلم قلت: (واغلاميه)^(٦) [ظ ٤٤] في لغة من يثبت الياء ساكنة أو متحركة،

(١) ما بين حاصرتين زائدة من الكتابة المحققة.

(٢) سبق ترجمته في الصفحة ٩ وينظر رأيه في شرح الرصعي ١٥٧٨.

(٣) ينظر شرح المفصل ١٤٢.

(٤) ينظر شرح الرصعي ١٥٧٨، وشرح المفصل ١٤٢.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ - ٤٢١.

(٦) ينظر شرح الرصعي ١٥٧٨.

و(واغلامه) في لغة من يحذفها، وفي الجمع تحذف الألف التي في الجمع كراهة الجمع بين ألفين، فتقول: (واغلاميه) وإن كان مخاطباً وهي مسألة الكتاب^(١).

قوله: (لأن خفت اللبس، قلت: واغلامكيه)^(٢) يعني أنك مع المفرد المذكر تلحق ألفاً فتقول، (واغلامكه)، ومع المؤنث بياء مجانسة للحركة، فتقول: (واغلامكيه) لأنك لو فتحت الضمير وأتيت بالألف لم تفرق الحل، بين المذكر والمؤنث، وفي التثنية تحذف ألف الضمير وتلحق ألفاً فتقول: (واغلامكما) في المذكر والمؤنث جميعاً لأن صيغتهما واحدة.

قوله: (واغلامكوه)^(٣) هذا في جمع المذكر تقول: (واغلامكموه) بضم الميم وتلحق واو في آخره، لأنك لو أتيت بالألف التبس بالمشى، وتقول في جمع المؤنث: (واغلامكنه)، وإن كان غائباً قلت في المذكر (واغلامهموه) لأنك لو جئت بالألف التبس بالمؤنث، وفي جمع المؤنث (واغلامهنه).

قوله: (ولك الهاء في الوقف) يعني أن الإتيان بعد ألف بها إلسكت جائز في الوقف لا واجب^(٤) ولا يصح الإتيان بها في الوصل، وأجازه الفراء^١ المحو:

(١) ينظر الكتاب ٢٢١/٢ وما بعدهما. وقد الرضي في شرحه ١٥٧/١: (وأما إذا نديت بها غلامي يسكون الياء فكذا تقول عد سيويه يا غلاميه لأن أصلها الفتح عنه)، وأجاز المبرد يا غلامه يحذف الياء للسكون ولم يذكر سقوطها في المضاف إلى المضاف إلى الياء المحو: وا انقطاع ظهوره.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٥٧/١، وشرح المعصل ١٤/٥.

(٣) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١٥٧/١ - ١٥٨، وشرح ابن عقيل ٢٨٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٧/٢.

(٤) العبارة منقولة عن الرضي ١٥٨/١ دون إسناد.

[١٩٣] ألا يا عمرو وعمره

وعمر بن الزبير^(١)

وبعضهم منعها فيما آخره ألف وهاء فلا يجوز (عبد الله)، في
(عبد الله).

قوله: (ولا يندب إلا المعروف)^(٢) يعني أن شرط المندوب أن يكون مشهوراً عند التفجع في حكم المعروف ليكون عذراً للمتفجع في ندبه عند اللوم والإعلام بوقوع مصيبة عظيمة، وذلك لا يتم إلا بعد العلم به، وسواء كان معرفة، أو نكرة إذا كان مشهوراً، فلما إذا لم يكن معروفاً لم يصح ندبه، وإذا كان معرفة فلا نقول: (وازيده) لم لا يعرفه، وأجازه الكوفيين^(٣) واحتجوا بقولهم: (وارجلا مشيخه)، والذي في حكمه حيث يكون المتفجع فيه مشهوراً بذلك الاسم نحو (وامن حفر بئر زمزمه) (وا من قلع باب خيبره) (وا أمير المؤمنين)^(٤) فإن الشهرة كافية في جواز كونه مندوباً، وأما المتوجع فذلك تقول (وامصيته) ولا يشترط أن يكون معروفاً.

قوله: (فلا يقال) (وا رجلاً) يعني إذا لم يكن معروفاً، فلما إذا كان معروفاً صح.

(١) البيت من مجرور الوافر وهو بلا نسبة في شرح التسهيل الشعر الثاني ٨٢٧/٢ وشرح ابن عقيل ٢٨٥/٢.

والشاهد فيه قوله: (عمراه)، حيث ربت له التي تجتلب للسكت في حالة الوصل ضرورة.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرصمى ١٥٨٨ - ١٥٩.

(٣) ينظر شرح الرصمى ١٥٩٨.

(٤) هذه الأمثلة مئتة في شرح الرصمى ١٥٩٨.

قوله: (وامتنع وا زيد الطويله، خلافاً ليونس^(١)) هذا كلام في إلحاق ألف الندبة في التوابع، وأنت تقول: إن كان التابع بدلاً، أو معطوفاً بحرف، أو توكيداً لفظياً، جاز إلحاق ألف الندبة فيه، لأن حكمها حكم المستقل فتقول: (وا زيد أخته) (وا زيد وعمراه) (وا زيد زبده) قل:

[١٩٤] ألا يا عمرو وعمراه^(٢)

وأما عطف البيان والتوكيد المعنوي والصفة، فلجازها يونس^(٣) وكثير من الكوفيين^(٤)، لأنها هي الأول في المعنى وحكمها حكمه فتقول: (وا زيد الطويله)، (وا زيد يسراه)، (وا زيد نفسكه) ومنعها سيبويه والخليل^(٥) لأن الصفة منفصلة عن الموصوف، بدليل أنه يجوز الاقتصار عليه دونها، بخلاف المضاف إليه

حذف حرف النداء

قوله: (ويعجز حذف حرف النداء) وذلك في ثلاثة أشياء: في العلم سواء كان مفرداً نحو: ﴿يُوسُفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ أو مضافاً نحو: (عبد الله) قل:

[١٩٥] حارب بن كعب الأحلام

(١) ينظر رأي يونس بن حبيب في الكتاب ٢٣٧٢، وشرح المفصل ١٤/٢، والإنصاف ٣١٣/١.

وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٧/٢، وجمع هوامع ٧٠/٣.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر الكتاب ٢٣٧/٢، وجمع هوامع ٦٩/٣.

(٤) ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١٥٩/١.

(٥) ينظر الكتاب ٢٢٠/٣ وما بعدها.

برقم ١٩٠.

(٦) سبق تخريج البيت

وفي المصنف إلى المعرفة وهو [٤٥] كثير في القرآن نحو ﴿تَنَالُوا خُذْنَاهُ﴾^(١) ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْنَاكَ مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْنَاهُ مَنْ تَأْوِيلَ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢) وفي أي نحو (أيها الرجل) في (يا أيها الرجل) وكقوله: ﴿سَنَفَعُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ وقوله:

لأبيها المنكح الثريا سهيلاً^(٣)

وإنما جاز حذفه للاختصار، لأنه قائم مقام الفعل، وقد جاز حذف الفعل فيجوز حذفه إلا أنه يؤدي إلى بقاءه بلا تعريف كالنكرة، أو اجحافه، أو الباسة، فإنه لا يحذف، وكان القيلس أن لا يجوز حذفه لأنه نائب ماب الفعل للاختصار، وهو يؤدي إلى اختصار المختصر.

قوله: (إلا مع اسم جنس) واسم الإشارة، والمستعاث والمندوب أي لا يجوز حذفه مع هذه، هذا منسوب البصريين^(٤)، ومراده باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو (يا رجل) أو لم كـ (يا رجلاً) وسواء كان مفرداً، أو مضافاً إلى نكرة، نحو (يا غلام الرجل) أو مشبهاً به

(١) البقرة ٢٨٦/٢ ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ نَهَوْنَا﴾.

(٢) يوسف ١٠١/٢ وفي الآية مقص وهي: (رب قد آتيناك من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات والأرض).

(٣) صدر بيت من الخفيف وعجزه:

عمرك الله كيف يلتقيان

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحون ديوانه ٥١٣، والأخاني ٢١٩/١، والشعر والشعراء ٥٦٢/٢ وفيه يجمعان بدل يلتقيان، والمقتضب ٣٢٩/١، والمقاصد الحويمة ٤١٢/٣ واللسان مائة (صم) ٣٦٠/٤، ويروي يجمعان (في اللسان).

والشاهد فيه قوله (أيها) حيث حذف حرف النداء جوازاً لأنه يقوم مقام الفعل. وقد حذف الفعل كما ذكر الشارح.

(٤) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ١٥٩٨.

كـ (يا طالعاً جيلًا) و (يا ضارباً زيداً) وإثما لم يحذف حذفه مع اسم الجنس^(١)، لأن قولك (يا رجل) أصله (يا أيها الرجل) و (يا أيها الرجل) فحذف الألف واللام اشتغله عنها بـ (يا) وحذفت أي واسم الإشارة، لأنه إنما أتى بهما وصلة إلى ما فيه الألف واللام، وقد زال المتوصل إليه، فلا حاجة إلى التوصل فبقي (يا رجل) فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء، فبخلوا بحذف أشياء كثيرة، في العلم المضاف إلى معرفة و (أي) لم يحذف إلا حرف النداء فقط، ورجع فيها التعريف بخلاف (رجل) فإنه بعد الحذف لا تعريف فيه، فأتى إلى بقاءه فيها. قوله: (والإشارة) يعني كذلك لا يجوز حذف حرف النداء معها، لا تقول: (هذ)، لئلا يلتبس بالابتداء ولزوال التعريف، فإن قيل إنه يرجع إلى ما كان من قبل، وهو تعريف الإشارة، فجوابه: أن تعريف الإشارة مبهم وتعريف النداء قصد، فاختلف التعريفان، قوله: (والمستغاث والمندوب) يعني لا تقول: (زيداً) بحذف حرف النداء، لأن المراد بهما التطويل، والجواز، ولهذا زيد في آخرهما ألف، ولم يرخما، فلوحذفت حرف النداء تنافي معناهما، وأما الكوفيون^(٢) فلجأوا حذف حرف النداء من المنأى مطلقاً واحتجوا بقوله تعالى في الإشارة: ﴿هَآأَنَآءُ أَوَّلَآءُ نَحْبُونَهُمْ﴾^(٣) وفي الجنس يقول النبي صلى الله عليه وعلى آله: «اشتدي أزمة تنفرجي»^(٤).

(١) ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١٥٩١.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٦٠٨. وقد أبس مالك في ألفيته مشيراً إلى هذا: وذلك في اسم الجنس والمشر له قل ومن يحبه فأنصر عذله.

(٣) آل عمران ١١٩٣، وتعلمها: ﴿هَآ أَنَآءُ أَوَّلَآءُ نَحْبُونَهُمْ﴾ ولا يجهلونكم وتؤمنون بالكتاب كله.

(٤) ينظر الجملع الصغير ٤٢٨، وكتر العمل ٣٧٤/٣، وقد صاعها الشيخ يوسف التوزي شعراً.

وقوله في المثل: (وشذ: أصبح ليل^(١) وأطرق كرا^(٢))، وافقد مخنوق والبصريون يتأولون الآية، بأنه مبتدأ، بأن الحديث يروى بالمعنى، وأما الأمثل فشاذة، وقل بعضهم: إنهم يشهرونها بالشذوذ لتسير في الأفق، وأصل المثل، في (أصبح ليل) لام جنس زوج امرئ القيس تبرماً به، لأنه كان مبغضاً للنساء، وهو يضرب مثلاً في شدة طلب الشيء، وروي أنه سأله عن سبب فرجهن له^(٣) فقالت له: لأنك ثقيل الصدر خفيف المعجر، سريع الإراقة، بطيء الإفاقة، وأما (أطرق كرا) ففيه شذوذان؛ أحدهما: أنه حذف حرف النداء من اسم الجنس، والثاني ترخيم النكرة لأن أصله (كراون) فرخم بمحذف الألف والنون، وقلبت الواو ألفاً على اللغة القليلة، وقد قيل إن (كرا) غير مرخم وهو اسم لذكر (الكروان) وأصل المثل^(٤) أنه رقية نصيد (الكرا) يقولون: (أطرق كرا إن النعام في القرى)^(٥) ما إن رأى هذا (كرى) وصبر مثلاً لمن.

وحملها صبراً ليت وعجراً هو.

قد آذن لهلك بالبلع

ينظر الدرر ١٤٩١.

(١) ينظر مجمع الأمثل ١٠٣١، والكتب ٣٣٧٢، وشرح مفصل ١٦٨، وشرح الرضي ١٦٠٨.

(٢) ينظر اللسان مائة (طرق) ٣٦٦٤/٤، ومجمع الأمثل ٤٣٧١، وقل: أطرق كرا إن النعمة في

القرى، والكتب ٣٣٧٢، وشرح المفصل ١٦٨، وتذكرة النحلة ٥٣٤.

(٣) العرك معناه الكره.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٦٠٨.

(٥) وفي اللسان ٣٦٦٤/٤، ويروى فيه شعراً، وهو من مجروء السريع هو مثل على صيغة شعر ويروى هكذا:

أطرق كرا أطرق كرا إن النعام في القرى

ويضرب مثلاً للمعجب بنفسه.

يتكلم وفي الغضر من هو أفصح منه، وأما (افتد مخنوق)^(١) [ظ ٤٥] فهو مثل للحث على تخلص النفس من الشدائد، وأصله: أن شخصاً وقع بالليل على سليك بن سلكة التميمي، وهونائم مستلق فخنقه، وقال: افتد مخنوق، فقل له سليك الليل طويل وأنت مقمر أي أتت من ماذا عني لك فقيم استعجالك في الأسر، ثم ضغطه سليك فصرط فقل له سليك: (أضربطاً وأنت الأعلى)^(٢) فذهبت كلها أمثالاً.

قوله: (وقد يحذف المنادى) قد لتقليل (ولا يحذف إلا جوازاً مع قرينة) وهي وقوع الأمر والنهي بعدهما وغيرهما، وإنما جاز حذفه لأنه مفعول والمفعول فضلة يجوز حذفه^(٣)

قوله: (مثل ﴿ألا يا اسجدوا﴾^(٤) على الكسائي بتخفيف حرف التنبيه وهي (ألا) و(يا) للنداء وقوله تعالى: ﴿يا حسرة على العباد﴾^(٥) وكذلك قوله:

(١) ينظر مجمع الأمثل ٧٨٢.

(٢) ينظر مجمع الأمثل ٤٢٠/٨، ويروى فيه أضربط وأنت الأعلى.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٦٠/٨.

(٤) النمل ٢٥/٢٧، وقرأ الكسائي والزهرى وغيرهما: ألا يسجدوا لله جميعاً ألا يا هؤلاء اسجدوا لأن يا يحكى بها الأسماء دون الأفعال وحكى بعضهم جمعاً عن العرب: ألا يا ارحموا ألا يا اصدقوا يريدون ألا يا قوم ارحموا..... فعلى هذه القراءة في موضع جزم بالأمر والوقف على ألا به ثم تبتدى فظول اسجدوا. قل الكسائي ما كنت أسمع الأشيخ يقرأونها إلا بالتخفيف على نية الأمر.. ينظر تفسير القرطبي ٤٩٠/٦ وما بعدها، وتفسير فتح القدير للشوكاني ١٣٣/٤، والبحر المحيط ٦٥/٧ - ٦٦ والسبعة ٤٨٠، وحجة القراءات ٥٣٦ - ٥٣٧، والكشف ١٥٦ - ١٥٧.

(٥) يس ٣٠/٣٦ وتحتها: ﴿يا حسرة على لعبد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزؤن﴾.

[١٩٧] يا لعنة الله والأقوام كهم

والصالحين على ستمك من جل^(١)

تقديره: (يا قوم اسجدوا) و(يا قوم تحسروا حسرة) و(يا قوم لعنة الله والأقوام) وروى برفع لعنة ونصبه فأنزع على أنه خبر مبتدأ، والمنادى محذوف، أي (يا قوم) والنصب يحتمل أن اللعنة منادى مضاف ويحتمل أن المنادى محذوف وتقديره (يا قوم العوا لعنة الله ولعنة الصالحين) بالإضافة، وإن رفعت الصالحين، فتقديره (ولعن الصالحون) ومنع أبوحيان^(٢) وجماعة من حذف المنادى، وتأولوا ما ورد على أن (يا) فيه حرف تنبيه، والأمر والنهي يقعان كثيراً بعد التنبيه نحو:

[١٩٨] ألا لا يجهلن أحد عليهن

فجهل فسوق جهل الجاهلينا^(٣)

ورد بأن نحو (ألا يا اسجدوا) وفيه حرف تنبيه، وهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد، ولا ضرورة في القرآن.

(١) البيت من البسيط وهو بلا سبة في الكتف ٢١٩٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٢، وشرح للفصل ٢٤٢، والإيضاح ١٧٨، والمحلى الداني ٢٥٦، وشرح الحمزة سمروقي ١٥٤٣، ومعنى اللبيب ٤٨٨، وشرح شواهد المفني ٢٢٧٢، والبحر المحيط ٢٧٢، وخراتة الأمت ١٩٨١

والشاهد فيه قوله: (يا لعنة الله) يريد يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله) فحذف المنادى ولذلك رفع على الابتداء، ولو كانت منادى لنصبها لأنها منادى مضاف، و (يا) عند أبي حيان للتنبيه حيث جاء بعده المبتدأ وهو (لعنة) ولدست فهي مرفوعة في هذه الحال

(٢) ينظر رأي أبي حيان في البحر ٦٦٧.

(٣) البيت من الواهر وهو لعمرو بن كلثوم كـ في شرح انصائد السبع الطوال لابن الأباري ٤٢، والبحر المحيط ٢١٩٥.

والشاهد فيه قوله: (ألا لا يجهلن) و ألا حرف تنبيه وقع بعدها لا اسامية.

الاشتغال

قوله: الثالث: (ما أضمر عامله على شريطة التفسير) أي الثالث، مما حذف فعله وجوباً وهو ثاني القياسية وإنما وجب الإضمار، لأن المفسر كالمعرض من الناصب، وهو لا يصح الجمع بين المعرض والمعرض منه كما في ﴿وَلَمَّا أَحَذَّ مِنْهُ الْكُفْرَ كَانَ لَمْ يَكُنِ اسْتِجَارَتُهُ﴾^(١) ويعني شريطة التفسير، أن المقدّر موافق للمفسر على ما يأتي، وحقيقته ما ذكر.

قوله: (كل اسم جنس) لأنه لا بد أن يكون اسماً لأنه مفعول به. قوله: (بعده فعل) خرج ما قبله فعل، نحو (ضربت زيداً) فإنه ليس من هذا، وما بعده اسم، نحو (زيد قائم) أو حرف نحو (زيد في الدار).

قوله: (أو شبهه) يعني اسماً الفاعلين والمفعولين اللذين يصح أن يتقدم معمولهما عليهما، نحو (زيداً أنا ضارباً) (وزيداً أنت محبوسٌ عليه) ولا بد

(١) التوبة ٧٩ وتلخيصها: «سأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه لمننه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون».

قل الرضي فيما ينقله عن الكسائي والعراء في ١٦٣٨: (وهذا عند الكسائي والعراء ليس بما ناصبه مضمرة بل النصب لهذا الاسم عنهما لفظ الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح المعنى، واللفظ بتسلطه عليه نحو: زيداً ضربته. فضررت عامل في زيداً، كما أنه عامل في ضميره وأما إن احتل المعنى بتسلطه عليه ولعمل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر). وينظر معاني القرآن للعراء ٤٢٢/٨.

فيهما من الاعتماد أو الهمزة، أو ما يحترز مما فيه الألف واللام مبهماً، والصفة المشبهة، واسم الفعل، والمصدر، وأفعّل التفضيل، فإن هذه لا يصح تقليد معمولها عليها^(١).

قوله: (مشتغل عنه بضمير) يحترز عما لا يشتغل، نحو (زيداً ضربت) فإنه العامل بنفسه، وما لا مفعول له، نحو (زيداً قام) فإنه وإن اشتغل بمعموله، فليس ينتصب (زيداً) ومن حق المفعول أن يكون مما يصح إضماره، فيخرج ما يمتنع فيه الإضمار كالحل والتمييز ونحوهما.

قوله: (أو متعلقة) بكسر اللام وفتحها، والمراد هنا بالتعلق الارتباط، فإن فتحها رددت ضمير المتعلق إلى الاسم، وإن كسرتها رددته إلى الضمير في قوله (بضميره) ويعني أن يكون مشتغلاً بالضمير وبما يتعلق بضمير الاسم [و٤٦] نحو (زيداً ضربت غلامه) متعلقة، ما أضيف إليه نحو (زيداً ضربت غلامه) أو إلى صلتته، نحو (زيداً ضربت الذي يحبه) أو صفتته، نحو (زيداً ضربت رجلاً يحبه)^(٢).

قوله: (لوسلط عليه هو أو مناسبة لنصبه)^(٣) يعني لوسلط الفعل

(١) ينظر شرح الرضي ١٦٣/١ - ١٦٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٦٤/١.

(٣) قال الرضي في ١٦٨/١: ليس في أكثر السج هذه اللمعة أعني أو (مناسبه)، والظاهر أنها ملحقة ولم تكن في الأصل إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق أنه لا بد منه وإلا خرج نحو (زيداً ضربت به)، وأيضاً نحو (زيداً ضربت غلامه)، لأنه لا بد هنا من مناسب حتى ينصب زيداً، لأن التسليط يعتبر فيه صحة المعنى، ولو سلطت (ضربت) على (زيداً) في هذا الموضع لنصب لكن لا يصح المعنى، لأنك لم تقصد أنك ضربت زيداً نفسه، بل قصدت إلى أنك أمته بضرب غلامه، فلتناسب إذاً يطلب في موضعين أحدهما أن يكون الفعل أو شبهه واقعاً على ذلك الاسم، والثاني أن لا يكون الفعل الظاهر أو شبهة واقعاً عليه بل على متعلقه،).

الموجود على الاسم الذي قبله أو مناسبه ، نحو (زيداً مررت به) و(زيداً ضربت غلامه) و(زيداً حبست عليه) فإن هذه الأفعال مناسبة للمقدر، قوله: (لنصبه) يحترز مما لو سلب لرفع، وهو غير المتعدي، وهو (زيد قام) وكلها له صدر الكلام نحو (زيداً هل ضربته)؟ و(زيداً أين ضربته)؟ وغير ذلك مما له الصدر، فإنه لا يتقدم ما بعده عليه وما لا يتقدم معموله نحو: فعل التعجب، والمصدر، واسم الفعل، والصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول باللام، وما يحول بين الاسم وبينه بلجني، نحو (زيداً أنت تضربه) فلا يجوز في هذا الاسم عند سيويه^(١) النصب وأجازه الكسائي قياساً على اسم الفاعل.

قوله: (مثل: زيداً ضربته) هذا مثل ما يسلط بنفسه مما وافقه في المعنى الخاص والتعدي.

قوله: (وزيداً مررت به) مثل لما يرفقه في المعنى الخاص دون التعدي.

قوله: (وزيداً ضربت غلامه) هذا مثل لما يوافقه في التعدي فقط.

قوله: (وزيداً حبست عليه) هذا مثل لما يوافقه في المعنى العام دون الخاص والتعدي، ولأخلاف في قوة الأول وضعف الرابع وإنما الخلاف في الوسطين، فاختار المصنف: ^(٢) أن المعنى الخاص أقوى لأن اعتبار المعنى أقوى، واختار طاهر ^(٣) أن الموافق في التعدي أولاً، لأنه قد وافق في التعدي أصل المعنى الخاص.

(١) ينظر الكتاب ٨٢/٨ - ٨٣ وشرح الرضي ١٦٥/٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٥.

(٣) ينظر معجم الهوامع ١٥٤/٥.

قوله: (ينصب بفعل يفسره ما بعده) يعني أن كل واحد من معمولات هذه الأقسام ينصب بفعل يفسره ما بعده، فإن أمكن تقدير مثل الفعل المذكور موافقاً له في المعنى الخاص والتعدي كان أولى^(١) نحو: زيدا ضربته، فإنك تقول: (ضربت زيدا ضربته)، فضربت المقدر وافق المفسر في المعنى الخاص والتعدي، وإن لم يمكن فمعناه الخاص دون التعدي على كلام المصنف^(٢) نحو (تجاوزت زيدا) في قولك (زيداً مررت به) فإن معنى المجاوزة والمرور واحد و لتعدي مختلف، فالمقدر متعدي بنفسه، والمفسر بحرف جر، وإن لم يكن، فالتعدي والمعنى العام، نحو (أهنت زيدا) في (زيداً ضربت غلامه)، فإن المقدر وافق المفسر في المعنى العام، وهو أن من ضرب غلامه فقد أهين، دون المعنى الخاص، لأنه ليس نفس الضرب الواقع في الغلام في زيد، وإن لم يمكن المعنى الخاص ولا المتعدي، فالمعنى العام نحو (لا بست زيدا في زيد حبست عليه) فإن التعدي في المقدر بنفسه، وفي المفسر بحرف وبين الفعين معنى عام وهو أن سبب الحبس الملازمة والمخالطة وتقدير هذه الأفعال مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين^(٣)، أن العامل في المفعول المقدم الفعل الموجود، وإنما جاز أن يعمل في الظاهر والمضمر في حالة واحدة، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر، وتكون فائدة تسليطه على المضمر بعد الظاهر المقدم، كالتأكيد لإيقاع الفعل، ولا يقل: إن الضمير من أي التوابع الخمسة، لأن إعرابه وإعراب الظاهر يختلف، والتابع يجب موافقته للمتبوع في

(١) ينظر شرح الرضي ١٦٩/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٥.

(٣) ينظر شرح المعص ٣٠/٢.

الإعراب، وقل آخرون: إن زيدا بدل من الضمير أو بيان له، تقدم على الفعل، والأصل (ضربته زيدا) [ظ ٤٦]

قوله: (ويختار الرفع) مسائل هذا الباب تنقسم إلى خمسة أقسام يختار الرفع ويختار النصب، ومستوى الأمرين، وواجب النصب، وواجب الرفع، وهذا الخامس يختلف فيه^(١) هل هو من هذا الباب أم لا ؟ وسيأتي، أما اختيار الرفع ففي موضعين.

الأول: قوله: (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينه بخلافه)^(٢) يعني أنه يختار رفع الاسم الذي بعده فعل مستقل عنه بضميره أو متعلقه، عند عدم قرينه النصب وغيره من الأقسام خلاف قرينة الرفع، وذلك مثل (زيداً ضربته)، والرفع أولى لأنه لا يحتاج إلى تقدير^(٣)، ولا قرينة للنصب تدل على التقدير ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾^(٤) و﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾^(٥) قل سيئوبة: النصب عربي كثير والرفع أجود^(٦)، وإنما كان أجود لأنه أخصر لا يحتاج إلى تقدير، ولأن الجملة مع الرفع لها موضع من الإعراب، لأنها خبر لها، ولا موضع مع النصب لأنها مفسرة، لأن الجمل التي لا موضع لها من الإعراب أربع: ^(٧) المفسرة والصلة والاستئنافية

(١) ينظر شرح المصنف ٣٥، وينظر شرح الرضي ١٧١/٨.

(٢) قل الرضي: الضمير في خلافه للرفع، وخلاف الرفع النصب لأن هذا الاسم المذكور إما أن يرتفع بالابتداء أو ينصب بفعل مقدر أما حر فلا يخلطه إلا بحال..... ينظر شرح الرضي ١٧١/٨.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٥.

(٤) يس ٣٧/٣٦ وتلمحه: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَلَا كَالْمَرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾.

(٥) النور ٧٢٤ وتلمحه: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

(٦) ينظر الكتاب ١٤٣/٨ وما بعدها.

(٧) الجمل التي لا محل لها من الإعراب من حيث أصبيتها أربع كما ذكرها الشارح لكنها من -

والاعتراضية، والتي لها موضع من الإعراب أربع^(١)، وهي حيث تكون خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لشيء حل أو مضافاً إليها أسماء الزمان، وضابطه ما وقعت الجملة فيه موقع المفرد فلها محل، وما لم فلا محل لها.

الثاني: قوله: (أو عند وجود أقوى منها)^(٢) يعني أن الرفع يختار، وإن وجدت قرينة النصب، إذا كانت قرينة الرفع أقوى منها وذلك مع (أما) إذا كانت لغير الطلب ومع (إذا)، التي للمفاجأة، مثل (أما) نحو: إن تعطف على جملة فعلية مع (أما) نحو: (جاء زيد وأما عمرو فقد ضربته) فإنه قد حصلت قرينة النصب، وهي العطف على جملة فعلية، وقرينة الرفع وهي أن أكثر ما يقع بعد (أما) المبتدأ فغلبت قرينة الرفع من حيث أنها لا تحتاج إلى التقدير.

قوله: (مع غير الطلب) يحترز من أن^(٣) تكون معه طلبية، فإن قرينة

حيث التفصيل ثلث: الأربع المذكورة وهذه التي لم يذكرها:

- الابتدائية وهي من أنواع الاستثنائية.

- جملة جواب الشرط غير المحذوم.

- والمعطوف على جملة لا محل لها من الإعراب.

ينظر المفتي ٥٣٦ وما بعدها.

(١) وكذلك الحال بالنسبة للجمال التي لها موضع من الإعراب وهي إلى جانب ما ذكره الشارح يتفرع من خبر المبتدأ وخبر كذا وأحوالها في محل نصبه وخبر إن وأحوالها في محل رفع والجملة المعطوفة على جملة لها محل من الإعراب. وجملة جواب شرط محذوم بنقطة بالفاء أو إذا، والجملة الواقعة مفعولاً به للمعل المتعدي وهي في محل نصب. ينظر للمفتي ٥٣٠ وما بعدها.

(٢) قل الرضي: أي عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجمع قرينة النصب وتكون أقوى منها شيئاً فقط على ما ذكرنا (أما) و (إذا) المفاجأة. ينظر الرضي ١٧٨.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

النصب أرجح، لأن الإنشلاء لا يقع خبراً إلا بتأويل، وهو (مقول) ^(١) مثاله (جاء زيد وأما عمراً فاضربه).

قوله: (وإذا للمفاجأة) يحترز من الشرطية مثاله (جاء زيد وإذا عمرو يضربه بكر)، فإن قرينة الرفع أرجح لأن أكثر ما يقع بعدها المبتدأ، هذا مذهب سيبويه ^(٢)، وذهب كثير من المحققين إلى وجوب الرفع فيما بعدها، لأنه لا يقع بعدها إلا المبتدأ فقط، فرقاً بينها وبين إذا الشرطية.

قوله: (ويختار النصب) هذا القسم الثاني وهو المختار فيه النصب وذلك في مواضع ثمانية:

الأول قوله: (بالعطف على جملة فعلية) [للتناسب] ^(٣) يعني حيث يعطف جملة فعلية على جملة فعلية نحو (لقيت زيدا وعمراً أكرمته) ولا فرق في الجملة المعطوف عليها بين أن يتقدم معمولها على فعله نحو (زيداً لقيت وعمراً أكرمته) أولاً، وأما المتعدي فاشترطه بعضهم، لأنهما إذا لم يتفقا فيه فلا مناسبة، وبعضهم لم يشترط فتقول (قام زيد وعمراً أكرمته) وإنما رجحت قرينة النصب على الرفع مع احتياجها إلى التقدير بخلاف الرفع لأن التناسب في كلام العرب مهم مقصود والخلف وإن كان مكروهاً فهو كثير في كلامهم.

(١) ينظر شرح المصنف ٣٥. قال المصنف قل أبو علي كلاماً ما معناه، إنه كان يظن أنه لا يقع الأمر خبراً للمبتدأ البتة لما بهما من الانقصة، حتى وجدت ذلك في كلامهم فوجب تأويله بتقدير مقول فيه وإذا كان الأمر كذلك كان النصب أولى وإن وجدت، وإن وجدت قرائن الرفع.

(٢) ينظر رأي سيبويه وهي المسألة الربوبية إذ هي متعلقة بذلك وهذا ما ذهب إليه كثير من المحققين كما ذكر الشارح، والمفني ١٢١ و ١٢٢، والإنصاف والرضي والمفصل وشروحه.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكناية المحققة.

الثاني قوله: (وبعد حرف النفي) وهي (ما) و(لا) و(إن) نحو (ما زيداً ضربته) و(لا زيداً ضربته) قل:

[١٩٩] فلا حسباً فخرت به لثيم^(١)

و(إن) نحو (إن زيداً ضربت) وإنما اختير النصب مع جواز الرفع لأن النفي في الحقيقة [٤٧] لمضمون الفعل، ما تلاه إليه لفظاً وتقديراً أولى، وليس (لم) و(لا) و(لن) من هذا الباب لأنها علامة في المضارع، ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل لا يقل: (لم زيداً تضربه) كما يقل (إن زيداً تضربه أو ضربته) لقوة (إن) في أنها تدخل على المضارع والماضي وتجزم الشرط والجزاء، بخلاف هذه فإنها لا تجزم إلا فعلاً واحداً وهي لازمة للفعل فيجب فيما بعده النصب لاحتصاصها بالفعل، وأما (ليس) فليس من هذا الباب لأنه يقع ما بعدها مرقوعاً بكل حل، فيمن قل بفعليتها وحرفيتها، فإن كانت فعلية، فهو اسمها وإن كانت حرفية فمبتدأ.

الثالث: قوله: (وألـ^(٢) الاستفهام) يعني الهمزة ولم يقل والاستفهام، ليحترز من (هل) واسماء والاستفهام^(٣)، وحاصل الكلام أن الاستفهام على ثلاثة أضرب يختار فيه النصب، وهو حيث يأتي بالهمزة، نحو (أزيداً

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزة:

ولا جداً إذا ازدهم المحدود

وهو الجدير في ديوانه ٣٣٢، والكتاب ١٤٦١، وشرح أبيات سيبويه ٨٣٨ ٥٦٨، وشرح الفصل ١٠٩٨، ٣٦٢، والطراية ٢٥٣ وبلاية لي شرح الرضي ١٧٣٨، والشاهد فيه قوله: (حسباً) حيث نصبه بفعل يدل على العمل المفسر والتقدير ولا ذكرت حسباً.

(٢) في الكلمة المحققة: حرف بدل ألف.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٥.

ضربته؟) ويختار الرفع، والنصب جائز، وهو الاستفهام بالأسماء والمعمولة نحو (أيهم ضربته؟) و(من حدثته؟) وضرب يحتم إما الجملة الفعلية، وإلا الاسمية الصدر والعجز، ولا يجوز اسمية الصدر فعلية العجز وذلك مع (هل) وأسماء الاستفهام الداخلة على المفعول نحو (هل زيد قائم؟) و(هل ضربت زيداً؟) و(متى زيد قائم؟) و(متى زيداً ضربت؟) ولا يجوز (هل زيد قام) ولا (متى زيد قام) إلا على قبح، وذلك لأن أصلها الدخول على الجملة الفعلية، فإذا عدت جزاً دخولها على الاسمية لأجل علم الفعلية، فكأنها عند دخولها على الاسمية، قد نسبت صحة الفعلية، فإذا جئت باسمية الصدر فعلية العجز، تذكرت صحة القديمة، فلا ترضى إلا باتصالها بها ومعانيها، فيجب أن توليها إيها، تخالف الهمزة، فإنها تدخل عليها، تقول (أزيد قام؟) لاختصاصها بالاستفهام وتوغلها فيه، وعلّة اختيار النصب مع الاستفهام كملت مع النفي.

الرابع قوله: (وإذا الشرطية) يعني مما يختار بعدما النصب نحو (إذا زيداً ضربته ضربته) قل:

[٢٠٠] إذا ابن أبي موسى بلالاً بَلَّغْتَهُ^(١)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فقام بفلان بين وصليث جازر

وهو لذي الرمة في ديوانه ١٠٤٢، والكتف ٨٢/٨ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٧٨، وشرح المفصل ٣٠/٢، وشرح الرضي ١٧٤/٨، وحرارة الأدب ٣٢/٣ - ٣٧، ويروى بنصب بلال ورفع.

والشاهد فيه قوله: (إذا ابن أبي بلال بمعنه حيث يجوز في ابن الرفع على الابتداء، والنصب على إحصاء فعل يفسره المذكور بظهور.

وهذا مذهب الأخفش والكسائي والمصنف^(١)، أعني اختيار الفعلية لأن الشرط بالفعل أولى، كالنفي والاستفهام، وإنما لم تجب الفعلية بعدها كحروف الشرط لأنها ليست شرطاً محققاً لأنها واقعة فيما يتحقق وقوعه، والشرط مشکوك فيه، وأما مذهب سيويه^(٢) والبصريين فيجب بعدها النصب لأنه لا يقع بعدها إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً، نحو: «إذا السماء انشقت»^(٣).

الخامس قوله: (وحيث) نحو (حيث زيدا تجده فأكرمه)^(٤) لأنها في معنى الشرط فهي تقتضي الفعل غالباً.

السادس قوله: (ولي الأمر والنهي) نحو (زيداً) (أضربه) وعمراً لا تضربه) وإنما اختير النصب لأن الإنشاء لا يقع خبراً^(٥).

السابع قوله: (إذا هي مواقع الفعل) هذا تعليل لاختيار النصب في هذه الأقسام السبعة.

الثامن قوله: (وعند خوف [لبس])^(٦) المفسر بالصفة) يعني إذا خيف التباس الفعل المفسر بالصفة اختير النصب لزوال اللبس وذلك في مثل:

(١) ينظر شرح المصنف ٣٥، وشرح الرضي ١٧٤/١

(٢) ينظر الكتف ٨٢/١ وشرح الفصل ٣٢/٢.

(٣) الانشقاق ١/٨٤.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٧٤/١ قل الرضي حيث دلة على اهتزازة في التكاد كـ (إذا) في الزمان مثل: حيث زيدا تجده فأكرمه. وينظر شرح المصنف ٣٦.

(٥) وبعض النحاة يجيرون وقوع الخبر إنشاءً بطر شرح الرضي ١٧٤/١ وما بعدها.

(٦) ما بين الحاصرتين زيلة من الكمية المحقة.

قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(١) فإنك إذا رفعته اختل العموم وهو مراده، وهو حيث يجعل خلقه الخبر، ويقدر متعلق به، ويحتمل أن يكون خلقه صفة للمبتدأ، وهو كل شيء، ويقدر الخبر، فلا يفيد العموم، ويعلق محذوف وليس ذلك مراد المصنف، لأن الجبرية^(٢) يضيفون الأفعال كلها إلى الله، وأما إذا نصب تحتم للعموم في المخلوقات أنها من الله تعالى، فقال المصنف: ^(٣) ما أجمعت اقراء على النصب مع ضعفه إلا لغرض مهم، وهو العموم في المخلوقات أنها من الله تعالى، قل الوالد جمل الإسلام: والجواب عما ذكره من وجهين: الأول: إنا لا نسلم أن هذه الآية من هذا الباب، بل انتصاب (كل شيء) على سلك الاشتغال من اسم (إن) وقد حكى هذا القول طاهر^(٤)

الثاني: سلمنا أنه من هذا الباب لكن لا نسلم أنه عدل إلى النصب لإفادة العموم، في أنه خلق كل شيء، وإنما عدل إليه لأحد أمور: [ظ ٤٧] أحدهما: أن إطلاق اسم الأكثر على لكل يمكن من الفصل، لأن الله

(١) القمر ٤٩/٥٤ قل القرطبي قراءة العامة (كل) بالنصب وقرا أبو السمل كل بالرفع على الابتداء، فمن نصب فهو صواب فعل وهو اختيار الكوفيين لأن إن تطلب الفعل فهي به أولى والنصب أدل على العموم) ينظر تفسير القرطبي ١٨٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠١/٤.
(٢) الجبرية فرقة إسلامية تقول بأن الإنسان مجبر على القيام بالأفعال دون اختيار فيه لأن الله خلقه وحلق علمه وهم يقولون إن الإنسان كالريشة في مهب الريح تميله كما تشاء وأن فعل العبد بمنزلة طوله ولونه، وأصل قولهم 'جهم بن صفوان أو جهم'. والذين يقولون إن الإيمان من الله والكفر من الله والعبد لا حيرة له في ذلك ينظر شرح العقيدة الطحاوية ٧٩٧/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦، وأما ابن الحاجب ٥٠٥/٢ - ٥٠٦ وقراءة النصب هي المشهورة وقدرنا خلقنا ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٩٨٣، والكشاف ٤١/٤، والرضي ٧٥/١.

(٤) ينظر شرح المقامة المحسنة ٤٢٧.

تعالى خالق لأكثر الأشياء^(١)، ومقدورات العباد بالنسبة إلى مقدوراتهم قليلة جداً، وورود ذلك كثير في القرآن. قال تعالى: ﴿ثُمَّ نَرَىٰ كُلَّ شَيْءٍ﴾. ﴿وَأَوْتَيْنَاهُمَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٢) إلى غير ذلك من الآيات الكريمة، وهي أكثر من أن تحصى وتخصيص ذلك بدلالة العقل^(٣). الثاني: أن هذا من إيراد المتشابه^(٤) في القرآن، وهو كثير نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾^(٥) والوجه في إيراد المتشابه الحث على النظر والزجر عن تتبع أدلة السمع فقط^(٦) إذ هي محتملة للتأويل والزيادة في التكليف والثواب،

(١) العبارة فيها نظر، فإنه خالق للأشياء جميعاً ليس لأكثرها.

(٢) السمل ٢٣/٢٧. وتضمنها ﴿يَسِيَّ وَجَدْتُمْ أَمْرًا تَحْلِكُهُمْ وَأَوْتَيْنَاهُمَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهُمَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾.

(٣) والمعنى في الشاهدين أنها تنمر كل شيء يقع عليه التفسير فالحجارة والأشجار والحمل والأهجار أشياء ولكن لا يقع عليها استعبر وليست المقصودة به. وكذلك أوتيت من كل شيء مما يحتاجه الملك والعظمة...

(٤) المتشابه: هو الذي استأثر الله عنه ولم يطلع عليه أحد من خلقه.... وخاصة مما لا يسيل للعقل البشري الإحاطة به ومعرفة معرفة بقبية مثل البحث في الأسماء والصفات إذ لا يجوز أن تبنى على الظن بل تحتاج إلى يقين، ويقين إما بالشاهد المحسوس أو بالقل المتواتر وليس هناك طريق آخر لذلك وبالتالي لا يجوز الخوض وبناء العقيدة المتعلقة بالأسماء والصفات على خبر الأحاد لأنه يفيد الظن والعقيدة تحتاج إلى الدليل القطعي اليقيني ولا يجوز بناء العقيدة على الظن... قل تعالى في سورة السجدة (وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه) ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقيناً) فالنصارى بنوا عقيدتهم في صلب عيسى على الظن وهذا ما أدى بهم إلى الكفر.

(٥) طه ٥/٢٠.

(٦) قوله يحتاج إلى تفصيل، إذ الأدلة السمعية إما أن تكون قطعية كالقرآن والحديث المتواتر، أو ظنية كخبر الأحاد.... فإذا ورد دليل سمعي قطعي الثبوت قطعي الدلالة غير محتمل للتأويل أو محتمل نسلم به تسليماً مطلقاً كآيات المتعلقة بالأسماء والصفات، أما إذا ورد

والأغلب أن كل موضع في القرآن وردت فيه (كل) فإنها للخصوص إلا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(١).

الثالث التأويل^(٢) وهو أن المراد حلق كل شيء في ابتداء الخلق من بسط الرزق لمن يشاء، وإنزال الفيث على حسب ما يشاء، وتحسين صورة وتقبيح أخرى، ومدّ قلعة، ونقص أخرى على حسب الحكمة والمصلحة، وقد يكون بقدر متعلقاً بخلقنا في حل النصيب تقديرية خلقنا بقدر كل شيء ومن أمثلة لبس المفسر بالصفة أنك إذا أردت أن تخبر أن كل واحد من محاليك اشتريته بعشرين درهماً، وأنت لم تملك أحداً منهم إلا بهذا الثمن، فإذا نصبت قلت: كل واحد من محاليكي اشتريته بعشرين درهماً، تنصب كل، فهو نص في المعنى المقصود وهو العموم، وإن رفعت (كل) فإن جعلت شريت الخبر، وبعشرين متعلقاً له وهو المعنى المقصود في العموم، وإن جعلت شريته صفة لكل واحد، وبعشرين الخبر، أي كل مشتري لي من المحاليك فهو بعشرين لم يفد العموم.

قوله: (ويستوي الأمران) يعني الرفع والنصب، وهذا القسم الثالث.

دليل قطعي الثبوت ظي الدلالة فلا يجوز بناء بحث الأسماء والصفات عليه. لأنه إذا صح الاحتمال سقط الاستدلال.

(١) البقرة ٢٨٢/٢.

(٢) التأويل: قل علماء الأصول في تعريفه: التأويل هو بيان ملحق الجمل والمشكل والخفي من أنواع الدلالة.

والتأويل هو ما يتعلق بالدراية، وهو ملحوظ فيه ترجيح أحد احتمالات اللفظ بالدليل والترجيح في ذلك يعتمد على الاجتهاد.

وقيل فيه: التأويل: هو صرف اللفظ عن لاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به أغلب الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر) ينظر أصول التفسير (عالمه عهد الرحمن ٥١) وإرشاد المحول للشوكلي - ١٧٧ - .

قوله: (في مثل زيد قام، وعمرو أكرمته) يعني إن من شرط الجملة المعطوف عليها أن تكون اسمية المصدر فعلية العجز، فهذه جائز في المعطوف عليها الوجهان، الرفع بالنظر إلى العطف على الجملة الكبرى، وهي المبتدأ، والنصب بالنظر إلى العطف على الجملة الصغرى، وهي الفعل، والفاعل مستتر فيه فإن رجحت الرفع على الجملة الكبرى لعدم التقدير عارضه الصغرى بالقرب، وإن رجحت النصب على الصغرى للقرب عارضه الكبرى لعدم التقدير فتساويا، وهذا المثل الذي مثل به المصنف، مثل سيويه^(١)، وقد اعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف [إلا]^(٢) أن يكون فيه عائداً إلى المبتدأ وليس في عمرو أكرمته عائداً إلى زيد، فلا بد أن يقل: (زيد قام وعمرو أكرمته في داره) واعتذر لسيويه باعتذارين، أحدهما: للسيرافي^(٣) لأن غرض سيويه بالمثل تبيين جملة اسمية المصدر فعلية العجز، معطوف عليها أو على الجزء منها، لا تصحيح المثل، فإنه لا بد فيه من زيادة ضمير، الثاني: ليفهم أنا لا نسلم أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع، ألا ترى إلى قولهم: (رب شاة وسخلتها بلدهم)^(٤) فإنه عطف المعرفة على النكرة، ورب لا تدخل على سخلتها، لأنها لا تدخل إلا على النكرات.

قوله: (ويجب النصب) هذا القسم الرابع وذلك في موضعين:

- (١) ينظر الكتاب ٩٧٨ وما بعدها وشرح الرضي ١٧٥٨.
- (٢) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها اليبق.
- (٣) ينظر رأي السيرافي في اعتداله لسيويه في شرح الرضي ١٧٧١ وهذا الاعتذاران مثبثان في الرضي وقد نقلهما الشرح دون أن يستعمل، و الرضي ١٧٧١، والكتاب ٩٧٨ وما بعدها.
- (٤) هذا المثل يتكرر كثيراً في كتب النحو وهو كما قال الشرح من باب عطف المعرفة وهو (سخلتها) على (شاة) النكرة التي سبقتها رب. ينظر شرح الرضي ١٧٧١.

الأول: قوله: (بعد حرف الشرط) يحتز من أن يقع قبله نحو: زيد إن تكرمه يكرمك فإنه يجب الرفع، ويعني بحروف الشرط، (إن) و(لو) و(إما) فهي من قرائن الرفع كما تقدم، نقول (إن زيدا ضربته ضربته) و(لوزيدا ضربته ضربته) وإنما وجب النصب لأن الفعل واجب بعده، فإن كان ظاهراً وإلا قدر، وإذا وجب الفعل وجب النصب بخلاف (أما) فإن فعلها واجب الحذف، وإذا قدر لم يقدر إلا لازماً، خلافاً للكسائي^(١)، فإنه لا يوجب الفعل بعد حرف الشرط واحتج بقوله:

[٢٠١] لا تجزعي إن منفس أهلكته^(٢)

وقوله:

[٢٠٢] لا تجزعي إن نفس أتى^(٣)

- (١) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ١٧٥/١.
(٢) صدر بيت من الكامل وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢ وعجزة: وإذا هلكك بعد ذلك فاجرحي

ينظر الكتاب ١٣٤/١، وشرح أبيات سيبويه ١٦٠/١، وشرح المفصل ٣٨٢، وشرح الرضي ١٧٤/١، والخمس المداني ٧٢، ومغني اللبيب ٢٢٠، وشرح ابن عقيل ٥٢١/١، واللسان مائة (نفس) ٤٥٠٣/١.

والشاهد فيه قوله: (إن منفس) حيث وقع الكلام المرفوع بعد أداة الشرط إن والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل والبيت يروى بنصب منفساً فيكون منصوب بفعل مملوف يفسره المذكور، هذا رأي سيبويه وجمهور البصريين. ينظر الكتاب ١٣٤/١ أما الرفع فهو اختيار الكوليين وبالتالي تعرب منفس مبنياً وخبره حية (أهلكته).

- (٣) صدر بيت من الطويل، وهو لزيد بن رزن لي شرح شواهد المغني ٤٣٧/١ وعجزة: فهل أنت عما بين جنبيك تدفع

ويروى عند الغالي:

فهلا التي من بين جنبيك تدفع

وتؤول بتقدير فعل أي هلك منفس وإن هلكت نفس أوماتت نفس.
 الثاني قوله: (وحروف التخصيص) [إن زيدا ضربته، ضربك]^(١)
 وهي أربعة (لولا) و(لوما) و(هلا) و(ألا) تقول (لولا زيدا ضربته) و(هلا
 زيدا ضربته) و(ألا زيدا ضربته) وإنما وجب النصب لأنها لا تدخل إلا
 على الفعل الظاهر نحو (لولا ضربت زيدا) أو مقدراً نحو:

[٢٠٣] لولا الكمي للقنعا^(٢)

وإذا وجب الفعل وجب النصب لأنها للحض والتثنييم وذلك لا
 يكون إلا في الأفعال. قوله:

[٢٠٤] (للي فهلا نفس ليلي شفيحها)

وبلا نسبة في الحى الداني ٢٤٨، وحرارة الألب ١٤٤١، والمضي ١٩٨.
 والشاهد فيه قوله: (إن نفس) حيث أعربت نفس فاعل لعمل محذوف بمسره المذكور
 والتقدير كما ذكر الشرح.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكتابة المحقة.

(٢) قطعة من بيت من الطويل، ونحوه:

تعدون عقر النيب أمض مجدكم بي صوطري لولا الكمي المقنعا

وهو لجرير في ديوانه ٩٠٧، وينظر الحضان نص ٤٥٢، وشرح شواهد الإيضاح ٧٢، وشرح
 المفصل ٣٧٢، والجمع ٢١٧٢.

والشاهد فيه قوله: (لولا الكمي) حيث دخلت لولا التخطيضية على الاسم وهي مختصة
 بالفعل (الكمي) مفعولاً به لعمل محذوف.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وبنت ليلي أرسلت بشفاعه

وهو للمجسود في ديوانه ١٥٤ وله وللصمة القشيري وغيرهما، ينظر الأغاني ٣٤٨١.

وشرح التسهيل السمر الثاني تكلمة ابنه ١٠٨٤/٢، ووصف المياني ٤٧٢، والجنى الداني ٥٠٩.

- ٦١٣، والمضي ١٠٣ - ٣٥٤، وشرح شواهد المعنى ٣١١/٨، وأوضح المالك ١٢٩٢، وشرح -

شأنه وكذلك أسماء الشرط يتحتم بعدها النصب لأنه يليها الفعل وجوباً ولا يتأخر إلا ضرورة نحو:

[٢٠٥] صاعدة نابتة في حائر

أينم الريح تميلها تميل^(١)

وقوله:

[٢٠٦] فمتى واغل ينهم يجرى

وتعطف عليه كلس السقي^(٢)

الأشعري ٣٦٧/٢، وجمع الهوامع ٣٥٣/٤، والحزانة ٦٠/٣، والشاهد فيه قوله: (فهلا نفس ليلي شمعها) حيث أضمير فيه ضمير كان الشائبة والتقدير، فهلا كان نفس ليلي شمعها فلمسم كان ضمير الشئ المحذوف وخبر الجملة الاسمية نفس ليلي شمعها وذلك لأن هلا تختص بالفعل الفعلية الخبرية. وإذا اتصلت الأسماء فعلى سبيل التلويذ كما ذكر الشارح.

(١) البيت من الرمل، وهو لكعب بن جهميل ولغيره. ينظر الكتاب ١١٣/٣ ومعاني القرآن للمعراء ٢٩٧/١، وشرح أبيات سيبويه ١٩٦/٢، والإيضاح ١١٨/٢، وشرح ابن معيش ١٠/٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٥٧/٢، وشرح الرصعي ١٧٤/١، ولسان العرب ملحة (حبر) ١٠٦٧/٢، وجمع الهوامع ٣٢٥/٤، وحزانة الأندلس ١٧٣/٣، وروى يروهم مكابنهم، والصعنة: القلة المستوية ثبت كذلك ولا تحتاج إل تثنية، والمخائر جمع الماء، والشاهد فيه قوله: (أينما الريح تميلها) حيث تقدم الماعل على فعل الشرط وفصل بين الأداة والفعل ومع ذلك جزمها ضرورة.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٦، والكتاب ١١٣/٣، وشرح أبيات سيبويه ٨٨٢/٢، وأمالى ابن الشجري ٣٣٢/٢، والإيضاح ٦١٧/٢، وشرح المفصل ١٠/٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٩١/١، وشرح الرصعي ١٧٤/١، ولسان ملحة (واغل) ٤٨٧٩/١، وجمع الهوامع ٣٢٥/٤، والحزانة ٥٦/١، ٦٣٩/٣.

والشاهد فيه قوله: (متى واغل ينهم) حيث فصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بفعل وهو واغل وجزم فعل الشرط ضرورة وارتفع لاسم بمعناها بفعل بفسره المذكور على أنه فاعل.

قوله: (وليس مثل: (أزيد ذهب به) منسبه) هذا القسم الخامس وهو حيث يجب الرفع^(١) وذلك حيث ينخرم شرط من الشروط التي قد ذكر، وقد نبه على ثلاث مسائل، الأولى: قوله: (وليس مثل: (أزيد ذهب به) منه) يعني ليس هذه المسألة مما أضمر عامله، لأنه لا يصح تسليط الفعل لوجوه ثلاثة:

أحدها: أن الفاعل لا يتقدم على فعه، الثاني سلمنا صحة التسليط، وشرط ما أضمر عامله لوسلط هو أو مناسبة لنصب، لأن كلامنا في المفعول به، هذا لوسلط هو أو مناسبه لرفع، الثالث: سلمنا التسليط والرفع، وشرطه أن يشتغل بضميره الذي لو حلف تسلط على المفعول، وهذا ليس مستقلاً، لأنه لا يقام به مع وجوه (زيد) فهذا لا اشتغل.

قوله: (فالرفع لازم) يعني على الابتداء والجملة التي بعده خبره، وقد قيل في: (أزيد ذهب به) أنه يجوز النصب لـ(زيد) على أن المقام مقام الفاعل ضمير المصدر والمحرور في موضع نصب، ويصير مثل قولك: (زيداً مررت به) وقد اختلف في دخول ما لم يسم فاعله في باب الإضمار بعد اتفاقهم على أنه غير مفعول، فاجزه الكوفيون مطلقاً وقالوا: ليس الإضمار مقصوراً على ما يُنصب، بل يُقترُ الرفع كما يُقترُ النصب^(٢)، أي (ذهب زيد به)، ومنع المصنف^(٣) وجماعة مطلقاً وأجازه^(٤) بعضهم إن

(١) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرضي ١٧٨.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٧٨.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦.

(٤) ومن أجازه ابن السراج والسيرافي كما قد رضى في ١٧٨.

كان ثم ما يستدعي فعلاً، نحو: (أزیدُ قدم؟)، و(ما زیدُ قام) ثم اختلفوا على ما يرفع، فمنهم من رجَّح الابتداء، ومنهم من رجَّح الفاعلية^(١).

الثانية قوله: ﴿وَكُنْزُ شَيْءٍ فَعْلُوهُ هِيَ الزُّبُرُ﴾^(٢)، يعني لا يكون من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير لفساد المعنى^(٣) لأن المراد أن كل ما فعلوه فهو مكتوب عليهم في الزُّبر، وهذا لا يتم إلا حيث يجعل (كل شيء) مبتدأ و(فعلوه) صفة له، وفي الزُّبر الخبر، وهو متعلق بمحذوف وأما إذا جعل الخبر (فعلوه) و(في الزُّبر) متعلقة فسد المعنى لأنه يؤدي أن يكون فعلوا كل شيء وسط الزُّبر ويكون الزُّبر ظرفاً لفعلهم، وأما إذا نُصب فهو فاسد المعنى بكل حال، لأنه يؤدي إلى أحد باطلين، إما أن يكون المعنى: إنهم فعلوا كل شيء في وسط الزُّبر، والزُّبر ظرف، كما في الوجه الثاني من وجهي الرفع، والمعلوم أن أفعالهم ليست عامة لكل شيء ولا الزُّبر ظرفاً لها، وإما أنه يصير المعنى أنهم فعلوا كل ما كان في الزُّبر، وهو باطل، لأنه أراد جميع الزُّبر فهذا منح لهم والمعلوم خلاف هذا وهو أنهم ما فعلوا ما فيها بل تركوه ونبذوه وراء ظهورهم، وإن أراد زُّبرهم فليس فيها شيء سوى ما فعلوه.

الثالثة قوله (نحو): ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^(٤) ﴿وَالسَّارِقُ﴾

(١) من رجَّح على الابتداء الأحفش ومن رجَّح على الفاعلية جمهور البصريين ينظر حاشية المخرجاني على شرح الرصعي ١٧٧/١.

(٢) القمر ٥٢/٥٤.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرصعي ١٨٧/١.

(٤) النور ٢/٣٤.

والسورة فاقطعوا^(١) يعني ليس من هذا الباب^(٢) لأنه لو كان فيه لكان مما يختار فيه النصب، لقلة وقوع الإنشاء خبراً فلما اتفق القراء على رفعه، علم أنه ليس منه، وقد اختلف في تأويله فقل المبرد^(٣) والفراء^(٤) والألف واللام بمعنى الذي [ظ ٤٨] والفاء دخلت بمعنى الشرط كما دخلت في (الذي يأتيه فله درهم)، والكلام جملة واحدة لكن منع من العمل الفاء لأنها إذا كانت للشرط، لم يعمل ما بعدها فيما قبلها، فخرج عن الباب، لأن من شرطه صحة التسليط، وقوله: «الزاني والزانية» عطف عليه، و(فاجلدوا) الخبر، وتقديره: (الذي زنا والتي زنت فاجلدوا) وهو ضعيف من حيث جعل الإنشاء خبراً وقوي نفيه الخلف، وقل سيبويه^(٥) إن الكلام جملتان: الأولى خبرية، والثانية إنشائية وتقديره فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا، فحذف من الجملة الأولى الخبر وهو ما يتلى عليكم، والمضاف من المبتدأ وهو حكم و(فاجلدوا) جملة ثانية إنشائية بيان للجملة الأولى، والفاء للنسبية، كما في قولك: (زيد كريم فأكرمه)، فامتنع أن يكون من هذا الباب، لأنه لا يصح عمل فعل من

(١) المائدة ٢٨/٥. والقراء اتفقوا على الرفع إلا عيسى بن عمر قرأ بالنصب، على الشاذ.

ينظر البحر المحيط ٤٨٩٣ - ٤٩٠ حيث أورد كل لقراءات وإعراب القرآن للنحاس ١٩٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرصعي ١٧٨١.

(٣) ينظر رأي المبرد في الكامل ٣٦٥/٢ - ٣٦٦.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٤/٢، وشرح الرصعي ١٧٨١.

(٥) ينظر الكتاب ١٤٣/١ وما بعده وشرح الرصعي ١٧٨١، وتفسير القرطبي ٤٥٥٧/٥ وما بعدهما في توجيه وتخريج القراءة والآراء الواردة في ذلك في سورة المائدة والنور. والنصب اختيار سيبويه قل: (وقد قرأ أبلس) (والسارق والسارقة) (والزانية والزاني) وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العمة إلا بقراءة بالرفع، وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمرو ويحيى بن عمرو وأبو جعفر وأبو شيبة، ينظر الكتاب ١٤٤/١، وتفسير فتح القدير للشوكاني ٤/٤، والبحر المحيط ٣٩٣/١.

جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى^(١) وكلام سيئويه ضعيف لكثرة الحذف، وقوي حيث لم يجعل الإنشاء خبراً. وقال الإمام يحيى بن حمزة إنهما جملتان^(٢) والشرط في الجملة الأخرى محذوف تقديره الزانية والزاني إن زنيا فلجلدوا، والفاء للشرط، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأنها جملة أخرى، ولأن الشرط لا يعمل ما بعده فيما قبله، فخرج عن الباب، وسماه رأسين باسم ما يؤولان إليه.

()

(١) ينظر الكتاب ١٤٤/١، وشرح المصنف ٣٦، حيث نقل الشارح رأي سيئويه في الآية ونقله الشارح بتصريف

(٢) ينظر رأي يحيى بن حمزة في الأزهري الصلوة شرح المصنف الكافية ٣٤٦.

التحذير

قوله: (الرابع التحذير)، يعني ما حلف فعله وجوباً، وهو ثالث القياسية، وقد أجاز بعضهم إظهاره في المكرر فلا يكون منه. قوله: (وهو ضمير جنس)، وخرج غير الضمير^(١). قوله: (منفصل) خرج المتصل. قوله: (معمول بتقدير (اتق)) خرج ما كان معمولاً بغير اتق لمخوقولك (إياك) لمن قال (من ضربت؟) وما كان معمولاً لا بلفظ (اتق) كقولك: (إياك اتق).

قوله: (تحذيراً مما بعده) خرج لمخوقولك (إياك) لمن قال: من أتقي؟ فإنه إخبار لا تحذير، وتحذيراً مفعول له، وعلمه المصدر، وهو قوله (بتقدير اتق)^(٢).

قوله: (أو ذكر المحذر منه مكرراً) عطف على قوله: (بتقدير اتق) يعني أنه إذا ذكر المحذر منه مكرراً، كان تحذيراً وجب حذف فعله على الصحيح^(٣) لأنه قد قام أحد المكررين مقام الفعل، نحو: (الطريق الطريق)

(١) ينظر شرح المصنف ٣٧.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٧، وشرح الرضي ١٨٧١. قل الرضي في شرحه ١٨٧١. (تحذيراً مفعول

له والعامل فيه المصدر أعني (التحذير) أي بما تقدر: اتق تحذيراً ما بعد ذلك المعمول).

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٧، وشرح الرضي ١٨٧١.

و(الأسد الأسد)^(١)، وأما إذا لم يكرره فلا جود ظهور فعله لحوقه:

[٢٠٧] نحل الطريق لمن يبنى المنز به

وأبرز ببرزة حيث اضطرت القدر^(٢)

ولما وجب حذف عامل التحذير لوجود القرينة وعدم الفرصة لخشية الوقوع في المهلة قبل تمام الكلام، وقد اختلفت في كيفية الحذف، فذهب الأكثرون: أن أصله (اتقك والأسد) بفعل متعد إلى واحد فكرهوا الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد فأتوا بالنفس ليتصل بها المفعول، فصار (اتق نفسك والأسد) فحذفوا الفعل، ولحقه الفاعل لما كان متصلاً به، ثم حذفوا النفس^(٣) لزوال الموجب للإتيان بها، وبقي الضمير اسماً على حرف واحد فلم يمكن النطق به، فأتوا بصيغة الانفصال، فقالوا (إياك والأسد) ومعناه اتق نفسك أن تتعرض للأسد والأسد أن يتعرض لنفسك وألوا ويحتمل أن تكون للمعربة وأن تكون عاطفة^(٤) قل نجم الدين: ^(٥) الأولى أن يقدر العامل متأخراً وأصله (إياك

(١) قل السيوطي في الجمع ٢٤/٣: (ولما يلزم إسمه في إيا مطلقاً نحو (إياك والشر) فالنصب لـ(إيا) فعل مضمر لا يجوز إظهاره ومع المكرر نحو: (الأسد الأسد) لأن أحد الاسمين تمام مقام الفاعل، ومع العاطف نحو (نقاة الله وسفها) استغنى بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في جوهانه ٢١١/١، ينظر انكتاب ٢٥٤/١، وشرح المفصل ٣٠/٢، وأوضح المسالك ٧٨/٤، واللسان ملحة (برز ٢٥٥/١).

والشاهد فيه قوله: (نحل الطريق) حيث أظهر العمل وهو (نحل) في التحذير لأن المحذر منه غير مكرر ولا معطوف عليه، ولو أضمره أي طريق لكند صحيحاً....

(٣) أي بقي الفعل وقى في الأمر على حرف واحد وهو (ق).

(٤) ينظر شرح المصنف ٣٧، والعبارة من قوله (وذهب الأكثرون إلى.... وأن تكون عاطفة) منقولة بتصرف عن المصنف.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٨٢/١، ولم تنقل العبارة كما هي وإنما بتصرف.

باعد أوتج) وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد لأنه منفصل، كما في (ما ضربت إلا إياك) ونهب أبو البقاء^(١) والأندلسي: أن المقدر فعل يتعدى إلى اثنين أي (وقَّ أوجنب نفسك الأسد) والواو يحتمل أن تكون زائدة، أو بدل من حرف الجر، كما قالوا (شاة ودرهم) أي (شاة بدرهم) وضعف بأن حرف العطف لا يكون زائداً، وإبداله من حرف الجر شاذ [و٤٩]

قوله: (مثل إياك والأسد) يعني أن التحذير ثلاث صيغ، الأولى بالواو نحو: إياك والأسد وإياك وإياه: قل الشاعر:

[٢٠٨] ولا تصحب أخوا الجهد — ل وإياك وإياه^(٢)

الثانية بـ (من) ظاهرة أو مقصورة، فالظاهرة نحو (إياك من الأسد) ومن (أن) تحذف، والمقدر مع (أن) والفعل نحو: (إياك أن تحذف) لأن حروف الجر يهوز حذفها مع (أن) و(أن) قياساً لطولهما بالصلة^(٣) ومحل (أن) والفعل قيل: جر، وقيل: مفعول له، وقيل: مفعول به.

الثالثة: التكرار: وهو أن يكون ظاهراً نحو: (الأسد الأسد) و(النار النار)، ومضمراً متكلماً ومخاطباً وغائباً نحو (إيائي إيائي)، و(إياك إياك)، وإياه

(١) أبو البقاء هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين لعكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي من عكبر توفي سنة ٦١٦ هـ صنف إعراب القرآن، وإعراب الحديث وشرح الإيضاح، وشرح أبيات الكتاب وإيضاح المفصل وغيره ينظر ترجمته في البحية ٣٨٢ - ٣٩.

(٢) البيت من المرح وهو بلا نسبة لي جمع هرايع ١٧٠/٨ والدرر ١٠/٣. والشاهد فيه قوله: (إياه) حيث جاء المثل من ضمير غائب معطوفاً.

(٣) ينظر شرح الرضي فإن هذه العبارة منقولة عن الرضي بتصريف ١٨٣٨.

إليه، وظاهراً مضافاً إلى مضمير نحو: (نفسك نفسك)، والمحذر المعطوف عليه لا يكون في الأغلب إلا ضميراً منفصلاً مخاطباً نحو: (إياك والأسد)، وظاهراً مضافاً إلى مخاطب، نحو: (رأسك والحائط)، وقد يأتي قليلاً للمتكلم نحو: (إيلي والشر)، وأقل منه الغائب محوّلهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإليه وإليه الشواب)^(١) والأكثر أن يكون ما بعد الواو موافقاً للمضمير في الخطاب والتكلم وقد يختلفن، محوّل عمر: (إيلي وأن يحذف أحدكم الأرنب)^(٢).

قوله: (مثل إياك والأسد) هذا مثل الواو. (وأن يحذف) لأن والفعل. (والطريق الطريق) للمكرر.

قوله: (وتقول: إياك من الأسد، ومن أن تحذف) يعني ذلك أن يأتي بـ(من) بـ(إياك) بـ(أن تحذف) بتقدير من:

قوله: (ولا تقول: إياك الأسد لا امتناع تقدير من) يعني لا يجوز هذا المثال، لأنه إن كان المقدر حرف العطف، فحروف العطف لا تحذف^(٣).

(١) هذا القول مشهور عند كثير من النحاة فقد روي في الكتيب ٢٧٧٨ قل: وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعراب يقول: (إذا بلغ الرجل الستين فإليه وإيا الشواب).

والشواب مفرداً شابه ويظهر اللسان مادة (أب) ١٦٧٨، وشرح الرصعي ١٨٧٨ وغيرها من الكتب.

(٢) هذا القول ينسب لعمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما أراد أن ينهى عن ضرب الأرنب بالعصى لأن ذلك يقتلها فلا تحمل، فقال: ليكن لكم الأسل والرمح والسهم وإيلي وأن يحذف أحدكم الأرنب) ينظر شرح الرصعي ١٨٧٨، وشرح المفصل ٣٧٢، والتصريح على التوضيح ١٩٤٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٧. قل: لأن حروف العطف لا تحذف، فإن استقر ذلك ظهر الفرق بين إياك من أن تحذف وإياك من الأسد وإن حمل الأسد في الجوار على إياك أن تحذف.

وإن كان (من) فهي لا تحذف إلا مع أن والفعل قياساً لطولها بصلتها
وفيما عداه من الأسماء الصريحة نحو (استغفرت الله ذنباً) ^(١) سماعة وأجاز
ظاهر ^(٢) وأبو البقاء حذفه، واحتجوا بقوله:

[٢٠٩] إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَّةَ فَنَسِ

إلى الشردغة وللشرح جالب ^(٣)

وهو ضعيف لوجوه أحدها، إنه لضرورة الشعر.

الثاني: على خلاف القياس، واستعمل الفصحاء.

الثالث: قل الخليل: ^(٤) إن إِيَّاكَ إِيَّاكَ من المكرر وهو مستقل، والمراء
كلام آخر منصوب بفعل مقدر، أي: دَعِ المراء.

الرابع: إن (من) مقدرة، والمراء مصير بمعنى أن تماري.

وقد ترك المصنف باباً آخر يَحِبُّ حذف فعله وهو الإغراء ^(٥) وله ثلاث

محطاً، لأن حرف بحر لا يحذف عن باب الأسد ويحذف عن باب ان، وحذف حرف العطف
منع مطلقاً....

(١) ينظر شرح الرضي في توجيه هذا لقول ١٨٣٦.

(٢) ينظر شرح المقدمة المحسنة ٣١٠/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للعصل بن عبد الرحمن في خزانة الأدب ٢٢٣، وله وغيره. ينظر
الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣٣، والخصائص ١٠٢/٣، وشرح غفران لابن يعيش ٢٥/٢،
وشرح المصنف ٢٧، وأما ابن السكيت ٢٨٧/٢، وشرح الرضي ١٨٣٦، وشرح المصنف ٢١٦،
واللسان ملحة (أباً) ١٨٧٨، ومعني القريب ٨٩٠.

والشاهد فيه قوله: (المراء) حيث نصبه بعد إِيَّاكَ مع حذف حرف العطف وهو ضعيف
لوجوه ذكرها الشارح.

(٤) هذا لتعليق على الشاهد منقول من شرح المصنف ٣٧ بتصريف دون عزو، وينظر رأي
الخليل في الكتاب ٢٧٩/١.

(٥) هذه العبارة منقولة عن الرضي في ١٨٣٦ مع تفصيل من الشرح دون عزو إلى الرضي.

صينغ: أحدها: التكرار نحو (الجنة الجنة السنة السنة) قل:

[٣١٠] أنحك أنحك إن من لا أنحاله

كساع إلى الهيجا بغير سلاح^(١)

الثانية: اسم ظاهر مضاف إلى مضمحل نحو (شأنك والحج) أي الزم.

الثالثة: الجار والمجرور نحو: (عليك زيداً) و(إليك بكرأ) و(دونك زيداً) والعلة في حذف فعله كعلة التحذير.



(١) البيت من الطويل، وهو مسكون الدارمي في ديوانه ٢٩، وله وغيره. وينظر الكتاب ٢٥٦٨، وشرح أبيات سيويه ١٣٧٨، والمختصر ١٨١٨، وشرح الرضي ١٨٣٦، وشرح شلور الذهب ٢٤٧، وخزانة الأدب ٦٥٣ - ٦٧. والشاهد فيه قوله: (أنحك أنحك) فإد الشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء وإضماع العمل إذا كرر المفرد به فالأول بفعل إلزم والثاني تركيد له.

المفعول فيه

قوله: (المفعول فيه) هذا ثالث الحقيقية، وحقيقته قوله: (ما فُعل فيه فعل) جنس للحد، ودخل فيه يوم الجمعة حسن فإنه لا بد أن يفعل فيه فعل، لكنك لم تذكره لا لفظاً ولا تقديرًا فلم يكن في اصطلاحهم مفعولاً فيه^(١).

قوله: (هذكور) خرج (ما) دخل، قوله: (من زمان أو مكان) تقسيم بعد تمام الحد فالزمان ماضٍ عليه الفعل بصيغته، وهو ماضٍ لا حد له على التحقيق كأسماء الأيام والليالي والساعات ونحوها، وعددها نحو: (سرت عشرين يوماً) ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُهَا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾^(٢) وكذلك ما قام مقامه مما حذف قبله اسم الزمان وكان مضافاً، نحو: (سرت قدوم الحاج، وخفوق النجم)^(٣)، والصفة نحو: (سرت طويلاً) أي زماناً طويلاً [ظ ٤٩] والمكان

(١) ينظر شرح المصنف ٢٨، وشرح الرصي ١٨٣٦.

(٢) الأعراف ١٤٢/٧ وللمهله ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْنَا بِعِشْرَةِ فِتْنَةٍ مِيقَاتٍ رَمَاهُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾.

(٣) أي بمعنى مغيبة (أي بمعنى وقت خفوق النجم) وقل ابن بعث في شرح المفصل ٤٤/٢ - ٤٥: (أي فعلته خفوق النجم وصلاة العصر، وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر فحلف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، واحتصر هذا التوسع بالأحداث لأنها منقضية كالأزمنة، وليست ثابتة كالأعيان فجاء جعل وجودها وانقضاءها أوقاناً للأفعال وظروفاً لها كأسماء الزمان).

ما دل عليه بلازمه، وهو ما يشغل الجسم من الحيز نحو أسحبه الأمكنة والجهات وعندها^(١)، نحو: (سرت عشرين ميلاً وفرسخاً وبريداً)، وكذلك ما قام مقامهما عما كانت مضافة إليه، وحذفت نحو: هومني مناط الثريا^(٢)، ومقعد الخائن^(٣)، ومزجر الكلب^(٤)، أو كن صفة له نحو: (قعدت قريباً منك) و(بعيداً منك) أي مكاناً وظرف الزمان ينقسم إلى متصرف و(غير) متصرف، كالיום والشهر ويعني بالتصرف: جواز انتقاله من الظرفية وبعواقب^(٥) العوامل عليه، وبالتصرف دخول الجر والتنوين ولا متصرف كـ(سحر) فهو غير متصرف للعلمية والعلل، ولم يتصرف لأنه لم يستعمل إلا ظرفاً منصوباً ومتصرف وغير متصرف نحو (ضحى وعتمه وعشية) لغير معينة و(ذات مرة) و(بعيداً بين) فهذه لازمة للظرفية، ومتصرف وغير متصرف نحو (بكرة وعداء) والبكرة يومك وغداته، فهي لا تصرف

(١) ينظر شرح المفصل ٤٠٢ وما بعده وشرح الرافعي ١٨٤/١، والجهت الست هي: أمام وحلف ويمين وشمال وفوق وتحت.

(٢) مناط الثريا أي في البعد وقيل أي بتلك منزلة فحذف الجر، ينظر اللسان مادة (بوط) ٥٧٧/١، والكتاب ٤١٣/١ - ٤١٤.

(٣) مقعد الخائن قل سيويه: هو مني مقعد القابضة أي في القرب يريد بتلك المنزلة (ينظر مادة (قعد) ٣٨٦/٥ في اللسان، والكتاب ٤١٣/١).

(٤) مزجر الكلب: قل سيويه. وقالوا هو مني مزجر الكلب أي بتلك المنزلة فحذف وأوصل، وهو من الظروف المختصة التي أجريت بحرى غير المختصة (ينظر اللسان مادة (زجر) ١٨١٣/٣، والكتاب ٤١٣/١).

(٥) وقد يكون خطأ من السامع وأظنها تعقب لأن هوائج جمع عقبة وفي شرح المفصل قوله: (ما جاز أن تعقب عليه العوامل) ٤٠/١.

(٦) قل الرضي ومن العربية غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة.... ١٨٧/١.

وبعيدات بين أبو عبيد يقرأ: لقيته بعيدات بد لقيته بعد حين، وليل بعيدات حين أي بعيد فراق وذلك إذا كان الرجل يمسك من إثنين صاحبه الرمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يأتيه (ينظر اللسان مادة (بعد) ٣٦٧/١).

للعلمية والتأنيث ومتصرفة لأنك تقول: (أعجبتني غداة يومك).

قوله: (وشرط نصبه تقدير (في))^(١) لأنها إذا لم تقدر وتعدى الفعل بنفسه كان مفعولاً به صريحاً وإن ظهرت كمن مجروراً، وإلا لزم أن يكون مجروراً أو منصوباً في حالة واحدة، وهو محل، والمحل في الظرف الفعل أو معناه بواسطة الحرف وهو (في) سواء صح ظهورها نحو (صليت مكانك)، أم لم يصح نحو: (صليت عندك) أو (معك) لأن كثيراً من المقدرات العاملة لا تظهر، كيب النداء، وما أضمر عامله هذا مذهب البصريين^(٢)، وذهب الكوفيون إلى أن ما كان العمل في جميعه نحو (صمت يوماً) فهو مفعول به أو مشبهاً بالمفعول به، والاحسن الرفع، تقول: (الصوم اليوم) وإذا لم يعم فالنصب أولى تقول: (الصلاة اليوم)، وإذا أخبرت عن أيام الأسبوع فالرفع واجب إلا في السبت والجمعة في معنى القطع، والجمعة في معنى الاجتماع. فتقول: (الأحد اليوم، والسبت اليوم، والجمعة اليوم بالنصب، وكذلك حفرت وسط الدار بئراً، إذا أردت حفر جميع الوسط، كان مفعولاً به وكانت السين مفتوحة، وإن أردت نقطة الهيكار كان ظرفاً وكانت السين ساكنة^(٣)).

(١) قل الرضي في شرحه ١٨٣/١ - ١٨٤ ويحي أن المفعول فيه ضربه ما يظهر فيه (في) وما ينتصب بتقديره، وشرط نصبه تقديره وأما إذا ظهر فلا بد من جر، وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على منصوب بتقدير في فالأولى أن يقال: هو المقدر بفي من زمان أو مكان فعمل فيه فعل مذكور.....).

ويظهر شرح المصنف ٣٨، وشرح الفصل ٤٥٢، قل المصنف: (لأنها إذا وجدت وجب الخفض بها فإذا حدثت تعدى الفعل لنصب) ٣٨.

(٢) ينظر رأي البصريين والكوفيين في الإصناف ٢٤٥/١ وما بعدها.

(٣) قل المبرد وتقول: وسط رأسك دهن يا فتى لأنك أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع.

قوله: (وظروف الزمان كلها تقبل ذلك) يعني تقبل تقدير (في) سواء كان الزمن مبهماً نحو: (وقت) و(حين) أو مختصاً معرفة^(١)، كالיום والشهر أم نكرة كيوم وشهر، والمبهم مالا حد له يحصره، والمختص ما له حد يحصره، فتقول: (صليت وقتاً) في وقت ويوم الجمعة، وفي يوم الجمعة إن شئت أتيت بفي ظاهره أو مقدرة، وإنما تعنى إليه الفعل بنفسه لقوة دلالة عليه كدلالة على المصدر فكما يلتبس المصدر بنفسه معرفة كان أو نكرة تنصب ظرف الزمن مبهماً كان أو معيناً لأنه يدل عليه بصيغته وضرورته.

قوله: (و[ظرف] ^(٢) المكان إن كان مبهماً قبل^(٣)) يعني قبل تقدير في، فتقول صليت خلفك وفي خلفك وإنما قبل لأنه أشبه الزمان في دلالة لأن الفعل مستلزم لمكان من الممكن كاستلزامه للزمان.

فأسكنت السين وصبت لأنه ظرف ينظر منتصب ٣٤٧/٤، والأصول في النحو ٢٠١/٨.

(١) ينظر شرح المصنف ٣٨، وقلة (أي يصح أن تنصب بتقدير في من غير تفصيل).

قل الرضي: وظروف الزمان كلها أي مبهمها ومؤقتها يقبل ذلك أي يقبل التنصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان والمؤقت منه ما لا بهلية يحصره سواء كان معرفة أو نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان ينظر شرح الرضي ١٨٤/٨.

(٢) في الكفاية المحققة و (ظروف) بدل (ظرف)

(٣) قل الرضي: (...) اختلف في تفسير المبهم من المكان فقل هو النكرة وليس بشيء لأن نحو: جلست خلفك وأمامك منتصب بلا خلاف على الظرفية الرضي ١٨٣/٨.

وقال المصنف في شرحه ٣٨: (وظروف المكان إن كان مبهماً قبل التنصب بتقدير في وإن لم يكون مبهماً لم يقبل والنظر فيما هو المبهم. وقل الأكثرون المبهم ما كان للجهات الست والمعين ما سواه فما جاء منصوباً بتقدير في من غير ذلك فهو عندهم مسموح غير قياسي. وقل قوم الأمكنة الواقعة ظروفًا من غير جهات الست كثيرة فينبغي أن تضبط بغير ذلك فقالوا: المبهم كل مكان كان له اسم لا يدخل في سلك المعين خلافة).

قوله: (وإلا لم يقبل)^(١) وهو المختص، بل يجب ظهور (في)، فتقول: صليت في المسجد وإنما وجب ظهورها لعدم دلالة الفعل على الأمكنة المعينة فلم يقول للتعدي بنفسه، وإنما برزت (في) مع الزمان والمكان فهي الظرف وما بعدها لا يسمى إلا مجروراً، وإن لم يبرز في أيهما كان هو الظرف.

قوله: (وُفُسر المبهم بالجهات الست) يعني لما كان المبهم يقبل تقدير في، بخلاف المختص احتيج إلى تمييز كل واحد منهما وقد اختلف فيه، فمنهم من عد المبهم بالجهات الست، وما حمل عليها نحو: [٥٠] (قدام وتجاه) على أمام، ووراء على خلف، وأعلى على فوق وأسفل على تحت، ويسار على شمال وأما يمين فلا يحمل عليه شيء، وما عداها مختص، ومنهم من حده فقال: المبهم ما كان له اسم باعتبار أمر غير داخل في مسماه^(٢)، فقوله: (كل ما كان له) يعني المبهم اسم وهي خلف ووراء ولحومها باعتبار أمر، وهو الشخص وهو غير داخل في مسماه، والمختص ما كان له اسم باعتبار أمر داخل في مسماه فقوله: (كل ما كان له) يعني المختص اسمه، وهو الدار باعتبار أمر وهي الحيطان وهي داخلية في مسماه عن عد^(٣)، ورد عليه: بريد وفرسخ، وقيل إنها من المبهم، ومن حدّ فقد دخلت، وأما من جعلها من المختص لم يرد على من حدّ أو عدّ لأنها عنده لها اسمها باعتبار أمر، وهو ذرعها، وهو داخل في مسماه.

(١) في الكافية المحققة قوله و (إلا فلا) بذلك (لم يقبل).

(٢) هذه العبارة نسبها الرضي إلى المصنف وهي في شرحه ٣٨، وعند الرضي ١٨٤/١، ولم ينسبها الشارح إلى أي منهما.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٨٤/١.

قوله: «وحمل عليه عند ولدي» أي على المبهم في تقدير (في) على من فسره بالجهات الست، وأما من حدّد فقد دخلا، هما وشبههما^(١)، وإنما حملا عليه لإيهامهما، لأنهما يصلحان لجميع المبهمات التي أضفنا إليها، والفرق بين (عندي) و(لدي)، أن لديّ لما كان في ملكك إذا حضر، وعند لما كان في ملك حضر أو غاب.

قوله: (وشبههما) [الإيهام] ^(٢) وذلك نحو (دون) و(بين) و(مع) و(وسط) و(ناحية) و(جهة) وإنما حملت على المبهم لمشابتها للجهات الست في الإيهام.

قوله: (ولفظ مكان لكثرت) ^(٣) حمل لفظ مكان لإيهام فيه، لأن قولك: جلست مكان زيد معين، وكذلك ما بمعنى المحو منزل، وموضع، وصفاتها، نحو (قريباً وبعيداً) قل الوالد والأول أنه أشبه المبهم لكونه لغير معين.

قوله: (وما بعد: دخلت) ^(٤) يعني عما حمل على المبهم في تقدير (في) من المعين وذلك نحو: دخلت وسكنت ونزلت نقول (دخلت الدار)

(١) قال الرضي في ١٨٤/١: ويدخل في الجهات الست هو عند ولدي ووسط وبين وإزاء وحذاء وحقة وتلقاه وما هو بمعناها وستثنى من مبهم جانب وما بمعنى من جهة ووجه وكشف وفري فإنه لا يقال زيد جانب عمرو وكعب بل في جانبه أو إلى جانبه، وكذا خارج الدار، فلا يقال: زيد خارج الدار كما قل مسبوقة بل من خروجها.

(٢) ما بين الخاصرتين زيادة من الكافية بحقة.

(٣) قال الرضي في ١٨٦/١: (وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكس وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار).

(٤) وزاد الرضي سكنت ونزلت قل في ١٨٧/١ أعلم أن دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهماً كذا لا نحو دخلت الدار، ونزلت الحان، وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال (ثلاثة).

وسكنت الختان، ونزلت السوق، ولا تأتي بـ(في) ظاهرة لكثرة استعمال هذه الثلاثة بخلاف غيرها من المعين وكذلك قولهم: (ذهبت الشام)^(١) فقط دون ذهبت اليمن، فلا بد فيه من (في) ظاهرة والفراء^(٢) أجاز حذفها في جميع الأماكن مع ذهبت مطلقاً ودخلت مطلقاً.

قوله: (في الأصح)^(٣) إشارة إلى الخلاف فيما بعد هذه الثلاثة، فقل سيويه وأصحابه^(٤) إن ما بعدها متصّب على الظرفية بواسطة في إلا أنه حلف لكثرة الاستعمال، ولا تعلّى بنفسها، بل هي لازمة، والدليل على لزومها، أن نظيرها وهو غُرْتُ^(٥)، ونقيضها وهو خرجت لازمان والشيء يُحْمَلُ على نقيضه، كما يحمل على نظيره، ولأن مصدرها فعول، وهو مصدر اللازم، نحو: (شكور قليل)، وقيل الجرمي^(٦) إنَّ (دخلت) متعلّى بنفسه وما بعده مفعول به، لا فيه، وأما ذهبت الشام^(٧)، فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقاً، لأن (ذهبت) لازم.

(١) ينظر شرح الرضي ١٨٧١، والكتاب ٣٥٨، وفتح ١٥٣٣. وقيل سيويه في الكتاب ٣٥٨: قعدت المكان الذي رايت وذهبت وجهاً من الرجوع وقد قل بعضهم: ذهبت الشام يشبهه باللهم، إذا كان مكاناً يقع عليه المكث والمذهب، وهذا شك لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشام دخلت البيت.

(٢) ينظر المجمع ١٥٣٣.

(٣) في الكافية المحققة (على) بذلك (في).

(٤) ينظر الكتاب ٣٥٨، وشرح الرضي ١٨٧١.

(٥) غرت من الإغارة، قل الجرمي فيما نقله عنه الرضي: دخلت متعد لما بعده مفعول به لا مفعول فيه) ١٨٧١، وقيل الرضي في الصفحة نفسها: والأصح أنه لازم، ألا ترى أن غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها (في) نحو (دخلت في الأمر، ودخلت في مذهب فلان) وهذا ما ذهب إليه سيويه وأصحابه كما ذكر اشرح.

(٦) ينظر المصدر السابق.

(٧) ينظر الكتاب ٣٥٨، وشرح الرضي ١٨٧١. إن عبارة مفعول عنه يتصرف دون عزوله.

قوله: (وينصب بعامل مضمون) لم قل (أين كنت، ومتى سرت؟) و(كم سرت خلفك)؟ أو(في الدار، ويوم الجمعة) و(حيناً) أي كنت خلفك، أوكنت في الدار، أوسرت يوم الجمعة، أوسرت حيناً.

قوله: (على شريطة التفسير) يعني يجوز فيه ما يجوز فيما أضمر علامه على شريطة التفسير من اختيار الرفع، وجواز النصب نحو: يوم الجمعة سرت، والعكس نحو: أيوم الجمعة صمت، وما يوم الجمعة صمت، ووجوب النصب نحو: (إن يوم الجمعة صمت صمت) و(هلا يوم الجمعة صمت)، وتساوي الوجهين، نحو: (يوم الجمعة سافرت فيه) و(يوم الجمعة سافر فيه زيد) ووجوب الرفع نحو: أيوم الجمعة سير فيه^(١).

(١) ينظر شرح المصنف ٣٨، وهذه العبارة منقولة بنصرف منه دون أن يعزوها إليه وهي تفسير لقوله: (على شريطة التفسير) ، وشرح الرصي ١٩٧٨.

المفعول له [ظ ٥٠]

قوله: (المفعول له) هو رابع الحقيقية، وقُدِّمَ على المفعول معه لأن دلالة أقوى منه، لأن كل فعل لابد له من علة، ما لم يكن سهواً ولا عتاً، بخلاف المصاحب فإنه يستغني عنه الفاعل في الفعل.

قوله: (ما فعل لأجله فعل) جنس الحد ودخل فيه التأديب حسن إذا قلته، وقد شاهدت ضرباً لأجل التأديب فإنه فعل لأجله فعل غير مذكور^(١).

قوله: (مذكور) خرج ما دخل وسواء كان الفعل المذكور ملفوظاً به كـ (ضربته تأديباً) أو مقدر كقولك في جواب السؤال، لم ضربته ؟ فقلت: تأديباً ولحق قوله: (ما جاء بك؟ أحمداً) على قومك أم رغبة في الإسلام ؟ ومراعاة بقوله: (فعل مذكور) المصدر لا الفعل الاصطلاحي.

قوله: (مثل ضربته تأديباً، وقعدت عن الحرب جنناً) إنما مثل

(١) ينظر ابن الخنجر في شرحه ٣٨ (واحترز من مثل أعجبتني التأديب وكرهت التأديب فهو وإن كان علة لفعل فليس علة لفعل مذكور)، وللتفصيل ينظر الكتاب ٣٧٧/١ وما بعدها والأصول لابن السراج ٢٠٦٨، وشرح المفصل ٥٢/٢ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٢١٢/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ١٩٢/١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٥٧٣/١ وما بعدها.

بمثالين، لأن منهم من جعل الفعل علة في المصدر، فلا يستقيم لكم ذلك في (قعدت عن الحرب جناً)^(١) أن يكون القعود سبباً في الجبن بل العكس.

قوله: (خلاًفاً للزجاج فإنه عنده مصدر)^(٢) يعني المفعول لأجله وناصبه عنده مقدر من لفظه تقديره، ضربته فلدبته تأديباً، وقيل على حذف مضاف أي (ضرب تأديب) وعند الكوفيين^(٣) أنه مصدر أيضاً وعامله الموجود لأنه في معناه، كما في (تعدت جلوساً) والبصريون جعلوه باباً مستقلاً مفعولاً لأجله، وعامله الموجود بواسطة اللام.

قوله: (وشرط نصبه تقدير اللام)^(٤) وذلك لأنها إن ظهرت جرت، وإن لم تقدر لم تفهم منه العلة، و(المفعول له) ينجر بالياء نحو: ﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَلَفُوا﴾^(٥) و(بـ) من) نحو: ﴿مَنْ أَجْلَزَ ذَلِكَ كُنْتُتْ﴾^(٦) و(جئت من

(١) ينظر شرح الرصدي ١٩٢/٨، وينظر شرح المصنف ٣٩.

(٢) والواقع أن الزجاج يقول بمصطلح المفعول له وذلك عند تفسيره لقوله تعالى في سورة البقرة في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) ٦٣٦ (يحملون أصابعهم في آذانهم من الصواحق حذر الموت).

قال الزجاج: والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت وليس نصبه لسقوط اللام وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر كأنه قل. (يحملون حذراً)، وقل حذر الموت مفعول له، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨١٥/٢، والجمع ١٣٣٣.

(٣) ينظر رأي الفريقين في شرح الرصدي ١٩٢/٨، وكتاب ٣٦٩٨ - ٣٧٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٨١٤/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ٣٨.

(٥) النساء ١٦٠/٤ ونمهم: ﴿... حرمتنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً...﴾.

(٦) المائدة ٣٢/٥ (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفسٍ أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً...).

خوفك) وبالإلام لمحو: (جئت للسمن) إلا أنه لا تقدر إلا السلام دون (البلاء) و(من) لكثرتها.

قوله: (وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل) يعني لا يجوز حذف الإلام من المفعول له إلا بشروط ثلاثة وفيه تفصيل، إن كان اسماً جامداً، لمحو: (جئت للسمن^(١)) وإن كان مصدراً، فإن كان (إن وإن) جاز دخولها وحذفها لمحو: (أزورك إن تحسن إلي) و(لأن تحسن إلي) و(وإنك تحسن إلي) و(لأنك تحسن إلي)، وإن كان صريح المصدر، فإن اختلفت الشروط أو أحدها لم يحز حذفها، وإن اجتمعت، فإن كان مفرداً فلا يصح حذفها لمحو (جئت لك للإكرام) ويجوز حذفها عند سيويه^(٢) لمحو قوله:

[٢١١] لا أقعد الحين عين الميجل

ولوتوالت زمر الأعلاء^(٣)

ومنع المبرد من جواز حذفها^(٤) إلا على تقدير زيادة لام التعريف، وإن كان مكراً، فلا خلاف في حسن حذفها لمحو: (جئت لك إكراماً لك) ويجوز لإكرامك قل:

[٢١٢] مخقة ودرع الجبور

(١) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١٣٧

(٢) ينظر الكتف ٣٩٩.

(٣) الرجز بلا نسبة في ابن عقيل ٥٧٥/١، وينظر شرح التسهيل السمر الأول ٨١٥/٢، وجمع الهوامع ١٣٤/٣.

والشاهد فيه قوله: (لا أقعد الحين) حيث جاء معمولاً لأجله ونصبه مع أنه محلى بك، وقد اختلف النحاة في محي المفعول لأجله مفرد بك، ومنه سيويه والرخشري جواز ذلك والشواهد تؤيد رأيهما.

(٤) ينظر المقتضب ٣٤٧/٢، والأصول ٢٠٨/١.

وإن كان مضارعاً فلجواز والحذف على سواء نحو: ﴿حذر الموت﴾^(١) و﴿لا ياتك قرين﴾^(٢). قل:

[٢١٣] وأغفر عوراء الكريم أدخله

وأعرض عن شتم اللئيم تكريماً^(٣)

وقد جاء حذف اللام في الإضافة والتعريف والتكثير جميعاً وقوله:

[٢١٤] يركب كل عسكر جمهور

مخففة وزْعَل الجبور^(٤)

والهول من تهور الجبور.

والشرط التي يجوز معها حذف الأول.

قوله: (أن يكون فعلاً) أي مضارعاً يجر من الاسم [و٥١] نحو: (جئت للسمن) فإنه لا يجوز حذفه^(٥).

(١) البقرة ١٩٢ ﴿... يجمعون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت والله محيط بالكافرين﴾.

(٢) قريش ١/١٠٦.

(٣) البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٢٤، والكتاب ٣٧٨، ومعاني القرآن للمسعودي ٥٢/٢ وشرح أبيات سيويه ٤٥٨، وشرح المفصل ٥٤/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨١٥/٢ وشرح الرضي ١٩٤/١، والسند مئة (هوز) ٣٦٦/٤، وشرح ابن عقيل ٥٧٨/١، وخزانة الأدب ١٢٢/٣ - ١٢٣.

العوراء: الكلمة القبيحة، أدخله استبقاه مودته.

الشاهد في قوله: (أدخله) حيث وقع مفعولاً لأجله مع أنه مضاف إلى الضمير.

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه ٣٥٤/١ - ٣٥٥، والكتاب ٣٦٩/١، وشرح أبيات سيويه ٤٧٨، وشرح المفصل ٥٤/٢ وشرح الرضي ١٩٣/١، والبحر هبط ٢٣٣/١.

وهو في صفة لثور وحشي، والعقر من الرمل الذي لا نبات فيه، والجمهور المتراكب المجتمع، والجمهور المسرور، ويروى وتهول بدل تهور، والقبور بدل الجبور. والشاهد فيه (مخففة وزْعَل والهول) حيث حسنت كلها مفعولاً لأجله.

قل صاحب المفصل في ٦٠ (ويكون معرفة وبكرة) وقد جمعها المعجّاج في قوله المذكور.

(٥) ينظر شرح المصنف ٣٩.

الثاني قوله: (لفاعل الفعل المعول)^(١) أن يكون المصدر فعلاً لفاعل الفعل الأول الذي علل، فخرج من هذا مالا تعليل فيه، كالفعل المطلق وأتيته ركضاً وما كان فاعل المصدر غير فاعل الفعل نحو: (جشت لأكرامك لي) قل:

[٢١٥] واني لتعروني لذكراك هزة

كما انخص العصفور بلبله القطر^(٢)

وهذا مختلف فيه، فمنهم من اشترط أن يكون فاعلها واحداً، كابن الحاجب^(٣)، وإلا وجبت اللام، ومنهم من لم يشترط، واحتج بقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾^(٤) وبقوله:

[٢١٦] أرى أم عمرو معها قد تحدر

بكاءً على عمرو وما كذا صبراً^(٥)

فإن الإراء من الله والخوف والطمع من فعلهم، والبكاء منها وتحدر

(١) قل الرصي في ١٩٢/٨ يعني أن تقدير اللام شرط انتصف معول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي صحر الغيلي في شرح أشعر اهدلين ٩٥٧/٢، وبطرس الإنصاف ٢٥٣/١. وشرح المفصل ٢٧/٢، وأمل بن الحاجب ١٤٦/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨١٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، وشرح شعور النعب ٢٥٣، وجمع المهر مع ١٣٦/٣، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣ - ٢٥٥. والشاهد فيه قوله: (لذكراك) فإن اللام فيه تنمیل.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٩.

(٤) الرعد ١٢/١٣ وتتلوها: ﴿هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً﴾ ونسبه السحاب الثقل.

(٥) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ٦٩، وبطرس شرح ابن عقيل ١٥٧/٢، وخزانة الأدب ٢١٧/٩.

والشاهد فيه قوله: (بكاءً) حيث جاءت مفعولاً لأجده مثل الآية (خوفاً وطمعاً).

الدموع من الله، وأجاب المذنبون بأن انتصاب الآية والبيت على الحال، أو على تقدير مضاف، أي إرادة خوفكم وطمعكم ويكون الخوف بمعنى الإخافة.

الثالث قوله: (وأن يكون مقارناً له في الوجود) ^(١) فإنه لم يقارنه وجبت اللام نحو: (أسلمت لدخول الجنة، وجئتك اليوم لإكرامك لي أمس)، وأجلزه بعضهم، وزعم أنه رأي المتقدمين، واحتج بنحو: (ضربتته تأديباً)، فإن التأديب غير مقارن للضرب، فإن قيل تقدير الإرادة مقارنة، قلنا وكذلك هنا، وأجيب بأن التأديب متصل بالضرب فهو كالمقارن، وإنما جاز حذف اللام مع اجتماع هذه الشروط لمشابهة المصدر، فإن المصدر فعل لفاعل الفعل، ومقارن له في الوجود، فلما شابهه تعدى إليه من غير واسطة اللام كتعديته إلى المصدر، لقوة الدلالة، والمراد بحذف اللام مع الشرط حذف جواز لا وجوب.

(١) فإذا اختلف الزمان وجبت اللام (وإن تشرك في الزمان بك يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتكم طمعا وقعدت عن الحرب جئته أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو: جئتكم خوفاً من فرارك أو بالعكس ونحو: جئتكم إصلاحاً لحالك وشهدت الحرب إيقاعاً للهدنة بين العريقين...) فليس ها هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد... ينظر شرح الرضي ١٩٣٧.

المفعول معه

قوله: (المفعول معه)^(١) هذا خامس الحقيقية، وهو آخرها، واختلف فيه، هل هو قياس أو سماع، فقال بعضهم: إنه سماع لضعف العمل، وقال الأخفش^(٢) والفرسي^(٣) قياس بكل حل، وفصل بعضهم فقال: إن كان لا يصح فيه العطف فهو سماع نحو: (استوى الماء والخشبة) ولا يقل: (جلس زيد والسارية)، ولا (ضحك زيد وطلوع الشمس) إذ لا يسند الجلوس إلى السارية ولا الضحك إلى طلوع الشمس، وإن صح العطف فهو قياس وحقيقته:

قوله: (المذكور بعد الواو) جنس لمحد وخرج ما كان بعد الفاء وثم وغيرها.

قوله: (لمصاحبة معمول فعل) خرج ما يصاحب معمول الابتداء نحو: (زيد وعمرو وأخوأك)، وما لا مصاحبة فيه كالعطف نحو: (جاء زيد وعمرو)، ولأن من شرطه مصاحبة المفعول معه أن لا ينفك مجيئه عنه بحال، بخلاف

(١) للمعصّل ينظر: الكتب ٢٩٧/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٩٤/١ وما بعدها وشرح التسهيل السفر الأول ٨٧٧/٢ وما بعدها وشرح المعصّل ٤٨٢/٢، وغيرها... والمجم ٣٣٥/٣ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٩٧/١ وشرح المعصّل ٤٩٣.

(٣) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٣/١.

العطف فإنه يحتمل مجيئه معه وقبله وبعده، وخرج ما أفاد المصاحبة بغير الواو، إما بكلمة أخرى أو قرينة نحو: (جاءني زيد وعمرو معاً) فإن المصاحبة ما هنا حصلت من قوله معاً، لا من الواو، ويعني بالفعل المصاحب الفاعل والمفعول مطلقاً، وبعضهم شرط أن يكون المفعول الذي يصاحبه المفعول معه فاعلاً، نحو: (سرت وزيداً) لاتفاقهم في نحو: (ضربت زيداً وعمراً) إنه ليس مفعولاً معه وهو منقوض بنحو (حسبك وزيداً درهم) قالت:

[٢٧٧] _____ فحسبك والضحك سيفٌ مهند^(١)

فإن الكاف مفعول لـ (حسبك) بمعنى يكفيك وأما (ضربت زيداً وعمراً) فإن أصل الواو للعطف وإنما يُعَدُّ إلى النصب على المعنى للنصب على المصاحبة، وفي (ضربت زيداً وعمراً) لا يمكن ذلك غالباً.

قوله: (لفظاً أو معنى) تقسيم للعامل بعد تمام الحد فاللفظ مثل (جئت وزيداً) [ظ ٥١] والمعنى مثل قولك (ميت وزيداً) و(ما شأنك وعمراً)^(٢) و(ما أنت وقصعة من ثريد)^(٣) والضمير في قوله: (معه وله وفيه وبه) يعود إلى الألف واللام لأنها بمعنى الذي، واختلف في عمله، فقل

(١) حجر بيت من الطويل وهو لجرير في ديوانه ١١٠، وصدره:
إذا كانت الهجاء واشفت العصا

وهو بلا نسبة في صمط اللالي ٨٩٩، وشرح شرح الإيضاح ٢٧٤، وينظر شرح المفصل ٥١/٢، والمعنى ٧٣٦، وشرح شواهد المعنى للسيوطي ٩٠١/٢، واللسان ملكة (حسب) ٨٦٥/٢، والشاهد فيه قوله: (والضحك) حيث يجوز فيه نصب على أنه مفعول معه، والجذر على أنه معطوف، والرفع على أنه محذوف نظير والتقدير: والضحك موجود...

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرصعي ١٥٥/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ١٥/٢.

الأخفش وقوم من الكوفيين: هو معرب إعراب الظرف المحذوف وهو (مع)^(١) لأن أصله: استوى الماء مع الخشبة فحذف (مع) ونقل إعرابها إلى ما بعدها وقل الزجاج:^(٢) فعل مقرر بعد الواو، وتقديره وصاحب الخشبة، والذي عليه الجمهور^(٣) أنه قبل الواو أو بوأستطها، ثم اختلفوا، فقل سيويه:^(٤) لا يعمل إلا الفعل لفظاً أو تقديرًا، وقل الفارسي وجماعة:^(٥) أنه يجوز عمل ما قبل الواو أو بوأستطها بفعل أو شبهه أو معناه، كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والجار والمجرور والظرف، واسم الإشارة، كالحل، ولا يقدر أن شيئاً مع وجود أي هذه، ومن عمل اسم الإشارة قوله:

[٢٧] هذا رائي مطوياً وسربلاً^(٦)

ولا يصح تقديم المفعول معه على صاحبه، لا يقل: الخشبة استوى الماء،

(١) ينظر رأي الأحفش ومن معه من الكوفيين في شرح المفصل ٤٩٢، وشرح الرضي ١٩٥/١.
(٢) ينظر رأي الزجاج في شرح الرضي ١٩٥/١، وشرح المفصل ٤٩١، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٨٠/٢.

(٣) جمهور البصريين كما أشار الشريف الجرجاني في حاشية الرضي ١٩٥/١.
(٤) ينظر الكتاب ٢٩٧/١، ٢٩٨.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨٧٨/٢ وما بعده.

(٦) عجز بيت من البسيط وصنعه:

لا تحببناك أنوابي فقد جُوعتُ

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٨٧٨/٢ والمقاصد النحوية ٨٦٢، وشرح الأشموني ٢٢٤/١، والأشبه وانظائر ٧٦٧، وجمع غوامع ٣٣٨/٣، ويروي مطرباً بفتح مطوياً.
والشاهد فيه قوله: (وسر بلا) مفعولاً معه وهما مطوياً وأجلز أبو علي الفارسي أن يكون عمله اسم الإشارة هذا.

وأجاز ابن جني^(١) والإمام يحيى بن حمزة^(٢) تقدمه على صاحبه نحو:
[٢١٩] جمعت وفحشاً غيبة ونجاسة

ثلاث خصال لست عنها بمرعوي^(٣)

قوله: (فإن كان الفعل لفظياً، وجاز العطف، فالوجهان) وحاصلة
أن العامل إن كان لفظياً، فإن كان المعطوف عليه مرفوعاً، فإن صح
العطف نحو (جاء زيد وعمرو) و(جئت أنا وزيد) [مثل زيداً، وإن لم يجرأ]^(٤)
فالوجهان العطف على اللفظ، والنصب على المعية، والأجود الرفع لقوة
عامله، وعبد القاهر أوجب العطف^(٥)، وإن تعذر العطف، إما لعدم
شرط المعطوف نحو (جئت وزيداً) أو لتغير المعنى نحو استوى الماء والخشب
وجب النصب^(٦)، وإن كان منصوباً أو مجروراً، فإن صح العطف تحتم عند

(١) ينظر لمختصر ٣٨٧/٢، وقد ذكرني ابن السكيت في شرح التسهيل السفر الأول ٨٨٧/٢.

(٢) ينظر الأزهري الصلابة في شرح المقدمة الكفية ٣٨١ - ٣٨٢، ويعد أن أورد رأي ابن حي قال:
(وهذا وإن كان له وجه في القياس من جهة قوة الفعل وتصرفه في معموله، لكنه مخالف لما
عليه أكثر السعة وما أراه بعيداً عن الصواب لأن المذخور هو تقدمه على الفعل نفسه من
جهة مشابهة الوار العاطفة، فلما تقدمه على مصحوبه، فلا يذخور هناك فلهذا كان جائزاً ولا
حاجة إلى تأويل ما ورد من الشواهد من عبء ضرورة).

(٣) البهت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في شرح شواهد المعنى ٦٩٧/٢، والمختصر ٣٨٣/٣،
وأما القالي ٦٧٨، وأما ابن الشجري ١٧٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٨٧/٢، ومع
المواضع ٢٤٠/٣. ويرى في أمالي القالي.

خصلاً ثلاثاً لست عنها بمرعوي

والشاهد فيه قوله: (جمعت وفحشاً غيبة ونجاسة) حيث ذهب ابن جني إلى أن الوار في
وفحشاً هي واو المعية وأن الشاعر قدم المفعول معه على المفعول لمصاحبة المصاحب.
والجمهور خلاف ذلك أي أن الوار للعطف وقدم الشاعر وأخر.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكلمة المحقة.

(٥) ينظر رأي عبد القاهر في المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦١/١، وشرح الرضي ١٩٥/١.

(٦) قل الرضي في ١٩٧/١: (جمهور السعة على أن النصب يختلجاً علينا لأنه واجب، وذلك مبني =

المصنف^(١) وجماعة نحو (رأيتك وزيداً) و(مررت بزيد وعمر) وأجاز بعضهم المعية فيها وسيبويه^(٢) وجماعة أجازوها في الجرور فقط دون المنصوب، لأن غرض المعية غير ثابت في عطف المنصوب.

قوله: (وإلا تعين النصب)^(٣) يعني حيث لا يصح العطف وذلك حيث يتغير شرط العطف نحو (جئت وزيداً) أو يختل المعنى نحو: (استوى الماء والخشب) و﴿اجتمعوا منكم وشركاءكم﴾^(٤).

قوله: (وإن كان معنى، وجاز العطف تعين) يعني وإن كان العامل معنوياً وجاز العطف تعين العطف لضعف العامل نحو: (ما لزيد وعمر)، وأجاز سيبويه^(٥) النصب واحتج بما روي عن العرب:

على أن العطف على الضمير للمفرد المتصل بلا تأكيد بالفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيجوز لا يمتنع.

(١) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١٩٧.

(٢) ينظر الكتاب ٣٠٤/١ وما بعدها.

(٣) قال الرضي في ١٩٧، ١٩٧/١: (وقال المصنف: العطف واجب فيه إذ هو الأصل، فلا يصر إلى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لأن النص على مصلحة هو الداعي إلى النصب والأول أن يقال: إن قصد النصب على المصلحة وجب النصب وإلا فلا) وينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٨٤/٢ وما بعدها.

(٤) يونس ٧٧/١ ولقمانه ﴿واجتمعوا أمركم وشركدكم ثم لا يكن أمركم عليكم خعة ثم اقضوا إلي ولا تنظرون﴾ في (شركدكم) قراءة تال الرفع والنصب.

قراءة العلة النصبية وقراءة الحسن وابن أبي إسحاق ويعقوب بالرفع، قال النحاس: في نصب الشركاء ثلاثة أوجه رأي الكسائي وانفراء بإضممار فعل أي وادهموا شركاءكم أو معطوف على المسمى وهو قول محمد بن يزيد خبره أو ادعى مع (شركاءكم) على تناسركم كما يقال: التقى الله والخشب وهو قول أبي إسحاق الزجاج (ينظر تفسير القرطبي ٣٣٠١/٤ - ٣٣٠٢، وفتح القدير للشوكاني ٤٦٢/٢، والبحر المحيط ١٧٨/٥).

(٥) ينظر الكتاب ٢٩٩/١ وما بعدها.

[٢٣٠] وما أنا والسير في متلف

يسبح بالذكر الضابط^(١)

فإنه جاز النصب مع غير جار ومجرور فبالأولى معهما.

قوله: (وإلا تعين النصب)^(٢) يعني حيث لا يصح العطف إما لتغير شرطه نحو (مالك وزيداً، وما شئت وعمرأ)^(٣) لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار^(٤)، ومن أجاز العطف بغير إعادة الجار، أجاز المعية، أولتغير المعنى نحو (لا تنه عن القبيح وإتيانه) ومثل بمثاليين في معنى العطف، الفعل مع الاستفهام: أحدهما: في الجار والمجرور والآخر في المصدر.

قوله: (لأن المعنى ما تصنع؟) هذا تفسير العامل المعنوي لأنه عند

(١) البيت من المتطلب وهو لأسفة بن حبيب أصلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣، وينظر الكتاب ٣٠٣/١، وشرح أبيات سيبويه ١٢٨٨، ومفصل ٥٩، وشرحه لابن يعيش ١٥٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٩٥/٢، ورحف المباني ١٨٨، ويروى فيه مدح بدل متلف، ومع الهوامع ٢٤٢/٣.

والشاهد فيه قوله: (وما أنا والسير) واسير منصوب بفعل محذوف على ما قاله سيبويه ٣٠٣/١، وإن كان ابن الحاجب ينكر إعرابه بفعل محذوف بل يجعله من المفعول معه.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١٩٧/١.

(٣) قل ابن يعيش في شرحه ٥٠/٢ (فهو نصب أيضاً وإنما نصبوا هاءه لأنه شريك الكاف في المعنى، ولا يصح عطفه عليها لأن الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض، ولم يجر رفعه بالعطف على الشان لأن لم يرد أن يجمع بينهما وإنما المراد ما شئت وشان عمرو).... وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨٨٩/٢.

(٤) ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على ضمير المجرور بلا إعادة الجار ينظر الإيضاح ٤٢٣/٢.

سبويه^(١) أنه فعل مقدر، ولا يقدر إلا مع المصدر، والجار والمجرور، إذا دخل عليهما الاستفهام ولا عمل لهما، وعند الفارسي^(٢) أنهما العاملان من غير تقدير وقد يقدر الفعل مع الاستفهام وحده، نحو (ما أنت وقصة من تريد) و(كيف أنت وقصة من تريد) والمقدر (كان) أو (يكون) التمتان^(٣)، لأنهما يقدران هاتين كثيرًا، والنصب قليل، والعطف أجود وزعم ابن عصفور^(٤) أنه يتعين النصب حيث يريد معنى المعية لأنه يفوت بالعطف، فحصل من هذا [و٥٢] أن العطف ينقسم إلى واجب العطف ومختاره، وواجب المعية ومختارها، ومستوى الأمرين، فواجب العطف حيث لا يكون ثم فعل ولا معنى، نحو (زيد وعمر وانحواك) و(وكل رجل وضيعته) ومختاره في المنصوب الذي لا يتغير فيه المعنى نحو (أيت زيدا وعمرا) وفي المهرور الذي لا يتعذر العطف ولا يتغير المعنى، نحو (مررت بزيد وعمرو) وفي الاستفهام الذي لا مصدر له نحو (ما أنت وقصة من تريد) وواجب المعية حيث يتعذر العطف نحو (جئت وزيدا) و(مررت بك وزيدا) وحيث يتغير المعنى نحو (استوى الماء والخشبة) و(جاء

(١) ينظر على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به ثم يقض ما أرادوا (من المعنى حين حلوا الكلام على (ما) و (كيف))

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٢/٨.

(٣) ينظر شرح المفصل ٥١/٢، وشرح التسهيل لمر الأول ٨٩٥/٢، وشرح الرضي ١٩٧/١. قل سبويه فيما نقله الرضي عنه قل سبويه: إذا نصبت ما بعد الواو هاتين مع قلتبه وضعفه وذلك لكثرة وقوعهما هاتين والشئ إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذف تخفيفاً وصار كأنه منطوق به) ١٩٧/١ الرضي.

(٤) ينظر مع الفواعل ٣٣٥/٣.

البرد والطيالة»^(١) وحيث الإيهام نحو (لأنه عن القبيح وإتيانه)، ومختار المعية حيث يكون أكل على المعنى مع إمكان العطف نحو: (لا تنفد بالسّمك وتشرب اللبن) و(لا يعجبك الأكل والشبع) وحيث يكون عامل العطف غير صالح، والمعية ممكنة نحو: ﴿اجنّبوا أنفسكم وشركاءكم﴾^(٢) ومستوي الأمرين، فحيث يمكنان معاً ولا مرجع لأحدهما نحو (جئت أنا وزيدٌ وزيداً) و(جاء زيدٌ وعمرو وعمراً) قل الوالد والأقرب أن العطف أرجح لأن عامله أسهل.



(١) ينظر شرح المفصل ٤٧٣.

(٢) يونس ٧٧/١٠ وتمامها: ﴿..... يا قوم إن كان كبر عليكم قلبي وتذكيري بأيت الله فعلى الله توكلت فاجمعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمّة ثم اقضوا إلي ولا تنظرون﴾.

الحال

قوله: (الحال) هذا أول المفعولات مشبهة^(١) على كلام النحاة خلافاً للزجاجي ولحم الدين^(٢)، فإنهما جعلاه من الحقيقية. وانتصابه لشبهه بالظرف لأنه فضلة تقدر بـ(في) وقد لفارسي^(٣) لشبهه بالمفعول به.

قوله: (ما يبين هيئة الفاعل) ما جسس للحد لأن الحال يكون اسماً وفعلًا. قوله: (يبين هيئة الفاعل والمفعول) خرجت الصفة، والتميز، لأنهما يبينان الذات من غير نظر إلى فاعل أو مفعول، وخرج نحو (رجع القهقري) فإنه وإن بين هيئة، فهي هيئة الفعل لا الفاعل، والمراد بالهيئة ما ينتقل، كالركوب والوقوف وهو بخلاف الصفة، فإنها ثابتة لا تنتقل، مثل ما يبين هيئة الفاعل، (جاء زيد راكباً)، ومثل المفعول: (شربت السويق ملتوتاً)، وهيتهما على السبل^(٤) (ضربت زيداً قائماً) وعلى الجمع بلفظ واحد (ضربت زيداً قائمين) قل:

[٢٣١] متى ما تلقى فريدين ترجف

روانف إليتيك وتُستظلا^(٥)

(١) ينظر شرح المفصل ٥٥/٢. قل ابن يعيش وقد ثبت أنها ليست مفعولة فهي تشبه المفعول من حيث أنها نهيء بعد تمام الكلام.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٩٧١ - ١٩٩.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ٢٧٣٨ وفي الكافية المحققة (أو) بـ(و).

(٤) ينظر شرح المفصل ٥٥/٢.

(٥) البيت من الوافر وهو لعنترة العبسي في دير به ٣٣٤. وينظر المفصل ٦١. وشرحه لايس.

وبلفظتين (لقيته مصعباً متحدراً) والأولى أن تجعل الحال الأولى للشيء
تليها ثلثا يؤدي إلى فصلين، وقد يجيء مفصلاً إذا دلت قرينة كقول
امرئ القيس:

[٢٣٢] أخرجتُ بها أمشي نجر وراء نأ^(١)

فـ(أمشي) حل من التاء و(نجر) من بهاء

قوله: (لفظاً أو معنى) [ضربت زيداً قائماً]^(٢) تقسيم للفاعل والمفعول،
فاللفظ ما تقدم والمعنى في الفاعل نحو (زيد في الدار قائماً)^(٣) لأن التقدير
استقر، وفي الدار قائم مقامه^(٤)، وفي المفعول «فذاً يظلي شيخاً»^(٥) و(هذه

يعيش ١١٧/٤، وأما ابن الحاجب ٢٥٧/١، وشرح شافعية ابن الحاجب ٣٠١/٣، وجمع
الموامع ٣٤١/٤، وخزانة الألب ٢٩٧/٤، ٥٠٧/٧ - ٥١٤/٤،
ويروى روافد بند روافد.

والشاهد فيه قوله (نجر) حيث جله جلاً من المفعول والمفعول في تلقي كما ذهب إلى
ذلك الشارح.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

على أثرها فهل مرط مرجل

وهو لامري القيس في ديوانه ١٤، ويظهر شرح شافعية ابن الحاجب ٣٣٨/٢، ووصف المباني
٣٩٦، والمغنى ٧٣٤، وشرح شواهد المغني ٦٥٢/٢، واللسان مائة (نير) ٤٥٩٢/١، وأوضح
المسالك ١٣٧/٢، وجمع الموامع ٢٤٤/١.

ويروى في اللسان نير بند ديل ومرجل بند مرجل.

والشاهد فيه قوله (أمشي نجر) حيث وقعت كسر مهملة في محل نصب حل فأمشي حل من
التاء ونجر حل من الهاء، في بها وقد عديت الجملة صاحبها.....

(٢) ما بين الحاضرتين زيادة من الكافية المحقة.

(٣) وقد رد الرضي على المصنف وقل في ٢٠٦/١، ولعل المصنف في مثل الحال عن الفاعل
المعنوي زيد في الدار قائم وفيه نظر لأن قائماً حل من الضمير في الظرف وهو فاعل
لفظي، لأن الفاعل المستكن كالمفعول به.

(٤) هذه العبارة من شرح المصنف ٤٠ دون أن يستدل الشارح إنّه.

(٥) هود ٧٢/١ وتحتها «فقلت يا ويلتي أأبد وأنا عجزر وهذا يعني شيخاً إن هذا شيء عجيب».

هندٌ واقفةٌ) لأنه في معنى أشير.

قوله: (وعاملها الفعل) يعني الحذف سواء كان متعدياً أو لازماً متصرفاً أو غير متصرف.

قوله: (أو شبهه) وهو اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسم الفعل والمصدر، نحو (زيد ضارب قائماً)، (مضروب قائماً) و(حسن الوجه ضاحكاً) و(أفضل منك قائماً) أو (نزال زيداً راكباً) و(يعجبني ضربك قائماً).

قوله: (أو معناه) وهي ثلاثة أشياء: الأولى: الجار والمجرور والغرف، نحو (زيد في الدار وعندك قائماً)، الثاني: الإشارة وحرف التنبيه^(١) نحو: ﴿هذا يغلي شيخاً﴾ و(هذا زيد قائماً) وفيه خلاف: الجمهور إنهما العاملان جميعاً لما فيهما من معنى الفعل وذهب السهيلي^(٢) أن العامل الفعل، كأنك قلت: انظر إليه شيخاً قائماً لأن الإشارة اسم جامد والتنبيه حرف لا يعمل بمعناه إذا لزم [ظ ٥٢] في سائر الحروف أن يعمل بمعانيها، ومنهم من قل: العامل الإشارة دون التنبيه لوروده قل تعالى: ﴿فتبكت

قل الرضي: أما المفعول المعنوي فهو شيخاً في قوله تعالى. (هذا يغلي شيخاً) فهو يغلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعولاً للدلول هذا يعني شيخاً أو أشير إليه شيخاً ٢٠٠/٨ وشيخاً حل والعامل فيه التنبيه أو الإشارة أو معنى الإشارة.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٠٧/٨، وشرح المفصل ٥٧/٢ - ٥٨.

(٢) السهيلي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أصبح السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي كان علماً بالعربية واللغة والقراءات جمعاً بين الرواية والقرابة توفي سنة ٥٨١ هـ من مصنفاته - شرح الجمل للرجزي والتعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، والأسماء المسماة بلعلي السهيلي، تنظر ترجمته في البنية ٢٨٧/٢.

بَيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ^(١) ومنهم من عكس واحتج بقوله:

[٢٢٣] ها بينا ذا صريح النصح فلصغ له

وطيم فطاعة مهدي نصحه رشداً^(٢)

الثالث: (كان) و(ليت) و(لعل)، أم كان فلوروده قل:

[٢٢٤] كأنه خرجاً من جنب صفحت

سفود شرب نسوه عند مفتلا^(٣)

وقوله:

[٢٢٥] كلن قلوب الطير رطباً وباباً

لدى وكمرها العناب والحشف البلي^(٤)

(١) السمل ٥٢/٢٧، ومثلها: «فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا إن في ذلك لآية لقوم يعلمون».

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٤/٨، ومفني اللبيب ٧٣ - ٨٦٥، وشرح شواهد المفني ٩٠٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (ها بينا) حيث جاءت لخل بعد علمها وهو هنا حرف التثنية (ها).

(٣) البيت من البسيط، وهو للناطقة في ديوانه ١٩، وينظر الخصائص ٢٧٥/٢، وأما في ابن الشجري ١٥٧/٨، وشرح الرضي ٢٠١/٨، ووصف اباني ٢٨٦ - ٣٦٣، واللسان مائة (فساد) ٣٣٢/٥، وخزاة الألف ١٨٥/٣ - ١٨٧، والسعود الجديدة التي يشوى بها اللحم وفلات اللحم واقتلده إذا شويته. شرب جمع شرب كصحب وصاحب.

والشاهد فيه قوله: (كانه خرجاً) حيث صحت كل في لخل لوجود معنى المشابهة وهي انقطة بحال الخروج لا التشبيه وخرجاً حل من الفاعل المعنوي لكان وهو الهاء.

(٤) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٨، وينظر المصنف ١١٧/٢، ومفني اللبيب ٢٨٨، وشرح شواهد المفني ٣٤٢/٨، ٥٩٥/٢ - ٨١٩، ولسان العرب مائة (ألف) ٤٢٦/١، وأوضح المسالك ٣٢٩/٢.

والشاهد فيه قوله: (رطباً وباباً) حيث وقع حالين، و لعل فيهما وصاحبهما كان وهو حرف مشبه بالفعل يتضمن معنى الفعل درد حروره، ولا يجوز تقديم لخل على صاحبها في هذه الحال.

فإن رطباً ويابساً حالان وعملهما كان، والصلح قلب ولم يؤنث
الحالين، لأن مراده كل قلب، وأما (ليت) و(لعل) فلأنهما بمعنى كان في
تغيير الجملة، ومنهم من قصرة على كان وزاد بعضهم لولا لأنها في
معنى امتنع، وأما نحو: (إما صديقاً فانت صديق)، والاستفهام المراد به
التعظيم نحو:

[٢٣٦] _____ يا جرتا ما أنت جليلة^(١)

الجنس المراد به الكمل نحو: (أنت الرجل علماً)، والمشبهة به نحو: (هو
زهير شعراً)^(٢) قل:

[٢٣٧] أفاني الليث مرهوباً حمداً^(٣)

وقوله: (وشروطها أن تكون لكورة)، هذا منعب الجمهور^(٤) لثلاث

(١) حجر بيت من مجزوء الكمل، وصدره:
بأنت لنحزنك عمارة

وهو للأعشى في ديوانه ٢٠٣، ينظر شرح شرح هذا الإيضاح ١٩٣، وشرح التسهيل السفر
الثاني ٣٧١، ووصف المباني ٥١٣، وشرح شذور اللهب ١٧٩، وشرح ابن عقيل ٦٧٨،
واللسان مائة (بشر) ٢٨٧١، وخرانة الأدب ٣٠٨٣ - ٣١٠ وصدره:
والشاهد قوله فيه: (جلوة) حيث وقعت حملاً وهو رأي جمهور من العلماء وبعضهم
يجعلها تمهيداً.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٧١ - ٣٧

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وعيني زاجر دون الخراسي

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٧١، وشرح عمدة الحفاظ ٤٣٥،
والشاهد فيه قوله: (مرهوباً) حيث جعلت فعل مأخوذة عن عملها وجوباً لأن هذا العمل
حرف تأكيد يتضمن معنى الفعل دون حروفه وهو إني.
(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٦٣٠/١ قل ابن مالك في أميته:
والحل إن عرف لفظاً فاعتقد تكبيره معنى كوحبك اجتهد

يلتبس بالصفة في النصب لصاحب الحل نحو (ضربت زيداً الراكب)^(١) ولأنها في معنى صفة للفعل، وهو نكرة، لأنها حكم، والأحكام نكرات، ولأنها جواب لكيف، وجوابه لا يكون إلا نكرة^(٢)، وأجزاها الكوفيون^(٣) معرفة واحتجوا بنحو (لذوالرمة: ذا الرمة أشهر منه غيلاناً) ومما سيأتي من المتأول عند الجمهور.

قوله: (وصاحبها معرفة) يعني صاحب الحل، والمما اشترط أن يكون معرفة لأن الحاجة إلى أحوال المعارف أهم من النكرات، ولأنه محكوم عليه، ولأن لا يلتبس بالصفة في حالة النصب عن من لم يوجب تقدير الحل.

قوله: (غالباً) راجع إلى قوله: (وصاحبها) لا إلى تنكير الحل فإنه واجب بكل حل لا غالب عند الجمهور، وقد يأتي الصاحب نكرة فيجب تقديم الحل عليه، وقد قيل: إنه راجع إلى الحل، واحترز بقوله (غالباً) عن نحو (أرسلها العراك) قوله:

[٢٢٨] أرسلها العراك ولم يندعها

ولم يشفن على نفس النخال^(٤)

(١) ينظر شرح المصنف والعبارة متقولة منه دون أن يعزوها الشرح ٤٠.

(٢) ينظر شرح الفصل ٦٢/٢، وشرح الرضي ٢٠٧/١.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٦٣٦/١.

(٤) البيت من الوافر، وهو للبيد بن ربيعة في دهراسة ٨٦ والكتف ٣٧٢/٨، وشرح أبيات سيبويه ٢٠/١، والمقتضب ٢٧/٣ والأصول ١٦٤/٨، والإنصاف ٨٢٢/٢، وشرح الفصل ٦٢/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩/١، وشرح المصنف ٤٠، وشرح الرضي ٢٠٢/٨، وشرح ابن عقيل ٦٤٢/٨، والمخزاة ١٩٢/٣.

والنفس: هو عدم تميم الشرب الدحل. أن يدخل بغيراً بين اثنين ليعلوه شربه بعد أن شرب، والمراد: الإزدحام.

يصف الحمار والأتن والدخل في الورد أن يشرب البعير ثم يرد من العطش إلى الحوض، ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب ما عساه لم يكن شرب، ويقال (شرب دخل) ويقال نقص البعير إذا لم يتم شربه بمعنى نقص الدخل عدم تمام الشرب أي أوردتها مرة واحدة ولم يخف على أن لا يتم شرب بعضها للماء بللزامه^(١).

قوله: (ولحوه متأول) يعني ما ورد من الحل معرفة (كأرسلها العراك)، (وادخلوا الأول فالأول)، (ومررت بهم الجماء الغفير) و(مررت به وحده) و(جاؤوا قضهم بقضيضهم) ولحوذلك، فإنه متأول بالنكرة، وأما (أرسلها العراك) فاختلف في تأويله، فمنهم من أخرجه عن الحالية، فقليل: إنه صفة لمصدر محذوف تقديره: الإرسال العراك وقيل: مفعول ثاني لأرسلها، ويروى: فأوردتها العراك ولم يندعه، لأنه في معنى أرسلها، ومنهم من لم يخرجها عن الحالية، فقل الفارسي: إن العراك^(٢) مصدر وعامله الحل وتقديره تعترك العراك، وقل سيبويه: إنه معرفة واقع موقع النكرة والعراك واقع موقع معركة، وكذلك الأول فالأول، والجماء الغفير^(٣).

والشاهد فيه قوله: (العراك) حيث وقع حلاً مع كونه معرفة وإنما ساغ لأنه مؤول بنكرة أي أرسلها معركة.

(١) هذه العبارة منقولة عن الرضي دون أن يسبق الشرح له (ينظر ٢٠٢/١).

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢٧٧/١، وشرح المصنف ٤٠، وشرح الرضي ٢٠٢/١.

(٣) ينظر رأي سيبويه في الكتف ٢٧٢/١، وقل سيبويه في الصفحة نفسها بعد بيت لبيد: (كأنه قل اعتراك)، وشرح الرضي ٢٠٧/١.

(٤) قل ابن عيش في شرحه ٦٣٢/٢ وأما قولهم: مررت بهم الجماء الغفير فهما من الأسماء التي تحي بها عجم المصدر فليجاء اسم والغفير نعت له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجم الكثير.... كأنك قلت: مررت بهم جميعين عشرين....).

اللام زائلة^(١)، وهو واقع موقع أولاً فاولاً و(جماء وغفيراً) وأما [و٥٣] وحده، و(نسيج^(٢) وحده) و(جحيش^(٣) وحده) وفي التعجب نحو: (رجيل وحده) واختلف في نصبه ف قيل على الظرفية، ونظيره في الظرفية عكسه، وهو جاء زيد مع غيره، وقيل مصدر واقع موقع انفراد، وقيل حل واقع موقع منفرداً، وأما (قضهم بقضيتهم)^(٤) فمعنى قاضهم ومقضوئهم إضافة لفظية، (وطلبته جهنك وطاقتك) و(رجع عوده على بدله)^(٥) فواقعه موقع مجتهداً، ومطيقاً وعائداً، وقيل: هي مصدر، والحل علمها أي يجتهد ويطيق ويعود.

وقوله: (لأن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) مذهب المصنف^(٦) وجماعة تقديم الحل إذا كان صاحبها نكرة لئلا يلتبس بالصفة في حالة النصب، وحل مالا يلتبس على ما ينهس طرداً للباب، وغيره جعل تقديمه اختياراً لا وجوباً وأورد سيبويه في التكميم^(٧) قوله:

(١) وزيدة الألف واللام في الحملة والغدير رأي بولس كما ذكره ابن عيش في شرحه ١٢٧٢، وينظر شرح الرضي ٢٠٣/١.

(٢) ونسيج وحده: أي انفراده وهو في الأصل ثوب لا ينسج على منواله مثله، فاستعير للشخص المنقطع النظر.

(٣) جحيش وحده الجحيش ولد الخمر، ويقال للرجل إذا استبد برأيه (جحيش وحده) و(غير وحده ورجيل وحده) في المعجب برأيه (ينظر اللسان ملحة (جحيش) ٥٤٩/١، وشرح الرضي ٢٠٣/١).

(٤) قضهم بقضيتهم: أي حازوا بأجمعهم قل سيبويه: كان يقول انقص آخرهم على أولهم، وهو من المصادر الموضوعة موضع الأحوال.... ينظر للسان ملحة (قضي) ٣٦٦/٥.

(٥) ينظر مع الهوامع ١٩/٤.

(٦) قل المصنف في شرحه ٤٠: (لأنها لو أنت مزخرة لالتبست بالصفة فقدمت لتميز).

(٧) ينظر الكتاب ١٢٤/٢.

[٢٢٩] لينة موحشاً طلل

يلسوح كأنه خلل^(١)

موحشاً حل من طلل، واعتزضه انرد^(٢)، وجعل الحل من الضمير المستتر في لـ (مئة) واختلف أصحاب سيبويه في كلامه، فقلد الصفا^(٣) منهج سيبويه: أن ضمير النكرة إذا كان كذلك فلحل من الظاهر أولى من المضمرة، وقل ابن مالك^(٤) مثل ذلك: إلا أنه لم يجعل ضمير النكرة نكرة، بل قل: المعنى واحد لأن الضمير هو الظاهر، فجعله من الظاهر أولى، وقل ابن خروف^(٥): إن الظرف إذا كان خبراً وتقدم فلا ضمير فيه عند سيبويه^(٦) والفراء^(٧)، وقل بعضهم: إن الخبر في لينة التأخير. فلوجعلت من ضميره لكانت الحل قد تقدمت على صاحبها، وعاملها معنوي، وذلك لا يجوز، ويلزم على كلامهم أن يكون العامل في الحل غير

(١) البيت من مجروء الواهر وهو لكثير حزة في ديوانه ٥٠٦ والكشف ١٢٣٢، والخصائص ٤٩٢/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦٤، وشرح التسهيل لسر الثاني ٥٢٨، وشرح الرضي ٢٠٤/١، وأوضح المسالك ٣٠٠/٢، ومعني اللبيب ١٧٨، وشرح شروحه معني ٢٤٩١، والخرانة ٢١٧/٣، ويروى لينة بـ (ل) لينة... ومن رواه لعزه فهر لكثير ومن رواه لينة فقد سبه للبي الرمة.

والشاهد فيه قوله (موحشاً طلل) حيث نصب موحشاً على الحل وكذا أصله صفة لـ (طلل) فلما تقدمت الصفة على الموصوف أمرت حلاً.

(٢) ينظر المقتضب ٣٠٠/٤، وشرح الرضي ٢٠٤/١ وقد رد الرضي كذلك على سيبويه في الصفحة نفسها.

(٣) الصمد هو قاسم بن علي بن محمد بن سيمك الأصبهري البطلبوسي الشهير بالصمد توفى بعد ٦٣٠ هـ صفح شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً بقل إنه أحسن شروحه ويرد فيه على الشلوطين بأقبح رد. ينظر ترجمته في اللمعة ٢٥٦/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السر الثاني ٥٤/١.

(٥) ينظر جمع المومع ٢٢٢/٤.

(٦) ينظر لكتاب ١٢٢/٣ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٠٤/١ - ٢٠٦.

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ١٦٧/١، والجمع ٣٣٤.

العامل في صاحبه وابن مالك^(١) التزمه، ومنهم من ارتكب أن عامل المبتدأ وهو الابتداء عامل في الحل.

قوله: (ولا يقدم على العامل المعنوي)^(٢) العامل المعنوي الحروف المشبهة، وأسماء الإشارة والظرف والحرف، فهذه لا يجوز تقدم الحل عليها لضعفها لأنه قد صح ضعف العامل اللفظي إذا تقدم معموله عليه بدليل أنه يصح إدخال اللام المعديه تقول (لزيد ضربت)، ولا يصح مع تقديمه لقوته لا تقول: (ضربت لزيد) فبالأولى ما في معناه، ويفهم من عبارته^(٣) أنه يجوز تقديمه على العامل اللفظي، وأنت تقول: يجوز تقديمه إذا كان عامله فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل أو مفعول غير معرفين، ما لم يكن له المصدر، فإنه لا يجوز تقديمه، وما عدا ذلك فلا يجوز تقديمه.

وقوله: (بخلاف الظرف) يعني فإن الظرف يجوز تقديمه على عامله المعنوي نحو (كل يوم لك ثوب) و﴿صَلِّ تَوَكَّلْ تَوَكَّلْ تَوَكَّلْ﴾^(٤) ف(ثوب) و(هو) مبتدآن و(لك) و(في شأن) خبران وهما العاملان في (كل يوم) وإنما جاز تقديم الظرف على عامله المعنوي، لأنهم اتسعوا^(٥) في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها لكثرتها، وإنما ذكر تقديم الظرف هنا على عامله

(١) ينظر شرح السمعاني الثاني ٥٣٨ وما بعدها.

(٢) قل ابن الحاجب في شرحه ٤٠ ما نصه: (لأن العامل المعنوي ليس بقوى قوة اللفظي لهذا تأخر ضعفه لأنه وضع غير موضعه فقد يضعف العامل اللفظي بالتأخر فهذا أجدر بدليل جواز (لزيد ضربت) وامتناع ضربت لزيد)....

(٣) وهذه العبارة منقولة بتصرف وبالعنى من شرح المصنف ٤٠.

(٤) الرحمن ٢٩/٥٥ ونحوها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن ثَمَرِهَا إِذَا كَانَ ثَمَرُهَا﴾.

(٥) قل الرضي في شرحه ٢٠٥/١: وأما إذا دخل أيضاً ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جر ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز أن يقع موضعها لا يقع غيرها فيه.

المعنوي لأنه في حكم جواب سؤال مقدر، وهو أن يقل: أنتم شبهتهم الحل بالظرف في كونه فضلة مقدراً به (في) وقد جاز في الظرف تقديمه على عامله المعنوي فأجيزوه فيما شبه به وهو الحل، وجوابه أن الظروف اتسع فيها لكثرتها، وأيضاً فللشبه دون المشبه به، وقد أجاز بعض الكوفيين والآخرين^(١) تقديم الحل على عامله المعنوي إذا كان حرفاً [ظ ٥٣] أو ظرفاً بشرط تقدم المبتدأ نحو (زيد قائماً في الدار) لأن تقدمه على جزء واحد كلاً تقديم، لأنه بعد المبتدأ، والمبتدأ يطلب خبره فكانه قرينة التقديم واحتج بقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾^(٢) و﴿مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا﴾^(٣) في قراءة من نصب مطويات، وخالصة فصار كقولك (زيد في الدار قائماً) ست حُجور اثنتان محتعتان بلا خلاف وهما (قائماً زيد في الدار) و(قائماً في الدار زيد) وثلاث جائزات بلا خلاف وهي: (زيد في الدار قائماً) و(في الدار زيد قائماً) و(في الدار قائماً زيد) لأن عامل الحل الظرف وصاحب مستتر فيه وهما متقدمتان على الحل، وواحدة مختلف فيها وهي (زيد قائماً في الدار) وفصل ابن

(١) ينظر شرح الرضي ٢٠٦١.

(٢) الزمر ٦٧/٣٩ وتعليقه ﴿وما قدروا الله حق قدره ولا أرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾.

قرأ الجمهور مطويات بالرفع على أنها خبر المبتدأ والجملة حال ويمينه متعلق بمطويات. وقرأ عيسى والجحدري بنصب مطويات، فتكون حالاً أو منصوب بفعل مقدر. ينظر فتح القدير للشوكاني ٤٧٥/٤، والبحر المحيط ٤٣٢/٧.

(٣) الأنعام ١٣٩/١ وتعليقه ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة للذكور وما يحرم على الذؤانبا وإن يكن منه فمهم فيه شركاء سيجزئهم وصفهم إنه حكيم عليم﴾. فرائضة خالصة بالنصب على الحل من الضمير في متعلق الظرف الذي هو صلة له وخبر مبتدأ محذوف كقوله الذي في الدار قائماً زيد هذا قول البصريين ينظر إعراب القرآن للسجس ٩٩٢ - ١٠٠، والبحر المحيط ٣٣٤/٤، وفتح القدير ١٢٧/٢.

برهان^(١) وقل: إن كانت الحل ظرفاً أو حرفاً جاز تقديمها نحو (زيد عندك في الدار) ولا لم يجز.

قوله: (ولا على المجرور في الأصح)^(٢) هذا كلام في تقديم الحل على صاحبها، والأولى في تقديمها على عملها ومراده (ولا على المجرور في الأصح)، إذا كان صاحب الحل مجروراً بحرف نحو (مررت بهند راجبة) وبإضافة نحو: «واشبع ملة إبراهيم حنيفاً»^(٣). لم يصح تقدمه، لا يقل (مررت راجبة بهند) بخلاف، ما يكون غير مجرور، فإنه يجوز أن يقل (جاء راجباً زيد) وإنما لم يجز في المجرور، لأن الحل تابعة لصاحبها والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع، والمجرور لا يتقدم على الجار، فكذلك الحل لا يتقدم عليه، قوله: (في الأصح) إشارة إلى الخلاف، فإن ابن كيسان وابن برهان وجماعة من الكوفيين^(٤) أجازوه واحتجوا بقوله تعالى: «وما أرسلناك إلا كلمة لئن لم تأتني بشيء من الغيظ لم أكلمك»^(٥)، وبقوله: «وما أرسلناك إلا كلمة لئن لم تأتني بشيء من الغيظ لم أكلمك»^(٥).

(١) ينظر رأيه في شرح الرضوي ٢٠٥/١.

(٢) قال المصنف في شرحه ٤٠: وهو منعت أكثر البصريين ووجهه أنه إذا كان مجروراً فالحل في المعنى له، وحكمه مسحب على الحل في معنى، فكما لا يتقدم المجرور على الجار فكذلك على ما هو في حكمه فهذا معنى مناسب لامتنع تقديم حل المجرور، ولم يسمع عن العرب مخالفة في الحكم فلا يصار إلى سواء بمجرد لعمري (....).

(٣) النحل ١٢٣/١٦، وللمعجم: «ثم أوحى إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين».

(٤) ينظر رأي ابن كيسان وابن برهان وغيره في شرح الرضوي ٢٠٧/١، وشرح المفصل ٥٩٢، والجمع ٣٧٤.

قل الرضوي في ٢٠٧/١: (ولم يفرق بين حرف بحر والإضافة أن حرف البحر معد للفعل كالمحيرة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروله....).

(٥) سبأ ٢٨/٣٤ وللمعجم: «وما أرسلناك إلا كلمة لئن لم تأتني بشيء من الغيظ لم أكلمك».

[٢٣٠] إذا المرء أعتبه السيفه بشئاً

فمطلبها كهلأ عليه شديد^(١)

وقوله:

[٢٣١] لئن كان برد الماء حرن صلياً

إلى حييئه إنها الحيسب^(٢)

وقد تأوله المانعون، أما الآية فقليل: كافة صفة المصدر مخنوف تقديره (إرساله كافة) وقيل هي حل من الكف في أرسلنك^(٣)، والـ(ن) للمبالغة، وهو ضعيف، وأما (كهلاً) متأول على أنه حل من فاعل المصدر المخنوف، أي فمطلبها المرء كهلأ، والحل من المخنوف جائز إذا دل عليه دليل.

قوله: (وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً) يعني أن الهيئة

(١) البيت من الطويل وهو للمجمل السعدي في مدح ديوانه ٣٢٤ وله أو لرجل من بني قريع أو سويد بن حذاف ينظر شرح ديوان الحمسة لمعروف ١١٤٨، وشرح التسهيل السمر الثاني ٢٨٨، وشرح الرضي ٢٠١٨، وشرح الأبنوني ١٧٨٢، وحزاة الأند ٢١٩٣.

ويروي المروعة بذلك السيفه.

والشاهد فيه قوله (كسهلاً عليه) حيث تقدم نخل على صاحبه وهو الصمير الجروود في عليه.

(٢) البيت من الطويل وهو للمجنون في ديوانه ٤٩، وسمط اللالي ٤١٠ ولعروة بن حرام أو لقيس بن ذريح في ديوانه ٦٢، والشعر والشعر ٦٢٢/٢، والكامل ٢٤٢/٢، وشرح التسهيل السمر الثاني ٢٨٨، وشرح الرضي ٢٠٧٨، وشرح ابن عليل ٦٤١٨.

ويروي هيمان بذلك حران.

والشاهد فيه قوله: (هيمان صلياً) حيث وقع حايين من الياء اجروزة محلاً بدلاً وتقدم ما عليها.

قل ابن مالك في شرح التسهيل بعد هذا البيت الشاهد أراد أن لئن كان برد الماء صلياً إلى هيمان صلياً.

(٣) ينظر تفسير القرطبي ٥٣٨٢/١، وفتح القدير لشوكاني ٣٣٧/٤.

كافية ولا حاجة إلا تكلف الاشتقاق^(١)، وكذلك في الصفة، وهذا مذهب جماعة من النحاة، وحجتهم وروده وأكثر ما يكون إذا وصف الحل نحو: ﴿فَتَنَزَّلُ لَهُمَا السُّورَةُ﴾^(٢)، ﴿لَنَا نَارٌ غَرِيبٌ﴾^(٣)، ﴿وَرَأَى عَزِيزٌ﴾^(٤)، وقوله:

[٣٣٢] اشرب هنيثاً عليك الشج مرتفقاً

في قصر غمدان داراً منك محلاً^(٥)

وقيل إنه بتقدير فعل نحو: اسكن داراً، وقيل: هو مفعول متقدم على فعله وهي محلاً، وهي تسمى الحل الموطئة^(٦) بفتح الطاء لأن الصفة أكتبت الموصوف الاشتقاق فكانه وطأته للحالية، وأفادت التشبيه نحو (وقع المصطرعان علي بعير)^(٧) وقوله:

(١) ينظر شرح المصنف ٤٠، قل في الصفحة نفسها (لا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إل تكلفه لاستغلال ما يدل على الهيئة) وقد أيد الوضي هذا الرأي بظر ٢٠٧/٨.

(٢) مريم ١٧/١٩، وتامها: ﴿مَنَظَّلَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾.

(٣) الأحقاف ١٢/٤٦ وتامها: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ كَتَبَ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً، وَهَذَا كِتَابٌ مُصَلَقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الْظَّالِمِينَ ظَلَمُوا وَيُخْشِيَ لِلْمُحْسِنِينَ﴾.

(٤) الزخرف ٢٧/٢٣ وتامها: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

(٥) البيت من البسيط وعجزه في السك فقط مئة (خمسة) ٣٢٩٣/٥، وهو بلا نسبة فيه، ويسرى رأس بلك قصر، وعمدان البناء العظيم بسحبة صنعه اليمن قبل هو من بناء سليمان، والشاهد فيه قوله: (داراً) حل موصوفة بمحلاً وهي جملة.

(٦) ينظر شرح الوضي ٢٠٧/٨ حيث قل: فلا شك أن أغلب في الحل والوصف الاشتقاق، فمن الأحوال التي جاءت غير مشتق قبل الحل الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحل في الحقيقة فكان الاسم الجامد وصف لطريق لما هو حل في الحقيقة لجهته قبلها موصفاً بها.

(٧) يروى المثل غير بلك بعير، ينظر مجمع لأمثل وفيه: وقعا كعكمي غير، وجمهرة الأمثال ٣٣٧/٢، واللسك مئة (عند) ٢٨٤٠/٤ وفيه بعير بلك غير وفي مئة (حكم) (وقع) المصطرعان عكمي غير وفيه (كعكمي غير) ٣٠٦١/٤.

[٣٣٣] بدت قمراً ومالت خوط بك

وفحت عنبراً ورنّت غزالاً^(١)

أي مما يلي علي بعير، (ومائلة قمر) وقيل: بدت منيرة وأفادت المفاعلة نحو: (كلمته فله إلى في)^(٢) أي مشافهة، والتبسيط والمسارة، نحو: (بعث الشاة^(٣) شاةً ودرهماً) أي مشعراً وترتيباً، نحو: (ادخلوا رجلاً رجلاً) وتفصيلاً نحو: (بينت له الحساب باباً باباً)^(٤) أي مفصلاً [و٥٤] (وهذا بسر أطيب منه رطباً) وأصالة نحو: (هذا حاتمك حديداً)^(٥) و﴿السنجد لمن خلقت طيناً﴾^(٦) وفرعية نحو: (هذا عنبك خمرأ) أو نوعياً نحو: (هذا تمرك عحوة) وذهب الجمهور^(٧) إلى ما كان جنداً يكلف رده إلى الاشتقاق لأنه في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو ما في معنى المشتق.

(١) البيت من الزاهر وهو للمتي في ديوانه ٣٢٤/٣، وينظر شرح الرصافي ٢٠٨/١.

والخوط: الغصن الناعم، والبد: ضرب من الشجر واحدها بانه... اللسان ملحة (خوط) والممثل فيه قوله، (قمراً) حيث وقعت حلاً ويؤول أن يفتر مضاعف فيه أي مثل قمر، أو تؤول بمشتق وتقديره بدت صبرة... كما ذهب إلى ذلك الشارح.

(٢) (كلمته فله إلى في) قل ابن يعيش في شرحه ٦٧/٢ وأما قولهم: كلمته فله إلى في: فقولهم: فله نصب على الحمل وجعلوه نائباً عن المشافهة ومعه مشافهة فهو نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل والنصب للحمل الفعل المذكور الذي هو كلمته.... وهذا رأي البصريين. ينظر الكتاب ٣٩١/٨، والمقتضب ٢٣٣/٣.

(٣) في الرصافي وابن يعيش وأكثر المراجع مضبوطة وهي (بعث الشاة شاةً) وليس (بعث الشاة شاة) والشاة موافقة لنص سيويه ٣٩٢/٨، وشرح المفصل ٦٢/٢.

(٤) ينظر الكتاب ٣٩٢/٨، ٣٩٣، والمفصل ٦٣، وشرح المفصل ٦٢/٢، وشرح الرصافي ٢٠٨/١ وفي شرح التسهيل السفر الثاني ٥/١ (تعمم الحساب باباً باباً).

(٥) ينظر الكتاب ٤٠١/٨، والمفصل ٦٣، وشرح المصنف ٤١، وشرح الرصافي ٢٠٨/١.

(٦) الإسراء ٦١/١٧ وتحتها: ﴿وإذا قلنا للملآنكة اسجدوا لأدم فسجدوا﴾ إلا إبليس قلنا: المن خلقت طيناً.

(٧) ينظر شرح الرصافي ٢٠٧/٨، ورده عليهم.

قوله: (مثل ((هذا بسرأ أطيب منه رطباً)))^(١) يعني أن بسرأ ورطباً حالان، وهما غير مشتقين، والجمهور يتأولونهما ويتأولون^(٢) كل ما ورد مما لم يكن مشتقاً بالمشتق، فيقولون: (هذا بسرأ أطيب منه رطباً)^(٣) و«هذه ناقة الله لكم آية»^(٤) أي (دالة)، قل الوالد جمل الإسلام، وتقرر عندي أن الخلاف لفظي لأنه لا يدل على هيئة حتى يقدر بالمشتق واختلف ما العمل في بسر ورطباً؟ فقل الفارسي^(٥) وأتباعه: العمل في الأول اسم الإشارة، وفي الثاني أفعال التفضيل ولا يعمل أفعال التفضيل فيهما معاً لأنه لا يتقدم معموله عليه ولا نسبته إليهما نسبة واحد فيلزم تفضيل الشيء على نفسه، وأجيب بأن الحل مشبهة بالظرف وهي تعمل فيه روائع الأفعال، وأنه يعمل في الحل الأول باعتبار زيادة الفعل وفي الثاني باعتبار المصدر، واعتراض ابن الخليل^(٦) الفارسي بأنه قد يعمل فيهما اتفاقاً، حيث لا يكون ثم إشارة نحو: (لحلي بسرأ أطيب منه رطباً) وبأنه لو كان العمل في الأول الإشارة لم تغد الخبر، وهو أطيب، بدليل (هذا زيد واقفاً) فإنه غير مفيد حل الإشارة، وإلا لزم أن يكون غير زيد في حل القيام وذلك فاسد، وإذا لم يقيد أطيب بالحالية بطلت

(١) ينظر شرح المصنف ٤٠ - ٤١.

(٢) هذا توجه النحاة في هذه المسألة.

(٣) هذه العبارة منقولة من الرضي دون إسناد إليه ٢٠٧/١.

(٤) الأعراف ٧٦/٧ ونعم معناها: (قد جادتكم بنة من ربكم هذه ناقة الله لكم آية ففروها تاكل في أرض الله....).

(٥) ينظر رأي أبي عبي في المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨٧/١.

(٦) ينظر شرح المصنف ٤١، وشرح الرضي ٢٠٨ - ٢٠٩.

الأفضلية، وهي المقصودة، لأن تفضيل الشيء على نفسه لا يعقل إلا باعتبار حالين وإذا جعلت (بسرأ) من تنمة الإشارة بقيت الأفضلية، ولزم أن لا تصح الإشارة إلا في حل كونه بسرأ، ومعلوم أنا نشير إليه في جميع حالاته من كونه ثمرأ أو بلحأ، ولأن أطيب نسبه إلى البسرية والرطوبة نسبة واحدة، وقد عمل في رطباً فيجب عمله في (بسرأ)^(١) ويغترف جواز تقدم معمول أفعل عليه، وقد جاز تقدم معمول الكاف ومثل (زيد قائماً كعمرو قاعداً) أوزيد قائماً مثله قاعداً، وهي أضعف من أفعل، قل نجم الدين:^(٢) في كلام المصنف من الضعف ما لا يوصف، أما أولاً: فلأنه لا يلزم من امتناع تقييد مبتدأ والخبر معاً بلحل في مثل امتناع تقييدهما في جميع الأمثلة، وأما ثانياً: فلأن المدعى في المثال المذكور المتنازع في المبتدأ والخبر معاً بحالة واحد لم يلزم استحالة تقييد كل واحد منهما بحالة واحدة، والحق أن يقال: العمل في الحل الأولى أهمل التفضيل وآلة التبيه^(٣)، قل ابن كيسان وابن جني والفراسي في تذكرته وهو اختيار الشيخ:^(٤) إن العمل (أفعل) وقوله الأول (رواية ابن الحاجب) ورد بعدم تقدم معموله، وبأنه قد يأتي التفضيل فيما لا أفعل نحو:

(١) هذه العبارة منقولة بتصريف من شرح المصنف ٤١ دون إسلا من الشرح.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٠٩١.

(٣) إل هنا قول الرضي وقد نقله الشرح بتصريف ٢٠٩١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٤١، وشرح الرضي ٢٠٩١ - ٢١٠، ولأنه والمطائر ١٧٤/٤. وقد نقل

ابن مالك في شرح التسهيل السمر الثاني ٣٧١ رأي ابن كيسان وابن جني والفراسي - في

تذكرته - بقوله: لي الفراسي (مررت برجل حير ما تكون حير منك) العمل في (خير ما

تكون خير منك) وصحح ابن حي قول أبي حي في ذلك) هكذا في شرح التسهيل.

[٣٣٤] تُعَيِّرُنَا أَنْسَاءُ عَالَةٍ

ولحسن صعاليك أنتم ملوكاً^(١)

وقل المبرد^(٢) والزجاج^(٣) والسير في^(٤) وطاهر^(٥) إنه يقدر إذا كان في الماضي، وإذا يكون في المستقبل بحسب المعنى، وكان تامة، وبعضهم يجعلها ناقصة، لأنه قد تأتي معرفة نحو: (هذا الحسن أفضل منه المسيء).

قوله: (ويمكن جملة خبرية) يعني الحل، يحترز من الإنشائية، فإنها لا تقع حالاً، وما ورد يؤول نحو: (وجدت الناس اخبر تفلته)^(٦) ولا يقاس عليها وأجاز الفراء القياس، وإنما جاز أن يكون جملة لأنها في المعنى خبر عن صاحبها والخبر [ظ٥٤] يكون مفرداً وجملة، ولهذا لم يكن إنشائية، لأن

(١) البيت من المتعارف وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٠٨، وتذكرة الحلة ١٧١ ومغني اللبيب ٥٧٤، وشرح شواهد المغني ٤٤٤/٢ والأشبه والظاهر ٢٤/٢. والشاهد فيه قوله (صعاليك أنتم ملوكاً) حيث قدم الحل وهو قوله صعاليك وذلك على العامل المضمن تشبيهاً في قوله أنتم والمعنى ولحسن لي حل صعلكتنا مثلكم في (حل ملككم) هكذا.

ذكر ابن هشام في المعنى ٥٧٤، وهذا لتقدير كذلك عند ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٠٨.

(٢) ينظر المقتضب ٢٥٠/٣ - ٢٥١، والجمع ٣٧٤.

(٣) ينظر الجمع ٣٧٤.

(٤) ينظر رأي السيراني في عمش الكتاب ١٢٩٢.

(٥) ينظر رأي طاهر في شرح المقدمة المحسنة ٣٦٤.

(٦) هذا القول لأبي الدرداء رضي الله عنه، ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠٥/٤، والمفصل ١١٥ وشرحه لابن عمش ٥٣٣، وشرح الرضي ٣٠٨/١، ويروى بفتح اللام وكسر هاء وأصنعت قلبي من قلاء بقلبي أي أبعثه حدث اليأس لتجرم لأنه جواب الأمر (اخبر) والهاء هاء السكت وقد وقعت حلة (اخبر) مفعولاً نائباً لـ (وجدت) لا صفة للناس لأن الجملة لا تقع صفة للمعرفة بلون توسط الاسم امرضوله فاعلم أنه مفعول، فيكون قوله (اخبر تفلته) محمولاً على إضمار القول أي: وجدتهم مفعولاً فيهم هذا القول أي إن اخترتهم ابغضتهم (ينظر هاشم شرح الرضي ٣٠٨/١).

الخبر من شرطه أن يحتمل الصديق والكذب، والإنشاء لا يحتمل ذلك،
ولأنها واقعة موقع النكرة، والحل نكرة، والجملة تكون اسمية وفعلية،
والفعلية مضارع مثبت ومنفي، وماضي مثبت ومنفي، ولا يكون أمراً
لأنه يكون إنشأً.

قوله: (فالاسمية بالواو والضمير)، إنما احتاجوا في الجملة الحالية
الضمير، لأنها في معنى الخبر، والخبر لا بد له من ضمير يعود إلى المبتدأ
ليربطه به، وإنما احتاجوا إلى الواو فيها بخلاف الخبر، فإنه اكتفي فيه
بالضمير، لأن الخبر لا يتم الكلام إلا به بخلاف الحل فإنه يأتي بعد تمام
الجملة من دونه، فصار كأنه غيرها فاحتيج في الأكثر إلى رابط، فأتى
بالواو التي أصلها الجمع ليؤذن من أول الأمر، أن الجملة لم تسبق
على الاستقلال.

قوله: (فالاسمية بالواو والضمير) مثله الاسمية بالواو والضمير: (جاء
زيد ويده على رأسه) وهي اقوامن لأنها أكثر احتياجاً في الربط^(١)
قوله: (أو بالواو)^(٢) مثاله: (جاء زيد والشمس طالعة) وهذه بعدها
لأنها رابطة، لأنها رابطة، والربط يقوم مقام العائد

قوله: (أو بالضمير على ضعف) مثله: (جاء زيد يده على رأسه)
(وكلمته فوه إلى في) وهذه أضعفها^(٣) رغم كانت أضعف لعدم العلم

(١) قل. لرضي في شرحه في ٢١٧٨: (اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متفردان
في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياجاً في الربط).

(٢) قل المصنف في شرحه ٤١. (فلا بد من الواو على الأصح لأن الحل في المعنى إنما هي
مقدرة بجزء هذه الجملة وهو الجزء الثاني فقصودوا إلى الإتيان بما يشعر بالحالية...).

(٣) بنظر شرح المصنف ٤١، قل ابن يعيش في شرحه على المعصّل ٦٧/٢: (والكوفيون ينصبون

بالحالية من أول الأمر بخلاف الواو، وذهب الأكثرون أنها جائزة فصيحة واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَخْلَقْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ عَزَاقًا﴾^(١) ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾^(٢) وقوله:

[٣٣٥] نَصَفَ النَّهْرُ الْمَاءَ غَلِيْرَهُ^(٣)

قوله: (والمضارع المثبت بالضمير وحده)^(٤) تقول (جاء زيد يضحك)، ولا تقول (ويضحك) بالضمير والواو، (ولا يضحك عمرو) وبالأو وحده، وأجازه بعضهم نحو (قمت وأصك وجهه)^(٥) وقوله:

[٣٣٦] فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفَرَهُمْ

لجسوت وأزمتهم مالكا^(٦)

فه إلى في يمحمر جاعلاً أو ملاصقاً كأنه قلبه كمنته جاعلاً فه إلى في أو ملاصقاً فه إلى في) (١) البقرة ٣٧/٢ ونحوها: ﴿وَلَقَدْ أَخْلَقْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ عَزَاقًا﴾ (٢) الرمز ٦٠/٣٩ ونحوها: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثَرٌ لِّمَنْ كَذَبَ﴾ (٣) صدر بيت من الكمل، وعجوة: (٤) وهو للمصنف بن علي في شرح شوه الممي ٨٧٨/٢ وله ولغيره، ويظهر جمهرة اللغة ١٢٦٢، وسر صناعة الأعراب ٦٤٢/٢، وشرح المفصل ٦٥٢/٢، وشرح الرضي ٢١٢/٨، ووصف المباني ٤٨١، وتذكرة النحاة ٦٨٣، والمضي ٦٥٦، وجمع المومع ٤٧/٢، وحرارة الألف ٢٣٣٣ - ٢٣٣٥.

والمعنى: يصف غانصاً لطلب اللؤلؤ انتصف بهار وهو غانص وصاحبه لا يدري ما ماله.

والشاهد فيه قوله: (الماء عذره) يريد الماء عذره بتقدير الواو الرابطة في الجملة الاسمية الواقعة حالاً.

ورقيقه بالعب لا يدري

(٤) قد المصنف في شرحه ٤١ يعني من غير وار لأنه منزل منزلة اسم الفاعل في المعنى وجار عليه في اللفظ فاجري مجرى في الاستعلاء من نراو واحتجج إلى الضمير كما احتجج في الأصل إلى الضمير). (٥) يروي (وأصك عينه) بدل (وجهه) يطر شرح اس عقيل ٦٥٦/١.

(٦) البيت من المتقارب وهو لعبد الله بن حمام بسطولي في الشعر والشعراء ٦٥١/٢، وشرح -

وتأوله المانعون، إما أنه جملة اسمية، والمضارع بمعنى الماضي، فتقول (قمت وأنا أصك وجهه)^(١) و(لجوت وأنا أرهنتهم) و(أقمت وصككت ولجوت ورهنتهم) وإنما لم يجز فيه إلا الضمير وحده، لأنه في معنى اسم الفاعل لفظاً ومعنى، فاللفظ في عدد الحروف والحركات والسكنات، والمعنى وقوعه موقعه فالجري مجراه في استغنائه عن الواو، وإنما استغنى اسم الفاعل عن الواو لأنه تنمة لما قبله، إما صفة، أو خبرهما من جملة ما قبلهما، فلوا أفلات بالواو وأفلات المغيرة، ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوه عن حرف الاستقبال كـ(السين) و(سوف) و(لن) ونحوها، لتناقص الحل والاستقبال في الظاهر، وإن لم يكن التناقص حقيقياً^(٢)، لأنه يجوز أن تقول (مررت بزيد أمس يركب) فإنه حل في حل المرور عند تكلمك لكنهم كرهوا ترادف علامة الاستقبال على الحل.

قوله: (وما سواهما) يعني الجملة الاسمية، والمضارع المثبت، وهون ثلاثة أقسام، المضارع المنفي، والماضي المثبت والمنفي^(٣)، والنفي يكون بما ولا ولم ولما وإن، وقيل لم يوجد النفي بـ أن.

التسهيل السفر الثاني ٧٢/٨، والبحر ٣٥٧٢ وحسب الداني ١٦٤، وشرح ابن عقيل ٦٥٦/٨، وجمع الموامع ٤٦٤، وحرارة الألب ٣٧٩. ويروي أرههم بدل أرهنتهم. والشاهد فيه قوله: (وأرهم مالكا) حيث دخلت الواو على الجملة الواقعة حالاً وهي مصدرية بمضارع مثبت مسبوقة بالواو وهذا قبيح، وقيل إن الواو داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: وأنا أرهم وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٢/٨.

(١) في بعض المراجع (وأنا أصك عيه) كما في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٢/٨ ودلائل الإعجاز ٢٠٦. وجمع الموامع ٤٦٤ وهو قول رراء الأصمعي وشرح الرضي ٢١٢/٨.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٢/٨ وقد نقل هذه العبارة من قوله: ويشترط... إلى قوله... حقيقة دون إسناد إليه.

(٣) ينظر شرح الرضي والمبصرة منقولة عنه دون إسناد في ٢١٢/٨.

قوله: (بالواو والضمير أو بأحدهما) يعني يجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه، اجتماع الواو والضمير، والاكتفاء بأحدهما صارت تسعة أقسام وأمثلتها: ^(١) (جاء زيد وما يضحك وما يضحك عمر) و(ما يضحك وما يضحك [٥٤] عمرو) (وقد ضحكك وقد ضحك عمرو وقد ضحكك) وكان الأولى في المضارع المنفي أن يلزم الضمير كالثبت، لأن معنى (جاءني زيد لا يركب) (جاءني زيد غير راكب) ولعل مجرد وجود النفي بعنه عن شبه الاسم.

قوله: (ولا بد في الماضي المثبت من (قد) ظاهرة أو مقصورة) يحترز من المضارع والماضي المنفي فإنها لا تدخل ولا تقدر، مثل المقدرة في الماضي «أوجاءوكم حصرت صنوهم» ^(٢) وقوله:

[٣٣٧] واني لتعروني لذكرك هزة

كما تنقض العصفور بلك القطر ^(٣)

أي (قد)، والأخفش وأكثر الكوفيين لم يوجبوها في الماضي ^(٤). قل الوالد: وهو الصحيح لكثرة ما ورد فتأويله تكلف لا معنى له، وإنما

(١) ينظر هذه الأمثلة في الرضي بغير الفعل ضحك، وإنما ركب في ٢١٢/١، وشرح المصنف ٤١، وهي متشابهة.

(٢) النساء ٩٠/٤.

(٣) البيت من الطويل وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعر الهدلين ٩٥٧/٢، والإنصاف ٢٥٣/١، وشرح المفصل ٦٧/٢، وأما ابن الخبب ٦٤٨، ٦٤٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٨/١، وشرح الرضي ٢١٣/١، وشرح شذور الذهب ٢٥٣، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، وجمع المرامح ١٩٤/١، وخرانة الأدب ٢٥٤/٣ - ٢٥٥.

والشاهد فيه قوله: (بلله القطر) أي قد بسبب القطر وهي في محل نصب حذف وقد فيه مقصورة كما ذكر الشارح وإن كان الكوفيون والأخفش لم يوجبوها في الماضي كما ذكر.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٣/١.

وجب تقديرها في الماضي المتيث دون المنفي إذا كان حالاً، لأنه قد تقضى فأتى به (قد) تقربه من الحال بخلاف المنفي فإن النفي فيه مستمر إلى ذلك الحال غالباً.

قوله: (ويجوز حذف العاقل) هذا الحنف قياس إلا أنه لا بد فيه من قرينة، وهو على ضربين، جواز ووجوب^(١)، والجواز قرينة حالية ومقالية كقولك: [للمسافر]^(٢) (راشداً مهدياً) و(مصحباً معاناً) لمن رأيت عليه أهبة السفر، تقديره اذهب، والمقالية في جواب الاستفهام والنفي، كقولك ركباً لمن قل: (كيف قدم زيد) وبلى ركباً لمن قل: ما قدم، قل الله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ عَلَىٰ آثَارِهِ بَشَاءً﴾^(٣) أي يسألونها قلدين^(٤)، والوجوب في مواضع منها ما وقع الحل فيه نائباً عن الخبر، نحو (ضربي زيداً قائماً) ومنها الحل المثبتة اريد ثمن أو غيره شيئاً قسماً مقرونة بالفاء أو ثم، نحو (شريته بدينهم فصاعداً) أو ثم زائداً، أي ذهب الثمن صاعداً، ومنها أسماء جامدة متضمنة للتوبيخ مع همزة الاستفهام وبدونها نحو (أقميماً مرة وقيسيماً أخرى)^(٥) و(أقالماً وقد قعد السس) و(أقلعداً وقد سار الراكب) أي أتحوّل، وأتقوم وأتقعد؟ قل:

[٢٣٨] أي السلم أعيلاً جفةً وعضةً

وفي الحرب أشبه النساء العوارك^(٦)

(١) ينظر شرح الرضي ٢١٤/١، والعبارة منقولة بتصريف.

(٢) ما بين الحاضرين زيادة من الكافية هائلة.

(٣) القيامة ٤٨/٥.

(٤) ينظر الكتاب ٣٤٦/١.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢١٤/١ والعبارة من قوله ر بوجوب إلى قوله وقيسيماً أخرى منقولة من الرضي بتصريف دون إسناد للرضي في ٢١٤/١.

(٦) البيت من البحر الطويل، وهو ممدود بثنية، ينظر الكتاب ٣٤٤/١، وشرح أبيات.

وقد:

[٢٣٩] في الولايم لولاداً لواحدة

وفي لعيسة لولاداً لعالات^(١)

أي ينتقلون أعياراً وأشبه النسب، وأولاداً وفي غير الهمزة نحو: ثمياً قد علم الله مرة وقيسياً أخرى، هذا مذهب السيرافي^(٢) والزنجشيري^(٣) أعني انتصاب هذه الأسماء وعلى الحالية^(٤)، وجعل سيبويه انتصابها على المصدرية^(٥) أي أتتحول تحولاً ونحوه، وقد قيل: انتصابها بتقدير صار، أي أتصير ثمياً وكذلك الباقي فيها.

قوله: (ويجب في المؤكدة)^(٦) أي في الحل المؤكدة جملة اسمية نحو: (زيد أبوك عطوفاً تقديره [أي] أحقه)، يحترز عن غير المؤكدة، فإنه لا يجوز حذفه نحو: (زيد أبوك قدماً)، لأنه ليس في القيام ما يقرر معنى الأبوقة.

سبويه ٢٨٢/٨، والمقتضب ٣٦٥/٣، وشرح الرضي ٢١٤/٨، واللسان مائة (عور) ٣٦٥/٤، وحرارة الأدب ٢١٣/٣ والعوارك، النساء إذا حصلت بقل حركت المرة أي حاضت.

والشاهد فيه قوله (أعياراً) حل وعلمته فعل مضمر وصحت هي في موضعه كما ذكر الشارح.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في مكنف ٣٤٤/٨، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٢/٨.

والمقتضب ٣٦٥/٣، وشرح الرضي ٢١٤/٨، ولسان مائة (عزل) ٣٠٨/٤، ويروى فيه وفي الماتم

بدل العيلة أولاد العلات: أولاد الرجل من نسوة شتى، وإنما سميت علات لأنه حل من هذه

بعد الأولى والعل هو الشرب الثاني (ينظر حاشية الشريف على الرضي ٢١٤/٨).

والشاهد فيه قوله: (أولاداً) حيث نصبه بهضم فعل وصحت هي موضعه بدل التلمظ به.

(٢) ينظر هاشم الكتاب ٣٤٤/٨.

(٣) ينظر الفصل ٦٥، وشرحه لابن يعيش ٦٩٢، وشرح الرضي ٢١٤/٨.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٤/٨، والعبارة منقولة عن الرضي دون عزو.

(٥) ينظر الكتاب ٣٤٤/٨ - ٣٦٥.

(٦) قال الرضي في شرحه ٢١٤/٨ (أي يجب حذف العفل في المؤكدة هذا على منذهب من قبل

إن المؤكدة لا تحذف إلا بعد الاسم، والظاهر أنها تحذف بعد الفعلية أيضاً).

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية، لاهقة.

بمخلاف عطفها، فإنه مقرر للأبوة لأن من شأنها التعطف^(١).

قوله: (وشرطها أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية) اختلف في مراده، فقل ركن الدين: ^(٢) مراده يجب الحذف إذا كانت الجملة المذكورة اسمية، وأما إذا كانت فعلية نحو: ﴿لَمْ وَلَيْتُمْ مُنْذِرِينَ﴾ ^(٣) فلا يجب الحذف^(٤). وقيل مراده إن الحل المؤكدة لا تكون إلا جملة اسمية فقط، ولا تكون جملة فعلية، وهذه مسألة خلاف، فليجمهور يشترطها في الاسمية والفعلية مطلقاً، مثل الاسمية (زيد أبوك عطفها)، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَلِّيًا﴾ ^(٥) و﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقُسْطِ﴾ ^(٦) وقوله:

[٢٤٠] أنا ابن دارة معروفاً بها نسي

وهل بدارة بالناس من عل^(٧)

لأنه مثل في الشهرة، ومثل الفعلية قوله: ﴿لَمْ وَلَيْتُمْ مُنْذِرِينَ﴾ ^(٨) و﴿يَوْمَ أُنْعَثُ حَيًّا﴾ ^(٩) ﴿فَتَبَيَّنَ صَاحِبُكَ﴾ ^(١٠) [٥٥] ﴿صَكَلْتِي نَقَضْتَ غَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ

(١) ينظر شرح المصنف ٤١، وشرح المفصل ٦٤/٢، وشرح الرضي ٢١٥/١.

(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ١٢٧.

(٣) التوبة ٢٥/٩.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٤/١.

(٥) البقرة ٩١/٢، (ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصلاً ما معهم...).

(٦) آل عمران ١٨/٣، ونحوها: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقُسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(٧) البيت من البسيط، وهو لسالم بن دارة في الكتاب ٧٧٢، والخصائص ٣٦٨/٢، ٦٠/٣، وشرح أبيات صيبويه ٥٤٧/١، وشرح المفصل ٦٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٧/١، وشرح الرضي ٢١٥/١، وشرح ابن عقيل ٦٥٤/١، وشرح شعور النصب ٣٦٩، والبحر المحيط ٣٩٣/٢، والخزانة ٢٦٥/٤.

والشاهد فيه قوله: (معروفاً) فإنه حل أكلت مصحون الجملة التي قبلها.

(٨) التوبة ٢٥/٩.

(٩) مريم ٣٣/١٩، ونحوها: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِيتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾.

ثُمَّ أَنْكَثَا»^(١) والعامل عندهم الفعل الموجود في الفعلية، واختلفوا في عامل الاسمية فقل سيويه والجمهور^(٢) يقدر بعد الجملة تقديره: (زيد أبوك حقه عطوفاً) وقل الزجاج: «هو الخبر متاولاً بمسمى. وقل ابن خروف: «هو المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه، وقل ابن مالك^(٣) ولجم الدين: «العامل هو معنى الجملة كأن قل: (يعطف عليك أبوك عطوفاً) والزحشري^(٤) وجماعة أجزوا الحل المؤكدة في الجملة الاسمية دون الفعلية، فإن ما بعدها يكون مفعولاً مطلقاً ولفراء^(٥) والسهيلي^(٦) وجماعة نفوها في الجملة الاسمية والفعلية مطلقاً، لأن الحل لا تكون إلا مبينة لهيئة فاعل أو مفعول، وهذه تفيد الثبوت وهي منتصبة عند الفراء على القطع، وعند السهيلي إن كان من لفظ الأول فمفعول مطلق، وإلا تؤول بالمتنقل إن لم [يكن]^(٧) من لفظه.

- (١) اسم ١٩٢٧، وتمامها: «لنسم ضلعكأس قرطاً».
- (٢) النحل ٩٢/٦ وتمامها: «... تتخذون أيماكم محلاً بكم أن تكون أمة هي أربى من أمة...».
- (٣) ينظر الكتاب ٢٥٧/١، وشرح المفصل ٦٥/٢، وشرح الرضي ٢٢٥/١، والمجمع ٣٧٤.
- (٤) ينظر رأي الزجاج في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٨/١، والمجمع ٤٠/٤.
- (٥) ينظر المصدر السابق، والمجمع ٤٠/٤.
- (٦) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٤/١: (ويؤكد بها في بك تعين أو فخر، أو تعظيم، أو تصاهر، أو تحقير، أو وعيد خبر جملة جزأه معرفتان جملتان جموداً محضاً، وتمامها (أحق) أو نحوه مضمرأ بعدها لا يظهر مؤولاً بمسمى خلاف للزجاج، ولا المبتدأ مضمناً تسبها خلافاً للزجاج، ولا المبتدأ مضمناً تسبها خلافاً (ابن خروف) وما نقله الرضي عن ابن مالك مخالف لما ذكر في شرح التسهيل.
- (٧) ينظر شرح الرضي ٢٢٥/١.
- (٨) ينظر رأي الفراء في معاني القرآن للفراء ٢٠٠/١، ومجمع الهوامع ٣٧٤.
- (٩) ينظر رأي السهيلي في المصدر السابق مع هوامع.
- (١٠) زيادة يقتضيها السياق.

التمييز

قوله: (التمييز) يقل فيه التمييز و لتبيين والتفسير^(١)، ومعناها واحد، وهو ثاني المفاعيل المشبهة، وله شبه عام من حيث إنه فضلة، وخاص من حيث إنه مشبه بالمفعول به في أنه مقدر بـ(من) وحقيقته.

قوله: (ما يرفع الإبهام) جنس لبحث يتناول التمييز والصفة والحل وغيرها. قوله: (المستقر)^(٢) خرجت صفة المشترك نحو: (أبصرت عيناً جارية)، فإنها وقعت إبهاماً عن الذات لكنه غير مستقر من حيث إنها بأوضاع مختلفة، فقولك: عين للماء وللمبصرة وللميزان، هذه أوضاع مختلفة لا إبهام في كل واحد منها في أصل اللغة، وإنما وقع الإبهام على السامع لحصول الاشتراك بخلاف قولك: عشرون، ورطل، فإنها موضوعة لكل عدد ولكل موزون بوضع واحد فالإبهام مستقر.

(١) قال المصنف في شرحه ٤٢ التمييز (ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة).
وقد ابن مالك في شرح التسهيل السر الذي ٨٩٨ التمييز والتبيين والتفسير والمير والمبين والمفسر أسماء للسكرة الراجعة للإبهام....) وينظر للتفصيل شرح المفصل ٧٠/٢، وشرح الرضي ٢١٦٨، وشرح المصنف ٤٢، وجمع المراجع ٦٢/٤ وما بعدها.
(٢) قل الرضي معنى المستقر في اللغة الثابت، ورب عارض ثابت لارم، والإبهام في المشترك ثابت لارم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة يتنفي الإبهام في المشترك ينظر الرضي ٢١٦٨.

قوله: (عن ذات) خرجت الحد فإنها عن هيئة الفاعل، ورجع القهقري فإنه يقع عن هيئة الفعل^(١).

قوله: (مذكورة أو مقدرة) تقسيم بعد تمام الحد للتمييز وقد اعترض حله، فإن (ما) جنس للحد وبأنها تستعمل على الاسم والفعل والحرف، وبالصفة نحو (رأيت رجلاً أحمر) و(رأيت هذا الرجل) فإنه رفع إبهاماً مستقراً عن ذات لا عن صفة، قل ركن الدين: ^(٢) لا يرد عليه (رأيت هذا الرجل) لأنه معرفة، والتمييز نكرة، وللمعترض أن يقول: عبارته أدت إلى هذا، وزاد لحجم الدين: ^(٣) عطف اليبس نحو (جاءني العالم زيد) والبدل من الضمير الغائب نحو (مررت به زيد) وقد اختلف في عامل التمييز^(٤)، فلما تميز الجملة، فمذهب سيويه^(٥) والمهرم^(٦) والزجاج^(٧) إنه الفعل، أو ما اشتق منه، قل بعضهم: إن العامل الجملة كلها على التشبيه بالمفعول، وأما تمييز المفرد فقل صاحب التخمير: ^(٨) ينزع الجار في المفرد والجملة مطلقاً، وضعف بأن نزع الجار لا ينصب إلا حيث يكون الفعل متعدياً بحرف جر، فإذا حلف الحرف وصل الفعل بنفسه إلى المفعول، وقل الأكثرون العامل فيه ما قبله، تشبيهاً له باسم الفاعل (فعمشرون درهماً)

(١) ينظر شرح المصنف ٤٢ (قل الرضي في ٢١٦٨ يشمل التوحيين التمييز عن المفرد والتمييز عن نسبة).

(٢) ينظر الواغية في شرح الكافية ١٢٨.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٦٨.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٢٦/١، وشرح لفصل ٧٤/٢، وينظر الإنصاف ٨٢/٢ المسألة رقم ١٢٠.

(٥) ينظر الكتاب ١١٧/٢ وما بعدها.

(٦) ينظر المفتضب ٣٢٠/٢، ٣٣٦/٤.

(٧) ينظر الجمع ٦٩/٤.

(٨) ينظر التخمير ٤٤٩/١.

مثل: (ضاربون زيداً) و(منوان سحناً) مثل (ضاربان زيداً) ورطل مثل (ضربت زيداً) و(ضارب زيداً) وقل طاهر^(١) ما تضمنه معنى [٥٦] العدد من الإبهام المقتضي له كالتضمة اسم الفاعل لمفعوله.

قوله: (فالأول) يعني الذات المذكورة. قوله: (عن مفرد) عن في قوله (عن مفرد). وفي قوله: (والثاني عن نسبة) يحتمل أمرين. أحدهما: أنها تأتي فيما كان بعدها مصدر لما قبله وسبب له.

تقول: (فعلت هذا عن أمرك)^(٢) و(كسوته عن العري) أي بسببه، وكذلك مصدراً لما قبله وسبباً له انتصب عن المفرد وعن الجملة، أي بسببهما.

الثاني: أنهما بمعنى (بعث) كقوله تعالى: ﴿يَتَزَكَّىٰ عَنْهَا﴾^(٣) وكذلك تقول: انتصب بعد مفرد وبعد جملة، والأولى أولى.

قوله: (مقدار غالباً) يعني أن الذات المذكورة لا تكون إلا عن مفرد مقدار قوله: (غالباً) يحرز من نحو (خاتم حديد) وهو كل نوع أضيف إلى جنسه، فإنه من الذات المذكورة المفردة، لكنه غير مقدار، والمراد بالمقدار ما كان له قدر معروف^(٤) كقولك (عشرون درهماً) وكذلك (عندي خاتم حديد) إذا أردت أن الذي معك من الحديد مقدار خاتم، وأما إذا أردت أن الخاتم من جنس الحديد فإنه غير مقدار، والمقدار يكون أحد أربعة

(١) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٣٦٩ - ٣٢٠.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٦٨، والعلامة مسقولة عن لرمي بتصرف.

(٣) الانشقاق ١٩٨٤.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٧٨.

أشياء، إما معدداً نحو (عشرون درهماً) أو مقدراً به نحو: (عليه شعر كلبين ذئبا) وإما مكيلاً نحو: (قفيز برأ) و(أردب قمحاً) أو مقدراً به، ﴿ملء الأرض ذهباً﴾^(١) وإما موزوناً نحو (رطل زيتاً) و(منوان سمناً) أو مقدراً به نحو (على التمرة مثلها زبداً)^(٢) وإما محسوحاً نحو (جريب لخللاً) أو مقدراً به نحو (ما في السقاء موضع كف سحاباً).

قوله: (إما في عدد نحو: «عشرين درهماً» وسيأتي) يعني في أسماء العدد قوله: (وإما في غيره)^(٣) يعني في غير المعدود وهو الموزون نحو: (رطل زيتاً) و(منوان سمناً). مثل مثلاً في انفراد ومثلاً في المثني لأجل النون والتثوين.

قوله: (وعلى التمرة مثلها زبداً) هذا مثل للمقدار بالوزن وتمييز مثل وغيره وما بمعناها من المقدار نحو: (جاءني مثلك رجلاً وغيرك رجلاً، وبطولك قلعة).

قوله: (لفرد إن كان جنساً)^(٤) يعني يفرد التمييز في الذات المذكورة إذا كان جنساً في حل التثنية والجمع فنقول: (عندي أرطل عسلاً) و(بربك ماء) و(غزارة حباً) و(جريب لخللاً) ولا نقول: أعسلاً ولا مياه.

(١) آل عمران ٩٧/٣ وتممها: ﴿فلن يقبل من أحطم ملء الأرض ذهباً ولو اتقى به﴾.

(٢) ينظر شرح الفصل ٧٠/٢ وما بعده وشرح المصنف ٤٢.

(٣) قل الرضي في شرحه ٢١٨/١: أي في غير العدد وليس مراده بقوله: رطل زيتاً ومنوان سمناً ومثلها زبداً - بيان أنواع المقدير بل بيان ما يسم به الاسم المفرد كأنه يتم في أربعة أشياء: إما بنون الجمع كعشرين، وإما بالتثنية وهو إما ضاهر كما في (رطل زيتاً) أو مقدر كما في (خمسة عشر) وفي كم وإما بنون التثنية كما في (منوان سمناً)، وإما بالإضافة كما في (مثلها).

(٤) واعترضه الرضي في ٢١٩/١ وقال ليس بتقسيم حسن وسحق أن يقلل: إن التمييز عن الذات المذكورة إما أن يكون عن عدد أو غيره، والأول إما أن يكون جنساً أو لا.

وأما في حل الأفراد فهو لازم سواء كان جنساً أو غير جنس، والمفرد بالجنس هاهنا يطلق على القليل والكثير، كالتمر والماء والعسل والمصاير، لا ما يقابل العلم كـ (رجل وامرأة وفرس) فإنها تحب المطابقة فيه كما تحب في غير الجنس، وإنما وحب إفراده لأنه يدخل فيه القليل والكثير فاستغنوا بالأفراد عن الجمع لحصول الفائدة ولأنه أخف.

قوله: (إلا أن يقصد الأنواع) ^(١) يعني أنك إذا قصدت أجناساً مختلفة جاز لك المطابقة وعلمها، فتقول (عسي أرطل سموناً وعسولاً) إذا أردت سمن بقر وغنم ومعز وعسل أبيض، وأحمر وأزرق، قل تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ ^(٢) وإن كانا صنمين نحو: أن يكون البعض سمناً والبعض عسلاً أتى بالواو والعاطفة [ظ ٥٦] تقول عندي رطل سمناً وعسلاً، ويحوز حذف الواو، وتغليب ^(٣) أحدهما على الآخر.

قوله: (ويجمع في غيره) أي في غير الجنس الذي يطلق على القليل والكثير، فتقول (عندي جماعة رجالاً، وقمطراً كتباً، وقنطاراً ثوباً) وتحب المطابقة إفراداً وتنشئة وجمعاً خوفاً لبس، وقد يأتي الأفراد حيث لا لبس

(١) قل الرضي في شرحه ٢٦٩/١ (والجنس إما أن يقصد به الأنواع أو لا وعلى كلا الوجهين يجب إفراد التمييز).

(٢) الكهف ١٠٣/١٨ ومماها: ﴿قل هل ينشكركم بالأحسنين أعمالاً﴾.

(٣) اتعليب وهو أن يغلب أمر على أمر أي يمتزج به ويعلو عليه ويغلب عليه وهو نوع من الخطب العربي استعمله العرب ليعبروا به عن الأكثر ليحل فيه الأقل مثل قوله تعالى: (يا مريم اقنتي لربك واسجدي واسجدي واركعي مع الراكعين) ولم يقل مع الراكعات مع أن الخطب لمريم ولكن قل العلماء على سبيل التغيب لأن وقع الرجل يركعون أكثر من النساء للأعداد العارضة من ينظر اللسان معاً (غلب) ٣٢٧/٥.

لحو: ﴿فَلَيْنَ طَيْنَ لَكُمْ عَزْتِي مِنْهُ نَفْسًا﴾^(١).

قوله: (ثم إن كان بتوين^(٢)، أو نون تشية، جازت الإضافة) تمييز المقدار يأتي بعد تمام الاسم، ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا تمكن الإضافة معها، لأن الاسم مستحيل إضافته مع التوين والنون ومع الإضافة، لأن المضاف لا تصح إضافته.

ثانياً مع بقائه مضافاً، فيمثابة الفعل إذا تم بفاعله، لأنها في آخر الاسم^(٣) كما أن الفاعل عقيب الفعل، والتمام بنون التشية لحو (مثنو سمناً) والتوين لحو (رطل زيتاً) وبالإضافة لحو (على التمرة مثلها زبداً) وعلى بالنون الشبيهة بنون الجمع لحو (عشرون درهماً) وبالتركيب لحو (أحد عشر درهماً) فما كان بالإضافة، أو بالنون الشبيهة بنون الجمع، أو بالتركيب لم تجز إضافته إلى التمييز... أما المركب فلأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد وذلك مستثقل، وأما الإضافة فلأنك إذا أضفت في (على التمرة مثلها زبداً) مع بقاء الضمير، فالضمائر لا تضاف، وإن حذفته صار مثل (زبد) والتبس ولم يعهم منه معنى، وأما نون عشرون فلأن أضفت مع بقائها فهي كنون الجمع، ونون الجمع لا تحذف للإضافة^(٤)

(١) النسب ١/٤ وهي: ﴿وَأَتُوا السَّاءَ صِنْفَانِهِنَّ لِحْمَةٍ فَمِنْ طَيْنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾.

(٢) في الكافية المحقة بالتوين يلك بتوين، أو بنون يلك أو نون.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٨٨ والعبارة من قوله: (يأتي بعد إلى قوله الاسم) منقولة عن الرضي دون إسناد.

(٤) قال الكسائي: ومن العرب من يضيف العشرين وأحواته إلى التمييز نكرة ومعرفة فيقول (عشرون درهماً وأربعون ثوب) ينظر الجمع ٧٧٤.

وإن حذفها فهي من نفس الكلمة. قد ركن الدين: ^(١) يفهم من هذه العلة (أن عشرون) لا تصح إضافته، وقد أضافوه إلى المالك فقالوا (عشروزيد) والأولى في التوجيه أنها لم أضيفت الإضافة إلى التمييز لأنها بمعنى (من)، فلو أضافوه لألبس بمعنى (اللام) وهي إضافته إلى المالك، وضعفه الوالد وقال: يلزم من هذا أن لا تجوز الإضافة في (رطل زيت) و(منوان سمناً) لاحتمالها أن تكون بمعنى (اللام) قال: والأقرب أن يقل الإضافة بمعنى (من) قليلة، وحذف النون فيه صعوبة، لأنها كالتالي هي من أصل الكلمة فانضم قلة إلى حذف ما هو كالأصل فترك ^(٢)، وأما (حسن وجهه) في (حسنين وجهاً) فهو عن نسبة، وكلامنا في التمييز عن المفرد، وأما ما كان قمامه بالتنوين أو نون التثنية جاز فيه الجر على الإضافة والنصب على التمييز وعلى الحال، ويتأول بالمشقة، فإن قيل صاحبها نكرة، فلجواب: أنه جائز، لأنها غير صفة في الأصل، والمنع إنما يكون لأجل التماسه بالصفة والرفع على الإتيان، فقل سيويه: ^(٣) صفة، وقل بعضهم: بدل، وضعف بأنه غير الأول، وقل بعضهم: عطف بيان، وهو أضعف، لأنه غير الأول، ولأن عطف البيان لا يكون في النكرات.

قوله: (وإلا فلا) ^(٤) يعني وإن لم يكن بتنوين ولا نون تثنية لم تجز الإضافة، وذلك حيث يكون مركباً، أو مصدراً أو بنون جمع، كما تقدم.

(١) ينظر الوافية في شرح الكافية ١٢٩، وعبارة مفقولة بنصرف.

(٢) قل الرضي في شرحه ٢١٩/١ إنما جازت الإضافة إثراً للتخفيف وذات نحو (رطل زيت)

(منوان سمناً)، وكان عليه أن يقيد التنوين بأنه مفعول ما فيه تنوين مقدرة، وهو ما بين كم

الاستعمالية والجره الثاني من أحد عشر وأحرته لا يضاف في الأعرب إلى التمييز

(٣) ينظر الكتاب ١١٧/١، وشرح المصنف ٧٣٣.

(٤) ينظر شرح المصنف ٤٢، وشرح الرضي ٢١٩/١ - ٣٢٠.

قوله: (وعن غير مقدار^(١) مثل: خاتم حديداً) وكذلك (ثوب خزاناً) و(باب ساجاً) وهذا من المفرد الذي احترز عنه بقوله: (غالباً) هذا إذا أردت الخاتم نوع من جنس الحديد والثوب نوع من جنس الخرز، والباب نوع من جنس الساج، وأما إذا قصدت أن الخاتم الذي عندك هو الحديد كله، والثوب هو الخرز كله، والباب هو الساج كله، كان من المقدار (عشرون درهماً).

قوله: (والخفص أكثر) يعني من النصب، وإنما كان أكثر لأنه غير مقدار، والإضافة مستقيمة لأنها إضافة نوع إلى جنس فلذا استقامت فهي أصل الباب. قال لجم الدين: ^(٢) إن لم يتغير اسم جنس فلجر لازم [و٥٧] مثل (قطعة حديد) ولا يجوز نصبه، وإن غير نحو: (خاتم حديد) جاز فيه الوجوه الثلاثة كـ (رطل زيتاً) وقيل حصر بعضهم غير المقدر في ما جاء بعد (كم، وكلي وكذا، ونعم، وحبذا، وبش، وفعل التعجب وحسن وحسنت، وساء وساءت، وكفى وأفعل التفضيل وحسبك وربّه، وباله رجلاً، وناهيك رجلاً) و(له دره فارساً) و(يا طيبها ليلة) و(وبحه) و(وبله) وفصل لجم الدين فقال: ^(٣) أما نعم وبش وحبذا وساء، فلا ريب في أنه تمييز مفرد لا تبين لضميرها، وما عداها فإن لم يكن مضافاً أو كان مضافاً

(١) قال الرضي في شرحه ٢١٧/١ (وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون بحيث يصح إطلاق الأصل عليه مثل خاتم حديداً و(باب ساجاً) و(ثوب خزاناً) والخفص في هذا أكثر منه في المقاييس، وذلك لأن المقدار مبهم محتاج إلى تميز، ونصب التميز نص على كونه ممزاً وهو الأصل في التمييز، بخلاف مجرد فائه علم الإضافة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٨/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٨/١ - ٢١٩.

إلى ضمير غير عائد إلى مذكور فما بعده تمييز مفرد وإن كان مضافاً إلى ظاهر، أو ضمير يفسره ظاهراً قبله، نحو (زيد فارساً) أو (زيد لله حرة فارساً) فهو من التمييز عن الجملة الحاصل عن الإضافة.

قوله: (والثاني عن نسبة^(١) في جملة) يعني الذات المقدرة وهو تمييز الجملة، ومراده بالنسبة أن التمييز في هذا القسم حاصل عن نسبة متعلقة بمذكور، لأن قولك (طاب زيد) لا إبهام في واحد منهما، وإنما الإبهام نشأ عن نسبته إلى أمر يتعلق بزيد فاحتيج إلى تفسير ذلك الإبهام^(٢)، ف قيل: (طاب زيد نفساً) أو (قلباً) أو (خاطراً) تميزه بما تشاء من الإبهام بخلاف قولك عشرون درهماً فإن الإبهام حاصل عن الذات المذكورة، فلجملة نحو: (طاب زيد نفساً) و«اشتعل الرأس شيباً»^(٣) والمضاهي الفعلية والمضاهي لها قل الإمام يحيى بن حمزة^(٤) وهو الإضافة نحو (يعجبني طيبة أبا وأبوة) وضعف الشيخ^(٥) جعله قسمًا ثالثاً قل الوالد في البرود المضاهي قولك (زيد طيب أبا وأبوة وداراً وعلماً) وإنما كان مضاهياً

(١) فالتمييز في هذا القسم عن نسبة يقصد به أن أمر يتعلق بالمذكور ثم يميز بعد ذلك فلولاً ذلك لم يكن ثم ما يحتاج تفسيره للإبهام إلى تمييز، لأن قولك طاب زيد لا إبهام في واحد منهما وإنما الإبهام نشأ عن نسبة الطيب إلى أمر يتعلق بزيد فاحتيج إلى تفسيره للإبهام) ينظر شرح المصنف ٤٢. وقد نقل أشرح جزء من عبارة الشيخ دون إسناد.

(٢) هذه العبارة منقولة من شرح المصنف ٤٢.

(٣) مريم ١٩/٤ وتحتها: «قل رب إني ومن أعظم مني واشتعل الرأس شيباً ولم أكن بدعائك رب شقياً».

(٤) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأهرار الصعبة ٤١٦.

(٥) قل المصنف في شرحه ٤٢ (لأنها أمكنت إضالته وكما يرفع الإبهام بالنصب يرفع بالإضافة فجدر الوجهان لاستواء دلالتيهما على الغرض المقصود. وإلا فلا أي وإلا يكتن تنوين أو نون تثنية فلا يجوز الإضافة وذلك بتعريفها).

للجملة ولم يكن جملة، لأن الإبهام نشأ من نسبة الصفة إلى الضمير، وليست الصفة مع ضميرها جملة، بل هي مفرد معه، وإنما شابهت الجملة من حيث إن فيها مسنداً ومسنداً إليه، وقل لحم الدين: ^(١) المضامي ما شابه الجملة، والمشابه اسم الفاعل نحو: (زيد متفتق شحماً) واسم المفعول نحو (زيد متفتق شحماً) و(الأرض مفجرة عيونا) والصفة المشبهة نحو (زيد حسن وجهاً) وأفعل التفضيل نحو: «أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً» ^(٢)، و«خير منقراً» ^(٣). والمصدر نحو (يعجبني طيبه أباً) وكذلك ما كان فيه معنى الفعل نحو (حسبت بزيد رجلاً) و(يا لزيد فارساً) و(ويلم زيد رجلاً) وقد دخل.

قوله: (أو إضافة في شبه الجملة) وإنما كثر الأمثلة، لأن في كل واحدة منها فائدة فرط (طاب زيد نفساً) مثل الجملة (وزيد طيب أباً) مثل لما يصح جعله لمن انتصب عنه من المضامي وهو غير جنس، و(أبوة) جنس (داراً) لما يصح جعله لما انتصب عنه وهو غير جنس (وأبوة) جنس، و(علماً) لما هو جنس.

قوله: (أو في إضافة مثل: يعجبني طيبه أباً، وأبوة وداراً وعلماً) ^(٤) والله دره فارساً وإن كان قد دخل في جملة الإضافة لاحتماله الحل.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٢٠/٨.

(٢) الكهف ٣٤/٨ وهي: «وكان له ثمر نقل لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً».

(٣) الفرقان ٢٤/٢٥، وهي بتميمه: «أصحاب لجة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً».

(٤) قل الرضي في شرحه ٢٢٠/٨، تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك أن يقال: إما أن يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو (كفى زيد رجلاً).

قوله: (ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه، جاز أن يكون له ولمتعلقه، وإلا فهو لمتعلقه)^(١) يعني إن كان التمييز اسماً، ويحترز من الصفة، قوله: (يصح جعله لما انتصب عنه) يحترز عما يجب جعله لما انتصب عنه، نحو (طلب زيد نفساً) و(كفى زيد رجلاً) فإن النفس والرجل يجب أن يرجعا إلى زيد ولا يصح أن يرجعا إلى متعلقه، وقد جعل هذا اعتراضاً على المصنف^(٢) بأن قيل: هذا مما يصح جعله لما انتصب عنه [ظ ٥٧] ولم يحز أن يكون لمتعلقه، فالعموم غير مستقيم.

قوله: (جاز أن يكون له ولمتعلقه) يعني أنك إذا قلت (طلب زيد أباً) فإن (أباً) يصح أن يكون لما انتصب عنه، وهو زيد، ويصح أن يكون أباً لزيد.

قوله: (وإلا فهو لمتعلقه) يعني إن لم يصح أن يجعله غير ما انتصب عنه، نحو (طلب زيد داراً) فإن داراً لا يصح أن يكون زيداً بل متعلقة به^(٣).

قوله: (فيطابق فيهما ما قصد) يعني في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه، والتمييز الذي جعلته لمتعلقه^(٤)، والمراد بالمطابقة في الإفراد والتثنية والجمع، فتقول لما يصح جعله لما انتصب عنه، إذا أردت أن زيداً هو الأب (طلب زيد أباً) (طلب الزيدان أبوين) (طلب الزيدون آباء)^(٥).

(١) ينظر شرح الرضي ٣٢٠/٨، وشرح المصنف ٤٣.

(٢) وقد اعترض على المصنف الرضي في شرحه في ٣٢٠/٨ - ٣٣١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٢٧/٨.

(٤) هذه العبارة منقولة عن الرضي في ٣٢٧/٨ دون أن يسبقها الشرح إليه....

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٢٧/٨.

فلما قوله ﴿وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ زَفِيقًا﴾^(١) فقيل: على حذف مضاف، أي (حسن رفيق أولئك) وقيل رفيق كعدو وصديق يطلق على المفرد والجمع، وإن أردت أن زيدا غير الأب، بل (أبوة) طبقت ما قصدت، فينفرد ويشئ ويجمع فتقول (طاب زيد أباً) (طاب زيد أبوين) (طاب زيد آباء) إذا أردت جهات الأبوة، وتعكس فتقول (طاب زيد أباً) (طاب الزيدان أبوين) (طاب الزيدون آباء)، إذا كان أبوهم واحداً ويطابق فتقول: (طاب زيد أباً) و(طاب الزيدان أبوين) و(طاب الزيدون آباء) إذا أردت آباء متعددة بتعدد هم و(طاب زيد نفساً)^(٢) والزيدان نفسين، والزيدون نفوساً إلا أنك فيما لا لبس يهوز لك الإفراد قل لهم الدين: بل الإفراد أولى^(٣)، قل تعالى: ﴿فَلَا تَطِئْ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾^(٤) والذي لم تعلقه يطابق ما قصدت، فإذا أردت أن له داراً واحدة قلت: طاب زيدا داراً، وإن كانت له ولغيره قلت: (طاب الزيدان أو الزيدون داراً) وإن كانت له دور، قلت: (طاب زيد دوراً) وإن كن بتعدد هم، قلت (طاب الزيدان دارين، والزيدون دوراً) تطابق ما قصدت.

قوله: (إلا أن يكون جنساً) يعني التمييز، مثل (طاب زيد علماً)، فإنها لا تحب المطابقة، بل تقول (طاب زيد علماً، والزيدان علماً والزيدون

(١) النساء ٦٩/٤ وهي: (ومن بطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً).

(٢) ينظر شرح ٢٢٧/١، وشرح المصنف ٤٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٢٦/١ قل: فالإفراد أولى وعدم المطابقة نحو: (هم حسنون وجهاً وطيبون جرساً ويهوز وجوهاً وأهراضاً).

(٤) النساء ٤/٤.

علماء^(١).

قوله: (إلا أن يقصد الأنواع) يعني فإنها تشي وتجمع بحسب الأنواع، تقول: (طلب زيدُ علوماً، وعلمين، وطب الزيدان علوماً، وطب الزيدون علوماً) إذا قصدت سائر أنواع العلوم^(٢)، من الفقه والنحو واللغة والأصول، والاستثناء الأول متصل، والثاني مجتمعل الاتصال والانقطاع لأن المطابقة بين مختلفين.

قوله: (وإن كان صفة، كانت له وطبقه) يقال بفتح الطاء وكسرها، ويحوز مع فتح الطاء فتح الباء وإسكانها، يعني إن كل التمييز صفة، وهو الذي احترز عنه بقوله: (ثم إن كان اسماً كانت له) ووجبت مطابقتها له فتقول: (الله دره فارساً) (الله درهماً فارسين) (الله درهم فوارس)^(٣).

قوله: (واحتملت الحال) يعني الصفة، وهي فارساً، ولكن التمييز أولى، لأنه أكثر في المدح من كونه غير مفيد والحال مفيد قل الوالد والظاهر أنه أوجب المطابقة في الصفة مطلقاً على العموم، وليست إلا في: (الله دره فارساً) بعينه فقط لا يتعداه وإلا انتقض عليه بـ(طلب زيد والدأ) و(طلب الخليفة أميراً) فإنه لا يجب كونها له، وكونها مطابقة، وفي قوله: (ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه، ثلاثة أوهام:

أحدهما: أن اسماً لغو لا حاجة إليه.

(١) ينظر شرح المصنف ٤٣، وشرح الرضي ٢٢٧.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٢٦/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٣، وشرح الرضي ٢٣٦/١.

الثاني: في قوله: يصح جعله لما انتصب عنه معترض بـ (طلب زيد نفساً) و (كفى بزيد رجلاً) فلما سقط اللام لكان أولي فإن قل هذا [٥٨] مما يجب جعله لما انتصب عنه قلنا: هذا دور وتعبير عن الشيء بنفسه، كأنك قلت: إن كان محو: أن يكون له، ويجوز أن يكون لمتعلقه فهو له ولمتعلقه.

الثالث: قوله: (لما انتصب عنه) يريد به زيدا، وهم لا يطلقون ذلك في المفرد إلا على ما به تمام الاسم وهو التنوين أو النون أو الإضافة، ولا يطلقونه في الجملة إلا على الجملة كلها، لأنه ينصب عنها لا عن الفاعل، مثلاً ألا تراه يقول: هو وغيره لم يقع اليبس في الفعل وحده، ولا في الفاعل وحده، وإنما هو في النسبة إليهما، فلوقيل: ثم إن كان يصح جعله تأما انتصب عن نسب إليه جز له ولمتعلقه غالباً، ليخرج (طلب زيد نفساً) كان أولى.

قوله: (ولا يتقدم التمييز)^(١) يعني (على عامله مطلقاً) وحاصله أنه إن كان تمييز مفرد لم يجوز مطلقه لا نقول (درهماً عشرون) لضعف عامله، وإن كان جملة، فإن كان العامل غير متصرف أو مما لا يتقدم معموله عليه،

(١) قل ابن الحارث في شرحه ٤٣: والأصح أن لا يتقدم على الفعل خلافاً لما زني والمبرد وإنما امتنع تقديم التمييز عند المحققين مع الفعل لأنه في المعنى فرع عن الفاعل والفاعل لا يصح تقديمه فالفرع أجدر، والثاني أن الأصل في التسميات أن تكون موصوفات بما انتصب عنه وإنما خولف بها لغرض الإبهام أو لا ثم التصير ثانياً وتقديمه مما يحل بمعناه فلما كان تقديمه ينص على إبطال معنى كونه تمييزاً لم يستقم لهذا امتنع التقديم في الفعل فهو في غيره أجدر، وينظر شرح الرضي ٢٣٣٨ والكتب ٢٠٤٨ - ٢٠٥.

أومأ فيه معنى الفعل، نحو: (لله دره فارساً) و(ويلم زيد رجلاً) و(ويح رجلاً) لم يحز مطلقاً، وإن متصرفاً لم يحز أيضاً عند الجمهور، لأن أصل تمييز الجملة الفاعل، والفاعل لا يتقدم على عامله، لأن معنى قولك (طاب زيد نفساً) «واشتعل الرأس شيباً»^(١) طابت نفس زيد، واشتعل شيب الرأس، وقد ينوب المطاوع مناب المطاوع والعكس إذا لم يصح تأويله بالفاعل، فتقول: (تفجرت عيون لأرض) وملا الماء الإناء) «فجرتنا الأرض عيوناً»^(٢) (وامتلا الإناء ماءً) واجلز المبرد^(٣) والملازني^(٤) تقدم التمييز على عامله المتصرف، فتقول: (نفساً طاب زيد)، وقيل واشترطوا أن لا يكون الفاعل بحرف نحو: «حصى بالله شهيداً»^(٥) واحتجوا على الجواز بقوله:

[٢٤١] وما كذ نفساً بالفراق تطيب^(٦)

(١) مريم ١/٩، وتامها: «قد رب إني ومن اعظم مي واشتعل الرأس شيباً ولم أكن بدعتك رب شقياً».

(٢) القمر ١٢/٥٤، وتامها: «ومجرتنا الأرض عيوناً فالتقى الماء على أمر قد قدر».

(٣) ينظر المفتضب ٣٧٣، والأصول ٢٣٣/١ - ٢٢٤، وجمع ٧٧/٤.

(٤) ينظر الإنصاف ٨٢٨/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٦/١، وشرح المصنف ٤٣، وشرح الرضي ٢٣٣/١، وجمع ٧٧/٤.

(٥) النساء ٧٧/٤ وهي بتمامها: «ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأرسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيداً».

(٦) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أنهجر ليلى بالفراق حبيبها

وهو للمخيل السعدي في ديوانه ٢٩٠ وله وغيره، ينظر المفتضب ٣٧٣ - ٣٧.

والأصول ٣٢٤/١، والجمل للزجاجي ٢٤٣، وخصائص ٢٨٤/٢، والإنصاف ٨٢٨/٢، وشرح

المفصل ٧٣٣ - ٧٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٦/١، وشرح الرضي ٢٠٤/١، وشرح ابن

عقيل ٢٧٠/١، وجمع الموامع ٧٧/٤.

ويروى لعدة شعراء منهم: أعشى همدان، وقيس بن الملوحة، وقيس بن معلان.

وأجيب بجوابات أنه شاذ وأن الرواية نفسي وإن نفساً بمعنى شخص،
وهو خبر كذا، وضعفت هذه الأجوبة برورده في غيره نحو:

[٢٤٢] أنفساً تطيب بئيل النسي

وداعي للنون ينلني جهلاً^١

تقدم التمييز على الفاعل وحده فجاءت^٢ نقول (طاب نفساً زيد)
(واشتعل شيباً الرأس).



وللمخبل السعدي.

والشاهد فيه قوله: (أنفساً) حيث قدم التمييز على عمله المتأخر المتصرف وهو تطيب،
ويروى بروايات أخرى مثل ولم تك نفسي زهرت بها الاستشهاد.

(١) البيت من المنظوم وهو لرجل من طلبة بطن شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٧/١، ومغني
اللبيب ٦٠٣، وشرح شواهد مغني اللبيب ٨٦٢/٢ وأوضح المسالك ٢٧٢/٢، والمقاصد
النحوية ٢٤١/٣.

والشاهد فيه قوله: (أنفساً) حيث قدم التمييز على عمله وهذا قليل عند سيبويه والجمهور
وقياسي عند الكسائي والمرد.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٣٣/١.

المستثنى

قوله: (المستثنى)^(١) هذا ثالث المشبهات، وله شبه عام بالفعل من حيث كونه فضلة، وخاص بالفعل معه من حيث كل واحد منهما متعدد إليه الفعل بواسطة حرف، وهي الواو في المفعول معه، و(إلا) في الاستثناء.

قوله: (متصل ومنقطع) قدم قسمته على حده، لأنه لا يمكن حد قسمته معاً بحد معنوي، لأن أحدهما مخرج، والآخر غير مخرج، وإما بحد لفظي فيمكن أن يقل: المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها.

قوله: (المتصل هو المخرج من متعدد لفظاً أو تقديرأ) يعني حد المتصل ما ذكر قوله: (المخرج) جنس عم المتصل والمنقطع، وقوله: (من متعدد) خرج المنقطع، لأنه لم يدخل فيه فيخرج قوله: (لفظاً أو تقديرأ) تقسيم محتمل أن يرجع إلى المخرج، وأن يرجع إلى متعدد^(٢)، فإن رددته إلى المخرج، فالمخرج لفظاً، مثل (قام القوم إلا زيداً) والتقدير: جاء زيد ليس إلا، وإن رددته إلى المتعدد فاللفظ نحو (عندي عشرة إلا درهماً) و(جاء

(١) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٤٣ - ٤٤، وشرح الرضي ٢٢٤/١ - ٢٢٥، وشرح المفصل ٧٥/٢ وما بعدها، والأصول في النحو لابن السراج ٢٩٠/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر

الأول ٩٠٢/٢ وما بعدها، والمصنف ٢٤٧/٣ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٢٤/١.

الرجل إلا زيدا، والتقدير اللفظ العموم والمخوف نحو (قام القوم إلا زيدا) «والعصر، إن الإنسان لفي خسر، إلا الذين آمنوا»^(١) و (ما جاءه إلا زيد) أي ما جاءني أحد إلا زيدا.

قوله: (إلا وأخواتها) خرج المخرج من متعدد لا بحرف نحو (الصفة) في قولك (أكرم بني قميم العلماء) والبند نحو: «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا»^(٢) والشرط نحو (أكرم القوم إن دخلوا الدار) وما كان غير (إلا) وأخواتها من الحروف نحو (جاء القوم لا زيد) ولكن (زيد) ولم يميء زيد فإنه ليس بداخل فيخرج [ظ ٥٨] سواء كان من جنس المتعدد أم لم يكن، وإلا وأخواتها حشر: خلا وعدا وما خلا وما عدا، وليس ولا يكون وحاشي وغير وسوى وزاد الزمخشري (سيما)^(٣) وبعضهم (لما)^(٤) نحو قوله تعالى: «لن تكملن لنا عليهما حظا»^(٥) وحكى الخليل وسيبويه^(٦) أنها قد تكون بمعنى (إلا) وزاد بعضهم (بله)^(٧) لأنها بمعنى (دع) فبعدها مخالف لما قبلها، وبعضهم (دون) واعلم (أن الاستثناء

(١) العصر ١/١٠٣ - ٢ - ٣.

(٢) آل عمران ٩٧/٣.

(٣) ينظر الفصل ٦٨، وشرحه لابن يعيش ٨٥/٢.

(٤) ومن ذهب إلى أنها أداة استثناء ابن هشام في المغني ٣٧٠ - ٣٧١ ورد على الجوهري بقوله: وفيه رد على الجوهري: إن لما بمعنى إلا غير معروف في اللغة.

(٥) الطارق ٤/٨٦، وقد قرأها بالتشديد ابن عمر وعاصم وحزق وقرأ الباقون بالتخفيف، ينظر فتح القدير ٤١٩/٥، وأحكام القرآن لقرطبي ٧٠٩/٨، والبحر المحيط ٤٤٧/٨ - ٤٤٩.

(٦) ينظر الكتاب ٣٣٧/٢، وشرح التسهيل السمر لأول ٩١٦/٢.

(٧) ينظر المغني ١٥٦.

المتصل مشكل باعتبار تعقله^(١) لأنك إذا قلت (جاء القوم إلا زيدا) وقلت إن زيدا غير داخل في القوم، خالفت إجماع أهل العربية، وإجماعهم مقطوع به في تفاصيل العربية، وقد أطلقوا أن الاستثناء المتصل مخرج ولا إخراج (إلا بعد الدخول) وإن قلت إنه داخل في القوم و(إلا) أخرجه بعد الدخول لكان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجيء معهم وهذا تناقض ظاهر ينبغي أن لا يرد في كلام العقلاء^(٢) وقد ورد في الكتاب العزيز الاستثناء المتصل شيء كثير لحوقه: ﴿فَلَيْسَ فِيهِمْ الْفِتْنَةُ﴾^(٣) لا الخمسين عظاماً^(٤) فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة ألف لم يلبث الخمسين، تعالى الله عن مثل هذا علواً كبيراً^(٥) وقد اختلف فيه على أقوال الأول للكسائي وأكثر أهل الأصول^(٦) بأنه غير داخل وأن المتكلم أراد بالقوم جماعة لجنس ليس فيهم زيد و(إلا) قرينة تلك السماع على مراد المتكلم كال تخصيص بالصفة^(٧) وغيرها، وضعف بأن (عندي عشرة إلا درهماً) لأنه إذا لم يرد دخوله في عشرة كان مريداً بلفظة عشرة تسعة وهو محل،

(١) هذه العبارة منقولة عن الرضي ٢٢٤/١ - ٢٢٥ وهي من قوله: (أن الاستثناء إلى قول....

بمثل الدخول) وجملة باعتبار تعقله ليست عند الرضي كذلك وإنما هي باعتبار معقولته).

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٢٥/١ وهي منقولة عنه دون إسناد وهي من ثمم الفقرة السابقة في الماشر رقم (٧).

(٣) المكيوت ١٤/٢٩، وهي: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٢٥/١، وشرح المصنف ١١، والعبارة منقولة عن الرضي ٢٢٥/١.

(٥) ينظر إرشاد الفحول للشوكاني (٢٥٠) وما بعدها.

(٦) ينظر المصدر السابق ٣٦١.

وبأن الإجماع: أن الاستثناء المتصل مخرج ولا إخراج إلا بعد الدخول^(١).
وقد الباقلائي^(٢) (إنه غير داخل لكن الاستثناء والمستثنى منه وآلة
الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك (عندي عشرة إلا درهم) بمنزلة عندي
له تسعة، ولها اسمان مفرد ومركب، وضعف بالإجماع، وبأنه لم يعهد
التركيب من ثلاث كلمات وأنا نقطع أن المتكلم بالعشرة عرف مدلولها
الذي هو خمستان، و(إلا) مفيدة للاستثناء (واحد) وهو المخرج، وتسعة لا
تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة) الثاني: للمصنف^(٣) أن المستثنى
منه وهو عشرة مثلاً مراد به الجميع من مسماه بالنظر إلى الأفراد من غير
حكم بالاستثناء، فأخرج منه المستثنى علم التحقيق، ثم حكم بالإسناد بعد
تقدير الإخراج فلم يسند إلا إلى تسعة وحاصل كلامه: أنه لا تناقض لأن
دخول المستثنى في المستثنى منه وخروجه بدلاً وأخواتها إنما كان قبل
الإسناد ثم حكم بالإسناد بعد ذلك، فقولك: (جاء القوم إلا زيداً) بمنزلة
القوم المخرج منهم زيد، جاؤني العشرة المخرج منها واحد له علي،
وضعف بأنا لا نجد خرقاً في الإسناد قبل الإخراج وبعده، فكيف؟ فقل:
حكم عليه في عندي عشرة بالإسناد بخلاف (عندي عشرة إلا درهماً) فإنه

(١) ينظر شرح المصنف ٤٤، وشرح الرضي ٢٢٥/١.

(٢) ينظر رأي الباقلائي في شرح الرضي ٢٢٥/١، وعبرة الشرح منقولة عن الرضي وفي الرضي
الرأي ليس للباقلائي الأشعري متوفى سنة ٤٠٧هـ وإنما هو للقاضي عبد الجبار أحمد
المشهور بشيخ المعتزلة في أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس توفي ٤١٥هـ وقد حصل
للمعتزلة ويعتبر ما كتبه مصداقاً رئيساً من مصادر الفكر المعتزلي. لكن الشوكاني نقل رأي
أبي بكر الباقلائي في المسألة ينظر إرشاد معقول ٢٤٩.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٤.

لا يحكم عليه بالإسناد إلا بعد الحكم بالإخراج^(١).

الثالث: لأكثر النحلة والزيدية^(٢) وبعض المعتزلة^(٣) أن المستثنى داخل في المستثنى منه حقيقة وحكماً^(٤)، فإذا قلت (قم القوم إلا زيداً) و(علي عشرة إلا درهماً) فقد أردت في القوم زيد وفي العشرة خمسة وخمسة، والاستثناء تخصيص بعد العموم بمنزلة التخصيص بالصفة^(٥) والشرط^(٦) والغاية^(٧) وغيرها من التخصيصات المتصلة، ولا يلزم التناقض

(١) ينظر شرح المصنف ٤٤

(٢) الزيدية: فرقة إسلامية أسسها الإمام زيد بن علي بن الحسين في بداية القرن الثاني الهجري وقتل في عهد هشام بن عبد الملك ١٢٣ هـ وهي تقول بجوار إمامة المفضول مع وجود الأفضل منه، ويقولون لإمامة الشيعيين أبي بكر وعمر وأصول الزيدية لا تختلف كثيراً عن أصول المعتزلة وحكم الزيدية اليهم حتى نهاية القرن الرابع عشر الهجري.

ينظر شرح العقيدة الطحاوية، والفرق بين الفرق ١٢، والمثل والحل للشهرستاني ٣٢٨.

(٣) المعتزلة: فرقة إسلامية أسسها وأصل بن عطاء في بداية القرن الثاني الهجري ويسمون العدرية لأنهم ينعمون القدر، والمعطية لأنهم حصوا بعض الصفات، وقالوا بخلق القرآن، ويسمون أنفسهم أهل العدل والتوحيد لأنهم يعتبرونه أسس عقيدتهم ويقولون بأن مرتكب الكبيرة مسرة بين المزلتين لا هو مؤمن ولا هو كافر ويقولون بأن الإيمان قول وعمل للؤس خرج من الإيمان بعمله ولم يخرج بقوله ودخل بالكفر بعمله ولم يدخل بقوله لذا يقولون بخلقه في النار إذا لم يتب، ولكن تركه أقل من حركة الكفر. وينظر المثل والحل للشهرستاني ٣٢٨ وما بعدها، وشرح لعقيدة الطحاوية ٧٩٢/١ والمعتزلة قد أثرت بجميع الفرق الإسلامية مما اضطر هذه الفرق دراسة الفلسفة وعلم الكلام للرد على المعتزلة وعلى غيرهم من الملاحقة.

(٤) ينظر شرح التسهيل السمر الأول ٩١٧/٢.

(٥) التخصيص بالصفة، قل الشوكاني في إرشاد الفحول ٣٦١. وهي كاستثناء إذا وقعت بعد متعلق والمراد بالصفة هنا هي المنوطة

(٦) التخصيص بالشرط وهو ما يتوقف عليه الوجود ولا محل له في التأثير والإفصاء، وينقسم إلى أربعة أقسام: عقلي وشرعي ولغوي وعلمي. ينظر إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول ٣٦٠.

(٧) التخصيص بالغاية وهي نهاية الشيء المقضية لثبوت الحكم قبلها وانتفاء بعدها ولها لفظان وهما (حتى) و (إلى) ينظر إرشاد الفحول ٣٦١.

والتكذيب في كلام الله ورسوله كما قيل والكلام الفصيح، لأن غرض المتكلم إخراج ما يخرج في قصده وإرادته قبل تمام الكلام، وإنما يلزم التناقض لو كان القيام منسوباً إلى القوم فقط دون [٥٩] زيد وليس كذلك، بل هو منسوب إلى القوم مع قولك (إلا زيدا) والفائدة في الإتيان بالاستثناء تمكين المعنى في النفس كالتأكيد والبدل^(١)، والزيادات والتكرير، وغير ذلك من التفنن في الفصاحة، كالحقيقة^(٢) والجهاز^(٣) والاستعارة^(٤)، وهذا الاستثناء اتفق في جوازه فيما دون النصف نقول: (عندي عشرة إلا أربعة) أو لا ثلاثة أو لا اثنين أو لا واحد وأما النصف فما فوقه فمنعه أكثر البصريين^(٥)، وأجازوه بعضهم ما لم يكن مستغرقاً، لا تقول (عندي عشرة إلا عشرة) ويجوز دون (عندي عشرة إلا تسعة) وأما المساوي، والأكثر من المساوي فلا يجوز، وأجازوه بعضهم محتجاً بقوله

(١) وقال الرضي في ٣٢٥/١ وقال آخرون وهو صحيح المنفع منه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم أن المستثنى داخل في المستثنى منه واليهي بذلك البعض داخل في المبدل منه والتناقض مجيء زيد والتعدي مجيء في جهة القوم إلا زيدا غير لازم، وإنما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوباً إلى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب إلى القوم مع قولك إلا زيدا كما أن نسبة الفعل في نحو جلدي حلام زيد إلى الجرايم معاً... فإنه يعرب الجزء الأول بما يستحقه المقرد إذا وقع مسوياً إليه في مثل ذلك الموقع وبقي أجزاء المنسوب إليه يمر إن استحق الجزر كالتصنيف إليه، ويصح إن استحق التسمية كما في التواضع.

(٢) الحقيقة قل الشوكاني في إرشاد الفحول ٤٨ إنها اللفظ المستعمل فيما وضع له فيشمل هذا الوصف اللغوي والشرعي والعرفي ولاصطلاحه وزاد جماعة في هذا الحد قديماً وهو قولهم (في اصطلاح النحاطب).

(٣) جهاز هو: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، ينظر المصدر السابق.

(٤) الاستعارة تشبيه بليغ حذف أحد طرفيه وهي مكنية وتصريحية وتمثيلية وغيرها.

(٥) ينظر رأي البصريين في شرح التسهيل السمر الأول ٩٤٤/٢.

تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^(١) والغاؤون أضعاف المهتدين.

قوله: (والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج)^(٢) يحترز من المتصل، فإنه مذكور بعدها لكنه غير مخرج. قوله (بعدها) الضمير إن أراد به فهو توهم أن المنقطع لا يكون إلا بعدها وقد يكون بعد (غير) وبعد (سوى) نحو:

[٢٤٣] لم ألف بالدار فـا نطق سوى طلل^(٣)

وإن أراد به (إلا) وأخواتها فليس بمستقيم لأنه لا يقع بعد (خلا) و(عدا) و(ما خلا) و(ما عدا) و(ليس) و(لا يكون) و(حاشا) قوله:

[٢٤٤] ولا خلا الجن بها أنسى^(٤)

(١) البحر ٤٢/١٥.

(٢) قل الرضي في ٢٢٤/١ ثم يقول كون المتصل محلاً في متعدد لفظاً أو تقديرأ من شرط لا من تمام معانيته لعملى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جهاني القوم إلا حملوا لمخالفة الحمار القوم في الهيء.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

قد كان يعمرو وما بالعهد من قدم

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٩٢/٢، والمقاصد النحوية ١١٩/٣، وجمع الهوامع ٢٠٢/١.

والشاهد فيه قوله: (سوى طلل) حيث جاء بعد سوى استثناء منقطع كما يأتي بعد (إلا).

(٤) قطعة بيت من الرجز وهو للعجاج من رؤية كما في ديوانه ٦٨، وينظر الأصول ٣٠٥/١، والمصنف ٦٢/٣، وأمالى ابن القلي ٢٥١/١، رسمط اللألى ٥٥٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٤٢/٢، وشرح الرضي ٢٢٨/١، وجمع الهوامع ٢٦١/٣، والمخزاة ٣٦١/٣ - ٣٦٢.

ويروى طوئي كما في أمالي القلي، وراى المحببى م بها طوي وقام الرجز.

وبلدة ليس بها طسوري

والشاهد فيه قوله: (ولا خلا الجن بها أنسى) ربه جواز تقديم المستثنى والأصل كما ذهب إليه البصريون (ولا أنسى ما خلا الجن) وهذا كما ذكر الشارح.

وقد اختلف في عامل الاستثناء، فقل بعض الكوفيين: ^(١) (معنوي وهو المخالفة والأكثر أنه لفظي) فقل المبرد ^(٢) والزجاج ^(٣) العامل (إلا) لقيام معنى الاستثناء بها، ومعناها استثنى وقل الكسائي: ^(٤) وهو منصوب بأن المفتوحة مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر تقديره: قام القوم إلا أن زيدا لم يتم، وقل الفراء: ^(٥) إلا مركبة من (أن) و(لا) العاطفة أصله قام القوم أن زيدا لا قام، فحذفوا الخبر وقدموا (إلا) على (زيد) إلى جانب أن وحذفت النون الثانية من (أن) وأدغمت الأولى في لام (لا) فإذا انتصب الاسم بعدها فـ(أن) وإذا اتبع ما قبلها في الإعراب فـ(لا)، وذهب الجمهور ^(٦) إلى أن العامل ما قبل (إلا) بواسطتها مطلقاً سواء كان فعلاً أو معنًى أولاً نحو: (القوم إخوتك إلا زيدا) وقد قيل: إن هذا المثل في معنى الفعل، أي منسوب إليك بالأخوة، وقيل: العامل ما قبلها فقط لأنه قد نصب (غير) أو (ليس) إلا صفة، وأما المنقطع فـ(لا) فيه بمعنى (لكن) التي للاستدراك وقل سيبويه: ^(٧) إنه منتصب بما ينتصب به المتصل و(لكن) المقدرة فيه كـ(لكن) العاطفة، وإن لم تكن حرف عطف. وقل المتأخرون (لكن) هي

(١) ينظر شرح المفصل ٧٧٢، وشرح الرضي ٢٣٧٨.

(٢) ينظر المنتصب ٣٨٩/٤ - ٣٩٠، والإنصاف ٢١٦٨.

(٣) ينظر شرح المفصل ٧٧٢، وشرح الرضي ٢٣٧٨.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٣٧٨ وفيه رأي الكسائي وينظر شرح المفصل ٧٧٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٤٢/٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٢٦٨ وفيه رأي الفراء، وشرح المفصل ٧٧٢، والأصول في النحو ٣٠٠/٨ والجنى ٥١٧، وينظر الإنصاف ٢٦٠/٨ وما بعد مسألة ٣٤ القول في العامل في المستثنى النصب وآراء النحويين في ذلك.

(٦) ينظر شرح الرضي ٢٣٧٨.

(٧) ينظر الكتاب ٣٥٢ في قوله: هذا بل ما لا يكون إل على معنى لكن.

الناصبه بنفسها. وقل الكوفيون: ^(١) إن (إلا) في المنقطع بمعنى (سوى) وانتصاب المشتى بعدها كاتصابه في المتصل.

قوله: (وهو منصوب) شرع في تبين إعراب المشتى وهو ينقسم إلى منصوب ومبدل ومجرور ومعرّب على حسب العوامل، وقدم المنصوب لأنه في باب المنصوبات، وهو في أربعة مواضع:

الأول قوله: (إذا كان بعد إلا غير الصفة) ^(٢) يحترز من (إلا) التي تقع صفة، فإنه يكون تابعاً لا منصوباً.

قوله: (في كلام موجب) يحترز من غير الموجب لسيأتي حكمه والموجب: ^(٣) ما ليس فيه نفي في المعنى ولا نهي ولا استفهام. مثاله: (قام القوم إلا زيداً) و(ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً) لأنه وإن كان منفيّاً في اللفظ فهو مثبت في المعنى لأن (إلا) قيمت معنى النفي إلى الإثبات فصار معناه (أكل كل أحد الخبز إلا زيداً) وإنما وجب نصب الموجب على الاستثناء ولم يحز فيه المبدل ولا الصفة لأن المبدل [ظه ٥٩] منه في نية الطرح فيكون مفرغاً في الموجب، وذلك لا يصح لأنه يصير (قام إلا زيد) إذا طرح المبدل منه فيكون مفرغاً والصفة لا تصح إلا عند تعذر الاستثناء ^(٤).

(١) ينظر شرح الرصعي ٣٣٧/٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٤٥.

(٣) قل الرصعي في ٣٣٧/٨: والموجب ما اجتمع فيه شرطان: وقوعه بعد إلا، وكون الاستثناء في كلام موجب، ولم ينجح إلى قوله غير صفة لأنه لا نصب المشتى، وما كان بعد إلا التي للوصف ليس بمشتى، وإنما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لأن غير الموجب لا يجب نصبه (مستثناه).

(٤) ينظر شرح المصنف ٤٥، وشرح الرصعي ٣٣٧/٨.

قوله: (أو مقدماً على المستثنى منه) هذا الموضع الثاني من المستثنى الواجب نصبه، وإنما وجب نصبه إذا تقدم لأنه وإن كان في الموجب، فالموجب منصوب، وإن كان غير موجب فقد بطل البطل لأنه لا يتقدم على البطل منه^(١)، وإن كان على

المستثنى منه فجائز نحو (قام إلا زيدا القوم) و(ما قام إلا زيدا أحد) قل: [٢٤٥] ومالي إلا آل أحمد شعبة

ومالي إلا مشعب الحق مشعب^(٢)

ويجب النصب لتعذر البطل، وحكي يونس^(٣) جوازه نحو:

[٢٤٦] ————— إذا لم يكن إلا النيون شلم^(٤)

ضعيف، لأنه فصل بين الصفة والموصوف، وسيبويه يميز البطل ويختاره

(١) ينظر شرح الرضي ٢٣٧/١ والمهملات مقولة عنه بتصرف دون عرو.

(٢) البيت من الطويل وهو للمكشيت بن ريد في الإصناف ٢٧٥/١، وينظر المختضب ٣٧٧/٢، والجمع ١٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١٣٥/٢، ولفصل ٦٨، وشرح ابن عقيل ٦٠٧/٢، وشرح صدور الذهب ٢٨٤، وأوضح المسالك ٣٢٧/٢، والحراصة ٣١٤/٢ - ٣١٩. ويرى ملهيب بطل مشعب.

والشاهد فيه قوله: (آل و مشعب) حيث نصب المشي بدلاً في الموضعين لأنه متقدم على المستثنى منه وفي ذلك يجوز النصب لتعذر البطل والكلام منفي.

(٣) ينظر رأي يونس في الكتاب ٣٣٧/٢، وشرح الرضي ٣٣٧/١، وشرح ابن عقيل ٦٠٢/١.

(٤) حيز بيت من الطويل، وصدره:

فإنهم لا يرجون منه شفعة

وهو لحسان بن ثابت كما في ديوانه ٢٤١، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٢٠/٢، وشرح ابن عقيل ٦٠٢/١، وشرح التصريح ٣٥٥/١، وسفصد النحرية ١١٤٣/٣، وجمع الموامع ٢٥٧/٣.

والشاهد في قوله: (إلا النيون) حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه والكلام منفي والرفع في ذلك غير المختار وإنما المختار نصبه.

في تقدمه على الصفة^(١) فقط، والملازني يختار النصب^(٢)، ويونس يوجب
لأن تقدمه على الصفة كتقدمه على الموصوف، وتقدم المستثنى إن كان
على جملة لم يجز عند البصريين^(٣) لضعف عمله إن كان مثبتاً، وإن كان
منفياً فلا نه لا يعمل فيما قبله، لا تقول: إلا زيداً قلم القوم، وقوله:

[٢٤٧] _____ ولا خلا الجن بها إنسي^(٤)

شاذ وما ورد لزم النصب لتعبر البذل، وأجازة البغداديسون^(٥)،
والكوفيون^(٦) أجازوا التقدم والبذل محتجين بما ورد.

قوله: (أو منقطعاً في الأكثر) هذا الثالث من واجب النصب
وهو المنقطع نحو (ما جلدني أحد إلا حملاً) وإنما وجب النصب لتعذر
البذل^(٧)، لأن من شرطه أن يكون من جنس المبدل منه، وبذل الغلط
قليل^(٨) والصفة لا تصح إلا عند تعذر قوله: (في الأكثر) يعني أن
النصب واجب في الأكثر وهو مذهب الحجاز، وأما بنو تميم فإنهم يميزون
البذل وقيل يوجبونه واحتجوا بقوله:

[٢٤٨] _____ وبلسة ليس لها أنيس

إلا اليعقير ولا العيس^(٩)

(١) ينظر الكتاب ٣٣٧/٢.

(٢) ينظر شرح الرصعي ٣٢٨/١ - ٣٢٩، والإيضاح ٢٧٣/١ وما بعدها.

(٣) ينظر الإيضاح ٧٥/١.

(٤) سبق تخريجه في الصفحة ٣٢٥ و برقم ٢٤٤.

(٥) ينظر الإيضاح ٢٧٣/١ وما بعدها، والمجمع ٢٥٧/٣.

(٦) ينظر المجمع ٣٦٠/٣ - ٣٦١.

(٧) ينظر شرح المصنف ٤٥.

(٨) ينظر شرح الرصعي ٣٢٨/١، والمجمع ٣٥٧/٣.

(٩) الرجز لجران العمود في ديوانه ٩٧، ينظر الكتاب ٣٦٣/١، ٣٦٢، والمقتضب ٣٩٩/٢.

﴿مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾^(١) بالضم، وروى عنهم التفصيل وهو أن المنقطع إن كان مما يلبس الأحدين، أجزوا فيه البذل نحو: (ما في الدار أحد إلا حملاً) وإلا لم يجز، ووجه البذل عندهم التجوز وتزليل ما ليس من الجنس منزله ما هو منه، وهذا المنقطع مقدر عند سيويه بـ (لكن) المشددة^(٢) وخبرها محذوف وانتصابه على الاستثناء، (وقل بعضهم بالخففة لأن المشددة تستدعي خبراً) وقل الكوفيون^(٣) يقدر بـ (سوى) في المنقطع يكون من جنس الأول، ولا من جنسه، فالذي من جنسه حيث يكون مساوياً أو أكثر نحو: ^(٤) (ما جله زيد إلا عمراً) و(عندي عشرة إلا عشرة) أو (إلا عشرين) أو بعض لكنه غير داخل نحو: ﴿لَا يَدْخُلُونَ فِيهَا النَّوْتُ إِلَّا الْخَوْنَةُ الْأُولَى﴾^(٥) ونحو (عندي رجل إلا زيداً) لأنه لا يدخل في عموم النكرة، وكذلك (قام القوم إلا زيداً) إذا لم تقصد أن زيداً من جملة

والإنصاف ٢٧٧/١، وشرح المفصل ٨٧/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣٦/٢، وشرح شلور الذهب ٢٨٦، والمجمع ٢٥٦٣، والخزينة ١٢٧٨ - ١٢٣.

واليعافر: أولاد الطباء، والعوس: بقر الوحش، وأصله البقر.

والشاهد فيه قوله: (إلا اليعافر) أنه في المصدر استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه وكان لابد من النصب على لغة أهل الحجاز، وهذا بخلاف ما ذهب إليه الشارح حيث قل إنهم يجهرون بالبذل وتل يوجبونه.

(١) النسبة ١٥٧/٤ ويجوز أن يكون (اتباع) في موضع رفع على البذل (ومنو تميم يقرؤونها بالرفع ويجعلون اتباع الظن علمهم) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٣٦/٢ قل ابن مالك في الصفحة نفسها: (لغة بني تميم إعطاء المنقطع المؤخر من مستثبات (إلا) في غير الإيجاب من الاتباع ما ليتمصل فيقولون: ما فيها أحد إلا وقد). وقرؤون الآية بالرفع (إلا اتباع) بالرفع إلا من لقن النصب وعلى لغتهم الشاهد السابق. قل الفرطبي في تفسيره ٢٠٠٦/٢ استثناء ليس من الأول في موضع نصبه ويجوز أن يكون في موضع رفع على البذل أي. ملهم من علم إلا اتباع الظن ...، وينظر البحر المحيط ٤٠٦/٣.

(٢) ينظر الكتاب ٣٢٥/٢ وما بعده وشرح الرصعي ٣٢٨/١.

(٣) ينظر المجمع ٢٤٩٣ - ٢٥٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٤٤/٢.

(٥) الدخان ٥٦/٤٤.

القوم، والذي من غير الجنس قد يكون ضداً نحو (ما زاد إلا ما نقص) ^(١) و «مأثمهم به من علم إلا أشتاع الظن» ^(٢) وغير ضد نحو: «فمسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس» ^(٣) على من يقل ^(٤) إن إبليس ليس منهم، وأما من جعله منهم كان متصلاً نحو: (ما في الدار أحد إلا حمراً) و (ما في الدار إلا برقاً يخطف)، ومن ذلك «لا غاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم» ^(٥) «وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً خاطئاً» ^(٦) و «يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أساء الله بقلبه سليم» ^(٧) و «لا تخف لدي المرسلون إلا من ظلم ثم يدل حسناً بعد سوء» ^(٨) وهذه الآيات لا بد فيها من تأويل لأن المنقطع مقدرٌ بـ (لكن) ولا بد أن يتوسط بين كلامين متناقضين أو متضادين.

قوله: (أو كان بعد ((خلا)) و ((عدا)) أو ((ما خلا)) و ((ما عدا)) و ((ليس)) و ((لا يكون))، فهذا رابع وجوب النصب، تقول (قام القوم خلا زيداً وعدا زيداً).

قوله: (في الأكثر) يعني في (خلا) و (عدا) وقد جله الجر فيهما قل:

(١) هذا القول غير كامل، ينظر الفصل ٦٨، وشرح لرضي ٢٢٩٨ وتلمذ: (ما ضر إلا ما نفع وما زاد إلا ما نقص)، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٠٧/٢.

(٢) سبق لمخرجها في الصفحة السابقة.

(٣) الحجر ٣٦، ٣٧/١٥ وهي محذوف منها كلمتان (كلهم أجمعون) إذ أن الآية موجودة في الحجر وفي من هكذا: (مسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس).

(٤) والصواب من (يقول) لأنه لا وجه لحذف وسطه.

(٥) هود ٤٣/١.

(٦) النساء ٩٢/٤.

(٧) الشعراء ٨٨/٣٦، ٨٩.

(٨) السمل ٢٧ الجزء من الآية ١٠ والآية ١١، وهما: (رأى عصاك فلما رآها تهتر كأنها جان ولي مدبراً ولو يعقب يا موسى لا تخف إني لا يخف لدي المرسلون، إلا من ظلم ثم يدل حسناً بعد سوء فإني ظمور رحيم).

[٢٤٩] إحناحيتهم قتلاً وأسرأ

عد الشمطة والطفل الصغير^(١)

و[٦٠] قوله: (أو ما خلا وما عدا وليس ولا يكون)^(٢) تقول (قام القوم ما خلا زيداً) و(ما عدا زيداً) و(لا يكون زيداً) و(ليس زيداً)، وإنما وجب النصب بعد هذه الحروف لأنه مفعول به، والمفعول به منصوب به والذي أجاز الجر في (خلا) و(عدا) جعلهما حرفين، وأما (ما خلا وما عدا) فيحتم فيهما الفعلية لأن (ما) مصدرية وهي تحتّم بعدها الفعل غالباً، وهذه الأفعال في الاستثناء اتفقوا على أنها لا تتصرف بحل ولا استقبال، ولا يظهر فاعلها في أفراد ولا تثنية ولا جمع، ولهذا جعلها بعضهم حروفاً واختلف القائلون بفعليتها، أين فاعلها؟ فقيل: لا فاعل لها لأنها وقعت موقع مالا يحتاج إلى فاعل وهو (لا)، وضعف بأنها لو استغنت عن فاعل لاستغنت عن مفعول، والتضعيف ضعيف، وقيل فاعلها ضمير مجهول لا يفسره شيء، وقال المبرد هو ضمير يرجع إلى معنى الكلام الأول، لأن المخاطب قد علم أن ثم من قام وحصل في نفسه أن زيداً بعض من قام

(١) البهت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٩٦٧/٢، وشرح ابن عقيل ٦١٩/١، وأوضح المسالك ٢٨٥/٢، وجمع الهوامع ٢٨٥/٣.
والشاهد فيه قوله: (عدا، لشمطة) حيث استعمل هنا حرف جر ولم يذكر سببويه الجر بـ (عدا) ولا ذكرها المبرد.

(٢) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٩٦٧/٢: (واتفق النحويون إلا أبا عمر الجرمي على وجوب نصب المستثنى بـ (منها وما خلا)) ولزوم النصب بعد ما عدا وما خلا مرده إلى ما المصدرية وسببويه على هذا كما في الكتاب ٣٤٩٢، وقال ابن عقيل: (وقد حكى الجرمي في الشرح الجر بعد ما خلا عن بعض العرب)، ينظر شرح ابن عقيل ٦٢٠/١، وشرح الرضي ٣٣٠/١.

فيعود إلى (مَنْ) ^(١) وقد الجمهور ^(٢) إنه ضمير للبعض، نقول: (خلا بعضهم زيداً) و(لا يكون بعضهم زيداً)، وإنما قلروا ضميراً للبعض لأنه مفرد ينطلق على الجمع فقُدِّرَ به لما لم يبرز الضمير، وضعف بأن إيقاع البعض على الأكثر قليل، وأجيب بأنه يطلق على النصف فما فوق، قل تعالى: ﴿افْعَلُوا بِنَفْسِكُمْ لِبَعْضٍ عَظْمًا﴾ ^(٣) ويريد أن إبليس عدو لآدم وحواء، وقوله:

[٢٥٠] دأبت أروى الديون تقضى

فمطلت بعضاً وأدبت بعضاً ^(٤)

قوله: (ويجوز [فيه] ^(٥) النصب ويختار البدل) [فيما بعد] ^(٦) هذا الثاني من أقسام المستثنى وله شروط ثلاثية الأولى: أن يكون بعد (لا) يحترز من سائر أدوات الاستثناء، فإن منها ما يجب بعده النصب ومنها ما يجب بعد الجر ويعني بإلا غير صفة.

(١) ينظر رأي المبرد في المختضب ٤٢٨/٤.

(٢) ينظر رأي الجمهور في شرح الرصعي ٣٣٠/٨.

(٣) البقرة ٣٧٢.

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٢٩، والكتف ٢١٠/٤، وشرح أبيات ميبويه ٢٥٥/٢، والخصائص ٩٦٢، وسمط اللالي ٣٣٧/٨، وشرح المفصل ٢٥٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠٥/٢، والبحر المحيط ٣٥٧/٢، واللسان مائة (دب) ١٤٦٨/٢، ويررى فيه (مماطلت) بدل (مطلت)، ويروى (وأدت) بدل (أدبت).

والشاهد فيه قوله: (فمطلت بعضاً وأدبت بعضاً) حيث أطلق على البعض وهو النصف فما فوق كما ذهب الشرح.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحفظة.

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحفظة.

قوله: (في كلام غير موجب)^(١) يحترز من الموجب فإنه يجب النصب وهو القسم الأول وغير الموجب النفي والنهي والاستفهام الذي في معنى النفي، نحو: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ الذُّنُوبَ إِنَّ اللَّهَ﴾^(٢) و﴿وَهَذَا نَحْنُ لَا نَقْضُونَ﴾^(٣) وَيَقِلُّ و﴿قلما﴾ و﴿أقل﴾، والمراد بالنفي نفي المعنى و﴿لا﴾ و﴿رد﴾ ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا) وزاد المبرد^(٤) (لو) و﴿لولا﴾ نحو: ﴿وَكَلَّانِ هَهُنَا الْهَيْةُ لَا إِلَهَ لَفُتْنَا﴾^(٥)

قوله: (والمستثنى منه المذكور)^(٦) يحترز من أن لا يذكر فإنه مفرغ معرب على حسب العوامل وهو القسم الثالث، مثل ما يختار فيه البطل، ما قام أحد إلا زيدا، و﴿أقام أحد إلا زيدا﴾ و﴿قلما قام أحد إلا زيدا﴾.

قوله: (قال تعالى [مثل]^(٧) ﴿مَا فَضَلْنَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٨) بالنصب

(١) قل الرضي في شرحه ٣٣٠/٨ ما يصح: (اعلم أنه لا يختار البطل في المستثنى شروطاً أحدها أن يكون بعد إلا، ومتصلاً، ومؤجراً عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أو نهى أو نفي صريح أو مؤول) وقد ذكر الشارح ذلك.

(٢) آل عمران ١٣٥/٣ ونحوها: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ﴾ ولم يصروا على ما فعلوا وهو يعلمون.

(٣) سبأ ١٧/٣٤ وهي: (ذلك جرناهم بما صبروا ومن لجري إلا الكفور).

(٤) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٤٠٨/٤، والأصول ٣٠١/٨ - ٣٠٢.

(٥) الأنبياء ٢٢/٢١.

(٦) في الكافية المحققة وذكر المستثنى منه.

(٧) ما بين حاصرتين زائدة من الكافية المحققة.

(٨) اسماء ٦٦/٤، وقرأ ابن عمر بالنصب على الاستثناء والأكثر البطل لأنه أظهر في قياس عوامل العربية فلذلك كان الأكثر عليه، ينظر شرح المصنف ٤٥.

وقرأ بالنصب كذلك عيسى بن عمر وكذا هو في مصاحف أهل الشام، والباقيون بالرفع، والرفع أجود عند جميع النحويين هكذا قل القرطبي في تفسير الآية ٦٦ من سورة النساء ١٨٤٠/٢، وينظر تفسير فتح البهر لنشوكاني ٤٨٥/٨، وتفسير البحر المحيط ٢٩٧/٣ - ٢٩٨، وإعراب القرآن للحياتي ٤٦٨/١.

على الاستثناء والرفع على البطل من واو الضمير، وإنما اختير البطل لأنه أسهل عاملاً، وأقوى، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَسْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ الْبَدَنِ﴾^(١) بالانصب والرفع، لكن أكثر القراء على الانصب، فقل طاهر وابن الحاجب الاستثناء من (ولا يلتفت) فالانصب على الاستثناء والرفع على البطل، وقل الزمخشري: ^(٢) الانصب على الاستثناء من الجملة الأولى والرفع من الجملة الثانية، وقل ابن الحاجب: ^(٣) هذا يؤدي إلى أن يكون مسرياً بها غير مسري بها، وقد أجيب بجوابين، أحدهما: أنه لم يسر بها ولكنها خرجت معهم من غير إذنه فيصح على هذا الاستثناء من الجملتين معاً ولا تنقض ^(٤)، وقل الخوارزمي ^(٥) ولجزم الدين ^(٦): إن (فأسر) وإن كان مطلقاً في الظاهر فهو مقيد بالجملة المنفية وهي (ولا يلتفت)، فكأنه قل: فأسر بأهلك حل

(١) هود ٨١/١ وقرأ الجمهور بالانصب وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على البطل، فعلى قراءة الانصب ف (أمراته) مستثناة من قوله (فأسر بأهلك) أي أسر بأهلك جميعاً إلا امرأتك فلا تسر بها وأنكر قراءة الرفع جماعة منهم أبو عبيد وقل: (لا يصح ذلك إلا برفع يلتفت ويكون تعثراً...) ينظر تفسير القرصبي ٣٣٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٧/٢، وفتح القدير للشوكاني ٥١٥/٢، والبحر المحيط ٢٤٧٥ - ٢٤٩.

(٢) قل ابن الحاجب في شرحه ٤٥ رداً على الزمخشري وأبي عبيد (وإنما يقع في مثل ذلك من يعتقد أن القراءات السبع أحاد يجهل أن يكون بعضها خطأ فلا يبال في حمل القراءتين على ما تنقضان به فلما من يعتقد الصحة في جميعها يحمده من ذلك، ويظهر رد الرضي على الزمخشري في ٢٣٣/١، ويظهر رأي الزمخشري في الفصل ٦٨، وأما ابن يعيش في شرحه ٨٢/٢ - ٨٣ حيث أثبت أن قراءة الرفع ضعيفة. وهي متواترة وهذا ما جعل ابن الحاجب والرضي يردان عليها كما ذكرت.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٥.

(٤) ينظر الكشف ٤١٦/٢.

(٥) ينظر التخمير في شرح الفصل للخوارزمي ٤٦٤/١.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٣٤/١.

كونهم غير متلفتين إلا امرأتك فأمر بها ملتفتة وإن رفعت فبذل من
(ولا يلتفت)، والجملة المنفية غير مقبولة محل فلا تناقض، ونظير ذلك
(اضرب القوم ولا توجعوا إلا زيدا).

[و٦١] قوله: (ويحرب على حسب العوامل) هذا ثالث أقسام
الاستثناء وهو المفرغ^(١) وإنما سمي مفرغاً لأن العمل فرغ له، وله شرطان:
الأول قوله: (إذا كان المستثنى منه غير مذكور) يحترز من
القسمين الأولين.

الثاني قوله: (وهو في غير الموجب) يعني النفي والنهي والاستفهام
الذي في معنى النفي.

قوله: (ليفيد) [مثل ما ضربني إلا زيداً]^(٢) يعني اشتراط النفي للإفلاحة
لأنك لو قلت: (قام إلا زيد) لم يفيد لأنه يؤدي إلا أن يكون قام جميع
الناس إلا زيد وهذا بعيد ولا قرينة تخص جماعة منهم.

قوله: (إلا أن يستقيم المعنى)، يعني من غير اشتراط النفي وذلك
حيث تدل قرينة على التخصيص مش:

قوله: (قرأت إلا يوم كذا)، فإن هنا قرينة، وهو أن المراد (قرأت أيام
الأسبوع إلا يوم الجمعة) أو يوماً من الأيام لما كانت الأيام محصورة، كذلك
(صمت إلا يوم العيد) إذ أخرجت أيام الطفولة وكذلك إذا كان المثبت

(١) قال الرضي في شرحه ٣٣٤/١: (والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل إلا، لأنه لم يشتغل بمستثنى
منه فعمل في المستثنى).

(٢) ما بين الحاصرين زيدة من الكلية المحقة.

في معنى النفي نحو: ﴿وَيَلْنِي اللَّهُ إِلَّا لَنِيَمَ نُوْرُهُ﴾^(١) و(برئت إلا من فعلك).
 قوله: (ومن [ثم])^(٢) لم يجوز (ما زال زيد إلا عالماً)، يعني من أجل أنه
 يشترط في الذي يُعَرَّبُ على حسب العوامل، النفي لم يجوز لأن (ما) للنفي
 وزال للنفي، وإذا أدخل النفي على السمي كان إثباته وصار المعنى ثبت
 زيد على كل حاله إلا علماً^(٣) وفي الأحوال ما لا يصح كونه عليها لتعذر
 الإحاطة بجميع الأحوال، ويؤدي إلى نفي الخبر وهو مثبت وقد أجازوا
 النصب في المفرغ على الاستثناء من المحذوف حيث يكون مفعولاً أو مبتدأ
 أو خبر الفاعل، لأنه لا يجوز حذف الفاعل خلافاً للكسائي^(٤) فإنه أجاز
 فيه الاستثناء بناءً على أصله وهو جواز حذف الفاعل فيقول: (ما رأيت إلا
 زيدا، وما مررت إلا زيدا) بتقديره (ما رأيت أحداً ولا مررت بأحد)
 قل الشاعر:

[٢٥١] بحاسنم والنفس منه بشقة

ولم ينح إلا جفن سيف ومثراً^(٥)

تقديره: (ولم ينح شيء إلا جفن سيف) فأبدله من محل المفعول، وفي

(١) التوبة ٣٢/٩، وهي: (يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويسأل الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون)

(٢) ما بين حاصرتين من الكلمة المحذوفة ولها (ثمت) بدل ثم.

(٣) ينظر شرح الرصعي ٣٣٧/٨، وشرح المصنف ٤٦

(٤) ينظر رأي الكسائي في شرح شعور اللهب ١٩٥.

(٥) البيت من الطويل، وهو لحذيفة بن أسد الهذلي كما في شرح أشعار الهذيلين ٥٥٨/٢، وجمهرة اللغة ١٣٦٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٨١/٢ ورصف المباني ١٧٢، وتذكرة النحلة ٥٢٦.
 والشاهد فيه قوله: (ولم ينح إلا جفن سيف) حيث نصب الاسم بعد إلا مع أن الاستثناء مفرغ لكن قلده الشرح بقوله لم ينح شيء إلا جفن سيف فأبدله من محل المفعول.

المبتدأ محو: (مالي إلا زيدا) تقديره: (مالي أحداً إلا زيدا) قل:

[٢٥٢] يطالبني عمى ثمانين نقطة

ومسلي يا عفرله إلا ثمانياً^(١)

فثمانيا مستثنى من المبتدأ تقديره: (مالي نون إلا ثمانيا) وفي الخبر قوله:

[٢٥٣] هل هو إلا الذنب لاني

الذنب كلاهما يطعم أن يصيب^(٢)

روي بنصب الذنب ورفع تقديره على النصب هل هو شيء إلا الذنب، وإذا تكرر المستثنى فإن كان بمعطف أو تصحح فيه التبعية، كان حكمه حكم ما قبله محو: (ما جله إلا زيد وإلا عمرو) (ما جلهني أحد إلا زيد وإلا عمرو، وإلا زيدا وإلا عمراً) (ما جلهني أخوك إلا زيد) إذا كان الأخ زيد قل:

[٢٥٤] مالك من شيخك إلا عمله

إلا رسميه وإلا رمل^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو نعروة بن حزام في سواد القالي ١٦٠، ويروى فيه يكلفني بدل يطالبني. ويروى عجزه.

ومسلي والرحمن خير لمن

وينظر شرح الرضي ٣٢٧/١، وخزانة الأدب ٣٧٧/١.

والشاهد فيه قوله: (إلا ثمانيا) حيث أجزأ المراء النصب على الاستثناء المفرغ استدلالاً بهذه الرواية للبيت، فإن المستثنى فيه محذوف، ولتقدير: مالي نون إلا ثمانيا والرواية الأخرى إلا ثمانيا وبالتالي يكون الاستثناء مفرغاً، والتقدير الأول قدره الشارح.

(٢) لم أقف على قائل له أو مصدر.

(٣) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣٤٧/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٤٨/٢، ووصف المباني ١٧٤، وشرح ابن حنبل ٦١٦/١، والمفصل للحوية ١١٧٣، وجمع الهوامع ٣٢٧/١.

وإن كان غير ذلك فثلاثة أقسام، قسم يجب رده إلى المستثنى منه، وقسم يرد كل إلى الذي يليه، وقسم يمكنه الأمران، أما الأول: فحكمه أنها تخرج كلها من الأول، وفي الإعراب يُعربُ الذي أُسندت إليه بإعراب عاملة، ويختار الأول لقربه من العامل، وينصب الآخر تقول: (ما جاءني إلا زيد إلا عمراً إلا بكرأ) و(ما ضربت إلا زيدا إلا عمراً إلا بكرأ) و(ما مررت إلا بزيد إلا عمراً إلا بكرأ)، وأجزأ بعضهم التبعية فيما بعد المسند إليه لا فيما قبله، لأن التابع لا يتقدم المتبوع، الثاني نحو (عندي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنان إلا واحداً) ^(١) [ظ ٦٠] لأن العشرة لا يتبعها، ولك في تعريف تحصيل كمية الاستثناء أربع طرق:

أحدها: أن تجمع أفراد المستثنى منه وأزواجه وتسقط الأقل من الأكثر فما بقي فهو الحاصل من الاستثناء.

الثانية: أن تسقط الاستثناء من المستثنى منه إلى آخرها فما بقي فهو الحاصل.

الثالثة: أن تسقط الاستثناء الآخر من الذي يليه إلى أن تنتهي إلى الأول وهذه عكس الثانية.

الرابعة: أن يجمع بين الاستثناء الأول والثاني إلى ما بين الثالث

والشاهد فيه قوله: (إلا عمله إلا رسمه ولا رمة) وهنا أحرب عمله بحسب موقعه من الجملة على أنه استثناء معرّف، وعمله مبتدأ مقدم ورسمه بدل، وإلا أداة حصر، ورمة معطوف على رسمه.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٤١/٨ - ٢٤٢.

والرابع إلى ما بين الخامس والسادس إلى ما بين السابع والثامن إلى ما بين التاسع والعاشر، فما اجتمع أسفطته من العدد المقربين، فما بقي فهو اللازم وهو خمسة وحكمها في الإعراب نصب الاستثناء الأول إذا كان من موجب، ورفع الثاني لأنه غير موجب إلى أن ينتهي، والعكس إذا كان منفيًا، وأما الثالث فنحو: (عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد) فعلى الأول تلزم ثلاثة وعلى الثاني سبعة^(١) والإعراب بحسب المراد.

قوله: (وإذا تعذر البديل على اللفظ فعلى الموضع)^(٢) وذلك مع أربعة أحرف: (من) و(الباء) الزائدتين، و(ما) و(لا) التي لنفي الجنس^(٣) أما (من) فمثل:

قوله: ((ما جاءني من أحد إلا زيد)) [ولا أحد فيها إلا عمرو]^(٤) بالرفع على المحل، ولا يصح الجر على اللفظ لأن (من) لا تزداد إلا في النفي، وقد انتقض بـ(إلا) وصار إثباتاً وهي لا تزداد في الإثبات، وأجاز الأخفش^(٥) الإبدال بالجر على اللفظ لأنه يميز زيادة النفي، وليس يميزها إلا في الإيجاب وروي عن الكسائي جواز الإبدال على اللفظ^(٦) إذا كان البديل نكرة نحو (ما جاءني من أحد إلا رجل) ولا يميز (ما جاءني من أحد إلا زيد) وأما (لا) فإن كان بعدها معرفة امتنع بلا إشكال، لأنه لا يبنى

(١) ينظر شرح الرضي ٢٤٢/١ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح المصنف ٤٦.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٣٧/١.

(٤) ما بين الحاضرتين زيادة من الكافية المحقة.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٣٨/١.

(٦) ينظر رأي الكسائي في الرضي ٣٣٨/١.

معها إلا النكرة، وإن كان نكرة نحو (لا أحد فيها إلا رجل) فالحكم فيها كـ (من) والعلة واحدة وفي كلام سيبويه^(١) والفارسي^(٢) ما يشعر بجوازه، وأما الباء فإن كانت غير زائدة جاز البدل على اللفظ والمحمل نحو (ما مررت بلحد إلا زيد وإلا زيدا) وإن كانت زائدة لم يجوز إلا على المحل رفعا مع (ما) ونصباً مع (ليس) نحو (ما زيد بقائم إلا عمرو) و (ليس زيد بقائم إلا عمراً) وأجاز الكسائي^(٣) البدل على اللفظ واحتج بقوله:

[٢٥٥] يا ابني لئنني لست بـ

إلا يداً ليست لها عضد^(٤)

وأما (ما) فلا يجوز أيضاً على اللفظ نحو (ما زيد شيئاً إلا شيء) ولا يصح الاستثناء بالنصب لأنه قد يطل عمل (لا) وقد بعضهم يطل أيضاً عملها في خبرها، لأنها إذا لم تعمل في التتابع لم تعمل في المتبوع، وحكم (غير) حكم ما بعد (إلا) في الجواز وعدمه وأنشد بعضهم:

[٢٥٦] ما تابع لم يتم متبوعه

في لفظه ومحلّه إذا ثبت^(٥)

(١) ينظر الكتاب ٣٣٧/٢.

(٢) وراي الفارسي في شرح التسهيل السفر الأول ٩٣/٨، وشرح للفصل ٩٧/٢، وشرح الرضي ٣٣٨/١.

(٣) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٣٣٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣/٢.

(٤) البيت من الكامل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٢١، وله ولطرفة في ديوانه ٤٥، وينظر الكتاب ٣٣٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٦٨/٢، والمقتضب ٤٢٧/٤، والمفصل ٧١، وشرح المفصل ٩٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣/٨، وأما ابن الخجبت ٤٤٧/١.

والشاهد فيه قوله: (إلا يداً) حيث نصب الكلمة على البدل من موضوع الباء وما حملت فيه والتقدير: لئنما يداً إلا يداً لا عضد لها.

(٥) البيتان من مجروء البسيط ولم أقف هما على قائل أو مصدر.

مما تعلم غير علم ناعم

في إتقائه حتى ثبت

قوله: (لأن (من) لا تزداد^(١) في الإثبات، و(ما) و(لا) لا تقدران عاملين بعده، لأنهما عملتا للنفي وقد انتقض بسببهما هذا تعليل لمنع البدل على اللف.

قوله: (بخلاف: ليس زيد شيئاً إلا شيئاً) [لأنهما عملتا للفعلية فلا أثر لانتقض النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله، ومن ثم جاز (ليس زيد إلا قائماً) وامتنع (ما زيد إلا قائماً)]^(٢) يعني فإنه يجوز البدل على لفظ خبرها، لأنه وإن انتقض النفي بسبب (لا) (فما الذي عملت لأجله وهو الفعلية) بقي بخلاف (ما) فإنها لا تعمل إلا لشبه ليس بالنفي وقد انتقض بسبب (لا) فبطل عملها.

قوله: (ومحذوف بعد (غير) و(سوى) و(سواء)) الأصل من لغات سوى الكسر وزاد بعضهم سواء بالمد وكسر السين^(٣)، وإنما خفض بعد هذه لأنها أسماء مضاعفة، وهذا القسم رابع المستثنى.

قوله: (و((حاشا)) في الأكثر) يعني الجر بعدها لأنها حرف جر عند سيبويه^(٤) وقوله على الأكثر إشارة إلى الخلاف، فسيبويه يجعلها [حرف]^(٥) جر واحتج بقوله:

(١) في الكافية المحققة (بعد) بدل (في).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة، ويظهر شرح المصنف ٤٧، وشرح الرضي ٣٣٨/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٤٤/١.

(٤) ينظر الكتاب ٣٤٩/٢، وشرح المصنف ٤٧.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

[٢٥٧] حاشا أبي ثوبان بن به

ضنا عن الملحة والشتم^(١)

والفراء^(٢) نصب بها على أنها فعل وأجاز [٦١] المبرد الوجهين^(٣)
فالنصب على الفعلية والجر على أنها حرف، وإذا كانت فعلية فلخلاف
في فاعلها كـ (خلا وعدا) واحتج لفعليتها بأنه قد نصب ما بعدها نحو:
(حاشا الشيطان وأبا الأصبع)^(٤) وقوله:

[٢٥٨] حاشا قرينة فبن الله فضلها

على البرية بالإسلام والدين^(٥)

(١) البيت من الكامل وهو للحميد الأسدي في المصنفات ٣٦٧، وله وغيره، وينظر
الإيضاح ٢٨٠/١، وشرح المفصل ٤٧٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٤/٢، والجنس
الداني ٥٦٢، ومعنى اللبيب ١٦٦، وشرح شواهد العتي ٤٧٨، وجمع القوامع ٢٨٤/٣، وخرانة
الأدب ١٥٠/٢، ١٨٢/٤.

وهذا البيت ملحق من بيتين كما في شرح التسهيل وبعده

حاشا أبي ثوبان إن أبى ثوبان ليس بهكمه فندم

عمر بن عبد الله إن به ضنا عن الملحة والشتم

والشاهد فيه قوله (حاشا أبي ثوبان) حيث جاءت حاشا غير مقترنة بما فصلت حرف جر
وهذا جائز كما ذهب إل ذلك سيويه.

(٢) ينظر رأي الفراء في شرح الرضي ٢٤٤/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٣/٢،
والجمع ٢٨٢/٣.

(٣) ينظر المقتضب ٤٣٧/٤ - ٤٩١، والأصول ٢٨٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٥/٢، وشرح
الرضي ٢٤٤/١.

(٤) والمعبارة كما وردت في المصدر قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٩٦٢/٢: (وكون
حاشا حرفاً جاراً هو المشهور، ولذلك لم يتعرض سيويه لفعليتها والنصب بهاء إلا أن ذلك
ثابت بالنقل الصحيح عن من يوثق بعربيته، فمن ذلك قول بعضهم: اللهم اغصري ولن
سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع روى أبو عمر والشيباني وغيره)، وينظر الأصول ٢٨٧/١ وفي
شرح الرضي روى المزي ٢٤٤/١، والجمع ٢٨٣/٣.

(٥) البيت من البسيط وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٢/٢.

ويتصرفها قل:

[٢٥٩] وما أحشي من الأقوام من أحد^(١)

وبالحذف منها ويدخول حرف الجر عليها، وهو لا يدخل على حرف نحو: (حاشا لله)^(٢) وأجاب المانعون بشذوذه^(٣) ما ورد.

قوله: (وإعراب ((غير)) كإعراب المستثنى — ((إلا)) على التفصيل) يعني أن إعراب ((غير)) كإعراب ما بعد ((إلا)) فيما يجب نصبه، ويجوز الوجهان ويعرب على حسب العوامل نقول: (قام القوم غير زيد) و(ما جلستني أحد غير زيد) و(ما قام غير زيد)، وهذا إذا استعملت للاستثناء، أما إذا كانت صفة لحكمها حكم الصفات، وإنما أعربت إعراب ما بعد ((إلا)) لأنها اسم لا بد لها من الإعراب، وقد وجب لها بعدها الخفض بالإضافة فيجعل إعرابها الإعراب المستحق لها

وشرح ابن عقيل ٦٢٢/١، وشرح الأشموني ٣٣٧، وجمع الموامع ٢٨٢/٣. ويروى فيه فضلهم والشاهد فيه قوله: (حاشا قريشا) حيث جاء حاشا فعلاً ونصب به ما بعده.

(١) البيت من البسيط، وهو للناطقة في ديوانه ٢٠، وينظر الأصول ٢٨٩/١، والإنصاف ٣٧٨/١، وشرح المفصل ٤٨/٨، وشرح التسهيل السمر، لأول ٩٦٥/٢، وشرح الرضي ٢٤٤/١، والجنسي الداسي ٥٥٩ - ٥٦٣، ولسان العرب مئة (حشا) ٢٨٢/٢، والمعنى ١٦٤، وشرح شواهد المغني ٣٧٨/١، وجمع الموامع ٣٢٨/٣، ويروى فيه ولا أحشي بك ما أحشي، وصدرة: ولا أرى فعلاً في النفس يشبهه

والشاهد فيه قوله: (ولا أحشي) حيث جاءت حشا في غير الاستثناء وأنها فعل متصرف متعبر كما في الشاهد.

(٢) يوسف ٣٧/٢، وتعالى: ﴿فلما سمعت بمكرهن أرسلت إليهن وأعتت لهن متكاً وأتت كل واحدة منهن مكينة وقالت انخرج عليهن فمما رأته أكبرته وقطعن أيديهن وقلن حاشا لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم﴾.

(٣) وأجاب المانعون بشذوذه أي بدخول حشا على حرف الجر في لفظ الجلالة وليس الشذوذ في الآية.

بعدها، فإن قيل العامل في المستثنى ما قبل ((إلا)) بواسطتها فيلزم في (غير) أن تعمل في نفسها بواسطة نفسها، أوجب بأن فيها إبهاماً فأشبهت الظروف وروائح الأفعال تعمل فيه.

قوله: (وغير صفة حملت على إلا في الاستثناء)^(١) أصل غير المغايرة التي هي خلاف الماثلة، وتكون في الذات حقيقة، نحو: (مررت برجل غير زيد)، وفي الصفة مجازاً نحو: (دخل بوجه غير الذي خرج به) وإنما حُمِلَتْ على ((إلا)) لأن ما بعد كل واحد منهما يخالف لما قبله.

قوله: (وكـ[ما])^(٢) وحملت ((إلا)) عليها في الصفة الأصل في ((إلا)) الاستثناء لأن الحروف أصل في المعاني من الأسماء، ووصفيتها فرع لأجل الشبه والأصل في (غير) الصفة، لأنها اسم يفيد معنى، والحرف لا يوصف به لعدم الفائدة، والاستثناء بـ(غير) أكثر من الوصف بـ((إلا)) لأن الأسماء أوسع مجازاً، ولهذا لم يُشَرَطْ في الاستثناء بـ(غير) شرط، وشُرِطَ في الوصف بـ((إلا))^(٣) شرط.

الأول قوله: (إذا كانت تابعة) يحترز من أن لا يكون المتبوع مذكوراً فلا يجوز (قام إلا زيد) بخلاف الموصوف وإقامة ((إلا)) مقامه، كما جاز في (غير) نحو: (قام غير زيد) لضعفها.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٤٥/١ قل الرضي: (أعلم أن أصل ((غير)) الصفة المفيدة للمغايرة بمرورها لموصولها إما بالذات نحو: مررت برجل غير زيد وإما بالصفات نحو قولك: دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به، والأصل هو الأول، والثاني مجر فإن الوجه الذي تبين فيه أثر الغضب غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات.

(٢) ما بين الخاصرتين زيادة من الكافية المحقة.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٤٦/١.

الثاني قوله: (لجمع) يحترز من أن تتبع مفرداً نحو: (ما جاءني من رجل إلا زيد) و(جاءني زيد إلا عمرو) لأنها تفيد المغايرة.

الثالث قوله: (منكور) يحترز أن يكون معرباً نحو (جاءني القوم إلا زيداً) لأنها نكرة لا تتعرف^(١).

الرابع قوله: (غير محصور) يحترز من أن يكون محصوراً نحو (عني عشرة إلا درهم) لأنها للمغايرة، والمغايرة غير محصورة على شيء معين فلا يوصف المحصور بغير المحصور، ويعني: (بتعلل الاستثناء) المتصل لا المقطع، فإذا اجتمعت هذه الشروط كانت صفة نحو (عني رجلاً إلا زيد) قل تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ فَسُنَّا﴾^(٢) فهي تابعة لجمع وهو آلهة، ورجل منكور غير محصور وإنما تعذر الاستثناء في هذه لأن المستثنى منه نكرة، والمستثنى معرفة، وهو لا يصح أن يكون متصلاً لأن من شروط المتصل أن يدخل المستثنى لوسكته عنه، وهذا غير داخل، ولوقد رنا صحته من النكرة أدى إلى تعدد آلهة، والله مستثنى منهم، قل سبويه: لا يصح هنا إلا الوصف ولا يصح البطل لأنه لا يجوز إلا في الموجب حيث يصح الاستثناء^(٣)، وأيضاً المعنى في الآية يتغير، لأن البطل منه في نية الطرح، فيصير لو كان فيهما الله لفسدته أو الله فيهما ففسدته وأجاز المبرد^(٤) رفع الله على البطل لأنه يميزه بعد (لو) و(لولا) ككداة

(١) قل الرضي في ٢٤٦/١: وشروط كون الجمع منكراً لأنه إذا كان معرباً نحو: جاءني الرجل أو القوم إلا زيداً، احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء، واحتمل أن يشار به إلى جملة تعرف المحاطب أن فيهم زيداً، فلا يتعذر أيضاً من الاستثناء لاختيار كونه منكراً غير محصور. لنلا يتحقق دخول ما بعد إلا فيضطر السمع على حمل إلا على غير الاستثناء.

(٢) الأنبياء ٢٢/٢١، وينظر تخريج الآية في شرح الرضي ٢٤٧/١، وشرح المفصل ٨٩٢، وتفسير القرآن للقرطبي ٤٣١٩/٥، وفتح القدير لشوكاني ٤١٢/٣ والكنز ٣٣٧/٢ - ٣٣٦.

والمقتضب ٤٠٨/٤، ومعاني الفراء ٢٠١/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣٣٧/٢ - ٣٣٦، وشرح الرضي ٢٤٧/١.

(٤) ينظر المقتضب ٣٧٣، وشرح الرضي ٢٤٧/١.

النفي، ولا يقل: يلزم الفساد [و١٦٢] لأنه يصير فيهما الله ففسدنا، لأن المبرد لا يريد إلا أنها في حكم النفي في صحة البطل لا أنها نفي محض، فهي نظيرة (هل قام أحد إلا زيد) إنه في معنى النفي ولا يصح في معنى (ما قام زيد) ولا يرد عليه امتناع دخول (الله) في (ألله) لأن مذهبه الاكتفاء في جواز الاستثناء بصحة الدخول^(١). قل الوالد جمل الإسلام: ويمكن أن يعترض القول بالصفة، بأنه يلزم لو كان فيهما ألله غير مخالفة لم يقع الفساد، وهذا غير صحيح لأن الفساد لازم من وجود الثاني سواء كان هو الله أم غيره، ويمكن الجواب بأن مفهوم الصفة ضعيف مختلف فيه والبطل معناه معنى الاستثناء والاستثناء صريح لا مفهوم على الصحيح، وإن سلم أنه مفهوم، فهو متفق في الأخذ به والله أعلم.

قوله: (وضعف في غيره) يعني ضعف جعل (إلا) صفة فيما لم يجتمع فيه الشروط كقوله:

[٣٦٠] وكل أخ مفارقة أعبوه

لعمري أبيتك إلا الفرقدان^(٢)

فإنه جعل (إلا) صفة لـ (كل) وهو محصور غير متعذر فيه الاستثناء، وأيضاً وصف المضاف، والصفة تكون لما تضاف إليه قل تعالى: ﴿وَنُحِثُّنَا

(١) ينظر المغتضب ٣٧٣، وشرح الرضي ٢٤٧٨.

(٢) هذا البيت من البحر الوافر، وهو لم يروى عن معد بكرب في ديوانه ١٧٨، ولخضرمي بن عامر، وقيل لعمر بن أبي ربيعة، ينظر الكتاب ٣٣٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٧٢، والجماسة للبحراني ١٥١، والإنصاف ٦٨٨، وشرح المفصل ٨٩٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٩٢/٢، وشرح الرضي ٢٤٧٨، وتذكرة النحاة ٩٥، وأجنى الداسي ٥١٩، ومغني اللبيب ١٠١، وشرح شواهد المغني ٢١٦٨.

والشاهد فيه قوله: (إلا الفرقدان) على تقدير غير، فلا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البطل. ومن هنا لا يجوز جعل (إلا) صفة لأخ المضاف، به إذ لو كانت صفة لأخ لكان ما بعد إلا مجروراً فكان يقول: (إلا الفرقدين).

من الغاء كل شيء حتى^(١) وأيضاً فصل بين الصفة والموصوف بالخبر
وجملة القسم، وقل الكوفيون (إلا) بمعنى الواو^(٢) أي (والفرقدان) وأما
سيبويه فإنه يميز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء كالبيت، وعليه أكثر
المتأخرين^(٣) والمبرد يميز الاستثناء مع اجتماع الشروط والمفهوم من
الشيخ وجماعة^(٤) أنها إن اجتمعت وجب أن تكون (إلا) صفة وإن لم
تجتمع لا يجوز أن تكون صفة.

قوله: (وأعراب سوى وسواء النصب على الظرفية) يعني
الاستثنائية، لأنها لم تسمع إلا منصوبة، وما ورد فشل ضرورة، ولأنها في
الأصل صفة ظرف مكان، قل تعالى: ﴿مَكَانًا سَوِيًّا﴾^(٥) أي مستويًا، ثم
حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه، واستعمل استعمال لفظ (مكان)
لما قام مقامه.

قوله: (على الأصح) إشارة إلى كلام الكوفيين، فإنهم أجازوا خروجها
عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً، وذلك كـ (غير) وذلك

(١) الأبيات ٣٠/٢٦ وجعلها بمعنى حتى. قل فتحة أو حفظ حية كل شيء بذلك، ينظر تفسير
القرطبي ٤٣٢/٥.

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٨ وما بعدها وشرح الرضي ٢٤٧٨، وشرح المفصل
٨٩٢، وشرح التسهيل القسم الأول ٩٧٢ وما بعدها وينظر الكتب ٣٣٤/٢ وما بعدها.

(٣) هذه العبارة من قوله: (وأما سيبويه.... إلى قوله.... المتأخرين) وكذلك رأي المبرد نقله
الشرح عن الرضي ٢٤٧٨.

(٤) ينظر شرح المصنف ٤٧.

(٥) طه ٥٨/٢٠ قرأ ابن عمر وعاصم وحمة (سوى) بضم السين والباءون يكسرها، واختار أبو
عبيدة وأبو حاتم كسر السين لأنها اللغة الدية الفصحى، وقل النحاس الكسر أعرف
وأشهر) ينظر تفسير القرطبي ٤٢٥٢/٥، وفتح نقدير ٣٧٧/٣، والكشف عن وجوه القراءات
السميع ٩٧/٢ ومعنى سوى. أي مكان بصفة على الفريدين وأبو بكر وحمة الكسائي يفسون
عليه بالإمالة) الكشف ٩٧٢، والبحر المحيط ٣٣٦.

لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء^(١) وحجتهم قوله:

[٣١١] ولم يبق سوى العس

مدوان ينالهم كما دانوا^(٢)

وقوله:

[٣١٢] وما قصدت من أهلها لسوائكا^(٣)

قوله تعالى: ﴿فَأَنبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾^(٤) ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٥) و﴿مَكَانًا سَوِيًّا﴾^(٦) فهو أسماء لا ظروف ونحو ﴿سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾^(٧) ﴿سَوَاءَ الْجَنَحِيمِ﴾^(٨) وسط.

(١) هذه العبارة من قوله الكوفيون إلى الاستثناء مع الشاهد منقول من شرح الرضي من خبر عرو... ينظر ٢٤٨٨.

(٢) هذا البيت من المرح، وهو للممد الرماني واسمه شهل أو سهل في أصالي القالي ٣٦٠/٨، وحامدة البحري ٥٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٧٨/٨، وشرح الرضي ٢٤٨٨، وشرح ابن عقيل ٦١٣/٨، وأوضح المسالك ٢٨١/٢، وشرح شواهد المعنى ٩٤٥/٢، وخزانة الأدب ١٣٧/٣. والشاهد فيه قوله: (سوى المدوان) حيث وقعت سوى لأهلاً وخرجت عن الظرفية كما أشار الشارح إلى ذلك.

(٣) محز بيت من البحر الطويل وشرطه الأول.

تجانباً عن جو الجملة نفق

ويروى من جو كما في الرضي ٢٤٨٨، والبيت للأعشى كما في ديوانه ١٣٩، وينظر الكتاب ٣٢/٨ و ٤٠٨، وشرح أبيات مسبوقة ١٣٧/٨، ومنتصب ٣٤٩/٢، والإصناف ٢٩٥/٨، وشرح المفصل ٨٤/٢، وشرح الرضي ٢٤٨٨، واللسان معاً (جف) ٧٠١/٨.

والشاهد فيه قوله: (لسوائكا) حيث أتى بسوء متأثرة بالعلل الذي هو اللام الجسرة فدل على أنها خرجت من النصب على الظرفية إلى الوقوع مواقع الإضراب المختلفة بحسب موقعها في الجملة.

(٤) الأنفال ٥٨/٨ وتحتها: ﴿وَأَمَّا نَحْنُ فَأَنبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ إن الله لا يحب الخائنين.

(٥) البقرة ٦٢/٢ وتحتها: ﴿إِنَّ الدِّينَ كَمَؤْءٍ سَوَاءٍ حِسْبُهُمُ الْيَهُودُ أَمْ لَمْ يَنْتَهُرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٦) طه ٥٨/٢٠.

(٧) المائدة ١٢/٥ و ٧٧/٦٠.

(٨) الصافات ٥٥/٢٧.

خبر كان وأخواتها

قوله: (خبر كان وأخواتها) هذا رابع المشبهة بالفعل الصريح، ووجهه أنها لما انتصبت خبراً وهي لازمة، شبهت بالفعل المتعدي في اقتضائه مفعولاً.

قوله: (هو المسند) جنس للحد.

قوله: (بعد دخولها) خرج سائر المستندات.

قوله مثل: (كان زيد قائماً) يعني أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، خلافاً للكوفيين^(١) فإنهم ينصبون الخبر على الحل، وضعف بأنه قد يأتي معرفة، والحل نكرة، نحو (كان زيد قائماً) ومضمر نحو:

[٣٣٣] فإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْ فَإِنَّهُ

أَخُوها غَنَّتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا^(٢)

وإن الكلام لا يتم إلا به، والحل شرطها أن تأتي بعد تمام الكلام.

(١) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ٨٢٧/٢ مسألة رقم ١١٩.

(٢) البيت من الطويل وهو لابي الأسود الدؤلي كما في ديوانه ١٦٢، ٣٠٦، وينظر الكتاب ٤٧١، والمقتضب ٩٨٣، والإنصاف ٨٢٧/٢ وشرح معصل ١٠٧/٣، واللسان ص ٣٩٩/٥ (لبس) ٣٩٩/٥، وخزانة الأدب ٣٣٧/٥ - ٣٣٦.

والشاهد فيه قوله (لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْ) حيث اتصل الضمير المنصوب بكان على خلاف الليس إذ التقدير أن بقوله: فَإِنْ لَا يَكُنْ إِيهَا أَوْ لَا تَكُنْ إِيهَا.

قوله: (وأمره كأمر خبر المبتدأ)، يعني أمر خبر (كان) فيما يجوز له من كونه معرفة ونكره ومفرداً وجملةً، ومشتملاً على الضمير ومتقدماً على المسند إليه، ومتأخراً عنه، وفيما يجب تقسيمه إذا كان ظرفاً، والمبتدأ نكرة وغير ذلك وقد يخالف المبتدأ في أنه يجب حذف مبتدئه، ولا يكون إنشأً وأن خبره لا يحسن [ظ ٦٢] ماضياً، وابن مالك أجاز أن يكون ماضياً^(١) في (كان) لمخوقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُفِّرْنَا عَنْهُنَّ الْإِلَهَ﴾^(٢) ﴿وَلَقَدْ كُنَّ قَبِيضَةً لِّذِٰلِكَ﴾^(٣) ومنع منه في (صار) و(ليس) و(ما دام) و(ما زال) وأخواتها مما يفيد الاستمرار^(٤).

قوله: (ويتقدم [على اسمها]^(٥) معرفة) يعني بخلاف خبر^(٦) المبتدأ، وإنما جاز لأن اللبس منتفٍ لما كان منصوباً، أما ما كان مما لا يظهر فيه إعراب لم يتقدم نحو (كانت الجبل السكري).

قوله: (و[قد]^(٧) يحذف عامله) يعني عامل خبر (كان) فقط، دون أخواتها، وحذفه على ضربين: جائز وواجب، فلجائز أكثر ما يكون بعد (لو) و(إن) نحو: (اطلبوا العلم ولو في الصين)^(٨) (اثنتي بدابة ولو حمراء)

(١) ينظر شرح التسهيل السمر الثاني ١٠٢٩٢، وشرح الرضي ٢٥١/٨.

(٢) الأحزاب ١٥/٣٣، وتلمها: ... من قبل لا يولون الأدب وكأن عهد الله مسؤلاً.

(٣) يوسف ٢٧/١٢، وتلمها: ... فكسبت وهو من الصنفين.

(٤) هذه العبارة منقولة بتصريف من الرضي ٢٥٢/٨.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكفاية المحققة.

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكفاية المحققة.

(٨) هذه الأمثلة مثبتة في شرح الرضي ٢٥٢/٨ وغيره هذه الحديث: (اطلبوا العلم ولو في الصين) حديث ضعيف ذكره صاحب كشف خفاء في ٥٧٢. وبعضهم لم يجعله حديثاً بل هو قول من الأقوال المأثورة.

و(ادفع الشر عني ولو أُصْبِحَا) ^(١) وقوله صلى الله عليه وسلم [في مثل] ^(٢)
«الناس مجزون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر» «والمرء مقتول بما
قتل، إن سيفاً فسيف وإن خنجراً فخنجر» ^(٣) قل:

[٣٦٤] ————— إن ظللت أبداً وإن مظلوماً ^(٤)

ولحق:

[٣٦٥] قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا

فما اعتذارك من شيء إن قيل ^(٥)

(١) ومعنى المثل: أي ادفع الشر عني ولو كان النفع أصعباً وهنا حذفنا كان مع اسمها. ينظر
الكتاب ٣٧٠/١، وشرح المفصل ٩٧٢.

(٢) ما بين المحاصرين زيادة من الكثرة المحققة.

(٣) الحديث رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفاً وينظر في كشف الخفا ٣٩٨/١.
وأورد سيبويه في الكتاب ٢٥٨٨/١ ولم يذكر أنه حديث وإنما قل: وذلك قولك: (الناس
مجزون.....). وذكر الأوجه المشهورة فيه.

(٤) هذا عجز بيت من الكامل وهو للنيل الأجلية في ديوانها ١٠٩، وصلته
لا تقرين الدهر آل مطرف

ينظر الكتاب ٣٦٧/١، ولحميد بن ثور في ديوانه ١٣٠، وشرح قطر الندى ١٤١، والمقاصد ٤٧٢/٢،
وجمع الهوامع ١٠٢/٢.

والشاهد فيه قوله: (ظناً أو مظلوماً) حيث حذفنا كان مع اسمها للدلالة إن عليها كما
ذكر الشرح.

(٥) البيت من البسيط، وهو للنعمان بن منذر كما في الكتاب ٣٦٠/١، وشرح أبيات
سيبويه ٣٥٢/١، وأملئ ابن الشجري ٣٦٧/١، وشرح المفصل ٩٧/٢، وشرح الرضي ٢٥٢/١،
وشرح ابن عقيل ٢٩٤/١، ومعنى اللبيب ٨٦، وشرح شواهد المفني ١٨٧/١، وجمع
الهوامع ١٠٢/٢، وخزانة الأدب ١٠/٤.

الشاهد فيه قوله: (إن حقا، وإن كذبا) حيث حذفنا كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد إن
الشرطية. والتقدير: (إن كان القول حقاً وإن كان القول كذباً).

ولحو:

[٢٢٦] فَن وصل الذُّب به فوصل^(١)

وقد جاء بعد (لذن) نحو قوله:

[٢٢٧] من لدُّشولا فلى إتلانها^(٢)

أي من لد كن شولا.

قوله: (ويجوز في مثلها أربعة أوجه) يعني ما كان مثل هذه الأمثلة المكررة، مما يصح فيه تقدير الخبر وهو (فيه) أو (معه) أو غير ذلك واحترز عما لا يصح فيه تقدير الخبر نحو لا تقدير زيدا (إن ظالماً فظالم وإن مظلوماً فمظلوم) لأنه لا يصح فيه تقدير (فيه) ولا (معه) مما يصح أن يجعل خبراً وما كان مثل مثاله جاز فيه أربعة أوجه، نصبهما ورفعهما ونصب أحدهما ورفع الآخر والعكس، وأقواها نصب الأول ورفع الثاني، وعكسه أضعفها ورفعهما ونصبهما متوسط بين ذلك وإن لم يصح تقدير (فيه) ولا (معه) ولا غيرهما مما يصح أن يكون خبراً، لم يجوز فيه الوجوه، ولا تقدير (كان) وإنما كان نصب الأول أقواها لقلّة الخلف،

(١) لم أقف له على قائل أو مصدر.

(٢) هذا من مشطور الرجز، وهو بلا نسبة كما في لكتاب ٢٦٤/١، وشرح المفصل ١٠٧/٤، وشرح الرضي ٢٥٥/١، والمغني ٥٥١، والمفصل النحوي ٥٧/٢، واللسان مائة (شول) ٢٣١٧/٤، والخزانة ٨٤/٢.

اللغة وهو مصدر من شالت الناقة دنيهاً أي رفعت. والشائلة الناقة التي خف لبها وارتفع صرعها، وإتلانها مصدر أتلت الناقة إذا تبعها ولدها (ينظر اللسان مائة (شول)).
والشاهد فيه قوله: (من لد شولا) حيث حلف كن واسمها وأبقى خبرها شولا كما ذكر الشارح. وإن كن ذلك شذاً هذا من الشواهد التي لا يعرف لها قائل ولا تعرف تسمته) هذا ما قاله حقق الكتاب (٢٦٤/١).

ولوجود الدلالة على المحذوف، لأن تقديره إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير. حذف (كان) مع اسمها جائز كثير، والخبر مع فاء الجزاء كثير أيضاً، وأما العكس، فتقديره (إن كان في عمله خير كان جزاؤه خيراً) فحذف من الأول (كان) والخبر وهو قليل. ومن الثاني كان واسمها، وأما نصبهما فتقديره إن كان عمله خيراً كان جزاؤه خير فضعفه كثرة الحذف في الجملتين، وقوته أن حذف (كان) واسمها كثير، وأما رفعهما فتقديره إن كان في عمله خير فجزاؤه خير فحذف في الأول (كان واسمها) كثيراً، لأن إن شرطية تدل على الفعل، والفعل يدل على فاعله، وأما فاء الجزاء فلأنها جواب الشرط، وجواب الشرط لا يكون إلا جملة، فالفاء دخلت على المستنداً مثل قولك: (أما زيد فقائم) أي فهو قائم.

قوله: (ويجب الحذف في مثل أما أنت منطلقاً انطلقست) أي لأن كنت أي يجب حذف (كان) بعد أن المستترية معوضاً منها^(١) (ما) نحو قوله (أما أنت منطلقاً قل):

[٣٧] أبا خراشة لم أنت فا نفر

فإن قومي لم تاكلهم الضبع^(٢)

(١) هذه العبارة من شرح الرصعي وهي من قوله أي إلى مها دون أن يحزوها له، ينظر ٢٥٣/٨.
(٢) البيت من البسيط وهو لعيسى بن مرداس في ديوانه ١٢٨ ولجهر في ديوانه ٣٤٩، وينظر الكتب ٢٩٣/٨، والخصائص ٣٨١/٨، والإنصاف ٢٧٨، وأمل في الحاجب ٤١٧ - ٤١٢، وشرح المفصل ٩٩٢/٨، ١٣٦/٨، وشرح لتسهيل السفر الأول ٣٩٩/٨، وشرح المصنف ٤٨، وشرح الرضي ٢٥٣/٨، ووصف المباني ١٨٣، ٣٧٧، رجبى الداني ٥٢٨، وشرح ابن عقيل ٢٩٧/٨، ومنهني اللبيب ٥٤، وشرح شواهد النسي ١١٦/٨، وجمع الفوائد ١٠٧/٢، وغرانة الأدب ١٣٦/٤ - ١٤ - ١٧....

واختلف في تأويله فقل البصريون^(١) أصله لئن كنت منطلقاً حذف حرف الجر قياساً كما في (أن) و(أن) في المفعول له. نحو (أزورك أن تحسن إليّ) أي لأن تحسن إليّ، وحذفت كان اختصاراً فانفصل الضمير فبقي: إن أنت منطلقاً فعوض عن كان (ما) المصدرية للتأكيد دلالة على المحذوف، ثم أدغمت النون في الميم فصار أما أنت منطلقاً^(٢)، وإنما وجب حذف الفعل مع (ما) لثلا يجمع بين العوض والمعوض منه، وأجاز المبرد^(٣) ظهور (كان) على أن (ما) زائدة لا عوض، فيقول (أما كنت منطلقاً) وقل الكوفيون: ^(٤) [و٦٣] إن (أن) المفتوحة ليست مصدرية وإنما هي شرطية بمعنى المكسورة، ويجوز مجيء الفتحة شرطية كما قرئ **(أن تُضِلَّ)**^(٥) واحتجوا بقوله:

والشاهد فيه قوله. (أما أنت ذا من حيث حذف كذا التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وعوض عنها ما الزائدة وأدغمها في ال المصدرية وأبقى اسم كان وهو الضمير المنفصل والخبر ذا نعر. وأصل الكلام عند البصريين محرت علي لأن كنت ذا نعر، وهذا ما ذهب إليه الشراح وأثبتته في المثل الذي سبق الشرح. و (ينظر الإنصاف ٧١/٨ وما بعدها).

- (١) ينظر رأي البصريين في شرح الرصعي ٢٥٤/١ وينظر شرح المفصل ٩٩/٢.
- (٢) ينظر شرح المفصل ٩٧/٢ - ٩٩، وشرح الرصعي ٢٥٣/١ - ٢٥٤ ن وشرح التسهيل المجلد الأول ٤٩٩/٢ وما بعدها.
- (٣) ينظر المقتضب ٩٧/٣، وشرح الرصعي ٢٥٣/١، وقد نقله الشراح كما هو من الرصعي دون إسناد، وينظر شرح المفصل ٩٩/٢.
- (٤) ينظر شرح الرصعي ٢٥٣/١.
- (٥) البقرة ٢٨٢/٢ وهي جزء من أطول آية في القرآن وهي آية الدين وقرأ حمزة إن يكسر الهمزة على معنى الجزاء والفاء في قوله فتذكر جوابه، وقرأ الجحدري وعيسى بن عمر (أن تُضِلَّ) بضم التاء وفتح الضاد. ينظر تفسير القرطبي ١٢٠٥/٢، والكشف ٣٢٠/١.

[٣٦٩] إما أقمت ولما أنت مرتحلاً^(١)

فإنه بكلاما تأتي وماتنذر^(٢)

وحجتهم فيه أنه روي بفتح (أما أنت) وبكسرهما وهي معطوفة على (إما أقمت) وهي شرطية انفتاحاً ودخول الفاء في جواب الشرط وهو (فإنه) وكذلك في البيت الأول وهو (فإن قومي) فعلى كلام البصريين يكون الجواب مرفوعاً في محو قولك (أما أنت منطلقاً أنطلق معك)^(٣) والكوفيون يميزون جزمه ببناء على أن المفتوحة شرطية ورفعها لكون الشرط محذوفاً حذفاً لازماً و(ما) زائدة عندهم، وقيل: إنها عوض عن الفعل المحذوف.

()

(١) في الأصل مرتحل.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٨٢، وأما ابن الجلب ٤١٠/٨ - ٤١١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٠٠/٢، وشرح الرضي ٢٥٤/١، ومعنى اللبيب ٥٤، وشرح شواهد المفني ١١٨/٨، واللسان مائة (أما) ١٢٢/٨.

ويروى في أكثر الكتب التي اطلعت عليها (مرتحلاً بالصيب) بينما يرويه الشارح بالرفع. الشاهد فيه قولنا: (أما أنت) إن (أن) أداة شرط بدليل مجيء الفاء في جوابها وهو فساد مع عطف (ولما أنت مرتحلاً) على إما أقمت و لأصل إن ما أنت، وهي كما قل الشارح معطوفة على - إما أقمت - وهذه شرطية باتفاق.

(٣) ينظر رأي البصريين والكوفيين في شرح المفصل ٩٨٢، وشرح الرضي ٢٥٤/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٠٠/٢، وشرح ابن حنبل ٢٩٨/٨.

اسم إن وأخواتها

قوله: (اسم إن وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها) خرج سائر المسندات (مثل إن زيدا قائم) هذا خلس المشبهة، ووجه الشبه أنها لما اقتضت خبراً أشبهت الفعل المتعدي في اقتضائه مفعولاً وشبه مفعولها بالفعل الفرعي لضعف عملها، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر على كلام البصريين وقل الكوفيون: ^(١) الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به من قبل وهو أصل المبتدأ والخبر.

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٣٤٨١.

المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس

قوله (المنصوب بلا) هو سدس اشبهة، وإنما قل: (المنصوب بلا) ولم يقل اسم (لا) كما قل: اسم إن وأخواتها لأن كلامه في المنصوبات، وجميع اسم لا لا بعضه مبني^(١).

قوله: (التي لنفي الجنس) يحرز من التي بمعنى (ليس) والفرق بينهما أن التي بمعنى (ليس) لنفي واحد من الجنس، إذا قلت: (لا رجل في الدار) نفيت واحداً من جنس الرجال، وجاز أن يكون واحد آخر واثنان وثلاثة أو أكثر، والتي لنفي الجنس تنفي الماهية مطلقاً، فإذا قلت (لا رجل في الدار) كان معناه ليس في الدار هذا الجنس، لا واحداً ولا اثنين ولا ثلاثة ولا أكثر.

وإنما عملت (لا) التي لنفي الجنس لشبهها بـ(إن) من حيث إنها من عوامل المبتدأ والخبر، ولهما الصدر، وإنهما للتأكيد فـ(إن) لتأكيد الإثبات و(لا) لتأكيد النفي، لكن حيز النقيض على النقيض كما يحمل

(١) هذه العبارة مأخوذة من الرضي يتصرف فعن حيث قل الرضي. (وجميع ما هو اسم (لا) المذكورة ليس منصوباً، بل بعضه مبني نحو (لا رجل)، فلما قصد المنصوب احتاج إلى التمييز بالتقديرات المذكورة، لأن اسم (لا) يكون منصوباً إلا بإجماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مطلقاً أو مشبهاً به، فلو اختل واحد منها لم ينتصب) انتهى قوله ٢٥٥/٨.

النتظير على النتظير.

قوله: (هو المسند إليه) جنس. قوله: (بعد دخولها) خرج سائر المسندات. واعلم أن الذي تدخل عليه (لا) هذه التي تنفي الجنس، معرب ومبني، والمعرب منصوب، وهي علامة نية، ومرفوع ولا عمل لها فيه، وبدأ بالمنصوب لأنه الأصل وله شروط، الأول:

قوله: (يليهما) يعني اسمها المنصوب، يحترز من أن يفصل بينهما، فإنه يجب الرفع، لضعف العامل، نحو: ﴿لا فيها قول﴾^(١).

الثاني: قوله: (نكرة) يحترز من المعرفة، فإنه يجب الرفع والتكرير نحو (لا زيد في الدار ولا عمرو) لأنها لم توضع إلا لنفي التكرات.

الثالث: قوله: (مضافاً أو مشبهاً به) يحترز من أن يكون غير مضاف ولا مشبه به، فإنه مبني نحو (لا رجل) والمراد بالمشبه بالمضاف الطويل، وهو كل اسمين أحدهما مرتبط بالآخر عامل في الآخر كما أن المضاف عامل في المضاف إليه. مثل ما جمع الشروط قوله: (لا غلام رجل) فإنه يليها نكرة مضاف، والمشبه به قوله: (ولا عشرين درهماً)، قوله: (فلان كان مفرداً فهو مبني على ما ينصب به) هذا القسم الثاني قسم المبني ويعني بالمفرد غير المضاف والمشبّه به وقل على ما ينصب به ولم يقل على النصب، ليدخل علاماته، وهي الحركة والحرف نحو (لا رجل) و(لا مسلمين) و(لا مسلمين) وأما جمع المؤنث السالم نحو (لا مسلمات)

(١) الصلوات ٤٧/٢٧ وتلحقها: ﴿لا فيها قول ولا هم عنها ينزفون﴾.

فلجمهور يبنونه على الكسر^(١) والمبرد^(٢) والملازني^(٣) على الفتح وبعضهم
جوز الوجهين لورودهما في قوله:

[٢٧٠] إن الشلب الذي مجد عواقبه

فيه نلذ ولا لذات للشيب^(٤)

[خط ٦٣]

وحكى ابن خروف^(٥) دخول التنوين، لأنه تنوين مقابلة، وبعضهم منعه،
لأنه مبني وتنوينه وإن لم يكن تنوين صرف محمول على تنوين الصرف،
كما لا ينون المنادى نحو: (يا مسلمة) مع قولهم (يا مسلمون) وهو الظاهر
من أكثر النحاة، وإنما بني المفرد مع (لا) قل المصنف لتضمنه (من)^(٦) لأن
أصله (لا من رجل) وضعف بأن البشبه لتضمن (من) لم يُعهد وقيل:
لتركبه مع (لا) فأشبهه (خمسة عش) وروى عن سيبويه^(٧) وجماعة، وقل

(١) ينظر شرح الرضي حيث نقل رأي المبرد في ٢٥٥/١. وقلنا: الأول ما ذهب إليه المبرد
(وأصحابه) وهو البناء على الفتح كما ذكر الشرح، وشرح الرضي ٢٥٦/١، وشرح ابن
عقيل ٣٦٢/١ وما بعده، وشرح المفصل ١١٠/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر المختضب ٣٦٤/٤ - ٣٦٥، وشرح الرضي ٢٥٦/١.

(٣) ينظر رأي الملازني في شرح الرضي ٢٥٦/١.

(٤) البيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندب في ديوانه ٩١، وينظر الشعر والشعراء ٣٧٨،
وشرح التسهيل السفر الأول ٦٢١/٢، وشرح الرضي ٢٥٦/١، وشرح شذور الذهب ١١٨،
وشرح ابن عقيل ٣٩٧/١، وجمع الموامع ٢١١/٢، وحرارة الأدب ٣٧/٤.

وروى الرضي في شرحه أودى الشلب بند إن الشلب
والشاهد فيه قوله: (ولا لذات للشيب) حيث جاء اسم لا وهو لذات جمع مؤنث سالماً
حيث بني بالكسرة نهاية عن الفتحة كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

(٥) ينظر المجمع ٢٠١/٢.

(٦) ينظر شرح المصنف ٤٨.

(٧) ينظر الكتاب ٣٥٢/١، وشرح الرضي ٥٧/١.

بعضهم لتضمنه لام الجنس لأنها تفيد الاستفراق.

قوله: (وإن كان معرفة، أو مفصلاً بينه وبين (لا) وجب الرفع والتكرير) يعني الاسم نحو (لا زيد في الدار ولا عمرو) ﴿[لا فيها غول]﴾^(١) ولا هم عنها ينزفون ﴿ هذا مذهب البصريين، وأما وجوب التكرير^(٢) أما في رفعه فجعلوه عوضاً عما يفيد لا من الاستفراق، وأما في المفعول، فقليل: لأنه جواب سؤال مكرر وهو (هل في الدار من رجل وامرأة) فقليل (لا فيها رجل ولا امرأة) مطابقة للسؤال ولا يلزم المناسبة حيث يكون السؤال غير مكرر أن يكون الجواب مطابقاً له لأن جوابه المحقق ليس إلا نعم أولاً^(٣).

قوله: (ومثل: قضية ولا أبا حسن لها)^(٤) متأول) هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين لأنهم لا يوجبون الرفع ولا التكرير، والمبرد^(٥) يوجب الرفع ولا يوجب التكرير واحتج بقوله:

[٣٨] ركنها أن لا إلينا رجوعها^(٦)

(١) في الأصل (لا غول فيها).

(٢) ينظر شرح المصنف ٤٨ - ٤٩، وشرح الرضي ٢٥٧/١ - ٢٥٨، وشرح ابن عتيق ٣٩٩/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٨ - ٤٩.

(٤) قضية ولا أبا حسن لها، قل سبويه في الكتب ٢٩٧/٢ قضية ولا هذا أبا حسن لها، تجعله نكرة. قلت فكيف يكون وإنما أراد علياً رضي الله عنه فقلد لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة وإنما تعملها في النكرة، فبدأ جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أنت تعمل لا، وعلم المحاسب أنه دخل في هؤلاء المنكوريين علياً وأمه قد غيب عنها) وينظر شرح الرضي في هذه المسألة ٣٦٠/١، وشرح المفصل ١٠٤/٢.

(٥) ينظر المختضب ٣٥٩/٤، وشرح الرضي ٢٥٨/١.

(٦) هذا حيز بيت من الطويل، وصدرة

يكت جزأها وترجعت ثم أذنت

وأجيب بأنه في معنى الفعل، أي لا ينبغي لك فاحتج الكوفيون بنحو:
(لا بَصْرَةَ لَكُمْ) و(لا أبا حسن لها) ^(١).

[٢٧٢] ————— ولا أمة في البلاد ^(٢)

[٢٧٣] لا هيثم الليلة للمطى ^(٣)

وأجيب بجوابين أحدهما: أنه مقدر بمثل حيث يمكن نحو (ولا مثل أبي حسن) و(لا مثل هيثم) و(لا مثل بصرتكم إذا كان لها مثل، فحذف (مثل)

وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٧/٢، ونظر في مقتضب ٣١٧/٤، وأمالى ابن الشجري ٣٢٥/٢، وشرح المفصل ١١٢/٢، ٦٥/٤ - ٦٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٣٥/٢، وشرح الرضي ٢٥٨/٨، ودرصف المباني ٣٣٣، وجمع الفواصع ٢١٧/٢، ويروى فيه أسفاً بـ (لا) جرعة والحزاة ٨٧/٢، ٣٤/٤، ويروى في شرح المفصل قصتاً وطراً بـ (لا) بكت جرعة. والشاهد فيه قوله: (أن لا إلهاً أرجوهم) حيث لم تكرر (لا) مع الفصل بينها وبين اسمها المعرفة.

(١) ينظر الكتاب ٢٩٧/٢.

(٢) قطعة بيت من الوافر، والجملة.

أرى الخلفت عند أبي حبيب نكدن ولا أمة في البلاد

وهو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ١١٧، وله وغيره، ونظر الكتاب ٢٩٧/٢، وشرح بيت سيبويه ٥٦٩/٨، والمقتضب ٣٦٢/٤، وشرح المفصل ١٠٢/٢ - ١٠٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٣٧/٢، وشرح الرضي ٣٦٠/٨، وشرح شعور الذهب ٣٣٥، ودرصف المباني ٣٣٣، والحزاة ٩٧/٢، ٦٧/٤ - ٦٢، وفي الرصف للبلاد بـ (لا) في البلاد. والشاهد فيه قوله: (ولا أمة) حيث وقع اسم لا النافية للجنس معرفة وأوّل على تقدير ولا مثل أمة.

(٣) هذا شطر بيت من الرجز وهو لبعض بني دبير، ونظر الكتاب ٢٩٧/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤، وأمالى ابن الشجري ٣٣٩/٨، وشرح المفصل ١٠٢/٢ - ١٠٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٣٧/٢، وشرح الرضي ٣٦٠/٨، ودرصف المباني ٣٣٣، والحزاة ٩٧/٢. والشاهد فيه قوله: (لا هيثم) حيث نصب هيثم بلا وهو علم معرفة والذي موعج به اسم لا النافية للجنس معرفة وهو كما قاله الشارح مقدر بمثل.

وأقيم المضاف إليه مقامه.

الثاني: أن يراد نفي المماثل وهو في المعنى نكرة كأن قيل (ولا أبا حسن يوجد مثل أبي حسن) و(لا هيثم يوجد مثل هيثم الليلة).

قوله: (ومثل: لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه) يعني ما كان منفياً وكررت فيه (لا) وما بعدها، فإنه يكون فيه خمسة أوجه؛ الأول: فتحهما، و(لا) على بابها لنفي الجنس وهما جملتان والخبر فيهما محذوف تقديره (لا حول لنا ولا قوة لنا) ^(١) وعليه قوله تعالى: ﴿لَا زُفَى وَلَا فَسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحِجِّ﴾ ^(٢).

الثاني: (فتح الأول ونصب الثاني) [ورفعه] ^(٣) الأولى لنفي الجنس، والثانية: وائدة للتأكيد والجملة بعدها عطف على لفظ الأولى، وعليه:

(١) فتحهما كالتالي:

١- لا حول ولا قوة إلا بالله.

٢- لا حول ولا قوة إلا بالله.

فالأولى مبني على الفتح في محل نصب اسم لا. والثانية: معطوفة على محل الأولى منصوبة بالفتحة الظاهرة.

٣- لا حول ولا قوة إلا بالله.

٤- لا حول ولا قوة إلا بالله.

٥- لا حول ولا قوة إلا بالله.

هذه هي الأحوال الخمسة التي ذكرها شلوح في هذه الصيغة وينظر شرح الرضي ٣٦٠/١ - ٣٦١، وفي الفصل عدد ستة أرجه (ينظر الفصل ٨).

(٢) البقرة ١٩٧، ثمها: ﴿الحج أشهر معلومات فمن فرس بهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج...﴾.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

[٢٧٤] لا نسب اليوم ولا خلة

اتسم الرقم على الراقم^(١)

الثالث: (فتح الأول ورفع الثاني عطفًا على اهل) ولا زائدة يحتمل أن تكون بمعنى (ليس) وعليه قوله:

[٢٧٥] هذا وجدكم الصغر بعينه

لا لم لي إن كسلك ذاك ولا أب^(٢)

الرابع: (رفعهما) يحتمل أن يكونا لنفي الجنس، ورفعهما المطابقة السؤال وبمعنى (ليس) أو الأولى بمعنى (ليس)، والثانية زائدة وعليه «لا بيع فيه ولا خلة»^(٣).

(١) البيت من السريح وهو لانس بن العباس بن مرقاس كما في الكتيب ٢٨٥/٢ - ٣٠٩، ولغيره، وينظر فيل سخط اللالك ٢٧٣، وشرح المفصل ١٠١/٢ - ١٣٥، وأصالي ابن الحبيب ٤١٢/٨، وشرح الرضي ٣٦٠/٨، وأوضح المسالك ٢٠٢/٢، وشرح شذور الذهب ١٢١، وشرح ابن عليل ٤٠٠/٨، ومفني اللبيب ٢٩٨، وشرح شواهد المعنى ٦٠٧/٢، والمقاصد النحوية ٣٦٥/٢، وجمع المراجع ٢٨٧/٥.

ويروى اتسع الخرق على الراقق ولم يجد في المصادر التي اطلعت عليها (الرقم) والشاهد فيه قوله: (ولا خلة) حيث نصب على تقدير أن تكون لا زائدة للتأكيد ويكون خلة معطوفاً بالواو على محل اسم لا وهو قوله نسب وهذا ما ذهب إليه الشارح.

(٢) البيت من الكامل وهو من الشواهد الشعرية المختلف في نسبتها وأكثر المراجع ذكرت أنه لرجل من مذحج وله ولغيره، وينظر الكتف ٢٩٢/٢، والمقتضب ٢٧٧/٤، واللمع ١٢٩، وخمسة البحري ٧٨، وسخط اللالك ٢٨٨/٨، والمفصل ٢٩، وشرحه لابن يعيش ٢٩٢/٢، وأصالي ابن الحبيب ٥٩٣/٢ - ٨٤٧، وشرح الرضي ٣٦٠/٨، والمعنى ٧٧٣، وشرح شواهد المعنى ٩٢١/٢، ورصف المباني ٣٣٨، وشرح ابن عليل ٤٠١/٨، وحزامة لأب ٣٨٨ - ٤٠.

ويروى لعمركم بذلك وجدكم.

الشاهد فيه قوله: (ولا أب) حيث جاء مرفوعاً حيث أنه أصل لا عمل ليس وأن اسمها وخبرها محذوف وفيها وجهان آخران وهذا أن يكون معطوفاً على محل لا مع اسمها، أو أن تكون لا نافية غير حاملة أصلاً بل هي زائدة رأب مبتدأ خبره محذوف.

(٣) البقرة ٢٥٤/٢.

وقوله:

[٢٧٨] لا ناقة لي في هذا ولا جمل^(١)

الخامس قوله: (ورفع الأول على ضعف وفتح الثاني) إنما ضعف الأول لأن (لا) فيه بمعنى (ليس) وهي قليلة، والثانية لنفي الجنس وعليه:

[٢٧٩] فلا لغو ولا تأثيم فيها

وما فاعلوا به أبداً مقيم^(٢)

والقبيل في هذه المسألة ستة عشر وجهاً لأن الذي بعد (لا) يكون فيه أوجه (فتح ورفع ونصب وضم) وفي الثانية أربعة، وأربعة في أربعة ستة عشر، لكن لم يرد السماع إلا في الخمسة وباقياها ممتنعة.

(١) هذا عجز بيت من البسيط وصلته
وما صرمتلوا حتى قدتو معلنة

وهو للمراعي النميري في ديوانه ١٩٨، ويظهر الكتاب ٢٩٥/٢، والمصحح ١٢٨، وشرح المفصل ١١١/٢ - ١١٣، وشرح الرضي ٣١٠/١.
ويروى في حاشي شرح الرضي وما حجرتك.

الشاهد فيه قوله: (لا ناقة لي في هذا ولا جمل) حيث تكررت (لا) فرفع الاسم بعد (لا) الأولى فهو إما مبتداً ولا نافية لا عمل لها أو اسم لا العطفة عمل ليس وفيها وجوه أخرى.
(٢) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي العليل في ديوانه ٥٤ وهو ملحق من بيتين:
ولا لغو ولا تأثيم فيها ولا عول ولا فيها ملهم
وفيها لحم سلعة ومحرر وما فاعلوا به لحم

ويظهر المصحح ١٢٩، وسر صناعة الإعراب ١٥٨/١، وشرح شذور الذهب ١٢١، وشرح ابن عقيل ٤٠٣/١، واللسان مائة (أثم) ٢٩١، ومعجم الزواجر ٢٨٧/٥.
والشاهد فيه قوله: (لا لغو ولا تأثيم فيها) حيث انتهى لا الأولى أو أعملها عمل ليس فرفع الاسم بعده وأعمل لا الثانية عمل إن والخبر له (لا) الثانية محذوف وهو متعلق بالخبر والمجرور....

قوله: (وإذا أدخلت الهمزة لم تغير العمل)^(١) يعني إذا دخلت على (لا) التي تنفي [و٦٤] الجنس لم يبطل عمل (لا) لأن حرف الاستفهام لا يبطل عمل عامل.

قوله: (ومعناها الاستفهام والتمني والعرض) يعني أن الهمزة تكون للاستفهام فقط نحو (ألا رجل في الدار قل):

[٢٧٨] حذر بن كعب ألا أحلام تزجركم^(٢)

وللإستفهام على طريق التقرير والإنكار والتوبيخ نحو:

[٢٧٩] ألا طعنك ولا فرسك عذبة

ألا تحسبواكم حول التفسير^(٣)

(١) في الكافية المحققة: لم يتغير.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

هنا وأنتم من الخوف بالمتغير

وهو حسن بن ثابت في ديوانه ١٧٩.

حار: منافي مرخم من الحارث. والجوف جمع أجوف وهو العظيم الخوف، والجمانير: جمع جخور وهو العظيم الجسم القليل العقل، ونظر الكتاب ٧٢٢ - ٧٤، وشرح أبيات سيبويه ٥٥٤/١، وشرح المفصل ١٠٢/٢، وشرح شواهد المعنى ٢١٠/١، والمقصد النحوي ٣١٢/٢. والشاهد فيه قوله: (ألا أحلام) حيث أحمل ألا عمل لا النافية للجنس مع أن الهمزة للاستفهام وأحلام اسم لا النافية التي تعمل عمل إن.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحسن بن ثابت الأصمري ١٧٩ وله ولغيره، ونظر الكتاب ٣٠٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٨٨/١، وشرح النيهل السفر الأول ٦٤٧/٢، وشرح الرضي ٢١١/١، ورحف المباني ١٦٦، والمحس الثاني ٣٨٤، ومعي اليب ٩٦، وشرح شواهد المعنى ٢١٠/١، وجمع القوامع ٢٠٥/٢، وخرانة الأصب ٦٩/٢، ٧٧.

ويروى عند بدل حول، وردكم بذلك تحسؤكم

والشاهد فيه قوله: (ألا طعنك) حيث عملت ألا عمل لا النافية للجنس لأنها كمنعها وإن كانت الهمزة للاستفهام داخلة عليها للتقرير.

وتكون للتمني (ألا ما أشر به) قال:

[٢٨٠] ألا عمر ولي مسعطاع رجوعه

فيرأب ما أثبت يد الحدثان^(١)

وتكون للعرض نحو (ألا نزولٌ عندما) وأما قوله:

[٢٨١] ألا رجلاً جزاه الله خيراً

يسئل على محصلة تيت^(٢)

فهذه عند سيبويه والخليل^(٣) التي للتحضيض بمعنى (هلاً) خففت، وهي تلزم للفعل لفظاً أو تقديرًا، وليست (لا) التي لنفي الجنس الداخلة

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السمر الأول ٦٤٢/٢، والجنس الدامي ٣٨٤، ومعني السبب ٩٧ - ٩٩، وشرح شواهد المعنى ٨٠٠/٢، وشرح ابن عقيل ٤١١/٨. ويروي يد القفلان في أكثر المراجع بيد الحدثان، وأثبت أفسدت. والشاهد فيه قوله: (ألا عمر) حيث أريد بالاستفهام مع لا مجرد التمني وأعملت لا عمل إن والذي دل على صيغة التمني نصب الفعل مصدرع بفاء السببية في جوابه.

(٢) البيت من الوافر، وهو معمور بين فعلين أو فعلين المراتي وينظر الكتاب ٣٠٨/٢، وانوار أبي زيد ٥٦، وشرح المفصل ١١٧/٢ - ١١٢، وأمل ابن الحاجب ١٦٧/٨، وشرح المصنف ٤٩، وشرح التسهيل السمر الأول ٦٤٢/٢، وشرح الرمزي ٣٦٢/٨، ورصف المباني ١٦٦، والجنس الدامي ٣٨٢، وتذكرة النحلة ٤٣، ومعني السبب ٩٧، وشرح شواهد المعنى ٢١٤/٨ - ٢١٥، وخزانة الأدب ٤٥٩/١.

والشاهد فيه قوله: (ألا رجلاً) حيث وقعت لا للعرض والتحضيض وألا هنا للعرض والتحضيض والفعل مقدر كما ذهب إلى ذلك الخليل وسيبويه أي ألا تروني رجلاً، أما يونس فألا عند التمني ورجلاً اسمها ويون لضرورة كما ذكر ذلك الشرح، ينظر شرح شواهد المعنى ٢١٤/٨، قال ابن الحاجب في شرح الكافية (وهي حد يونس) (لا) دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني وكان الفرس ألا رجل ولكه يون لضرورة الشمر والوجهان مستقيمان).

(٣) ينظر الكتاب ٣٠٨/٢.

عليها الحمزة، وقل يونس: ^(١) هي التي لنفي الجنس ونونه للضرورة.

قوله: (ولعت المني الأول) هذا كلام في توابع اسم (لا) وقد ذكر العطف والنعت، ولم يذكر التأكيد وعطف البيان والبدل، ونحن نذكرها جميعاً ونبدأ بما بدأ به، أما النعت، فإن كان اسمها معرباً كان نعتها معرباً رفعاً على المثل ونصباً على اللفظ، نحو (لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ ظريفاً) خلافاً للمصنف ^(٢) وابن برهان ^(٣)، فإنهما جعلتا تابع المعرب نصباً على اللفظ فقط، وإن كان اسمها مبنياً جاز في نعته الفتح على لفظ البناء والنصب على محل اسمها والرفع على محل الابتداء بشرعوط:

الأول قوله: (ولعت المني) يحتز من نعت المعرب. قوله: (الأول) يحتز من النعت الثاني (لا رجلٍ ظريفٌ كرمٍ) فليس فيه إلا الإعراب. الثاني قوله: (مفرداً) يعني النعت يحتز من أن يكون مضافاً نحو (لا رجلٍ صاحب صدقٍ) وأما مشبهاً به، نحو (لا رجلٍ مالكٌ عشرين درهماً) فإنه معرب فقط.

الثالث قوله: (يليه) يحتز من أن يفصل بينهما نحو (لا رجلٍ في الدار ظريفٌ) فليس فيه إلا الإعراب.

(١) للتفصيل ينظر الكتب ٣٠٨/٢، وشرح المعصل ١٠٢/٢، وشرح المصنف ٤٩، وشرح الرضي ٣٦٢/١، وشرح شواهد المغني ٢١٤/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٤٩ - ٥٠، وشرح الرضي ٣٦٢/٨.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٦٣/١. وابن برهان هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم ابن برهان صاحب العربية والفتاوى و تراويخ وأيام العرب مات سنة ٤٥٦هـ ينظر ترجمته في النهاية ١٢٠/٢.

قوله: (مبنى ومعرب رفعاً ونصباً مثل (لا رجل ظريف) [ظريفاً]^(١))
يعني ما اجتمعت فيه هذه الشروط جزأ البناء والإعراب رفعاً ونصباً.

قوله: (والا فالإعراب) يعني رفعاً ونصباً حيث يختل شرط من هذه
الشروط، وأما حيث يكون التابع لمعرب، ومراده بالإعراب فيه نصباً فقط
وهو مذهب ابن برهان^(٢)، والسحرة^(٣) يجعلونه نصباً ورفعةً وإنما تعذر
البناء مع تابع المعرب، لأن تابعه لا يكون إلا مثله معرباً، وإنما تعذر مع
اختلال شيء من الشروط، لأن لا يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء
واحد، لأن الصفة إذا فصل بينها وبين موصوفها امتنع جعلها كشيء
واحد، فإن قيل لم أحرّم في تابع مبنى (لا) بالبناء ولم تميزوه في تابع المتلحق،
وحواجه: أنا صفة المتلحق غير مقصورة بالنداء بخلاف صفة مبنى (لا) فإنها
منفية مع موصوفها والدليل أنه يجوز دخول (لا) على تابع مبنية، ولا
يجوز دخول حرف النداء على صفة المتلحق لأنها لا تكون إلا
معرفة باللام.

قوله: (والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز) هذا الثاني من
توابع اسم (لا) يعني أنه يجوز فيه الرفع والنصب، ولا يجوز البناء إذا كان
المعطوف عليه مبنياً كالصفة لأنه يؤدي إلى جعل أربعة أشياء كشيء

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكفاية المحققة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٣٦ قل ابن برهان فيما نقله عن الرضي أن اسم لا إذا انتصب
بكونه مضافاً أو مضرعاً له لم يجر رفع وصحة بن الواجب نصبه كالموصوف.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٩ - ٥١ وما جاء في الحاشية وهذا ما ذهب إليه المصنف والرضي نقله
عنه في ٢٦٣٦/١. قل الشرح في حاشية وجه ٦٤. في حاشية المتلحق أن اسمها المعرب لا يجوز
رفع صفته بحال متحقق رواية المصنف عند السحرة.

واحد (لا) واسمها وحرف العطف والمعطوف فنقول: (لا رجل وامرأة)
بالرفع والنصب قل:

[٢٨٢] فلا أب وابناً مثل مروان وابنه

إذا هو بالجد لوتلى وتكزراً^(١)

المراد بالمعطوف ما يصح دخول (لا) عليه وعملها فيه يجتز من المعرفة
فإن الرفع واجب، وكذلك [ظ ٦٤] في الصفة، وسائر التوابع.

فإن قيل: لم يميزوا البناء في المعطوف الذي يصح عمل من المعرفة، فإن
الرفع واجب، وكذلك في الصفة وبنه (لا) فيه كالمعطوف على المنادى.

أجيب بأنه يؤدي إلى جعل أربعة أشياء كشيء واحد وبأن بناء اسم
(لا) ضعيف، ولهذا قد جاز رفع النكرة الجملة لشروط النك، ولم يجيء
إعراب (يا زيد) نحو:

[١٨٣] حياتك لا تنفع وموتك فاجم^(٢)

(١) البيت من الطويل، وهو للربيع بن ضبع غراري وله وغيره، وينظر الكتاب ٢٨٥/٢،
والمقتضب ٢٧٢/٤، واللمع ١٣٠، والمفصل ٢٩، وشرح المفصل ١٠٧/٢ - ١١٠، وأمال ابن
الحاجب ٤١٩/١ - ٥٩٣/٢، وشرح الرضي ٣١٠/٨، وأوضح المالك ٢٢/٢، ومعجم الهوامع ٢٨٧/٥،
وخزانة الأدب ٦٧/٤ - ٦٨.

والشاهد فيه قوله: (لا أب وابناً) حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ولم يكررها
وجاء بالمعطوف منصوباً وهو (ابناً) لأنه عطفه على محل اسم لا.

(٢) البيت من الطويل، وهو للضحك بن همام الرقاشي له وغيره، ينظر الكتاب ٣٠٥/٢، وشرح
أبيات سيويه ٥٢٧/١، والمقتضب ٣١٠/٤، وحمة البحري ١١٦، والمفصل ٨٠، وشرح
المفصل ١١٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٣٥/٢، ومعجم الهوامع ٢٠٧/٢، وخزانة ٨٩/٢
وصدره.

وانت امرؤ منا خنفت لغيرنا

ويروى (لا تنفع) كما في شرح شواهد سيويه، وفي الحماسة يروى حياتك لا توجيى

حكى الأخفش^(١) فيه البناء كالصفة لغة ضعيفة نحو: (لا رجل وامرأة) ووجه أنها حذفت (لا) الثانية وأبقى عملها، وأما التأكيد فإن كان معنوياً فالرفع لأنه معرفة وإن كان لفظياً فحكمه حكم الصفة نحو (لا ملة بارداً) وعطف البيان يجب فيه الرفع لأنه لا يكون إلا معرفة، ومن أجزائه في النكرة كالزنجشري^(٢) فحكمه حكم الصفة وأما البتل، فإن كان معرفة وجب الرفع وإن كان نكرة، فقل الأدلسي^(٣) يجوز فيه البناء والإعراب كالصفة، وقد ابن مالك لا يجوز البناء كالعطف^(٤)، وهذه التوابع الثلاثة لا نص للنحة فيها.

قوله: [لا أب وابناً]^(٥) ومث (لا أبا له ولا غلامي له جنان) يعني لا أصل لـ (أب له) و(لا غلامين) قل:

[٢٨٤] أبي الإسلام لا أب لي سؤلاً

إذا التخصيصوا بغير أو تميم^(٦)

ورواية (لا نعم) هي التي تلصق الشاهد.

والشاهد فيه قوله: (لا نعم) حيث رفع ما بعد لا مع عدم تكررها، والذي سوغه ما قلنا التكرير في المعنى، قل سبويه (وقد يجوز عنى صغره في الشعر) ثم ذكر البيت الشاهد بنظر الكتب ٣٠٥/٢.

(١) ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل القسم الأول ٦٣٧/٢.
(٢) ينظر المفصل ٧٦، حيث قل الزنجشري: (ووجه أن يكون نكرة، قل سبويه: واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعبر فيه رت حسن لك أن تصل فيه لا).
(٣) ينظر شرح الرضي ٢٦٤/١ حيث أثبت رأي الأدلسي ونقله الشرح بتصريف دون أن يعرفه إلى الرضي.

(٤) ينظر شرح التسهيل السر الأول ٦٢٧/٢.

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحقة (وهو جزء بيت لا أب وابناً وهو الذي سبق تخريجه في الصفحة ٣٦١ برقم ٢٨٢).

(٦) البيت من الوافر وهو لهلج بس توسعة نيشكري ينظر الكتب ٢٨٢/٢، والمفصل ٧٨، وشرح المفصل ١٠٤/٢، وشرح التسهيل السر الأول ٦٣٧/٢، وجمع المواع ١٩٧/٢.

وقد جاء في المثني وجمع المذكر السالم، وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة، إذا وليها لام الجر، أن تعطى حكم الإضافة بحذف نون المثني والمجموع وإثبات الألف في الأب والأخ فيقل (لا غلامي لك) و(لا مسلمي لك) و(لا أباه له ولا أخاه له) قل:

[٢٨٥] أهدموا بيتك لا أبالك

وزعموا أنك لا أخالك^(١)

فتكون معربة^(٢) اتفاقاً وهي جائزة وإن كانت مخالفة للقياس لكثرة ورودها وقد جاء إثبات حكم الإضافة مع حذف لام الجر نحو (لا أباً لك) قل:

[٢٨٦] أبطلت النبي لأبداً أنبي

ملاقى - لا أبك - تخوفيني^(٣)

والشاهد فيه قوله (لا أب لي) حيث جمع خبر والمجرور في خبراً لـ (لا) ولو كان قصداً للإضافة والتوكيد لقل: لا أباً لي فمحتاج إلى إسم الخبر كما يحتاج إليه في الإضافة. (١) الرجز كما تزعم العرب قلها أنه يلغى وهو في الكتب ٣٥٧٨، وينظر جمهرة اللغة ١٣٠٩، وشرح شواهد الشافعية ١٢، وشرح التسهيل، سمر الأول ٢٣٧٢، واللسان مائة (بيت) ٣٩٢/١، ويروى وحسبوا بك ورعوا، ولعمري:

وأنا أمشي الدال حوالكا

وذكر صاحب اللسان أن سبويه أنشد فيما تضمنه العرب على السنة البهائم لخب يخاطب ابنه.

والشاهد فيه قوله (لا أباً لك) حيث استعمل أباً اسماً لـ (لا) السابقة للجنس منصوبة بالألف مضافة إلى ضمير المخاطبة وهذا دهن على أن قولهم: لا أباً لك من باب الإضافة قل ابن مالك في شرح التسهيل القسم لأرب ٦٣٧٢: (ومذهب أكثر النحويين في هذا النوع أنه مضاف إلى المجرور باللام، وأن اللام مقحمة لا اعتداد بها) انتهى كلامه.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٦٥/١، وهذه العبارة منقولة عنه ولم يعزها الشارح.

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي حبة المبري، وله وللأعشى، وينظر المقتضب ٣٧٥/٤، والخصائص ٣٤٥/١، وأمل أبي الشجري ٣٦٢/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠١.

وهو قليل، بابه الشعر، لأنه خلاف القيلس إذ قياسه الرفع والتكرير.
قوله: (تشبيهاً له بالمضاف) يعني (لا أبا لك) و(لا غلامي لك) وقد
اختلف في توجيهها فقل سيويه والخليل وجمهور النحاة: إنه مضاف
حقيقة باعتبار المعنى^(١) ولام الإضافة مقدر، وهذه اللام مقحمة زائلة
لتأكيد الإضافة كقولهم:

[٢٨٧] يا يؤس للحرب^(٢)

قل:

[٢٨٨] يا يؤس للجهل ضراراً لأقوام^(٣)

وشرح المفصل ١٠٥/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٢٧/٢، وشرح شعور النعت ٣٤٣،
وشرح الهوامع ١٩٧/٢، والخرابة ١٠٠/٤ + ١٠٥،
والشاهد فيه قوله: (لا أباك) حيث استعمل كلمة أبا. اسم (لا) النافية للجنس وأصلها
إلى ضمير المضافة بدون حرف اللام المتلحمة بين المضاف والمضاف إليه.
(١) ينظر شرح الرصعي ٣٦٥/٨، حيث أثبت رأي سيويه والخليل وجمهور النحاة ونقله الشارح
عنه دون أن يعزوه إلى الرصعي.
(٢) قطعة من بيت من مجرود الكلل، وهو لسعد بن مالك ينظر الكتف ٢٠٧/٢،
والمقتضب ٢٥٣/٤، والخصائص ١٠٦/٣، وشرح الحماسة لمرزوقي ٥٠٠، والجمل
للمرجني ١٧٣، وشرح المفصل ٣٧٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٢٧/٢، والمعنى ٢٨٦،
وشرح شواهد المعنى ٥٨٢/٢، وقلمة:

يا يؤس للحرب لي وصحت أراحت واستراحوا

والشاهد فيه قوله: (يا يؤس للحرب) حيث أفهم اللام بين المضاف والمضاف إليه.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

قالت هو عمر خلد بني أسد

وهو للنايفة الدهباني في ديوانه ٨٢ وينظر، كتف ٢٧٨/٢، وشرح أبيات سيويه ٢١٨/٢،
والخصائص ١٠٦/٣، والإنصاف ٣٣١/٨، وشرح مفصل ٦٧٣، وشرح الرصعي ٣٦٥/٨، وشرح
المباني ٢٤٣ - ٣٦٨، وشرح الهوامع ٤٠/٣، والخرابة ١٣٠/٢ - ١٣٢،
والشاهد فيه قوله: (يا يؤس للجهل) يريد (يا يؤس للجهل) فأفهم اللام بين المضاف
والمضاف إليه توكيداً للإضافة.

كـ (تيم) الثاني في قوله:

[٢٨٨] يا تيم تيم عدي^(١)

على من قل إن تيم الأول مضاف إلى عدي الظاهر، والفصل بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل، والذي حملهم على تأكيد الإضافة في هذا دون سائر الإضافات فإن المقدر باللام إنهم لما فصل وانتصب هذا المضاف المعرف بـ (لا) للتخفيف وحق المعارف المنفية بـ (لا) الرفع والتكرير ففصلوا بين المضاف والمضاف إليه لفظاً حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس مضاف، فلا يُستنكر نصبه وعدم تكرره^(٢) وقل ابن الحاجب إنه مشبه بالمضاف وليس بمضاف لأنه يؤدي إلى فساد المعنى^(٣) لوجوه:

أحدها: أنه لو كان مضافاً لوجب الرفع والتكرير ويحجب عنه بأنه في

(١) قطعة من صدر بيت من البسيط، وهو الجهر في ديوانه ٢١٢، ينظر الكتاب ٥٢/١، وشرح أبيات ١٤٢/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، والمختصص ٣٤٥/١، وشرح المفصل ١٠/٢، وأما ابن الحاجب ٧٢٥/٢، والمعنى ٥٩٦، وشرح شواهد بني ٨٥٥/٢، وشرح ابن عفيف ٢٧٠/٢، ورصف ابني ٣٦٨، وجمع الموامع ١٩٧/٥، وحرارة الألب ٢٩٨/٢ - ٣٠١، ونجم البيت:

يا تيم تيم عدي لا أب لكم لا يلقينكم في مساواة عمر

والشاهد فيه قوله: (يا تيم تيم عدي) حيث أقحم تيم الثاني بعد تيم الأول وما أضيف إليه فيجب في الثاني النصب ويجوز في الأول لضم والنصب، الضم على أنه مفرد عديم والنصب على أنه مضاف إلى عدي وقد فصل اشرح ذلك.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٥/٨، وهذه العبارة مقرونة من الرضي دون أن يستلها الشارح إليه، وهي من قوة: (قلنا إن تيم الأول ... إلى ... عدم تكرره) ينظر شرح الرضي ٢٦٥.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥.

صورة النكسرة وإن كان مضافاً والغرض بالفصل باللام أن لا يرفع ولا يكرر.

الثاني: لوجعلنه مضافاً بقيت (لا) بلا خبر وهو غير جائز، وأجيب بأن للفظ حصّة من المراعاة كسائر الفضلات التي يعتمد عليها.

قوله: (لمشاركته له في أصل معناه) [ومن ثم لم يجرز (لا أبا فيها) وليس بمضاف لفصل المعنى خلافاً لسيبويه، ويحذف كثيراً في مثل^(١)] يعني أن (لا أبا لك) بمعنى (لا أب لك) ولا خلاف أن (لا أب لك) غير مضاف فتكون (لا أبا لك) مثله غير مضاف، ولهذا لم يجرز (لا أبا فيها) ولا رقيي عليها^(٢) ولا يجري منها، لما كانت الإضافة لا تقدر بـ(في) ولا بـ(على) ولا بـ(من) وأجيب بأنه [و٦٥] مبكّر أن معنى الجملتين سواء، ولكن لا يمتنع أن يكون المسند إليه في أحدهما معرفة، وفي الآخر نكسرة وقد قبل في (لا أبا لك) أصله (لا أب لك) فأشبهت الفتحة ألفاً كقوله:

[٢٩٠] ينباع من ففري غضوب جصرة^(٣)

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية اهتفة ١١٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٠، وشرح الرضي ٢٦٥/١.

(٣) صدر بيت من الكامل، وهو نعتة في ديوانه ٢٠١، ومجزة.

زيادة مثل المبني المكدم

ينباع معناه ينبع أشبع الفتحة فصارت ينباع، ودمري: المعظم الذي خلف الأدن، غضوب: الناقة، وجصرة: الطويلة المعظمة لحسم زيادة سريعة الفوق المكدم: الفعل الكروم القوي. وينظر الخصائص ١٢٦/٣، والإنصاف ٣٦٨، وشرح ثعلبي ابن الحاجب ٧٠/١، ووصف المباني ١٠٦، واللسان ملحة (ريف) ١٩٠٠/٣، وحرارة الأدب ١٢٢/١. والشاهد فيه قوله: (ينباع) يريد (ينبع) فأشبع فتحة الباء ضرورة فتولدت الألف من هذا الإشباع.

وقيل (لا أبا لك) على لغة من يقصر وهونكرة مبني مع (لا) ولك
خبر وهو في نحو: (لا عصا لك).

قوله: (في لا عليك أي لا بأس) يعني، وقد يحذف الاسم مع بقائه
الخبر نحو (لا عليك) أصله (لا بأس عليك) ولا بد من قرينة وهو قياس،
وقيل لا يقاس عليه لقلته، ولا يحذف إلا مع وجود الخبر، كما لا يحذف إلا
مع وجود الاسم، لئلا يكون إجحافاً^(١)

()

(١) ينظر شرح الرضي ٣٦٨.

خبر ما ولا المشبهتين بليس

قوله: (خبر ما ولا المشبهتين بليس) هذا سابع المشبهة وقد تقدمت وجوه الشبه، وهما عند البصريين^(١) علمتان في الاسم والخبر، وقل الكوفيون: الاسم مرتفع بالابتداء والخبر منتصب بإسقاط الباء.

قوله: (هو المسند) جنس الخبر قوله: (بعد دخولهما) خرج سائر المسندات. قوله: (وهي لغة أهل الحجاز) يعني رفعهما للاسم ونصبهما الخبر^(٢) وبه ورد التنزيل، قل تعالى: ﴿هَذَا بَشَرًا﴾^(٣) ﴿مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ﴾^(٤) خلافاً لبني تميم، فإنهم يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر، وكان الأولى أن يذكر الشيخ معهما (إن) النافية، فإن قيل: تركها لكونها شائعة فكذلك لا شائعة، و(إن) النافية مثلها ﴿هِيَ كَانَتْ لِأَصْنِيعَةٍ وَاحِدَةٍ﴾^(٥) وأكثر النحة لا يعرفون خلافاً في عمل (لا) عند الحجازيين بل عملها على كلتا اللغتين.

(١) ينظر الخلاف في المسألة في الإنصاف ١٦٥/١.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٣٠٢/١.

(٣) يوسف ٣١/١٢ (مما رأيه وأكبره وقطع أيديهم وقلل حاشى الله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم).

(٤) المجادلة ٢/٣٣ وتتمهده ﴿الَّذِينَ يظَاهَرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَاهُمْ مَا هِيَ أَمْهَاتُهُمْ إِنْ أَمْهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ...﴾.

(٥) يس ٢٩/٣٦ وتتمهده ﴿إِنْ كُنْتَ إِلَّا صَنِيعَةً وَاحِدَةً فَمَا هُمْ خَالِدُونَ﴾.

قوله: (وإن زبدت إن مع ما) ذكر وجوهاً تبطل عمل (ما) الأول
(إن) قل:

[٢٩١] فما إن طباجين ولكن

منيانا ودولة آخرينا^١

وإنما بطل عملها مع زبلة (إن) لأنها عمل ضعيف، فلما بعدت بطل
عملها، وهي زائدة نحو: (انتظرتك ما إن جلس القاضي) وقال الفراء:^(٢)
إنها نافية، ونفي النفي إثبات، ولهذا بطل عمل (ما)، وقد أجاز بعض
الكوفيين^(٣) العمل مع (إن) واحتج بقوله:

(١) البيت من الواطر، وهو لفروة بن مبيك أو لفكيت، ينظر الكتب ١٥٣٣، وشرح أبيات
سبويه ١٠٦٧، واقتضب ٥٧١، ٣٦٤/٢، والخصائص ١٠٨٧/٢، وشرح المفصل ١٢٠/٥، وشرح
التسهيل السفر الأول ٥٠٧/٢، وشرح الرضي ٣٦٧، ووصف المباني ١٩٢ - ٣٧٨، والجنى
الداي ٣٣٧، ومغني اللبيب ٣٨، وشرح شواهد المعنى ٨٧٨، واللسان مائة (طَبَّ) ٣٣٧/٤،
وجمع المواع ١١٧/٢، والحزانة ١١٢/٤.
والشاهد فيه قوله (ما إن طباجين) حيث زبدت إن بعد ما توكيداً فكفتها عن العمل
وذلك كما ذكر الشرح.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٦٧/١.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٥٠٧/٢، قل ابن مالك: وإن هله زائدة كلفة له (ما)، كما
هي ما كلفة له (إن وأخواتها) في نحو (إني الله إله واحد) وزعم الكوفيون أن إن المقترنة بـ
(ما) هي النافية جيء بها بعد ما توكيداً، وبنى رعموه مردود بوجهين:
أحدهما أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تعبر بالعمل كما لم يتغير بتكرير ما إذا قيل ماما
زيد قائماً.

الثاني: أن العرب قد استعملت إن رالبة بعد ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية
التوثيقية لشبهها في اللفظ بما النافية، فلم تكن زائدة المقترنة بما النافية، لم يكن لزبدتها
بعد الموصولتين مسوغ.

خبر ما ولا المشتهين ليس الثجم القاب

[٢٩٢] بنى غلاته ما إن أتم ذهباً^(١)

وتؤول بأن (إن) النافية والعمل لها، ولا بد أن يلزم المتأول زيادة (ما)
والله أعلم.

الثاني: إذا كررت فإنها تكف (إن) ومنهم من أعملها واحتج بقوله:

[٢٩٣] فامن حمل أحد معصماً^(٢)

قل الوالد وهو الظاهر لأنها مؤكدة، والمؤكد لا يغير حكم المؤكد إذا
كان لفظياً.

الثالث قوله: (أو انتقض النفي بالإلا) فإنه يبطل لأن (إلا) قلب النفي
إثباتاً نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٣) وأجازه بعضهم واستدل بقوله:

(١) صدر بيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٥٠٧/٢، وينظر شرح الرضي
٣٢٧/١، والجنى الداني ٣٢٨، وشرح شلور الذهب ٢٢٠، ومعنى الذهب ٢٨، وشرح شواهد اللغوي ٨٤/١
وهمع المواع ١١٢/١، واللسان مكة (صرف) ٢٤٣/٤، والطرانة ١١٩/٢، وعجزة
ولا صريها ولكن أتم بحرف

ويروى بني غداة حقاً لستم ذهباً ينظر اللسان (صرف)، ويروى برفع ذهب ولصها،
والشاهد فيه قوله: (ما إن أتم ذهباً) فإن ما هذه نافية وقد وقع بعدها إنه وإن صله لمحتمل
أن تكون زائدة لا تدل على شيء سوى التأكيد وقد تؤول البيت بأن إن نافية والعمل لها
وما زائدة على ما ذكره الشارح.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٥٠٧/٢، وينظر الجنى الداني ٣٢٨، وهمع
المواع ١١٢/٢، وخزانة الأدب ١٢٠/٤، وشرح لأشعري ٤١٠/٢، والمقاصد النحوية ١١٠/٤.
ونعم الرجز:

لا ينسك الأسى ناسياً فما

والشاهد فيه قوله: (لما ما) ما الثانية مؤكدة مشبهة وعمله على مذهب الكوفيين الذي ذكره
ابن مالك في شرح التسهيل المذكور في المصدر السابقة.

(٣) آل عمران ١٤٤/٣، ونعمها: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَلَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ﴾
قتل انقلبتم...﴾.

[٢٩٤] وما الدهر إلا منجنوناً بلعله

وما صاحب الخجلت إلا معذبا^(١)

وأجيب بأنه شذ واقع موقع دوران، كأنه قيل: وما الدهر إلا يدور دورانا، لأن (المنجنون) الدولاب الذي يدور.

الرابع قوله: (أو تقدم الخبر) يعني على اسمها سواء كان ظرفاً نحو (ما في الدار زيد أو غيره) نحو (ما قائم زيد) بطل العمل لضعفها فلا تقوى بالتصرف بخلاف (ليس)، لأنها أصلية في العمل، وقد أجاز بعضهم عملها إذا كان الخبر ظرفاً أو جلاً ومجروراً نحو:

[٢٩٥] وإذا ما مثلهم بشر^(٢)

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأحد بني سعد ينظر شرح المفصل ٧٥/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٥١٧/٢، وشرح الرضي ٣١٧/١، ووصف المباني ٢٧٨، والجنى الداني ٣٢٥، ومعنى اللبيب ١٠٢، وشرح شواهد المعنى ٢١٩١، وجمع الهوامع ١١١/٢، وحرارة الأدب ١٣٠/٤، والمقاصد النحوية ٩٢/١.

والشاهد فيه قوله: (وما الدهر، وما صاحب) حيث أعمل ما مع انتقاض خبرها بهلا وهذا شذ وخرج على أنه بتقدير وما الدهر إلا يشبه منجنونا، وما صاحب الخجلت إلا يشبه معذبا فهما منصوبان بالفعل الواقع خبراً وقدّر الشارح أن يكون منجنوناً منصوب على أنه مفعول مطلق لعمل منصوب تقديره يدور دورانا.

(٢) قطعة من عجز بيت من البسيط، وهو لنفرد في ديوانه ١٨٥/٨، والكتاب ٦٠/١، وشرح أبيات سيبويه ١٦٢/٨، والمقتضب ١٩١/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٥١٠/٢، وشرح الرضي ٢٦٧/١، ووصف المباني ٢٧٩، والجنى ٣٢٤، والمعنى ٤٧٥، وشرح شواهد المعنى ٢٣٧/١، ٧٨٢/٢، وجمع الهوامع ١١٣/٢، وحرارة الأدب ١٣٧/٤، ومقاصد النحوية ٩٦/٢، وللمعنى:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذا ما مثلهم

ويروى أعاد الله دولتهم بئلى نعمتهم.

الشاهد فيه قوله: (وإذا ما مثلهم بشر) حيث عملت ما المجازية مع تقدم خبرها على اسمها.

فقد روي بنصيب مثلهم ورفعه، وقيل هوشة لأن الشاعر تميمي فأراد
الحجازية فغلط لأنها غير لغته.

وقد أجازوا العمل مع تقدم معمول الخبر، نحو ﴿فَمِنْكُمْ مِنْ أَحْسَنِ
عَنْهُ﴾^(١) وعلى الاسم نحو:

[٢٩٧] _____ ما من حم أحد معتصماً^(٢)

وأجازه بعضهم^(٣) في غير الظرف نحو: (ما طعمك زيد أكلاً) و(ما
زيد طعمك أكلاً طعمك).

قوله: (وإذا عطف عليه بموجب فالرفع) أي وإذا عطف على خبر
(ما) و(لا) سواء كان منصوباً أو مجزوراً بالباء الرائدة بحرف عطف موجب
وهو (بل) و(لكن) [ظ ٦٥] فالرفع على محل الخبر لبطان عملها في
الموجب، لأنهما يعملان للنفي نقول (ما زيد قائماً بل قاعد) و(لكن
قاعد)^(٤) وقيل: بل هي جملة ابتدائية أي بل هو قاعد^(٥)، وليس على محل

(١) الحاققة ٤٧/١٩، وحاجز بين مجوز أن يكون صفة لأحد على المعنى على اعتبار أحد نكرة فهي في
سياق النفي نعم فيكون في موضع جر. والخبر مسك، ومجوز أن يكون منصوباً على أنه خبر
ومسك متعلق به ومن رائدة.

(٢) سبق تحريجه برقم ٢٩٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٦٧/١ حيث قل: قل أبو علي: رخصوا أن قوماً جورا إعمالها متعلقة
الخبر ظرفاً كك أو غيره قل الربيعي الإعمال عسي هو القياس لبقه معنى النفي.

(٤) قل ابن الحاجب في شرحه ٥١: (مثله قولك: ما زيد قائماً بل قاعد، وما زيد قائماً ولكن
قاعد فلا يجوز في هذا المعطوف إلا الرفع).

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٦٧/١ (قل عبد القاهر فيما نقله عنه الرضي: هو خبر مبتدأ محذوف أي -

الخبر، وأما إذا عطفت بغير حرف موجب، فالنصب على اللفظ نحو (ما زيد قائماً ولا قاعداً) ولا يصح (ولا قاعداً عمرو) لأنه يؤدي إلى عطف ما لا ضمير فيه على ما فيه ضمير، إن جعلته منصوباً على الخبر^(١)، وإن جعلته معطوفاً على الجملة كلها أدى إلى تقديم خبر ما على اسمها وهو لا يجوز في المعطوف عليه فضلاً عن المعطوف، بخلاف (ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو) فإنها تجوز عطفاً على الجملة دون الخبر لأنه يجوز تقديم خبرها على اسمها لقوتها وقد تدخل ته التانيث على (لا) كما دخلت على (ثم) و(رب) وتختص بلفظ الحين^(٢) وهي بمعنى (ليس) عند البصريين^(٣)، واسمها مضمرة فيها كما يضمن في (ليس) أو محذوف تقديره: (ليس الحل حين مناص)^(٤) ومنهم من يرفع حيناً ويقدر الخبر، أي (ليس حين مناص موجوداً) وعند الكوفية، أنها لنفي الجنس وحين اسمها والخبر محذوف والخبر محذوف لأن الحرف لا يضمن فيه^(٥) وعند أبي عبيد أنها لنفي الجنس، والتاء من تمام حين وروى:

[٢٩٧] العاطفون حين ما من عطف^(٦)

ما زيد بقالم ولكن هو قاعد.

(١) ينظر شرح المصنف ٥١ والعبارة منقولة عنه بتصريف دون أن يعرفها الشرح إليه...

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٧٠/١.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٣٣٥، وشرح الرضي ٣٧٨.

(٤) ينظر شرح المفصل ١١٦٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٧٨.

(٦) وهو صدر بيت من الكامل، وهو لأبي وجرة العملي، ينظر سر صناعة الإعراب ١١٣٨، و الأنصاف ١٠٨٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٧٦، ووصف المباني ٣٣٩ - ٢٤٨، والجني.

جبر ما ولا الشئو بغير _____ النجم الثاقب

وقل الأخفش: ^(١) تقديره (لا أرى حين مناص) و(لا) عامل هذه وقيل هي (ليس) قبلت الياء ألفاً والسين تة نحو:

[٢٩٨] _____ التث ^(٢)

في الناس وقيل هي فعل كـ(مت)، وقد تدخل على أوان ونحوها:

[٢٩٩] طلبوا صلحتنا ولات أوان ^(٣) _____

الداني ٤٨٧، واللذان عطف ٢٩٩٧/٤ وتكرر في مائة (ليت) و (حين) وينظر معجم الموامع ١٢١/٣، وحرارة الأدب ١٢٥/٤ - ١٧١، وعجزة البيت الذي يحد

_____ والمسبحون بدأ إذا ما أعموا

واللاحقون جفانهم قمم السرى والمطمعون زمد أيس للطعم
ويروى في الرصعة العاطفونة حين، ورواه أيس مائة

العاطفون تحين ما من عطف والمطمعون بدأ إذا ما أعموا

ورواه الرضي:

_____ والمطمعون زماناً ما من مطعم

والشاهد فيه قوله. (تحين) حيث راد التاء على حين وهي كما قبل أبو عبيدة ونقله عنه الشارح وخرج على أن هذه التاء في الأصل هذه السكت لاحقة لقوله العاطفون اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها تة وفتحها (كما ورد في شرح التسهيل).

(١) ينظر رأي الأخفش في الرضي ٣٧١/١.

(٢) وهذا إشارة إلى لغة إبدال السين تة والتث آخر كلمة من مشطور الرجز لعلمه بن أرقم كما في نواتر أبي زيد ١٠٤، وصر صندقة (عرباب ١٥٥/١، والخصائص ٥٣٧/٢، والإنصاف ١١٩/١، وسمط اللالي ٧٠٣/٣، وشرح المفصل ٣٧١ - ٤١، والرجز كما في سمط اللالي.

يا قبح الله بني السمعة عمرو بن برمك شرار التث

ليسوا أعفة ولا اكفوت

يا قاتل بلل يا قبح، وغير ذلك ليسو. والشاهد فيه قوله: (ليت) يريد الناس وأكفوت فأبدل السين تة.

(٣) البيت من البحر الخفيف وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه ٣٠، ومعاني القرآن للمعراء ٣٩٧/٢، وينظر الخصائص ١٧٠/٢، والإنصاف ١٠٩/١، وشرح المفصل ٣٢/٩، وشرح

وقوله:

[٣٠٠] وللتعمون يسلاً إذا ما أنعموا^(١)

فقل: هي جائزة هنا كـ(لولا)، وقيل: حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله، وأصله (ولات حين أوان) وقيل (أوان) مبني على السكون لحذف المضاف إليه، ثم عوض عنه التنوين، وكسرت نونه لالتقاء الساكنين^(٢).

()

التسهيل السفر الأول ١٦٧، وشرح الرضي ٣٧٨، وحذف المباني ٣٣٤، وتذكرة النحلة ٧٣٤، ومغني اللبيب ٣٣٦، وشرح شواهد المغني ٦٤٠/١ - ٩١٠، وجمع الفوامع ١٢٤/٢، ونعزانة الأدب ١٨٣/٤ - ١٨٥، وعجزة:

فلجنا أن ليس حين يسلا

ويروى أوان بالكسر والتنوين.

والشاهد فيه قوله: (ولات أوان) حيث جر أوان بـ (لات)، قل ليس مالك في شرح التسهيل: أراد ولات أوان صلح فقطع أواناً عن الإضافة ونواها ونسب أواناً على الكسر تشبيهاً بفعل.

(١) البيت من الكامل وصلته:

والعصمون تحين ما من عطف

وقد سبق تخريجه برقم ٢٩٧.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٧٨.

المجرورات

قوله: (المجرورات: وهو ما اشتمل على علم المضاف إليه) السؤال فيه كالرفوعات والمنصوبات، والاشتمال: (التضمن) وعلامات الجر الكسرة، والفتحة في غير المنصرف، والباء نحو (مررت بزيد وإبراهيم وأبيك) والإضافة في اللمة هي الإمالة^(١) والإسناد يقل: (ضافت الشمس للغروب) أي مالت، و(اضفت ظهري إلى الكائنات أي أسندته) قل:

[٣٠١] فلما دخلته أضفتا ظهورنا

إلى كل حليٍّ جديد مُشَطَّبٍ^(٢)

في الاصطلاح^(٣)، فهي نسبة شيء إلى غيره نسبة إفرادية فقوله: نسبة

(١) والمضاف: الملصق بالقوم، المل إلى بهم وليس معهم وكل ما أميل إلى شيء وأسند إليه فقد أضيف والمعاني التي أوردها الشارح لـ (صيف) مثبته في اللسان ملة (صيف) ٣٦٢٥/٤ وما بعدها.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٥٣، ينظر جمهرة اللغة ٩٠٩، وشرح صدور الذهب ٣٤٠، واللسان ملة (صيف) ٢٦٣٧/٤، وخزانة الأدب ٤١٨٧، ويروى (قشيب) بدل جنيد.

والشاهد فيه قوله: (أضفتا) حيث جاء معناه بمعنى أسندنا.

(٣) قل الرضي: (ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أراد به ما يجوز بإضافة اسم إليه بحذف التوسين من أول للإضافة، وأما من حيث اللمة فلا شك أن زيدا في مررت يريد مضاف إليه إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر) ينظر -

شيء تعم المعنوية واللفظية، والاسم إلى الاسم وإلى الفعل والجمل، وقوله: إفرادية خرجت الجمل والصفة وبقيت الإضافة، وحقيقة المضاف إليه.

قوله: **([والمضاف إليه] ^(١) كل اسم)** جنس يعم الأسماء وخرج الفعل.

قوله: **(نسب إليه)** خرج الخبر فإنه منسوب.

قوله: **(شيء)** يعم الاسم نحو (غلام زيد) والفعل نحو (مررت بزيد).

قوله: **(بواسطة حرف جر)** خرج ما كان لا بواسطة حرف جر كالفاعل.

قوله: **(لفظاً أو تقديرأ مراداً)** ^(٢) خرج المفعول فيه وله، نحو (صليت يوم الجمعة) و(ضربته تديباً) فإنه غير مراد فيهما إذ لو أريد الجر كالإضافة المقصود بقوله: (مراداً) في العمل لا في التقدير، فإنه مراد في الظرف والمفعول له كإزائه في الإضافة، وانتصاب لفظاً وتقديرأ ومراداً على الحل ^(٣) وصاحبها قوله: **(حرف جر)** وقد تخصص بالإضافة، وعملها معنى

الرضي ٢٧٢/١، وورد في السائد وإضافة الاسم إلى الاسم كقولك غلام زيد، فالغلام مضاف وزيد مضاف إليه والفرض بالإضافة التحصيل والتعريف ولهذا لا يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه لأنه لا يعرف نفسه.

والنحويون يسمون الباء حرف الإضافة) ينظر اللسان مادة (ضيف).

(١) ما بين المحاصرين زيادة من الكافية المعلقة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧٢/١.

(٣) قل السيرافي: معنى هذا أن حروف الجر تصرف الفعل الذي هي صته إلى الاسم المجرور بها، ومعنى إصلحتها العمل صحتها إليه وإيصاله إلى الاسم كقولك رغبت في زيد وقمت إلى عمرو فـ(في) أوصلت الرغبة إلى زيد و (إلى) أوصلت القيام إلى عمرو، ينظر حاشية الكتاب ٤٣١/١.

واسطة أي يتوصل بالحرف ظاهراً ومقدراً أو يرد على حده التي تضاف إليها الظروف نحو: (إذ) و(إذا) و(حيث) و(يوم)، نحو ﴿هَذَا يَوْمٌ نَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صُدُوقُهُمْ﴾^(١) و(اجلس حيث جلس زيد) واجيب بأنها في تأويل الاسم ولو [٦٦] قل كل أمر نسب إليه شيء، وحقيقة المضاف كل أمر نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديرًا^(٢) وفي كون الإضافة تقدر بحرف جر خلاف مذهب المصنف وجماعة. أنها تقدر به مطلقاً وبعضهم منع مطلقاً لأن منها ما لا يمكن فيه تقدير حرف نحو (زيد عند عمرو) و(حسن الوجه)، ولأنه يلزم في المعنوية أن تكون نكرة، لأنه يكون معنى (غلام زيد) (غلام كزيد)، والجمهور جعلوه مقدراً في المعنوية دون اللفظية، والمقدر اللام فقط عند بعضهم وزاد قوم^(٣) (من) وزاد المصنف (في) وأورد الكوفيون بمعنى (عند) نحو (نقطة رقد الحلب) أي رقد عند الحلب ومن أثبت (في) قل: (رقود الحلب فيه).

قوله: (فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها) أي لأجل الإضافة، يحترز مما جرد تنوينه لا للإضافة بل للتعريف، أولغير المنصرف، ومراده بالتنوين وما يقوم مقامه لكون التثنية والجمع، فإن هذه تحذف للإضافة، وإن لم تكن فيه، كـ (أحمد) قدر تنوينه فيه ثم حذفت لأجل الإضافة كـ (أحمدكم) و(غلام زيد) و(مسلمي زيد) وإنما

(١) الدالة ١١٩/٥.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥١، قل المصنف في الصفحة (٥١) والتي بمعنى (في) شرطها أن يكون المضاف اسماً مضافاً إلى ظرفه كقولك ضرب اليوم.

(٣) ينظر شرح المفصل ١١٨/٢ - ١١٩، وشرح ابن عثيم ٤٣٢، وشرح الرضي ٣٧٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٣٧/٢ باب الإضافة.

حذف التنوين للإضافة لأن التنوين يفيد الانفصال، والإضافة تفيد الاتصال، ولأن التنوين للتذكير والإضافة للتعريف واختلف في الاسمين المضاف، فقبل الأول لأنه اكتسب من الثاني التعريف والتخصيص، وهو قول الجمهور^(١) وقبل الثاني مضاف لأنه بعد الأول، لأن الأول حامل الجر في المضاف إليه عند سيبويه^(٢) الجمهور المضاف لنيابته مناب الحرف، وقل الزجاج: ^(٣) حرف الجر المقدر، وقيل: معنوي، وهو كونه مضافاً، ويكفي في الإضافة أدنى ملازمة واحتصاص بين المضاف والمضاف إليه، كقول أحد حاملي الخشية لصاحبه: (احمل طرفك)^(٤) قل:

[٣٠٢] إذا كوكبُ الخرقلة لاح بسحرة

(سهيلُ) لكعبت غزلها في القرائب^(٥)

فإنه أضف الكوكب إلى الخرقلة، ولا اختصاص لها به سوى أنه يجد في الاستعداد للشقاء عند طلوعه، إذا بردت وتعرف غزلها في قرائبها فكفت هذه الملازمة في الإضافة.

قوله: (وهي معنوية ولفظية) يعني الإضافة تنقسم إلى معنوية ولفظية

(١) ينظر شرح الرضي ٣٧٢/٨ ن وجمع الموامع ٢٦٥/٤ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب ١٩٩/١ وما بعدها وينظر شرح الرضي ٣٧٢/٨.

(٣) ينظر رأي الزجاج في جمع الموامع ٣٦٥/٤.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٧٢/٨، وشرح المصنوع ٨٣.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنوع ٨٣، وشرح التسهيل السفر

الأول ٥٥٦/١، وخزانة الأدب ١١٢/٣، والبند معاً (غرب) ٣٢٢٥/٥، والمقاصد النحوية ٣٥٩/٣،

والأشبه والنظائر ١٩٣/٣.

والشاهد فيه قوله: (كوكب الخرقلة) حيث أضيف الكوكب إلى الخرقلة لأدنى ملازمة،

بسبب اجتهادها في العمل عند طلوعه وكما ذكر الشارح، ويروى أيضاً بكذا إذا هتت

ويروى في القرائب بكذا القرائب.

كـ (حسن الوجه).

قوله: (المعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها) دخل في حده خمسة أنواع: الاسم المضاف الذي لا يعمل نحو: (غلام زيد)، والاسم العامل المضاف إلى غير معموله نحو: (ضرب اليوم) و«مكر الليل»^(١). والمصدر المضاف إلى معموله نحو: (أعجبني ضرب زيد) خلافاً لابن برهان^(٢)، فإن إضافة المصدر إلى معموله عنده لفظية، والصفة غير العاملة كاسم الفاعل والمفعول الماضي ومن جعلهما عاملين فإضافتهما لفظية عنده، والصفة المضافة إلى غير معمولها نحو: «مالك يوم الدين»^(٣) و«شهد كربلاء» و«مصرع مصر»^(٤) وأفعل التفضيل، أما «مالك يوم الدين» فإن جعلت يوم الدين معمولاً لمالك فلفظية، أي (مالك يوم الدين) وإن جعلته ظرفاً والمعمول محذوف فمعنوية، تقديره مالك الأمور في يوم الدين، وأما «شهد كربلاء» فمعنوية لأنه مضاف إلى ظرفه، وأما «مصرع مصر» فإن قدرته يصارع الناس لأهل مصر أو لمصر أو في مصر، فمعنوية، وإن قدرته يصارع أهل مصر فلفظية لأنه مضاف

(١) سبأ ٣٣/٣٤ وهي جزء من آية ونعمها: «وقل لمن استضعفوا منكم استكبروا بل مكر الليل والنهار إذ تأمروننا أن نكفر بالله...».

وقرأ قتادة ويحيى بن يعمر برفع مكر موقوفاً ونصب الليل والنهار، والتقدير: بل مكر كالن في الليل والنهار) وفيها قراءات أخر، ينظر تفسير القرطبي ٥٣٨٥/٦، وفتح القدير ٣٢٧/٤ وتفسير البحر المحيط ٣٧١/٧.

(٢) نقل رأي ابن برهان ابن مالك في شرح التسهيل ورد عليه وقال: والذي ذهب إليه ابن برهان ضعيف من أربعة وجوه ثم ذكرها) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٥٣٧٢.

(٣) المعلقة ٤/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٧٣/١.

إلى معموله، وأما أفعل التفضيل فمعنوية عند الجمهور^(١)، وقال بعضهم: لفظية، وقال ابن السراج: ^(٢) وإن كانت بمعنى (اللام) فمعنوية، وإن كانت بمعنى (من) فلفظية.

قوله: (وهي إما بمعنى اللام) تقسيم للإضافة المعنوية فإنها تكون بمعنى اللام (فيما عدا جنس المضاف وظرفه سواء حسن اللفظ باللام كـ (غلام زيد) [ظ ٦٦] أم لم يحسن نحو (زيد عند عمرو) وتكون (بمعنى (من) في جنس المضاف) مثل (ثوب حر) و(باب سلج) وجعل ابن كيسان منه كل بعض أضيف إلى كل^(٣) نحو: (زيد زيد) وتكون (بمعنى (في) في ظرف المضاف) نحو: (ضرب اليوم) و(مكر الليل) وهو قليل.

قوله: (وتفيد تعريفاً مع المعرفة [نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم]^(٤)) لأنها عينته وأوضحته غابة الإيضاح. (وتخصيصاً مع النكرة) مثل: غلام رجل، بخلاف اللفظية، فإنها لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، إلا أسماء توغلت في الإبهام من الإضافة المعنوية^(٥)، فإنها لا تفيد تعريفاً نحو (مثل وغير وشبه وسوى وثرب وحلب) و(مررت برجل حسبك

(١) ينظر الأصول ٥٣٦.

(٢) للتفصيل ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٥٣٦ - ٥٤، والكتاب ١٠٨٨، وشرح الرصعي ٢٧٥/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٣٠/٢. قال ابن السراج في (الأصول في النحو) ٥٣٦ ما يصح والإضافة تكون على صريحتي تكون بمعنى اللام وتكون بمعنى من، فلما الإضافة التي بمعنى اللام فنحو قولك غلام زيد ودار عمرو، ثم قلنا وأما الإضافة التي بمعنى من فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك ثوب حر وباب حلب تريد ثوباً من حر وباباً من حلب فأصحت كل واحد منهما إلى جنسه الذي هو منه.... انتهى كلامه....

(٣) ينظر رأي ابن كيسان في شرح التسهيل سفر الثاني ٥٣٠/٢، وجمع الموامع ٤٦٨.

(٤) ما بين الحاصلتين زيادة من الكافية المحققة ١٢١.

(٥) ينظر شرح الرصعي ٢٧٤/١.

وشرعك) و(كم رجل وأخيه وأكرمه) وإنما لم تتعرف لأن مغايرة المخاطب ومماثلته ليست صفة تختص دون أخرى، لأن كل ذات ما خلا الباري موصوفة بهذه الصفة، إلا إذا اشتهر المضاف إليه بمماثلة المضاف وبمغايرته في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة، أو كان له ضد واحد نحو (عليك بالحركة غير السكون)^(١) وقوله: «غفر المقضوب عنهم»^(٢) أفادت تعريفاً.

قوله: (وشرطها تجريد المضاف من التعريف) يعني الإضافة المعنوية لأنه إذا كان معرفة لم يحتاج إلى تعريف ولأنه إذا أضيف إلى معرفة لزم الجمع بين تعريفين وإن أضيف لم يفد.

قوله: (وما أجازوه الكوفيون من التثنية الأثواب وشبهه من العدد ضعيف) يعني العدد المضاف إلى تمييزه من ثلاثة إلى عشرة ومئة وألف، وإنما كان ضعيفاً لأنه خالف القيلس واستعمل الفصحاء، لأنهم يقولون: (ثلاثة الأبواب)^(٣) و(خمسة الأثواب) و(عشرة الأثواب) قل:

[٣٠٣] ————— ثلاث الأثافي والذيل البلاقم^(٤)

(١) ينظر الرضي ٢٧٩/١ هذه العبارة منقولة عن الرضي بتصريف.

(٢) العاقبة ٧/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٥٢ والعبارة مأخوذة منه دون أن يعزوها إليه.

(٤) عجز بيت البيت من البحر الطويل وصدره.

وهل يرجع التسليم لو يكشف الحمى

وهو لذي الرمة في ديوانه ١٧٤، وشرح المفصل ١٢٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٧٠/٢، وشرح المصنف ٥٢ وأمالى ابن الجنيب ٣٥٨/١، وتذكرة النحلة ٣٤٤، ولسان العرب ملحة (خمسة) ١٣٦٢/٢، والخزانة ٢١٣/١.

والشاهد فيه قوله: (ثلاث الأثافي) ودخول أن على الجزء الثاني للعدد المضاف دون جزئه الأول وهذا هو استعمال المصنف كما أشر إلى ذلك الشارح.

وقل:

[٣٠٤] ودنا فأدرك خمسة الأشبار^(١)

وقد تؤول ما حكوه على الشنوف أو على حذف مضاف أي الثلاثة
ثلاثة الأثواب، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على إعرابه، وقد
حكى عن بعض الكتاب (الثلاثة أثواب) بتعريف المضاف وتنكير
المضاف إليه، والظاهر من النحة^(٢) منه لأنه عكس قالب الإضافة،
وحاصل تعريف العدد أنه إذا كان مضافاً عرفت المضاف إليه فقط
ليكتسب منه المضاف التعريف، خلافاً للكوفيين والكتاب^(٣)، فإن كان
مركباً عرفت الأول فقط نحو: (الأحد عشر) لأن تعريف مميزه لا يجوز^(٤)،

(١) عجز بيت من البحر الكامل، وصوته:

ما زك مذ عقتت هذه إزاره

وهو للفرزدق كما في ديوانه ٣٠٥/١، وينظر الحمل للزجاجي ١٢٩، والمفصل ٨٣، وشرحه لابن
يعيش ١٢٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٤/٢، وشرح المصنف ٥٢، والجنى الداني ٥٠٤،
والفني ٤٤٢، وشرح شواهد الفني ٧٥٥/٢، وأوضح الممالك ٦٧٣، والمفسر ملحة
(جس) ١٣٦٢/٢، وهروى لسما بدل ودنا.

والشاهد فيه قوله: (وأدرك خمسة الأشبار) حيث أدخل آل على المعلوم ولم يدخلها على
العدد وذلك حين أراد التعريف وهذا على لقيس كما ذكره الشرح.

(٢) منع من ذلك علماء البصرة، قل الزجاجي في كتاب الجمل ١٣٠ عند دخول (آل) على الجزء
الأول من العدد أو على المميز دون التمييز، هذا هو الاحتيار عند الكتاب والعلماء
البصريين. وقال: لو من التلس من يدخل الألف واللام في الأول والثاني وهذا رأي
الكوفيين على ما ذكره المصنف وذكره السيوطي في المجمع ١٥٠/٢ - ١٥١.

(٣) الذين يقولون بتعريف الجزء الثاني من العدد هم ابن يعيش وأصحابه كما فكره في شرح
المصنف ١٣٧/٢ - ١٣٢، والأصول في النحو ١٤١.

(٤) ومن الذين يقولون بتعريف الجزء الأول دون الجزء الثاني في يعرفون المضاف الزجاجي
في كتابه الجمل ١٢٩.

وإن كان معطوفاً ومعطوفاً عليه عرفتُهُما معاً نحو (الواحد والعشرين).

قوله: (واللفظية أن يكون صفة مضافاً إلى معموها) يحترز من أن تكون غير صفة نحو (غلام زيد)، أو صفة مضافة إلى غير معموها نحو (شهيد كربلاء) فإنها معنوية، واللفظية تكون في اسم الفاعل والمفعول إذا كان بمعنى الحال والاستقبل، فإن كنا للماضي، فإضافتهما معنوية لأنهما لا يملان في الماضي، وإنما لم يعمل فيهما لم يعمل إلا لشبههما بالمضارع، فإن أريد بهما جميع الأزمنة، فإضافتهما لفظية لأنهما عملان^(١)، وقيل الكسائي: إنهما يعملان في الماضي حملاً له على الاستقبل فتكون إضافتهما لفظية عنده^(٢)، وإضافتهما عن^(٣) خفض اللام عند بعضهم، وذهب الأكثرون إلى أنها عن نصب لأنه قد يتعذر تقدير اللام وتكون اللفظية في الصفة المشبهة نحو (حسن الوجه) إضافتها عن رفع عند الزمخشري^(٤) وجماعة لأنها لا تعدى إلا على التشبيه، وبعضهم جعلها عن نصب على التشبيه بالتعدي، وأجاز بعضهم عن نصب وعن رفع.

قوله: (ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ)^(٥) يعني أن الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً، ولا تخصيصاً لأنها في نية الانفصال، وإنما تفيد تخفيفاً

(١) ينظر شرح الرضي ٢٧٨٨ مقولة عنه بتصريف درن إسناد له.

(٢) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٢٧٩١.

(٣) ينظر المفصل ٨٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٠٨ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المصنف ٥٢، وشرح الرضي ٢٨٠٨ - ٢٨١.

والتخفيف بحذف التنوين، أو نون التشبة والجمع، ولك أن تضيف ولك أن لا تضيف، فإن قيل إن اللفظية [و٦٧] تفيد تخصيصاً كالعنوية، قيل التخصيص حاصل قبل الإضافة من النصب.

قوله: (ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه) يعني لما كانت لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً وصف به النكرة وعليه ﴿هَذَا عَارِضٌ مُنْظَرٌ﴾^(١) (وامتنع) وصف المعرفة بها نحو (مررت بزيد حسن الوجه، لأنها نكرة، وأما قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ﴾^(٢) و﴿حَمْدُ اللَّهِ تَسْزِيلُ الْكَتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَاثِ الذُّبَابِ﴾^(٣) ﴿مَا لَكُمْ يَوْمَ السَّيْنِ﴾^(٤) فمتأول بأنها أبدال.

قوله: (وجاز الضاربا زيد) و[الضاربون زيد]^(٥) لما أفاد تخفيفاً بحذف

(١) الأحقاف ٢٤/٤٦ وهي بتممة (فلما رآه عارضاً مستظلاً أو دبتهم قالوا هذا عارض مطرنا بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب أليم).

(٢) فاطر ١/٣٥. قل القرطبي ويجوز في فاطر ثلاثة أوجه: خفض على البعث، والرفع على إحصاء مبتدأ، والنصب على المنع، وحكى سيبويه أحمد بن أبي الحمد) ينظر تفسير القرطبي ٥٤٠١/٦.

(٣) المزمل (غلط) ١/٤٠ - ٢ - ٣، وتممة ﴿غامر الليل وقابل الثوب شديد العقاب في الطول لا إله إلا هو إليه المصير﴾.

قل الفراء في معاني القرآن ٥٨/٣ جعلها كالبعث للمعرفة وهي نكرة، وقل الزجاج هي خفض على البتل، قل النحاس: وتخليق الكلام في هذا وتلخيص أن (غافر الذنب وقابل الثوب) يجوز أن يكون معرفتين على أنهم لما مضى فيكونا نعتين، ويجوز أن يكونا للمستقبل والحال فيكونا نكرتين ولا يجوز أن يكونا نعتين على هذا، ولكن يكون خفضهما على البتل، ويجوز النصب على الحال فلهذا شديد العقاب فهو نكرة ويكون خفضه على البتل، انتهى كلام النحاس، ينظر تفسير القرطبي تفسير سورة غافر ٥٤٠١/٦، وتفسير البحر المحيط ٢٨٥٨/٧، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٤ - ٣٦.

(٤) العنقة ٤/١.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

النون^(١). قوله: (وامتاع الضارب زيد) يعني بالإضافة لم يفد تخفيفاً (خلافاً للمفراء)^(٢)، فإنه أجاز (الضارب زيد) واحتج بحجج ثلاث:
الأولى قوله: (وضعف):

[٣٠٥] (الواهب المثة الهجاء وعبدما

عُوداً تزجي خلفها أطفافها)^(٣)

الهجان: الإبل البيض، يستوي فيه الواحد والجمع كـ (الفلك) والعود جمع عائد، وهي حديثة التاج، وتزجي أي تسق، وعبدما راعيها.

قل المفراء:^(٤) أجزتم الجر في وعبدما بالعطف على المثة المضاف إليه الواهب فكانه أضاف الواهب إلى عبدما، لأن المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه، ولم يفد تخفيفاً لتأجيزوا (الضارب زيد) وأجيب بأنه ضعيف ولا يصح القياس على الضعيف وبأنه تابع، وهم يحتملون في التابع مالا يحتملون في المنبوع، ولهذا قلوا (رُبُّ شَيْءٍ وَسَخَلْتُهَا بِدَرَاهِمٍ)

(١) ينظر شرح المصنف ٥٢، وشرح الرصبي ٢٨٧٨.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٢٢/٢، والأصول في البحر ١٤٢.

(٣) البيت من الكامل وهو للأعشى في ديوانه ٧٩، وينظر الكتاب ١٨٣/٨، والمقتضب ١٦٣/٤، والأصول ١٣٤/٨، وشرح الرصبي ٢٨٥/٨، وشرح ابن عقيل ١١٩/٢، والأشبه والنظائر ٤٣٩/٢، وخزانة الألف ٢٥٧/٤، ويروي بينها بدل خلفها.

والشاهد فيه قوله (لوعبدما) فإنه روي بالوجهين تبعاً للفظ الاسم الذي أصيب إليه اسم الفاعل أو محله، فلما أجزت فعلى المعطف على لفظ المثة وأما النصب فعلى المعطف على محله....

والهجاء البيض: وقيل الكرام، وعوداً وهي: السائد الثقة إذا وضعت، وتزجي: تنظف، وقد فسر الشارح ذلك.

(٤) ينظر شرح المصنف حيث أورد رأي المفراء ثم رد عليه ٥٣.

فدخلوا (رب) على المعطوف وهو معرفة، ولو قلت (رب سخلتها) لم يجز^(١).

الثانية قوله: (وإنما جاز الضارب الرجل حملاً على المختار في الحسن الوجه) فقل الفراء: إذا أجزتم (الضارب الرجل) ولم يقد تخفيفاً فاجيزوا (الضارب زيد) وإلا فما الفرق وأجيب بأننا لما أجزنا (الضارب الرجل) حملاً على المختار في (الحسن الوجه) من حيث كون كل واحد منهما صفة معرفة باللام مضافة إلى معمولها المعرف باللام، وإنما كانت الإضافة مختارة في (الحسن الوجه) لأن في الرفع خلوا الموصوف من عائد إليه من صفته، والنصب إن جعلته تمييزاً فهو معرفة، وإن جعلته على التشبيه بالفعل به فهو ضعيفه والجر قد أفاد تخفيفاً وهو سقوط الضمير، وتقديره (الحسن الوجه منه).

الثالث قوله: (والضاربك وشبهه، فمن قال: إنه مضاف قل الفراء: ^(٢) إذا أجزتم (الضاربك) من غير تخفيف، فاجيزوا (الضارب زيد) وأجيب بوجود:

الأول: للأخفش وهشام: ^(٣) أن الضمير منصوب ^(٤) فلا حجة لك فيه.

(١) ينظر الكتاب ٥٤/٢ - ٥٥، والمقنص ١٦٤/١، وشرح الرضي ٨٧٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٢، وشرح الرضي ٣٨٧٨.

(٣) هو هشام بن معلو الضرير أبو عبد الله الحوي الكوفي أحد أعلام المدرسة الكوفية وعنه السيرافي في الطبعة الثانية وهو أحد أعلام الكسائي صنف مختصر النحو والمحدود والقياس توفي سنة ٢١٩هـ تنظر ترجمته في النهاية ٣٢٨/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل البحر الثاني ٣٠٥/١، وشرح الرضي ٢٨٣/١، فقد نقل الرضي رأي الأخفش وهشام وقلنا: ثم إن الضمير بعد الجر في موضع الجر بالإضافة إلا عند الأخفش وهشام فإنه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولاً، وحلف التوهم والتوهم ليس عندهما بالإضافة بل للتضاد بينهما وبين ضمير المتصل.

الثاني لسيبويه إنه يعتبر بالظاهر^(١) فيكون هنا منصوباً لأنه لو وقع الظاهر موقعة لم يجز فيه إلا النصب عند غير القراء^(٢).

الثالث: قول من حكم على الضمير بالجر، كالجرمي والزخشري^(٣) فقالوا: إنما جاز الضاربك حملاً على (ضاربك) ووجه الحمل أن المضاف في الصورتين صفة والمضاف إليه ضمير متصل وأنه أضيف ضاربك من غير نظر إلى التخفيف لامتناع التنوين والضمير المتصل، لأنه يؤذن بالاتصال، والتنوين بالانفصال لانا لو أضفنا للتخفيف جازت الإضافة، وعدمها كما في (ضارب زيداً) و(ضارب زيد) والمعلوم أنه لا يجوز (الضاربتك) في (الضاربك) و(الضاربونك) والضاربونك وما ورد نحو قولهم:



[٣٠٦] هم الأمرون للخير والفتعلونه

إذا ما حشوا يوماً من الدهر معظماً^(٤)

(١) ينظر الكتاب ١٨٢/١، وشرح الرضي ٢٨٢/١ حيث نقله الشارح بتصريف حيث قل: (ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله وهو الضارب زيداً والرجل لا يكون فيه إلا النصب، لأنه عمل فيهما عمل المنون ولا يكون هو الضارب عمرو كما لا يكون هو الحسن وجه، ومن قل هذا الضارب الرجل، قل: هو الضارب لرجل وعبد الله ومن ذلك إنشأ بعض العرب قول الأعشى:

الواهب المائة الهجان وعبيما هوذا ترجي بينها أطفالا

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٠٩/١ - ٣١٠.

(٣) ينظر المفصل ١٨، وشرحه لأبن يعيش ١٢٤/٢، وشرح الرضي ٢٨٤/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا سبة كما في الكتاب ١٨٨/١، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وأما ابن أصحباب ٣٩١/١، وشرح الرضي ٢٨٢/١، ولقد العرب مائة (طلع) ٢٦٩٠/٤، وخزانة الأدب ٢٦٧/٤ - ٢٦٩، قل عنه سيبويه وقد جه في الشعر، وزعموا أنه مصنوع أي البيت هم الأمرون. ويروى محدث مكان يوم، ويروى مفعلاً بدل معظم، ويروى بغير هذا الترتيب الذي ذكره الشارح وإنما كالتالي كما في الكنتمة

قل سيويه: ^(١) هوشاء، وقل المبرد: الهاء هاء السكت وأجرى الوصل
بجرى الوقف ^(٢)، فلذا لم ينظر إلى التخفيف في ضاربك لم يُنظر إليه في
(الضاربك) ومبنى كلام النحاة [ظ ٦٧] على أن الإضافة بعد التعريف،
والفراء ^(٣) يعكس ولا يعتبر التخفيف وهذه الجوابات على حجج الفراء
له أن يقلبها عليهم، والأولى عندي في الجواب أن يقل وقد ثبت أن
الإضافة اللفظية لا بد من أن تفيد تخفيفاً، وهذه التي احتج بها الفراء
خلاف ما ثبتت عليه القاعدة، فتقرّ حيث وردت ولا يقاس عليها لقلتها.

قوله: (ولا يضاف موصوف إلى صفته) إنما لم يجر لأننا لا نعرف
الاسم ما لم يقصد به الذات، فلو أضفتم إلى الصفة لم يصح تعريف
المضاف بالمضاف إليه لأنه صفة غير ذات، ولأن الصفة تقتضي أن تكون
بإعراب الموصوف، وكونه مضافاً إليها يستلزم الجر فيؤدي إلى أن تكون
الصفة مجرورة معربة بإعراب الموصوف في حالة واحدة، وذلك لا يصح،
ولأن الصفة هي الموصوف وتكون من إضافة الشيء إلى نفسه وهو
لا يصح.

قوله: (ولا صفة إلى موصوفها) لأنه يكون من إضافة الشيء إلى

هو القائلون الخير والأمروء ————— إذ ما خشوا من محدث البحر معظماً

ويروى هم الفاعلون بدل القائلون.

والشاهد فيه قوله: (الفاعلون) حيث جمع بين سون والضمير وهو للضرورة.

(١) ينظر الكتاب ١٨٨١، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وشرح الرصي ٢٨٣٦.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٢٥/٢، وشرح الرصي ٢٨٣٦.

(٣) ينظر رأي الفراء في الجمع ٢٧٥/٤.

نفسه، ولأنه يؤدي إلى تقديم التابع وتأخير المتبوع في حالة واحلق فتقديمه من حيث كونه مضافاً وتأخيره من حيث كونه تابعاً ويكون معرباً بإعرابين في حالة واحلق بإعراب العمل من حيث كونه مضافاً وإعراب الموصوف من أن الصفة تابعة للموصوف في إعرابه، وذلك لا يصح^(١)، وأجاز ذلك بعض الكوفيين^(٢) وبعض المتأخرين، واحتجوا على إضافة موصوف إلى صفته بقوله: (ومش مسجد الجامع، وجانب الغربي) قل تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾^(٣).

(وصلاة الأولى، وبقرة الحمقاء) ولحذ ذلك لأن الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والأولى صفة للصلاة والحمقاء صفة للبقلة، وتأوله المانعون على أن الموصوف محذوف، وتقديمه (مسجد الوقت الجامع) و(جانب المكان الغربي) و(صلاة الساعة الأولى) و(بقلة الحبة الحمقاء)^(٤) وتأوله بعضهم على أنه من قبل إضافة الاسم إلى المسمى^(٥)، وقد روي عن الكوفيين أنهم يقولون: إن الصفة قد ذهب بها مذهب الجنس فجعل الجامع اسماً لكل ما يجمع غيره، وأضيف إليها كما يضاف نوع الشيء إليه نحو (خاتم حديد) واحتجوا على إضافة الصفة إلى

(١) ينظر شرح المصنف ٥٣.

(٢) ينظر شرح الرضي حيث نقل رأي الكوفيين في ٢٨٧/١، والبصريون قالوا: لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف ولا العكس وهذا ينصبون المرفوع بالصفة إذا أريد الإضافة إليه في نحو حسن الوجه) الرضي ٢٨٧/١.

(٣) سورة القصص ٤٤/٢٨ ونحوها ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ إذ قضيتها إلى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين.

(٤) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٥٣، وشرح الخليل ١٠/٣ وما بعده وشرح الرضي ٢٨٧/١ والمجموع ٢٧٧/٤.

(٥) ينظر الإنصاف ٤٣٧/٢ - ٤٣٧.

الموصوف به

قوله: (مثل جرد قطيفة، وأخلاق ثياب، مُتَأَوَّلٌ) لأن (جرداً) صفة لقطيفة، و(أخلاقاً) ثصفة لثياب، وتأوله المانعون بتأويلات ثلاثة ؛ أحدها: أنه من إضالة الاسم^(١) إلى المسمى.

الثاني: أنه لم يُرَدِّ بالصفة الموصوف، وإنما أريد بعبءه، فمعنى (جرد قطيفة) و(أخلاق ثياب) جرد من قطيفة، وأخلاق من ثياب؛ لأن القطيفة تكون جرداً وغير جرد، والثياب أخلاق وغير أخلاق، فهو ككرام الناس، ونخاتم فضة.

الثالث: وهو تأويل المصنف: ^(٢) إن الأصل قطيفة جرد وثياب أخلاق، فحذف الموصوف واكتفى بالصفة لكثرة ذكره، فبقي جرد وأخلاق، فألبس بكونه صلحاً لقطيفة وغيرها، وأخلاقاً لثياب وغيرها مثل خاتم في كونه صلحاً لأن يكون من فضة وغيرها، وأخلاقاً لثياب وغيرها فجاءوا بالموصوف بعد على جهة البيان كما في قوله:

[٣٠٧] وللمؤمن العائذات الطير يمسحها

ركباً مكة بين الغيل والسند^(٣)

(١) زيادة يفتضحها السياق.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٤، وقد نقل عبدة المصنف بتصريف.

(٣) البيت من البسيط وهو للنايفة الديبائي كما في ديوانه ٢٥، وشرح المفصل ١٧٣، وهو بلا نسبة في شرح المصنف ٥٤، والخزانة ٢٨٦٩، ويرى بالسند مكان السند. والشاهد فيه قوله (العائذات) حيث أنه في الأصل صفة للطير فلما تقدم الصفة على موصوفها صارت بدلاً فالطير يدل من العائذات المنسوب على أنه مفعول به لاسم الفاعل، ومجروراً إذا كان العائذات مجروراً به صلة المؤمن إليه من إضالة الفاعل إلى مفعوله.

لأن أصله، والمؤمن الطير العائدات، وأضافوا إليه الصفة إما للتخفيف، وإما لأن الصفة لما نابت من باب الموصوف صارت كالاسم وإضافته من باب (خاتم حديد) لكن الصفة في هذا الوجه هو الموصوف كله، وفي الوجه الثاني بعضه.

قوله: (ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص) يعني لا يضاف أحد الاسمين المتماثلين في العموم [و٦٨] والخصوص إلى الآخر لعدم الفائدة، لأن الإضافة تفيد التعريف أو التخصيص، والشئ لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه، فالعموم نحو (كل الجميع) و(جميع الكل) والخصوص نحو (ليث وأسد) في الأعيان (وحبس ومنع) في المعاني، فلا نقول لكل الجميع ولا جميع الكل، ولا (ليث ليث) ولا (ليث أسد) ولا (حبس حبس) ولا (حبس منع) (لعدم الفائدة).

قوله: (بخلاف كل الدراهم، وعين الشئ، فإنه يختص) يعني بالإضافة دون (ليث أسد) لأنك أضفت علماً إلى خاص، لأن كلا صالح للدراهم وغيرها، وكذلك عين صلحة لهذا الشئ المخصوص ولغيره، ومن ذلك (يوم الأحد) و(كتب الفصل) و(بلد بغداد) ^(١) قل تعالى: ﴿طوبى سيناً﴾ ^(٢) قل نجم الدين: ^(٣) ولا ينعكس الأمر، أي لا يضاف الخاص إلى العام المبهم لتحصيل الإبهام، لا تقول: (زيد نفس) لأن المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الإبهام بخلاف (ليث أسد)

(١) ينظر شرح الرضي ٢٨٥/٨ وهذه العبارة من قوله يعني بالإضافة إلى قوله بغداد منقولة بتصرف من شرح الرضي دون النسخة إليه

(٢) المؤمنون ٢٠/٢٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٨٥/٨.

فإنهما مستويان في العموم والخصوص فلا تصح فيهما الإضافة.

قوله: (وقولهم: سعيدٌ كُرزٌ ونحوه متأول) هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقل (سعيد كُرز) و(قيسُ قَفْ) و(زيد بطة) أسماء متماثلة دون (ليث أسد) وأجيب بأنه متأول، وذلك أن الاسم يطلق ويراد مدلول الاسم وهو المسمى ويطلق ويراد به لفظ الاسم فقط فيتأول ذلك على عكس المراد الأول منهما المسمى، وبالثاني لفظ الاسم وكأنك قلت جائز مدلول هذا اللفظ فهو في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره، لأن الاسم غير المسمى، قل ابن الحاجب: ^(١) ولا تصح إضافة الاسم إلى المسمى، فلا تعكس وتقول (جاء كُرز سعيد) لأن المقصد بالإضافة التوضيح واللقب أوضح من الاسم فكانت الإضافة إلى الأوضح أولى من العكس ولأنه لا يصح الإسناد إلى اللفظ، إذا قلت (جاءني كُرز سعيد) فحصل من هذا أن المضاف والمضاف إليه إن تباينا سواء اتفقا نحو (زيد زيد) اسمين لرجلين مختلفين، أو اختلفا نحو (غلام زيد) أو كان بينهما عموم وخصوص نحو (خاتم فضة) و(كل الدراهم) و(عين الشيء) أضيفا اتفاقاً وإن اتفقا في اللفظ والمعنى لم يضافا اتفاقاً ^(٢) نحو (ليث ليث) و(حبس حبس) وإن اتفقا في المعنى دون اللفظ (ليث أسد) و(حبس منع) منعٌ من إضافتهما الجمهور ^(٣) وأجازها الفراء والكوفيون ومنه (سخط النوى) و(نوح الجوى).

قوله: (وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم

(١) ينظر شرح المصنف ٥٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٨٥/١، وشرح المصنف ٥٤.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٨٦/١.

كسر آخره) الاسم المعتل ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له والصحيح ما ليس آخره حرف علة كـ (زيد وعمرو) والملحق به ما كان آخره ياء أو واو أو قبلها ساكن نحو (ظبي ودلو ويحيى^(١))، وكرسي) إنما كان ملحقا بالصحيح لأنه لا يجب النطق بحركة حرف العلة الساكن قبلها، وإنما كسر آخرها مع الإضافة، لأن الكسر تناسب الياء والضممة والفتحة تنقلان عليها.

قوله: (والياء مفتوحة أو ساكنة) فيها وجوه، فتحها وسكونها، واختلف أيهما الأصل كما تقدم في المنأى وحذفها وبقاء الكسرة وعليه ﴿فحق وعبد﴾^(٢) ﴿فكيف حزن نكير﴾^(٣) ﴿فحق عظم﴾^(٤) وقلبها ألفاً وعليه:

[٣٠٨] إلى أما ويؤوي النقيع^(٥)

والفتح وعليه:

- (١) ينظر شرح المصنف ٥٤، وشرح الرضي ٢٨٧٨.
(٢) ق ١٤/٥١ (وأصح الأبهة وقوم تبع كل كتب الرسل فحق وعبد).
(٣) الملك ١٨/١٧ وللمعجم: «ولقد كذب الذين من قبلهم فكيف كان نكير». وأصل نكير: نكيري حيث حذفت الياء وبقيت الكسرة بدلالة على المخلوف وهو الياء.
(٤) ص ١٤/٢٨ (إن كل إلا كتب الرسل فحق وعبد) ومثلها الآية التي سبقتها.
(٥) عجز بيت من الوافر، وهو لطيف من جرمر، وينظر نرائر أبي زيد ١٩، ومعاني القرآن للفراء ١٧٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٢٤/٢، ومعجم المواع ٢٩٩/٤، وشرح الأشموني ٣٣٢/٢، واللسان لغة (نقع) ٤٥٣٧٦، وصدرة أطوف ما أطوف ثم أي ولمعز البيت رواية أخرى وينسب للحطينة وهو: (إلى بيت قميدته لكعاج) والشاهد فيه قوله: (إلى أما) يريد إلى أي فقلت به لتكنم ألعاً كما ذكر الشرح، وهذا قليل.

[٣٠٩] بلهف ولا يليت ولا لوأني^(١)

وحذفها والضمير وعليه (إنما أهلكك مد) وهي مرتبة في القوة على ترتيب الوجوه.

قوله: (فلان كان آخرها ألفاً تثبت) هذا تفصيل للمعتل، فلان كان بالألف ثبتت بالألف في المفرد والتثنية نحو (عصلي) و(فتاي) و(ضاربلي) ما خلا (إلى) و(على) و(لدى) فإنها تقلب ياء في لغة أكثر العرب، فتقول: (إليّ وعليّ ولديّ) وبعضهم يعدّها ألفاً نحو:

[٣١٠] إلى كم يا خنعة لا إلنا من النلس الضراعة والهوانا^(٢) [ظ٦٨]
فلو برأت عقولكم بصروم بسكن دواء فائكم للنانا

(١) عجز بيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأصلين ١٣٥/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٢١/٢، وأمل بن الشجري ٧٤/١، والإنصاف ٣٩٠/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٢٤/٢، وأوضح المسالك ٣٧/٤، وشرح قطر الندى ٢٠٥، والبحر المحيط ٢٣٧/٥، والخزانة ١٣٧/١، صدره: ولست بمذك ما قلت مني

ويروى في شرح التسهيل تراجع هذا بمذك والشاهد فيه قوله: (بلهف وليت) فإن كلا منهما منتهى بحرف نداء محذوف، وأنهما مضائق إلى ياء التكلم، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة ثم حذفت الألف المنقلبة من ياء المتكلم واكتفى بالفتحة التي قبلها للدلالة على المحذوف وهذا ما أشير إليه الشارح إشارة سريعة بقوله: (وحذفها والفتح).
(٢) الأبيات من البحر الوافر، وصدر البيت الثالث هو: وذلك إذا واقتموننا

ويروى في الجمع وذلكم وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٨٦٧/٢، وجمع أهوام ١٦٦/٣، والسر ٩٦/٣، والمساعد لابن عقيل ٥٣٥/٨، والشاهد في هذه الأبيات الثلاثة قوله: (لا إله وأدانا وعلائنا) حيث أثبت الألف في إلى ولدى وعلى ولم يقلبها با كما في لغة العرب عند الإضافة إلى الضمير وقد أراد إليكم لا إلينا ولدينا وعلينا على لغة بعض العرب.

..... على قصر اعتمادكم علانا

قوله: (وهذيل قلبها لغير التثنية ياء) يعني أنهم يقلبون الألف إذا كانت في المفرد ياء، فيقولون (عصي وفتي)^(١) وعليه:

..... [٣١١] لسبقوا هوي وأعنفوا هواهم^(٢)

وإن كانت للتثنية، نحو: (ضارباي) أبقوها ولم يقولوا: (ضاربي) لأنها جاءت لمعنى وهو التثنية، ولأنه، يلتبس مرفوعه بمنصوبه ومجروره بخلاف المفرد، فإن اللبس حاصل قبل القلب وبعد، وقلبوها في المفرد لأنهم يردونها إلى أصلها وهو الواو في عصا والياء في (رحي وفتي) ويقولون: أصلها (عصوي) و(رحي) فاستقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت وقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم بخلاف التثنية، فلا أصل لألفها في واو ولا ياء، فإن قيل: فيلزم إن لا تنفص واو الجمع نحو: (مسلموي) ياء لثلا يلتبس الرفع بغيره، فجوابه أن القلب واجب في الجمع، لأنها اجتمعت الواو والياء، بخلاف المثني فقلب ليس بواجب، لأنه اجتماع

(١) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٥٥، وشرح الرصافي ٢٩٤/١، وشرح المفصل ٣٣٣، وشرح ابن عقيل ٩٠/٢.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل وهو لا يبي قلب الهذيل يرثي أولاده كما في شرح أشعار الهذليين ٥٧/١، وينظر معاني القرآن للفراء ٣٩٢ وأما ابن الشجري ٢٨٧/١، وشرح ديوان الحماسة للحرزوقي ٥٢، وشرح المفصل ٣٣٣، وشرح التسهيل السمر الثاني ١٢٦/٢، والبحر المحيط ١٦٩/١، وشرح شواهد المعنى ٣١٢/١، وشرح ابن عقيل ٩٠/٢، ويرى في معاني القرآن لفراء تركوا بئذا سبقوا، وعجرو.

فتخرموا ولكن جب وصرع

والشاهد فيه قوله: (هوي) حيث قلب ألف مقصود ياء ثم ادغمها في ياء المتكلم وأصله هوي وهذه لغة هليل على ما ذكر المصنف وشرح.

الألف والياء لا يوجب قلبها بخلاف الواو والياء، وإنما قلبت هذيل في غير المثني استحباباً لا وجوباً.

قوله: (وإن كانت ياء أدغمت) يعني وإن كان آخر الاسم المعتل ياءً فإنك إذا أضفتها إلى ياء المتكلم أدغمتها لاجتماع المثليين فيها فتقول: (قاضي وغازي)^(١).

قوله: (وإن كان واواً قلبت ياءً وأدغمت) يعني وإن كان آخر الاسم المعتل واواً، وذلك في جمع السلامة لا غير، نحو (مسلمون) فإذا أضفت حذف النون للإضافة، وقلب الواو ياءً والضمة كسرة، وأدغمت في ياء المتكلم^(٢) فتقول (مسلم) لأن من أصولهم إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، وإن كان قبل الواو فتحة لم تقلب كسرة لسهولة النطق بها فتقول (مصطفى) بخلاف الضمة لاستثقل النطق بها^(٣).

قوله: (وفتححت الياء للساكنين) يعني ياء المتكلم مع المعتل بأحد حروف العلة تفتح كراهة الجمع بين ساكنين، وقد روي قليلاً الكسر

(١) ينظر شرح المصنف ٥٥ والعبارة من قوله وإن كان إلى قوله وغازي منقولة من شرح المصنف بتصريف.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٩٤/١، وهذه العبارة منقولة من الرضي بتصريف.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٩٤/١، وشرح الفصل ٣٥/٣.

على أصل التقلد الساكنين. قراءة حمزة ﴿مَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِي﴾^(١) فقليل لحسن^(٢)،
وقيل: دخلت ياء النسب للمبالغة، ثم حذفت وبقيت الكسرة دليلاً
عليها حكاهما الفراء^(٣) وقطرب^(٤) ومها قل:

[٣٢] قال له هل لك بـ تـ في

قالت له ما أنت بالمرضي^(٥)

والإسكان مع الألف نحو ﴿مَخْيَلِي﴾^(٦) في قراءة نافع، وهو عند النحويين

(١) سورة إبراهيم ٢٢/٨٤ (ما أنا بمصرحكم وما أنتم بمصرخي إني كبرت بما أشركتموني من قبل...). وقراءة العامة بفتح الياء مع التشديد وقرأ الأعمش وحمزة بمصرخي بكسر الياء والأصل فيها بمصرحين فتحت النون للإصافة وأدغمت ياء الجماعة في ياء الإضافة، فمس نصب فلاجل التصحيح، ولأن ياء الإضافة إذا سكن ما قبلها تعين فيها الفتح مثل: هوائي وعصلي، فإن تحرك ما قبلها جاز الفتح والإسكان مثل: هلامي وعلامي، ومن كسر فلا لتقلد الساكنين حركت إلى الكسر لأن ياء أنعت الكسرة يظهر البجة في القراءات ٣١٢، والبحر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩، وحجة القرطبي ٣٧٧.

(٢) قل القرطبي، قل القشيري: والذي بقي من هذا أن ما بقيت به التواتر عن النبي (فلا يجوز أن يقال فيه هو خطأ أو فصح أو رجي، بل هو في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح منه فلعل هؤلاء أرادوا غير هذا الذي قرأ به حمزة أنصح (ينظر تفسير القرطبي ٣٥٨٧/٤، وفتح القدير للشوكاني ١٠٤/٣، والبحر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩. وقد قد القول فيها أبو حيان في البحر.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٧٧/٢، والبحر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩.

(٤) ينظر رأي قطرب في البحر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩.

(٥) البيت من الخفيف وهو بلا مسية، ينظر معاني القرآن للفراء ٧٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٢٧/٢، وشرح الرضي ٢٩٥/١، والبحر المحيط ٤٠٩/٥.

والشاهد فيه قوله (في) حيث الحق به نسبة في (في) من لأسماء الستة على اللغة الضعيفة، كما ذكر الفراء وقطرب. وقد نقلت رأيهما في توجيه الآية (ما أنتم بمصرخي) من البحر المحيط ٤٠٩/٥.

(٦) الأنعام ١٦٢/٨ وتلهمه ﴿فإن إن صلاتي ونسكي ومحبي ومماتي لله رب العالمين﴾ وقراءة نافع إسكان الياء قل القرطبي وأهل المدينة (ومحبي) يسكون الياء في الإدراج، والعلامة بفتحها لأنه يجتمع ساكنه ثم قل: ومن قرأ من أهل مدينة وأريد أن يسلم من اللحن وقف على محبي ويكون غير لحن عند جميع النحويين وقرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر =

من إجراء الوصل مجرى الوقف^(١).

قوله: (وأما الأسماء الستة فـ(أخي وأبي إلى آخرها) يعني إذا أضيفت إلى ياء المتكلم كسرت ما قبلها وأنت بها خفيفة ساكنة (وأجاز المبرد)^(٢) أن يأتي بها شديدة مفتوحة، فتقول (أخي وأبي وحي وهني) وذلك لأنه يرد المحذوف ويقلبه ياء ويدعمه واحتج بقوله:

[٣٣] ————— وأبي مالك والهجـر بـلـلـر^(٣)

ورد بأنه جمع حذف النون للإضافة^(٤)، وأدغمت ياء الإعراب في ياء المتكلم فصار (أبي وأخي) والدليل على جمعها جمع السلامة قوله:

[٣٤] فلما تبين أحوائنا

(بكسـين) فـلـيـتـنا بـلـأـيـنـا^(٥)

وعصم والهجري (وهي) بتشديد الياء، الثانية من خبر الف وهي لغة عليا - مضمر، بقولونه قمي وعصي، ينظر تفسير القرطبي، ٢٥٨٩/٣، والبحر المحيط ٣٦٢/٤ - ٣٦٣، وحجة القراءات ٣٧٩، والسبعة ٣٧٤.

(١) ينظر شرح الرصعي حيث هذه الحملة مفعولة عن الرصعي في ٢٩٤/٨.

(٢) ينظر المقتضب ١٧٤/١.

(٣) هذا عجز بيت من الكفل وهو المزارج السلمي كما في الخزائن ٤٦٧/٤ - ٤٦٨ وصدره: قدر حلتك ذا الهجر وقد أرى

وينظر أمالي ابن الحاجب ٦٠٢/٢، والمغني ٦١٩، وشرح شواهد المغني ٨٢٣/٢.

والشاهد فيه قوله: (وأبي) على أنه مفرد ردت لامه في الإضافة إلى الياء كما ردت في الإضافة فيكون أصله (أبوي) قلبت الواو ياء وأدغمت فيها عملاً بالقاعدة حيث اجتمعا وكان أولهما ساكناً وأبدلت الضمة كسرة مثلاً تعود الواو.

(٤) لأن أصله في الجمع أب أبونه وأخ أخوه محذفت النون للإضافة وأدغمت ياء الإعراب في ياء المتكلم فصار أبي. والشاهد الآتي يؤكد ذلك ينظر الكتف ٤٠٦/٣.

(٥) البيت من المنقول وهو لزيد بن وهب لـسـمـي، وينظر الكتف ٤٠٦/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٤/٢، والمقتضب ١٧٤/٢، والخصائص ٣٤٦/١، وأمالي ابن الشجري ٣٧/٢، وشرح المعصل ٣٧/٣، وشرح المصنف ٥٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١٢٧/١، وشرح -

وقوله:

[٣٦٥] وكذا لنا فزارة شرعهم

وكنت له كثر بني الأخينا^(١)

قوله: (ويقال في في الأكثر وفي) فم قياسه فمي بيلاه ساكنه بعد الميم إلا أنهم جعلوا (في) بحذف الميم والتشديد هي الفصحى قل:

[٣٦٦] هما نفتا في في من فموبهما^(٢)

والوجه فيه أن أصله قبل الإضافة (فوه) حذفت الهاء فبقي (فو) تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً وحذفت الألف لملاقاتها التنوين فبقي الاسم على حرف واحد فأتوا بالميم عوضاً لما ذهب، [و٦٩]

الرضي ٢٩٧/١، والحزاة ٣٧٥/٢.

والشاهد فيه قوله: (أبينا) حيث جمع السلامة فجاء بكلمة وهذا شذ لأن جمع السلامة إنما يكون في الأعلام والصفات المشتقة وليس في الموصوفات....

(١) البيت من التواتر وهو لعقيل بن علفة المري كما في التواتر لأبي زيد ١١١ - ١٩١، ويظهر المختضب ١٧٤/٢، وشرح الرضي ٢٩٧/١، وللناس لغة (أخا) ٤٧٨، والحزاة ٤٧٨/٢ - ٤٧٩.

ويروى عم سوء مكك شرعهم. ويروى بو بد لك وقوم بك عم. والشاهد فيه قوله: (الأخينا) حيث جمع أخ جمع سلامة كما جمع أب في الشاهد الذي سبقه وذلك على خلاف القاعدة المشهورة.... في جمع السلامة في مثل ذلك.

(٢) صدر بيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥/٢، وعجزة:

على السابح العدي أشد رجاء

ويظهر الكتاب ٣٦٥/٣، وشرح أبيات سيويه ٢٥٨/٢، والمختضب ١٥٨/٣، والخصائص ١٧٠/١، والإنصاف ٣٤٥/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٥/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٢/١، وشرح الرضي ٢٩٧/١.

والشاهد فيه قوله (من فموبهما) حيث جمع بين الواو والميم التي هي بك منيها في فم وقد غلط الفرزدق في هذا.

وخصوا الميم لأنها مثل الفاء من حروف الشفة، فصار (فما) فأهل اللغة القليلة أضافوه إلى ياء المتكلم بعد إعلاله، وأهل الفصيحة أضافوه قبل الإعلال، بعد حذف الهاء فحذف التنوين للإضافة، واجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الحركة كسرة فصار (في) ^(١).

قوله: (وإذا قطعت قلت: أخ وأب وأحم وأهن وأهم) يعني قطعت عن الإضافة مطلقاً ^(٢) أعربت بالحركات والتنوين مع حذف لاماتها فتقول (هذا أب وأخ وأحم وأهن وأهم) و(رايت أباً وأخاً وأحمأً وأهنأً وأهمأً) و(مررت بأخ وأب وأحم وأهن وأهم) وقد روي التشديد في (أخ وأب وأهم).

قوله: (وفتح الفاء أفصح منهما) إشارة إلى أنه يجوز في فاء (فم) الوجوه الثلاثة ^(٣) ويجوز في (ميمه) التشديد والتخفيف، والفتح أفصحها، لأنه على الأصل، والضم ليس إلا دليلاً على الواو المحذوف، وأما الكسر

(١) ينظر شرح المصنف ٥٦، وشرح الرضي ٢٩٧/٨، والكتاب ٣٦٥/٣ وما بعدها، وشرح الفصل ٣٨٣.

(٢) أي سواء قطعت عن ياء المتكلم أو غيرها.

(٣) ينظر شرح المصنف فالمعبرة منقولة بتصريف يسير من ٥٦.

قل ابن الحاجب: (وجعلوا الإعراب على عياتها كما فعلوا في يد ودم ولذلك قلبوا الواو ميماً في فم وتخفيف الميم أفصح من غيره تشبيهاً لما بأنواتها. ومنهم من يضم الفاء لأن الميم عوض عن الواو فضمت لذلك ومنهم من يكسرها لأنهم لما عوضوا عنها الميم صار كتمويض الياء، ومنهم من يشددها فيقول فم كأنهم لما عوضوا جعلوها عوضاً من العين واللام فشدوها لذلك) انتهى ينظر شرح المصنف ٥٦.

فلأنهم لما عوضوا عن الواو فيما كانت كالمعوضة (ياء) فكُـسِرَ ما قبلها
فحصل في (فم) إذا قطع عن لغت (فم) مثلث^(١) الفاء بتشديد الميم
وتخفيفها، و(فما) مثلث الفاء، والعاشره اتباع حركة الفاء حركة الميم في
حركة الإعراب ك(امرق)^(٢) وأما قوله:

[٣٦٧] خالط من سلمى خيشم وفا^(٣)

فالمضاف إليه محذوف وأصله (فاما) وقيل: لغة حلانية عشرة.

قوله: (وجاء حمّ مثل يد وخبء ودلو وعصاً) يعني أنه جاءهم أربع
لغات غير اللغة الأولى ك(يد) في الحركات الثلاث وعلى وزن
(عصاً) مقصوراً^(٤).



(١) أي أن فاء (فم) فيها ثلاث لغات بدون تشديد الميم (فم فم فم) ومع التشديد ثلاث (فم
وفم وفم) وفي ثلاث بدون تشديد (فم فم فم) والعاشره اتباع حركة الفاء مثل
امرق (فم).

(٢) ينظر شرح الرصعي ٢٩٧/١ والعبارة من قوله (إشارة إلى وقوله: وقيل لغة حلانية عشرة)
منقولة عن الرضي بتصريفه وهي (لها).

(٣) البيت من الرجز وهو للمعراج كما في ديوانه ٢٢٥/٢ ونعمه:

صهله غرطوما عقرأ قرقصا

وكلها في المحرر.... ينظر شرح أبيات سبويه ٢٠٤/١، والمقتضب ٢٤٠/١، وشرح المفصل ٩٧/١،

وشرح التسهيل السفر الأول ٥٤/١، وشرح الرضي ٢٩٥/١، والمجمع ١٣٦/١.

والشاهد فيه قوله: (وفا) حيث جاء به (فا) الذي هو من الأسماء الستة مضافاً إلى غير ياء
المتكلم وكما قلّ الشارح: المضاف إليه محذوف وأصله فاما، أي فلما.

(٤) ينظر شرح المصنف حيث أثبت أن فيها أربع لغات ٥٦، قلّ الرضي في شرحه ٢٩٧/١: (وفي

حم ست لغات ابتدئ منها بالأفصح فالأفصح على الترتيب أولاه: إعرابه بالمحذوف في

الإضافة إلى غير الياء ونقصه في حل القطع عنها وإعرابه على العين وثانيته: أن يكون

كدلو مطلقاً أي في الإضافة والقطع، والثالثة: أن يكون كمصا مطلقاً والرابعة: أن يكون

قوله: (مطلقاً) يعني سواء أضيف أو قطعت.

قوله: (وجاء (هَنْ) مثل (يَدٌ) مطلقاً) يعني جاء فيه لغة على وزن (يد) سواء أضيف أو قطعت عن اللغة الأولى^(١).

قوله: (و[ذو])^(٢) لا يضاف إلى مضمرة ولا يقطع، يعني أن الكلام في الأسماء هذه باعتبار الإضافة وقطعها، و(ذو) ممتنع فيه ذلك فلم يحتاج الكلام عليه في الإضافة وقطعها، وإنما لم يضاف إلى مضمرة لأنه ليس مقصوداً في نفسه ولا يقطع، لأنه وضع وصلة إلى وصف الأسماء بأسماء الأجناس فوجب مراعاة الوضع، وما ورد فيه خلاف ذلك فشذ نحو: (اللهم صل على محمد وذويه) وروى عن المبرد^(٣) الجواز واحتج بقوله: [٣٧٨] أبداً ذوي أرومتها فووها^(٤)

كيد مطلقاً والخمسة أن يكون مخبئ مطلقاً والسلامة أن يكون كرشه مطلقاً.

(١) وقال الرضي وفي من ثلاث لغات أشهرها لنقص مطلقاً كيد ويعلها الإعراب بالحرف في حالة الإضافة إلى غير ياء والنقص في غيرها ثم قل: والثالثة تشديد نون مطلقاً شرح الرضي ٣٦٩/١ - ٢٩٧.

(٢) ما بين المحصرتين زيادة من الكافية المحقة.

(٣) ينظر المقتضب ١٢٠/٣.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصلة.

صباحا الخرزجة مرهفات

وهو لكعب بن زهير في ديوانه ١١٤، ينظر شرح الفصل ٣٧/٣ - ٣٨، وأمسالي ابن الحاجب ٣٤٤/١، وجمع الموامع ٢٨٤/٤، واللسان مكة (هو) و (ذوات) ١٤٧٧/٣، والشاهد فيه قوله: (فووها) حيث أضاف ذوو جمع (ذو) إلى مضمرة، وهذا جائز

وقوله:

[٣٩] إنا يصطنع المع — روف إلى النسل فوه^(١)

وقوله:

[٣٢٠] وإنا لخرجو عاجلاً منك مثلما

رجونه قنماً من فوك الأفصل^(٢)

(١) البيت من مجرود الرمل، وهو بلا نسبة في شرح الفصل ٥٣٨، وينظر لسان العرب مادة (فو) و (فوات) ١٤٧٧/٣، وجمع الهوامع ٢٨٤/٤ ويرى البيت: إنا يعرف ذا الفصل من النسل

الشاهد فيه قوله: (دوه) حيث أصناف (فرو) وهو جمع (فو) إلى المضمرة، والمختار إضافة (فو) و (أولو) إلى اسم جنس ظعر.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأخوص في ديوانه ١٨٢، ويرى الأوائل بسلك الأفصل، ولسان العرب مادة (فو) ١٤٧٧/٣، وجمع الهوامع ٢٨٤/٤. الشاهد فيه قوله: (فوك) حيث أصناف فوي، بل الضمير وهذا هو المختار.

التوابع

قوله: (كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة) قوله: (كل ثان) يشمل التابع من خبر المبتدأ وخبر كان ونحوهما من النواسخ^(١).

قوله: (بإعراب سابقه) خرج خبر (كان) و(إن) ونحوهما. قوله: (من جهة واحدة) خرج خبر المبتدأ ومفعولا (علمت) لأنها وإن كانت ثواني بإعراب سابقها، فلجهة مختلفة لأن الأول منهما مسند^(٢) إليه، والثاني مسند^(٣).

وفي حده نظر لأنه يرد عليه في قوله: (كل ثان) الثالث والرابع فصاعداً، وفي قوله: (بإعراب سابقه) التأكيد بالخرف نحو (إن إن) و(ضرب ضرب زيد) والتابع على المحل وتكرير الخبر والمحل والاستثناء وغير ذلك، فلو قيل: كل لاحق بإعراب سابقه لأجله^(٤) لفظاً أو محلاً لسلم، والله أعلم، والتوابع خمسة: النعت وعطف البيان والتوكيد والبذل والنسق، فالنعت أقدمها لأنها كجزء من متبوعه، ثم عطف البيان، لأنه جار مجراه في أنه تبين لما قبله، ثم التوكيد لأنه شبه بعطف البيان، في جريه مجرى النعت، ثم البذل لأنه تابع كلا تابع، لكونه كالستقل، ثم النسق لأنه بواسطة.

(١) ينظر شرح المصنف ٥٦، وشرح الرضي ٢٩٧، والعبارة منقولة بتصريف يسير من الرضي ٢٩٧ فونر عزو.
(٢) في الأصل (مستثنا) والصواب مسند وهو خبر لأن.
(٣) ينظر شرح المصنف ٥٦ والعبارة منقولة منه بتصريف.
(٤) ينظر شرح الرضي والجملة مأخوذة بتصريف ٢٩٧.

وأما العامل في التواضع فاختلف في عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان، فقل سيويه: هو العامل الأول^(١)، وقل الأخفش: معنوي كالمبتدأ^(٢)، وقل بعضهم: نية تكرير العامل، وأما البطل: فقل سيويه^(٣) والمبرد^(٤) والسيرافي^(٥) والزنجشيري^(٦) والمصنف^(٧) العامل هو الأول، وقل الأخفش والرماني والفاريسي^(٨) وأكثر المتأخرين: نية تكرير العامل، لكونه مستقلاً ومقصوداً بالذكر واحتجوا بقوله تعالى: ﴿عَالِ الدِّينِ اسْتَغْنَوْا الَّذِينَ اسْتَغْنَوْا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٩) ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ النَّاسِ يَكْفُرًا بِالرَّحْمَنِ الْبَاطِلِ﴾^(١٠) وأما العطف بحرف فقل سيويه^(١١) الأول بواسطة الحرف وقل الأخفش^(١٢) نية تكرير العامل وقل بعضهم: حرف العطف وحده.

- (١) ينظر شرح الرضي ٢٩٩/١، وراي سيويه: العامل فيها هو العامل في التواضع) قل سيويه في الكتب ٤٢٢/٨: فإن أطلت الممت لقلت: مردت بوجلي حقل كرم مسلم، فأنجزوا إلى أوله.
- (٢) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ٢٩٩/١.
- (٣) ينظر الكتب ٤٢٢/٨.
- (٤) ينظر المفتضب ٢٩٥/٤، وجمع الهوامع ٤١٤/٥.
- (٥) ينظر حاشي الكتب ٤٢٢/٨.
- (٦) ينظر المفصل ١٢٦.
- (٧) ينظر شرح المصنف ٥٧.
- (٨) ينظر شرح الرضي ٣٠٠/١، حيث أورد آراء هؤلاء النحاة وجمع الهوامع ٢١٢/٥ وما بعدها.
- (٩) الأعراف ٧٥/٧ والآية ليست كما أوردتها وراي مي كالتالي: ﴿قُلْ الْمَالُ الَّذِينَ اسْتَغْنَوْا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَغْنَوْا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَنْ يَعْلَمُونَ أَنَّ صَلَاتَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ...﴾ فاسم الموصول الثاني بذلك من الأول لأن المستغنيين هم المؤمنون وهو بذلك الباطل من الكل. ينظر تفسير الآية في القرطبي ٣٢٧/٣.
- (١٠) الرخوف ٣٣/٤٣ وتامها: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ اسْمُ لَمَّةٍ وَاحِدَةٍ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾.
- (١١) قل القرطبي: اللام في لبيوتهم بمعنى علي، وقيل بذلك كما تقول هذا لزيد لكرامته. وقيل (لبيوتهم) في الآية التي تليها بذلك اشتمل من قوله: لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ. ينظر تفسير القرطبي ٥٩٠/٤/٧، وشرح الرضي ٣٠١/٨، والبحر المحيط ١٥٨.
- (١٢) ينظر الكتب ١٥٢/٨ وما بعدها وشرح الرضي ٣٠٠/١.
- (١٣) ينظر شرح الرضي ٣٠٠/١.

النعته

قوله: (النعته) والوصف معانٍهما واحد، وقيل: النعته للحلية كـ (طويل) و (قصير)، والوصف للفعل كـ (قائم) و (قاعد)، فعلى هذا يجوز وصف الله تعالى ولا يجوز نعته.

قوله: (تابع) جنس بعم التتابع.

قوله: (يبدل على معنى في متبوعه) خرج سائر التتابع.

قوله: (مطلقاً) يحترز عن الحل في نحو (ضربت زيداً قائماً) فيمن توهم أنه تابع لأنه مقيد، ولا حاجة إلى قوله (مطلقاً) لأن الحل قد خرجت بقوله (تابع)، فلو كانت على زعم المصنف داخلة لعدم ذكر (مطلقاً) لانتقض عليه بلحل المؤكدة^(١).

قوله: (ولفائدته تخصيص أو توضيح) معناه أن الأصل في النعته أن يكون للتخصيص في النكرات نحو: (جاءني رجل كريم) أو للتوضيح في المعارف^(٢) نحو: (زيد العالم).

قوله: (وقد يكون مجرد الشاء)، قد للتقليل، لأن التخصيص

(١) ينظر شرح المصنف ٥٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٧.

وقد قيل اشتقاق الصفة^(١) أكد لأنها تدل على المعاني، والمعاني لا تكون إلا في الاشتقاق فما ورد تؤول بالاشتقاق، والشيخ لا يتأول، والمشتق أسماء الفاعلية والمفعولين والصفات المشبهة، وأفعال التفضيل، والوارد من غير المشتق قياسي وغير قياسي، فغير القياسي عام كالوصف بأسماء الأجناس غير المفيدة مقداراً نحو (مررت برجل أسدي) و(رجل شجاع) أوجبان وتعلب و(مررت برجل أب لك وإخ لك) و(خاتم حديدي) و(ثوب خشن) و(باب ساج)، وخاص كالوصف بالمصدر التي للمبالغة نحو (رجل عدل صوم رضي) وغير ذلك وأما القياسي فعام في مواضع، الأول أسماء وضعت للصفة، وليست مشتقة من فعل نحو (ألعمي)^(٢) ولو دعي^(٣) وجرشع^(٤)، الثاني: ما فيه ياء النسب وقوله: (مثل تميمي) و(بصري ولخوي) لأنه بمعنى منسوب. الثالث: ما فيه (فؤ) بمعنى صاحب نحو (مررت برجل ذي مل) و(امرأة ذات جمل). الرابع الموصول مع صلته ومنهم من عد الموصول من الخاص لأنه لا يوصف بها إلا المألوف.

(١) ينظر شرح المفصل ٤٨٧٣، وشرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣١٣٨. قل المصنف: (يعني أن معنى النعت أن يكون تبعاً يندل على معنى في متبوعه فهذا كانت دلالة كذلك صبح وقومه نعتاً، فلا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره، ولكن بما كلف الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهم كثير من الحوويين أن الاشتقاق شرط حتى تولوا غير المشتق بالاشتقاق، والأسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة) من شرح المصنف ٥٧.

(٢) الألعمي: ينظر لمع في اللسان ٤٠٦٧/٥.

(٣) اللودعي: هو الحديد الفؤاد واللسان، الظريف كأنه يلدع من ذكائه، وقيل هو الحديد النفس. ينظر اللسان ملحة (لذع) ٤٠٦٤/٥.

(٤) الجرشع: العظيم الصدر، وقيل الطويل وقيل الجوهري من الإبل يخصص وزاد المنتفخ الحبين - ينظر اللسان ملحة (جرشع) ٥٩٩/١.

الخامس: أسماء أجناس كثر الوصف بها وهي أسماء العدد وما تفيد كلاً أو مساحة أو وزناً نحو (رجلٌ خمسة) و(ثوبٌ ذراعٌ) [و٧٠] و(برققيزٌ) و(ممن رطلٌ).

قوله: (أو خصوصاً) يعني بالخصوص ما وقع صفة في بعض أحواله وذلك في مواضع:

الأول قوله: (مثل مررت برجلٍ أي رجل) وإنما كان خلاصاً لأنه لا يوصف ب(أي) إلا في موضع التعظيم والمبالغة في مدح أو ذم، بشرط أن يكون مضافاً إلى نكرة، والموصوف نكرة مماثلة كما أضيف إليها لفظاً أو معنى نحو (مررت برجلٍ أي رجلٍ) و(برجلٍ أي فتى).

الثاني: (كل) و(حق) و(جد) وما بمعناها بشرط أن يكون الموصوف نكرة فقط، نحو (مررت برجلٍ كل رجل، وكل الرجل) ^(١).

الثالث: اسم جنس مضافاً إلى (صديق) و(سوء) موصوفاً به نحو (مررت برجلٍ رجلٍ صديقٍ ورجلٍ سوء).

الرابع قوله: (مررت بهذا الرجل) يعني اسم الجنس الجامد وخصوصيته أن لا يكون صفة إلا للإشارة.

الخامس قوله: (وهررت بزيد هذا) يعني اسم الإشارة وخصوصيته أنه لا يكون صفة إلا للمعلم.

(١) ينظر شرح الرضي ٣٠٤/٨.

قوله: (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية)^(١) يعني أنها توصف النكرة المفردة بالجملة الخبرية مع وصفها بالفرد وإنما وصف بالجملة الخبرية يعني أنها توصف لأن الجملة المحكوم عليها بالتنكير، ولهذا لا يصح أن تكون صفة للمعارف وما ورد تأوله نحو ﴿وَأَيُّ لَيْلٍ نَسْلُخُ﴾^(٢) وقوله:

————— [٣٣٦] أول قد أمر على اللثيم

بزيادة اللام.

وقوله: (الخبرية) يحترز من الإنشائية لأنها لا تحتل صديقاً ولا كذباً وأما قوله:

(١) قل الرضي في شرحه ٣٠٧/١: (أعم أن الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات إذ التعريف جعل الذات مشيراً بها إلى خارج إشارة وضعية والتنكير لا يشار بها إلى خارج في التوضيح فكذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جزر لعنت النكرة بها دون المعرفة؟

قلت: لمنسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة وكل جملة يصح وقوع المفرد مطلقاً فتلك جملة لها موضع من الإعراب....).

(٢) يس ٣٧٣/١ (وَأَيُّ لَيْلٍ نَسْلُخُ مِنْ النَّهَارِ لَيْلًا هُمْ مَظْلُومُونَ).

(٣) هذا صدر بيت من الكامل وهو لرجل من سلول في الكتاب ٢٤/٣، وله وغيره، ينظر الأصمعيات ١٢٦، والخصائص ٣٣٨/٢، وحاشية البحري ١٧١، وأمالى ابن السكيت ٣٠٧/٢، وأمالى ابن الحاجب ٣٣٧/٢، وشرح الرضي ٣٠٨/١، ومغني اللبيب ١٢٨، وشرح شواهد المغني ٣١٠/١، وشرح ابن عقيل ١٩٧/٢، وأوضح المسالك ٢٠٦/٣، وجمع الموامع ٣٣٨، ١٤٠/٢، وخزانة الأدب ٤٥٧/١ - ٣٥٨. وعجزه:

فمضيت لمت قلت لا يعنيني

والشاهد فيه قوله: (يسبني) حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة (اللثيم) وهو المقرون بكلمة وإنما جزؤ ذلك لأن ال (اللثيم) جنسية لهر قريب من النكرة، وتعرفها في هذه الحالة لفظي لا يفيد التعيين وإن كان في اللفظ معرفة.

[٣٣٢] حتى إذا جن الظلام واختلط

جئوا بملق هل رأيت الذئب قط^(١)

فمتأول بمقول.

قوله: (ويلزم الضمير) وذلك ليربط بين الجملة وموصوفها لأنها أجنبية لا بد لها من رابط ولا يجب ذكره لفظاً^(٢)، بل قد يحذف نحو قوله:

[٣٣٣] وما شئء حيت بمسبح^(٣)

كما في عائد الموصول ولا يصح الربط بالواو، كالحل، لأن الصفة خبر في المعنى والخبر لا يربط بالواو.

قوله: (ويوصف بحال الموصوف) هذا هو الكثير نحو (مررت برجل

(١) البيت من الرجز وهو للمعجم في ملحني تيسوان ٣٠٤/١، وينظر الأصناف ١١٥/١ والمفصل ١١٥، وشرح المفصل ٥٢/٣، أمالي ابن الشجري ١٤٩٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٦٩/٢، وشرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٨/١، والبحر المحيط ٤٧٧/٤، ومغني اللبيب ٣٢٥ والمجم ١٧٤/٥، وخرانة الأدب ١٠٩٢.

والشاهد فيه قوله (هل رأيت الذئب قط) ودلت لأنها جملة إسمية ولا تحتل الصديق والكذب، وظاهرها يشبه أن يكون صفة لمنق رئيس كذلك ولا بد في ذلك من التأويل وتقديره. جازوا بمق قول عبد رؤيته هل رأيت الذئب قط، وقيل التقدير: جازوا بمق مشابه لونه لون الذئب.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٨/١.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره

أبحت حى نهمة بعد لحد

وهو لجزير في ديوانه، وينظر الكتاب ٨٧/١ - ١٣٠، ومر صناعة الإعراب ٤٠٥/١، وأمالي ابن الشجري ٧٨/١ - ٣٣٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٧٠/٢، ومغني اللبيب ٦٥٣ - ٧٩٩، والمقصد النحوي ٧٥/٤، وخرانة الأدب ٤٢/١.

والشاهد فيه قوله: (حيت) حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطاً بالضمير المقدر المصوب والتقدير حيته.

عالم وبرجل قائم).

قوله: (و حال متعلقة) [مررت برجل حسن غلامه^(١)] وذلك لأن ما تعلق بالشئ حكمه، وحال المتعلق ما فيه ضمير ملفوظ نحو (قائم أبوه) أو مقدر كـ (مضروب الغلام).

قوله: (والأول يتبعه في الإعراب) يعني الذي يوصف بحال له يتبعه في عشرة أشياء:

الإعراب: رفعه ونصبه وجره، ظاهره العموم وقد لا يتبعه، وذلك حيث يتبع على المحل، وحث الخفض على الجوار نحو (جحر ضب خرب)^(٢) وحيث القطع وهو ضربان، جائز وواجب فالواجب حيث يختلف الإعرابان والعمالان، والجائز ما عدا ذلك نحو (جاء زيد العالم العاقل) ولا يشترط تكرير النعوت، واشترطه طاهر^(٣) والتزجاج وردّ عليهما بقوله تعالى: ﴿وامراته حمالة الخطب﴾^(٤) إلا أنك مع التكرير إذا قطعت في شيء

(١) ما بين الحاصرتين زلفاً من الكلمة المضافة.

(٢) القول في الكتف ٤٣٨ - ٤٣٧، والمصانص ٣٢٠/٣، والإيضاح ٦٠٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٦٥/٢، وشرح الرضي ٣٧٨.

قل ابن مالك في شرح التسهيل ٦٦٥/٢: (وربما تبع في الجرح غير ما هو له دون رابط إن أمكن اللبس - مثل - هذا جحر ضب خرب) فحق خرب أن يرتفع لأنه نعت لـ (جحر) مرفوع وجحر مرفوع، ولكنه جعل تابعاً لـ (صبت) لمخبرته (إله مع أمن اللبس....).

(٣) ينظر شرح المقدمة المحسنة ٢٩٠ - ٢٩١.

(٤) المسند ٤/١١١، قراءة العامة ونافع بالرفع على أنه خبر وامراته مبتدأ ويكون (في جملتها جبل من سد) جملة في موضع الحال من «نصير في حمالة» أو خبراً ثانياً، أو يكون حمالة الخطب نعناً لامراته، والخبر في جملة جبل من سد) ويجوز أن يكون وامراته معطوفة على النصير في مبصلي فلا يوقف على ذات لب ويكون حمالة الخطب خبر ابتداء محذوفه وقرأ عاصم حمالة الخطب بالصب على النظم فجاءت الصفة للنظم لا للتخصيص. وقرأ أبو قلابة:

منها وجب قطع ما بعده.

قوله: (والتعريف والتكثير) نحو: (الرجل القائم) و(رجل قائم) لأن الصفة في المعنى هي الموصوف فوجب المطابقة^(١).

قوله: (والإفراد والثنية والجمع) نحو: (الرجل القائم) و(الرجلان القائمان) و(الرجل القائمون) إلا إذا كانت الصفة (أفعل من) وجب الإفراد نحو: (مررت برجل أفضل منك) وكذلك الألفاظ التي تنطلق على الواحد والجمع نحو: (عدو وصديق ورفيق ورسول وخليط) لا تحب فيها المطابقة وإن كانت الصفة (أفعل) المضاف إلى معرفة جاز [٧٠] المطابقة وعدم المطابقة نحو: (الزيدون أفضل الناس).

قوله: (والتذكير والتانيث) أي يجب المطابقة فيه تقول (مررت برجل قائم وامرأة قائمة) إلا في مواضع أنت فيها المذكر، وذكر فيها المؤنث واستوى فيها، فلا تحب المطابقة نحو: (علامة وحائض وجريح وصبور).

قوله: (والثاني) يعني الوصف محل متعلقة... (يتبعه في الخمسة الأول) وهي الإعراب رفعه ونصبه وجره والتعريف والتكثير، نحو: (رأيت رجلاً علماً أبوه) وإنما يتبعه في الخمسة الأول لأنه صفة له.

(حاملة الخطب) ينظر البحر المحيط ٥٢٧/٨، والفرط ٧٣٣/٨، وحجة القراءات لابن زحيلة ٧٧٦ - ٧٧٧، وإعراب القرآن لسجلس ٣٠٦/٥.

(١) ينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٧/٨. قل الرضي: وأجاز الكوفيون وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهتاً بقوله تعالى: (وبل لكل هميرة لمزة التي جمع مالا وعنده...) والجمهور على أنه يدل أو نعت مقطوع رفعاً أو نصباً، وقل: وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قل: الأولين صفة لأحران يقومان مقامهما) والآية من سورة المائدة ورقمها ١٠٧ الرضي ٣١٠/٨.

قوله: (ولي الباقي^(١) كالفعل) يعني في الخمسة الأخيرة، الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، يجب إفرادها وتذكيرها، وتأنيثها بحسب فاعلها كما يفعل في الفعل، لأنها مستندة إلى الظاهر الذي بعدها فيجب إفرادها ولا يطابق ما قبلها إلا على لغة «أسروا النجوى»^(٢) بخلاف الموصوف بحاله^(٣)، فإنها مستندة إلى المضمير المستتر فيها الراجع إلى ما قبلها فتطابقة، مثل ذلك (مررت برجلين كريم أبوهما)، و(برجل كريم أبوهما) و(امرأة كريم أبوها) كما في (كرم) لأنها واقعة موقعه.

قوله: (ومن ثم حسن: قام رجل قاعد غلماناه) يعني بإفراد قاعد لما كان في معنى قعد غلماناه وضعف (قاعدون غلماناه) لما كان في معنى يقعدون غلماناه، فيعود المضمير إلى غير المذكور كـ «أسروا النجوى»^(٤) و(أكلوني البراغيث)^(٥).

(١) في الكافية المحقة البواقي بذلك الباقي ١٣٠.

(٢) الأبيات ٣٢٦ ونعمه «لامية قلوبهم وأسروا لجنوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم أفتاتون السحر وأنتم تبصرون». فالذين ظلموا بذلك من الواو في أسروا، وهو عائد على الناس المتقدم ذكرهم. قل المبرد وهو كقولك إن الذين في النار انطلقوا بسرو عبد الله فهو بذلك من الواو في انطلقوا، وقيل هو رفع على النجم أي هم الذين ظلموا، وقيل على حذف القول: يقول الذين ظلموا وحذف القول.... ينظر تفسير القرطبي ٤٣٠٩/٥، والبحر المحيط ٣٧٥/١ - ٣٧٦.

(٣) أي النعت بحال متعلق الموصوف وهو النعت السببي ينظر الكافية المحقة ١٣٠، وينظر شرح المصنف ٥٧ - ٥٨، وشرح الرضي ٣٦٠/٨ - ٥٧ - ٥٨.

(٤) سبق الكلام على هذه الآية في الصفحة السابقة.

(٥) أكلوني البراغيث عبار مشهورة وأصبحت كدفاعية يقاس عليها حيث جعل الواو في أكلوني علامة دالة على الجمع والبراغيث دهن أكلوسي. وفي اللغة شواهد تؤيد هذه القاعدة منها الآية السابقة، وحديث ينمقون بمكمل ملائكة على غير رواية مالك في الموطأ وأبيات أخر مبثوثة في كتب النحو.... ينظر شرح شذور الذهب ٢٠٤ وما بعدها.

قوله: (وَيَجُوزُ قَعُودُ غُلَمَانِهِ) وعليه: ﴿خُشَعْنَا أَبْصَارَهُمْ﴾^(١) وإنما جاز لأنه جمع تكسير فقد زال فيه شبه الفعل في عدد الحروف والحركات والسكنات لكنه يضعف جملة لضعف شبه الفعل.

قوله: (والمضمر لا يوصف ولا يوصف به) الأسماء على أربعة أقسام: فالمضمر لا يوصف ولا يوصف به، وإنما لم يوصف. قيل لإيغاله في شبه الحرف الذي لا يقبل وصفاً وقيل: لأن الصفة تأتي للتوضيح، والمضمر المتكلم والمخاطب في غاية الوضوح^(٢)، وحمل عليها الغائب لأنه من جنسهما ولأن مفسره لفظي قصر غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف غالباً وأجاز الكسائي^(٣) صفة المضمر الغائب صفة مدح أو ذم، واحتج بقوله تعالى: ﴿فَلَا يَنْفَعُ الْغَائِبُ مِمَّا كَفَرَ بِالْحَقِّ﴾ علام الغيوب^(٤) وبقوله:

[٢٢٤] فلا تلمه أن ينلم البائسا^(٥)

(١) القعر ٧/٥٤ وتعلمها: ﴿خُشَعْنَا أَبْصَارَهُمْ﴾ يخرجون من الأحداث كأنهم جراد منتشر.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣٧٨ قل الرضي: أما أنه لا يوصف فلأن التكلم والمخاطب منه أعرف المعارف والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح لتحصيل الحاصل، الرضي ٣٧٨.

(٣) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٣٧٨.

(٤) صبا ٤٨٧/٣٤ قرأ عيسى بن عمر علاماً بالصب على أنه يدل من ربي ينظر تفسير القرطبي ٥٣٩٥/١، وقراءه الرفع لبيعة القراء، وينظر البحر المحيط ٢١٧/٧.

(٥) الرجز بلا نسيه في الكتاب ٧٥/٢، ومعني اللهب ٥١٣ وجمع المومع ٢١٧/٥، وتعلمه:

فأصب بقر قرى كوانسا

قرقرى: اسم موضوع.

والشاهد فيه قوله (تلمه البائسا) حيث وقع ابائس صفة في الضمير المله تلمه على من جوز ذلك وهو الكسائي بما أهرت بدلاً من الضمير.

وإنما لم يوصف به لأنه لا يخص منه ولا مساو، واسم الجنس المعروف باللام والإشارة غير المكاني يوصف ولا يوصف بهما فيوصفان للتوضيح والتخصيص، ولا يوصف بالعلم، لأنه لا يخص منه إلا المضمير وهو لا يوصف، والذي لم يستعمل إلا تابعاً يوصف به ولا يوصف نحو: (حسن بسن) (شيطان ليطان) و(جائع نائع) و(مررت بزيد العالم الكريم) فهذه صفات والصفات لا توصف لأنه لا يصح الوصف لما لا يتحقق فيه الذاتية، وهي غير متحققة في الصفة.

قوله: (والموصوف أخص أو مساو) ولأنه هو المقصود والصفة غير مقصودة، فلا يليق جعل غير المقصود أخص من المقصود^(١).

قوله: (ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا كمثله أو بالمضاف إلى مثله) لأن ما عداهما أخص فيه لأن المعارف^(٢) عريضة فأعرفها الضمير، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم المعروف باللام، ثم المضاف إلى أحدهما على ما يأتي في موضعه.

قوله: (وإنما التزم وصف هذا بذى اللام للإبهام) هذا على تقدير سؤال وهو أن يقل لم لم يوصف المبهم بمثله؟ وبالمضاف إلى مثله، وبالمضاف إلى ذى اللام، والتزم وصفه بذى اللام فقط فاجاب بأن ذلك

(١) ينظر شرح المصنف حيث العبارة منقولة منه بتصريف ٥٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣٢٨. قل الرضي في ٣٢٨ فلتنظروا من سببوه وعليه جمهور النحاة أن أعرفها المضمرات ثم لأعلام ثم اسم الإشارة ثم المعروف باللام والموصولات، ويكون التكلم والمخاطب أعرف المعروف ظاهر.

للإبهام، لأن الإبهام يطلب صفة، يعني ذاته ولا يعنيها [و] إلا أسماء الأجناس وتعريفها باعتبار معانيها إنما هو باللام فلختصت لذلك باللام^(١).

قوله: (ومن ثم^(٢) ضعف مررت بهذا الأبيض وحسن مررت بهذا العالم) يعني من أجل أن صفة الإشارة يجب أن تدل على الذات والجنس، وتغير ذات المبهم، ضعف أن يقل (مررت بهذا الأبيض) لأنه لا يدل على الذات والجنس لاحتماله لكل جسم وجاز لأنه قد دل على الجسمية وحسن أن يقل (مررت بهذا العالم) لدلالته على الجنس الأقرب ولأن يراد به الحيوان العقل.

(١) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣٤٨.

(٢) في الكلمة المحققة من (ثُمَّ) بـ (ثُمَّ).

العطف

قوله: (العطف) كان الأولى تأخيرها، لما ذكرنا.

قوله: (تابع) جنس يعم التوابع (مقصود بالنسبة) خرج النعت والتوكيد وعطف البيان لأنها ليست بمقصودة بالنسبة. وإنما المقصود الأول، وجيء بهذه للتوضيح والتبيين.

قوله: (مع متبوعه) خرج الـبـلـل لأنه غير مقصود متبوعه معه^(١).

قوله: (يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وهي: الواو والفاء وثم وحتى وأو وأما وأم وهل ولا ولكن) جعله الشيخ شرطاً بعد تمام الحد^(٢)، قل: ولا يصح أن يكون عوضاً عن قوله (مقصود بالنسبة مع متبوعه) لأن الحروف تـوسـط بين النعوت، وعرضاً حد تفصيلها، وضعف بأن التوسط بين النعوت لا بين النعت والمنعوت، والنعوت معطوف بعضها على بعض^(٣)، واعترض بـ(لا) وـ(هل) وـ(لكن) وـ(أو) وـ(أما) لأنه يقصد بها أحدهما فلو قل: تابع مقصود

(١) ينظر شرح الرضي ٣٦٨١، وشرح المصنف ٥٨ والمقدمة منقولة عن المصنف استدلها له..

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣٦٨١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٦٨١ - ٣٦٩.

بالنسبة يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة كان أولى.
والله أعلم.

قوله: [وسياتي يعني حروف المعطف في فصل الحرف مثل: قام زيد وعمرو]^(١) قوله: (وإذا عطف على المضمير المرفوع المتصل أكد بمفصل مثل: ضربت أنا وزيد) المعطوف والمعطوف عليه لا يخلو أحدهما من ثلاثة أقسام: ظاهرين، ومضميرين متصلين، ومنفصلين ثم هما مرفوعان ومنصوبان ومحروران، فيحصل من مجموعهما سبع وعشرون مسألة، اثنتا عشرة ممتعة، وأمسائل عطف ظاهر على ظاهر (جاء زيد وعمرو، وضربت زيدا وعمرا) و(مررت بزيد وعمرو) ومضمير منفصل على متصل (ما قام إلا أنا وأنت، وما رأيت إلا إليك وإيه) والجر ممتنع ومضمير، ومتصل على منفصل، وهي ممتعة كلها ومتصل على ظاهر ممتعة، ومتصل على منفصل ممتعة، ومنفصل على ظاهر (جاء زيد وأنت) و(رأيت زيدا وإياك) والجر ممتنع لأنه لا يكون إلا متصلاً، وبعضهم منع من عطف المتصل متى كان يتصل لولم يعطف، وظاهر على منفصل (ما قام إلا أنا وزيد) و(ما رأيت إلا إليك وزيداً) والجر ممتنع وظاهر على متصل، ومنفصل على متصل، وهذان المتغالبان هما مسألة الكتاب^(٢). قل الشيخ: ^(٣) وإذا عطف على المضمير المرفوع المتصل أكد

(١) ما بين الحاصرتين ربعة من لكلمة المحقة.

(٢) ينظر الكتاب ٢٧٨/٢ وقد عقد صاحب الإنصاف المسألة ٦٦ بعنوان المعطف على المضمير

المرفوع المتصل في اختيار الكلام ٢٧٤/٢ وما بعده والرصي ٣٩١، وشرح المفصل ٧٧/٣.

(٣) ينظر شرح المصنف ٥٨ - ٥٩.

بمنفصل سواء كان المعطوف ظاهراً أو منفصلاً نحو: (جئت وزيد) و(جئت وأنت) فمذهب جمهور البصريين: أن الضمير المرفوع المعطوف عليه قد اتصل بالفعل^(١)، وتأكد اتصاله لفظاً ومعنى، أما اللفظ فظاهراً، وأما المعنى فلأنه قد صار كالجزء منه، بدليل أنهم قد سكنوا له آخر الفعل فلا يصح أن يعطف عليه إلا بتأكيده بضمير منفصل يعطف عليه في الصورة، لأنه لا يجوز عطف الاسم على بعض حروف الفعل، وهذا حكمة فيقولون (قمت أنا وزيد وأنا وأنت) قل تعالى: ﴿سَكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٢) إلا أن يقع فصلٌ جزئاً نحو (قمت اليوم وزيد) وأجازه الكوفيون وبعض البصريين^(٣) من غير تأكيد واحتجوا بقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(٤) وبقوله: ﴿

[٣٢٥] قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهْلِي

كَمَنْعِ الْمَلَا تَعْسَفْنَ رَمَلًا^(٥)

- (١) ينظر الإنصاف ٢٧٤/٢ وما بعدها في الخلاف في هذه المسألة.
 - (٢) الأعراف ١٩٧/٧ ونعمها ﴿وَيَا أَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾.
 - (٣) ينظر شرح الرصعي ٣٩٨، وشرح المفصل ٧٧٣، والبحر المحيط ٢٤٨/٤.
 - (٤) الأنعام ١٤٨/٨ أي: أبائنا معطوفة على أنت في أشركنا ولم يقل نحن ولا آبائنا ينظر تفسير القرطبي عند الأنعام ٢٥٢٣/٣، والبحر المحيط ٢٤٨/٤.
 - (٥) البيت من الخفيف وهو نمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨، ينظر الكتاب ٣٧٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٠٧/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، والمفصل ١٤٢، وشرحه لابن يعيش ٧٤٣ - ٧٥، والإنصاف ٧٩/٢، وشرحه لتسهيل السفر الثاني ٧١٢/٢، وشرح ابن حنبل ٢٣٨/٢ ويرى الملا بدل الملا.
- والشاهد فيه قوله: (أقبلت وزهر) حيث عطف زهر على الضمير في (أقبلت) المرفوع وذلك من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل.

[ظ ٧] مع إحكامه النصب على المعية، ورد بأنه قد وقع الفصل ب(لا) وضعف بأنه بعد حرف العطف، ورد بأن نية الإطالة، قلعت مقام الإطالة وأما البيت فتؤول بأنه جملة حالية.

وأما النصب فجائز بغير تأكيد لأنه مفعول فضلة، تقول (ضربتك وزيداً) و(ضربتك وإياه) وأما الجر مثلاً: (مررت بك وزيد) فلا يصح على مذهب سيبويه والجمهور إلا بإعادة الجار ليكون كاللستقل بنفسه^(١)، ويعطف عليه في الصورة لا في المعنى، وأجاز الجرمي^(٢) والزيلاي العطف مع التأكيد من غير إعلالة الحرف نحو (مررت بك أنت وزيد) وأجازه نجم الدين مع المحرور بالإضافة من غير إعلالة حرف ولا تأكيد وأجازه الكوفيون والأخفش^(٣) من غير إعلالة ولا تأكيد مطلقاً واحتج بقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ الْأَرْحَامَ﴾^(٤) وقوله:

(١) ينظر رأي سيبويه في الرضي ٣٢٠/١.

(٢) ينظر رأي الجرمي في الرضي ٣٢٠/١، ورأي الجرمي والزيلاي في الجمع ٣٦٧/٥.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٢٠/١، والبحر المحيط ١٦٥ وما بعده، والجمع ٢٧٧/٥.

(٤) السبعة ١/٤، قرأ السعدي وقتلة والأعمش وحمزة (والأرحام) بالجر وقرأ الباكون بالنصب، وقد اختلف أئمة النحو في توجيه قراءة الجر، فلما البصريون قالوا هو لحس لا تحمل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح، قل سيبويه في توجيه هذا القبح إن المضمير المحرور بمنزلة التنوين، والتنوين لا يعطف عليه، وقل ترجع جماعة يقيح عطف الاسم الظاهر على المضمير في المفضل إلا بإعلالة الحذف كقوله تعالى: (فحسبنا به ويداره الأرض) وجوز سيبويه ذلك في ضرورة الشعر.

وحكى أبو علي الفارسي في كتاب اتذكرة أن ابنه قتل: لو صليت حلف إمام بقرأ والأرحام بالجر لأخذت علي ومضيت. وقد رآه الإمام أبو نصر القشيري ما قاله القساحون في قراءة الجر فقل: ومثل هذا الكلام مرود عند أئمة البين لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتراً وفي كتب السبعة في القراءات (٢٣٦)، واختلفوا في نصب الميم وكسرها، من قوله والأرحام، فقرأ حمزة وحده خفضاً وقرأ الباكون والأرحام نصباً وسأله عليه إذا تواترت بقراءة فلا سهّل إلى ردها لأنها كتب قالوا:

[٢٣٦] ففعب فما بك والأيام من عجب^(١)

واجيب بأن (الأرحام) قسم والبيت ضرورة، وإنما جاز في البدل والتأكيد التبعية للضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد بمنفصل وفي الجرور من غير تأكيد بمنفصل، وفي الجرور من غير إعادة الجار، لأنهما ليسا بلجنبيين عن متبوعهما وبدل الغلط قليل بخلاف العطف فإنه مغاير للمعطوف عليه، وإنما اشترط التأكيد بمنفصل في النفس والعين خشية الإلباس بالفاعل^(٢).

قوله: (والمعطوف في حكم المعطوف عليه) مراده فيما يجب له ويمتنع عليه فقط، فالواجب كالعطف على الصلة والصفة والخبر والحال، فإنه يشترط فيه ما فيها من العائد والممتنع كالعطف بالموجب على المنفي.

سنة متبعة، أما إذا لم تتواتر فالأمر مختلف ربي أنه القارئ بالمعنى حمزة وهو من السبعة فهذا فالقراءة متواترة ولا سبيل إلى ردها أو تلحيقها.... تكن الرضي فك في ٣٢٠/١. ولا نسلم تواتر القراءات السبع، ونقل الشوكاني في فتح القدير ٤١٨/١: ولا يخفى عليك أن دهوى التواتر باطلية يعرف ذلك من يعرف الأسانيد التي رووها بها.... وينظر البحر المحيط ١٦٥/٣ - ١٦٦.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فالبرم قربت نهجونا ونشتنا

وهو بلا نسبة في الكنف ٣٨٣/٢، وشرح أميات سيويه ٢٠٧/٢، والإنصاف ٤٦٤/٢، وشرح المفصل ٧٨/٣ - ٧٩، وشرح التسهيل السر الثاني ٣٦٧/٢، وشرح الرضي ٣٢٠/١، والبحر المحيط ١٦٧/٣، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٢، والجمع ١٠٧/٣، والمقارنة ١٢٣/٥.

الشاهد فيه قوله: (فما بك والأيام) حيث عطف الأيام على ضمير الكاف في بك بغير إعادة حرف الجر على رأي الكوفيين والبصريين يجوزونه للضرورة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٢٠/١ - ٣٢١، وهذه العبارة منقولة عن الرضي بتصرف. وهي من قوله: لأنها ليسا.... الفاعل.

قوله: (ومن ثم^(١) لم يجر في (ما زيد بقائم) ولا ذاهبٌ عمرو ولا الرفع) أي من أجل أنه يشترط في المعطوف ما في المعطوف عليه من عائد وإعراب لم يجر (ولا ذاهب) بجر، لأنك لو جرته عطفت مالا ضمير فيه على ما فيه ضمير، وصار الخبر مشتركاً بين زيد وعمرو، وأنت إذا قلت: (ما زيد بذاهب عمرو) لم يصح، فكذلك إذا جعلته معطوفاً عليه، والرفع في (ذاهب عمرو)، إما خبر مقدم على المبتدأ وهو عمرو وإما أن يكون ذاهب مبتدأ، لأنه قد اعتمد على حرف النفي، وعمرو فاعل سد مسد الخبر، فلما إذا أثبت عن (ما) الدية نحو (ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو) حاز النصب في ذاهباً على أن (ذاهباً عمرو) جملة معطوفة على التي قبلها، وقُدِّم الخبر فيها على الاسم، وأصله (ليس زيد قائماً ولا عمرو ذاهباً) بخلاف (ما) فإنه لا يتقدم خبرها على اسمها فضلاً على المعطوف عليها.

قوله: (وإنما جاز الذي يطير فيغضب زيد [الذباب])^(٢) لأنها فاء السببية هذا جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل: قد شرطتم أن يكون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، وقد عطفتهم فيغضب زيد وهو لا ضمير فيه، على ما فيه ضمير وهو (يطير)، وأجاب بأن هذه الفاء إنما جيء بها للسببية^(٣) لا للعطف فقط، ولهذا لو أجيب بالواو بدلها لم يجر باتفاق، بخلاف الفاء لأنها تفيد السببية، والارتباط بين الجملتين فكذلك أجازوا

(١) في الكافية المحققة ثُمْتُ بدل ثم.

(٢) ما بين الحاصرتين رتبة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٥٩.

العطف بها محالاً عائداً فيه على ما فيه عائداً كهذه المسألة،
وعكسها كقوله:

[٣٣٧] وإنسان عني يحسر الله ترواً^(١) فيندو

قوله: (وإذا عطف على عاملين مختلفين) يعني إذا عطف بحرف واحد معمولين على معمولي عاملين مختلفين لم يجر، وقوله: (على عاملين) يحتز من العامل الواحد فإنه جائز سواء كان له معمول، كـ (قام زيد وعمرو) أو معمولان، كـ (ضرب زيد عمرواً وبكر خالداً). قوله: (مختلفين) يحتز عن التماثلين فإنه جائز نحو (ضرب ضرب زيد عمرواً وبكر خالداً) فإذا عرفت ذلك فاعلم أن المعطوف إن كان واحداً، وعطفه على معمول واحد جاز [و] نحو (قام زيد وعمرو) وإن عطفه على معمولين لم يجر، سواء كان العامل واحداً، نحو (ضرب زيد عمرواً وبكر) أو العاملين نحو (قام زيد وقعد عمرو وبكر) لأنه يؤدي إلى معمول بين عاملين وإن لم يعرب بإعرابين وإن كان المعطوف أكثر، فإن عطفه على معمول واحد لم يجر نحو (قام زيد وعمرو وخالداً) إلا على قول من أجاز حذف العاطف وإبقاء المعطوف كما حكى (أكلت لحماً خبزاً تمرأ) وإن عطفه على معمولين فصاعداً

(١) صدر بيت من الطويل، وهو الذي الرمة في ديوانه ٤٦٠، وله ولكثير، ينظر المقرب ٨٣٧/١ ومغني اللبيب ٦٥١، وأوضح المسالك ٣٧٧٣، وتذكرة النحلة ٦٦٨، ومعجم الفواصع ١٩٧، والأشبه والنظائر ١٠٣٧٣، وحزاة الأدب ١٩٢/٢، وهجزيه فيندو وتلوات يجم فيخرق

والشاهد فيه قوله (فيندو حيث عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ والمشتعلة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو إنسان عني عطفها على جملة (يحسر) الخالصة من هذا الضمير فصلت الجملة كالشيء لواحده ولذلك صح إعراب جملة يحسر خبراً للإنسان.

لعمل واحد جاز، نحو (ضرب زيداً عمراً وبكر خالداً) وعلمت زيدا قائماً وعمراً قاعداً) و(أعلمت زيدا عمراً قائماً وبكر خالداً قاعداً) وإن عطفته على معمولين فصاعداً لعملين فصاعداً، فإن زاد العمل على اثنين نحو (خرج زيد من الدار إلى المسجد وعمرو الخانوت إلى السوق) لم يجر، وإن كانا اثنين، فإن كان العطف بغير الواو لم يجر، وإن كان بالواو فهي مسألة المصنف^(١)، نحو (زيد في الدار وعمرو والحجرة) منعها سيبويه^(٢) والجمهور، واختاره الزمخشري^(٣)، وحجتهم أن الواو نائية من باب العمل الواحد وقائمة مقلبه، وفي هذه المسألة وأمثالها قيمته مقام عملين وهو ضعيف، لأنه لا يقوى أن يقوم مقدم عملين ثم إن بعض العوامل لا تصل إلى معمولين كحرف الجر فكيف ما قام مقدمه وأجازه الفراء^(٤) وبعض الكوفيين والأخفش^(٥) «من البصريين وحجتهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾»^(٦) ثم قل: «وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون»^(٧) فيمن نصب آيات، فتصريف الرياح معطوف على (خلق

(١) قل المصنف في ٥٩ ما نعه (العطف على عملين تمتع عند البصريين انتقلمين مطلقاً).

(٢) قل سيبويه في الكتاب ٦٣٨: (وإذ قلت ما زيد منطقاً أبو عمرو، وأبو عمرو أبوه لم يجر، لأنه لم تعرفه به لم يذكر له إضماراً ولا إظهار فيه فهذا لا يجوز لأنك لم تجعل سبباً له).

(٣) واختار الزمخشري المنع، ينظر المصنف ١٠٦، وشرحه لايس يعيش ٢٧٣ وما بعدها، واهن السراج في الأصول ٦٩٢، والرمي في شرح ٣٤٨.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٥٣، وشرح المصنف ٥٩.

(٥) ينظر رأي بعض الكوفيين والأخفش في شرح الرضي ٣٤٨، والأصول في النحو لايس السراج ٢٧٢ وما بعدها، وشرح المصنف ٢٧٣ وما بعدها.

(٦) الجانية ٢/٤٥.

(٧) الجانية ٥/٤٥ ولعلها: «واحتلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فألجأ به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون» آيات بالرفع فيهما وفراً حمزة والكسائي بكسر الهمزة فيهما ووجه الكسر في آيات لثاني العطف على ما عملت فيه والتقدير وإن في خلقكم وما يبيت من دابة آيات وقراءة العلة بالرفع، ينظر معاني القرآن

السموات) والعمل فيه في آيات عطف على الآيات، والعمل فيها أن قولهم (ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء قمرة)^(١) فسوداء معطوفة على بيضاء، وعملها (كل) وثمره على شحمة وعملها (ما) وقوله:

[٣٨] أكل امرئ تحسين لمرأ

ونزل تسجج بالليل نلرا^(٢)

فإن الأولى معطوفة على امرئ الأول وعمله، والثانية على امرئ الثاني وعمله تحسين، وغير ذلك من الأشعار.

وتأوله المانعون، أما الآن فجعلوا (آيات) الثانية تأكيداً للأولى. وفي

للغراء ٤٥/٣، والحجة في القراءات لابن زنجية ٦٥٨، والسبعة في القراءات ٥٩٤، والنشر ٣٧١/٢، والبحر المحيط ٤٣/٨.

(١) ينظر هذا المثل في الكتاب ٦٥/١ - ٦٦، والأصول في النحو ٧٤/٢، والمفصل ١٠٦، وشرحه لابن يعيش ٢٧٣ - ٢٧، وشرح الرضي ٣٢٥/١، فقد سبوه في الكتاب ٦٥/١ - ٦٦، ما نصه (وتقول ما كل سوداء قمرة ولا بيضاء شحمة وإن شئت نصبت شحمة وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت (كل) فقلت ولا كل بيضاء).

وقال ابن يعيش: (وقد كثر التقلب بهذا المثل وأجزم ما فيه وجوهاً من الإعراب وجملتها خمسة أوجه: الأول: أن ترفع كل وتجمع سوداء بالإضافة، والثاني: أن ترفع ولا تعمل ما وتعطف جملة على جملة، الثالث: أن نصب الأول على (ما) وترفع بيضاء وشحمة على الاستئناف الرابع: لا تعمل (ما) ولكن تحذف كل وتبقى أثرها. والخامس: أن تبقى دون حذف وهو أحسنها) انظر شرح المفصل ٣٧٣ بتصرف.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤاد في ديوانه ٣٥٣، وله ولعلي بن زيد ينظر الكتاب ٦٦/١، وروى فيه توفد والمفصل ١٠٦، وشرحه لابن يعيش ٣٧٣، والإنصاف ٤٧٣/٢، وشرح المصنف ٦٠، ومغني الطبيب ٣٨٢، وشرح شواهد المغني ٧٠٠/٢، وشرح ابن عليل ٧٧/٢. والشاهد فيه قوله: (وندر) حيث حذف المضاف وهو كل الذي قدر وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف، وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له موجود هو كل في بداية البيت.

البيت، وفي (لا سوداء قمرة)، على حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه، وفصل ابن الحاجب^(١) والأعظم^(٢) فأجازاه^(٣) فيما كان أحد عامليه جاراً^(٤) بشرط تقدمه وموازنة المعطوف للمعطوف عليه نحو (في الدار زيد والحجرة عمرو) وإن في الدار زيداً والحجرة عمراً) وحجتهم على التفصيل: أنه إذا تقدم المرفوع والمنصوب على المجرور أدى ذلك إلى الفصل بين الجار والمجرور من جهة أن الواو بمنزلة العامل، بخلاف ما إذا تقدم المجرور على المرفوع أو المنصوب، فإنه لا يكون فيه فصل بين الجار ومجروره^(٥).

قوله: (خلافاً للفرأء)^(٦)، يعني فإنه أجاز العطف على عاملين مختلفين مطلقاً.

قوله: (إلا في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو) يعني فإنه يجوز حيث تحصل الشروط الثلاثة.

قوله: (خلافاً لسيويه)^(٧) فإنه منع الكل مطلقاً، وتناول هذه الحجج بما ذكرنا.

(١) ينظر شرح المصنف ٥٩.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٢٥/١.

(٣) في الأصل فأجزاه وهو تحريف.

(٤) في الأصل جار.

(٥) ينظر شرح المصنف ٥٩، وشرح الرضي ٣٣٥/١، وفيه رأي لأعلم، قل الرضي: (والمصنف جواز بالقييد الذي ذكره الأعلام أي: وهو أن يتقدم المجرور على المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب).

(٦) ينظر رأي الفرأء في الرضي ٣٢٥/١.

(٧) ينظر الكتاب ٢٣٦ وما بعده وشرح الرضي ٣٢٥/١، وشرح المصنف ٢٧/٣.

التوكيد

قوله: (التوكيد) هو مصدر وكّد و لتأكيد مصدر أكد

قوله: (تابع) جنس، وخرج منه ما ليس بتابع نحو: ﴿فَخَرُّ عَلَيْهِمُ السُّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(١) ﴿وَلَا طَائِفٌ يَطُورُ بِهَذَا حَتَّى﴾^(٢)

قوله: (يقرر أمر المتبوع) خرج العطف بحرف والبدل فإنهما لا يقرران أمر المتبوع^(٣).

قوله: (في النسبة)^(٤) (والشمول) خرج عطف البيان والصفة لأنهما وإن قررا أمر المتبوع فليس في نسبة ولا شمول، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني زيد الطويل) فلم يقع شك في نسبة الجيء إلى زيد وإنما وقع في أي زيد [ظ ٧٢] من الزيود؟ هل من الطوال أم القصار؟ فلما قلت الطويل عَلِمَ بذلك مجيئه، فهو معلوم من قبل، ومعنى النسبة أنك إذا قلت (جاء زيد) احتمل أن يكون هذا الجائي رسوله، فإذا قلت (جاء زيد زيد) زال الاحتمل، وكذلك الشمول، إذا قلت: أخذت الدراهم، احتمل

(١) النحل ٣٧٦.

(٢) الأنعام ٣٧٦.

(٣) ينظر شرح المصنف ٦٠.

(٤) في الكافية المحققة أو بدل و.

أن يكون أبقيت يسيراً من هذه فهذا قلت (كلها) زال الاحتمال. والذي للشمول (كل) وأخواتها وللنسبة المعطي ومائر المعنوي.

قوله: (وهو لفظي ومعنوي) أي التأكيد على ضربين، لفظي ومعنوي.

قوله: (فاللفظي): ^(١) تكرير اللفظ الأول) أي تكريره بعينه (مثل جاء زيد زيد) وأما مررت به هوورك أنت فاستعير فيه ضمير المرفوع للمجرور.

قوله: (ويجوز في الألفاظ كلها) يعني في الاسم والفعل والحرف والجملة، والظاهر والمضمر، تقول: (جاء زيد زيد) (جاء زيد جاء زيد) و(جاء رجل رجل) قل:

[٣٢٩] كم عالم علم أعيت مناهم

وجعل جعل تلقة مرزوقا ^(٢)

ومنع طاهر في النكرات ^(٣) والمضمر قوله:

(١) قل المصنف ٦١: (وقد وقع في كلام الرخشي رهير في مثل يا زيد زيد أنه بدل وليس بمستقيم لأنه يحرم قاعدة التوكيد اللفظ، فإنه لو كان بدلاً، لكان جاء في زيد زيد بدلاً، وأيضاً فإنه لا معنى للبدلية فيه)

(٢) البيت من البسيط، وهو لايس الرواسي كما في معاهد التصيص ١٤٧/٨، ومفتاح العلوم ٨٥. ويروى فيه مع بيت آخر به (عقل) بدل علم:

كم عقل عقل أعيت مناهم وجعل جعل تلقة مرزوقا

هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم التحرير رقيقاً

والشاهد فيه قوله، (كم عالم عالم وجعل جعل) حيث أكد اللفظ الأول بتكريره في الشطرين على سبيل تأكيد المفرد بالعدد.

(٣) ينظر شرح المقدمة المحبة ٤٠٨/٢، وانجم ٢٠٤/٥.

[٣٣٠] تيممت همدان اللين هم هم^(١)

وقوله:

[٣٣١] إليك إيلك المراء فإنه

إلى الشر دعه وللشر جالب^(٢)

والفعل (ضربك ضربك) قل:

[٣٣٢] أنك اللاحقون أحسن أحسن^(٣)

والحرف إن كان يفيد تكريراً لحروف الإيجاب والمشبهة كرر وحده

تقول: (نعم نعم) و(كان كان) قل:

[٣٣٣] وكن وكن اعنقها مشنذات في قرن^(٤)

(١) صدر البيت من الوافر وهو لسيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه في
ديوانه ١٩١، وحجزة

إذا نلت لمرجئتي وسهكتها

ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٦٥٥/٢، وجمع الموامع ٢٠٧/٥.

والشاهد فيه قوله: (اللين هم هم) حيث أكد الضمير لتفصيل (هم) بضمير منفصل آخر
وهو من التوكيد اللفظي.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو للتفصيل بن عبد الرحمن، ينظر الكتاب ٣٧٩/١.

والخصائص ١٠٢/٣، وشرح المفصل ٢٥٢/٢، وأوضح المسالك ٣٣٧/٣، وخزانة الأدب ٦٣/٣.

والشاهد فيه قوله: (إليك إيلك المراء) حيث كرر الضمير إليك للتأكيد اللفظي وقيل إن إليك
الثانية بدل الواو في المراء.

(٣) البيت من البحر الطويل وهو بلا نسبة ينظر الخصائص ١٠٣/٣، وشرح التسهيل السفر

الثاني ٦٥٥/٢، وشرح الرضي ٣٣٦/١، وشرح ابن عقيل ٢١٤/٢، وأوضح المسالك ١٩٤/٢، وجمع
الموامع ١٤٥/٥ - ٢٠٧ وخزانة الأدب ١٥٨/٥.

والشاهد فيه قوله: (أنتك أنتك وأحسن وأحسن) فإنه كرر اللفظ الأول بعينه وهو من
التوكيد اللفظي.

(٤) البيت من الرجز، وهو منسوب إلى عظيم الجاشمي والأغلب المعجلي وهما في ديوان
الأغلب ١٦٥/٤، وتلمذ:

وقوله:

[١٣٤] _____ ما من حمل أحد معصماً^(١)

وإلا أعيد مع ما [بعدها]^(٢) نحو (مررت به به) و(بك بك) و(بزيد بزيد) و(بعمرو وعمرو).

قوله: (والمعنوي بالفاظ مخصوصة، وهي نفسه وعينه إلى آخرها) الواو دخلت عاطفة لتعدادها وأما إذا أكدت بها كلها فالأفصح عدم دخولها والألفاظ التي عندها الشيخ تسعة وزاد الشيخ سيويه^(٣) جميعهم وعلمتهم) المضافين تقول: (جاء القوم

جميعهم وعلمتهم) ومنع المبرد من (حمة)^(٤).

قوله: (فالأولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما) [نفسه نفسها أنفسهما أنفسهم أنفسهن]^(٥) يعني النفس والعين يعمان في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ويختلف الضمير باختلاف المؤكد تقول: (جاء زيد نفسه وعينه) و(لزيدان أنفسهما وعينهما) ولا

وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٥٨٧/٢، والجمع ٢٠٩/٥، والأشبه والنظائر ١٠٢/٤، والقرن: الجبل

والشاهد فيه قوله: (وكأن وكئن) حيث أكد (كد) التي هي حرف تشبيه ونصب تركبداً لفظياً بإعادة المؤكد والمؤكد بمحمول أولهما مع أن كان ليس من أحرف الجواب والتوكيد على هذا شذ.

(١) سبق لمخرجه برقم ٢٩٣.

(٢) ما بين المحصرتين زيادة يفتضحها السياق.

(٣) ينظر الكتاب ٢٧٧/١ وما بعده وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٣٧/٢.

(٤) ينظر المختضب ٣٨٠/٣، وجمع الموامع ١٩٩/٥.

(٥) ما بين المحصرتين زيادة من الكافية المعلقة.

يجوز تثنيته النفس والعين مع المثنى، بل تجمع كما في المجموع، وأما الضمير فعلى قياسه، وقد جله فيهما مع المثنى ثلاث لغات أفصحها الجمع ثم الإفراد ثم التثنية فتقول: (جاء الزيدان أنفسهما وأعينهما ونفسهما وعينهما، ونفساهما وجاءت الهندات أنفسهما وأعينهما، ونفسهما وعينهما)^(١) و(نفساهما وعيناهما)^(٢) وفي الجمع (جاء الزيدون أنفسهم وأعينهم والهندات أنفسهن وأعينهن).

قوله: (والثاني للمثنى) أي الضرب الثاني من التوكيد لا يكون إلا للمثنى وهو (كلاهما) للمذكر (وكلتاهما) بالثاء للمؤنث وهما من اللازمات للإضافة ولا يضافان إلا إلى مثنى^(٣) أو ما في حكمه ظاهر نحو ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ﴾^(٤) أو ضمير نحو كِلَاهُمَا قُلُوبُ:

[٣٣٥] ويعلم أن منطلقه كلانا^(٥)

(١) ينظر شرح المصنف ٦١، وشرح الرضي ٣٣٧ - ٣٣٤.

(٢) وحكى ابن كيسان عن بعض العرب نفساهما وعيناهما كما ذكر الشارح ونقله الرضي عن ابن كيسان ٣٣٤/١٠.

(٣) قل المصنف في شرحه ٦١ ما نصه (لو لم يكن لا يؤكد به إلا المثنى فيخالف في ضميره باعتبار من هو له من متكلم أو مخاطب أو عاقل كقولك: جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء أكلاهما، وإن كانت المؤنث زبدت التاء فقلت كئنتان وكئنتا كما وكئنتاهما).

(٤) الكهف ٣٣/٨ ولحمها: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أَكْبَاهُهَا وَمِنْ تَحْتِهَا شَيْءٌ وَفَجَّرْنَا خِلَافَهُمَا تَهْرُأً﴾.

(٥) عجز بيت من الواقر وصمد:

فإن الله يعلمني ووهباً

وهو لثمر بن تولب في ديوانه ٣٩٥، وشرح المفصل ٢/٣.

والشاهد فيه قوله: (كلانا) حيث أصف كلا، بل (نا) وهو ضمير جمع، وكلا يضاف إلى تثنية، وذلك لأن الاثنين والجمع في الكتابة عن المتكلم واحد أو لأنه حمل الكلام على المعنى لأنه بمعنى نفسه ووهباً...

وقل:

[٢٣٦] — وكلا ذلك وجه وقيل^(١)

ويخالف في ضميره باعتبار مَنْ هو له من متكلم وخطاب وغيبة نحو (جئنا كلانا) و(جئتم كلاكما) و(جاء كلاهما) وإن كان لمؤنث ردت التاء تقول: (جاءتا كلتاها).

قوله: (والباقي لغير مثنى) أي كل وأخواته لغير المثنى مما يتجزأ من مفرد أو جمع مذكر أو مؤنث نحو (شربت القدر كله) و(جاء القوم كلهم).

قوله: (باختلاف [و٧٣] الضمير في كله وكلها) [كلهم كلهن]^(٢) يعني أن الضمير يجري على قياسه في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع.

قوله: (والصبيغ في البواقي) [أجمع، وجمعه، وأجمعون، وجمع] يعني باختلاف الضمير في كله، واختلاف الصبيغ في البواقي وهي (أجمع واكتم وأبتع وأبضع)^(٣) تقول (اشتريت العبد أجمع أكتع أبضع) و(الجارية جمعه

(١) عجز بيت من الرمل، وهو لعبد لله الزبيري في ديوانه ٤١، وينظر الأغانى ١٤٦/١٥، وشرح المفصل ٢/٣ - ٣، ومفاتيح اللبيب ٣٦٨، وشرح شواهد المعنى ٥٤٩/٢، وأوضح المسالك ١٣٩/٣، وشرح ابن عقيل ٦٢/٢، وجمع الموامع ٢٨٢/٤ وصدره
إلى الأخير ونشر على

والشاهد فيه قوله: (كلا ذلك) حيث أضاف (كلا) إلى (ذلك) وهو فرد لفظاً مثنى معنى ودلت لأنه يعود على الغير والشر.
(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكلفية المحقة.
(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكلفية المحقة.
(٤) قل المصنف في شرحه: فيقال للمفرد المذكر أجمع، ولمؤنث جمعه، ولجمع المذكر أجمعون وللجمع المؤنث جُمع، ولا يقال للمثنى عنه استغناء بكلا ٦١.
وقال الرضي عن البواقي في التوكيد: (نقول للوحيد المذكر: أجمع أكتع أبضع،

وكتعاء بتعاء بصعاء) و(العبيد أجمعين أكتعين أبتعين أبصعين) و(الجواري جمع وكتع بتع وبصع) لا يقلن في المثني استغناء عنهن ب(كلا) وهذه التواكيد معارف لا يؤكد بها إلا المعرفة، وأجاز الكوفيون تأكيد النكرات المقصودة^(١) لمقولة:

[٣٣٧] تحملي النلفة حولاً أكتعا^(٢)

وقوله:

[٣٣٨] قد صرّت البكرة يوماً

وتعريفها من جهة العلمية عند الفارسي^(٣) ومن جهة الإضافة ظاهرة

وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء، ولجميع المذكر العقول أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون، ولجميع المؤنث جمع كتع بتع بصع عقلاً أو غيره) ٣٣٤/١ ثم قل الرضي في الصفحة نفسها (وقد أجاز الكوفيون والأحمش لمثنى المذكر أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان ولمثنى المؤنث جمعان كتعان بصعاران بتعانان وهو غير مسموع).

(١) ينظر رأي الكوفيون في شرح ابن عقيل ٢١٧/٢، وشرح الرضي ٣٣٥/١٠، قل الرضي: وقد أجاز الكوفيون تأكيد المكر إذا كان معلوم المصدر مؤقتاً كدعهم ودينار وسوم وليلة وشهر.... نفس الصفحة.

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٦٤٤/٢ - ٦٤٨، وشرح الرضي ٣٣٥/١، وشرح ابن عقيل ٢١٠/٢، ولستأ العرب صالحة (كتع) ٣٨٢/٥، وجمع الموامع ٢٠٩/٥، وخزانة الأدب ١٦٩/٥، ونحوه:

يا ليتني كنت صبياً مريضاً

والشاهد فيه قوله: (حولاً أكتعا) حيث أكد بكرة المقصودة وهو مذهب الكوفيون كما أشد الشرح.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٤٥٩/٢، وشرح بمصطل ٤٤/٣ - ٤٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٤٨/٢، وشرح الرضي ٣٣٥/١، وشرح ابن عقيل ٢١٧/٢، وجمع الموامع ٢٠٩/٥، وخزانة الأدب ١٨٧/١.

والشاهد فيه قوله: (يوماً أجمعا) حيث أكد يوماً وهو نكرة محدودة بقوله أجمعا ونحوه ذلك على مذهب الكوفيون وهذا ما ذهب إليه ابن مالك.

(٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٧٢/٢.

كانت أو مقدرة عند الخليل وسيبويه^(١).

قوله: (ولا يؤكد ب كل وأجمع إلا ذواجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً) يحتز من الجوهر الفرد، قوله: (يصح افتراقها) يحتز من مالا يصح افتراقها نحو (جاء زيد) لا تقول كـ، لأنه لا يصح مجيء بعضه، وما يجب افتراقها نحو (اقتسم هؤلاء الثلاثة ثلاثة أقسام كلهم) والذي يصح افتراقه حساً مثل (أكرمت القوم كلهم) ويسمى المتجزئ بالذات والحكم مثل (اشتريت العبد كله) [جاءني زيد كله]^(٢) وسُمي المتجزئ بالعلل ومنه (رأيت زيدا كله) و(ضربت كله) وإنما اختص (كل) و(أجمع) بما يصح افتراقه لأنها وضعت لتأكيد الشمول والإحاطة ولا تصحان إلا في ذي أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً.

قوله: (وإذا أكد الضمير المرفوع) يحتز من الظاهر والمضمرة المنصوب والمجرور^(٣).

قوله: (المتصل) يحتز من المنفصل، نحو (ما جاء إلا أنت نفسك)^(٤).

قوله: (بالنفس والعين) يحتز مما يؤكد بغيرهما، نحو (كل) وأخواته فإن هذه لا تحتاج إلى تأكيد بمنفصل نحو (جاءني كلهم)

(١) ينظر الكتاب ٢٧٧ وما بعدها.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المثلثة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٦١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٦١.

قوله: (أكد بمفصل) وهو ما اجتمعت فيه هذه الشروط نحو (قمت أنت ونفسك) و(زيد خرج هو ونفسه) وإنما أكد بمفصل لأنه لما اتصل بالفعل صار كجزء منه، فكما لا يعطف عليه إلا بتوكيد كذلك لا يؤكد إلا بتأكيد، وإنما اختص النفس والعين بهذا الحكم لإلباسهما بالفاعل في بعض المواضع لكثرة مباشرتها له، نحو (هند خرجت نفسها) و(خرجت عينها)^(١) فيتوهم أنها ماتت أو عورت، لأنهما يستعملان في غير التأكيد كالابتداء والخبر والفاعل والمفعول واهرور تقول: (نفسي طيبة) و(عيني حسنة) و(الكلام في نفسي) و(الحسن في عيني) و(طابت نفسي) و(حسن عيني) و(قتلت نفسي) و(أعورت عيني)^(٢) بخلاف (كل) و(أجمعين) فإنها لا تكون إلا توكيداً، ولا تلي العوامل إلا نادراً وقد استعمل (كل) مبتدأة لما كان العامل محتوياً^(٣).

قوله: (واكتع وأخواه وهما أبتع) و(أبصع) اتباع لجمع يعني في الترتيب، تقول (اشتريت العبد أجمع اكتع أبتع أبصع) ولا معاني لها، بل هي كقولهم (حسن بسن) و(جائع بائع) و(سلطان ليطان) في أنها لا معنى لها سوى سجع الكلام وتأكيده، وقيل: (أكتع) مأخوذ من قولهم: عام

(١) ينظر شرح الرضي ٣٣٧. قال الرضي: (اعلم أنك لو أردت الجمع بين اللفاظ التوكيد المعنوي قلعت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكتعين إلى أبتعين، أما تقديم النفس والعين على الكل فلأن الإحاطة صفة لنفس ومعنى فيها تقديم النفس على صفتها أولى) انتهى كلامه.

(٢) قال الرضي: (وأما تقديم النفس على العين بلال النفس لفظ موضوع لمعناها حقيقة ولفظ العين مستعمل مجازاً من الجرحة المنصوصة كالرجح في قوله تعالى: (كل شيء هالك إلا وجهه، أي دانه) ينظر شرح الرضي ٣٣٧.

(٣) كان تأتي مبتدأة، لأن العامل فيه معوي عن رأي البصريين.

كتيع أي تام، وتكتعت^(١) الجلدة إذا تجمعت، وأبتع من قولهم: فرس يتيع هو طويل العنق مع شدة المفزز^(٢)، قل:

[٢٣٩] يسمو اللسيم إلى هـ لأنه يتع

وجؤجؤ كمثل الطيب مخضوب^(٣)

وأبضع بالصاد المهملة من بضع^(٤) الجرح إذا سل، ومن قولهم (إلى متى تكرر ولا تبضع)^(٥) أي تروي، وقد روي أبضع بالصاد المعجمة^(٦).

قوله: (ولا يتقدم عليه) يعني تواع الجمع لا تتقدم عليه لأن التابع لا يتقدم على متبوعه، وأجازوه الكوفيون وابن كيسان^(٧) ولا حجة لهم.

قوله: (وذكرها دونه ضعيف) يعني وذكر توابع (أجمع) دون (أجمع) ضعيف لا تقول: (شريت العبد أكتع أبتع أبضع)^(٨) [ظ ٧٣] وقد جاء:

(١) ينظر ملحة (كتع) في اللسان ٢٨٢٠/٥.

(٢) ينظر ملحة (بتع) في اللسان ٢٠٦١.

(٣) البيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندب في اللسان ملحة (بتع) وملحة (بضع) ١٢٧٤/٢، ويروى فيه يرقى بذلك يسمو، و (ل جؤجؤ) بدل (وجؤجؤ).

اللسيم: العظم الذي فيه الترقوتك (عند الإنسان) وقيل اللسيم الصدر والكامل (وهو موضع الموى من حلقه).

الجؤجؤ: عظام صدر الطائر.

والشاهد فيه قوله: (بتع) حيث أتى بها على غير الإنباع والتأكيد وأعرب بحسب موقعها من الجملة.

(٤) ينظر ملحة (بضع) في اللسان ٢٩٤/١ - ٢٩٥.

(٥) ينظر هذا المثل في اللسان ملحة (بضع) ويروى حتى متى تكرر ولا تبضع ٢٩٧/١ - ٢٩٨.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٣٧.

(٧) ينظر رأي ابن كيسان في شرح الرضي ٣٣٧.

(٨) ينظر ترتيب هذه في شرح الرضي ٣٣٧.

[٢٤٠] تحمل في النقلة حولاً أكتع^(١)

وقوله:

[٢٤١] ترى الشور مدخل الظل رأسه

وسائر به إلى الشمس أكتع^(٢)

(١) سبق تخريجه برقم ٣٣٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتب ١٨٢٨، وخزانة الأدب ٢٣٥/٤، والدرر ٢٧/١، وجمع الموامع ٢٠١/٥، وأمالى المرتضى ٢١٦٨، وهذا الشاهد من الخمسين التي لم يحرف لها قائل. ويروى أجمع بدل أكتع. والشاهد فيه قوله: (أكتع) حيث أكد سائر بكمة أجمع، وفيه شاهد آخر. وهو (مدخل الظل رأسه) أي مدخل رأسه في الظل على سبيل القلب.

البذل

قوله: (البذل تابع) جنس الحد

قوله: (مقصود بما نسب إلى المتبوع) خرج النعت وعطف
البيان والتوكيد

وقوله: (دونه) خرج المعطوف بحرف وفيه إشعار بأن المبذل منه في نية
الطرح، وهو مذهب المبرد^(١) وجماعة من النحاة وحجتهم، أنه لا بد من
ذلك في بدل الغلط وأنه وحده له حكم مخالف للتوابع في قوة تأثير
العامل الأول، وما ذلك إلا لأنه مقصود دون الأول، وإلا أدى إلى أن يرفع
الفعل فاعلين بغير عاطفة نحو (جاء زيد أخوك) ومذهب سيبويه^(٢) أنه
غير مطرح، لأنه يؤدي إلى بقاء المبتدأ بلا عائد نحو (زيد رأيت غلامه رجلاً
صالحاً) وعود الضمير إلى غير مذكور نحو (ضربت زيدا أخاه) ويرد على
حده المعطوف بـ (بل) فقط، فلوزاد يغير واسطة لسلم الحد، قاله
في البرود.

(١) ينظر المقتضب ٢٩٧/٤ وما بعده وشرح الرضي ٣٤٢/١.

(٢) ينظر الكتاب ١٥٠/٨ وما بعدها.

قوله: «وهو يدل الكل والبعض و لا شتمال والغلط» قل في البرود: في إدخاله اللام على (كل) و(بعض) نظراً، لأن مذهب سيبويه^(١) أنهما معرفتان بنية الإضافة، ودليله نصب الحذف من كل في قول العرب: (مررت بكل قائماً).

وهذه قسمة النحاة المحققين، ومنهم من لم يعد يدل الغلط بغير (بل) كالبرد^(٢) وغيره، ورده ابن السيد^(٣) بقول ذي الرمة:

[٣٤٢] ليله في شفتيها حوة لعس^(٤)

أبدل اللعس وهو سواد مُشرب بحمرة من الحوة وهو سواد، ورد بأنه مصدر وصف به للمبالغة نحو (حكّم حنكاً قولاً فصل) وقيل: فيه تقديم وتأخير، أي في شفتيها حوة في اللثت لعس كقوله:

(١) ينظر الكتاب ١٥٤/٨.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٤٢/٨، وجمع الموامع ٢١٥/٥.

(٣) هو عبد الله بن محمد بن السيد - بكسر السين - أبو محمد البطلوسي نزيل بلنسية كان عالماً باللغات والآداب، تصدر لإقراء الحرفيهه صنف شرح أدب الكاتب، شرح الموطأ إصلاح الخلل الواقع

في الجمل، الخلل في شرح أبيات الحمل توفي ٥٣٦هـ في بلنسية، ينظر ترجمته في البنية ٥٥/٢ - ٥٦ ينظر رأي ابن السيد في جمع الموامع ٢١٥/٥.

(٤) صدر بيت من البسيط وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٢، وينظر الخصائص ٢٩١/٣، واللسان مائة (حو) ١٠٦٢/٢، ٢٩١/٣، والدرر ٥٦١، ومفصل النحوية ٢٠٣/٤، وجمع الموامع ٢١٥/٥، وعجزة

وفي اللثت وفي أنيابها شنب

والشاهد فيه قوله: (حوة لعس) حيث جده لعس يدل غلط من حوة، وتأوله بعضهم على أنه من باب التقديم والتأخير والتقدير: في شفتيها حوة وفي اللثت لعس وهذا ما ذهب إليه الشارح.

[٣٤٣] فلصّبت بعد خط بهجتها

كأن قفراً رسوماً قلماً^(١)

أي فلصّبت بعد بهجتها قفراً، كأن قلماً خط رسوماً، وزاد قوم بدل الإضراب كقول النبي: «إن العبد ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها سدسها سبعها ثمنها تسعها عشرها»^(٢) وزاد قوم بدل البداء^(٣)، والفرق بينهما أن البداء ما ظهر لك الصواب في خلافه ويعدل إلى المبدل منه ولا يكون في كلام الله والإضراب أن يعدل عن الأول وإن كان صواباً لغرض، ويجوز على الله تعالى، وهما يقدران بـ(بل) كالغلط وزاد بعضهم بدل كل من بعض نحو:

[٣٤٤] رحم الله أعظماً فنفوها بسجبتن طلحة الطلحات^(٤)

وتأوله المانعون على حذف مضى تقديره: أعظم طلحة الطلحات.

(١) البيت من المسرح، وهو بلا نسبة في المحاصل ٣٣٠/٨، ٣٣٧/١، والإنصاف ٤٣٧/٢، واللسان مائة (محط) ١١٩٧/٢، وخزانة الأدب ٤١٧/٤.

والشاهد فيه قوله: (كأن قفراً رسوماً قلماً) حيث أحرز قلماً ومكانه التقديم والتقدير كان قلماً خط رسوماً وهذا ما أشير إليه الشارح.

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده ٣٣٧/٤، من حديث حماد بن يسير.

(٣) والبداء لا يكون في كلام الله لأنه يبدو بعد أن لم يكن وهذا مما يعطل فيه علم الله. وقد اختلف العلماء بين النسخ والبداء فانسخ تحوّل العبارة من شيء قد كان حلالاً فيحرم أو كان حراماً فيحلل، وأما البداء فهو ترك ما عزم عليه وهذا غير جائز في القرآن والنسخ منصوح عليه فيه (القرطبي عند تفسير الآية ١٠٦ من البقرة).

(٤) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٢٠، وينظر المختضب ١٨٧/٢، ٧/٤، والإنصاف ٤/٨، وشرح المفصل ٤٧/٨، والجنى الداني ٦٠٥، واللسان مائة (طلح) ٣٦٨٧/٤، ومعجم المرامح ٢١٦/٥، وخزانة لأدب ١٠/٨ - ١٤.

الشاهد فيه قوله: (طلحة) حيث جاء بدلاً من أعظم وهو من باب بدل الكل من البعض.

قوله: (فالأول مدلوله مدلول الأول) يعني بدل الكل مدلوله مدلول المبدل منه في المعنى^(١) نحو (زيد أخوك) بخلاف مدلول اللفظ فإنه يكون توكيداً لفظياً.

قوله: (والثاني جزؤه) يعني بدل البعض من الكل نحو (قطعت زيدا يديه).

قوله: (والثالث بينه وبين ملابسة بغيرهما) يعني بين بدل الاشتغال وبين المبدل والمبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية، نحو (أعجبني زيد علمه) فملابسة العلم لزيد لا تصاف به، لا أنه هو ولا بعضه^(٢)، وسمي احتمالاً لأن الأول مشتمل على الثاني، ورد بـ (سلب زيد ثوبه) وقيل الثاني: هو المشتمل على الأول حقيقة نحو (سلب زيد ثوبه) وبجاءاً نحو (أعجبني زيد علمه).

قوله: (الرابع^(٣)) أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره) يعني بدل الغلط وهو لا يوجد في كلام الله سبحانه، ولا يجوز عليه الغلط، ولا في

(١) ينظر شرح الرضي ٣٣٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦٢.

(٣) بدل الغلط. قال الرضي: وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة أقسام: إما بداء: وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعبد ثم ترهم أنك غلطت لكون الثاني أجنبياً وهذا يعتمد الشعراء كثيراً للمبالغة والتعسف في القصيدة. وإما غلط صريح حقق كما إذا أردت مثلاً أن تقول: جاءني حمار فسبك لسانك إلى رجل ثم تداركت الغلط فقلت: حمار، وإما نسيان وهو أن يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك إلى ذكره ولكن تنسى المقصود ثم تداركه بذكر المقصود ينظر الرضي ٣٣٩ - ٣٤٠.

الكلام الفصيح^(١) لأنهم يأتون فيه بـ (بل) ولا يشترط فيه ملازمة ولا ضمير بخلاف بذل البعض والاشتمال، فلا بد فيهما من الضمير.

قوله: (ولا يكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين) هذا تقسيم بحسب التعريف والتنكير، أي ويكون البذل والمبذل منه [و٧٤] معرفتين نحو (زيد أخوك) وعليه «لقد صار الصراط المستقيم صراط الدين»^(٢) ونكرتين نحو (جاء رجل أخ لك) وعليه «إن للمؤمنين فضلاً، حذائق وأغنياً»^(٣) ومختلفتين معرفة من نكرة، نحو (جاءني رجل أخوك) وعليه: «وإنك لتؤدي إلى صراط مستقيم، صراط الله»^(٤) وعكسها (زيد أخ لك) وعليه «لنستغني بالناصية، ناصية كاذبة»^(٥) وكذلك في البعض والاشتمال والغلط في المعرفتين نحو (قطعت زيدا يده) و(أعجبني زيد عظمه) و(كرهت زيدا الحمار) وفي الكرتين (قطعت رجلاً يداً له) و(أعجبني رجل علم له) و(أبغضت رجلاً حماراً) وفي النكرة من المعرفة: (قطعت زيدا يداً له) و(أعجبني زيد علم له) و(أبغضت زيدا حماراً) وفي المعرفة من النكرة (قطعت رجلاً يده) و(أعجبني رجل علمه) و(كرهت رجلاً الحمار) فتصير ست عشرة مسألة^(٦).

(١) ينظر شرح الرضي ٣٤٠/٨.

(٢) سور الفطحة ٥/١.

(٣) سورة النبأ ٣٢، ٣٦/٨.

(٤) سورة الشورى ٥٢/٤٢ - ٥٣.

(٥) سورة العلق ١٥/٩٦ - ١٦، وثمعه: «ولا لمن لم يمت لنسمن بالناصية ناصية كاذبة خاطئة».

(٦) ينظر سرد هذه المسائل الست عشرة في شرح مصنف ١٦، وشرح الرضي ٣٤٠/٨.

قوله: «وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل: ﴿بِالنَّاصِيَةِ﴾ ناصية كناية»^(١) يريد إذا أبدلت النكرة من المعرفة^(٢) وصفتها لثلاثا يصير غير المقصود أعرف من المقصود وهو منسوب الكوفيين^(٣) وجماعة من المتأخرين منهم المصنف^(٤)، وفيه تفصيل، وهو أنك إذا أبدلت نكرة من معرفة بدل البعض أو الاشتغال فذلك مضطر إلى النعت بلا خلاف لأجل العائد نحو (زيد يد له وعلم له) وإن كان بدل (كل) فإن كانت النكرة البذل هي المبدل منه ولا بد من تخصيص وإضافة نحو (الرجل رجل كريم) أو (الرجل غلام رجل) ومنه الآية: ﴿لَأَلْبَتَّكُمْ﴾^(٥) أنها ما بعد التفسير، وإن لم تكن الأولى، أجزأه البصريون من غير وصف نحو:

[٢٤٥] إنا وجدنا بني جيلان كلهم

كساعدا الضرب لا طول ولا قصر^(٦)

فأبدل لا طول ولا قصر من كساعدا الضرب وهو معرفة، والمصنف

(١) سورة العلق ١٥/٩٦-١٦.

(٢) قل الرضي في ٣٤٠/٨ ما نصه: (أي إذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب، وليس ذلك على الإطلاق بل في بند الكل من الكل....) وقل أبو علي في المحجة وهو الحق يجوز تركه أي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من المبدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى: (بالواد مقدس طوى).

(٣) ينظر البحر المحيط ٤٩٧/٨.

(٤) ينظر شرح المصنف ٦٢.

(٥) البقرة ١٥٠/٢ ﴿... وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ثلثا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا...﴾.

(٦) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٣٤٠/٨.

الشاهد فيه قوله: (كساعدا الضرب لا طول ولا قصر) حيث أبدل لا طول ولا قصر من ساعدا الضرب إذ ساعده لا في طول ولا في قصر وهو معرفة وإلى ذلك أشار الشارح.

والكوفيون: ^(١) اشترطوا الوصف مطبقاً.

قوله: (ويكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين) يعني البذل والمبذل منه وهذا تقسيم له بحسب الظهور والإضمار، والتقسيم الأول بحسب التعريف والتكثير، والظاهر من جميع ما تقدم وهو الست عشرة مسألة ^(٢)، والمضميرين نحو (زيداً رأيتك إليه) و(زيد قطعته إليها) و(الجهل بغضته إليه) و(الحمار كرهته إليه) وذهب طاهر ^(٣) وبعض النحاة إلى أن بذل البعض والاشتراك لا يكون في المضميرين ولا في المضمير من الظاهر لارتفاع البعضية والاشتراك لأن ضمير البعض والكل سواء، والجمهور ^(٤) أجازوا ذلك والمختلفين المضمير من الظاهر نحو: (رأيت زيداً إليه) (اليـد قطعت زيداً إليها) ^(٥) (الجهل كرهت زيداً إليه) و(الحمار أبغضت زيداً إليه) والظاهر من المضمير نحو (رأيتك زيداً) قل تعالى: ﴿وَمَا أَتَيْنَاهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ ^(٦) فإن أذكرك في موضع نصب بذل من الهاء في أنسانيه، ومثله قول الشاعر:

[٣٤٦] _____ على جوده ما جلد بلله حاتم ^(٧)

(١) ينظر شرح المصنف ٦٢.

(٢) انظر شرح المصنف حيث عد الست عشرة مسألة ٦٣، والرضي ٣٤٠/٨.

(٣) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٤٣٦/٢ - ٤٣٧، والجمع ٢١٨/٥.

(٤) ينظر الجمع ٢١٨/٥.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٤١/٨، وشرح المصنف ٦٣.

(٦) الكهف ٦٣/٨. وتعلمها: ﴿قل رأيتك إذ أوبأ إلى الصخرة فإني سميت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكرك واتخذ سبيله في البحر عجباً﴾.

(٧) عجز بيت من الطويل، وهو للمعزني في ديوانه ٢٩٧/٢، وصرح:

على حالة لو أن في القوم حاتمًا

وينظر الجمع ١٧٤ - ٣٦٦، وشرح المفصل ٦٩٣، وشرح شذور الذهب ٣٦٧، واللسان مائة -

(واليد قطعتها زيدا) وعليه:

[٣٤٧] أو عدني بالسجن والأدهم رجلي ورجلي شتة للناس^(١)

(والجهل أبغضته زيدا) وعليه:

[٣٤٨] _____ وما ألفتني حلمي مضاعفا^(٢)

و(الحمار أبغضته زيدا) فهذه اثنتا عشرة مسألة وهي بحسب التكلم والخطاب والغيبة، ست وثلاثون مسألة، والأول ست عشرة مسألة، والجملة اثنتان وخمسون مسألة.

حتم ٧٧٢/٢. ويروي مضر بند ما جند ويروي حاتم بالكسر.

والشاهد فيه قوله: (حاتم فهو بند من الضمير في جوده إذا كان مكسورة أو أنه فاعل لمن أو جند.

(١) هذا البيت من الرجز، وهو للمعدي بن الصرخ، ينظر شرح أبيات سيبويه ١٢٤/١، وشرح ديوان الحماسة للمحرر دغني ٢١، وشرح المفصل ٧٠/٣، وشرح الرضي ٣٤١/١، وشرح ثعلوب الذهب ٤٤٥، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/٢، واللسان مائة (وحد) ٤٨٧٢/١، وجمع الهوامع ٢١٧/٥، وخزانة الأدب ١٨٧/٥ - ١٨٩ - ١٩٠.

وشتة الناس: الشئ بالتحريك مصدر شئ لغة أي خلقت ونحشنت (ينظر اللسان مائة (شئ)).

والشاهد فيه قوله: (أو عدني رجلي) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله رجلي من ضمير الحاضر وهو به المتكلم الواقعة مفعولاً لأوعد وهو بند بعض من كل.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٣٥، وله وغيره، وينظر الكتاب ١٥٦/١، وشرح أبيات سيبويه ١٢٣/١، ومعاني القرآن لفراء ٤٢٤/٢، وشرح ابن معيش ٦٥٣/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٠٦/٢، وشرح الكافية لابس الحلبج ٦٣، وشرح الرضي ٣٤١/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/٢، وجمع الهوامع ٢١٧/٥، وخزانة الأدب ١٩٧/٥، وصدره فديني إن أنرك لن يطاعنا

والشاهد فيه قوله: (ألفتني حلمي) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله (حلمي) من ضمير الحاضر وهو به المتكلم في ألفتني عني أنه بند اشتمل...

قوله: (ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل إلا من الغائب) ويعني أنه لا يبدل ظاهر من ضميري المتكلم والخطاب في بدل الكل، لا تقول (ضربني أخاك ولا ضربتك زيداً) بخلاف الغائب فإنه يصح نحو (مررت به المسكين) وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون المقصود وهو البدل أنقص رتبة من غير المقصود وهو المبدل منه، لأن المتكلم والمخاطب أقوى من الظاهر، وأما من الغائب فلجزوا فيه البدل لما لم يكن له من القوة ما للمتكلم والمخاطب لاحتتمل توهم غيره [ظ ٧٤] بخلاف بدل البعض والاشتمال فإنه جائز فيهما البدل مطلقاً، لأنه ليس مدلول الأول، لأنه مغاير له، لأن البعض غير الكل والاشتمال غير المشتمل عليه، وكذلك بدل الغلط، وهذا من ذهب جمهور البصريين وأجازوه الأخفش^(١) مطلقاً قياساً على ضمير الغيبة، وعلى إسناد المكرة من المعرفة واحتج في المتكلم بقوله:

[٣٤٩] أنا سيف العشيرة فلعرفوني

حيماً قد تذرئت السنناً^(٢)

(١) ينظر رأي الأخفش في الرضي ٣٤٢/٨ وكذلك رأي البقير والمقصود بذلك هم جمهور البصريين كما أشير إلى ذلك الرضي في ٣٤٢/٨.

(٢) البيت من الوافر، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١٣٣، ويظهر أسس البلاغة ملحة (فدى) ١٤٣، وشرح المعصل ٩٧٣، وشرح شاذلية بن حاجب ٢٩٥/٢ ورصف المبانى ١٠٨ - ٤٦٧، واللسان ملحة (أس) ١٦٠/٨.

والشاهد فيه قوله (أنا سيف العشيرة حميداً) حيث أبدل من ضمير المتكلم المعرفة أنا باسمه (حميد) على رواية من قرأه بالغسم والتصغير عنى أنه غم، فإن رويته حميداً يفتح الحاء على أنه صفة بمعنى محمود فهو حل.

وفي المخاطب بقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِذَنْبِكُمْ﴾ وفيه الذين خسروا أنفسهم^(١) وبقوله:

[٣٥٠] بكم قريش كفيئاً كل

هذا الكلام في إبدال الأسماء، وأما إبدال الأفعال نحو (من يأتي بمشي أكرمه) و(من يضحك يتلألا وجهه أعطه) و(من يقيم ينهض أقم معه) قل تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(٢) وقوله:

[٣٥١] متى تأتينا تعلم بنا في ديونا^(٣)

وقوله:

(١) الأنعام ١٢/١ وتعلمه ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لَهُ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْزِيَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِذَنْبِكُمْ﴾ وفيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يعلمون.
(٢) صدر بيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٧١/٢، وينظر البحر المحيط ١٥١/٣، وشرح شذور الذهب ٤٤٦، وشرح التصريح ١٦١/٢، وعجزة: وأم نهج الهدى من كل

والشاهد فيه قوله: (بكم قريش) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله (قريش) من ضمير المحاطين المهرور محلاً بالبدل وهو بدل كل من كل من غير أن يدل البدل على الإحاطة.
(٣) الفرقان ٦٨/٢٥ - ٦٩، وهما آيتان نهاية آية وبداية أخرى.

(٤) البيت من الطويل، نسب للحطينة وليس له ديوانه، ولعبيد الله ابن الحر في ديوانه ٩٨، وينظر الكتائب ٨٧/٣، وشرح أبيات مسجوده ٢٧٢، ومعاني القرآن للأخفش ٦٨٩/٢، والمقتضب ٢٣٢/٢، وشرح صناعة الإعراب ٢٧٨/٢، والإنصاف ٥٨٣/٢، وشرح المفصل ٥٣٧/٢، ٢٠/٨٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٧١/٢، وشرح المعاني ١٢٤ - ٤٠٠، والبحر المحيط ٣٦٤/٨، والمجمع ١٢٨/٢، والخزانة ٩١/٩ - ٩٩، وعجزة: نجد حطباً جزلاً ونظراً تلججاً

والشاهد فيه جزم (تلمم) لأنه أبدله من قوله (تأنا) ولو أمكن رفعه على تقدير الحذف جاز.

[٣٥٢] متى تاته تعشوا الى ضوء نلره^(١)

فانه لا يكون إلا في بلك الكل، لانه لا يتحقق فيه غير ذلك والبذل في الاسماء يجوز فيه القطع، وهو ثلاثة أقسام: مختار البذل، ومختار القطع إلى الرفع بتقدير مبتدأ أو خبر، ومستوي الأمرين، فمختار البذل حيث يكون البذل غير تفصيل ولا بعيداً من المبدل منه نحو (رايت زيدا أخاك) وقد نص سيويه^(٢) والأخفش^(٣) فيه عسى جواز القطع، ومختار القطع حيث يكون تفصيلاً غير مستغرق، فإن بعد البذل فالقطع أحسن^(٤) في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا آيَاتِ هُنَاتٍ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٥) ونحو قوله: «اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر»^(٦) أي منها مقام إبراهيم، ومنها الشرك، ومستوي الأمرين حيث يكون تفصيلاً مستغرقاً نحو (رايت اخوتك الثلاثة زيد وعمرو وبكر) ومنه قوله تعالى: ﴿لَذِكْرِكُمْ آيَةٌ فِي هَاتَيْنِ

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ٥١، وله ولمحطية ينظر الكتاب ٢٧٣، وشرح أبيات سيويه ٦٥، والمقتضب ٦٥٢، وما ينصرف ومالا ينصرف ٨٨ وشرح المفصل ٦٧٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٥٢، ونجاة الأدب ٧٤٣، ١٥٦٧، وعجزة محمد خير نلر عندنا خير موقع

الشاهد فيه قوله: (متى تاته تعشو، محمد) حيث أثبت أن البذل في الأفعال لا يكون إلا في الكل من الكل لأنه لا يمكن أن يتحقق غيره كبذل البعض من الكل وغيره....
(٢) ينظر الكتاب ٨٥٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٤٧٨.

(٤) ينظر شرح المصنف ٦٢، وشرح الرضي ٣٢٢٨.

(٥) آل عمران ٩٧/٣ وتلمهذه: ﴿ومن دعه كن آمناً رة على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً...﴾.

(٦) متفق عليه وهو جزء من حديث مشهور وتلمهذه: (لو قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربوا، وأكل ملك اليتيم والتولي يوم الرحف، ولتلك المهنات المأمونات المغفلات).

النَّمَا فِيَّةٌ مَّحَابِلٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَ (قِرَّة) ^(١) وقوله:

[٣٥٣] وَكَتَ كَنِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحَةٌ

وَأُخْرَى رَمَى فِيهَا الزَّمَنُ فَشَلَّتْ ^(٢)

روى برفع رجل وجرحها وقول المحريري:

[٣٥٤] حَتَّى كَانِي لِلْأَيْمِ وَارِثٌ سَلَمُهُمْ وَحَلَمُهُمْ وَيَقُتْ ^(٣)

ويروى بالرفع والجرح، فإن جررت وقفت على القافية.

(١)

(٢)

- (١) آل عمران ١٣٣، وبدايتها قد يدل لقف وينظر شرح أبيات سيبويه ٥٤٧/١ وما بعدها.
- (٢) البيت من الطويل وهو لكثير مرة في ديوانه ٩٩، والكتاب ٤٣٣/١، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٢/١، ومعاني القرآن لفراء ١٩٢/١، والمقتضب ٢٩٠/٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٠٢/٢، وشرح الرصي ٣٤٢/١، والمضي ٦١٤، والبحر المحيط ٤١١/٢، والخزانة ٢١١/٥.
- والشاهد فيه قوله (رجل صحيح) حيث جاءت رجل بك من (رجلين والرفع جائز على أنه خبر لمبتدأ محذوف والجرح جائز بك من رجلين).
- (٣) البيت من الطويل وهو للمحريري كما ذكر بشارح والنمائل فيه (سلمهم وحلمهم ويقت) حيث جاءت مرفوعة ومجرودة فالرفع خبر لمبتدأ محذوف والجرح على أنه بك من الأيم.

عطف البيان

قوله: (عطف البيان) إنما سمي بذلك لأنه يعطف على متبوعه فيوضحه ويبينه.

قوله: (تابع) جنس (غير صفة) خرجت الصفة (يوضح متبوعه) خرج البذل والنسق والتأكيد وبعض النحة بشرط أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، والمصنف^(١) لا يشترط ذلك لصحة (جلاني أبو عهد الله زيد) والكنية أوضح في العلم وقوله مثل: [٢٥٥] أقسم بالله أبو حفص عمر^(٢)

(١) ينظر شرح المصنف ٦٣.

(٢) الرجاء لرؤية في شرح الفصل ٧٧٣، ويرى في بعض الكتب شرطه الثاني والثالث: وهو: ما مسها من نقب ولا دبر... اعمر له اللهم إن كان فجر

وهو ليس في ديوانه وهو لأعرابي أو غيره، وينظر الفصل ١٢٢، وشرح الرضي ٣٤٣١، وينظر شرح ابن عقيل ٢٧٧٢، وشرح شذور لنب ٤٣٨، وأوضح المسالك ١٢٨٨، وشرح التصريح ١٢٧٨، واللسان ملحة (نقبت) ٤٥١٣٦، وخزانة الأدب ١٥٤/٥ - ١٥٦. والشاهد فيه قوله: (أبو حفص عمر) حيث جاء (عمر) عطف بين لاول (أبو حفص)، ولا يمكن أن يكون الرجاء لرؤية كما ذكر البغدادي في الخزانة إذ رؤية سنوي ١٤٥ هـ وليس من التابعين حتى يرى الخليفة عمر إذ لو كان كذلك لكان تابعاً لأن التابعي هو من يرى صحابي ويأخذ عنه فهو إذن لأعرابي ذكر اسمه في بعض المراجع... ينظر الخزانة ١٥٧/٥

هذا مثل عطف البيان بالاسم على الكنية، أصل البيت أن أعرابياً أتى إلى عمر ابن الخطاب فقال: إن أهلي بعيد ولاني على ناقة دبراء نقباء عجفاء، واستحمله فلم يحمله وظنه كذباً وقل ما بناقتك نقب ولا دبر، فانطلق الأعرابي، فحمل بعيره واستقبل البطحاء وجعل يقول: وهو يمشي خلف بعيره.

[٢٥٦] أقسم بالله أبو حفص ما مسها من نقب ولا دبر
فاغفر له اللهم إن كان فجر

وعمر مقبل من أعلى الوادي فقال: اللهم صل على التقي فلتأخذ بيده فقال: ضع عن راحلتك فوضع، فإذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره ورده وكساه.

وقد اختلف فيم يقطع عطف البيان ؟ فظاهر^(١) يشترط أن يكون في تبين الكنى بالأسماء، والأسماء بالكنى تقول (جاءني أبو علي زيد) و(زيد أبو علي) وجمهور البصريين يميزونه في [٧٥] المعارف كلها^(٢)، وأجازوه الكوفيون^(٣) والزنجشري^(٤) والفراسي^(٥) مطلقاً في النكرات والمعارف لموقوله تعالى: ﴿فَبِمَا آتَيْنَا نَبِيَّكَ مُقَدِّمًا إِلَيْنَا﴾^(٦).

(١) ينظر شرح المقدمة المحسنة ٤٢١، وفتح ١٩٥/٥ وما بعدها.

(٢) سمر راي جمهور البصريين في مجمع ١٩١٥.

(٣) سطر راي الكوفيون في مجمع ٦٩١٢ وفتح المراجع ١٩١٢.

(٤) ينظر الفصل ١٢١، وفتح المراجع ١٩٢/٥.

(٥) ينظر رأي الفرسي في المختص ٩٣٧/٢.

(٦) آل عمران ٩٧/٣، وقد سبق تحريمها.

قوله: (والفصله من البدل لفظاً) عطف البيان يوافق النعت في التوكيد والعطف والبدل ويخالفها، أما النعت فيوافق من حيث كونهما مثبتين للأول وموضحين له وغير مقصودين وغير مطرحين وينسحب عليهما العامل الأول ولا يجريان على المضمر، ويخالفه من حيث كونه في المعارف والتكرات ومشتقاً على الأصح ودون الموصوف أو مساوياً، وبدل على معنى في موصوفه بخلاف عطف البيان، فإنه يوضع متبوعه في ذاته، وأما التوكيد فيوافق من حيث كونه مبيهاً للأول، وكون الأول هو المقصود ويخالفه من حيث كونه يتكرر لفظ الأول في اللفظي وبالفاظ مخصوصة في المعنوي، ولا يقرر متبوعه وعطف البيان يوضحه، وأما العطف فيوافق من جهة تبعية الإعراب، ويخالفه من حيث هو مقصود مع الأول، وفي تقدير جملتين ويتوسط بينهما وبين متبوعه، ويخالفه من جهة اللفظ والمعنى، أما المعنى فمن حيث إن الثاني في البدل هو المقصود بخلاف عطف البيان، ومن حيث إنه في تقدير جملتين وعطف البيان في تقدير جملة واحدة، وأما اللفظي ففي ذلك مسائل أحدهما أنه يجري في الظاهر والمضمر، وعطف البيان في المضمر فقط، الثانية في نحو:

[٣٥٧] أنا ابن التلوك البكري بشر

عليه الطير ترقبه وقوه^(١)

(١) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الأسدي الفقمي في ديوانه ٤٦٥، وينظر الكتاب ١٨٢/٨، وشرح أبيات مسيوه ٦١، والأصول ١٣٥/٨، والمفصل ١٢٣، وشرح المفصل ٧٢/٣ - ٧٣، وشرح الرخسي ٣٤٣/١، وشرح ابن عقيل ٢٢٢/١، وشرح شلورد الذهب ٤٤٠، وشرح قطر الندى ٣٠، وخرانة لأب ٢٨٤/٤، ١٨٣/٥

إن جعلت بشراً عطف بيان صح، وإن جعلته بدلاً لم يصح لأنه يصير، أنا ابن التارك بشر، مثل (الضارب زيد) لأن المبدل منه في نية الطرح وهو لا يجوز خلافاً للفراء^(١).

البيت للمرار الأسدي قوله: عليه الطير مفعول للتارك إن جعل متعدياً إلى اثنين وإلا فهو حمل، وترتب حمل من الطير إن كان فاعلاً لـ (عليه)، وإن كان مبتدأ فحمل من الضمير في (عليه)^(٢) الثالث: في صفة المنلأى المبني نحو: (يا غلام بشر) إن جعلت بشراً بدلاً وجب بناؤه على الضم، وإن جعلته عطف بيان جاز رفعه ونصبه، وعليه:

[٣٥٨] يا نصر نصر نصر^(٣)

والشاهد فيه قوله: (التارك البكري بشر) فيشر عطف بيان على قوله البكري، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن المبدل على نية تكرار العمل، وحتى يصح أن يكون بدلاً أن يحذف المبدل منه ويوضع المبدل مكانه فتقول: التارك بشر وبشر هذا والمقصود، وهذا ما ذكره الشارح أن المبدل منه في نية الطرح وهذا لا يجوز خلافاً للفراء كما قل.

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١٩٢/٨، وشرح الرضي ٣٤٣/٨.

(٢) ينظر شرح الرضي فالمعبرة من قوله: (لو البيت للمرار حتى قوله عليه) من الرضي دون أن يعرفها الشارح إليه ٣٤٣/٨.

(٣) الرجز لروية في ديوانه ١٧٤، وينظر الكتاب ١٨٥/٢، ١٨٦، والمقتضب ٢٠٩/٤، والأصول لابن السراج ٣٣٤/٨ - ٣٣٥، والخصائص ٣٤٠/٨، وشرح للفصل ٣٦٢/٣، ٣٦٣/٣، ومفني اللبيب ٥٠٨، وشرح شعور الذهب ٤٤٠، وجمع الموامع ٢٩١/٥، وخزانة الأصب ٢١٩/٢، وجملة:

إني وأسطر سطر سطر

والشاهد فيه قوله: (يا نصر نصر نصر) فصر الأول منلأى، ونصر الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه ونصر الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله ولا يجوز في واحد من الثاني والثالث أن يجعل بدلاً من المنلأى وذلك لأن المبدل على نية تكرار العمل وفي البيت روايات يتبعها تحريجات عليها قد ذكر شارح بعض الوجوه.

لأنه روي برفع (نصر) الثاني ونصبه، فالرفع عطف بيان على لفظه أو تأكيد، والنصب عطف بيان على محلة، ونصر الثالث محتمل أن يكون عطف بيان أو مصدراً تقييده (انصرني نصراً).

الرابعة: في صفة (أي) في النداء نحو: (يا أيها الرجل غلامٌ زيد) إن جعلته عطف بيان صح، وإن جعلته بدلاً لم يصح لأنه يصير (يا أيها غلامٌ) و(أي) لا توصف إلا بما فيه الألف واللام.

الخامسة: حيث يكون الكلام مفتقراً إلى عائد ويأتي به في التابع نحو (زيد ضربت أخاه عمراً) فهذا عطف بيان فيمن لا يجوز أن يكون العائد في البتل، وهو من جعله على نية تكرير العامل، ومن لم يجعله في نية تكرار العامل أجزأه.

السادسة: حيث يضيف أفعال التفضيل إلى عام ثم يأتي بتابع تقسيماً له، نحو (زيد أفضل الناس، الرجل والنساء) يجوز على أنه عطف بيان، ولا يجوز على البتل، كما لا يجوز (زيد أفضل الرجل والنساء) لأن من شرط أفعال التفضيل المضاف إلى معرفة أن يكون من جنسه، فلا يجوز (زيد أفضل الجن) ولا (أفضل الرجل والنساء).

تم الجزء الأول بعونه ولطفه فله الحمد حمداً كثيراً من يومنا هذا إلى يوم الدين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

كان الفراغ من رقم هذا الكتاب المبارك خامس شهر جمادى الآخرة

الحمد الثاني _____ حفظ البيان

سنة (١٠٥٤) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ولا
حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (وعلى الله عليه وعلى آله وسلم).





مرکز تحقیقات کلامی و فقهی اسلامی



مرکز تحقیقات اسلامی علوم اسلامی



مؤسسة الإمام زهيد بن علي الثقافية

أخي القارئ / أختي القارئة

نرجو منكم تعبئة البيانات التالية لمشاركتنا في تقديم الأفضل، ولتمكيننا من إعلامكم بما يستجد من أخبارنا، والله يشكر لكم تعاونكم.



تاريخ الميلاد:

الاسم:

المؤهل العلمي:

المهنة:

العنوان:

البريد الإلكتروني:

الهاتف:

عنوان الكتاب الذي اقتبسته:

سبب اقتنائه للكتاب:

عدد الكتب التي تملكها من إصداراتنا:

عدد الكتب التي تملكها بشكل عام:

الموضوعات التي تهتمك:

ملاحظات على الكتاب

شعور البحث:

أهمية الموضوع:

موضوعية الطرح:

اللغة:

الفهارس:

التبويب:

الوثيقة:

المجموع:

الخلاف:

تفسير النص:

مؤسسة الإمام زهيد بن علي الثقافية ص.ب. ١٥١٢٤ طهران (٠٠٩٦٧١-٢٠٥٧٧٧)

فاكس (٠٠٩٦٧١-٢٠٥٧٧١) ص.ب. - الجمهورية الإسلامية

Website: www.izbacf.org ; email: info@izbacf.org



مؤسسة الإمام زين العابدين علي الثقافية

ملاحظات أخرى



مركز تحت إشراف مركز علي

هل سمعت عن مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية؟

كيفية؟

☐ نعم

هل ترغب بمتابعة أخبارها؟

☐ كلا

بعد الانتهاء من تعبئة هذه البيانات نرجو منكم التفضل بأعمالها على عنوان المؤسسة، مع العلم أن كل من يرسل هذا الاستبيان سيُدْرَج اسمه ضمن أصدقاء المؤسسة، والله يوفقكم إلى كل خير.

مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ص.ب. ١٥١٢٤ ت.ف. ٢٠٥٧٧٧ - ٠١٩٦٧١

ط.ب. ٢٠٥٧٧١ - ٠١٩٦٧١ ص.ب. - الجمهورية اليمنية

Website: www.lzbacf.org ; email: info@lzbacf.org